الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

الجامعة الجزائرية وتحديات البحث العلمي

دراسة ميدانية بجامعة باتنة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية وكلية التكنولوجيا نموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ الدكتور:

براهمي وريدة حروش رابح

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د كمال بوقرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	رئيسا
أ.د رابح حروش	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة– 1–	مشرفا ومقررا
أ.د خالد حامد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
د. لخضر بن ساهل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة– 1–	عضوا مناقشا
د. عبد الحميد بوطة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف	عضوا مناقشا
د.سهى حمزاوي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

1437-1438 هـ/ 2016-2017 م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بادئ ذي بدء. أشكر الله وأحمده حمدا بليغا. يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه. الذي منحني الصبر والثبات ووفقني لإتمام هذا البحث.

جزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "حروش رابح" الذي أشرف على إنجاز هذا العمل. الذي لم يبخل علي بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة. التي أنارت لي سبيل الوصول إلى إنهاء هذا العمل. أسأل الله العلي القدير أن يجزيه خير الجزاء.

كل الشكر والعرفان لكل من علمني حرفا... أساتذتي الأفاضل.

كما أخص بالشكر كل من مدني بيد العون من بعيد أو من قريب لإتمام هذا البحث. وأخص بالذكر، الأستاذ عمار شوشان والأستاذ بلاح ياسين وكل الذين أعانوني على ملء استمارة البحث، وكل الذين أدلوا بآرائهم بكل صراحة وموضوعية.

إني لأتقدم بشكري وتقديري إلى أعضاء اللجنة الموقرة المناقشة لهذا البحث على تفضلهم بقبول مناقشته، لتبيان أوجه التقصير، التسديد والتوجيه.

إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور

أقول شكرا

إهـــداء

إلى روح الأم الحنون التي سقتني بحنانها وروتني بعطفها

رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

إلى الأب الكريم الذي رعاني بكل سخاء

حفظه الله من كل سوء

إلى روح العم وجدّ أبنائي الطيب براهمي

رحمه الله وطيب ثراه.

إلى الزوج العزيز الذي صبر علي صبرا جميلا

تحية ود واحترام حب تقدير وشكر جزيل.

إلى قرة عيني أبنائي: إبراهيم خليل الرحمن، وسيم عبد الرحيم، منة الله

أنبتهم الله نباتا طيبا ورزقني برهم

إلى كل أخواتي الغاليات وإخوتي وأبنائهم

أعزهم الله جميعا.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الفهـــــــارس

أولا/ فهرس المحتويات.

ثانيا/ فهرس الأشكال.

ثالثا/ فهرس الجداول.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ – ج
القسم الأول: الجانب النظري للدراسة	04
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	**05**
أولا/ تحديد الإشكالية وصياغتها	06
ثانيا/ أهمية البحث	09
ثالثا/ أسباب اختيار البحث	10
رابعا/ أهداف البحث	11
خامسا/ فرضيات الدراسة	12
سادسا/ تحديد مفاهيم الدراسة	13
سابعا/ الدراسات السابقة	20
الفصل الثاني: الاتجاهات النظرية لدراسة الجامعة	**46**
أولا/ الاتجاه الوظيفي	48
ثانيا/ الاتجاه الماركسي	61
ثالثا/ الاتجاهات المعاصرة	74
رابعا/ الاتجاهات المفسرة لدور الجامعة في التنمية	84
خامسا/ المقاربة النظرية للبحث	101
الفصل الثالث: مراحل تطور الجامعة الجزائرية	**107**
أولا/ الجذور التاريخية للجامعة	108

ثانيا/ المرحلة الأولى لنشأة الجامعة الجزائرية (1877-1961)	116
ثالثا/ المرحلة الثانية (1962-1970)	124
رابعا/ المرحلة الثالثة (1970-1980)	130
خامسا/ المرحلة الرابعة (1980-1990)	142
سادسا/ المرحلة الخامسة (1990-2000)	150
سابعا/المرحلة السادسة (2000- 2012)	159
الفصل الرابع: التعريف بالبحث العلمي	**180**
أولا/ مدخل تاريخي لتطور البحث العلمي	181
ثانيا/ مراحل تطور البحث العلمي في الجزائر	208
ثالثا/ أهمية البحث العلمي وخصائصه	246
رابعا/ أنواع البحث العلمي ومؤسساته	254
خامسا/ أهداف البحث العلمي ومقوماته	263
الفصل الخامس: تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية	**276**
أولا/ تمويل البحث العلمي	277
ثانيا/ الإدارة الجامعية	304
ثالثا/ الكفاءات البحثية	335
رابعا/ تكنولوجيا المعلومات والعولمة	355
القسم الثاني: الجانب الميداني للدراسة	**366**
الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة	**367**
أولا/ مجالات الدراسة	368
ثانيا/ منهج الدراسة	375
ثالثا/ الأدوات المستخدمة في الدراسة	376
رابعا/ عينة الدراسة	379
خامسا/ الأساليب الإحصائية في اختبار الفروض ومعالجة البيانات الخام	395
الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية	**397**

أولا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى	398
ثانيا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية	408
ثالثا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثالثة	421
رابعا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الرابعة	438
خامسا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الخامسة	452
الفصل الثامن: عرض ومناقشة النتائج	**472**
أولا/ مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات	473
ثانيا/ مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة	482
ثالثا/ مناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة	485
رابعا/ النتائج العامة	486
توصيات واقتراحات	489
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين اختلاف المسلكين الأكاديمي والمهني لطور الليسانس	169
02	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	384
03	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	385
04	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	386
05	يوضح عدد الأطفال لدى عينة الدراسة	387
06	يوضح سنة التوظيف لأفراد العينة	388
07	يوضح شهادة التوظيف لأفراد العينة	389
08	يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصصات	390
09	يوضح سنة الحصول على شهادة الماجستير لأفراد العينة	391
10	يوضح سنة الحصول على شهادة الدكتوراه لأفراد العينة	392
11	يوضح عدد ساعات العمل الرسمية في الأسبوع لأفراد العينة	393
12	يوضح عدد ساعات العمل الإضافية في الأسبوع لأفراد العينة	394
13	يوضح الرتب العلمية لأفراد العينة	395
14	يوضح توفر الجامعة على الهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث	398
15	يوضح النقائص المتعلقة بالهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث	400
16	يوضح كفاية تمويل البحث العلمي	401
17	يوضح سبب عدم كفاية تمويل البحث العلمي	403
18	يبين صرف ميزانية البحث تتم بفعالية ويسر	404
19	يوضح سبب عدم صرف ميزانية البحث بفعالية ويسر	405
20	يبين توفر إمكانيات نشر الأبحاث	406
21	يوضح سبب عدم تلبية إمكانيات النشر لاحتياجات الباحثين	407
22	يوضح النمط القيادي الإداري الأكثر انتشارا في الجامعة الجزائرية	409
23	يوضح مساهمة القيادات الإدارية في تطور البحث العلمي	410

24	يوضح سبب عدم مساهمة القيادات الإدارية في تطور البحث العلمي	411
25	يوضح مواكبة التسيير الإداري لمتطلبات البحث العلمي	412
26	يوضح سبب عدم مواكبة التسيير الإداري لمتطلبات البحث العلمي	414
27	يوضح تعرض الأستاذ الجامعي للعراقيل الإدارية	415
28	يوضح أهم العراقيل الإدارية التي يتعرض لها الأستاذ الجامعي	416
29	يوضح وجود العراقيل الإدارية في تنظيم اللقاءات العلمية	417
30	يوضح أبرز العراقيل الإدارية في تنظيم اللقاءات العلمية	418
31	يوضح تلقي الأستاذ الجامعي للدعم من الإدارة	419
32	يوضح الدعم الذي يتلقاه الأستاذ للقيام بالبحوث العلمية	421
33	يوضح نظام توظيف الأساتذة يضمن إيجاد باحثين أكفاء	422
34	يوضح أسباب عدم توظيف باحثين أكفاء	423
35	يوضح الدور الطاغي على الأستاذ الجامعي	425
36	يوضح إنجاز الأستاذ الجامعي لبحث معين	426
37	يوضح إطار البحث العلمي الذي يقوم به الأستاذ الجامعي	427
38	يوضح وجود أساتذة حاصلين على جوائز بحثية وبراءات اختراع	429
39	يوضح قيام الأستاذ بنشاط بحثي في الثلاث سنوات الأخيرة	430
40	يوضح عدد المقالات المنشورة أو المترجمة	431
41	يوضح عدد الكتب المؤلفة من قبل الأستاذ الجامعي	432
42	يبين عدد مذكرات الماجستير المؤطرة من قبل الأستاذ وتمت مناقشتها	433
43	يوضح عدد أطروحات الدكتوراه المؤطرة من قبل الأستاذ وتمت مناقشتها	434
44	يوضح عدد المذكرات والأطروحات التي تمت مناقشتها	435
45	يبين المشاركة في اللقاءات العلمية	436
46	يوضح عدد اللقاءات العلمية المشارك فيها	437
47	يوضح عدد اللقاءات العلمية التي تم تنظيمها من طرف الأستاذ الجامعي	438
48	يوضح المعيار الأكثر انتشارا في اختيار طلبة الدراسات العليا	439

49	يوضح نجاعة تكوين طلبة الدراسات العليا	440
50	يبين سبب عدم نجاعة تكوين طلبة الدراسات العليا	441
51	يبين تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطور البحث العلمي	442
52	لماذا تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطور البحث العلمي	444
53	يبين محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير يفتح المجال للابتكار والتطور	445
54	يوضح لماذا محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير لا يفتح المجال للابتكار والتطور	446
55	يوضح تقييم محتوى مذكرات وأطروحات الدراسات العليا يتم على أسس علمية	447
56	يوضح سبب عدم تقييم محتوى مذكرات وأطروحات الدراسات العليا على أسس علمية وموضوعية	449
57	يبين البحوث التي تنجز من قبل طلبة الدراسات العليا تجد طريقها للتطبيق	450
58	يوضح سبب عدم تطبيق البحوث	452
59	يبين توفر الجامعة على قاعدة معلومات لمختلف البحوث العلمية	453
60	يوضح قاعدة المعلومات التي تتوفر عليها الجامعة	454
61	يبين أن لاستخدام قاعدة المعلومات البحثية دور في زيادة كفاءة البحث العلمي	455
62	يوضح دور استخدام قاعدة المعلومات في زيادة كفاءة البحث العلمي	457
63	يبين استخدام الأساتذة لتكنولوجيا المعلومات في إنجاز الأبحاث	458
64	يوضح الأسباب التي تقف عائقا أمام استخدام تكنولوجيا المعلومات	459
65	يبين الاستعانة على حل المشكلة البحثية عن طريق التواصل الإلكتروني مع الباحثين	460
66	يوضح مدى مساهمة التواصل الإلكتروني مع الباحثين في رفع الكفاءة البحثية	462
67	يبين نشر الأبحاث العلمية على شبكة الانترنت يساهم في زيادة كفاءة البحث	463
68	يوضح دور نشر الأبحاث على شبكة الانترنت في زيادة كفاءة البحث العلمي	464
69	يبين استفادة البحث العلمي في الجزائر من ثورة تكنولوجيا المعلومات	465
70	يوضح سبب عدم استفادة البحث العلمي في الجزائر من تكنولوجيا المعلومات	467
71	يبين الحلول المقترحة من طرف عينة البحث للقضاء على تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية	471

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي (1950/1951) (1962/1961)	121
02	يبين بنيات (معاهد) جامعة الجزائر 1961	123
03	يبين عدد الإطارات تحت التصرف والعجز	125
04	يبين الزيادة في عدد الطلبة والأساتذة	126
05	يبين زيادة عدد الطلبة في الفترة 1970-1980	132
06	يبين تطور أعداد الطلبة في الجزائر حسب لغة التدريس خلال الفترة 1963-2000	134
07	يبين عدد الأساتذة الجزائريين	136
08	يبين بنية الأساتذة بالنسب المئوية	137
09	يبين عدد المتخرجين في الفترة الممتدة من (1971-1979)	139
10	يبين عدد المتخرجين في إطار المخططين الرباعي الأول والثاني.	139
11	يبين الزيادة في عدد الطلبة وهيئة التدريس	143
12	يبين التطورات الكمية في عدد الطلبة والأساتذة	153
13	يبين الدرجات العلمية للأساتذة (1990-2000)	154
14	يبين التطور الكمي لعدد الطلبة (2000-2005)	176
15	يبين تطور عدد الأساتذة (2000-2005)	177
16	يبين الأهداف المقررة والمنجزة	237
17	يبين بعض المؤشرات الخاصة بالأهداف المخططة	238
18	يبين عدد الباحثين المعتمدين خلال الفترة (2008-2012)	241
19	يبين تقدير زيادة عدد مشاريع البحث خلال الفترة (2008-2012)	241
20	يبين تمويل محيط البحث بصفة جزئية بملايين الدينارات	285
21	يبين تمويل محيط البحث بصفة دائمة بملايين الدينارات	286
22	يبين تمويل برامج البحث الوطنية بملايين الدينارات	287

23	يبين تطور ميزانية البحث العلمي من (1996 إلى سنة2000) الوحدة 1000دينار	287
24	يوضح حصة المنتوج الداخلي الخام المخصصة للبحث العلمي بملايين الدينارات	288
25	يبين المؤشرات الحسابية لمحيط البحث	289
26	يبين تمويل محيط البحث بصفة جزئية بالدينار	290
27	يبين تمويل محيط البحث بصفة دائمة بالدينار	291
28	يبين تمويل البرامج الوطنية للبحث بالدينار	291
29	يبين تقدير إعادة الاستثمارات بالدينار	292
30	يبين إعانة الدولة في إطار تمويل محيط البحث والبرامج الوطنية والاستثمارات بالدينار	293
31	يبين حجم العينة من أصل 460 أستاذ في كليتي مجال الدراسة حسب الرتب الوظيفية "العلمية"	382
32	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	384
33	يبين توزيع أفراد العينة حسب السن	385
34	يبين الحالة العائلية لأفراد العينة	386
35	يبين عدد الأطفال لأفراد العينة	387
36	يبين سنة التوظيف في الجامعة لأفراد العينة	388
37	يبين شهادة التوظيف لأفراد العينة	389
38	يبين توزيع أفراد العينة حسب التخصص	390
39	يبين سنة الحصول على شهادة الماجستير لأفراد العينة	391
40	يبين سنة الحصول على شهادة الدكتوراه لأفراد العينة	391
41	يبين عدد ساعات العمل الرسمية لأفراد العينة	392
42	يبين عدد ساعات العمل الإضافية لأفراد العينة	393
43	يبين الرتب العلمية لأفراد العينة	394
44	يبين توفر الجامعة على الهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث العلمي	398

45	يوضح النقائص المتعلقة بالهياكل المادية	399
46	يبين كفاية تمويل البحث العلمي	400
47	يبين سبب عدم كفاية تمويل البحث العلمي	401
48	يبين صرف ميزانية البحث تتم بفعالية ويسر	403
49	يوضح سبب عدم صرف ميزانية البحث العلمي بفعالية ويسر	404
50	يبين توفر إمكانيات نشر الأبحاث	405
51	يبين سبب عدم تلبية إمكانيات نشر الأبحاث لاحتياجات الباحثين	406
52	يبين النمط القيادي الأكثر انتشارا بالجامعة الجزائرية	408
53	يبين مساهمة القيادات الإدارية الجامعية في تطور البحث العلمي	409
54	يوضح سبب عدم مساهمة القيادات الإدارية في تطور البحث العلمي	410
55	يبين مواكبة التسيير الإداري لمتطلبات البحث العلمي	412
56	يبين سبب عدم مواكبة التسيير الإداري لمتطلبات البحث العلمي	413
57	يبين تعرض الأستاذ الجامعي للعراقيل الإدارية	414
58	يبين العراقيل الإدارية التي يتعرض لها الأستاذ الجامعي	415
59	يبين وجود العراقيل الإدارية في تنظيم اللقاءات العلمية	416
60	يوضح أبرز العراقيل الإدارية في تنظيم اللقاءات العلمية	417
61	يبين تلقي الأستاذ للدعم من الإدارة	419
62	يوضح الدعم الذي يتلقاه الأستاذ الجامعي	420
63	يبين نظام توظيف الأساتذة يضمن إيجاد باحثين أكفاء	421
64	يبين أسباب عدم توظيف باحثين أكفاء	422
65	يبين الدور الطاغي على الأستاذ الجامعي	424
66	يبين إنجاز الأستاذ الجامعي لبحث معين	425
67	يوضح إطار البحث العلمي الذي يقوم به الأستاذ الجامعي	426
68	يبين وجود أساتذة حاصلين على جوائز بحثية وبراءات اختراع	428
69	يبين قيام الأستاذ بنشاط بحثي: النشر، التأليف أو الترجمة في الثلاث سنوات الأخيرة	429

70	يبين عدد المقالات المنشورة أو المترجمة	430
71	يبين عدد الكتب المؤلفة من قبل الأستاذ الجامعي	431
72	يبين عدد مذكرات الماجستير التي أطرها الأستاذ الجامعي وتمت مناقشتها	432
73	يبين عدد أطروحات الدكتوراه التي أطرها الأستاذ وتمت مناقشتها	433
74	يبين عدد المذكرات والأطروحات التي شارك الأستاذ في مناقشتها	434
75	يبين المشاركة في اللقاءات العلمية	435
76	يبين عدد اللقاءات العلمية المشارك فيها	436
77	يبين عدد اللقاءات العلمية التي تم تنظيمها	437
78	يبين المعيار الأكثر انتشارا في اختيار طلبة الدراسات العليا	438
79	يبين نجاعة تكوين طلبة الدراسات العليا	439
80	يوضح سبب عدم نجاعة تكوين طلبة الدراسات العليا	440
81	يبين تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطوير البحث العلمي	442
82	يوضح لماذا تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطور البحث	443
83	يبين محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير يفتح المجال للابتكار والتطور	444
84	يوضح لماذا محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير لا يفتح المجال للابتكار والتطور	445
85	يبين تقييم محتوى مذكرات وأطروحات الدراسات العليا يتم على أسس علمية وموضوعية	447
86	يوضح سبب عدم تقييم مذكرات وأطروحات الدراسات العليا على أسس علمية وموضوعية	448
87	يبين البحوث التي تنجز من قبل طلبة الدراسات العليا تجد طريقها للتطبيق	449
88	يوضح سبب عدم تطبيق البحوث	451
89	يبين توفر الجامعة على قاعدة معلومات لمختلف البحوث العلمية	452
90	يوضح قاعدة المعلومات التي تتوفر عليها الجامعة	453
91	يبين أن لاستخدام قاعدة المعلومات البحثية دور في زيادة كفاءة البحث	454
92	يوضح دور قاعدة المعلومات البحثية في زيادة كفاءة البحث العلمي	455

93	يبين استخدام الأساتذة لتكنولوجيا المعلومات في إنجاز الأبحاث	457
94	يوضح الأسباب التي تقف عائقا أمام استخدام تكنولوجيا المعلومات	458
95	يبين الاستعانة على حل المشكلة البحثية عن طريق التواصل الإلكتروني مع الباحثين	460
96	يوضح مدى مساهمة التواصل الإلكتروني مع الباحثين في رفع الكفاءة البحثية	461
97	يبين نشر الأبحاث العلمية على شبكة الأنترنت يساهم في زيادة كفاءة البحث	462
98	يوضح دور نشر الأبحاث على شبكة الأنترنت في زيادة كفاءة البحث العلمي	463
99	يبين استفادة البحث العلمي في الجزائر من ثورة تكنولوجيا المعلومات	465
100	يوضح سبب عدم استفادة البحث العلمي في الجزائر من تكنولوجيا المعلومات	466
101	يبين الحلول المقترحة من طرف عينة البحث للقضاء على تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية	468

مقـدمـــــة

تعتبر الجامعة معقل الفكر الإنساني في أرفع صوره ومستوياته. موطنا لنمو المعرفة والخبرة والإبداع في شتى العلوم، مخبرا للتطبيقات العلمية المختلفة ومكانا خصبا لنمو القيم الإنسانية،الاجتماعية والوطنية والحفاظ عليها. فهي إذن مركز بحث، منارة الإشعار الثقافي ومصدر للاستثمار والتنمية، لأهم ثروات المجتمع، المتمثلة في الثروة البشرية.

إن الجامعة أمل المجتمعات المعاصرة في دفع عجلة النمو. بصفة مستمرة إلى مراتب أعلى من الرقي والازدهار. ذلك من خلال قيامها بوظائفها التي تتمثل في: تكوين الإطارات ذات الكفاءة العالية، التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية، التقنية المهنية والإدارية...، تقديم الخدمات المطلوبة ذات المهارة العالية للمجتمع. من خلال توفير الإطارات والاختراعات وتقديم الاستشارات لمختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع. هي بذلك في خدمة المجتمع. القيام بالبحث العلمي وتطويره على أساس أن الجامعة هي أقدم مراكز البحث العلمي وهي أقوى مؤسسات البحث وإعداد الباحثين في الوقت الحاضر بل هي المركز الأهم للبحث وإعداد الباحثين في الجزائر.

من المسلم به أن البحث العلمي يمثل العنصر الرئيس في تطور وتقدم الشعوب، إذ تتسابق الدول المتقدمة على رصد الميزانيات السخية واستقطاب الكوادر البشرية المؤهلة. من ذوي الكفاءات العالية. بالإضافة إلى توفير جميع الإمكانيات التي تساعد على الارتقاء بمستوى رفاهية أفراد المجتمع، السبق في مختلف المجالات. ما النهضة العلمية والتقنية والطفرة المعلوماتية ووسائل الاتصالات المذهلة، والتقدم المشهود الذي تعيشه القرية الكونية. إلا نتيجة طبيعية لتطور البحث العلمي، لذا أصبح الإيمان بأن البحث العلمي لم يعد ترفا تمارسه بعض الدول المتقدمة وتحتكره بعض المجتمعات. لكنه ضرورة تحتاجها البلدان النامية كما تحتاجها البلدان المتقدمة. على هذا الأساس تبذل الجزائر مجهودات للنهوض بالبحث العلمي. لقد حاولت تدارك التأخر الكبير المسجل، بوضع إستراتيجية للبحث العلمي سنة 1998. حيث تم إصدار قانون البحث العلمي 11/98. الذي سطر الإطار العام للبحث العلمي في الجزائر بما في ذلك البحث الجامعي. وإصدار القانون رقم 05/08. لكن النتائج بالرغم من المؤشرات الكمية المسجلة لم تحقق كل الأهداف المرجوة.

إن الإحصائيات المتوفرة. تدل على أن الجزائر تملك جامعات كثيرة وهامة. سواء من حيث أقدميتها، أو من حيث مستخدميها. خاصة الأساتذة والباحثين. غير أن ما يلاحظ بصفة عامة هو ضعف أدوارها وفعاليتها في أداء وظائفها. خاصة وظيفة البحث العلمي.

وعيا منا بمكانة البحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية الشاملة: الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية... والتعرف على مكامن الخلل في الجامعة الجزائرية وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها. على رأسها الهدف الخاص بتطوير البحث العلمي ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل. ارتأت الطالبة أن تسلط الضوء بالوصف والتحليل والنقاش حول أهم تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. من نقص في التمويل طبيعة العلاقة بين الإدارة الجامعية والبحث العلمي. التي كثيرا ما يوجه لها أصابع الاتهام على أنها تتسبب في تثاقل صيرورة البحث العلمي بدل العمل على دفعها أكثر. الإنتاجية العلمية والبحثية للأساتذة الجامعيين، مساهمة محتوى مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا في تطوير البحث العلمي والتحديات التي تفرضها تكنولوجيا المعلومات في ظل العولمة.

بناءا على أهمية الجامعة الجزائرية ووظيفة البحث العلمي بها. فقد انطلقت هذه الدراسة من خمسة فروض تغطي كل أبعاد المشكلة، ومن وحي متغيري الدراسة: الجامعة الجزائرية وتحديات البحث العلمي. للإجابة على فروض الدراسة وتحقيقا لأهداف البحث ومعالجة هذا الموضوع. تم تقسيم البحث إلى قسمين رئيسيين: نظري وميداني تضمن القسم النظري خمسة فصول هي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار المفاهيمي للدراسة يحتوي: تحديد الإشكالية وصياغتها، أهمية البحث، أسباب اختيار البحث، أهداف البحث، فرضيات الدراسة وتحديد مفاهيم الدراسة وفي الأخير الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: بعنوان الاتجاهات النظرية لدراسة الجامعة يحتوي: الاتجاه الوظيفي الاتجاه الماركسي، الاتجاهات المعاصرة، الاتجاهات المفسرة لدور الجامعة في التنمية والمقاربة النظرية للبحث.

الفصل الثالث: بعنوان مراحل تطور الجامعة الجزائرية يحتوي: الجذور التاريخية للجامعة، المرحلة الأولى لنشأة الجامعة الجزائرية (1877،1961)، المرحلة الثانية (1962،1970)، المرحلة الثالثة (1970،1980)، المرحلة الرابعة (1980،1990) المرحلة الخامسة (1990،2000)، المرحلة السادسة (2000،2012).

الفصل الرابع: بعنوان التعريف بالبحث العلمي يحتوي: مدخل تاريخي لتطور البحث العلمي، مراحل البحث العلمي في الجزائر، أهمية البحث العلمي وخصائصه، أنواع البحث العلمي ومؤسساته، أهداف البحث العلمي ومقوماته.

الفصل الخامس: بعنوان تحديات البحث العلمي يضم: تمويل البحث العلمي، الإدارة الجامعية، الكفاءات البحثية وتكنولوجيا المعلومات والعولمة.

أما القسم الميداني فقد تضمن ثلاثة فصول هي:

الفصل السادس: بعنوان الإجراءات المنهجية للدراسة يحتوي: مجالات الدراسة،منهج الدراسة، الأدوات المستخدمة في الدراسة، عينة الدراسة وأخيرا الأساليب الإحصائية في اختبار الفروض ومعالجة البيانات الخام.

الفصل السابع: بعنوان تحليل وتفسير البيانات الميدانية، ويضم: تحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى، بيانات الفرضية الثانية، بيانات الفرضية الثالثة، بيانات الفرضية الرابعة وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الخامسة.

الفصل الثامن: بعنوان عرض ومناقشة النتائج، يضم مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات، مناقشة نتائج الدراسة في ظل الدراسات السابقة، مناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة والنتائج العامة للدراسة.

في الأخير تم تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات للقضاء على تحديات البحث العلمي في المؤسسة الجامعية الجزائرية.

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

أولا/ تحديد الإشكالية وصياغتها.

ثانيا/ أهمية البحث.

ثالثا/ أسباب اختيار البحث.

رابعا/ أهداف البحث العلمي.

خامسا/ فرضيات الدراسة.

سادسا/ تحديد مفاهيم الدراسة.

سابعا/ الدراسات السابقة.

أولا/ تحديد الإشكالية وصياغتها

تعد الجامعة إحدى أهم مؤسسات التعليم والبحث في المجتمع. تعتبر قمة السلم التعليمي، ليس لكونها آخر مراحل النظام التعليمي فحسب، بل لأنها تتحمل مسؤولية كبيرة في تكوين وتنمية أهم ثروة يمتلكها المجتمع. ألا وهي الثروة البشرية. كما تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي. في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا. متوخية في ذلك المساهمة بفعالية في رقي الفكر وتقدم العلم، تنمية القيم الإنسانية، تزويد البلاد بالمختصين، الفنيين، الخبراء والإطارات في مختلف المجالات؛ العلمية، الاقتصادية السياسية، الإدارية والثقافية... باعتبارها الرافد لكل التنظيمات الموجودة في المجتمع. من خلال ما تعده من أفراد مؤهلين ومدربين على مختلف المهن والتخصصات الذين تحتاجهم التنظيمات الأخرى. كما تقوم بإعداد الأفراد المزودين بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة. هي بذلك قمة التراكمات الثقافية العلمية والبحثية، التي أبدعها الإنسان الواعي خلال مسيرته الحضارية.

إن الجامعة كمؤسسة تعليمية بحثية حديثة النشأة نسبيا إلا أن بداياتها الأولى يرجعها بعض المؤرخين إلى مدارس الحكمة في الصين أو ما يماثلها في الحضارات القديمة مثل: الهند، مصر وحضارة وادي الرافدين... واللبنة الأساسية للجامعة المعروفة حديثا تعود إلى الحضارة الإسلامية، التي تطورت عنها الجامعة الحديثة في أوربا. لقد شهدت هذه الجامعة تطورات كبيرة وانتشارا واسعا في مختلف المجتمعات.

لم يشذ المجتمع الجزائري عن هذا الاتجاه. حيث تم إنشاء جامعة في الفترة الاستعمارية. كانت نسخة عن الجامعة الفرنسية منهجا، برنامجا، إدارة ولغة. أنشأت لأغراض استعمارية بحتة بدون استجابة لمشاكل المجتمع الجزائري آنذاك.

بعد الاستقلال تطورت الجامعة الجزائرية تطورا لافتا، حيث عرفت تزايدا كميا في عدد الجامعات، عدد الأساتذة والطلبة وتخرج العديد من الإطارات. شكلت الجامعة الجزائرية على الدوام المورد الرئيسي لإمداد الإدارات، المؤسسات والشركات العمومية والخاصة بالإطار

البشري، فضلا عن الجامعات ومراكز البحوث داخل وخارج الوطن. لما تتوفر عليه الجامعة من إطارات فكرية وبحثية، لا تتوفر لمؤسسات أخرى. فهي مجتمع المثقفين والعلماء ومجتمع التخصصات المختلفة، في كل ميادين المعرفة العلمية النظرية والتطبيقية. غير أن هذه الانجازات رافقتها مجموعة من الاختلالات على مختلف الأصعدة (ضعف التكوين، بطالة الخرجين، العجز المالي، ضمور البحث العلمي...).

إن الجامعة تعد بمثابة مؤسسة ثقافية وتعليمية، يلتقي فيها القديم والحديث. هذه المؤسسة لا توجد في فراغ. فكل ما يوجد فيها من أفكار جديدة وقديمة، نظريات وآراء وما يظهر فيها من نزعات محافظة أو تجديدية. إنما هو ظاهرة طبيعية للعلاقة الدائمة بينها وبين المجتمع الذي توجد فيه، والعصر الذي تنتمي إليه. هذا العصر الموسوم بالتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل. نتيجة للنمو الكبير في حجم المعرفة والتجديد المستمر في مصادرها وأنواعها المختلفة. نتيجة لتطور وتقدم البحث العلمي. العالم اليوم يعيش في عصر قوامه سرعة التغيير والتحول. أصدق ما يمكن أن يطلق عليه هو عصر الانفجار المعرفي. بالإضافة إلى التطور الهائل في مجال الاتصالات والمعلوماتية، الانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري، التحول من المحلية إلى العالمية في ظل مفاهيم العولمة. كل هذه المتغيرات زادت من مسؤولية الجامعة الجزائرية لمواكبة المستجدات والمتغيرات العالمية والمحلية. من خلال تبني نظام بحثي جاد قادر على إعداد أفراد قادرين ومستعدين لبذل الجهد المطلوب، اتجاه التفكير والابتكار. من أجل النهوض بالجامعة والمجتمع. ليس أفراد يتميزون بالحفظ والتخزين. لأن الجامعات التي تعتمد على التلقين والحفظ لا مكان لها اليوم، في عالم تتضاعف فيه المعرفة بسرعة فائقة، والصدارة هي لجامعات البحث العلمي. التي تحرص على الاهتمام بالوقائع وما يفرضه الميدان من مشاكل ومحاولة التصدي لها بالبحث والمعالجة، بدل التقليد والنقل.

إن البحث العلمي، له دور مهم في تطور ورفاهية المجتمع. فهو السمة البارزة للعصر الحالي، والعنصر الفاصل بين تقدم المجتمعات وتخلفها وبين قوة الدول أو ضعفها والوظيفة

التي تكاد تقتصر على الجامعة. وهو الظاهرة المميزة للأستاذ الجامعي عن غيره من الأفراد. والهدف الأساسي الذي تسعى كل الجامعات لتحقيقه على أكمل وجه.

الجامعة الجزائرية إحدى هذه الجامعات التي تسعى إلى تطوير البحث العلمي وتحقيق أهدافه المرجوة. إلا أن واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، أثبت وجود الكثير من السلبيات وأوجه القصور، خصوصا تلك التي ارتبطت بفاعليته. حيث أن معظم البحوث ليست منبثقة من إستراتيجية واضحة محددة. ولا تهدف إلى حل مشكلات قائمة أو تطوير تقنيات معينة، تتطلبها جهود التنمية: فهناك العديد من الأبحاث تنجز سنويا في جامعاتنا ولم تؤثر كما يجب في الصناعة أو الزراعة أو التعليم... كما أن معظم السياسات المتبعة للنهوض به وتطويره لم تحقق النتائج المرجوة منها. فقد شهد البحث العلمي في الجزائر انتقال هياكل البحث من وصاية إلى أخرى، خمسة عشرة مرة خلال أربعين سنة من 1968-2003. هذا ما يبين بوضوح الترحال الذي تميزت به منظومة البحث في الجزائر منذ الاستقلال. هذه الوضعية لا يمكن أن تتولد عنها نتائج بالقدر الذي طمحت إليه الجزائر. الإنفاق على البحث العلمي لم يصل إلى 1% من الناتج المحلي الخام. رغم أن هذا الهدف وضع لسنة 2000، البيروقراطية المفرطة في التسيير، الفارق الكبير بين الأهداف المخططة وقدرة التسيير اليومية والإمكانيات المتاحة...

إن مختلف الاختلالات التي شهدها البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، أدى إلى زيادة النقد له. من خلال الدراسات والأبحاث والمؤتمرات... ومن الوصاية ذاتها.

إن السلبيات والاختلالات وأوجه القصور، التي يواجهها البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. نتيجة مجموعة من التحديات التي تعوق حركته وانطلاقته. نحو أفق من التحرر العلمي والمعرفي والتجديدي والابتكار في مختلف الميادين. هذه التحديات متشابكة منها ما يرتبط بالكفاءات البحثية التي تتمثل في الأساتذة الجامعيين الذين أوكلت لهم مهمة البحث العلمي. باعتباره وظيفة أساسية من وظائف الأستاذ الجامعي، أو ما تعلق بالهيكلة والتنظيم والتسيير الإداري الجامعي، بالإضافة إلى التحديات التمويلية للبحث العلمي وما تفرضه أحيانا من قيود وعدم توفير متطلبات البحث العلمي. أخيرا تكنولوجيا المعلومات والعولمة وما

تفرزه من تداعيات على الجامعة الجزائرية والبحث العلمي فيها. إن مجموع هذه التحديات تؤثر على تطور البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

انطلاقا مما سبق، فإن مشكلة البحث المعنون بـ "الجامعة الجزائرية وتحديات البحث العلمي"، تحاول التطرق إلى أهم التحديات التي يواجهها البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. باعتبارها تنظيم فعال ولا يخلو أي تنظيم من أهداف أنشئ من أجل تحقيقها ويأتي البحث العلمي في مقدمتها. لا يمكن تحقيق غاية البحث المرسومة إلا من خلال الإجابة عن التساؤل الأساسي التالي:

- ماهي أهم التحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية وتعيق تطوره؟

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1- هل يتجاوب التمويل مع احتياجات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ؟
2- ما هو دور الإدارة الجامعية في عملية تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية؟
3- ما مستوى الإنتاجية البحثية والعلمية للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية؟
4- هل محتوى مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا يساهم في تطور البحث العلمي بالجامعة الجزائرية؟
5- لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دور في زيادة كفاءة البحث العلمي بالجامعة الجزائرية؟

ثانيا/ أهمية البحث

1/ يستمد البحث أهميته من أهمية المؤسسة التي يتناولها، وهي الجامعة الجزائرية. التي تعد معيار مجد ورقي المجتمع ودليل شخصيته الثقافية والحصن المنيع لتراثه الحضاري والإنساني.

2/ تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يعالجه وهو تحديات البحث العلمي. هذا الأخير الذي يساعد في إيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها المجتمع ويؤدي إلى الرقي والتنمية إذا وفرت له الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة .

3/ إن هذا البحث من بين الدراسات الأولى التي تبحث في تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية في هذا المستوى (دكتوراه)، حيث أن الدراسات التي تتناول هذا الموضوع قليلة (على حد علم الطالبة)، إذ لم يتم التوصل إلى دراسات سابقة في الفترة التي بدأت فيها الطالبة دراسة هذا الموضوع 2007-2008. إذ أن أغلب الدراسات لم تتناول الجامعة الجزائرية بل ركزت على الجامعات العربية.

4/ يعتبر هذا البحث من الدراسات الضرورية التي تحتاج لمزيد من المعالجة والبحث والدراسة العلمية الدقيقة. حتى يمكن توفير قاعدة معلومات خصبة في مجال دراسة الجامعة الجزائرية ووظيفتها البحثية.

5/ في ظل الحياة المعاصرة ومشكلاتها المتعددة ونحن في عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات. عصر تتحول فيه المعرفة إلى قوة، تشتد الحاجة إلى دراسة أهم التحديات التي يواجهها البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

6/ يساعد هذا البحث في تحديد وتحليل أبرز التحديات التي يواجهها البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

7/ يقدم البحث عدد من المقترحات والحلول للتغلب على تحديات البحث العلمي. من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، والتي يمكن اعتمادها كحلول جذرية للمشكلات التي يواجهها البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

ثالثا/ أسباب اختيار البحث

أ/ إن أسباب اختيار البحث تنبع في الأساس من أهميته، لذا فإن السبب الأساسي في اختيار هذا الموضوع للبحث فيه. هو القناعة التامة بأهمية الجامعة والبحث العلمي في المجتمع الجزائري، وبالتالي أهمية دراسة أهم المشكلات التي يعانيها البحث العلمي.

ب/ إن معايشة واقع الجامعة الجزائرية والبحث العلمي فيها، وما أفرزه هذا الواقع من اختلالات على عدة أصعدة، دافع لولوج باب مهم من الأبواب الكثيرة التي تعيشها الجامعة الجزائرية ألا وهو باب تحديات البحث العلمي.

ج/ من الأسباب الأخرى التي دفعت الطالبة لتناول هذا الموضوع. هو أنه حسب علم الطالبة، وما تم الاطلاع عليه، فإن الدراسات التي تتناول الجامعة الجزائرية تحديدا وما يعانيه البحث العلمي فيها دراسات نادرة.

د/ إن النتائج التي توصلت إليها الطالبة في دراسة بعنوان "المعوقات الاجتماعية للأستاذ الجامعي وأثرها على أهداف المؤسسة الجامعية" بينت أن البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ليس من أولوياتها. حسب ما عبرت عنه عينة الدراسة بنسبة 80.46%من مجموع أفراد العينة. هذا ما حث الطالبة أكثر على محاولة البحث عن أهم التحديات التي تقف عائقا أمام البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

رابعا/ أهداف البحث العلمي

إن أسباب اختيار البحث العلمي جاءت لتمهد لأهم الأهداف المرسومة له ويمكن تحديدها كما يلي:

1_ الأهداف العلمية النظرية

أ/ يهدف البحث إلى معرفة أهم وأبرز النظريات المعالجة للجامعة والبحث العلمي.

ب/ محاولة وضع مقاربة نظرية تتماشى أكثر مع واقع المؤسسة الجامعية الجزائرية. خلافا للتحليلات الحتمية التي تعتمد على جانب واحد فقط في التحليل.

ج/ الوقوف على طبيعة الجامعة الجزائرية من خلال التعرف على تطورها التاريخي والوظيفة البحثية فيها.

د/ المساهمة ولو بشكل بسيط في إثراء المعرفة العلمية حول موضوع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

2_الأهداف العملية

أ/ معرفة إذا كان التمويل الذي تخصصه الوزارة الوصية للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية يتجاوب مع احتياجات تطويره.

ب/ معرفة دور الإدارة الجامعية في عملية تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.

ج/ التعرف على مستوى الإنتاجية البحثية والعلمية للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية.

د/ الكشف عن ما إذا كان محتوى مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا يساهم في تطوير البحث العلمي في الجامعة الجزائرية .

هـ/ معرفة دور تكنولوجيا المعلومات في زيادة كفاءة البحث العلمي في ظل العولمة.

و/ تقديم عدد من الحلول التي تساعد على القضاء على تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين (أفراد العينة).

خامسا/ فرضيات الدراسة

تتضمن أول عملية لإضفاء طابع ملموس على تساؤل البحث عادة؛ الإجابة عنه في شكل فرضية. لذا فإن التركيز على دراسة الجامعة الجزائرية وتحديات البحث العلمي يؤدي بنا إلى طرح الفرضيات التالية:

أ/ التمويل الذي تخصصه الوزارة الوصية للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية لا يتجاوب مع احتياجات تطويره .

ب/ تلعب الإدارة الجامعية دورا إيجابيا في عملية تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.

ج/ الإنتاجية البحثية والعلمية للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية منخفضة.

د/ يساهم محتوى مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا في تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.

هـ/لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دور في زيادة كفاءة البحث العلمي بالجامعة الجزائرية في ظل العولمة.

سادسا/ تحديد مفاهيم الدراسة

بما أن المفهوم يستلزم تحديده قبل أي بداية، ولأن المفاهيم هي المنطلقات الأساسية في البحوث والدراسات الاجتماعية. تساعد على إعطاء الصورة الموضوعية للبحث وتمكن الباحث من حصر الإطار العام للمشكلة تم تخصيص هذا الجزء من الفصل الأول لفك رموز المفاهيم المحورية للدراسة.

1/ الجامعة الجزائرية

لقد تعددت تعاريف الجامعة لغة واصطلاحا من محدد لدورها أو مدارسها، لشارح لوظيفتها لراسم لأهدافها. لا يوجد تعريف قائم بذاته جامع مانع وعالمي. هذا ما سيتم التعرف عليه من خلال عينة التعاريف الآتية:

على مستوى التعريفات القاموسية هناك العديد من التعريفات للجامعة لا يتسع المجال للإفاضة فيها. على سبيل المثال لا الحصر يعرف Sally wehmeier الجامعة بأنها "مؤسسة لمستوى أعلى في التعليم، أين تستطيع أن تدرس من أجل درجة أو لإنجاز بحث"[1].

من الناحية الاصطلاحية أيضا تعج الآراء حول تحديد مفهوم الجامعة. نذكر منها ما يلي:

أ/ الجامعة جمهرة من العلماء والطلاب مشتغلة بواجب البحث عن الحقيقة[2] .

نلاحظ من خلال التعريف التأكيد على الدور الأساسي للجامعة، والمتمثل في البحث العلمي عبر انشغالها بواجب البحث عن الحقيقة. ويعكس هذا التعريف مرحلة التأسيس

---

[1] Sally wehmeier, **Oxford advanced learner's, dictionary of current English**,sixth edition, New york: Oxford university press,2000, p 1477.

[2] أحمد بوملحم،" أزمات التعليم العالي"، **مجلة الفكر العربي**، بيروت، العدد 98، خريف 1999، ص 21.

الأولى للجامعة عندما انتزعت مهمة التعليم من الكنيسة ورجال الدين. وأعطيت إلى علماء متجردين.

ب/ عرفت الموسوعة البريطانية الجامعة على أنها "معهد للدراسات العالية يتألف من كليات الآداب والعلوم، ومدارس للمهنيين ومدرسة خريجي الدراسات العليا، وهذا المعهد يمتلك حق منح الدرجات العلمية في ميادين الدراسة المختلفة"[1].

إن تعريف الموسوعة البريطانية للجامعة يحدد أنواع الكليات والمدارس الموجودة في الجامعة، بالإضافة إلى الإشارة الصريحة إلى الشخصية الاعتبارية للجامعة التي تخولها حق منح الدرجات العلمية.

ج/ "تمثل الجامعة مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة، وظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها"[2].

في هذا التعريف نلاحظ ربط الجامعة بالمجتمع الذي تنتمي إليه. وذلك من خلال تحديد الوظائف المنوطة بها، فهي تعلم وترعى البحث العلمي وتخدم المجتمع.

د/ في حين نجد مراد بن أشنهو يعرف الجامعة على أنها "مؤسسة أوجدها أناس لتحقيق أهداف ملموسة ومتعلقة بالمجتمع الذي ينتمون إليه"[3].

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن بن أشنهو ينظر للجامعة من خلال أهدافها. يرى أن كل مجتمع يؤسس جامعته بناءا على مشاكله الخاصة وتطلعاته واتجاهاته لأجل تحقيق أهدافه.

هـ/ أما الجامعة في التشريع الجزائري، فيمكن الإشارة لمفهوم الجامعة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 83-544 المؤرخ في 24-09-1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي

---

[1] سامي سلطي عريفج، **الجامعة والبحث العلمي**، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 26.

[2] أحمد بو ملحم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] مراد بن اشنهو، **نحو الجامعة الجزائرية**، ترجمة:عائدة أديب بامية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1981، ص 03.

للجامعة، ويعتبر الجامعة "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في نشر المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد"[1].

إن المشرع الجزائري وضع الجامعة تحت وصاية الدولة في خدمة الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية المحددة من طرفها. من خلال القيام بعدة وظائف وربطها حسب التعريف بالجانب الإداري.

من خلال كل ما سبق من تعريفات للجامعة يمكن التوصل إلى تعريف إجرائي للمفهوم يتماشى واهتمامات البحث كما يلي:

"الجامعة عبارة عن تنظيم أو مؤسسة تعليمية بحثية، تحتوي عددا من الكليات تقدم برنامجا للدراسات العليا، وتمنح الدرجات العلمية في مختلف مجالات الدراسة. كما تقوم بالبحث العلمي في عدة مجالات حسب أهدافها.

2/ تحديات البحث العلمي

أ/ التحديات

وردت كلمة التحديات في معاجم اللغة على أنها جمع كلمة تحد الحد لغة: الصرف عن الشيء، قال صاحب اللسان: حده يحده: إذا صرفه عن أمر أراده.

والحد: المنع، وحده الرجل عن الأمر يحده حدا. منعه وحبسه والمحادة والتحاد: المخالفة والمنازعة والمعاداة: ومنع ما يجب عليك. وهو مفاعلة من الحد، كأن كل واحد منهما يجاوز حده إلى الآخر، والمحادة والتحدي: هي المباراة في الأمر، والحديا والمنازعة. يظهر بها القوي على الضعيف فيحوله عن طريقه وتملي عليه سلوكا ومنهجا آخر يفضله ويرضاه وهو حديا الناس أي يتحداهم ويتعمدهم.

تحدى الرجل تعمده وتحداه، باراه ونازعه الغلبة.

وفي التهذيب نقول: أنا حُدياك بهذا الأمر، أي أبرز لي وحدك وجارني[2].

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، مرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24-9-1983، العدد 40، 27 سبتمبر 1983.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت: دار الكتب الجامعية، 2003، ص 209.

من الناحية الاصطلاحية هناك عدد من المفاهيم المقدمة لمصطلح التحديات منها:

- يحدد البعض معنى التحدي بأنه "إشكالية وثغرة تحتاج إلى مواجهة وحل"[1].

يذهب البعض إلى أن كلمة التحدي تشير إلى أزمة تنجم عن شيء جديد، يأخذ صفة المعاصرة لحين ظهور غيره. يولد الحاجة لدى المجتمع الذي يندفع بها نحو التغلب عليه وتتطلب تغييرا شاملا في شتى مناحي الحياة وخاصة التربية"[2].

في حين يرى آخرون أن التحدي هو "كل تغير أو تحول –كمي أو كيفي– يفرض متطلبا أو متطلبات محددة تفوق إمكانات المجتمع الآنية. بحيث يجب عليه مواجهتها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيقها"[3].

أما عزمي طه السيد فيذهب إلى أن المقصود بالتحديات "قوى وأوضاع طبيعية أو أمور اجتماعية إنسانية غير مرغوبة ومخالفة لما نعتقده أو نطمح إليه، وتشكل عوائق أمام تحقيق أهدافنا وغاياتنا على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة"[4].

في حين ترى نورة بنت سعود الهزاني بأن التحديات هي: "تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية[5].

في ضوء التعاريف السابقة يمكن تحديد مفهوم إجرائي للتحديات في هذه الدراسة على أنها "مجموعة الصعوبات والعراقيل المادية والبشرية التي تواجه البحث العلمي".

---

(1) فتحي درويش عشيبة، **دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة** ،القاهرة: الروابط العالمية للنشر والتوزيع، 2009، ص 146.

(2) حسن محمد حسان، محمد حسنين العجمي، **التعليم الجامعي وتكافؤ الفرص التعليمية**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 67

(3) فتحي درويش عشيبة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

(4) عزمي طه السيد، عالم الإسلام والتحديات الثقافية، أنظر الرابط:www.rohama.org/ar/content/772 زيارة يوم 2015/10/2 على الساعة 13:14.

(5) نورة بنت سعود الهزاني،" تحديات تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر القيادات الإدارية والأكاديمية في جامعة الملك سعود"، المؤتمر الدولي الثالث للتعليم عن بعد والتعليم الالكتروني، الرياض: 2013، ص 06. أنظر الرابط eli.elc.edu.sa/PDF زيارة يوم: 2013/03/17 على الساعة 20:00.

ب/ البحث العلمي

البحث العلمي عبارة مكونة من كلمتين هما: بحث "Recherche" وعلمي "scientifique" فكل كلمة عرفت بعدة تعاريف لا حصر لها. وبما أننا لسنا بصدد التطرق إلى تحديد مفهوم كل كلمة على حده، فإن الذي يهمنا هو تحديد مفهوم البحث العلمي الذي ليس من اليسير أن نحصر كل التعريفات والمفاهيم التي أطلقت عليه.

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم البحث العلمي، وتنوعت تبعا لأهدافه ومجالاته ومناهجه وتبعا للباحثين الذين تناولوا هذا المفهوم. حيث اختلفت مداخلهم وتباينت اتجاهاتهم، حول تعريف البحث العلمي. فكل واحد منهم قد نظر إليه من زاويته الخاصة، وحسب ميوله أو قناعته العلمية.

من بين هذه التعاريف التي تفيدنا في تحديد التعريف الإجرائي للبحث العلمي على سبيل المثال لا الحصر نذكر ما يلي:

1/ يعرف البحث العلمي بأنه "وسيلة للدراسة يمكن الوصول من خلالها لحل المشكلات المختلفة. عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق لكافة الظواهر والمتغيرات والأدلة التي ترتبط بمشكلة البحث، ولا يقتصر الأمر على مجرد الوصول إلى الحقائق الجديدة والكشف عنها لتنمية المعرفة الإنسانية. بل لابد من التطبيق إذ أن مصطلح البحث العلمي يشير كذلك إلى هذه الجوانب التطبيقية من أجل حل المشكلات الحياتية[1].

2/ البحث العلمي هو "الدراسة الموضوعية التي يقوم بها الباحث في أحد الاختصاصات الطبيعية أو الإنسانية، والتي تهدف إلى معرفة واقعية ومعلومات تفصيلية عن مشكلة معينة يعاني منها المجتمع والإنسان. سواء كانت هذه المشكلة تتعلق بالجانب المادي أو الجانب الحضاري للمجتمع، والدراسة الموضوعية للجوانب الطبيعية أو الاجتماعية، قد تكون دراسة مختبريه تجريبية أو دراسة إجرائية أو دراسة ميدانية إحصائية أو دراسة مكتبية.

---

[1] العجيلي عصمان سركز وعياد سعيد أمطير، **البحث العلمي أساليبه وتقنياته**، طرابلس (ليبيا) : دار الكتب الوطنية، 2002، ص 28.

تعتمد على المصادر والكتب والمجلات العلمية التي يستعملها الباحث في جمع الحقائق والمعلومات عن المشكلة المزمع دراستها ووصفها وتحليلها"[1].

3/هناك تعريف آخر للبحث العلمي خلاصته: "إن البحث العلمي هو عرض مفصل أو دراسة معمقة تمثل كشفا لحقيقة جديدة، أو التأكيد على حقيقة قديمة مبحوثة وإضافة شيء جديد لها، أو حل لمشكلة كان قد تعهد شخص بتقصيها وكشفها وحلها. ويفترض أن يشتمل هذا العرض أو الدراسة على جميع المراحل الأساسية التي يمر بها البحث العلمي. ابتداء من تحديد المشكلة أو طرح الفكرة إلى دعم جميع البيانات والمعلومات الواردة في العرض بحجج وأدلة وبراهين ومصادر كافية ووافية بالغرض"[2].

4/ في حين يرى رأي آخر أن البحث العلمي هو:" عملية تقصي منظمة بإتباع أساليب ومناهج محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها"[3].

5/ يحدد آخرون تعريف البحث العلمي بأنه "طريقة علمية منهجية منظمة ووسيلة للدراسة، يمكن الوصول من خلالها إلى حلول ممكنة لمشكلات الحياة اليومية التي تواجه الإنسان، وتقلل من استمتاعه بالحياة. وذلك عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق والأمين لكافة الظواهر والمتغيرات التي تتعلق بمشكلة البحث، أو الأدلة والبراهين التي ترتبط بها ولا يقف الأمر عند مجرد الوصول إلى الحقائق الجديدة والكشف عنها لتنمية المعارف الإنسانية بل يمتد هذا الأمر إلى تطبيق هذه المعرفة لخدمة الإنسان وحل مشكلاته"[4].

6/ هناك تعريف آخر للبحث العلمي مفاده: "أن البحث العلمي نشاط علمي يتقدم به الباحث لحل أو محاولة حل مشكلة قائمة، ذات حقيقة معنوية أو مادية، أو لفحص موضوع

---

[1] عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 27-28.

[2] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 13.

[3] أنور محمود زناتي، **في كتابة الأبحاث والرسائل الجامعية منهجيا**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2007، ص 50.

[4] مجدي صلاح طه المهدي، **البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 40.

معين واستقصائه من أجل إضافة أمور جديدة للمعرفة الإنسانية، أو لإعطاء نقد بناء ومقارنة معرفة سابقة بهدف تقصي الحقيقة وإذاعتها بين الناس، والبحث العلمي تحرك منطقي من المعلوم إلى المجهول. بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو فهم أفضل للمجهول، أو لتوظيف المعارف السابقة والطرق المألوفة للتعرف على المجهول. البحث العلمي نشاط تعليمي لتعريف المسائل وإعادة تعريفها، وصياغة الفرضيات واقتراح الحلول وجمع البيانات وتنظيمها وتقويمها، وإجراء الاستدلالات والتوصل إلى نتائج، واختبارها بعناية وهو إضافة جوهرية لكم المعلومات الحالية، بهدف تحسينها من أجل التوصل للحقيقة بمساعدة الدراسات والمشاهدات والمقارنات والتجارب"[1].

بالرغم من تعدد تعاريف البحث العلمي وكثرتها، وعدم اتفاق الباحثين على تحديد تعريف محدد، نتيجة عدة أسباب كما أشرنا إليها آنفا، إلا أن اصطلاح البحث العلمي يشتمل على عدة نقاط عامة تحدد المفهوم الدقيق لهذا المصطلح تتمثل فيما يلي:

1- البحث العلمي عبارة عن وسيلة لحل المشكلات التي يعاني منها أفراد المجتمع.

2- البحث العلمي يهدف إلى الكشف عن الحقائق الجديدة وتطبيقها وزيادة كم المعلومات وتوسيع دائرة المعارف.

3- البحث العلمي عبارة عن دراسة يقوم بها الباحث في مختلف الاختصاصات وتشمل جميع ميادين الحياة.

4- يعتمد الباحث في إجراء البحث على أدوات بحث معينة

5- البحث العلمي عبارة عن عملية تقصي دقيقة بإتباع أساليب ومناهج علمية للوصول إلى نتائج يقينية.

من خلال التعاريف السابقة للبحث، والنقاط العامة التي تحدد المفهوم الدقيق للبحث العلمي، يمكن أن نستشف تعريفا إجرائيا للبحث العلمي مفاده:

---

[1] ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 19.

أن البحث العلمي هو "الطريقة الاستقصائية المنظمة والدقيقة لحل المشكلات والكشف عن الحقائق، التي يقوم بها الباحث الجامعي في مختلف تخصصات العلوم. بإتباع أساليب ومناهج علمية، واعتمادا على أدوات بحث متعددة".

في النهاية ومن خلال التعريفين الإجرائيين لكل من التحديات والبحث العلمي. يمكن أن نخلص إلى تعريف إجرائي لتحديات البحث العلمي على النحو التالي:

تحديات البحث العلمي هو:" مجموعة الصعوبات والعراقيل المادية والبشرية التي تواجه الباحثين في الجامعة الجزائرية، وتمنعهم من حل المشكلات والكشف عن الحقائق أو تصعد مما يعانونه من صعوبات".

سابعا/ الدراسات السابقة.

لقد حاولت الطالبة الحصول على أكبر قدر ممكن من الدراسات السابقة، التي لها علاقة بموضوع البحث وتمس كل متغيرات ومؤشرات البحث، لأن الدراسات السابقة لها أهمية كبيرة، لعل أبرزها مساعدة الباحث في الاختيار السليم للبحث وتجنب تكرار بحث سابق والاستفادة من نتائجها في مجالين أساسيين هما:

- بناء فروض البحث اعتمادا على النتائج التي توصل إليها الآخرون.
- استكمال الجوانب التي وقفت عندها الدراسات السابقة.

لقد تم العثور على عدد من الدراسات أهمها:

1/ الدراسات الجزائرية

أ/ دراسة جمال معتوق بعنوان : **قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر**[1]:

لقد سعت هذه الدراسة إلى تحديد المشكلات التي تهدد مسيرة التعليم العالي في الجزائر. للتأكد من صحة ما يقال على الجامعة الجزائرية مريضة وتعاني من العديد من

[1] جمال معتوق، **قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر**، دفاتر المخبر: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، سبتمبر 2006، الجزائر: دار الكتاب العربي،2006، ص ص 29-37.

الأزمات، وأول أزمة هي أزمة وجود. كما أنها أصبحت اليوم تفتقر إلى أي مصداقية. اختار الباحث عينة مكونة من 56 أستاذ وأستاذة طرح عليهم عدة أسئلة أهمها:

– يقال أن الجامعة الجزائرية اليوم مريضة وغائبة تماما على الساحة الاجتماعية والاقتصادية، هل هذا صحيح؟

– سؤال حول مدى رضى المبحوثين عن عملهم وتواجدهم بهذا القطاع (الجامعة)؟

– كيف يرى الأساتذة الجامعة اليوم؟

– سؤال حول وجود أو عدم وجود بحث علمي داخل الجامعة الجزائرية؟

– سؤال حول كيفية النهوض بالجامعة الجزائرية؟

لقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية كما يلي:

1/ إن أغلبية المبحوثين يرون بأن الجامعة الجزائرية اليوم مريضة ومتأزمة وبعيدة عن الساحة الاجتماعية والاقتصادية وهذا بنسبة 87.5%.

2/ إن الأغلبية الساحقة للأساتذة غير راضين عن العمل والتواجد في الجامعة وهذا بنسبة 96.42%. وعن أسباب عدم الرضى تنوعت الإجابات وقد حصرها الباحث في النقاط التالية:

– لا يوجد أي محفز.

– لا فرق بين الذي يعمل والذي لا يعمل.

– التسيب في كل المستويات.

– الإهمال واللامبالاة من طرف الطلبة والمسئولين.

– الفقر المعرفي وانتشار الدجل والرداءة.

3/ أغلبية المبحوثين يرون أن الجامعة لا فرق بينها وبين الثانوية بنسبة 51.78%وذلك لفقدانها لمواصفات الجامعة كما هو معروف عالميا.

4/ بينت الدراسة الميدانية أن أغلبية المبحوثين يرون بأنه لا يوجد بحث علمي داخل الجامعة، وهذا بنسبة 75% وقد برروا إجاباتهم بتقديم التفسيرات التالية:

– وجود فرق بحث ومخابر ليس من أجل البحث العلمي، بل من أجل الحصول على المنح وبعض الامتيازات المادية والمعنوية.

– لا توجد رقابة ومتابعة لنوعية الأعمال المنجزة من طرف المخابر أو فرق البحث.

– الأغلبية تتساءل عن قيمة هذه الأعمال ومجال استغلالها إذ أنها لا تستغل بل توضع في سلة المهملات.

5/ يرى أغلب المبحوثين أنه لا سبيل للنهوض بالجامعة الجزائرية إلا عن طريق الصرامة وتطهير الجامعة من المتطفلين.

في الأخير خلص الباحث من خلال الدراسة الميدانية إلى نتيجة مفادها أن أغلبية المبحوثين وهم من الأساتذة –أي رجال الميدان– غير راضين عن الوضع الحالي الذي تعيش فيه الجامعة، وقد فسروا هذا بالتدهور المبرمج الذي تتخبط فيه هذه المؤسسة. وعمل المسؤولون على تغييبها وإبعادها عن المساهمة في عملية التغيير، بل أبعد من هذا فقد أصبحت هذه المؤسسة حلبة للصراعات والتنا حرات الإيديولوجية والمذهبية يوجد فيها كل شيء ما عدى العلم.

تشخيصا دائما للحالة المرضية التي تتخبط فيها الجامعة الجزائرية يرى الباحث أن هناك ضعف كبير في هياكل الاستقبال والوسائل –الإمكانيات– البيداغوجية.

– نقص فادح في هيئة التدريس ذات الخبرة العالية، حيث يوجد في العديد من الأقسام من يدرسون ولا يحملون سوى شهادة الليسانس.

– فتح مناصب عمل لحاملي شهادة الماجستير دون أي تكوين مسبق.

– الضعف الشديد في أساليب التسيير والتنظيم والاستغلال الأمثل والعقلاني لما هو موجود من إمكانيات.

– طغيان روح اللامسؤولية من طرف البعض والعمل على التبذير والإهدار للطاقات.

– تزايد عدد الطلبة الضخم بينما هياكل الاستقبال تبقى كما هي وفي بعض المناطق تتقلص.

ب/ دراسة راضية بوزيان بعنوان"**إشكالية البحث العلمي السوسيولوجي في الجزائر**"[1]

انطلقت الباحثة من طرح التساؤلات التالية:

- ما الموضوعات التي تناولتها البحوث والنمط الغالب عليها؟
- كيف يتم إعداد الباحثين ومتابعتهم للجديد في بحوثهم؟
- ما طبيعة المناخ الأكاديمي السائد؟
- ما حجم ميزانية البحث العلمي؟
- ما الطلب على البحث العلمي السوسيولوجي ودوره في التنمية؟
- ما أهم معوقات تطوير البحث العلمي؟
- ما هي أهم مقترحات تطوير البحث السوسيولوجي؟

للإجابة على هذه التساؤلات، اختارت الباحثة عينة بحث مكونة من 45 أستاذ من جامعة عنابة والمركز الجامعي بالطارف، وبعد جمع البيانات عن طريق استمارة استبيان وتحليلها وتفسيرها توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

1/ البحوث يغلب عليها الطابع الميداني التطبيقي، ونسبة 28.88 %من أفراد العينة يرون أن هذه البحوث سطحية وتخضع للتقليد والتكرار على مستوى المواضيع ومنهجية الدراسة والتحليل.

2/ عدم وجود خريطة علمية للبحوث السوسيولوجية واضحة المعالم، ويرجع ذلك إلى:

- ندرة إتباع أسلوب العمل الجماعي بين أعضاء هيئة التدريس.
- تدني ميزانية البحث العلمي.
- الافتقار إلى التخطيط العلمي الجيد والمدروس.

---

[1] بوزيان راضية،"إشكالية البحث السوسيولوجي في الجزائر"– مقاربة تحليلية في ظل معايير الايزو "ISO" ،**مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة الجلفة، العدد 07، 2012.أنظر الرابط: Dirassat-No7.PDF زيارة يوم: 2-2-2013 على الساعة 13:15

3/ أغلب الباحثين لا يتابعون الجديد في مجال تخصصاتهم بالصورة المرغوبة ويرجع ذلك أساسا إلى:

- ضعف الإمكانيات المادية للباحث.
- زيادة الأعباء الإدارية لعضو هيئة التدريس.
- عدم توفر المراجع الحديثة.
- قصور مهارات الباحثين في التعامل مع شبكة الإنترنت.

4/ عدم وجود مناخ أكاديمي مشجع للباحث ويرجع ذلك أساسا إلى:

- عدم توفر الإمكانيات المادية.
- ضغط الوقت بسبب تزايد المسؤولية الاجتماعية والوظيفية.
- المناخ العام يدفع بالباحثين الاجتماعيين إلى الاستغراق في حالة من التأمل النظري المكتبي، والتعامل مع مفاهيم معقدة لا صلة بينها وبين الواقع المجتمعي وقضاياه أو ما يعرف "بالحرفية".

5/عدم كفاية الميزانية المخصصة للبحث العلمي الاجتماعي ويرجع أغلبية أفراد العينة ذلك إلى عدة أسباب منها:

- انعدام الشراكة بين الجامعات والمؤسسات السوسيواقتصادية الكفيلة بتمويل البحث العلمي.
- ضعف الميزانية المخصصة للبحث السوسيولوجي.

6/ يساهم البحث العلمي السوسيولوجي "نوعا ما" في التنمية المجتمعية ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

- انشغال الجامعات بأدوارها في التدريس والبحث واعتماد الكثير من المؤسسات الإنتاجية على مكاتب الخبرة من الخارج.
- نتائج البحوث تقدم حلولا نظرية غير قابلة لترجمتها لإجراءات.

- عدم توافر آليات اتصال منظمة ومتفق عليها بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.
- تطبيق نتائج البحوث يحتاج إلى تكلفة مالية عالية.

7/ هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطوير البحث العلمي السوسيولوجي في الجزائر أهمها:

- إنشغال الجامعات بأدوارها في التدريس والبحث.
- جمود اللوائح التي تحكم علاقة الجامعة بالمجتمع الجزائري.
- ندرة القيام ببحوث فعالة من حيث الموضوع والمنهج والمجال.
- انغلاق الباحثين السوسيولوجيين على تخصصاتهم.

8/ تمثلت أهم مقترحات تفعيل دور البحث العلمي السوسيولوجي وتطويره في الجزائر في:

- تعزيز وتطوير ميزانية البحوث العلمية.
- تكوين مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة مؤسسات الإنتاج والخدمات.
- تسهيل إجراء الأساتذة وطلاب البحث لأبحاثهم وتجاربهم في المختبرات والمعامل والحقول التجريبية التي تملكها المؤسسات الإنتاجية.
- الربط بين الجوانب العلمية الأكاديمية والميدانية الواقعية.

ج/ دراسة: بشير معمرية بعنوان: **معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة الجامعة** دراسة ميدانية على عينة من أساتذة جامعة باتنة[1]

تحددت مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

1/ هل توجد معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة الجامعة؟

2/ ما هي أهم معوقات البحث العلمي الشخصية والمادية من وجهة نظر أساتذة الجامعة؟

[1] بشير معمرية، **البحث النفسي في الجامعة (دراسات نقدية تحليلية)**، مصر: المكتبة المصرية، 2009، ص ص 97-129.

3/ هل تختلف المعوقات الشخصية والمعوقات المادية باختلاف وجهة نظر أساتذة العلوم الإنسانية عن أساتذة العلوم التجريبية؟

فرضيات البحث

الفرضية الأولى: توجد معوقات البحث الشخصية والمادية من وجهة نظر أساتذة جامعة باتنة.

الفرضية الثانية: تختلف معوقات البحث العلمي باختلاف نوع المعوقات شخصية ومادية ونوع العلوم إنسانية وتجريبية.

عينة البحث

تكونت عينة البحث من 97 أستاذا موزعين على خمس كليات بجامعة باتنة وهي: كلية الآداب، كلية الاقتصاد، كلية العلوم الإسلامية، كلية العلوم وكلية الهندسة.

بعد جمع البيانات عن طريق أداة البحث المكونة من 38 عبارة أو معوق، 20 منها تقيس المعوقات المادية و18 تقيس المعوقات الشخصية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1/المعوقات المادية لأساتذة العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية ذات التأثير السلبي المرتفع تتعلق بـ: غياب المراجع العلمية، عدم تشجيع البيئة الجامعية للبحث، عدم وجود علاقة بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، عدم التشجيع المادي على البحث عدم تأمين العيش الكريم للباحث، قلة اللقاءات العلمية المتخصصة مما يدل على أن مشكلات البحث العلمي في جامعة باتنة ومن ثم الجامعة الجزائرية إذا تم تعميم النتائج هي واحدة تقريبا.

- اختلفت العينتان في أربعة معوقات ذات التأثير السلبي المرتفع على القيام بالبحث العلمي هي:
  - النقص في إمكانيات نشر البحوث (علوم إنسانية)

- عدم توفر الوسائل المساعدة على البحث، عدم توفر اعتمادات مالية لإنجاز البحث، صعوبة التطبيق الميداني لنتائج البحوث (علوم تجريبية).

2/ إدراك الأساتذة للمعوقات الشخصية الخاصة بالبحث العلمي تختلف باختلاف التخصصات الجامعية، لأن لكل تخصص علمي جامعي خصوصياته وشروطه التي تظهر عند ممارسة البحث، حيث يرى أساتذة العلوم الإنسانية بأن المعوقات الشخصية الخاصة بالبحث العلمي تتمثل في:

- التردد قبل البدء في البحث.
- انخفاض الدافع لإجراء البحث.
- الانشغال بالالتزامات الأسرية والاجتماعية.
- الافتقار إلى الحزم في تنظيم الوقت.
- سيطرة القلق عند التفكير في القيام بالبحث والضغوط النفسية بسبب وجود مشكلات خاصة.

أما أساتذة العلوم التجريبية فيرونأن المعوقات الشخصية للبحث العلمي تتمثل في:

- الافتقار إلى الحزم في تنظيم الوقت.
- التوتر النفسي بسبب الأوضاع الاجتماعية.
- الضغوط النفسية بسبب وجود مشكلات خاصة.

3/ وجود مجموعة معوقات تقف حائلا دون قيام الأستاذ الجامعي بالبحث العلمي.

4/ لا توجد فروق كبيرة بين أساتذة العلوم الإنسانية وأساتذة العلوم التجريبية في إدراكهم للمعوقات المادية، مما يدل على أن المعوقات تقريبا هي واحدة عند الأساتذة مهما اختلفت مجالات بحوثهم العلمية.

5/ كل من أساتذة العلوم الإنسانية وأساتذة العلوم التجريبية يتأثرون بنفس الطريقة بمشكلاتهم الشخصية وحالاتهم النفسية أثناء شروعهم في القيام بالبحث العلمي.

2/ الدراسات العربية

أ/ دراسة علي مهدي كاظم وفوزية بنت عبد الباقي الجمالي:**معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها**[1].

تتلخص مشكلة البحث في إلقاء الضوء على المعوقات التي يعاني منها البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس، ويهدف البحث إلى:

- تحديد البنية العاملية لمعوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس.
- معرفة مستوى معوقات البحث العلمي (تحديد المعوقات الحادة)
- معرفة دلالة الفروق الراجعة للجنس والكلية والرتبة العلمية في معوقات البحث العلمي.
- تحديد الحلول المقترحة من أفراد العينة (الأساتذة الباحثين) لتلك المعوقات.

لقد تضمن الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة البحث المكونة من 101 مفردة 58 معوقا:

- بعد جمع البيانات وتحليلها تم التوصل إلى ما يلي:

1/خلاصة نتائج التحليل العاملي لمعوقات البحث العلمي

اتضح أن كل عامل يضم معوقات متجانسة منطقيا، وهذا مؤشر على نقاء العوامل وعدم تداخلها ببعضها، والأسماء التي أعطيت للعوامل هي:

العامل الأول: معوقات إدارية، العامل الثاني: معوقات تخص النشر والتحكيم، العامل الثالث: معوقات تتعلق بالباحث، العامل الرابع معوقات تتعلق بأعباء الباحث. العامل الخامس: معوقات التعاون بين الباحث والمؤسسات وأخيرا كان العامل السادس: معوقات قلة المعلومات.

---

[1] علي مهدي كاظم، فوزية بنت عبد الباقي الجمالي، "معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها"، **المجلة العربية للتربية**، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول يونيه 2004 تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2004، ص ص 54-74.

2/ النتائج المتعلقة بمعرفة مستوى معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس، اتضح وجود 32 معوقا حادا تتوزع على المجالات الستة بشكل غير متساو وقد جاءت مرتبة ترتيبا تنازليا كما يلي:

أ- أعباء الباحث.
ب- قلة المعلومات.
ت- النشر والتحكيم.
ث- معوقات إدارية.
ج- التعاون بين الباحث والمؤسسات.
ح- معوقات تخص الباحث.

من بين معوقات البحث الحادة نذكر ما يلي:

- العبء الكبير الملقي على عاتق عضو هيئة التدريس.
- كثرة الأعمال الإدارية التي تستنزف وقت الباحث.
- انشغال الباحث بالإشراف الأكاديمي على الطلبة وانعكس ذلك على قلة البحث.
- قلة الدوريات وعدم انتظام ورود معظمها.
- عدم توفر قواعد المعلومات البحثية.
- ضعف الموضوعية في تحكيم البحوث وتدخل الأهواء والصراعات الشخصية.
- ضعف التواصل بين الباحثين والجهات البحثية.
- ضعف ميزانية البحث العلمي على مستوى الكلية.
- كثرة الإجراءات المتعلقة بصرف المبالغ المخصصة للبحوث الممولة.

3/ أما خلاصة نتائج تحليل التباين الثنائي، لمعرفة أثر الجنس والكلية في معوقات البحث العلمي. فقد بينت نتائج التحليل أن المتغيرات الديموغرافية ليس لها دور في معوقات البحث العلمي، أي أن أفراد العينة يشعرون بتلك المعوقات بغض النظر عن جنسهم أو كليتهم أو رتبتهم العلمية.

4/ أما النتائج الخاصة بمقترحات أفراد العينة لحل تلك المعوقات، تم التوصل إلى 37 مقترحا يعتقد أساتذة كلية الآداب وكلية التربية أنها السبيل لتجاور معوقات البحث العلمي ونذكر منها ما يلي:

- تفريغ الأستاذ الوافد العماني سنة كل أربع سنوات لغرض البحث العلمي.
- احتساب ساعات البحث العلمي جزء من عبء الأستاذ.
- إعطاء أهمية للبحث توازي أهمية التدريس وخدمة المجتمع.
- عدم اشتراط العديد من الإجراءات الإدارية والموافقات لإجراء البحوث.
- تسهيل إجراءات نشر الكتب والأبحاث.
- عمل دورات تدريبية لتنمية مهارات الباحثين في مجال الإحصاء والإنترنت.
- زيادة عدد الدوريات التي تشترك بها الجامعة عبر الإنترنت.
- التدقيق في اختيار من يتولى تحكيم البحوث.

ب/ دراسة نبيلة يوسف بعنوان"**واقع البحث العلمي في جامعات الجمهورية العربية السورية**"[1].

تلخصت مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما هو واقع البحث العلمي في جامعات الجمهورية العربية السورية واتجاهات تطويره؟

لقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع البحث العلمي في الجامعات السورية الأربعة (جامعة دمشق، جامعة حلب، جامعة تشرين، جامعة البعث) منطلقة من الفرضيات التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسط آراء أعضاء هيئة التدريس في تأثير التشريعات على إنتاجية البحوث العلمية.

---

[1] نبيلة يوسف، **واقع البحث العلمي في جامعات الجمهورية العربية السورية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق 2006.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(α= 0.05) بين متوسط أراء أعضاء هيئة التدريس في تأثير توافر مستلزمات البحث العلمي على إنتاجية البحوث العلمية.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسط آراء أعضاء هيئة التدريس في تأثير عوائق البحث العلمي على إنتاجية البحوث العلمية.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسط آراء هيئة التدريس في تأثير حوافز البحث العلمي على إنتاجية البحوث العلمية.

– المتغيرات المستقلة التي ستحسب الفروق السابقة الذكر هي: الجامعة، الرتبة العلمية، المجموعة العلمية.

– للتأكد من صحة هذه الفرضيات اختارت الباحثة عينة بحث مكونة من 621 مفردة بنسبة 20% من مجتمع البحث، وبعد استكمال جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

– هناك فروق بين الجامعات الأربعة، في تأثير التشريعات على إنتاجية البحث العلمي وذلك كان لصالح جامعة دمشق.

– بالنسبة لمستلزمات البحث العلمي تبين أن جميع أعضاء الهيئة التدريسية وبجميع الكليات، أبدوا موافقتهم بأن المستلزمات الضرورية للبحث العلمي تساهم في زيادة إنتاجية الهيئة التدريسية من الأبحاث العلمية، من جهة هناك تفاوت في التقدير بين الجامعات الأربع، وقد جاء لصالح جامعة تشرين التي يرى أعضاء الهيئة التدريسية بها بأن هناك نقص شديد في هذه المستلزمات التي لم تتوفر بشكلها المناسب والكامل في الجامعات الأخرى.

– أما بالنسبة للعوائق فقد ظهرت فروق بين الجامعات حيث رأى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق أن هناك عوائق كثيرة تحد من تطور البحث.

– بالنسبة للحوافز جاءت النتائج لصالح جامعة حلب، حيث رأى أفراد العينة أن البحث العلمي مرتبط بالحوافز المادية أكثر من ارتباطه بأسباب أخرى، بالإضافة إلى الحوافز الأخرى لاحظت الباحثة أن كثيرا من أفراد العينة لا يعرفون شيئا عن كثير من

الخدمات المتاحة لهم، وأيضا لم يسمعوا عن كثير من الخدمات، وهذا يعزى لضعف الخدمات الإعلامية.

ج/ دراسة فيصل عمر وعفيف زيدان بعنوان:**معوقات البحث العلمي لدى المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة** [1].

لقد جاءت هذه الدراسة للوقوف عن كثب على معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة، وتحديدا فقد حاولت الدراسة الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1/ ما معوقات البحث العلمي التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة؟

2/ هل تختلف معوقات البحث العلمي التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة؟ باختلاف، الجنس، المؤهل العلمي، المنطقة التعليمية والتخصص والخبرة وعدد الأبحاث التي أنجزها الباحث في جامعة القدس المفتوحة.

لقد سعت الدراسة للتحقق من الفرضيات الصفرية الآتية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في معوقات البحث العلمي كما يراها المشرفون المتفرغون في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير الجنس.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في معوقات البحث العلمي كما يراها المشرفون المتفرغون في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

---

[1] فيصل عمر وعفيف زيدان،" معوقات البحث العلمي لدى المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة"، **المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد**، المجلد الأول، العدد الأول، كانون الثاني، جامعة القدس المفتوحة، 2007، ص ص 193-214.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في معوقات البحث العلمي كما يراها المشرفون المتفرغون في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير المنطقة التعليمية.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في معوقات البحث العلمي كما يراها المشرفون المتفرغون في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير التخصص.

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في معوقات البحث العلمي كما يراها المشرفون المتفرغون في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير الخبرة.

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في معوقات البحث العلمي كما يراها المشرفون المتفرغون في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغير عدد البحوث التي أنجزها الباحث في جامعة القدس المفتوحة.

تكونت عينة البحث من 79 مفردة وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي.

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي

1/ المعوقات المتعلقة بالتسهيلات التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة.

- إن المعوقات المتعلقة بالتسهيلات التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة، كانت كبيرة جدا في معظم فقرات مجال التسهيلات(قلة توفر قواعد المعلومات البحثية، نقص الكتب العلمية الحديثة في مكتبات الجامعة، الجامعة لا تتوفر على خدمات السكرتارية والطباعة لأغراض البحث العلمي، انخفاض مستوى الجودة في خدمات الانترنت،عدم توفر ظروف العمل المناسبة (مكتب مستقل، كمبيوتر...).

2/ المعوقات المادية التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة.

– إن المعوقات المادية التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة كانت كبيرة جدا. في أغلب فقرات مجال المعوقات المادية (انعدام الدعم المالي للأبحاث بغض النظر عن أهميتها، عدم مكافأة الباحث على إنتاجه العلمي، عدم تغطية الجامعة لنفقات التنقل الخاص بالأبحاث...)

3/ المعوقات المتعلقة بمهنة التدريس التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة.

إن المعوقات المتعلقة بمهنة التدريس التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة كانت كبيرة جدا في معظم فقرات مجال المعوقات المتعلقة بمهنة التدريس (كثرة أعداد الطلبة، حجم العبء التدريسي، المهام الإضافية التي يقوم بها المشرف المتفرغ، عدم وجود مساعدي بحث وتدريس للمساعدة في جمع البيانات...) باستثناء الفقرة التي نصها "رفض المشرفين المتفرغين العمل مع المشرفين غير المتفرغين" فقد كانت درجة تأثيرها قليلة.

4/ معوقات النشر التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة

– إن درجة معوقات النشر التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة كانت كبيرة في معظم فقرات مجال معوقات النشر (بطء إجراءات تقييم الأبحاث المرسلة للنشر، لا يوجد حد أقصى للمدة الزمنية المتعلقة برد البحث، وجود ظاهرة التقييم السلبي لاحتكار الألقاب، قلة بدائل النشر...)

5/ المعوقات الإدارية التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة.

إن درجة المعوقات الإدارية التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة. حسب رأي الباحثين أقل من المعوقات الأخرى. الأمر الذي يعني أن جامعة القدس المفتوحة لا تضع الكثير من المعوقات الإدارية التي تحول دون إجراء الأبحاث

العلمية. وأنها تعتمد البحث العلمي أساسا في الترقيات، رغم ذلك فإن نتائج الدراسة الميدانية بينت أن درجة المعوقات الإدارية كانت كبيرة في معظم فقرات مجال المعوقات الإدارية (تعتمد الجامعة نظاما إداريا بيروقراطيا، عدم اهتمام إدارة الجامعة بمقترحات المشرفين المتفرغين بخصوص تنشيط البحث العلمي، عدم اعتماد معايير عادلة للتعامل مع جميع المشرفين...

ثانيا: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

1/ عدم وجود فروق في المعوقات تعزى إلى متغير الجنس وذلك لتشابه الظروف الاجتماعية والمادية للجنسين.

2/ وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تقدير المشرفين المتفرغين لمعوقات البحث العلمي في القدس المفتوحة، تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح حملة الدكتوراه، لأن حملة الماجستير يفكرون بالحصول على درجة الدكتوراه أكثر من القيام بالبحث العلمي.

3/ لا توجد فروق فردية في معوقات البحث العلمي تعزى لمتغير المنطقة التعليمية لأن جميع المناطق تخضع لنفس الامتيازات.

عدم وجود فروق فردية في معوقات البحث العلمي تعزى لمتغير التخصص أي أن المشرفين المتفرغين يعانون معاناة متساوية من المعوقات في مختلف التخصصات.

5/ لا توجد فروق فردية في معوقات البحث العلمي تعزى لمتغير الخبرة.

6/ لا توجد فروق فردية في معوقات البحث العلمي تعزى لمتغير عدد البحوث.

د/ دراسة عبد الصمد الأغبري، فريدة عبد الوهاب المشرف: **واقع البحث العلمي في ضوء بعض المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية[1]:**

سعت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

ما واقع البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في كليتي المعلمين في الأحساء والدمام؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

1/ ما مدى مساهمة العوامل الآتية في واقع البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في كليتي المعلمين في الأحساء والدمام؟

العوامل الاجتماعية، العوامل الذاتية، العوامل الإدارية والعوامل التنظيمية.

2/ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة للمتغيرات التالية: الكلية، الرتبة العلمية، سنوات الخبرة، الجنسية، البحوث العلمية المنشورة.

للإجابة على تساؤلات وفروض الدراسة اختار الباحثان عينة بحث تقدر ب 94 مفردة وكان من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحثان بعد تحليل وتفسير البيانات ما يلي:

1/ نتائج الدراسة للسؤال الأول:

– درجة الموافقة لدى أعضاء هيئة التدريس بالنسبة للعوامل الثلاث الأولى كانت عالية، إذ احتلت العوامل الاجتماعية المرتبة الأولى تليها العوامل الإدارية ثم العوامل التنظيمية، في حين احتلت العوامل الذاتية المرتبة الأخيرة.

– لقد كانت استجابات أفراد العينة حول فقرات العوامل الاجتماعية بدرجة عالية. ما يعكس مدى تأثير هذه العوامل على إنتاجية عضو هيئة التدريس. وقد حصلت معظم العبارات على نسبة موافقة عالية. حيث تصدرت العبارة "غياب تعاون القطاع الخاص في

[1] عبد الصمد الأغبري، فريدة عبد الوهاب المشرف،" واقع البحث العلمي في ضوء بعض المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية"، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، المجلد 13 ، العدد 4 ديسمبر 2012 البحرين: مركز النشر العلمي، 2012، ص ص 492–507.

تمويل المشروعات البحثية" والعبارة "الافتقار إلى ثقافة مجتمعية تعي أهمية البحث العلمي في دراسة المشكلات" طليعة العوامل الاجتماعية التي لها تأثير في إنتاجية عضو هيئة التدريس.

– استجابات أفراد العينة لفقرات العوامل الإدارية كانت بدرجة عالية، مما يعكس مدى تأثير هذه العوامل في إنتاجية عضو هيئة التدريس. لقد تصدرت العبارة: "افتقار الكلية إلى المكافآت الخاصة بالأبحاث المميزة" المرتبة الأولى. تليها العبارة "قلة توفير الدعم والتسهيلات اللازمة للباحث من قبل الكلية"...

– لقد كانت استجابات أفراد العينة لفقرات العوامل التنظيمية بدرجة عالية مما يترجم مدى تأثير هذه العوامل في إنتاجية عضو هيئة التدريس، وقد تصدرت العبارة "غياب برامج دراسات عليا يحد من دافعية أعضاء هيئة التدريس للبحث العلمي" المرتبة الأولى تليها العبارة "ثبات راتب المتعاقد على رتبة أستاذ مساعد بصرف النظر عن الترقي إلى رتبة علمية".

– احتلت العوامل الذاتية المرتبة الأخيرة، وقد كانت استجابات أفراد العينة بدرجة متوسطة. مما يفسر مدى تأثير هذه العوامل في إنتاجية عضو هيئة التدريس. لقد تصدرت العبارة "قلة العائد المادي لعضو هيئة التدريس من البحث" المرتبة الأولى تليها العبارة "قلة الوقت المتاح للبحث العلمي مقارنة بوقت التدريس"...

2/ نتائج الدراسة للسؤال الثاني.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة حسب متغير الكلية وهذا يؤكد اتفاق استجابات أفراد العينة حول العوامل الاجتماعية، الإدارية والتنظيمية.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة حسب متغير الرتبة العلمية، مما يدل على أن جميع أفراد العينة يتفقون في استجاباتهم نحو العوامل المحددة في محاور الدراسة بصرف النظر عن رتبهم العلمية التي يحتلونها.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة، مما يدل على أن جميع أفراد العينة يتفقون في استجاباتهم نحو العوامل المحددة في محاور الدراسة بصرف النظر عن سنوات الخبرة لديهم.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة حسب متغير الجنسية. عدا بعض الفروق في محور العوامل الذاتية وهذا يؤكد أن هناك شبه اتفاق في استجابات أفراد العينة نحو العوامل الاجتماعية، الإدارية والتنظيمية.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة تعزي إلى متغير البحوث العلمية المنشورة، مما يدل على أن جميع أفراد العينة يتفقون في استجاباتهم نحو العوامل المحددة في الدراسة بغض النظر عن البحوث المنشورة.

تعقيب على الدراسات السابقة

إن ما تقدم من دراسات سابقة جزائرية وعربية، تلتقي مع الدراسة الحالية، في نقاط كما تختلف عنها في عدة نقاط أيضا، وهذا ما يميزها عن الدراسات السابقة. سنحاول فيما يلي تبيان أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة بالترتيب كما تم إدراجها سابقا، بالإضافة إلى الإشارة للجوانب التي استفادت منها دراستنا من الدراسات السابقة بصفة عامة.

1/ دراسة جمال معتوق

إن دراسة جمال معتوق تلتقي مع الدراسة الحالية، من حيث الموضوع الذي تعالجه وهو المؤسسة الجامعية الجزائرية وتختلف عنها في عدة نقاط، أهمها:

– دراسة جمال معتوق جاءت كدراسة نقدية في الأساس بالإضافة إلى أنها تبحث في مشكلات التعليم العالي بالجزائر، وأبرز هذه المشكلات هي مشكلة وجود الجامعة من عدمها وجود البحث العلمي داخلها، أما الدراسة الحالية فتقر بوجود الجامعة والبحث العلمي بها. لكنها تبحث عن أهم التحديات التي تقف عائقا أمام تطور البحث العلمي في الجامعة

الجزائرية وأهم هذه التحديات (التمويل، الإدارة الجامعية، الكفاءات البحثية،تكنولوجيا المعلومات والعولمة).

– عينة الدراسة متمايزان من حيث المجال والعدد، حيث ركزت دراسة جمال معتوق على العلوم الإنسانية والاجتماعية (علم الاجتماع، علم النفس، فلسفة، أدب عربي)... في حين جاءت عينة الدراسة أكثر شمولا حيث شملت علوم إنسانية واجتماعية (علم الاجتماع، علم النفس، تاريخ، فلسفة، علوم إسلامية، علوم الاتصال، علم المكتبات...) وعلوم تجريبية (مكانيك، الكتروتكنيك، إلكترونيك، هندسة صناعية...) حجم العينة متباعد، حيث بلغ حجم عينة الدراسة الحالية تقريبا ضعف حجم عينة دراسة جمال معتوق المقدرة بـ 56 أستاذ أما الدراسة الحالية فقد وصل حجم عينتها 92 مفردة (أستاذ).

– تحليل مشكلات الجامعة الجزائرية والبحث العلمي بها في دراسة جمال معتوق جاءت مقتضبة بعض الشيء. حيث ركزت على موقف المبحوثين من وضع الجامعة. مدى الرضا عن العمل والتواجد في الجامعة، كيفية رؤية الأساتذة للجامعة اليوم، وجود البحث العلمي من عدمه. في الأخير كيفية النهوض بالجامعة الجزائرية حسب المبحوثين. أما الدراسة الحالية، فقد حاولت معالجة التحديات التي يعاني منها البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال تحليل استمارة استبيان تحتوي على 42 سؤال.

2/ دراسة راضية بوزيان.

تلتقي الدراسة الحالية مع دراسة "راضية بوزيان" المعنوية بـ: إشكالية البحث العلمي السوسيولوجي في الجزائر، في القضية التي تناولتها ألا وهي البحث العلمي في الجزائر،وهو متغير مهم في الدراسة الحالية، التي تتقاطع مع دراسة "راضية بوزيان" في بعض التساؤلات التي تحاول الإجابة عليها دراسة هذه الأخيرة والمتمثلة في:

– كيف يتم إعداد الباحثين ومتابعتهم للجديد في بحوثهم؟
– ما حجم ميزانية البحث العلمي؟
– ما أهم معوقات تطوير البحث العلمي؟

لكن دراسة "راضية بوزيان" تختلف مع الدراسة الحالية في بعض النقاط، بداية دراسة "راضية بوزيان" ركزت على البحث السوسيولوجي فقط، فيما تناولت الدراسة الحالية البحث العلمي بشكل عام في الجامعة الجزائرية، حيث شملت عينة البحث أساتذة علم الاجتماع فقط وعددهم 45 أستاذ، في حين شملت الدراسة الحالية عدد لا بأس من التخصصات العلمية بالجامعة، وذلك بحجم عينة تقدر بـ 92 أستاذ.

– الباحثة "راضية بوزيان" في تحليل مشكلات البحث العلمي ركزت على نمط البحوث السوسيولوجية، الخريطة العلمية للبحوث السوسيولوجية الإعداد والتكوين العلمي للباحثين السوسيولوجيين وفق المستجدات المعاصرة، طبيعة المناخ الأكاديمي، كفاية ميزانية البحث العلمي السوسيولوجي، إسهام البحث العلمي السوسيولوجي في التنمية المجتمعية، معوقات تطوير البحث العلمي السوسيولوجي في الجزائر وأخيرا مقترحات تفعيل دور البحث العلمي السوسيولوجي وتطويره في الجزائر. أما الدراسة الحالية حاولت تحليل أهم التحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. من خلال تحليل إجابات الأساتذة الجامعيين على حوالي42 سؤال، تتعلق بالتحديات التمويلية للبحث العلمي، الإدارة الجامعية، الكفاءات البحثية، وتحديات تكنولوجيا المعلومات والعولمة.

3/ دراسة "بشير معمرية"

الدراسة المعنونة بـ "معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة الجامعة" لـ: بشير معمرية، تتفق مع الدراسة الحالية في عدة نقاط.

أولا في الموضوع الذي تتناوله الدراسة ألا وهو معوقات البحث العلمي وهو متغير أساسي في الدراسة، وتبرز نقاط الالتقاء خاصة، في عدد من البنود الخاصة بأداة البحث. التي تم إعدادها لتقدير معوقات البحث العلمي، كالمعوقات المادية والمعوقات الشخصية للأساتذة الجامعيين بالإضافة إلى أن الدراسة شملت العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية وعينة البحث متقاربة مع عينة الدراسة الحالية من حيث العدد، حيث بلغت 97 أستاذ. حتى المجال المكاني للدراسة نفسه، ألا وهو جامعة باتنة. لكن رغم ذلك فهناك اختلاف جوهري

بين الدراستين، فدراسة "بشير معمرية" تنتمي إلى الدراسات النفسية، أما الدراسة الحالية فتنتمي إلى الدراسات السوسيولوجية هذا ما أوجد فروق بين الدراستين في طريقة معالجة الموضوع. وتجلى ذلك في كيفية صياغة الفروض، بناء أداة البحث، طريقة تحليل البيانات (التركيز على الفروق، استخدام أساليب إحصائية عديدة...) إن هذه الاختلافات جعلت الدراستين مختلفتين شكلا ومضمونا رغم أوجه التشابه الظاهري.

4/ دراسة مهدي كاظم وفوزية بنت عبد الباقي الجمالي

الدراسة الحالية المعنونة بـ "الجامعة الجزائرية وتحديات البحث العلمي" تتفق مع دراسة مهدي كاظم وفوزية بنت عبد الباقي الجمالي في عدة نقاط أهمها:

– معوقات البحث العلمي التي تم تحديدها لمعرفة البنية العاملية لها والتي شملت عدة مجالات تتقاطع مع الدراسة الحالية في: المعوقات الإدارية، المعوقات التي تخص الباحث والمعوقات التي تتعلق بقلة المعلومات، حيث أن عددا من البنود التي تدخل تحت هذه المجالات الثلاث تلتقي مع التحديات التي طرحتها الدراسة الحالية.

– عينة البحث متقاربة مع عينة الدراسة من حيث الحجم.

دراسة مهدي كاظم وفوزية بنت عبد الباقي الجمالي تختلف عن الدراسة الحالية في:

– المؤسسة التي يتم دراستها حيث تناولت الدراسة السابقة لمهدي كاظم وفوزية بنت عبد الباقي الجمالي، "جامعة السلطان قابوس" أما الدراسة الحالية فتتناول الجامعة الجزائرية التي توجد في مجتمع له دلالات واختلافات من الناحية الاجتماعية، الثقافية الاقتصادية والسياسية...

– دراسة مهدي كاظم وفوزية بنت عبد الباقي الجمالي ركزت في دراسة معوقات البحث العلمي على العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث شمل مجتمع البحث كلية الآداب والعلوم الاجتماعية وكلية التربية، أما الدراسة الحالية فقد تطرقت إضافة إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى العلوم التجريبية لأن المشاكل المطروحة تتباين بين العلوم.

– الدراسة الحالية تدرس الموضوع من عدة زوايا مختلفة كالتطرق إلى تحديات التمويل الخاصة بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، تحديات تكنولوجيا المعلومات والعولمة.

– طريقة معالجة الموضوع تختلف في عدة نقاط كطريقة بناء أداة البحث، حيث تم تحديد معوقات البحث سلفا في شكل بنود وبعد ذلك يتم تحديد البنية العاملية لها، في حين الدراسة الحالية تبحث عن هذه المعوقات أو التحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

– التركيز على الفروق، كالفروق الراجعة للجنس مثلا في معوقات البحث، وهذا الأسلوب يستخدم في الدراسات النفسية أكثر منه في الدراسات السوسيولوجية.

5/ دراسة نبيلة يوسف.

دراسة "نبيلة يوسف" بعنوان واقع البحث العلمي في جامعات الجمهورية العربية السورية"، تتفق مع الدراسة الحالية في التطرق إلى واقع البحث العلمي، وهو متغير أساسي في الدراسة الحالية التي تبحث في تحديات البحث العلمي، وهذا الاتفاق يبدو جليا في الجزئية التي تبحث في توافر مستلزمات البحث العلمي وأثرها على إنتاجية البحوث العلمية والجزئية المتعلقة بتأثير عوائق البحث العلمي على إنتاجية البحوث العلمية.

– ركزت الدراستين على مشكلات البحث العلمي بشكل عام في العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم التجريبية.

– إن الاتفاق الموجود بين الدراستين لا ينفي وجود بعض الاختلافات ويمكن إيجازها فيما يلي:

*الدراستين تختلفان من حيث المجال المكاني للدراسة، فدراسة "نبيلة يوسف" ركزت على جامعات الجمهورية العربية السورية، أما الدراسة الحالية فتبحث في الجامعة الجزائرية ولكلا الجامعتين ما يميزهما عن بعض.

*طريقة معالجة الموضوع تختلف خاصة من ناحية المعالجة الإحصائية لأن طريقة صياغة الفروض مختلفة.

*حجم العينة جاء متفاوت، حيث شملت عينة "نبيلة يوسف" 621 مفردة أما الدراسة الحالية فقد شملت 92 مفردة.

*الدراسة الحالية تتطرق إلى تحديات ومشكلات لم تتطرق إليها دراسة "نبيلة يوسف" كالتحديات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والعولمة، تحديات الإدارة الجامعية.

6/ دراسة فيصل عمر وعفيف زيدان.

تتفق الدراسة الحالية المعنونة بـ "الجامعة الجزائرية وتحديات البحث العلمي" مع دراسة فيصل عمر وعفيف زيدان، مبدئيا من حيث موضوع الدراسة. لأن كلا الدراستين تبحثان في متغير واحد ألا وهو البحث العلمي .أما في الجزئيات فإن الدراستين تتفقان في عدة نقاط أهمها: دراسة فيصل عمر وعفيف زيدان والدراسة الحالية تتقاطعان في ثلاث معوقات من معوقات البحث العلمي من أصل خمس معوقات وهي: المعوقات المتعلقة بالتسهيلات، المعوقات المادية والمعوقات الإدارية حيث تلتقي العديد من البنود الموجودة في هذه المعوقات مع التحديات المطروحة في الدراسة الحالية.

– كلا الدراستين حاولتا دراسة معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية.

– عينتا البحث جاءتا متقاربتين من حيث الحجم والمجال البشري.

رغم نقاط الاتفاق بين الدراستين إلا أنهما تتمايزان من حيث:

– المجال المكاني يختلف حيث ركزت دراسة فيصل عمر وعفيف زيدان على جامعة القدس المفتوحة، أما الدراسة الحالية فتدرس الجامعة الجزائرية وهما جامعتان متمايزتان، خاصة وأن الجامعات الفلسطينية أصلا تعاني من بعض المشكلات قد لا تعانيها الجامعات العربية[*].

[*] انظر: فيصل عمر وعفيف زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 193

– الدراسة الحالية تتطرق إلى تحديات لم تتطرق إليها الدراسة السابقة لفيصل عمر وزيدان عفيف، كالتحديات التمويلية للبحث العلمي بمفهومها الواسع، التحديات المتعلقة بالكفاءات البحثية.

– اعتمدت دراسة فيصل عمر وزيدان عفيف على الفرضيات الإحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) وهي بخلاف الفرضيات المعتمدة في الدراسة الحالية، هذا ما يستوجب طريقة تحليل ومعالجة إحصائية مختلفة.

– ركزت دراسة فيصل عمر وعفيف زيدان كثيرا على الفروق التي تعزى لعدة متغيرات كالجنس، المؤهل العلمي، التخصص... وهذا ما لم تهتم به الدراسة الحالية.

7/ دراسة عبد الصمد الأغبري وفريدة عبد الوهاب.

إن الدراسة السابقة المعنونة بـ "واقع البحث العلمي في ضوء بعض المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية لعبد الصمد الأغبري وفريدة عبد الوهاب. تتفق مع الدراسة الحالية من خلال الاشتراك في دراسة نفس المتغير ألا وهو البحث العلمي، هذا بشكل عام، وتتقاطع الدراستين في بعض النقاط أهمها:

– لقد طرحت دراسة عبد الصمد الأغبري وفريدة عبد الوهاب مجموعة من العوامل التي تساهم في واقع البحث العلمي (عوامل اجتماعية، عوامل إدارية وعوامل ذاتية وعوامل تنظيمية) وقد التقت بعض البنود الموجودة ضمن العوامل الذاتية والعوامل الإدارية مع التحديات المطروحة في الدراسة الحالية.

– عينتا البحث جاءتا متقاربتين من حيث الحجم، الدراسة الحالية حجم العينة فيها 92 مفردة والدراسة السابقة حجم عينتها 94 مفردة.

إن الاتفاق بين الدراستين في بعض النقاط لا ينفي وجود أوجه اختلاف بين الدراستين:

– المجال المكاني للدراستين مختلف وكلا المجالين لهما دلالات واختلافات من عدة نواحي: اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، وسياسية...

– ركزت دراسة عبد الصمد الأغبري وفريدة عبد الوهاب المشرف في دراستهما على عينة الأساتذة الحاصلين على شهادة الدكتوراه فقط، بعكس الدراسة الحالية، التي لم تستثني حملة الماجستير من الدراسة.

– الدراسة الحالية تطرقت إلى تحديات البحث العلمي لم تتطرق إليها دراسة عبد الصمد قائد الأغبري وفريدة عبد الوهاب المشرف، كالتحديات التمويلية التي يعاني منها البحث العلمي وتحديات تكنولوجيا المعلومات والعولمة.

– أسلوب المعالجة الإحصائية للدراسة الحالية يختلف عن دراسة عبد الصمد قائد الأغبري وفريدة عبد الوهاب نتيجة عدة عوامل، كطريقة صياغة الفروض التركيز على دراسة الفروق... هذا ما يستوجب طريقة معالجة مختلفة واستخدام أساليب إحصائية متعددة.

– رغم نقاط الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية المعنونة بـ الجامعة الجزائرية وتحديات البحث، والدراسات السابقة السالفة الذكر، والتي حصلت عليها الباحثة مؤخرا. حيث لم تتحصل الباحثة على دراسات سابقة في السنوات الأولى لبداية البحث رغم الجهد المبذول في الحصول عليها، حيث حصلت الباحثة على بعض الدراسات بعد قطع شوط كبير جدا في البحث. لكن رغم ذلك فقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة جوانب أهمها:

– تأكدت الباحثة أنها في الطريق السليم للبحث.

– معرفة الصعوبات التي وقع فيها الباحثون والحلول التي توصلوا إليها وبالتالي تجنب الوقوع في نفس الأخطاء.

– استبدال تساؤلات البحث بالفرضيات اعتمادا على النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

– مساعدة الباحثة في تحديد القضايا المتعلقة بتصميم البحث التي تتلاءم بشكل أكبر مع البحث مثل (مجتمع البحث، العينة، طرق جمع البيانات...).

الفصل الثاني: الاتجاهات النظرية لدراسة الجامعة.

أولا/ الاتجاه الوظيفي.

ثانيا/ الاتجاه الماركسي.

ثالثا/ الاتجاهات المعاصرة.

رابعا/ الاتجاهات المفسرة لدور الجامعة في التنمية.

خامسا/ المقاربة النظرية للبحث.

لقد اتفق معظم الباحثين على أهمية النظام التعليمي في أي مجتمع بل يعتبر من النظم الأساسية أو المحورية في المجتمع، وقد ازدادت أهمية التعليم كنظام اجتماعي مع تقدم المجتمع وازدهاره، فكلما سار المجتمع في طريق النمو والتطور أصبح النظام التعليمي أكثر تعقيدا أو تباينا وأشد اتصالا بالمجتمع، ويصبح النظام التعليمي والبحثي مطلبا ضروريا من مطالب المجتمع الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية.... بوصفه حلقة الاتصال بين حاجات المجتمع المختلفة، والقوى البشرية المطلوبة لإنجاز هذه المتطلبات.

نظرا للأهمية التي اكتسبها النظام التعليمي في حياة المجتمعات فقد سعت مختلف الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، التي تعج بالأفكار المتكررة والمتناقضة في آن واحد إلى فهم هذا النظام والكيفية التي يعمل بها، وعلاقته بالمجتمع الذي يوجد فيه. عليه فقد تعددت وتنوعت الدراسات بتعدد الاتجاهات والرؤى كل منها تحاول فهم طبيعة هذا النظام،في ضوء القضايا والمفاهيم التي تستند إليها.

سنحاول في هذا الفصل مقاربة موضوع بحثنا من خلال عدد من الاتجاهات النظرية،وذلك من أجل تأصيل هذا البحث نظريا ومنهجيا، بالرغم من عدم كثرة النظريات السوسيولوجية التي تتطرق مباشرة إلى موضوع الجامعة، لأن هذه الأخيرة ظلت لفترات طويلة بعيدة عن تناول الباحثين الاجتماعيين وتحليلاتهم ولم تحظ باهتمام علماء الاجتماع بالقدر الذي نالته كثير من المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل المصانع، الشركات التجارية الإدارات الحكومية، المستشفيات، السجون... نتيجة عدة عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو دينية، والتي توضح العلاقة الوطيدة بين الجامعة والدولة والمجتمع بصفة عامة. لذا نجد أن هذه الاتجاهات عالجت موضوع الجامعة من خلال الإطار العام الذي يتمثل في النظام التعليمي بمختلف مؤسساته بما فيها الجامعة.

لكن شهدت العقود الأخيرة كثيرا من الاهتمامات نحو دراسة الجامعات، لفهم الكثير من مشكلات وقضايا التعليم الجامعي، وتحليل العقبات التي تواجه الجامعات في تأدية وظائفها المتعددة في المجتمع الحديث، خاصة وظيفة البحث العلمي، وقد ظهرت العديد من

الدراسات السوسيولوجية المتخصصة التي اهتمت بدراسة الجامعات على المستوى النظري والإمبريقي. نتيجة لظهور فروع متعددة لعلم الاجتماع ساهمت في تعميق الرؤية السوسيولوجية المتخصصة. عند تناولها لقضايا التعليم العالي ومؤسساته الجامعية. عموما سوف يتم التركيز على تحليل بعض الاتجاهات النظرية التي تتناول موضوع الجامعة. البداية ستكون مع الاتجاه الوظيفي.

أولا/ الاتجاه الوظيفي.

يعتبر الاتجاه الوظيفي من أكبر الاتجاهات تأثيرا على التراث الفكري الاجتماعي. لكونه يكاد يكون شاملا لكل ما دار ويدور حول الفكر الاجتماعي، وقد وجد هذا الاتجاه في أعمال علماء الاجتماع الأوائل أمثال: إميل دوركايم، ماكس فيبر، هربرت سبنسر... وغيرهم، ونجد فكرة الوظيفية بدرجات متفاوتة عند أوجست كونت، وعموما فإنه نادرا ما نجد باحثا في علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا، إلا وقد ظهرت في أبحاثه خصائص هذا الاتجاه.

يقوم هذا الاتجاه على عدة مقولات أساسية، تكاد تكون اشتقاقات وتنوعات لمفهومين اثنين هما: البناء الاجتماعي والوظيفة الاجتماعية، وهذان المفهومان هما اللذان يحددان هوية هذا الاتجاه عن غيره من الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع. حيث يشير مفهوم "البناء" إلى وجود نوع من الترتيب والتنسيق بين الأجزاء التي تدخل في تكوين الكل. لأن ثمة علاقات وروابط معينة تقوم بين هذه الأجزاء التي تؤلف الكل، وتجعل منه بناءا متماسكا ومتمايزا[1]. أما مصطلح الوظيفة فيشير إلى معان متعددة ومتباعدة في ميادين علمية مختلفة، فيستخدم المصطلح بمعنى رياضي. فيشير إلى أن مقدار أهمية متغير ما تحدد بدورها مقدار أهمية متغير آخر، وغالبا ما تشير الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل. وأحيانا يتسع المعنى ليشير إلى الإسهامات التي تقدمها الجماعة إلى أعضائها، أو الإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها، أما في البيولوجيا

[1] حمدي علي أحمد، **مقدمة في علم اجتماع التربية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 124.

فإن الفكرة الأساسية تدور حول أن كل عضو أو جزء من نسق يطلق عليه كائن عضوي يؤدي وظيفة أو وظائف أساسية لبقاء هذا الكائن العضوي[1].

هناك مفاهيم أخرى مساعدة ومشتقة من المفهومين السابقين هي: النسق الاجتماعي،المتطلبات الوظيفية، المقومات أو الخلل الوظيفي، الاتفاق الاجتماعي. الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة...

عموما فإن الفكرة الأساسية التي ينطلق منها هذا الاتجاه هي: اعتبار المجتمع نسقا اجتماعيا مترابطا ترابطا داخليا يشمل نظما متداخلة ومترابطة بعضها ببعض. ينجز كل منها وظيفة محددة من خلال تفاعلها فيما بينها، باعتبارها مكونات النسق الاجتماعي العام. لذا فإنه لكي نفهم أي نظام من نظم المجتمع؛ فإنه يجب النظر إليه في علاقته بباقي النظم الفرعية الأخرى المكونة للنسق. وفحصه في ضوء الوظيفة التي يقوم بها، وفقا لهذا المعنى فإن الوظيفة تعني التأثير الذي يحدثه الجزء في الكل وفي الأجزاء الأخرى المكونة للكل.

انطلاقا من الطرح السابق، فإن الأنظمة الفرعية للمجتمع كالنظام التعليمي لا يتم فهمه وتحليله إلا من خلال وظيفته في تحقيق التضامن أو التكامل الداخلي بين مكونات المجتمع،باعتباره يلعب دورا أساسيا في البناء الاجتماعي ككل ويؤثر في جميع النظم. اجتماعية اقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية أو دينية ويحافظ على استمرار النسق ويزداد تأثيره كلما تعقد مستوى المهارات التي تتطلبها التكنولوجيا الحديثة.

بوجه عام فإن التحليل الوظيفي للنظام التعليمي ينصب أساسا على الإسهام الايجابي الذي قوم به في المحافظة على بقاء النسق واستمراره واستقراره، وقد ساهم رواد هذا الاتجاه أمثال دوركايم وبارسونز، ماكس فيبر وروبرت ماكيفر بتحليلاتهم في دراسة النظام التعليمي بمختلف أنساقه بما في ذلك الجامعة. لقد تعرض رواد هذا الاتجاه لدراسة الجامعة من خلال التركيز على دورها ووظيفتها الأساسية في المجتمع. تلك الوظيفة التي تتحدد من خلالها

[1] نيقولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وطورها**، ترجمة: محمود عودة وآخرون، ط: 07، مصر: دار المعارف، 1982، ص ص 320-321.

أهمية هذه المؤسسة ، وفي ضوء هذا الاهتمام سيتم عرض أهم الأفكار التي جاء بها مفكرو هذا الاتجاه:

أ-روبرت ماكيفر: R.Maciver(MacIver)

لقد اشتغل ماكيفر بالتدريس في وطنه الأصلي اسكتلندا وفي كندا ومنذ عام 1927 وحتى تقاعده عمل بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد اختير رئيسا للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع، وقد ألف ماكيفر مجموعة كبيرة من الكتب في مختلف الميادين السياسية، الاقتصادية، الفلسفة، وعلم الاجتماع... وأهم مؤلفاته ذات الطابع النظري في ميدان علم الاجتماع نجد كتابه المعنون بـ "المجتمع المحلي" سنة 1917، "المجتمع" عام "1931" و"العلية الاجتماعية" في "1942"[1].

لقد أولى ماكيفر عناية كبيرة لتحديد المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع بدقة مثل: المجتمع، المجتمع المحلي، الرابطة، النظام، الاتجاهات والمصالح، السنن الاجتماعية. الطبقة الاجتماعية، والحشد والثقافة والحضارة، ويستخدم هذه المفاهيم وغيرها باتساق غير معهود وقد أكد ماكيفر على أن الإنسان كائن مبدع، وأن السلوك البشري يتأثر بأنواع متباينة من الظروف ذات الطبيعة الاجتماعية وغير الاجتماعية، وهو يميز بين ثلاثة مجالات دينامية كبرى هي: المجال المادي، مجال الكائن العضوي ومجال الكائن الواعي، الذي تكون من مستويات ثقافية وتكنولوجية واجتماعية، ورغم ترابط وتداخل هذه المجالات إلا أن ماكيفر يولي ميدان الكائن الواعي المحل الأول من اهتمامه[2] . بما أن ماكيفر عمل بالجامعة لسنوات طويلة حتى تقاعده فإنه وجه اهتمامه السوسيولوجي لدراسة الجامعة. حيث حاول أن يركز على مشاكل الجامعات في العصر الحديث، في ضوء تفسيراته للجامعات والمؤسسات الأكاديمية ووظيفتها المركبة في المجتمع، وتعتبر مشكلة الحرية الأكاديمية من أهم المشكلات التي اهتم ماكيفر بدراستها وتحليلها بدقة في مؤلفه "الحرية الأكاديمية في عصرنا" « Theacademicfreedominourtime »الذي صدر سنة1955. لقد حاول ماكيفر أن

---

[1] نقولا تيماشيف، المرجع السابق، ص ص 371-372.

[2] نفس المرجع، ص 375.

يشير بوضوح إلى مكونات قضية الحرية الأكاديمية بالجامعات، فميز بين ثلاث أبعاد رئيسية لها وهي:[1]

أولا: البعد الوظيفي: وهو معرفة مدى حرية الجامعات وأعضاء الهيئة الأكاديمية بها في القيام بدورهم المهني والأكاديمي، وفي تحديد العمليات التدريسية والبحثية واختيار أفضل الطرق والوسائل لسير العملية الأكاديمية، حتى تؤدي دورها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة.

ثانيا: البعد الأكاديمي المهني: ويركز هذا البعد على توضيح مدى اهتمام الجامعة وأعضائها على استمرارية المعرفة، تلك الوظيفة التي تخدم المجتمع المحلي، ومن الصعب تقدير أبعادها الايجابية على نحو قاطع لأنها تمتد لتشمل المجتمع الأكبر والحضارة والجنس البشري.

ثالثا: البعد النظامي: وهو ما يوضح طبيعة حق الجامعة وهيئتها الأكاديمية في إنجاز الغرض الأساسي لوظيفتها. نحو ضمان حق المساواة الليبرالية لقضية الحرية. ذلك الحق الذي لا يقل أهمية عن وظائف الجامعة في البحث عن المعرفة واستمرارية تجديدها.

من خلال الأبعاد الثلاثة التي طرحها "ماكيفر"، نلاحظ مدى واقعية وعمق تصوراته عند دراسة مشكلة الحرية الأكاديمية في الجامعات ويأتي اهتمام "ماكيفر" بهذه المشكلة، من خلال تأكيده على أهمية حقوق الجامعة وأعضائها الأكاديميين، وإلى ضرورة تهيئة الجو العلمي والأكاديمي والبحثي المناسب الذي يؤدي لزيادة فاعلية الجامعة وإنجاز وظائفها في المجتمع. وذلك عن طريق تكوين الإطارات والقيام بالبحوث العلمية وخدمة المجتمع، كما أكد ماكيفر باستمرار على حق الأستاذ الجامعي في الحصول على الحرية الأكاديمية بكل معانيها ليتحمل مسؤولياته نحو المجتمع والحضارة.

بصفة عامة يمكن القول أن قضية الحرية الأكاديمية في الجامعة، كانت ولازالت مجالا للنقاش. وقد اختلفت الآراء حول مدى تأثير هذه القضية في تحديد وظائف الجامعة في المجتمع، خاصة وظيفة البحث العلمي. وإلى أي حد يمكن أن تتداخل قضية الحرية

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **سوسيولوجيا التعليم الجامعي**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1991، ص ص 93-94.

الأكاديمية مع المسؤوليات المهنية والأخلاقية عند أساتذة الجامعة. لأنه ربما يكون أخطر ما تتعرض له الجامعة كمؤسسة سواء من عوامل داخلية أو تدخلات خارجية، تلك التي تتعلق بحرية التفكير وحرية التعبير، هذه الحرية بشقيها تفكيرا وتعبيرا هي القاعدة الأساسية والشرط اللازم لديمقراطية الحياة الجامعية من جهة وللإبداع الفكري والمعرفي الذي ينشده المجتمع من ناحية أخرى.

لكن يبدو أن ثمة قوى داخلية وخارجية متعددة في منطلقاتها ومصالحها. تهدف إلى حرمان الجامعة من التمتع بتلك الحرية الأكاديمية حقا وواجبا ومسؤولية، وهذه القوى إما أنها تزعم ملكيتها للحق والحقائق المطلقة التي لا تقبل التغيير. وإما أنها تمتلك مصادر السلطة وتخشى من أن يهدد الفكر المتحرر مصالحها ونفوذها. وفي كلتا الحالتين تقع الحرية الأكاديمية بين المطرقة والسندان، ولعل ما كتبه جون ستيوارت ميل في مقاله المشهور بعنوان "عن الحرية" يبين مدى أهمية الحرية فكرا وتعبيرا حيث يقول "إن الشر الذي يميز عملية إسكات التعبير عن الرأي في أنها تحرم وتسرق من الجنس البشري حاضرا أو مستقبلا نتاج أولئك المخالفين في الرأي، فإذا كان رأيهم سديدا أدى ذلك إلى حرمان البشرية من إبدال الرأي السديد بالخطأ الشائع، وإذا تبين بطلان رأيهم أدى ذلك إلى حرمان البشرية من تلك المنفعة العظمى حيث يزداد الرأي الصحيح السائد وضوحا وحيوية نتيجة لتصادمه مع الرأي المخالف الخاطئ"[1].

ب/ إميل دوركايم E.DurKheim

لقد كان اهتمام دوركايم بعلم الاجتماع في وقت بدأ فيه النظام التعليمي الفرنسي يمر بعملية توسع وتحديث بدرجة ملحوظة، هذه الفترة التي منيت فيها فرنسا بهزيمة في حربها مع روسيا، وضم ألمانيا لمنطقتي الألزاس واللورين. لذا فقد شهدت فرنسا عدة إصلاحات في النظام التعليمي، ووجهت هذه الحركات الإصلاحية في فترة السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر نحو التعليم العالي برمته. أين تم محاولة تحرير نظام الجامعة الفرنسية من قبضة النفوذ والتأثير الإيديولوجي التقليدي، وخاصة نفوذ البقية الباقية من جماعات ما قبل

[1] حامد عمار، **الجامعة بين الرسالة والمؤسسة**، الجزء الرابع، ط: 2، مصر: الدار العربية للكتاب، 2001، ص 106.

البورجوازية، ونتيجة لهذه الأحداث فقد جاءت أعمال دوركايم كردة فعل على الأوضاع التي تعيشها فرنسا في ذلك الوقت بصفة عامة وعلى نظامها التعليمي بصفة خاصة. لذا فقد حاول دوركايم تفنيد السياسة التعليمية الفرنسية في الفترة التي عاصرها وحاول تقييمها وتعديلها، لأنها تركز في نظره على خلق حياة العزلة الاجتماعية، ومن ثم كان يحث على تغيير إستراتيجية السياسة التعليمية في فرنسا، حتى تركز على العلاقات الاجتماعية التي تؤدي إلى تكوين الحياة الجمعية وروح التضامن الاجتماعي. يوضح دوركايم أن تلك الإستراتيجية لا تحتاج إلى تغييرات تشريعية قضائية. ولكن تحتاج إلى تأصيل جذورها في أفكار القائمين على عمليات الإصلاح التعليمي للدولة، والعاملين على رسم سياستها التعليمية. عموما فإنه كثيرا ما وصف علم الاجتماع الدوركايمي، كما لو كان إسهاما ملحوظا لتشكيل الأخلاق المدنية الحديثة، أو صياغة إيديولوجية جمهورية جديدة ترفض كلا من الاتجاه الكاثوليكي الفرنسي التقليدي جنبا إلى جنب مع الاتجاه الاجتماعي المحافظ الذي كان مترسخا في أعماق الفرنسيين[1].

لقد ركز دوركايم على أهمية نظام التعليم، كأحد النظم الاجتماعية الهامة في المجتمع. وأشار إلى أهمية وجود مدخل سوسيولوجي لدراسة التعليم كنظام اجتماعي نتيجة للارتباط الوثيق بين التربية والتعليم والمجتمع والدين، حيث يرى أن الإنسان يولد في المجتمع وهو لا يعرف اللغة، ولا يعرف العادات والتقاليد والقيم ولا يعرف المهارات والأعراف الاجتماعية. لكي يصل الفرد إلى طبيعته الاجتماعية لابد أن يتعلم هذه الأشياء لكي يستطيع أن يعيش في تلك المجتمعات، سواء على مستوى الحياة الفردية أو الحياة في المؤسسات الاجتماعية الصغيرة منها أو الكبيرة، وتحقيق هذا الهدف يتطلب من الأفراد الالتزام الصادق بقيم وعادات وأفكار المجتمع، وأن يغير هؤلاء الأفراد من كونهم أفرادا يتحركون تحت سيطرة وهيمنة رغباتهم الغريزية الذاتية إلى أن يصبحوا أفرادا ملتزمين بالمواطنة الصالحة كمواطنين أسوياء يتحركون ضمن مفهوم الحقوق والواجبات تجاه المجتمع وليس تجاه رغباتهم الذاتية[2].

---

[1] السيد عبد العاطي السيد، **النظرية في علم الاجتماع**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 124.

[2] عبد الله بن عايض سالم الثبيتي، **علم اجتماع التربية**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص ص 37-38.

كما كان دوركايم حريصا على إبراز فكرة عدم وجود نمط تعليمي وحيد نموذجي لكل الناس. حيث اعتبر اختلاف الظروف الاجتماعية، الثقافية والدينية، تلعب الدور الرئيسي في تنوع وتشكيل محتوى البرامج التعليمية المعتمدة في مختلف المجتمعات. كما أنه أشار في نفس الوقت إلى أن الظاهرة التعليمية تعتبر ظاهرة ديناميكية وبالتالي يمكن اعتبار هذه العملية عملية تغيير [1].

وفقا لهذا الطرح تعتبر المؤسسات التعليمية وعلى رأسها المؤسسة الجامعية، من المؤسسات الاجتماعية الأساسية التي تستطيع بواسطتها المجتمعات أن تغير وتتغير وتتحول من أشكالها البدائية إلى أشكالها المتحضرة.وتتحمل مسؤولية غرس القيم الأخلاقية المشتركة لدى الأفراد وإكسابهم المهارات اللازمة للحياة الجمعية، التي تضمن التوازن والاستقرار.

كما يؤكد دوركايم على أن المجتمع يستطيع أن يبقى إذا ما وجدت بين أعضائه درجة معقولة من التجانس، والتعليم هو الذي يحقق هذا التجانس. كما يذهب دوركايم إلى أن هناك جانب آخر يرتبط بالتربية والتعليم وهو التنوع والاختلاف، وهذا ما جعله يؤكد على ضرورة جعل التعليم تخصصيا لتوفير هذا التنوع والاختلاف الذي يقوم عليه التكامل في المجتمع. التخصص يكون عن طريق إكساب الأفراد المهارات النوعية الضرورية اللازمة للمهنة التي سوف يقومون بها في المستقبل لتحقيق مبدأ تقسيم العمل، الأمر الذي من شأنه خلق تعاون وتضامن في الحياة الاجتماعية للأفراد. من هذا المنطلق يمكن القول أن المؤسسة الرائدة في جعل التعليم تخصصيا هي الجامعة. باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي بإمكانها تكوين مهارات عالية التخصص.

هكذا تتلخص رؤية دوركايم في أن النظام التعليمي يعمل على غرس القيم المشتركة. التي تعد الأساس الضروري للتجانس اللازم لبقاء المجتمع. كذلك المهارات الخاصة التي تشكل التنوع الضروري للتعاون الاجتماعي، الذي تتطلبه وحدة المجتمع المعقد، وتماسكه على أساس من الاتفاق القيمي وتقسيم متخصص للعمل في الحياة الاجتماعية.

---

[1] مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 86.

ج/ ماكس فيبر M.Weber

يعد ماكس فيبر أبرز علماء الاجتماع الذين ظهروا في القرن العشرين. وقد تعددت إسهاماته السوسيولوجية والتي شارك بها في تأسيس علم الاجتماع عامة والعديد من فروعه المتخصصة المختلفة. تلك الإسهامات التي مازالت موضع اهتمام واحترام من طرف كثير من المهتمين والباحثين الاجتماعيين. لسنا بحاجة إلى بيان وذكر كل إسهامات فيبر المتعددة بقدر ما نحن بحاجة إلى أن نشير بإيجاز إلى أهم تحليلاته ودراساته للمؤسسات العلمية وخاصة دراسته ورؤيته للجامعات ودورها في بناء المجتمع الحديث.

لقد ظلت كتابات فيبر السوسيولوجية عن الجامعات بعيدة عن متناول الباحثين إلى أن قام إدوارد شيلز "E.Shils" بعملية تجميع مجموعة من المقالات المنشورة في بعض المجلات والصحف الألمانية والبعض الآخر الذي قام بجمعه من بعض زملاء وأصدقاء فيبر الأكاديميين، ثم ترجمتها إلى الانجليزية في كتاب عنوانه "ماكس فيبر في الجامعات" "M.Weber on Universities"[1]. لقد جاءت تحليلات فيبر للجامعات لتعكس خبراته كأحد أساتذة الجامعة الذين تناولوا القضايا والمشكلات التي تواجه الجامعات بصفة عامة سواء في ألمانيا أو العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، كما حاول توضيح طبيعة الجامعات الألمانية في عهد الامبريالية الألمانية.

لقد تعددت القضايا العلمية والأكاديمية الجامعية التي طرحها فيبر في مجموعة من المناقشات والتحليلات. ومن أهم هذه القضايا مشكلة الحرية الأكاديمية والقضايا التي تحدد طبيعة وظائف الجامعة وأدوارها الرئيسية في المجتمع. حاول فيبر أن يبرز وجه نظره حول طبيعة قضية الحرية الأكاديمية في رؤية سوسيولوجية تحليلية مقارنة. فأثار تساؤلات هامة حول طبيعة اهتمامات أساتذة الجامعات؟ وما نوعية التفسيرات والآراء المطروحة حول اهتماماتهم المهنية والأكاديمية؟ حيث يؤكد فيبر أن القضية الأساسية لا تكمن في طبيعة الآراء سواء كانت راديكالية أو محافظة أو اختلاف المعتقدات السياسية والدينية، التي قد تمنع بطريقة أو بأخرى طبيعة الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي وتحد منها. بقدر ما يجب

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 100.

الاهتمام بالقضايا الأخرى أو الأسئلة التي قد تثار عن مدى واقعية مشكلة الحرية الأكاديمية ألا وهي أن الأستاذ الجامعي يجب أن يكون حاضر الذهن دائما ليعرف متى يكون مسؤولا رسميا، عندما يحاضر على العامة أو يدلي بتصريحات أو آراء لوسائل الإعلام، وهذا يختلف عما يقوم به في قاعات التدريس بالجامعة. وطبيعة آرائه وأفكاره التي تعتبر فقط كوسيلة أساسية لتوصيل المعرفة الحقيقية للطلاب، دون فرض آرائه واتجاهاته وتصوراته لقضايا معينة، بعيدة عن موضوعات التدريس والمسؤولية المهنية والأخلاقية ووظيفته الأساسية بالجامعة[1].

إن معالجة فيبر لقضية الحرية الأكاديمية لم تركز على جانب واحد لتفسيرها بقدر ما ركزت على ضرورة تحقيق الحرية الأكاديمية. وذلك عن طريق استقلال الجامعة عن كل السلطات سواء من الدولة أو الكنيسة معا، ويجب أن يحض الأستاذ الجامعي بكافة أنواع الاستقلالية وعدم السيطرة الخارجية، وله الحق في التعبير عن آرائه العلمية. لقد أشار إلى العديد من القيود التي تفرض على أساتذة الجامعات. وجعلهم تحت الإجراءات السياسية البوليسية والعديد من التساؤلات القضائية والقانونية، كما حاول فيبر أن يسخر من الجامعات التي تعقد العديد من المناقشات العلمية، التي يخطط لها من قبل البوليس السياسي. كما يوضح الأسباب التي أدت إلى ذلك، خاصة بعد الدعم المالي والعديد من الامتيازات التي حصلت عليها هذه الأوساط الأكاديمية من الدولة. لقد تناول فيبر هذه القضية في إطار تصوراته عن دور الجامعة وعلاقتها بالدولة ككل، ويقرر أنه لا يجب أن تكرس الجامعات أنشطتها التعليمية والبحثية لتتخذ موقفا "عدائيا مع الدولة" أو مصادقا لها[2]. لأن الجامعات تنظيمات ومؤسسات علمية تقوم بتحليل الحقائق والظروف الواقعية والقوانين والعلاقات المتبادلة مع النظم الاجتماعية الأخرى، وليس ما ينبغي أن يحدث. كما أن المسؤولية المهنية الأكاديمية والوظائف المنوطة بها. تلزمها تكوين الإطارات ومساعدة الطلاب على التأهيل للحياة العلمية والعملية المستقبلية، والتزامها نحو تحقيق التكامل الفكري وخلق روح الإلهام والابتكار وتحقيق الأهداف وكيفية مواجهة الطلاب لمشكلات الحياة بصفة عامة.

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 101.

[2] نفس المرجع، ص ص 103-104.

لقد حاول فيبر أن يعقد بعض المقارنات بين الجامعات الألمانية والجامعات الأمريكية من منظور سوسيولوجي مقارن. موضحا طبيعة الخصائص الكمية والكيفية التي يمتاز بها نظام الجامعات الأمريكية والانجازات التي حققتها هذه الجامعات مع بداية القرن العشرين. حيث اهتمت بتحديث العملية التعليمية، وزيادة مكونات الحريات الأكاديمية التي تحقق كثيرا من عناصر الانجاز والفاعلية والكفاءة لهذه الجامعات. بالإضافة إلى ظهور القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية. وظهور العديد من الجامعات الحديثة التي أخذت تتنافس من أجل خلق ظروف علمية وبحثية أفضل من الجامعات الألمانية. مما جعل فيبر يعتبر أن الجامعات الألمانية في تلك الفترة غير قادرة على منافسة الجامعات الأمريكية لعدم كفاءتها. رغم أن فيبر في بعض الأحيان كان يشير إلى الإنجازات التي حققتها الجامعات الألمانية، والتي تتميز عن كثير من الجامعات الأوروبية والأمريكية، وخاصة وجود الاختلافات النوعية المتعددة لهذه الجامعات وطبيعة النشأة التي تمت بصورة بطيئة وما أسماه فيبر "باكتساب الجامعات الأمريكية للخصائص الأوروبية الجامعية"[1].

نستنتج مما سبق أن فيبر سعى في تحليلاته حول الجامعة لأن يعالج كثيرا من أوجه القصور والمشكلات الواقعية التي تواجه نظام التعليم العالي في ألمانيا. وذلك عن طريق تحليلاته المقارنة لمميزات نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية. من أهم القضايا والمظاهر البنائية والوظيفية للجامعات، هي مشكلة العملية التعليمية وطرق التدريس الجامعي، ونوعية الحياة الجامعية الطلابية والعلاقة بين الجامعة والمجتمع والعلاقة بين الدولة والجامعة ونوعية البيروقراطية الموجودة. والصراع بين إدارة الجامعات التقليدية والحديثة. بالإضافة إلى العديد من المشكلات والقضايا الأخرى، مثل قضية الحيادية العلمية والأخلاقية للجامعات، وقضية التقييم الثقافي والأكاديمي العلمي للجامعات وموضوعيته،ومسؤوليات الأستاذ الجامعي وحقوقه وتصوراته للجامعة كتنظيم متميز عن البيروقراطيات والمؤسسات المجتمعية الأخرى. وغير ذلك من المشكلات التي مازالت مركز اهتمام العديد من المهتمين بدراسة مشكلات الجامعات الحديثة.

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 107.

د/ تالكوت بارسونز T.PARSONS

لقد حاول بارسونز أن يستفيد من تحليلات علماء الاجتماع الأوائل أمثال إميل دوركايم وماكس فيبر وغيرهم. عند معالجته لنظام التعليم الأمريكي في إطار نظريته العامة عن الفعل الاجتماعي والنسق الاجتماعي. حيث يؤكد بارسونز على أهمية النظام التعليمي في المجتمع الحديث ويحدد لنا نوعين من التعليم هما:

– التعليم الأولي والذي يتم داخل المدرسة التي تقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية. في ضوء معايير عامة تطبق على كل الأفراد، عكس الأسرة التي تقوم بالتنشئة الاجتماعية الأولى للطفل في ضوء مستويات ومعايير خاصة بالأسرة والوالدين، وعليه تعتبر المدرسة الجسر بين الأسرة والمجتمع ككل.

– أما النوع الثاني من التعليم فهو التعليم الثانوي والجامعي الذي يساعد على تحديد نمط الدور والتخصص الذي يشغله الفرد في مرحلة الرشد[1].

عموما فقد كان للتعليم الجامعي موقع هام ضمن تحليلات بارسونز السوسيولوجية للنظام التعليمي. لأنه أحد أهم أساتذة الجامعة والأكاديميين الذين قضوا فيها معظم حياتهم العلمية، وزياراته الأكاديمية للعديد من الجامعات الأوروبية وجامعات أستراليا وكندا وغيرها. أين عقد الكثير من التحليلات المقارنة بين نظم الجامعات بهذه الدول للتعرف على مشكلات كل منها والاستفادة من تجارب الآخرين في حل مشكلات الجامعات الأمريكية. لقد ظهر جزء كبير من إسهامات بارسونز ودراسته للعملية التعليمية وتحليله للجامعات في أحد أعماله السوسيولوجية الهامة، وهي مؤلفه عن النسق الاجتماعي The social system حيث اهتم بتحليل الجماعات المهنية التي تعمل في الجامعات وطبيعة العلاقات الاجتماعية والمهنية التي تربط بين فئة المهنيين من الأطباء والأساتذة الأكاديميين وبقية الجماعات المهنية الأخرى. كما قام بارسونز في مؤلفه البناء والعملية الصادر سنة 1956 " Structure and process" بوصف عدد من النظم الأمريكية المعاصرة التي من أهمها الجامعات محاولا

[1] حمدي علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 132.

وضع نظرية عامة في الفعل والأنساق الاجتماعية[1]. بإيجاز حاول بارسونز أن يؤكد على أهمية الجامعة في المجتمع الحديث ويعتبرها التنظيم الأم "Mother Organization" الذي تمد جميع التنظيمات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية بالكوادر الفنية والمهنية والأكاديمية والمهارات اللازمة لقوى العمل والإنتاج. كما يؤكد على الوظائف التي تقوم بها الجامعة من خلال التعريف المميز للجامعة التي اعتبرها "بأنها ليست مكان للتدريس أو الذي يطلق عليه بالتعليم العالي، ولكن لها أيضا مجموعة متنوعة من الوظائف القيمة وعلاوة على ذلك لها وظائف أخرى مثل وظيفة البحث أو ما يسمى بتطوير وتقدم المعرفة"[2].

لقد أعطى بارسونز أهمية خاصة لدراسة التخصص الأكاديمي في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والمختلفة وميكانيزم التعاون والتنسيق الداخلي وبين الوحدات والأقسام الفرعية داخل الجامعات.

في إطار تحليل عملية التخصص الأكاديمي بالجامعات، يشير كل من بارسونز و"بلات" إلى أهمية إثراء هذه العملية. باعتبارها العامل الأول الذي يؤدي إلى استمرارية وجود هذه الجامعات. والاهتمام بالنواحي التعليمية المتخصصة في كافة مراحله، وخاصة مرحلة الجامعة ومرحلة الدراسات العليا. هذا بالإضافة إلى أن عملية التخصص الأكاديمي يمكن أن تعمل على تطوير العملية التعليمية والرقي بمستويات البحث العلمي. حاول بارسونز و"بلات" أن يحللا مشكلة الفصل بين العملية التعليمية والبحث العلمي، فأشار إلى طبيعة الجامعات والمراكز الأكاديمية المتخصصة في إجراء البحوث العلمية دون الربط بين البحوث العلمية والعملية التعليمية، ولكن يؤكد كل من "بارسونز وبلات" على أهمية العلاقة المتبادلة بين العملية التعليمية وأنشطة البحث العلمي[3].

من ناحية أخرى أشار بارسونز للعديد من المشكلات الحديثة، التي تبين بوضوح طبيعة الظروف الاجتماعية والأحداث الاقتصادية والحركات الطلابية التي حدثت في

---

[1] نقولا يتماشيف، مرجع سبق ذكره، ص 364.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[3] نفس المرجع، ص 116.

الستينات والسبعينات من القرن العشرين. وتعرض الجامعات لمجموعة من التأثيرات البيئية الخارجية والداخلية، التي عملت على إظهار التغييرات البنائية والوظيفية للجامعات ودورها في المجتمع. وإيجاد طرق بديلة لتمويل الجامعات دون الاعتماد كلية على الدعم الحكومي. والتي من بينها أنساق التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والتجارية والتي تعبر عن ما أسماه بارسونز بميكانيزم التكامل بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية الأخرى.

كما حاول بارسونز توضيح طبيعة التباين بين الجامعات وغيرها من التنظيمات الاقتصادية الأخرى، حيث أنه لا يمكن تفسير علاقات أساتذة الجامعات بطلابهم بنفس المتغيرات الاقتصادية الخالصة، فهي تختلف تماما عن العلاقات الاقتصادية والتجارية مثل علاقات البائع والمشتري. كما تختلف عن التنظيمات السياسية، أو ما يسمى بالاتحادات الديمقراطية، حيث أوضح طبيعة المستويات الأكاديمية والمهنية داخل الجامعة. وغير ذلك من الفئات الأخرى التي حصلت على بعض الامتيازات نتيجة لما أسماه بارسونز بالفوضى البنائية في الفترات الأخيرة، وخاصة من الطلاب والفئات العاملة الدنيا بالجامعات والتي تسعى لتعزيز قوتها داخل الجامعات. التي تنادي بضرورة جعل الجامعة اتحادات ديمقراطية مستخدمة المبدأ الشائع لكل فرد صوت واحد[1].

بصفة عامة حاول بارسونز أن يركز على طبيعة التنظيم الأكاديمي للجامعات والذي يهدف إلى الإنجاز الفكري، ذلك الانجاز الذي يوجه عامة بواسطة قيم المعرفة العقلانية. كما لا يمكن اعتبار الجامعة بأنها مصنع للمعرفة ولكن لها وظائف أخرى. فهي تقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية لطلابها، علميا واجتماعيا، وهذا يعتبر جزءا أساسيا من مضمون الوظيفة التعليمية والتدريسية للجامعة. هكذا يجب فهم الجامعة على أنها التنظيم الأساسي في المجتمع. ذلك التنظيم الأكاديمي الذي يعتبر كمجتمع محلي متماسك، يجب أن يقوم بوظيفته في المجتمع لأنه يختلف اختلافا كليا عن التنظيمات السياسية، الصناعية أو الاقتصادية والتجارية.

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 120.

كما اهتم بارسونز كغيره من علماء الاجتماع بمناقشة مشكلة الحرية الأكاديمية. مؤكدا على أهميتها بالنسبة للجامعة وأساتذتها. لكن حاول أن يفسر هذه المشكلة في ضوء الاستفادة من تجارب الماضي والحاضر للعديد من الجامعات الأوروبية وخاصة الجامعات الألمانية.

في الأخير يمكن القول أن تحليلات بارسونز، تعبر عن مدى عمق تصوراته ورؤيته السوسيولوجية. عند تناوله لقضايا التعليم العالي وتفسيره لها في ضوء تصوراته العامة لعمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.التي تحدث في المجتمعات الحديثة. كما لم تقتصر تحليلاته على تفسير المشكلات الراهنة التي تواجه الجامعات، بقدر ما حاول أن يلقي الضوء على التصورات المستقبلية التي يمكن أن تواجه قضايا التعليم العالي ككل.

ثانيا/ الاتجاه الماركسي

تمثل الماركسية تأليفا بين ثلاث مصادر فكرية هامة هي: الفلسفة الألمانية المثالية والاشتراكية الفرنسية والاقتصاد السياسي الانجليزي. لقد تم هذا التأليف استنادا إلى الفكر الجدلي والممارسة السياسية والنظرية الاقتصادية الكلاسيكية. حينما بدأ ماركس في صياغة أفكاره بدت الماركسية أول نظرية اجتماعية تستند إلى الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه طبقة البلوريتاريا، كما أبرزت الماركسية دور الصراع الطبقي، في إطار عملية تاريخية شاملة بقدر ما تشخص الحاضر وتتنبأ بالمستقبل[1].

يركز الفكر الماركسي على وحدة الواقع والمعرفة، ووحدة الطبيعة والإنسان ووحدة علوم المادة والعلوم الاجتماعية، وهو يتحرى الكلية في الصيرورة وكذلك فيما هو راهن، وهذه الكلية تضم مستويات وأوجها تارة متكاملة وتارة متباينة ومتناقضة.

عندما توفي ماركس سنة 1883 لم يكن للماركسية، كنسق معرفي ونظرية متميزة في المجتمع والمنهجية العلمية، تأثيرا كبيرا وواضحا في مجال العلوم الاجتماعية، بل اقتصرت مناقشتها على مجال الحركات العمالية فقط، غير أنه مع نهاية 1890، غدت الماركسية

[1] السيد الحسيني، **نحو نظرية اجتماعية نقدية**، مصر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1995، ص 61.

محور اختلاف وجدل واسع النطاق بين الدارسين في مجالات مختلفة من العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع. ولقد تطورت الماركسية خارج النطاق الأكاديمي وذلك على يد بعض المفكرين الاشتراكيين. الذين عرفوها كعلم طبيعي للمجتمع مؤكدين بعض الأفكار الأساسية. مثل وجود قوانين خاصة للتطور الاجتماعي وحتمية الصراع الطبقي والاستقطاب الطبقي وظهور الأزمات الاقتصادية. ثم أخيرا انهيار النظام الرأسمالي[1]، هي أفكار تناول من خلالها أصحاب هذا الاتجاه دراسة مختلف الأنظمة الاجتماعية بما في ذلك النظام التعليمي الذي تشكل الجامعة أحد أهم روافده، وذلك انطلاقا من الافتراض الأساسي الذي تستند إليه هذه النظرية، وهو وجود تأثير بين نمط علاقات الإنتاج في المجتمع (البنية التحتية) على مجمل مظاهر البناء الفوقي، بما يتضمنه من فكر وقيم وتعليم، وأن هذا التأثير هو المحدد الأساسي، في بلورة وظيفة التعليم في مجتمع ما بهدف إعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه. ومن ثم فإن مصير الأفراد وموقعهم في البناء الاجتماعي، يتحدد بناءا على وضعهم الطبقي ليصبح التعليم بذلك أداة للتصنيف والانتقاء لإضفاء الشرعية على الأوضاع التي سبق تحديدها طبقيا ومن ثم تعكس الأوضاع الطبقية نفسها على النظم التعليمية ونتائجها. كما يقوم النظام التعليمي بإعادة إنتاج الطبقات ماديا (عدم تكافؤ الفرص في الثروة والدخل) وثقافيا (اتجاهات وقيم أعضاء الطبقات المختلفة). بمعنى أن النظام التعليمي يقوم بتحويل الميزة والقوة الاقتصادية الموروثة إلى صيغة اجتماعية تكون أكثر قبولا. المجتمع الرأسمالي هو دليل على هذا الدور الذي يقوم به النظام التعليمي في إنتاج إيديولوجية الطبقة الرأسمالية، وبهذا يكون التعليم أداة من أدوات استمرار سيطرة الطبقة الرأسمالية وإنتاج إيديولوجيتها ليتم الحفاظ على الوضع القائم. لينتهي الأمر بالطبقة الفقيرة لتترك مصيرها ومستقبلها للمؤسسات التعليمية وعلى رأسها الجامعة لتحدده. بذلك يكون فقرها والتفاوت الطبقي أمرا مشروعا رغم ترويج النظام التعليمي لمبدأ تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم.

[1] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سبق ذكره، ص 245.

إن أصحاب الاتجاه الماركسي ينظرون للنظام التعليمي على أنه ليس مجرد استجابة للمتطلبات الوظيفية للنسق الاقتصادي، بل يؤكدون بأن له وظيفة أساسية في الصراعات الاجتماعية حول المكانة الاجتماعية والثروة والدخل. عليه ارتبطت رؤية أصحاب هذا الاتجاه في تحديد وظيفة التعليم بفهم عدد من القضايا منها: طبيعة المجتمع والحياة الاجتماعية بصفة عامة في سؤال مفاده: كيف يشكل البناء الاجتماعي النظام التعليمي؟ وينشق عنه سؤال آخر هو: كيف يوفر نظام التعليم علاقات القوة التي تتطلبها استمرارية النظام الرأسمالي؟

الإجابة عن هذه الأسئلة تتمثل في آراء العديد من المفكرين من بينهم صموئيل بولز هربرت جنتز، لويس التوسير، بورد يو وجين كلود باسيرون، أنطونيو جرامش، وسيتم تقديم بعض أفكار هؤلاء حول دور التعليم في المجتمع وعلاقته بالنظام الاجتماعي من خلال نماذج من أعمالهم.

أ/ **صموئيل بولز وهربرت جينتر** « Samwel Bowels& Herbert Gintis »

لقد كتب عالما الاقتصاد الأمريكيين، صمويل بولز ورفيقه هربرت جنتز، سلسلة من المقالات، شكلت نقدا شاملا لرأي الاتجاه الوظيفي المتعلق بدور التعليم في المجتمع الرأسمالي. لقد انطلق كل من "بولز وجينتز" في تحليل النظام التعليمي في أمريكا من وجهة نظر ماركسية، وذلك انطلاقا من نظرية الصراع. التي تضع الطبقة الاجتماعية مباشرة في بؤرة تحليلها للنظام التعليمي، حيث أكدا على أن النظام التعليمي، ليس فقط نتاجا للسيطرة الرأسمالية لكنه تسوية على الرغم من عدم عدالتها بين المصالح: مصالح الطبقات الاجتماعية المهيمنة ومصالح الطبقات المهيمن عليها، وحصيلة هذه التسوية تحدد واقع الصراع بين الطبقات الاجتماعية. ويعتبر العمال مشاركون فاعلون في النضال وفي هذا الصراع.

يذهب كل من "بولز وجينتر" إلى أنه لكي يتم معرفة المردود الاقتصادي من التعليم يجب أن يتم ربط بنائه الاجتماعي بأشكال الوعي وأنماط السلوك والشخصية. التي يربى

عليها الطلاب ويتم غرسها فيهم.عليه يرى الباحثان أنه لن يكون للنظام الاقتصادي استقرارا إلا إذا كان وعي الناس في الشرائح والطبقات الاجتماعية المختلفة. متسقا مع العلاقات الاجتماعية التي يحددها شكل الإنتاج. لكي يتم استمرار البنية الطبقية يجب أن يتم التقسيم الهرمي للعمل في وعي الناس. والنظام التعليمي هنا أحد آليات إعادة الإنتاج من خلاله تحاول الصفوة المسيطرة تحقيق أغراضها، وهذه العلاقة بين التعليم والاقتصاد في المجتمع الرأسمالي[1].

يؤكد الباحثان على أن قوى الإنتاج والعلاقات الاجتماعية للإنتاج هي المفتاح الرئيسي لفهم الحياة الاجتماعية بصفة عامة، وتحليل الأنساق التعليمية بصفة خاصة على مختلف مراحلها. وقد اهتما أكثر بدراسة العلاقات الاجتماعية. لأنها هي الأساس في التقسيم الرأسي للعمل. عليه يعتقد كل من "بولز وجينتر" أنه لا يمكن فهم ديناميات النظام التعليمي بمعزل عن تحليل أوضاع البناء الطبقي الذي يوجد في إطاره، ويشكل الترابط الثلاثي الذي يضم كل من الأسرة والتعليم والعمل، الإطار الذي تقوم عليه نظريتهما حول دور التعليم في التقسيم الاجتماعي للعمل، والعمل يعد العامل الحاسم في هذا الترابط النظامي الثلاثي[2]. لقد قام بولز وجينز بتوضيح العلاقة بين التعليم وإعادة الإنتاج الاجتماعي عن طريق فحص خصائص قوة العمل، التي يتطلبها النظام الرأسمالي، وهو النظام الذي يقوم في الأساس على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والسعي لتحقيق الربح وتجميع الثروة عن طريق استخدام العمل المأجور واستحواذ الرأسماليين على فائض القيمة أو الربح واستغلال العمال، ويتوقف استقرار مثل هذا النظام على قبول أفراد المجتمع والتسليم بشرعية ذلك، ويعني ذلك ضرورة إضفاء الطبيعة الاستغلالية لهذا النظام، وفي هذا الإطار يقوم النظام التعليمي بدور هام في هذا الشأن[3].

بعد أن حدد بولز وجينتز خصائص وأوضاع قوة العمل التي تتطلبها الرأسمالية. انتقلا إلى فحص نظام التعليم في الولايات المتحدة، حيث توصلا إلى أن الدور الأساسي للتعليم

---

[1] حمدي علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] محمدإبراهيم عبدالنبي، **التعليم والمجتمع دراسات نظرية وميدانية**،القاهرة:دارالثقافة للنشر التوزيع،1989،ص 81.

[3] نفس المرجع، ص 82.

يتمثل في غرس الاتجاهات وأساليب السلوك التي تتوافق مع خصائص قوة العمل المطلوبة في المجال الاقتصادي والتقسيم الرأسي للعمل، وأن قدرة الفرد للحصول على وضع اقتصادي يرتبط أساسا بالوضع السوسيواقتصادي للأسرة التي ينتمي إليها الفرد. حيث أكد كل من "بولزوجينتز" على أن الخلفية السوسيواقتصادية عامل أكثر دلالة للحصول على النجاح الاقتصادي من الذكاء والقدرات الخاصة. فأبناء الطبقة العاملة الذين يفشلون أكاديميا يميلون إلى قبول فشلهم. ويرى أبناء الطبقة الوسطى على أنه شيء شرعي. وعليه يسهم النظام التعليمي في المجتمع الأمريكي في استمرار النظام الطبقي وبقائه". حيث كلما ارتفع الوضع الطبقي لأسرة الفرد، كلما زادت فترة بقائه في النسق التعليمي، وترتفع بالتالي فرصة حصوله على مؤهلات أعلى[1].

في دراسة قام بها بولز وجنتز، على عينة قوامها 237 طالبا من طلاب السنة النهائية بمدرسة نيويورك العليا، حول سمات الشخصية التي يقوم النظام التعليمي بتعزيزها. توصلا إلى أن النظام التعليمي الأمريكي بمختلف مؤسساته، يعزز أنماط الخضوع والانضباط وعدم المساواة (الطبقية)، وكلها سمات تتطلبها الرأسمالية في سيطرتها، وتبدأ بمرحلة التعليم الأولي، وذلك عن طريق المدرسة المتجاوبة مع العلاقات الاجتماعية الهرمية في مكان العمل، وتنتهي بمرحلة التعليم العالي في الجامعة.

بناءا على ما سبق يطرح الباحثان ما يطلق عليه "مبدأ التماثل" بين التعليم والعلاقات الاجتماعية للإنتاج، وبين العلاقات الاجتماعية في المؤسسات التعليمية والعلاقات الاجتماعية في مواقع العمل، ويوضحان كيف أن مثل هذا التماثل يعد عنصرا أساسيا في توريث عدم العدالة واللامساواة بين الأجيال. ولعل أول أشكال التماثل بين خصائص العمل والمؤسسات التعليمية؛ هو أن الأجر يعد بمثابة الحافز للسلوك في الأول ودرجات الامتحان في الثاني، إضافة إلى أن التنظيم الهرمي للسلطة والأمر في المؤسسات التعليمية يماثل في خصائصه تنظيم علاقات العمل. فالأساتذة يعطون الأوامر، والطلبة يطيعون. كما أنه ليس لديهم رأي أو قدرة على التحكم والسيطرة في المناهج التي يدرسونها والأستاذ يملك المعرفة.

[1] حمدي علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 157.

كما أن العملية التعليمية ذاتها والتي تقوم إلى حد كبير على عملية التلقين والحشو لا تساعد على اكتشاف الطالب لقدراته، وهذه العملية من شأنها أن لا تعطي الفرصة لتحقيق الذات داخل العمل[1].

باختصار يرى "بولز وجنتز" أن نظام التعليم الأمريكي، قد تم تنظيمه ليعطي متطلبات استمرارية وإعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي. وأن دور النسق التعليمي بمختلف مستوياته ومؤسساته يتمثل في توفير قوة العمل اللازمة لسد احتياجات الاقتصاد الرأسمالي ولاستمرارية وجودها، وتبرير اللا مساواة الاقتصادية بين أفراد المجتمع الواحد.

ب/ لويس ألتوسير "L.Althusser"

تعد تحليلات الفيلسوف الفرنسي ألتوسير حول النظام التعليمي، إحدى أهم التحليلات الأساسية، التي تبنت الاتجاه الماركسي المحدث. لفهم العلاقة بين النظام التعليمي وأسلوب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الرأسمالي. لقد قدم رؤيته النظرية انطلاقا من أن التعليم مكون من مكونات البناء الفوقي والذي يتشكل بواسطته البناء التحتي، ومن ثم فإن نظام التعليم يعكس علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع ويخدم مصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة، هذه الطبقة التي يتطلب استمرار بقائها في مواقع السيطرة إعادة إنتاج قوة العمل، هذه الأخيرة التي تتضمن عمليتين هما:[2]

1- إعادة إنتاج المهارات الضرورية اللازمة لكفاءة قوة العمل.
2- إعادة إنتاج إيديولوجية الطبقة الحاكمة وتنشئة العمال في إطارها.

إن هاتين العمليتين من شأنهما ضمان توفير قوة العمل اللازمة، وإكسابها الكفاءة التكنولوجية من ناحية. وذلك في المؤسسة الجامعية على أساس أنها المؤسسة المخولة لتكوين المهارات التكنولوجية. ومن ناحية أخرى خضوع قوة العمل للطبقة الرأسمالية. من ثم

[1] حمدي علي أحمد، المرجع السابق، ص 159.
[2] نفس المرجع، ص 151.

فدور النظام التعليمي في المجتمع الرأسمالي هو إعادة إنتاج قوة العمل التي تتطلبها الطبقة الرأسمالية.

يرى ألتوسير أن الرأسمالية في سعيها للحفاظ على النظام الراهن تستخدم عناصر أساسية ثلاثة هي:[1]

1- إنتاج القيم التي تدعم علاقات الإنتاج.
2- استخدام كل من القوة والايدولوجيا في كل مجالات الضبط الاجتماعي.
3- إنتاج المعرفة والمهارات اللازمة لبعض المهن والأعمال.

في رؤية ألتوسير عن العلاقة بين التعليم والدولة، ميز بين جهازين للدولة هما: أجهزة الدولة القمعية "R.S.A.S" والتي تشمل السجون والمحاكم والشرطة... والتي يتحدد دورها في قمع أي معارضة باستخدام القوة الشرعية. وأجهزة الدولة الإيديولوجية "I.S.A.S" والتي تشمل وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات التعليمية... حيث تعمل هذه الأجهزة على نقل إيديولوجية الطبقة الحاكمة وغرسها في عقول الأفراد. من خلال السيطرة الفكرية والوعي الطبقي الزائف. للمحافظة على استمرار الطبقة المسيطرة وخضوع الطبقة الدنيا. هكذا تلعب المؤسسات التعليمية في المجتمع الرأسمالي دورا في هذا الخضوع، فهي من الوسائل الهامة ليس فقط في إعادة إنتاج المهارات التي تتطلبها عملية الإنتاج. بل أيضا إعادة إنتاج خضوع الطبقة الدنيا لإيديولوجية الطبقة الحاكمة. حيث يتقبل أعضاء الطبقات الخاضعة مواقعهم وأوضاعهم باعتبارها أمرا طبيعيا وشيئا عاديا محتوما لا يمكن تغييره. كما أن دور النظام التعليمي بمختلف مؤسساته بما فيها الجامعة لا يتحدد في نقل الإيديولوجية العامة للطبقة المسيطرة التي يشرعها ويرتضيها النظام الرأسمالي، لكنه يقوم أيضا بإعادة إنتاج الاتجاهات والسلوك التي تتطلبها جماعات تقسيم العمل الرأسمالي. فهو يعلم العمال كيف يتقبلون

[1] عبد السميع سيد أحمد، **دراسات في علم الاجتماع التربوي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993، ص 38.

الاستغلال من ناحية، ويقوم من ناحية أخرى بتعليم المديرين ورجال السياسة كيفية ممارسة السيطرة وحكم قوة العمل باعتبار هؤلاء أداة الطبقة المسيطرة[1].

عليه يتلخص إسهام ألتوسير في تقديم رؤية نظرية استندت إلى القضايا العامة للماركسية، في تحليل وظيفة المؤسسات التعليمية في المجتمع الرأسمالي. حيث يرى أن هذه الأخيرة تعتبر ميكانيزما من ميكانيزمات الضبط والسيطرة التي تستخدمها الطبقة الحاكمة لأن التعليم في المجتمع الرأسمالي ليس حرا.

ج/ بيار بورديو وجين كلود باسيرون: Pierre Bourdieu & Jean Claude Passeron

تندرج دراسات كل من بورديو وباسيرون ضمن إطار ما يسمى بأصحاب نظرية إعادة إنتاج علاقات السيطرة والتحكم، وهو ما تم ملاحظته سابقا في تحليلات كل من بولز وجينتز وألتوسير غير أن الجديد في تحليلات بورديو و باسيرون، هو تركيزهما في إعادة إنتاج السيطرة على إعادة الإنتاج الثقافي على خلاف ألتوسير وغيره.

لقد جاءت دراستهما أقرب دراسة في تناولها لوظيفة الجامعة في إعادة الإنتاج الثقافي للمجتمع. كمحاولة لوضع النظام التعليمي بصورة عامة بمختلف مؤسساته في إطارها الطبيعي من بناء علاقات القوة، لذا نجد أن المقولة الأساسية لهما تزعم أن المؤسسات التعليمية في كل المجتمعات تساهم في توليد علاقات القوة الراهنة، وتعتبر عملية إعادة الإنتاج هذه حسب وجهة نظرهما وظيفة لعمليتين هما:[2]

أ- فرض معاني ثقافية بعينها، والأدوات المستخدمة لفرض هذه المعاني.

ب- تحديد محتوى المعاني الثقافية والتوزيع المتبادل لها على الأفراد المختلفين والتي تحول المعرفة باعتبارها رأس مال ثقافي. لهذا تترجم على التكافؤ في القوة إلى عدم تكافؤ ثقافي.

لقد حاول بورديو وباسيرون من خلال تحليل وظيفة الجامعة، البحث عن الميكانيزم الذي عن طريقه يتم إعادة إنتاج ثقافة الطبقة المسيطرة ومنه إعادة إنتاج علاقات القوة. إن

---

[1] حمدي علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2] نفس المرجع، ص 162.

الطبقات المسيطرة حسب الباحثان لها ثقافة خاصة بها. تحاول نقلها وتوريثها للأجيال ثم إعادة إنتاجها بطريقة تضمن لها استمرارية سيطرتها وتحافظ على النظام القائم، ولهذا فقد أوكلت مهمتها هذه إلى الجامعة وباقي المؤسسات التعليمية. حيث يتمثل الدور الرئيسي لهذه المؤسسات في العمل على تحقيق "إعادة الإنتاج الثقافي" ولا يعني ذلك نقل تراث المجتمع وقيمه وثقافته –كما يذهب إلى ذلك دور كايم– وإنما نقل ثقافة الطبقة المسيطرة واستمرارية هيمنتها الفكرية. حيث تمتلك هذه الطبقة القدرة على فرض أفكارها وتصوراتها، باعتبارها شرعية ونماذج مثلى للتصرف، ومن ثم يجب اتخاذها أساسا للمعرفة في النسق التعليمي. إن وظيفة نقل المعرفة التي تقوم بها الجامعة والمؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها، تبدو على أنها نشاط علمي، ولكن في الحقيقة تتمثل في مساندة الطبقة الحاكمة وتدعيم سيطرتها على الطبقات الاجتماعية الأخرى وذلك عن طريق ما أسماه "برأسمال الثقافي"[1]. الذي يتحول من خلال التعليم إلى ثروة وقوة، والتي لا يتم توزيعها بدرجات متساوية في المجتمع لأنه يرتبط بالتمايزات الطبقية والتي تنعكس بدورها في مستويات التحصيل الدراسي لدى الطلبة، حيث أن أبناء الطبقة العليا لديهم حظوظ النجاح أكثر من أبناء الطبقة الدنيا نتيجة لأن عناصر ثقافتهم الطبقية هي السائدة في المجتمع، ولديهم رصيدا أوفر من المعارف والخبرات والمعايير والقيم الخاصة بهذه الثقافة، والتي يدعمها النظام التعليمي بمختلف مؤسساته، حيث تقوم هذه المؤسسات بوظيفة انتقاء اجتماعي وفرز طبقي على أساس معايير ثقافة الطبقة المسيطرة، وبالتالي فإن مهمة المؤسسات التعليمية تستخدم في حقيقة الأمر لمساندة الطبقة المسيطرة وتدعيم سيطرتها من خلال إضفاء الشرعية على أوضاعها بواسطة النجاح والتحصيل الدراسي[2].

لقد استعمل بورديو وباسيرون مجموعة من المفاهيم للتعبير عن نظريتهم في تفسير دور النظام التعليمي في إعادة إنتاج البناء الطبقي، ومن بين هذه المفاهيم نجد مفهوم الأنساق الرمزية التي تعتبر بمثابة أدوات ووسائل للمعرفة، تعمل على تثبيت شرعية إيديولوجية العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة، عن طريق إظهارها على أنها نمطا طبيعيا

---

[1] حمدي علي أحمد، المرجع السابق، ص 164.

[2] محمد إبراهيم عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

للمواقع الاجتماعية الخاصة بالأفراد والجماعات في الهرم الاجتماعي، ومن بين هذه الأنساق الرمزية نجد الإنتاج الفكري الذي يعد بؤرة الصراع الطبقي. أين تسعى كل طبقة إلى زيادة رأسمالها الثقافي، وتكمن قوة الطبقة المسيطرة في تدعيم استمراريتها الاجتماعية في قدرتها على تحويل رأسمالها الاقتصادي إلى رأسمال ثقافي وتأكيد هيمنتها الفكرية[1].

أما مفهوم الخصائص الشخصية، فتشير إلى مجموعة الميول والاستعدادات والاتجاهات... التي يكتسبها الأفراد في ظروف التنشئة الأسرية. بالتالي تعد مجموعة الأنماط الشخصية المتماثلة للأفراد كمحدد طبقي عن سمات الأفراد وتصرفاتهم، فالطبقة الاجتماعية في رأي بورديو وباسيرون تشمل هؤلاء الذين يملكون نفس الموجهات الشخصية[2].

كما يشير بورديو إلى أن النظام التعليمي يحتوي على قهر ثقافي. حيث يرى في هذا الصدد أن الطبقة المسيطرة تمارس قهرا ثقافيا يتمثل في تقديم ثقافتها الخاصة باعتبارها ثقافة عامة لكل طبقات المجتمع، وعلى أساسها يتحدد محتوى التعليم الذي ينتقل إلى جميع الفئات الاجتماعية الأخرى من خلال المؤسسات التعليمية ويفرض عليهم.

نستخلص من خلال ما سبق، بأن الدور الرئيسي الذي حدده "باسيرون و بورديو" للنظام التعليمي في المجتمع بما فيه الجامعة. هو إعادة الإنتاج الاجتماعي أي إعادة إنتاج علاقات القوة والتمايزات الاجتماعية بين الطبقات، فاللامساواة الاجتماعية يعاد إنتاجها بواسطة النظام التعليمي، وتكون نتيجة طبيعية لشرعية هذا النظام ذاته، كما أن الوضع والمكانة الاجتماعية العليا للطبقات المسيطرة يتحصلون عليها من خلال النجاح التعليمي.

بهذا فقد ركزت تحليلات بورديو وباسيرون حول الصراع وملكية رأس المال ووسائل الإنتاج. باعتبارها البناءات التحتية التي يتحدد على ضوئها جميع مكونات البناءات الفوقية. غير أن الجديد في أفكارهما هو اتسامها بتحليل العلاقة المتبادلة بين امتلاك رأس مال

---

[1] محمد إبراهيم عبد النبي المرجع السابق، ص 122.

[2] حمدي علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 166.

جديد، ألا وهو رأس المال الثقافي، وفي ملكية القوة والنفوذ والثروة المادية والفكرية لأبناء الطبقات المالكة والعليا في المجتمع، وهذا ما يتمثل عموما في نظريتهما وأفكارهما حول إعادة الإنتاج الثقافي.

د/ أنطونيو جرامش: Antonio gramsci

وصف جرامش بأنه من أكثر منظري الماركسية أصالة في النصف الأول من القرن العشرين. تميزت أعماله بخاصية الاهتمام المركز بمشكلات الثقافة وعلاقة التكوينات الثقافية بالسيطرة السياسية. لعل أكثر إسهامات جرامش أهمية في علم الاجتماع الحديث. نظريته حول المثقفين، فالمثقفون في نظر جرامش يمارسون دورا هاما وحيويا في تكوين وبناء الإيديولوجيات وفي تدعيم الموافقة على مختلف الأوضاع والأحداث، فإذا كان البناء الاجتماعي يقوم بوظيفة التماسك الاجتماعي، فإن هذا الأخير –أي التماسك الاجتماعي– أيضا يعتبر وظيفة المثقفين في المجتمع.

يعرف جرامشي المثقفين من وجهة نظر سوسيولوجية، رافضا تصور النشاط الفكري على أنه مسألة أو خاصية تتصف بها طبقة اجتماعية ما، لأن هذه الخاصية لا ينفرد بها شخص دون آخر، بل هي خاصية عامة يشترك فيها كل فرد في المجتمع، وفي هذا الإطار يقول جرامشي«ما هي الحدود القصوى لقبول مفهوم "المثقفين"؟ وهل بمقدورنا أن نجد معيار موحد لنميز به النشاطات المختلفة والمتنوعة للمثقفين على نحو مانع يميزهم عن النشاطات التي تقوم بها الجماعات الاجتماعية الأخرى؟ إن الخطأ الأكثر شيوعا في نظري هو أن نحاول البحث عن هذا المعيار في الطبيعة المتأصلة للنشاطات الفكرية، بدلا من البحث عنه في النسق الكلي للعلاقات الذي من خلاله تجد هذه النشاطات مكانها داخل المركب العام للعلاقات الاجتماعية، إن كل الأفراد مثقفون في نظري... ولكن ليس لكل الأفراد وظيفة المثقفين في المجتمع»[1].

[1] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سبق ذكره، ص 263.

من هذا المنطلق يرى جرامشي بأن المثقفين هم من يقومون بوظائف التنظيم داخل مجال الإنتاج والثقافة والإدارة العامة، وينتجون المعرفة والإيديولوجيات التي تكون دائما أكثر من مجرد انعكاس بسيط لمصالح الطبقة، وهم –أي المثقفين– يمثلون شريحة اجتماعية تتطور ببطء أكبر من أي جماعة، إلا أنهم يفصحون وبطريقة مماثلة عن التقاليد الثقافية للشعب كله[1].

لقد كان من أهم دعائم نظرية جرامشي عن المثقفين، وعيه وإدراكه بالتطور التاريخي الخاص للمجتمع البورجوازي نحو مزيد من المركزية، ممثلة في نظام التعليم القومي والمحلي والتطور السريع لجهاز الدولة، وقد أكد جرامشي في دراسته للنظام التعليمي على الجوانب الثقافية في المجتمع، ويرى أن السيطرة الثقافية هي أهم سلاح للطبقة الحاكمة أي قدرة هذه الطبقة في السيطرة على الثقافة هي أهم سلاح للطبقة الحاكمة. أي قدرة هذه الطبقة في السيطرة على الثقافة والمعرفة، فالنظام التعليمي في رأيه، هو السبيل لهذه السيطرة، ولكنه يعتقد أن البناء الفوقي للمجتمع بما في ذلك الإيديولوجية ليست نتيجة حتمية وثابتة للأساس الاقتصادي، إذ يرى جرامشي أنه من الممكن لمن يعملون معا في المجتمع أن يتحدوا ويقضوا على الإيديولوجية السائدة، وهم بهذه الطريقة يستطيعون أن يتخذوا أولى الخطوات نحو تغيير العلاقات الاقتصادية الناتجة عن علاقات الإنتاج، وتبعا لذلك فإن العمل الثوري هو تحدي لهذه السيطرة الثقافية. والنظام التعليمي قد يساعد في تنمية الوعي الطبقي للجماهير في هذا الشأن[2].

في هذا الإطار يستطرد جرامشي حديثه موضحا كيف أنه يتعين على الطبقات الاقتصادية الموحدة، أن تتحول إلى طبقات ذات زعامة إذا ما أرادت أن تكون طبقة مسيطرة. وفي هذه العملية يلعب المثقفون دورا هاما في ربط البناء الاقتصادي الأساسي الطبقي بالمؤسسات والنظم الثقافية الكبرى حيث يقول جرامشي: "إن لكل جماعة اجتماعية نطاق محدود لوظيفتها في عالم الإنتاج الاقتصادي ولكن سرعان ما تخلق بذاتها –بطريقة

---

[1] السيد عبد العاطي السيد، المرجع السابق، ص 264.

[2] حمدي علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 154.

عضوية- شريحة أو أكثر من المثقفين تعطيها تجانسها ووعيها بوظيفتها، ليس فقط في المجال الاقتصادي، بل أيضا في المجالات السياسية والاجتماعية"[1].

أي أن الطبقات الاجتماعية في نضالها من أجل الزعامة يتعين عليها أن تخلع عن نفسها بناءها الأصلي غير المنظم لتتحول إلى جماعة متحدة ومتجانسة إيديولوجيا وقادرة على توليد مفاهيمها وتصوراتها العامة عن طريق شريحة المثقفين فيها.

يستطيع المثقفون باعتبارهم "موظفين في البناء الفوقي للمجتمع" على حد تعبير جرامشي، أن يتوسطوا عالم الثقافة وعالم الإنتاج، وأن يقدموا أفكارا يتقبلها جماهير الشعب بطريقة تلقائية على أنها أفكار مشروعة، وبهذا المعنى يكون المثقفون منظمين للزعامة الاجتماعية في نظر جرامشي، ليؤكد من جديد دورهم الحاسم في بناء الزعامة.

ينتظم المثقفون –كما يقول جرامشي- في تدرج هرمي هيراركي للوظائف ذات الصلة بالزعامة، ففي القمة يوجد المثقفون المبدعون الذين يقدمون الرؤى العالمية والإيديولوجيات والأنساق النظرية. بينما يشغل قاعدة التدرج الهرمي المثقفون الإداريون الذين يعملون على نشر قيم وثقافة الزعامة القائمة، وفي المستويات الوسطى من التدرج الهيراركي نجد المثقفين التنظيميين الذين يدعمون بقاء واستمرار الجماعة المسيطرة،ويعتبر الدور الذي يقوم به المثقفون المبدعون من أكثر الأدوار أهمية في المجتمعات المدنية القوية. حيث يعمل هؤلاء المثقفون على ربط أو توحيد عدد من الشرائح أو الجماعات الاجتماعية في "فئة أو كتلة تاريخية واحدة". وفي هذا المجال يؤكد جرامشي على أن انسحاب المثقفين المبدعين أو تراجعهم عن مساندة الزعامة والولاء لها أمر من شأنه أن يحدث أزمة خطيرة للسلطة من المحتمل أن تنتهي إلى تفكك اجتماعي[2].

باختصار فإن تصور جرامشي للنظام الرأسمالي والأنظمة الفرعية التي يحويها عبارة عن تصور مركب من مؤسسات خاصة ومستقلة. أهمها المؤسسات التعليمية وعلى رأسها

---

[1] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 264-265.

[2] نفس المرجع، ص ص 266-267.

الجامعة باعتبارها مجتمع المثقفين !؟ بالإضافة إلى الأحزاب السياسية واتحادات العمال والروابط المهنية... التي تشكل أساس القبول والزعامة الاجتماعية.

ثالثا/ الاتجاهات المعاصرة.

لقد أثارت تحليلات رواد علم الاجتماع الأوائل، اهتمام العديد من الباحثين المعاصرين وظلت مصدرا هاما لكثير منهم. حيث استقطبتهم تحليلات هؤلاء الرواد وأفكارهم التصورية وخاصة فيما يتعلق بدراسة الجامعة. كما اهتمت بعض التحليلات المعاصرة بتناول وجهات نظر علماء الاجتماع الأوائل، محاولين تفسيرها وتحليلها، وإلقاء الضوء على بعض جوانبها وتقييمها بصفة عامة، للاستفادة منها في دراساتهم النظرية والامبريقية، عن الجامعات وقضايا التعليم العالي بصفة عامة، وسوف يتم التعرض لبعض التحليلات المعاصرة، التي تتعلق بالقضايا العامة التي تهتم بالتعليم العالي الجامعي ومشكلاته. هذه القضايا التي تناولها عدد من المهتمين السوسيولوجيين أمثال: "إيرك أشبي"، "اميري وتريست"، "بيرتون كلارك" و"ريموند جوبلانج".

عموما فإن محاولتنا الحالية، لتحليل أهم الإسهامات المعاصرة، ذات الطابع السوسيولوجي للجامعة وقضاياها المتنوعة. تسعى أساسا لتعميق الرؤية الواقعية والنظرية لنوعية الدراسات السوسيولوجية التي تتناول الجامعات بالدراسة والبحث، وتحليل الملامح البنائية والتغيرات الحديثة التي طرأت على ظاهرة الجامعة في المجتمع الحديث وبداية هذه التحليلات المعاصرة ستكون مع:

أ-إريك أشبي:E.Ashby

يعتبر "إيرك أشبي" أحد المحللين الاجتماعيين، الذين حاولوا دراسة طبيعة التطورات الاجتماعية والتاريخية، لظاهرة الجامعات في المجتمعات الحديثة. عن طريق تبنيه للأفكار التصورية العامة لأصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي عامة وإلى نظرية المماثلة البيولوجية عند "هربرت سبنسر". رغم الانتقادات الشديدة التي وجهت إلى نظرية سبنسر عن المماثلة البيولوجية، وإلى أصحاب النزعة التطورية الاجتماعية. إلا أن هذه الفكرة مازالت تلقى الكثير

من الاهتمام لدى العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع. وتأتي محاولة "أشبي" مؤشرا واضحا على واقعية هذا الاهتمام، خاصة وأن أشبي حاول أن يوظف فكرة المماثلة البيولوجية ويستخدمها بصورة حديثة، لدراسته وتفسيره لطبيعة التطورات البنائية التي حدثت على المؤسسات التعليمية، وخاصة الجامعات، وتظهر طبيعة تحليلات "أشبي" مدى اهتمامه بفكرة المماثلة البيولوجية والنزعة التطورية الاجتماعية عند وصفه للجامعة على أنها ميكانيزم لنقل تراث وأسلوب الحضارة الغربية، والاحتفاظ بها وتطور التعليم. كما أنها تنمو وتتطور مثلما يحدث للحيوانات والنباتات، علاوة على ذلك يستطيع الفرد أن يقول "تتميز أي جامعة معينة وتتحدد حسب كل من تراثها الموروث وبيئتها"[1].

لقد حاول أشبي أن يوضح طبيعة النشأة التاريخية التطورية للجامعات الألمانية عندما أنشئت أول جامعة، وهي جامعة برلين سنة "1810". التي اهتمت في البداية بالدراسات الإنسانية، وبعد ذلك تطورت وأصبحت تهتم بالعلوم التطبيقية، وكيف أدى الاحتكاك بين الجامعات الألمانية والبريطانية والأمريكية، من خلال البعثات التعليمية لكل من بريطانيا وأمريكا إلى نقل النماذج الألمانية. مع إجراء بعض التعديلات للتكيف مع التراث الألماني نتيجة لاختلاف البيئة والمجتمع الجديد لهذه النماذج. أي تم إجراء تعديلات كثيرة وتغييرات على النماذج الجامعية المنقولة من ألمانيا إلى بريطانيا والولايات المتحدة، لكي تتلاءم مع طبيعة الحياة الجديدة في هذه البلدان.

كما أشار "أشبي" في تحليلاته أن المراحل الأولى لعمليات نقل النماذج الجامعية الألمانية إلى بريطانيا لم تجد أي نوع من المقاومة من جانب الجامعات البريطانية، نتيجة لصعوبة عمليات المنافسة بين الجامعات الحديثة البريطانية وبين الجامعات التقليدية العريقة بها. مثل جامعتي أكسفورد وكمبردج. نظرا لتراثهما الأكاديمي والعلمي، ولكن تسعى الجامعات الحديثة لعمليات التقليد والمحاكاة لتتطور مع الأخذ في الاعتبار أيضا العديد من الامتيازات التي حصلت عليها هاتين الجامعتين عن طريق ما يسمى بالتنشئة الثقافية Cultural Socialization ونوعية الصفوة العلمية والأكاديمية. التي حصلت عليها في

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 141.

المجتمع البريطاني. هذا ماحدث أيضا في الولايات المتحدة لعملية التكييفAdaptation process لنماذج الجامعات الألمانية وأفكارها العلمية والأكاديمية حتى تتلاءم مع طبيعة البيئة الاجتماعية المختلفة[1].

من جهة أخرى قام أشبي بتحليل عمليات التكيف لدى الجامعات المعاصرة مع طبيعة التغيرات البيئية المستمرة. فيتصور أن الجامعات ما هي إلا بناءات عضوية، تقوم بعمليات التمثيل والتطور والنمو، طبقا لقوانينها ولوائحها الداخلية الخاصة بها، حتى أصبحت الجامعات اليوم أهم المؤسسات التي يعتمد عليها الاقتصاد الحديث وبقاء الأمم واستمرار وجودها. ويكشف تاريخ تطور الجامعات طبيعة نشأتها داخل المجتمعات وتكيفها مع نوعية الحكومات في العصور القديمة والوسطى والعصر الحديث، واستطاعت الجامعات في العصر الحديث أن تنال كثيرا من الاهتمام من قبل حكومات مجتمعاتها نظرا لأدوارها الوظيفية المتعددة والتي تكرس أساسا لخدمة المجتمع وتقدمه.

فالجامعات ميكانيزم لنقل التراث الثقافي، وهي تشبه الأنساق الوراثية، لأنها تخضع في نشأتها وتطورها كمثل هذه الأنساق، لذا يجب على الجامعات أن تكيف نفسها مع المجتمع الذي تعيش فيه، ذلك التكيف الذي يعزز من بقائها واستمراريتها في الوجود[2].

الجامعات أثناء تأديتها لوظائفها فإنها تتعرض لمجموعة من التحديات والقوى التي تكون غالبا من خارج الجامعة، وتهدف إلى تهديدها بصفة مستمرة، ومن ثم يجب على الجامعات أن تكون مستعدة دائما لمقاومة هذه التحديات حرصا على تقدمها ونموها وتطورها بصفة مستمرة.

ب/ ريموند جوبلانج R.Jobling

بالإضافة إلى تحليلات أشبي الحديثة عن عمليات النشأة التطورية للجامعات البريطانية في ضوء تحليله لفكرة المماثلة البيولوجية، ونوعية الحياة الجامعية والأكاديمية

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 142.

[2] نفس المرجع، ص 143.

الحديثة في بريطانيا. ظهرت بعض التحليلات المعاصرة، التي تحاول أن تتناول فكرة المماثلة البيولوجية ونشأة الجامعات وتطورها، ومن بينها نجد تحليلات ريموند، التي تسعى لأن تضيف بعض الأفكار عن التغيرات الحديثة التي حدثت على نظام الجامعات في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا. حيث يرى جوبلانج أن هناك جوانب أخرى حدثت في البيئة الخارجية لنظام التعليم الجامعي نتيجة لما أسماه بالضغط البيئي. ذلك الضغط الذي أشار إليه كل من أشبي وبارسونز في تحليلاتهما السابقة الذي أدى إلى ظهور الأنماط الأكاديمية والجامعية الجديدة. أو ما يعرف بالمعاهد التقنية والتي وجدت في بريطانيا حديثا وأصبحت هذه المعاهد أحد أنماط المؤسسات العلمية الحديثة التي بدأت تدخل في صراع مع الجامعات[1].

كما أكد جوبلانج أن المعاهد التقنية لا تستطيع المنافسة مع الجامعات نظرا للمكانة العلمية والتراث الأكاديمي الذي تتميز به الجامعات. كما أن هذه الأخيرة لديها القدرة على المحافظة على استقلالها بصورة أكثر من المعاهد التقنية، وإن كانت عملية استقلالية الجامعات في العصر الحالي عملية نسبية، نظرا لاعتماد الجامعات على الدعم المادي والمالي من الحكومات، وبعض المؤسسات المجتمعية الأخرى. كما يحاول جوبلانج أن يصف طبيعة السياسة الحكومية تجاه مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة، بأنها نوع من السياسة المزدوجة. تلك السياسة التي تهدف لزيادة عناصر الضبط الاجتماعي في أيدي الحكومة. ذلك الضبط الذي اهتم به عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم واعتبره من أهم عناصر وأهداف العملية التعليمية الحديثة.

من ناحية أخرى أشار جوبلانج لبعض مظاهر التعليم العالي الحديث، وظهور ما يعرف بالجامعات التكنولوجية، تلك الجامعات التي تشارك المعاهد التقنية من حيث التراث والنشأة الحديثة ولكنها (الجامعات التكنولوجية) تتميز بكثير من الخصائص التي تتمتع بها الجامعات مثل استقلاليتها، تحديد مسؤولياتها، القيام بالبحوث التطبيقية ومنح الدرجات

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 144.

العلمية، بالإضافة إلى العديد من المميزات والخصائص الأخرى التي جعلتها تدخل مجال المنافسة لنظام التعليم الجامعي[1].

إضافة إلى أنواع الجامعات التي أشار إليها "جوبلانج"، فإن هناك الكثير من الأنماط التنظيمية والجامعية الجديدة ظهرت في العصر الحالي كالجامعات المفتوحة، جامعات بدون جدران، جامعات الهواء، الجامعات الافتراضية.... وقد ظهرت هذه الجامعات نتيجة لكثير من المتغيرات العالمية التي حدثت، والتي من أبرزها ظاهرة العولمة والتطورات التكنولوجية الهائلة. خاصة في مجال المعلوماتية والاتصالات.

ج/ إميري وترسيت:F.Emery&E.Trist

لقد أدى تطور نظرية التنظيم، وتنوع مداخلها النظرية والتصورية التي توجه العديد من الباحثين نحو دراسة قضايا عديدة تواجه المؤسسات الجامعية. وتعتبر محاولة الباحثان إميري وتريست من بين الدراسات التي سعت لتفسير عمليات التغيير التي حدثت على البناءات التنظيمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وذلك عن طريق تبنيها نظرية النسق العام، ولقد حاول الباحثان أن يركزا على تحليل الجامعات باعتبارها أنساقا فرعية تتأثر بطبيعة الأنساق الفرعية الصغرى والكبرى في المجتمع، والكشف عن الملامح البنائية والوظيفية الحديثة التي ظهرت على الجامعات ومدى تأثرها بالبيئة الخارجية التي تحيط بها[2].

لقد ساهم كل من إميري وتريست، في بلورة أحد المداخل السوسيولوجية التنظيمية التي ظهرت فيما بعد، وساهمت في دراسة العديد من القضايا والمشكلات التي تواجه تنظيمات ومؤسسات المجتمع الحديث في كافة المجالات، وهو ما يعرف حديثا بمدخل البيئة التنظيمي. لقد استخدم الباحثان هذا المدخل في تحليل البيئة الخارجية وعلاقتها بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي وكيفية تكيف الجامعات مع هذه البيئة بصفة مستمرة. في إطار هذا التصور حاول إميري وتريست تقديم أربعة أنواع من البيئة التنظيمية المثالية التي تحيط

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 145.

[2] نفس المرجع، ص 146.

بالجامعات. ونوعية العلاقة المتبادلة بين هذه الأنماط المقترحة وتكيف الجامعات معها. هذه الأنماط البيئية المقترحة كما يلي:[1]

1- البيئة العشوائية المستقرة Placid randomized environment

هذه البيئة تحتوي على مجموعة من القوى والعوامل الايجابية والسلبية، التي تؤثر على التنظيم (الجامعات) وتتميز بصورة نسبية بأنها مستقرة وغير متغيرة.

2- البيئة المتداخلة المستقرة: Placid Clustered environment

هذه البيئة أيضا تحتوي مجموعة من القوى السلبية والايجابية والتي تكون مستقرة. لكنها متداخلة مع التنظيمات والأنساق الاجتماعية الفرعية والكبرى، وهي تخضع حسب تصورات علماء الاقتصاد لنوعية المنافسة الموجودة في البيئة الخارجية.

3- البيئة الموزعة Distributed environment

وهي تشير إلى البيئة التنظيمية التي توجد ما يماثلها من بيئات تنظيمية أخرى ويفسر ذلك على سبيل المثال، بأن الجامعات تستطيع أن تعمل مع جامعات أخرى عن طريق زيادة أنساق التعاون والاتصال، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود عناصر الصراع والتنافس بينهم. لكن في حالة التعرض لتهديد خارجي تقوم تلك الجامعات كتنظيمات ذات طابع واحد بالتعاون بينها لمواجهة هذا التهديد والتنافس.

4- البيئة المضطربة "غير المستقرة" Turbulent environment

تظهر هذه البيئة بوضوح في الوقت الحاضر، نتيجة لزيادة معدلات التعقيد والتداخل. التي تزيد بدورها من كفاءة التنظيمات الجامعية للتنبؤ بالمشكلات المتوقعة في المستقبل. كما تزيد من القدرات التنظيمية نحو زيادة معدلات الضبط والسيطرة على جميع عملياتها وأنشطتها المتنوعة. وحقيقة تستطيع الجامعات أن تتعرف على طبيعة المشاكل التي تظهر

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 147.

في مجالها التنظيمي لظهور الأنماط الجديدة من المعاهد الفنية العليا والجامعات التكنولوجية المتخصصة، وظهور العديد من مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، كل ذلك يسهم بالطبع في زيادة التعقيد التنظيمي وعدم الاستقرار البيئي لأنه يصعب في كثير من الأحيان القدرة على التنبؤ البيئي بصفة مستمرة.

هكذا يمكن القول أن "إميري وتريست" قد ساهما في بلورة أحد المداخل السوسيولوجية التنظيمية (مدخل البيئة التنظيمي). الذي يساهم في دراسة العديد من القضايا والمشكلات التي تواجه تنظيمات ومؤسسات المجتمع الحديث في كافة المجالات. كما أن الدراسة التي قدماها حول نوعية البيئة التنظيمية التي تحيط بالجامعات، عكست كثيرا من الحقائق الواقعية التي تتميز بها الظاهرة الحديثة للجامعات في وقتنا الحاضر. بالرغم من اعترافهما بأنها عبارة عن أنماط مثالية. وقد جاءت آراؤهما لتعبر بوضوح عن وجود عمليات التنافس والصراع بين الجامعات ووجود أنساق التعاون في نفس الوقت، التي تعكس بوضوح نوعية التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية التي تحيط بالجامعات.

د/ بيرتون كلارك B.Clark

لقد كانت الدراسات السوسيولوجية النظرية التي تهتم بدور الجامعات في المجتمع. بمثابة نقطة انطلاق للعديد من الإسهامات السوسيولوجية الحديثة، ومحاولتها لتطوير المداخل السوسيولوجية لدراسة الجامعات على المستويين النظري والامبريقي. تعتبر محاولة بيرتون كلارك من المحاولات السوسيولوجية التي ركزت على عمليات تطوير المداخل النظرية والتحليلية لدراسة مشكلات التعليم العالي الجامعي في المجتمع الحديث. باعتباره من أهم الباحثين الذين كرسوا معظم حياتهم العلمية والأكاديمية لدراسة قضايا الجامعات ومشكلات نظام التعليم العالي. هذا ما ساعده على توسيع رؤيته حول قضايا الجامعة. لقد أكد كلارك في تحليلاته على أهمية المدخل التنظيمي لدراسة الجامعات وكيفية الاستفادة منه لجميع المهتمين في هذا المجال. لأنه يتيح الفرصة للتعرف على البناءات والأنساق الداخلية للجامعات، وتحليل نوعية الأنشطة والعمليات الوظيفية والمهنية الأكاديمية بصورة مركزة. كما تناول العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الجامعي. وتحليل

الأنماط الإدارية والقيادية الأكاديمية والعلاقات البنائية الوظيفية المتداخلة بين التخصصات الأكاديمية المختلفة. بالإضافة إلى تأكيده على أن المدخل التنظيمي أكثر مرونة من غيره من المداخل السوسيولوجية وغير السوسيولوجية لدراسة الجامعة. خاصة بعدما حدث من تعقيد لطبيعة البناءات والمؤسسات الجامعية وزيادة العلاقات المتداخلة بين هذه المؤسسات والبيئة الخارجية. كما يتيح الفرصة لدراسة الجامعة ليس لدى الباحثين السوسيولوجيين فقط. بل لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية الأخرى. فهو يزيد من الأبعاد التحليلية واهتمامات المؤرخين والمهتمين بالعمليات التاريخية التطورية لنظم التعليم عامة والمؤسسات الجامعية، كما يعمق هذا المدخل طبيعة المحكات أو الأبعاد السياسية، عندما يتناول علماء السياسة قضايا التعليم العالي والعلاقة التي تربط ما بين الجامعات والدولة والمجتمع، ومن ناحية أخرى إن الاهتمام بالأبعاد التنظيمية، كمدخل حيوي لدراسة الجامعات وخاصة من قبل علماء الاقتصاد واهتماماتهم المتعددة بمشكلات نظام التعليم العالي يسهم في التفسير الواقعي للسلوك الاقتصادي[1].

من ناحية أخرى يؤكد كلارك على ضرورة دراسة الجامعات ليس فقط من المنظور السوسيولوجي، بل أيضا من خلال المداخل الأخرى، التي يتناولها العديد من المختصين في العلوم الاجتماعية الأخرى، ولاسيما علماء الاقتصاد، الإدارة، النفس والتربية، السياسة والتاريخ وغيرهم، وهذا ما جعل كلارك يشير بوضوح إلى أهمية المدخل التكاملي لدراسة الجامعة.

لقد وضح كلارك في كتابه (نظام التعليم العالي) العديد من الموضوعات الهامة التي تشغل اهتمام كثير من الباحثين، في مجال المؤسسات الأكاديمية الجامعية والعلمية. من أهم هذه القضايا التي تناولها بمزيد من التحليل والدراسة داخل الجامعات. نجد قضية العمل،المعتقدات، السلطة، التكامل والتغير...

يتناول كلارك طبيعة مشكلة العمل داخل الجامعات، محددا وظائف الجامعات المتنوعة، والتي ترتكز في أنشطة البحث العلمي، العملية التدريسية والأنشطة الأكاديمية

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 150.

المتنوعة الأخرى. موضحا كيفية تباين هذه الوظائف، بين المستويات الأكاديمية المختلفة داخل الجامعات وأنساقها الفرعية، والتي تتحدد جميعها في إطار متغيرات مثل تقسيم العمل،التخصص الأكاديمي، الخبرة العلمية، ونظام الإشراف والمتابعة ونوعية المهن الإدارية والقيادية... كما وضح طبيعة نظام التعليم العالي، وتعدد الأفراد والجماعات المهنية والإدارية والأكاديمية. حيث حاول تصنيفها حسب طبيعة أنشطتها العلمية والأكاديمية، مستخدما في ذلك الأبعاد والمستويات الأفقية والرأسية لتصنيفها دخل الجامعات[1].

أما اهتمام كلارك بتحليل نسق المعتقد Belief System داخل الجامعات فيظهر من خلال تركيزه على اعتبار أن الجامعات أنساقا فرعية اجتماعية تحدد طبيعة أنشطتها ومدخلاتها ومخرجاتها في إطار ما يعرف بنسق المعرفة العام للمجتمع ككل. لأن الجامعات والمعاهد العليا وغيرها من مؤسسات التعليم العالي هي في الأساس أنساق أو أجزاء ترتبط بالنسق المحلي والقومي. الذي يحدد نوعية ونمط التفكير داخل الجامعة بصفة عامة. الذي يهدف في النهاية إلى خلق التفكير الجمعي. رغم وجود كثير من الاختلافات الداخلية بين الجماعات والأوساط العلمية والأكاديمية بالجامعات، إلا أن ذلك لا يجب أن يؤدي إلى هدر الوظيفة الهامة، ودورها الأساسي في المجتمع، ألا وهي ربط الحياة الأكاديمية العامة بالجامعات، بنوعية الثقافة المجتمعية، وطبيعة نسق المعتقدات والإطار المعرفي العام للمجتمع[2].

أما مشكلة السلطة، فقد تناولها كلارك بمزيد من التحليل. حيث قام بتحليل مفاهيم اجتماعية متعددة مثل: القوة، الشرعية، النفوذ، الضبط، العمل، تحقيق الفرص والهيبة... لقد جاءت هذه المفاهيم لكي يتم عن طريقها تفسير طبيعة التغيرات الحديثة الحاصلة داخل الجامعة وخارجها، وإبراز الحقائق الواقعية لنوعية الجماعات المهنية والأكاديمية، التي تسعى لتحقيق المزيد من المكاسب السلطوية داخل الجامعات أو خارجها. لتعزيز مكانتها وحماية

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 151.

[2] نفس المرجع، ص 152.

مكاسبها الوظيفية والمهنية داخل وخارج الجامعة. وقد أشار كلارك إلى المستويات الثلاث التي تسعى إليها جماعات السلطة المهنية والإدارية والأكاديمية وهي:[1]

1- المستوى المحلي: " **local level**" وفيه يسعى مختلف أعضاء الجامعات للحصول على مزيد من الوظائف للمشاركة في عمليات وأنشطة متعددة داخل الجامعات أو المؤسسات والمراكز القومية.

2- المستوى المؤسساتي (التنظيمي) :"**Institutional level**": وفيه يركز أعضاء الجامعات الحصول على نفوذ داخل التنظيمات الجامعية، واكتساب المزيد من عضوية اللجان والمجالس لتقوية نفوذهم عن طريق أنساق الضبط والسيطرة التنظيمية، وتقوية ما حصلوا عليه من البيروقراطية النظامية.

3- المستوى النسقي:"**System Level**": وفيه تهتم بعض الجماعات من الأفراد الإداريين والمهنيين والأكاديميين بالجامعات بالحصول على أدوار وظيفية مدنية داخل المؤسسات الاجتماعية في المجتمع، وتحاول تعزيز روابطها ونفوذها داخل هذه المؤسسات ومع غيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى مثل: فئة القضاة والقيادات التنفيذية العامة لتقوية المصالح المشتركة بينهم.

أما تناول كلارك لقضية التغير التي حدثت ككل على نظام التعليم العالي. يرى أن هناك العديد من جوانب التغير التي ظهرت ملامحه على البناءات والوظائف العامة للجامعات، ومؤسسات التعليم العالي، نتيجة لتأثر الجامعات بعلاقات السوق الخارجية وتأثر مخرجات التعليم العالي الجامعي من خريجين وأبحاث علمية وأكاديمية،لارتباطها بالعديد من المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية. أما حديثه عن التكامل فإنه يرى أن طبيعة المنافسة الخارجية، بين المؤسسات الجامعية وغيرها من مؤسسات التعليم العالي أدت إلى زيادة أنساق التعاون فيما بينها. حتى تتكيف مع طبيعة الظروف المجتمعية المتغيرة ، ومن ثم ظهرت أنماط جديدة من الالتزامات المهنية والأكاديمية للجامعات ومحاولتها لزيادة أنساق التكامل على المستوى القومي. يوضح كلارك وجود أربعة أنماط توضح طبيعة التنسيق

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 153.

وتبرز نوعية التكامل بين الجامعات والمجتمع القومي وهي: التنسيق الإداري، البيروقراطي المهني، السياسي والاقتصادي، وتتم أنساق هذا التكامل عن طريق وجود المصالح المتبادلة والمشتركة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الأخرى[1].

عموما تظهر أهمية تحليلات كلارك السوسيولوجية للجامعات، من خلال تركيزه على المدخل التنظيمي ومساهمة هذا المدخل في تعميق الرؤية التصورية لكثير من المهتمين بقضايا الجامعات. ولقد ركز كلارك على أهمية تحليل نماذج الجامعات عبر الثقافات. حتى يعطي لنا تصورا واقعيا لطبيعة التمايزات بين نوعية الجامعات في العالم وما هي الأسباب التي أدت إلى ازدهار أحد النماذج عن غيرها؟ كما أكد على أهمية تحقيق مدخل تكاملي للنهوض بمستويات التحليل عند دراسة الجامعات من قبل المهتمين في العلوم الاجتماعية ككل. كما اهتم بدراسة العديد من القضايا داخل الجامعات وذلك من خلال التركيز على تحليل عدد من المفاهيم.

رابعا/ الاتجاهات المفسرة لدور الجامعة في التنمية

اهتم علماء الاجتماع بدراسة سوسيولوجيا التعليم العالي، محاولين بذلك فهم الدور الحقيقي الذي يقوم به النظام التعليمي، خاصة الجامعي منه في عمليات التنمية والتحديث في المجتمع، وتمتد جذور هذا الاهتمام إلى إسهامات الرواد الأوائل، وإلى الإسهامات الحديثة ومحاولتها لتطوير المداخل السوسيولوجية لدراسة الجامعات على المستويين النظري والإمبريقي. كما ظهرت تحليلات حديثة تناولت مشكلات التعليم العالي، خاصة في الدول النامية وحللت العلاقة بين التعليم والتنمية والمجتمع، ودور المؤسسات الجامعية في التنمية. هذه النظريات هي: نظرية التحديث، رأس المال البشري، نظرية الأنساق الاجتماعية، والتي سيتم التطرق لكل واحدة منها على حدى، من خلال عرض أهم الأفكار التي جاء بها المهتمين والدارسين لكل نظرية.

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 155.

أ/ نظرية التحديث

لقد ظهرت نظرية التحديث مع بداية الخمسينات من القرن العشرين. حيث اهتم بها علماء الاجتماع المحدثون لتوضيح العلاقة التبادلية بين التعليم والتنمية والمجتمع والعوامل المفسرة لعمليات التنمية والتحديث في المجتمع الحديث. على الرغم من اختلاف المنظورات والاتجاهات بصدد تحديد المجتمع الحديث، وعلى الرغم من اختلاف المنظورات والاتجاهات بصدد تحديد مفهوم التحديث، إلا أن هناك اتفاقا حول بعض القضايا فيحدد دانيال ليرنر D.Lerner أهم جوانب الالتقاء بين الدارسين بصدد خصائص الحداثة فيما يلي:[1]

1- توافر حد أدنى من القدرة الاقتصادية على النمو الذاتي المستمر وهذا يعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو مستمر ومنتظم في الإنتاج والاستهلاك.

2- تحقيق قدر معين من المشاركة السياسية في كافة المستويات طبقا لمقاييس المشاركة، التي يمكن صياغتها وإعدادها لقياس هذه الظاهرة.

3- توافر إمكانيات الحراك الاجتماعي أو التنقل الاجتماعي وتزايد معدلاته.

4- انتشار المعايير العقلية والعلمية ونماذج التفكير المنطقي داخل الثقافة العامة للمجتمع.

5- سيادة نموذج مثالي للشخصية، يتيح للأفراد أداء الأعمال التي يقومون بها بكفاية في إطاعة نظام اجتماعي يتسم بخصائص معينة.

إن نظرية التحديث تركز على مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في عمليات التنمية، ومنها النظام التعليمي باعتباره عنصرا أساسيا ليس فقط من أجل التحولات في أنماط السلوك والقيم... بل في تحديث أنساق الإنتاج ونظم المجتمع وتكوين أفراد على درجة عالية من الخبرة والمهارة، وتعتبر الجامعة المؤسسة المناسبة لتكوين هؤلاء الأفراد.

لقد تعددت الاتجاهات في فهم وتفسير عملية التحديث في المجتمعات فقد حاول البعض الانطلاق من خلفية إيديولوجية في فهم التحديث، وهناك باحثون انطلقوا من المستوى الفردي، حيث ركزوا على التحولات الفردية التي تحدث في المجالات المعرفية عند الأفراد

[1] حمدي على أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-137.

واتجاهاتهم وقيمهم وسلوكهم. هناك فريق ثالث من الباحثين أخذوا المجتمع الغربي نموذجا يحبذون نقله إلى مجتمعات العالم الثالث. حيث يسعى البعض من هؤلاء الباحثين إلى الترويج للإنجازات التي أحرزتها الدول المتقدمة على أمل أن تسعى الدول النامية لتحقيق هذا الإنجاز، وأن تتبنى نفس الطرق التنموية التي استخدمتها الدول المتقدمة لإحداث عمليات التغيير والتطور والتقدم في مجتمعاتها... اعتمادا على مؤسساتها التعليمية التي تأتي الجامعة على قمتها. لأنها المسؤولة عن تنمية أهم ثروة يمتلكها المجتمع ألا وهي الثروة البشرية التي تحمل مشعل التنمية والتحديث.

عموما فإن من أبرز معالم الفكر الممثل لنظرية التحديث، نجد إسهامات "دافيد ماكيلاند" الذي حاول تحليل العملية التطورية لنشأة عملية التحديث مشيرا إلى العوامل التي عن طريقها أحرزت بعض المجتمعات تقدما ملحوظا من الناحية الاجتماعية والتكنولوجية عن غيرها من المجتمعات الأخرى. هذه العوامل تكمن في الثقافة الموجودة في تلك المجتمعات التي عملت على تكوين الشخصية الفردية، التي تسعى إلى تحقيق التقدم والرغبة في التغيير والتحديث، ويشير أيضا إلى أن هذه النماذج من الشخصية الفردية توجد في الدول المتقدمة بنسب أعلى منه في الدول النامية وهذا ما يفسر بوضوح لماذا تتقدم شعوب عن شعوب أخرى[1].

كما أشار ماكيلاند إلى أهمية التعليم والتنشئة الاجتماعية، وأثرهما في عملية التحديث والتغير الاجتماعي وإحداث التنمية التكنولوجية والاجتماعية. من خلال استخدام بعض المتغيرات السيكولوجية مثل الإنجاز والدافعية والسمات والقيم والمعتقدات، وقد وجد ماكيلاند أن المجتمعات المتقدمة توجد بها بنسبة عالية من الأفراد الذين يملكون الطموح والدافعية للإنجاز، لذلك قام ببحث الخصائص الشخصية للمجددين والمبتكرين والمنظمين[2].

إن ما يمكن ملاحظته على تحليلات ماكيلاند السابقة، أن تصوره يشبه كثيرا أفكار ماكس فيبر ورؤيته للأخلاق البروتستانتية وعلاقتها بنشأة الرأسمالية في العالم الغربي بصفة

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**، بيروت: دار النهضة العربية، 2000، ص 34.

[2] حمدي علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 140.

خاصة. كما أن ماكيلاند ركز على مجموعة قليلة من العوامل التي عن طريقها يمكن تحقيق التنمية في المجتمع، ولكن لا يمكن الاعتماد على هذه العوامل فقط، على علتها لتفسير عملية التحديث في المجتمعات النامية خاصة. إنما يجب إخضاع هذه العوامل للتصور والقيم العامة السائدة في هذه المجتمعات، التي تتميز بمحتوى ثقافي اجتماعي وحضاري وتاريخي لا يمكن إغفاله.

مع منتصف القرن العشرين، اهتم بعض علماء الاجتماع المحدثين من أمثال أليكس إنكلز A.Inkeles و دفيد سميث D.Smith بتحليل عمليات تطور المجتمع الحديث. من خلال اهتماماتهم بنظرية التحديث. لقد حاولا توسيع رؤيتهما التصورية لهذه النظرية أكثر من تصورات ماكيلاند ورؤيته السيكولوجية فقط لعملية التحديث ونشأتها في الدول المتقدمة. لذا فقد رأى الباحثان أن تفسير عملية التحديث لا يمكن إصدار تعميمات حولها خاصة عن طريق الاعتماد على نتائج بعض التحليلات التي ركزت على الدول المتقدمة فقط. لذا فقد أجرى أنكلز وسميث بعض الدراسات الميدانية في مجموعة من الدول النامية، لدراسة بعض السمات والمتغيرات السوسيوسيكولوجية، وخاصة تحليل الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية، خاصة المؤسسة الجامعية باعتبارها المؤسسة الوحيدة القادرة على تخريج العناصر البشرية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا، وتكوين الشخصية الفردية المجددة والمبتكرة بالإضافة إلى اهتمامهما بطبيعة التنشئة الاجتماعية للأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، كالمؤسسات الاقتصادية والصناعية والعسكرية...[1].

من جهة أخرى فقد حاول أنكلز وسميث، تحليل العلاقة بين التعليم والتنمية، ومدى تأثير عملية التحديث في المجتمعات النامية بصفة خاصة، وذلك عن طريق تطوير مقياس لتحديد خصائص الإنسان الحديث، من خلال دراستهما المقارنة على ستة دول نامية، حيث يؤكدان على أن عملية التحديث، ما هي إلا عملية اكتساب قدر من السكان، لمجموعة من السمات والاتجاهات والقيم والمعتقدات الحديثة، باعتبار أن عملية التحديث ما هي إلا مركب من العمليات السوسيولوجية والسيكولوجية معا. من أهم ملامح هذا المقياس الذي طوره كل

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

من أنكلز وزميله لمعرفة الشخصية أو الإنسان الحديث، هي درجة اكتساب الخبرة والرغبة في التجديد والتغيير، تنويع الاتجاهات والآراء، اكتساب الحقائق والمعلومات، الاهتمام بالحاضر والمستقبل، عدم التركيز على الماضي والتخطيط المستقبلي للحياة الشخصية، اكتساب الخبرة التكنولوجية الحديثة، احترام هوية الآخرين وآرائهم والاقتناع بأهمية التصنيع والإنتاج في المجتمع الحديث...[1].

عموما ما يمكن ملاحظته على تصور أنجلز وسميث أنه لا يخرج كثيرا عن تصورات ماكيلاند، إلا في بعض التغييرات في استخدام المفاهيم والاعتماد على بعض السمات والقيم والعادات التي يجب أن يكتسبها الفرد في المجتمع ليصبح إنسانا حديثا. كما أنه لا يمكن إصدار تعميم على كافة الدول النامية، خاصة وأن دراستهما ركزت على ستة دول فقط، ولم يتم مراعاة التباين الثقافي والاجتماعي والتاريخي وحتى الاقتصادي لهذه الدول.

هناك رؤية أخرى لأصحاب نظرية التحديث، ترى أن التوسع في التعليم وتنوع الأنساق التعليمية، يعكس التغييرات التكنولوجية والاقتصادية، التي يفرضها البناء المهني وتزايد الطلب على المهارات الفنية المتخصصة التي تستوجب التوسع في المؤسسات الجامعية لتوفير هذه المهارات. وفي هذا الإطار يوضح كل من "هالس وفلود" Halsey&Floud أن التعليم يعكس التغيرات التي يتطلبها النمو الاقتصادي، حيث أوضحا أن التقدم التعليمي يجب أن يتم التوسع فيه لإعداد القوى العاملة. باعتبارها مطلب مهني ومجتمعي، ويتم ذلك من خلال زيادة التخصص في التعليم المهني، لإمداد الأفراد بالمعرفة والتدريب اللازم والضروري لاكتساب المهارات اللازمة لإحداث النمو. لقد أوضح "هالس وفلود" أن اقتصاديات المجتمعات المتقدمة اعتمدت أساسا على نتائج البحث العلمي، وعلى إمداد قوة العمل بالمهارات التي ارتبطت بكفاءة النظام التعليمي في تحقيق هذا الأمر[2]. ونعتقد أن الجامعة المكان الأنسب لتحقيق هذا الأمر، لأنها معقل البحث العلمي والمؤسسة الرائدة للقيام به، كما أن من أبرز وظائفها، تكوين الإطارات اللازمة لعملية التنمية.

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**، المرجع السابق، ص35.

[2] حمدي علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 140.

لقد ظهرت دراسات حديثة من أمثال دراسات مور Moore وجيزفليد Gusfield وأبتر Apter، بلاك Black وتيبس Tipps وغيرهم الذين حاولوا مخالفة آراء بعض أصحاب نظرية التحديث التي تركز على فهم عملية التحديث بمجرد اكتساب أفراد دول العالم الثالث مجموعة من السمات والتقاليد والاتجاهات والآراء الغربية. التي بموجبها يصبح كل من الفرد والمجتمع بعد عمليات التحول فردا أو مجتمعا متطورا. إن مفهوم وعملية التحديث لها جوانبها ومظاهرها المتعددة، قد تظهر في عمليات التصنيع ، والعمل على اكتساب السمات الإنتاجية والتنظيمية الصناعية الحديثة، والعمل على تحسين الإنتاجية للقوى البشرية، كما يمكن اعتبارها نوعا من التكيف البشري وزيادة العملية العقلانية والمعرفية لكل جوانب البيئة التي تحيط بالمجتمع الحديث. من ناحية أخرى قد تأخذ عملية التحديث جوانب أكثر اتساعا وشمولا، فهي تنمي الجوانب الأخلاقية والاجتماعية وقدرة الاختيارات الشخصية، وإعطاء مزيدا من القدرات والحرية في اختيار مستقبل أفضل للأفراد وقدرتهم على مواجهة مشكلات الحياة الحديثة[1].

من خلال المظاهر السابقة لعمليات التحديث، نستطيع التأكيد على مدى أهمية المؤسسات الاجتماعية في الدول النامية، خاصة التعليمية منها لأنها هي التي يقع عليها العبء الأكبر في عملية تحديث المجتمع وتطوره، دون إنكار دور الأسرة باعتبارها المؤسسة التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، ولكن مع ظروف تعقد المجتمع أصبحت المؤسسات التعليمية مثل:المدارس والجامعات هي محور الاهتمام بعمليات التنشئة والتحديث في المجتمع.

باختصار لقد وجدت نظرية التحديث إقبالا شديدا من جانب المهتمين بتحليل العلاقة بين التعليم والتحديث والتنمية. بالرغم من وجود بعض الانتقادات التي وجهت لأفكار أصحاب هذه النظرية، إلا أن ذلك لم يقلل من أهميتها لمساهمتها في فتح المجال لإجراء المزيد من الدراسات السوسيولوجية والسيكولوجية الحديثة، لفهم واقع عمليات التحديث. خاصة تلك الدراسات التي حاولت إبراز دور المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعات في

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

التحديث والتنمية. حيث تقوم هذه الأخيرة بمهمة إكساب الخبرات المهنية والمعرفية وإعداد القوى البشرية المدربة، كما تعمل على تغيير القيم التقليدية، خاصة المعيقة للتحديث،وتوسيع مدركات الفرد الذاتية نحو تحديد الأهداف المستقبلية، وتحسين مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بالتراث الحضاري والثقافي، وإحياء ما به من قيم دينية مجيدة. خاصة ونحن نعيش عصر العولمة وما تفرضه من تداعيات على مختلف الأصعدة. هذا كله لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاهتمام بالمؤسسات الجامعية، والنظام التعليمي عامة في المجتمعات النامية.

ب/ نظرية رأس المال البشري

مع بداية الستينات من القرن العشرين، ظهر اهتمام علماء الاقتصاد بدراسة العلاقة بين التعليم والتنمية. من وجهات نظر اقتصادية بحتة. تمثلت هذه الاهتمامات في نظرية رأس المال البشري، ويتمثل الإسهام الأساسي لهذه النظرية، في محاولة تبرير التوسع الهائل في الوسائل التعليمية والاستثمارات الضخمة للتعليم في العديد من الدول، وجدوى هذا الاستثمار والعائد منه بالنسبة للأفراد والمجتمع. يؤكد أصحاب هذه النظرية أن الإنفاق على التعليم ومؤسساته إنفاق استثماري إنتاجي وليس مجرد إنفاق خدمي استهلاكي. فالتعليم استثمار اقتصادي لأهم عنصر من عناصر الإنتاج ألا وهو العنصر البشري الذي يعتبر عاملا رئيسيا في تحقيق أهداف التنمية.

تستند نظرية رأس المال البشري إلى عدة مفاهيم أساسية هي:[1]

التكاليف "Costs" والمدخلات "inputs" والمخرجات "Outputs" حيث تشير المدخلات إلى كل العناصر المادية والبشرية والمعرفية المستهدف تربيتها وتعليمها وإكسابها ونقلها ويكون من شأنها التأثير على الموارد البشرية المستهدفة. أما مفهوم المخرجات فيشير إلى كل أنماط التعليم المضافة من مهارات ومعارف واتجاهات وقيم، أو هي التي اكتسبها

[1] حمدي على أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص 142.

الفرد من جراء تعرضه لعملية تعليمية معينة. إن المخرجات التعليمية تشمل ما يسمى بالقيمة التربوية المضافة والناتجة عن عملية تربوية معينة.

تعتبر إسهامات تيودور شولتز "T.Schultz" من أهم الإسهامات التي تبنت نظرية رأس المال البشري، وتحليل العلاقة المتبادلة بين التعليم ومخرجاته من القوى العاملة. باعتبارها نوعا من استثمار رأس المال، وأحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية. من ثم لا يمكن النظر إلى التعليم على أنه نوع من الاستهلاك بقدر ما يعتبر نوعا من الاستثمار الإنتاجي. لقد أكد شولتز على أهمية التعليم ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية، التي جاءت كنتيجة طبيعية لإعطاء الفرد القدرات والكفاءات اللازمة، أو المؤهلات المطلوبة لتكوين الخيارات الشخصية للفرد، التي يسعى عن طريقها إلى الحصول على المهارات العلمية والفنية التي تؤهله لدخول سوق العمل البشري، ليقوم بوظيفته الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية الشاملة[1].

كما يركز شولتز على زيادة النفقات الاقتصادية للمؤسسات التعليمية، لأنها لا تقل أهمية عن المؤسسات العلمية الأخرى في المجتمع. خاصة نفقات البحث العلمي بالجامعات في الدول النامية إذا رغبت في التطور والتنمية الاقتصادية. كما يوضح أن هناك اختلاف بين المستويات الاقتصادية للدول النامية. الأمر الذي يعكس التباين والاهتمام بالنواحي التعليمية والبحثية بالمؤسسات الجامعية في هذه الدول. كما يجب تفسير نظام التعليم الجامعي في ضوء النظم السياسية الاقتصادية، فهناك دول اشتراكية وأخرى رأسمالية، كل هذا يجب أن يأخذ في الحسبان، لفهم العلاقة المتبادلة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والحكومات الوطنية بالدول النامية ومدى الاهتمام بدور التعليم والتكنولوجيا ومؤسسات التعليم العالي[2].

يعترف شولتز بصعوبة تحليل مشكلات التعليم العالي من قبل الاقتصاديين، وتحليلهم للعملية التعليمية الجامعية وخاصة في الدول النامية، وقد يرجع ذلك لعدم توافر المعلومات

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] نفس المرجع، ص 40.

الأساسية التي تستند إليها النظرية الاقتصادية العلمية. أو لتداخل العوامل التي تتشكل عن طريقها العملية التعليمية والنظام التعليمي بهذه الدول. في هذا الصدد يقول شولتز "إن التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس فهو نشاط اقتصادي له تكاليفه. كذلك فإن الموارد المحدودة التي تخصص لدعم الجامعات والكليات والخدمات التي توفرها ذات قيمة عالية. ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة أكثر من استطاعتنا تقدير قيمة عوائدها التي تظهر في صورة خدمات"[1].

يؤكد "شولتز" على أن التعليم رأس مال يؤدي إلى التنمية، بغض النظر عن تلك الدول التي تتمتع بموارد طبيعية واقتصادية مرتفعة، لأن وفرة هذه المواد ليست كافية لوجود اقتصاد حديث، يقوم على الإنتاجية العالية، بقدر ما يحتاج هذا الاقتصاد إلى رأس مال بشري مدرب، وخير دليل على ذلك اليابان وهونج كونج وسنغافورة،... فالعملية التعليمية الجامعية استثمار طويل الأجل، قد يخضع من حين للآخر لنوعية ندرة رأس المال المادي، ويتأثر بطبيعة السياسات التعليمية نحو التعليم العالي سواء أكانت سياسات طويلة أو قصيرة المدى إلا أنها سوف تؤدي إلى تحقيق أرباح استثمارية تعود بكثير من الفوائد المادية والاقتصادية على عمليات التنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى يؤكد "شولتز" على أهمية الأبحاث العلمية التي تجري في الجامعات بالدول النامية، تلك الأبحاث التي توجه عمليات التنمية.

لا يمكن تجاهل قيمة الاستثمارات الفعلية منها لذا تهتم بها الدول المتقدمة[2]، لذا فإن الدول النامية مطالبة بإجراء هذه البحوث لتوجيه عمليات التنمية بصفة علمية مدروسة ولابد أن تستثمر الكوادر الفنية والأكاديمية التي بالجامعات والاستفادة من خبراتها ونوعية مجالات الأنشطة البحثية فيها.

الواقع أن تحليلات نظرية رأس المال البشري لم تقتصر على أفكار "شولتز" التي ظهرت بوادرها في ستينات القرن الماضي ولكن الأفكار التي تؤكد على أهمية التعليم كاستثمار الرأس المال البشري وضرورته، أدركها علماء الاقتصاد منذ وقت طويل، وفي هذا

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**، المرجع السابق، ص 41.

[2] نفس المرجع، ص 42.

الصدد نجد آدم سميث "A.Smith" في كتابه "ثروة الأمم" يشير إلى أهمية التعليم كعامل للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فهم من العوامل التي لابد منها لإحداث أي تنمية، وأن القدرات المكتسبة عن طريق التعليم والتدريب تكلف دائما نفقات تعتبر رأس مال ثابت ومتحقق في شخص المتعلم. هذه القدرات تعتبر جزء من ثروة الشخص، كما أن ألفريد مارشال "A.Marshall" أول من اعتبر التعليم نوع من الاستثمار القومي، وقيمة ما ينفق عليه يعتبر ربحا عظيما، قد يأتي عن طريق إعطاء أفراد الشعب فرصا أكثر للتعليم لاكتشاف مواهبهم وقدراتهم، وأن أبلغ أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال المادي الذي يستثمر في الإنسان [1].

إن تحليلات نظرية رأس المال البشري لم تنطوي فقط على أفكار الباحثين الذين سبقت الإشارة إليهم، ولكن ظهرت بعض التحليلات الاقتصادية الهامة في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين. معبرة عن بعض المضامين التي تهتم بتحليل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية معا. من بين هذه التحليلات نجد ما قدمه كل من "مارك بلاج" M.Blaug وبيشر Becher وكوجن Kogan وجارفن D.Garvin الذين أوضحوا طبيعة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في السبعينات وحدوث انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، الذي أدى إلى انخفاض الاستثمار في المؤسسات الجامعية، وعلى سوق العمل وعملية قبول الطلاب ونظرتهم إلى التعليم الجامعي. لقد ساهم كل ذلك في انخفاض ما يسمى بإنتاجية رأس المال البشري وانخفاض مستويات الدخول للقوى البشرية العاملة. ولمواجهة هذه التحديات سعت كثير من الجامعات إلى تنويع مصادر الدخل الخاص بها وتنمية مواردها المادية والبشرية، حيث يشير "ديفيد جارفن" أن هناك العديد من الجامعات تعتبر كتنظيمات اقتصادية، أين يقوم العديد من الاقتصاديين بتحليل الميزانيات والنفقات الحالية للجامعات. للتعرف على أفضل الوسائل التي عن طريقها يمكن مواجهة التحديات الخارجية. كما أشار "جارفن" إلى عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية وأيضا إلى ما يعرف بعمليات تخصيص الموارد التي تزيد من فاعلية وكفاءة التعليم العالي وإلى التغيرات

[1] حمدي علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 144.

الاقتصادية الأخرى: مثل السلوك الاقتصادي للجامعات، وتحقيق الحد الأعلى للربح وبيع الخدمات والقوة المالية والإجراءات المالية البيروقراطية[1].

بصفة عامة، فقد حاول الاقتصاديين الإشارة إلى المتغيرات الجديدة التي عززت من أهمية وجود القطاع الخاص للتعليم العالي، وإلى أي حد سعت كثير من الجامعات إلى تنمية مواردها المالية، خاصة بعد التحديات التي واجهتها نتيجة لتخفيف الدعم المادي من حكوماتها.

نستنتج مما سبق أن نظرية رأس المال البشري قد ركزت على تحليل النفقات أو التكلفة الاقتصادية للعملية التعليمية ونظام التعليم العالي، وأهمية الاستثمار التعليمي. خاصة في مجال التعليم الجامعي. لخلق اقتصاد حديث متطور. بمعنى التركيز على دراسة الجانب الاقتصادي فقط، أو ما يعرف بالاستثمار البشري واعتباره أهم أنواع الاستثمارات التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية الحديثة. دون الاهتمام بالعمليات التي تتداخل في إعداد الكوادر البشرية. كما أن سوق العمل لا يمكن فهمه إلا من خلال تفسير طبيعة السياسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصناعية التي توجد في المجتمعات والاختلافات التي توجد بين الدول النامية والمتقدمة في مستويات التنمية والتقدم الاقتصادي. كما أن هذه النظرية ركزت فقط على التنمية الاقتصادية، دون الاهتمام بالتنمية الاجتماعية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من عمليات التنمية. بالإضافة إلى محاولة تفسير الجامعات على أنها تنظيمات اقتصادية وهذا شيء بعيد عن الواقع، لأن الجامعات تنظيمات اجتماعية ومعرفية وأكاديمية، تختلف عن التنظيمات الاقتصادية، قد تخضع لعلاقات السوق الخارجية، ولكن لا يمكن تفسير هذه العلاقات في ضوء ما يعرف بعلاقات البائع والمشتري.

ج/ نظرية الأنساق الاجتماعية

إن نظرية الأنساق الاجتماعية، ترجع جذورها إلى اهتمامات علماء البيولوجيا، وقد كانت نتاج جماعة متميزة من الباحثين. أصبحوا فيما بعد روادا لمدرسة الأنساق، وهؤلاء

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**. مرجع سبق ذكره، ص 43.

العلماء هم: الباحث البيولوجي ليدونج برتلانفي LV.Bertalanfy والفيلسوف الاقتصادي كنيث بولدينق Keneth Boulding والعالم الاجتماعي تالكوت بارسونز. تعتبر هذه النظرية في الغرب اتجاها نظريا ذات تأثير قوي في الفكر العلمي المعاصر. يقصد بالنسق في إطار هذه النظرية؛ مجموعة من الوحدات التي تتميز بهيكل ما على أن هذا الهيكل أو الشكل متميز عن المحيط الخارجي. لقد استخدم علماء الاجتماع نظرية الأنساق الاجتماعية، في دراسة التنظيمات الاجتماعية خاصة بعد تطور علم اجتماع التنظيم، ويعد "تشارلز بروِ"C.Perrow" أحد اللذين اعتمدوا على نظرية الأنساق عند دراسته للقوة التنظيمية داخل مجموعة من المستشفيات الجامعية التعليمية، وذلك من خلال تحليل نوعية البناء الداخلي والدور الذي تقوم به التنظيمات الجامعية التعليمية، وذلك من خلال تحليل نوعية البناء الداخلي والدور الذي تقوم به التنظيمات، الآراء والاتجاهات والسلوك لأعضائها، والعلاقة المتبادلة بين أعضاء التنظيمات وتشكيل سلوك كل منهم للآخر. بالإضافة إلى دراسة للعمليات التنظيمية الداخلية مثل: اتخاذ القرارات، مظاهر الصراع التنظيمي وقواعد وقيم التنظيم[1] ثم ما لبثت أن استخدمت هذه النظرية في تحليل مظاهر التغير التنظيمي والعلاقات المتبادلة بين التنظيمات، باعتبارها أنساقا فرعية وبقية الأنساق التنظيمية الأخرى التي توجد في البيئة الخارجية.

كما اهتم علماء النفس الاجتماعي، باستخدام هذه النظرية في دراستهم للعديد من التنظيمات الاجتماعية، وقد كان التطبيق الحقيقي لنظرية الأنساق الاجتماعية على المستوى التنظيمي، يرجع إلى نشر كتاب"علم النفس الاجتماعي للمنظمات" "The social psycology of organisations" من طرف الباحثين الأمريكيين "كاتز وكاهن" D.Katz & R.Kahn اللذين اهتما بدراسة التنظيمات الحديثة، خاصة منها الصناعية وذلك عن طريق الاهتمام بمداخل الأنساق المفتوحة، للتعرف على أهم المشكلات التي توجد في الأنساق الداخلية للمصانع والشركات وعلاقتها بالتنظيمات الخارجية. إلا أن هذه النظرية شهدت انتشارا كبيرا وشملت العديد من المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل: المدارس والجامعات والمؤسسات العلمية المختلفة، وقد أورد كاتز وكاهن مجموعة من الخصائص

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**، المرجع السابق، ص 47.

الرئيسية للأنساق المفتوحة تميزها عن الأنساق المغلقة في كتابهما المشار إليه سابقا وهذه المميزات هي:[1]

1- استيراد الطاقة: يقوم النسق المفتوح بالحصول على نوع ما من أنواع الطاقة من المحيط الخارجي، سواء كانت في شكل مواد أولية خام أو في شكل معلومات...

2- التحويل: بعد استيراد الطاقة يقوم النسق بتحويلها إلى نوع آخر من أنواع الطاقة، فالمؤسسة الصناعية مثلا: تحول المواد الخام إلى مواد جاهزة بينما تقوم الجامعة بتكوين الإطارات وتوفير القوى البشرية المدربة تدريبا عاليا.

3- المنتوج: إن تعامل النسق مع محيطه الخارجي لا يقتصر على استيراد الطاقة. بل يتعداه إلى تصدير منتوج ما إلى ذلك المحيط، سواء كان هذا المنتوج في شكل خدمات أو مواد جاهزة للاستهلاك أو في شكل تخريج الإطارات.

4- الدورية: ويقصد بها نمط نشاط تبادل الطاقة مع المحيط الخارجي والذي يتخذ شكلا دائريا، حيث أن المؤسسة تستورد طاقة معينة وتحولها إلى طاقة أخرى ثم تصدرها إلى المحيط لتشكل طاقة أخرى.

5- اللاتلاشي: لكي يضمن النسق استمرارية حياته. فإنه ينبغي له أن يتغلب على قانون التلاشي والاضمحلال، وذلك بضمان دورة استيراد الطاقة وتحويلها وتصديرها. بالرغم من تعرض كل المنظمات إلى التلاشي، إلا أن النسق المفتوح له إمكانية المقاومة لمدة أطول مما يضمن استمرارية النشاط حتى في أقصى الظروف حيث يلجأ النسق إلى تطبيق مبدأ التقشف للتغلب على هذه الظروف.

6- المعلومات والتغذية العكسية: يسعى النسق للحصول على قدر كاف من المعلومات المتعلقة بمحيطه وتقنين هذه المعلومات وتوثيقها واستخلاص نوعية العلاقة بين النسق والمحيط الخارجي بناءا على المعلومات المتحصل عليها، وتمكن التغذية العكسية النسق من الحصول على المعلومات الأساسية والضرورية لتصحيح مساره، ولتفادي الأخطاء التي وقع فيها أو من الممكن الوقوع فيها.

---

[1] مصطفى عشوي، **علم النفس الصناعي التنظيمي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992، ص ص 82-84.

7- ثبات الحالة: رغم قيام النسق بعملية التبادل والتفاعل مع المحيط إلا أن النسق يمتاز بالانسجام أثناء عملية التبادل لمختلف أنواع الطاقة، وهذا الانسجام يمكن النسق من تحقيق ثبات نسبي رغم العجز عن تحقيق التوازن التام.

8- التخصص: بالرغم من اتجاه المنظمات الاجتماعية نحو تعدد الأدوار الممارسة في نطاقها، إلا أنها تميل إلى تحقيق التخصص في هذه الأدوار وفي الوظائف المختلفة المؤدية لها، ويلاحظ التخصص بصفة جلية في عملية المكننة، أو تحقيق الآلية في مختلف المصانع.

9- الاندماج والتنسيق: يقصد بالتنسيق في هذا الإطار ضمان إيقاع العمل ومختلف الأدوار، وذلك بواسطة عملية المراقبة، أما الاندماج فيقصد به تحقيق الوحدة بواسطة المعايير والقيم المشتركة. تظهر أهمية الاندماج والتنسيق في ضمان تحقيق نشاط المنظمة كوحدة متكاملة رغم عملية التخصص والتمايز الموجودة بين مختلف أجزاء الوحدة.

10- تعدد المسارات: ويعني إمكانية وصول نسق ما إلى نفس النتيجة أو الحالة النهائية، بالرغم من إتباع شروط وأساليب مختلفة عند البداية.

عموما فإن أصحاب نظرية الأنساق الاجتماعية يرون أن الأنساق تنقسم إلى قسمين هما: الأنساق المفتوحة وفيها يكون التفاعل مع البيئة الخارجية بصورة مباشرة، والأنساق المغلقة وهي على عكس الأنساق المفتوحة حيث" لا يوجد فيها أي تفاعل مع البيئة الخارجية، وتنشط بمعزل عن المحيط، حيث أن حدودها لا تمكن من تبادل المعلومات والطاقة مع محيطها الخارجي.

إن أصحاب نظرية الأنساق الاجتماعية عند دراستهم للمؤسسات التعليمية كالجامعات والمدارس فإنهم يركزون على تطبيق مدخل الأنساق الاجتماعية المفتوحة عند تحليلهم لها لمعرفة الأدوار البنائية الوظيفية التي تقوم بها هذه المؤسسات. باعتبارها أنساقا فرعية تؤثر على بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى، ومعرفة العلاقة المتبادلة بينها وبين التنظيمات الأخرى، التي توجد في المجتمع، لذا فإنهم يؤكدون على أنه لا يمكن أن تعيش أو تستمر الجامعات ومختلف المؤسسات التعليمية بدون انفتاحها وتعاملها مع البيئة الخارجية، مع أنه

لا يمكن نفي بعض الدراسات الميدانية على العديد من المدارس والجامعات، التي ينطبق عليها مواصفات النسق المغلق، حيث تحاول هذه الأنساق الحد من تأثير البيئة الخارجية عليها، باعتبارها أنساقا غير مستجيبة لها وتقاوم التغيير البنائي برغم أن ذلك يعتبر شيئا مستحيلا من الناحية الواقعية[1].

الجدير بالذكر أن استخدامات نظرية الأنساق الاجتماعية شملت العديد من الدراسات التنظيمية المتنوعة، ولكن حسب ما تقتضيه ضرورات الدراسة الحالية، نحاول أن نركز فقط على كيفية استخدام هذه النظرية وأنصارها لدراسة المؤسسات التعليمية خاصة الجامعة منها. لمعرفة الأدوار التي تقوم بها، وعلاقتها مع باقي التنظيمات التي توجد في المجتمع. فمع تطور النظرية السوسيولوجية لعلم اجتماع التنظيم ركزت بعض الدراسات الحديثة على تحليل العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الاجتماعية والصناعية والاقتصادية التي توجد في المجتمع. محاولة توضيح طبيعة الجامعات كأنساق مفتوحة تؤدي دورها في عمليات تنمية المجتمع وحل مشكلاته المتعددة، وحتى تبرهن عن مدى إسهامات هذه المؤسسات العلمية بصورة واقعية في المجتمع وترد على بعض الانتقادات التي توجه إليها. ألا وهو أن الجامعات تعتبر بناءات معزولة اجتماعيا ولا تؤدي دورها الايجابي والإسهام بصورة أكثر فاعلية في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وتحاول بعض هذه الدراسات الحديثة أن تحلل طبيعة المؤسسات الجامعية ودورها في المجتمع وحتمية العلاقة المتبادلة بينهما. خاصة أن هذه المؤسسات تعتمد على مصادر المدخلات من المجتمع الذي تعيش فيه، وتشمل هذه المدخلات كل مضمون العملية التعليمية، كما أن مخرجات المؤسسات الجامعية عنصرا أساسيا لتوضيح نوعية هذه العلاقات المتبادلة التي تتم بصورة تلقائية وحتمية في نفس الوقت. بإيجاز فإن علاقة المدخلات والخرجات للمؤسسات الجامعية أحد الاهتمامات الحديثة التي يتناولها العلماء والمهتمون بقضايا التعليم العالي في الوقت الحاضر وتتمثل تلك العلاقة ومضمونها في:[2]

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2] نفس المرجع، ص ص 50-51.

1- المدخلات : وهي تعتبر محصلة الأشياء التي تحصل عليها المؤسسات الجامعية من المجتمع، باعتبارها البيئة الخارجية لها، ومن أهم عناصر المدخلات التي تحصل عليها الجامعة نجد المعرفة ، القيم، الأهداف والموارد المالية التي تدعم استمرار وجودها.

2- العملية التعليمية والأكاديمية : وهي تشير إلى مجموعة من العناصر المتداخلة التي تفسر الدور الوظيفي والبنائي الذي تقوم به المؤسسات الجامعية في المجتمع، كما توضح هذه العملية عددا من الإجراءات والمظاهر مثل: البناء الفيزيقي للمؤسسات والأفراد الذين يقومون بأعباء العملية التدريسية والبحثية. بالإضافة إلى الخدمات المساعدة لهم، والتكنولوجيا المتمثلة في الأدوات التقنية، المعامل والوسائل التعليمية والبحثية المتطورة.

3- المخرجات: وتشمل حصيلة التفاعل للعملية التعليمية والأكاديمية، ونوعية فئة الخريجين منها، والتي تكون مؤهلة لخدمة المجتمع، وقادرة على تحسين إطاراته العاملة. كما تعكس هذه العملية مدى تطوير الخريجين أنفسهم نظرا لاكتسابهم العديد من المهارات الفكرية والتقنية، والقدرة على الفهم والتحليل العلمي والابتكار.

نستنتج مما سبق أنه من غير الممكن اعتبار المؤسسات الجامعية أنساقا مغلقة في الواقع خاصة في العصر الحديث الحالي، نتيجة للانتشار التكنولوجي الهائل الذي تطور تطورا كبيرا والثورة المعلوماتية والتعليمية. التي غيرت كثيرا من ملامح هذه الأنساق بصورة جذرية.

في ضوء تطوير نظرية الأنساق الاجتماعية واستخدامها لدراسة المؤسسات التعليمية نجد بعض المهتمين المتخصصين في الدراسات التنظيمية حاولوا أن يسهموا بتحليلاتهم في تحديث المداخل التي تستخدم لدراسة هذه المؤسسات. ذلك عن طريق تبنيهم لما يسمى بالمدخل البيئي أو المحتوى. الذي يسعى أنصاره إلى دراسة كافة أنماط التفاعل الداخلية التي تتم داخل المؤسسات التعليمية وعمليات الكفاءة والانجاز وارتباطها بنوعية المدخلات والمخرجات، وتحليل نوعية التكنولوجيا المتطورة، وأثرها على تغير الأنماط البنائية والوظيفية للمؤسسة التعليمية. مما يساعد في تحليل كافة العمليات والمظاهر البنائية والوظيفية للمؤسسات التعليمية بصورة أكثر عمقا وواقعية.

كما يرى أصحاب هذا المدخل أن هذا الأخير (المدخل البيئي) له القدرة على تحليل الأهداف العامة التي توجه كل من الطلاب والأساتذة والعاملين داخل المؤسسة الجامعية ومدى اختلاف نوعية تلك الأهداف التي تحقق عمليات الدافعية والانجاز للعملية التدريسية والمهنية سواء للطلاب أو الأساتذة. كما يسهم ذلك في تحليل الاختلافات المهنية والفنية بين الفئات العاملة داخل المؤسسة التعليمية، ودراسة تباين وجهات النظر بين الطلاب والأساتذة، حسب رؤية كل منهم لتطبيق القواعد والنظم التعليمية الرسمية التي تتم داخل مجموعة من الإجراءات التي تسعى بصفة عامة لتحقيق الأهداف العامة للتنظيم[1].

هكذا فإن تحليل مضمون البيئة الداخلية عن طريق هذا المدخل، يساعد على تقريب وجهات النظر سواء بين فئات وأعضاء هيئة التدريس والعاملين من كافة التخصصات وبين الطلاب حتى يمكن استثمار ما يسمى بالدافعية التعليمية، والبعد عن حالات الإحباط التي قد تصيب كل من الأساتذة والطلاب معا، نتيجة عدم الاكتراث بالتجديد والتحديث في مضمون العملية التعليمية بما تتطلبه برامج التنمية التعليمية والسعي لتوظيفها بما يتلاءم مع ما تحتاجه عمليات التنمية الشاملة للمجتمع.

باختصار يحاول أنصار مدخل المحتوى أو البيئي دراسة جميع عناصر السلوك الفردي والتنظيمي داخل المؤسسات التعليمية. لمعرفة أنماط العلاقات المتفاعلة بين تلك المؤسسات وبيئتها الخارجية، وإلى أي حد تؤثر نوعية هذه العلاقات على تأدية الأهداف والاستراتيجيات العامة التي تسعى لتحقيقها الجامعات. أو غيرها من مؤسسات التعليم المختلفة في المجتمع. بدون شك فإن هذا الاهتمام سوف يعزز بالفعل من فهم السلوك التنظيمي والتأثير البيئي الخارجي والقدرة على التنبؤ بنوعية السلوك والعلاقات المتبادلة بين الأنساق الكبرى والصغرى والفهم الشامل لمحتوى البيئة الايكولوجية.

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**، المرجع السابق، ص 52.

خامسا/ المقاربة النظرية للبحث

إن محاولة التشكيك والطعن في مصداقية الاتجاهات النظرية المختلفة لدراسة الجامعة. تعد بمثابة نكران لجهود هؤلاء المفكرين والباحثين. لكن يجب القول أن مختلف التحليلات التي جاءت بها هذه الاتجاهات النظرية، قد عالجت جانبا واحدا فقط، أو بعض الجوانب الخاصة بالجامعة، والمشكلات المختلفة التي تواجهها. لذا نرى أن دراسة الجامعة في الوقت الحاضر خاصة بعد زيادة تعقد المظاهر التنظيمية والهيكلية والوظيفية للجامعة، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف وعلى رأسها تطوير البحث العلمي. يجعلنا نعتقد أنه من الأفضل عدم الاعتماد على نظرية واحدة أو اتجاه واحد فقط لدراسة الجامعة. لأن معظم هذه الاتجاهات اتجاهات حتمية. فأصحاب الاتجاه الوظيفي مثلا في رؤيتهم وتصورهم للجامعات يرون أنها مجرد أنساق لحفظ التوازن. انطلاقا من أن الوظيفية في جملها ترى أن التوازن صورة مثلى وقاعدة أساسية، في حين أن التغير والتناقضات الداخلية للنسق مجرد استثناءات.

لقد أغفل أصحاب الاتجاه الوظيفي أو بعبارة أدق قللوا من أهمية بعض أبعاد الواقع الاجتماعي. هما بعدي التغير والصراع الاجتماعيين، وركزوا فقط على بعد التكامل أو التوازن. لكن الواقع ينفي ذلك، وتعتبر وجهة نظر "w.Buckly" "بيكلي" أحد هذه الآراء التي تحاول تفنيد وجهات نظر أصحاب الاتجاه الوظيفي. حيث يرى "بيكلي" أن الجامعات في الواقع في حالة صراع مستمر مع غيرها من المؤسسات، ولكن هذا الصراع يؤدي وظيفة هامة حيث تسعى الجامعات إلى جعل الصراع شيئا مفيدا لها، أو ما يسمى صراعا من أجل البناء "Struggle for structure". من ثم لا يمكن النظر إلى الجامعات على أنها فقط مجرد بناءات أو أنساق اجتماعية تعمل من أجل المحافظة على حفظ التوازن العام أو هي مجرد بناءات محايدة لا تتأثر كثيرا بالعوامل الخارجية التي توجد في المجتمع الخارجي[1].

في مقابل الاتجاه الوظيفي نجد الاتجاه الماركسي، الذي يؤكد أصحابه بعض الأفكار الأساسية. مثل وجود قوانين خاصة للتطور والتغير الاجتماعي وحتمية الصراع. هذا الصراع

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **سوسيولوجيا التعليم الجامعي**، مرجع سبق ذكره، ص 144.

الذي يحدث في مجتمع معين بين درجة التطور العليا وبين قواه الإنتاجية وبين تخلف النظم الاقتصادية وظواهر البناء الفوقي التي تحدد عن طريق هذه النظم، يمكن أن يكون شديدا لدرجة أن المجتمع يدخل مرحلة ثورية فتنشأ نظم اقتصادية جديدة، تصاحبها صور جديدة للبناء الفوقي[1]. بما يشمل هذا البناء من فكر وقيم وتعليم، أي أن التغير يشمل النظام التعليمي بمختلف مؤسساته بما فيها الجامعة.

هكذا يبدو واضحا أن أصحاب الاتجاه الماركسي يصرون على إدخال الإطار المرجعي الاقتصادي في تحليل الظواهر الاجتماعية، وفي فهم كثير من أبعاد البناء الكلي للمجتمع ومؤسساته ومنها المؤسسة الجامعية. لكن في الحقيقة هناك تباين واضح بين الجامعات والتنظيمات الاقتصادية الأخرى، فلا يمكن فهم طبيعة الجامعات والعلاقات المهنية والأكاديمية داخل تنظيم الجامعات، في ضوء المتغيرات الاقتصادية الخالصة. فلا يمكن مثلا تفسير علاقات أساتذة الجامعة بطلابهم بنفس علاقات البائع والمشتري، كما أن فهم تنظيم ووظائف وأهداف الجامعة يتم في ضوء السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية... التي توجد فيها. ليس من خلال البعد الاقتصادي فقط. باعتبار أن الجامعات ذات طابع فريد ومتميز عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية. تهدف إلى الانجاز الفكري والمعرفي والبحثي.

أما الاتجاهات المعاصرة والاتجاهات المفسرة لدور الجامعة في عملية التنمية، فقد تميزت بأن بؤرة التحليل لديها، تتركز على تناول قضايا محددة داخل البناءات الجامعية. محاولة أن تلقي الضوء عليها، وتوضيح بعض من المشكلات الواقعية التي تواجه الجامعات وعلاقتها الوظيفية المتغيرة في المجتمع. ونمو الدراسات البيئية والايكولوجية التي تفسر تلك العلاقات المتبادلة. إلا أن هذه الدراسات تفتقد الرؤية الشمولية العامة لطبيعة الجامعات ودورها الأساسي في المجتمع. من ثم فإن هذه الدراسات قد تقع في الكثير من المشكلات المنهجية والبحثية، وعدم قدرتها التحليلية والتصورية العامة للجامعات، التي لا يمكن تفسيرها

[1] محمد عاطف غيث، **دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع**، بيروت: دار النهضة العربية، 1975، ص 303.

فقط على المستوى الداخلي لتنظيم الجامعات، أو مستواها المحلي أو القومي، بقدر ما تفسر في ضوء المتغيرات العالمية الثقافية والتكنولوجية والمعلوماتية... ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الدراسات ولاسيما دراسة بيرتون كلارك التي تتعرض للعديد من القضايا والمشكلات التي تواجه الجامعات بصفة عامة. هكذا نرى أن دراسة الجامعة وتحديات البحث العلمي في الوقت الحاضر خاصة مع المتغيرات العالمية وما تفرضه من تداعيات على مختلف الأصعدة من تنظيم وهيكلة وظائف أهداف وتمويل... خاصة بالجامعة. يجب أن تكون عن طريق تجاوز وتقويض الحدود بين الاتجاهات النظرية والتركيز على الصلات المتبادلة بين مختلف هذه الاتجاهات وذلك عن طريق الاستعانة بمدخل توفيقي بين مختلف هذه الاتجاهات. هو المدخل التكاملي لأن هذا الأخير يضم مجموعة نظم فكرية متباينة تعمل معا على النهوض بمستويات التحليل عند دراسة الجامعات.

فمثلا عندما نتكلم عن مدخلات ومخرجات الجامعة فهذا لا يمكن إلا من خلال الاعتماد على البعد الاقتصادي في التحليل وهو الإطار المرجعي الذي يعتمد عليه أصحاب الاتجاه الماركسي. إذا كنا بصدد تحليل الوظائف التي تقوم بها الجامعة، لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها البحث العلمي، نعتقد أن الاعتماد على الاتجاه الوظيفي هو الركيزة الأساسية للتحليل. كما أن تحليل العلاقة بين الجامعة والمجتمع بصفة عامة وتحليل الملامح البنائية والتغيرات الحديثة التي طرأت على ظاهرة التعليم العالي أو الجامعات في المجتمع الحديث، وتناول القضايا والمشكلات التي تواجهها الجامعات في الوقت الحاضر بشكل مركز ومحدد. يكون استنادا إلى الدراسات والتحليلات التي جاء بها رواد الاتجاهات المعاصرة والاتجاهات المفسرة لدور الجامعة في التنمية.

بما أن الظاهرة الاجتماعية ظاهرة معقدة، كان من الضروري أن يتجه الباحث الاجتماعي صوب وجهة تكاملية فيحاول فهم الظواهر الاجتماعية على أساس من التفاعلات القائمة بينها، حتى يتمكن من تشكيل صورة حقيقية عن الواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة وعلاقاته المتشابكة والمترابطة.

إن المدخل التكاملي يرتكز إلى نموذج تصوري عضوي يقوم على الرؤية الكلية على أساس الترابط والتعاضد بين مختلف الظواهر والنظم الاجتماعية.

يرى "سوروكن "Sorokin" أن التصور المتكامل لظواهر الحياة الاجتماعية تستند إلى مجموعة من العناصر منها ما يشير إلى طبيعة الواقع الاجتماعي ومنها ما يرتبط بالمكونات البنائية للظواهر الاجتماعية ومنها ما يعبر عن الصورة التي تترابط بها هذه الظواهر الاجتماعية. الواقع الاجتماعي يسمو على كل من الواقع الفيزيائي والواقع العضوي الحيوي،لأن الواقع الاجتماعي يحتوي على عناصر رمزية تتمثل في المعاني والقيم والمعايير... وهذه العناصر لها دلالاتها الجوهرية في التمييز بين المستويات الثلاثة من الواقع: العضوي، وما دون العضوي، وما فوق العضوي[1].

من هنا كانت أهمية النظرة الكلية لدراسة الظواهر الاجتماعية، وهي نظرة تتجنب القصور الذي يعتري النظريات الذرية التي تفتت عناصر المجتمع، والتي تعمل على تفسير ظواهر الحياة الاجتماعية بإرجاعها إلى عامل واحد فقط، لأن الظواهر الاجتماعية تترابط فيما بينها، وهناك شكلان أساسيان لهذا الترابط هما:[2]

*الترابط الذري للعناصر الاجتماعية الذي أساسه التجاوز المكاني أو الاقتران الزماني بين العناصر الاجتماعية والثقافية، دون أن تقوم عليه رابطة أو وظيفة أو يقوم بينها وحدة في المعنى توجد رابطة منطقية.

*الترابط النسقي ويتسم هذا النوع من الترابط بارتباط العناصر ببعضها بحيث يؤثر كل عنصر منها في غيره من العناصر.

إن الظواهر الاجتماعية تترابط فيما بينها ارتباطا وثيقا على شكل دائرة متصلة من حلقات تؤدي كل منها للأخرى، ولا يمكن التوصل إلى فهمها إلا عن طريق معرفة التفاعلات

---

[1] ناريمان يونس لهلوب، **إستراتيجية البحث الاجتماعي**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص 69.

[2] نفس المرجع، ص 70.

القائمة، حتى الظاهرة الواحدة لا يمكن فهمها وتحليلها تحليلا دقيقا، إلا من خلال عدة أبعاد وتوضيح علاقاتها المتشابكة.

إن الجامعة باعتبارها من أهم المؤسسات الموجودة في المجتمع، تتداخل فيها عدد من الظواهر الاجتماعية، ولدراسة الجامعة كتنظيم وتحليل أهم الظواهر والمشكلات الموجودة فيها من مختلف الجوانب. فانه من الضروري تجاوز دراستها من زاوية واحدة فقط، أو بالاعتماد على اتجاه نظري واحد، بل من الأفضل الاعتماد على المدخل التكاملي.

حقيقة إن الاهتمام بالمدخل التكاملي لدراسة الجامعات، هو اعتراف صريح من قبل السوسيولوجيين بأهمية تكامل وجهات النظر وتقارب الآراء بين المهتمين للعلوم الاجتماعية. فدراسة الجامعات لا يمكن اقتصارها على علم واحد بمفرده من العلوم الاجتماعية بقدر ما تعتبر موضع اهتمام متخصصين في علم الاجتماع، الاقتصاد، علم النفس، التربية، الإدارة... وغيرها، وربما تعتبر محاولة بيرتون كلارك أهم المحاولات السوسيولوجية التي ركزت على عمليات تطوير المداخل النظرية والتحليلية لمشكلات التعليم العالي والجامعات في المجتمع المعاصر. وهذا ما جعله يشير بوضوح إلى أهمية المدخل التكاملي Integrative approach لدراسة الجامعات الذي ركز على تجميع الرؤية العامة للمتخصصين في مختلف العلوم والاتجاهات النظرية لفهم الجامعات بصورة أكثر واقعية[1].

هكذا فإن المقاربة النظرية للبحث هي المدخل التكاملي على اعتبار أنه مدخل شامل وتوفيقي بين مختلف الاتجاهات النظرية يمكننا من التفسير والتحليل على مستويات متعددة (اقتصادية، تكنولوجية، تنظيمية...) للظاهرة محل الدراسة وهي الجامعة الجزائرية وتحديات البحث العلمي، آخذين في الحسبان بعض الاعتبارات الهامة التي تجنبنا الوقوع في صعوبات أو انحرافات تفقد البحث قيمته العلمية والمتمثلة في:

1/ إن الاتجاهات النظرية ذات المنشأ الغربي التي استندت في تحليلاتها على طبيعة المجتمع الرأسمالي وهو في تطوره. يختلف عن المجتمع الجزائري الذي شهد تبنيه لهذا

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص 31.

النظام. بالتالي فإن المفاهيم الأساسية التي اعتمدت عليها هذه الاتجاهات في تحليلاتها تختلف بين المجتمع الغربي والجزائري، وهذا ما يجعل التحليلات تختلف في تفسير الجزئيات مع الحفاظ على الإطار العام لها.

2/ إن الاتجاهات النظرية وما تحويه من نظريات تعبر عن إيديولوجية معينة، حيث يقول "كارل مانهايم" في هذا الإطار "إن كل النظريات الاجتماعية هي نتاج إيديولوجي أولا وأخيرا، وأن كل إيديولوجية تخدم عن وعي أو غير وعي مؤسسي هذه الإيديولوجية أو من ينشرونها"[1]. لذا فإن تطبيق هذه النظريات واعتمادها كمرجعية لدراسة المجتمع الجزائري ومؤسسته الجامعية، يجب أن يكون انطلاقا من فهم وتقييم ومعرفة مسبقة للمنظر والإطار الفكري والاجتماعي له.

3/ وجود العديد من الاختلافات بين نسبية وواقعية المشكلات التي تواجهها الجامعات والبحث العلمي فيها بين المجتمع الغربي والمجتمع الجزائري.

4/ تركزت معظم الدراسات الحديثة السوسيولوجية على تحليل ودراسة الجامعات في العالم الغربي، ولم تنل جامعات العالم الثالث بما فيها الجامعة الجزائرية اهتمامات تذكر. بالمقارنة بما حظيت به جامعات الدول المتقدمة. إلا بعض الدراسات التي قام بها باحثون من العالم الغربي ركزت على قضايا معينة تهمهم دون التركيز على المشكلات الواقعية التي تواجهها جامعات العالم الثالث. بالتالي يجب التعامل بحذر مع تحليلات ونتائج هذه الدراسات عند دراسة الجامعة الجزائرية. وبهذا فالدراسة الحالية تعتبر عند تحليلاتها أن الجامعة هي: عبارة عن نسق أو تنظيم اجتماعي، يقوم بمجموعة من الوظائف لتحقيق غايات محددة، وفي سبيل ذلك فهي في علاقة متبادلة ومتغيرة مع المجتمع والمحيط الذي توجد فيه، وفي حالة منافسة فيما بينها ومع غيرها من المؤسسات الموجودة في المجتمع.

[1] على الكاشف، **التنمية الاجتماعية**، مصر: عالم الكتب الحديث، بدون سنة نشر، ص 79.

الفصل الثالث: مراحل تطور الجامعة الجزائرية.

أولا/ الجذور التاريخية للجامعة.

ثانيا/ المرحلة الأولى: (1877-1961).

ثالثا/ المرحلة الثانية: (1962-1970).

رابعا/ المرحلة الثالثة: (1970-1980).

خامسا/ المرحلة الرابعة: (1980-1990).

سادسا/ المرحلة الخامسة: (1990-2000).

سابعا/ المرحلة السادسة: (2000- 2012).

أولا/ الجذور التاريخية للجامعة.

من العسير علينا معرفة طبيعة المنظومة الجامعية، وإلقاء الضوء على ما تعيشه الجامعة عموما والبحث العلمي خصوصا. دون أن نقوم بعملية استرجاع للنشأة الأولى للجامعة وتطورها التاريخي. هذه النشأة التي تعود إلى العصور السحيقة للحضارات القديمة التي قامت في بلاد الرافدين، وادي النيل، الصين، الهند، بلاد الإغريق والرومان. فقد ظهرت مدارس الحكمة والمراكز العالية في الصين، مدارس الغاية في الهند، جامعة روما الشهيرة "بالاثينيوم" وجامعة بابل بالعراق وجامعة أون "عين شمس القديمة"[1].

لقد عرف الإنسان منذ القدم أن العلم هو مصدر القوة والسلطان. كما نعلم نحن اليوم أن العلم هو مصدر التنمية والتطور. فقد تفرد الكهنة عند قدماء المصريين منذ آلاف السنين بالمعرفة. واقتصروا في توصيل أسرارها على الحكام وأصحاب السلطان وأبناء الحكام والأمراء، وقد عرفت "منف" و"طيبة" وعين شمس بمعابدها وبما فيها من أسرار العلم والمعرفة. خاصة ما تعلق بالفلك والطب والهندسة، الحكمة وآداب السلوك مما لا يقدم إلا للخاصة.

بعد ذلك ظهرت المدارس اليونانية على يد أفلاطون وأرسطو وقد سبقهما في ذلك سقراط الذي كان يعلم الناس في الأسواق والساحات عن طريق الحوار، وقد نبغ في الحوار تلميذاه أفلاطون وأرسطو، ثم تبعهما زينون والرواقيون، حيث كان يجتمع حوله أتباعه في رواق بأحد المعابد ثم أنشأ البطالمة جامعة الإسكندرية. ثم ظهرت جامعة أنطاكية بعد أن أخذت عن جامعة الإسكندرية، وفي الوقت الذي ظهرت فيه الحركة العلمية العالية في مصر وفي اليونان ظهرت كذلك الجامعات الفارسية والهندية، ثم ظهرت جامعة الصائبة والسريان[2].

---

[1] رمزي أحمد عبد الحي، **التعليم العالي والتنمية (وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة)** الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2006، ص 71.

[2] سعيد إسماعيل سامي، **شجون جامعية**، القاهرة: عالم الكتب، 1999، ص 33.

بظهور الإسلام في منتصف القرن السابع ميلادي جاء بتعاليمه السمحة لهداية البشر. فلم يترك أمرا دينيا ولا دنيويا إلا وضحه وبينه، فقد قدس الإسلام العلم والعلماء، وقد جاء في القرآن الكثير من الآيات التي توضح وتبين فضل العلم ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾ وقال الرسول (ص) : "من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة".

لقد أنشأ المسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، لتوضيح هذه الأمور الدينية والدنيوية، ويعتبر المسجد النبوي اللبنة الأساسية، للمدارس العربية الإسلامية الكبرى والتي تطورت عنها الجامعة الحديثة، بمفهومها العصري في أوروبا. حيث كان الرسول (ص) أول من جمع العرب حوله في حلقة لأخذ العلم. لم يكن العرب في الجاهلية تعرف الاجتماع لهذا الغرض. لم تقتصر مهمة المسجد على أداء الشعائر الدينية فقط، بل أصبحت له مهام متعددة أساسية في حياة الأمة. ففيه يجتمع الرسول (ص) وصحابته لإدارة شؤون الدولة وتهيئة الجيوش وفيه تستقبل الوفود الأجنبية وتحل النزاعات وتصدر الفتاوى وفيه تعطى الدروس في مختلف المعارف[1].

لقد تبلورت الشخصية العلمية للمسجد منذ العصر العباسي، وبمرور السنين أصبحت بعض المساجد مؤسسات للتعليم العالي. حيث ارتبطت الحياة الثقافية في البلاد العربية بثلاث مراكز رئيسية: أحدها في القاهرة، حيث كان الجامع الأزهر الذي أنشئ في السابع من رمضان عام 348هـ الموافق لـ 980م منارة هادية للعلوم الإسلامية. تشع منه العلوم لمختلف بقاع العالم. أما المركز الثاني فكان يتمثل في جامعي الزيتونة والقيروان في تونس،وكان أيضا منارة ثقافية إسلامية كالأزهر. أما المركز الثالث فكان في القسطنطينية،وكانت القسطنطينية مركزا ثقافيا يفد إليه الطلاب الذين يريدون استكمال دراستهم العالية في العلوم والطب وغيرها[2].

---

[1] فضيل دليو، الهاشمي لوكيا وميلود سفاري، "الجامعة تنظيمها وهيكلتها نموذج جامعة قسنطينة"، **مجلة الباحث**، جامعة قسنطينة، العدد الأول، جوان 1995، ص 206.

[2] محمد منير مرسي، **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**، القاهرة: عالم المكتب، 2002، ص 262.

إضافة إلى هذه المراكز، فقد قامت مؤسسات تعليمية على المستوى العالي، مثل جامع القرويين في فاس بالمغرب. الذي شرع في بنائه سنة 245هـ-875م الذي كان أقرب صيغة من حيث الهيكلة والتنظيم ونوعية التكوين لما يعرف اليوم بالجامعة. لم تكن الدراسة فيه تقتصر على علوم الفقه والحديث وعلوم اللغة والأدب، بل كانت تشمل الكثير من المواد العلمية، كالطب، الفلك، الحساب، الهندسة وعلم الموسيقى وغيرها. كان به ما يقارب المائة كرسي للأساتذة المتخصصين تخصصات عالية، ويحيط بجامع القرويين مدارس علمية تابعة له لتدريس الطلبة بعض التخصصات العلمية كالطب والهندسة والفلك أو لإيوائهم وفيه قاعات للمطالعة والدرس... وهي تشبه المعاهد المتخصصة والأحياء الجامعية بالمفهوم المعاصر[1]. كما أنشأت العديد من الجامعات كجامعة المستنصرية وبيت الحكمة في بغداد، غرناطة ودمشق وغيرها كثير في أرجاء العالم الإسلامي.

لقد دعمت فكرة الجامعة في الإسلام بعد الفتوحات الإسلامية الكبرى. إذ اتسعت أرجاء الدولة وتعقدت جوانب الحياة فيها، وتداخلت الثقافة الإسلامية مع الثقافات الأخرى. حيث نشطت حركات الترجمة التأليف، ونشأ نوع آخر من مراكز العلم في الدولة الإسلامية بالإضافة للمسجد "يمكن تسميته بالأكاديميات". من ذلك على سبيل المثال بيوت الحكمة ودور العلم، حيث وجدت خزائن الكتب وعقدت الندوات العلمية والمناظرات وألقيت المحاضرات والندوة العلمية. والمناظرات كما هو معروف مقوم أساسي من مقومات الجامعة. ثم تطورت فكرة الجامعة في الإسلام وظهرت المدرسة في القرن الخامس الهجري، والتي تطورت عن المسجد وبالتالي عن بيوت الحكمة ودور العلم، وقد تمثلت فيها مقومات كثيرة من مقومات الجامعة، كما يصفها الأستاذ محمد عبد الرحيم غنيمة في كتابه "تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى" بأنها صورة ناطقة عن التقاليد الجامعية، فهناك الإجازات العلمية، الملابس الجامعية وألقاب الأساتذة كالإمام، الفقيه والمحدث ... وكل لقب من هذه الألقاب يدل على مستوى علمي معين[2].

---

[1] فضيل دليو، الهاشمي لوكيا وميلود سفاري، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[2] سامي سلطي عريفج، مرجع سبق ذكره، ص 19.

لقد كانت الفروق في التسمية بعد التطورات التي حدثت في التعليم الإسلامي بين المسجد والأكاديمية والمدرسة، تعبر عن فروق في الوظيفة، فقد اختصت المساجد في العادة بالمسائل الدينية، اختصت الأكاديميات بالمسائل العلمية واختصت المدارس بالأمور العميقة المحددة المتخصصة. وهي أشبه بالكليات ذات التخصص الضيق العميق، وهي تعد أرقى ما وصلت إليه الفكرة الجامعية الإسلامية وإلى جانب ذلك ظهرت البيمارستانات والكليات الطبية وغير ذلك[1].

لقد نجح المسلمون في العصور الإسلامية الأولى في أن يطوروا مجموعة من التقاليد الفكرية والنظامية في التعليم العالي. واتسم التعليم في عصور الازدهار الإسلامي بعدة مظاهر أهمها[2]:

1/ محبة العلم وطلبه التي نسجت منها الحياة العقلية والتربوية.

2/ أنه نشأ أصلا تلبية لحاجة دينية هي: أن يتفقه الناس في أمور دينهم. ثم تحولت تلك الحاجة إلى "خدمة اجتماعية" يقوم بها الناس لأنفسهم عن طريق التضامن.

3/ استقلال العلماء المادي عن السلطة والسلطان، لأن أموال الوقف كانت تكفي في الغالب العلماء والطلاب وتغنيهم عن ذلك. وكان العالم يستمد قوته من علمه الغزير المقنع، وقد باشر العلماء المسلمون على مر العصور دورا قياديا في حياة شعوبهم. حيث شمل اهتمام العلماء أمورا سياسية تتعلق بتصرفات الحكام وما يجوز لهم وما لا يجوز وأمور اقتصادية تتعلق بالحرف والصناعات وأخلاق المهنة، ومدى إتقان الحرفة ومراقبة أمور البيع والشراء في الأسواق، وأمورا اجتماعية تتعلق بالعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد.

4/ لقد ركز في الحس الإسلامي أن "التعليم والتعلم" لا يمكن أن يكون مجرد حرفة بل هو أصلا عبادة وتقرب إلى الله.

---

[1] سامي سعيد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] رمزي أحمد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص ص72-73.

5/ كان التعليم الإسلامي ينتمي في جوهره إلى المنظومات المفتوحة، وهي في العادة من النوع الذي ليس له بداية معلومة أو نهاية محدودة. هي في نشاطها لا تتطلب التحكم الخارجي، وإنما تتضمن في ذاتها قوى الضبط الداخلي كما أنها عادة ما تكون في تغير مستمر.

6/ ترتب على كون النظام التعليمي الإسلامي في نشأته نظاما شعبيا تلقائيا. أن مؤسسات هذا النظام لم تأخذ شكلا واحدا جامدا، بل تعددت أشكاله بتعدد الأهداف الشعبية المرجوة من وراء كل مؤسسة تعليمية (الكتاب، المدرسة، الكلية أو البيمارستان...)

7/ لقد ترتب كذلك على كون النظام التعليمي في نشأته نظاما شعبيا تلقائيا أن تعددت الأوقاف وازدادت مواردها بازدهار الحياة الثقافية والاقتصادية للعالم الإسلامي. حتى شملت تلك الأوقاف والمحبوسات الدكاكين والبيوت والأرض والمستشفيات... وبذلك استطاعت تلك الموارد المالية الوفيرة .أن تقدم الخدمات المتعددة للعلماء والطلبة مثل أمور الطعام،الإقامة،العلاج، اللباس، المواصلات، والخدمات المكتبية.

8/ إن نظام التعليم الإسلامي ابتعد عن ظاهرة الفواصل والحواجز بين رجال العلوم الإنسانية، رجال العلوم العلمية ورجال المهن، الحرف والصناعات كما أن نظام التعليم الإسلامي لم يكن مجرد تعليم من أجل المهنة، يفصل بين الطبقات الاجتماعية ويضخم شعورها بذاتها ويحرمها من النمو المتكامل للشخصية الإنسانية كما يفعل التعليم المعاصر.

9/ لما كانت العلوم تصل إلى الله على اختلاف أنواعها وباختلاف مصادرها فقد كانت مطلبا عاما للذكور والإناث معا، كل وفق ظروفه وقدراته وحاجاته الخاصة.

من خلال ما سبق يمكن القول، أن الجامعات في العالم العربي والإسلامي ليست حدثا جديدا بل هو إعادة بعث لماضي قديم. غير أننا عندما نرجع إلى التأريخ للجامعات كمؤسسات تعليمية عرفت بهذا الاسم. نجد أن الكثير من المراجع تهمل الالتفات إلى الجامعة من خلال مقوماتها ومفهومها وتتطلع إلى بداية استخدام لفظ الجامعة. وبذلك تتناسى الحقبة الإسلامية وما قبلها، وتشير إلى باريس وبولونا وسالرنو، بين القرنين الثاني

عشر والثالث عشر الميلادي باعتبارهما نقطة البداية، فقد جاء في الموسوعة البريطانية أن الجامعات الحديثة قد تطورت عن مدارس العصور الوسطى، التي كانت تسمى"Studia generalia" ومفردها "Studium generale" أي المدرسة العامة بمعنى المكان الذي يستقبل طلاب العلم الوافدين من جميع الجهات[1].

لقد نمت الجامعات الأولى في العصور الوسطى نموا تلقائيا ولم يكن يخطط لإنشائها عن قصد، ولم يكن يصدر قانون بإنشائها وتنظيمها كما هو الحال اليوم. إنما جاء نمو الجامعات نتيجة النمو في رسالتها العلمية واستحداث الدراسات الرومانية القانونية،الفلسفة الأرسطو طاليسية، العلوم العربية والفنون الحرة. ينبغي الإشارة هنا إلى أن العلوم الإسلامية كانت غذاءا عقليا للجامعات الغربية طيلة العصور الوسطى. كما أخذت عنها التقاليد العلمية، وكانت المؤلفات والكتب العربية مراجع للدراسة بهذه الجامعات لفترات طويلة. بدلالة أن الجامعات الأوروبية لازالت تحتفظ بالمخطوطات العربية لابن رشد، ابن الهيثم، ابن سينا،وابن خلدون... إلى يومنا هذا وكان أعظم ما قدم المسلمون للحضارة الغربية، مؤلفات أرسطو التي حفظوها من الضياع ، كما أن جهودهم في ميادين العلوم الطبيعية من فيزياء،كيمياء، جراحة، طب، صيدلة ، إحياء ورياضيات إلى جانب علوم الفلك، الجيولوجيا والتاريخ كان لها أكبر الأثر في إيقاظ الروح العلمية وتثبيت قواعد المنهج العلمي في الغرب[2].

هكذا جاء ظهور الجامعات في العصور الوسطى، نتيجة لتولد الرغبة في العلم والتعليم مرة أخرى، بعد فترة الظلام الفكري الذي ساد أوروبا. كما جاء ظهورها أيضا نتيجة لاتساع الميدان العلمي والمعرفي وغنى أنشطته وبرامجه بفضل الاحتكاك بالعرب والعلماء والمفكرين اليونانيين، ونتيجة كذلك لظهور المدن ونموها وما صاحب ذلك من تجمعات كبيرة من السكان. وما تطلبه الحياة الجديدة المتغيرة من مهن مختلفة في مجالات الطب والقانون والفلسفة واللاهوت، ذلك أن العمران البشري كما يقول ابن خلدون ضروري لازدهار التعليم ولذلك لا نجده –التعليم– يزدهر عند البدو أو الأعراب في الصحراء.

---

[1] سامي سلطي عريفج، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] محمد منير مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

لقد كانت المدينة في العصور الوسطى مكانا يقصده الناس ويفدوا إليه كثيرا من الأجانب من الشرق. ممن كانوا يعرفون العلم والفلسفة وكانت مدن السواحل والأسواق في أوروبا مدنا عالمية كما كان الحال في الإسكندرية وأثينا قديما. عمل ذلك على تهيئة الظروف المناسبة لاجتذاب العقل الباحث والطالب الدارس.

في القرن الخامس عشر انتشرت الجامعات في كل مدينة هامة في أوروبا وإلى جانب جامعة بولونيا وبادو و نابولي في ايطاليا. كانت هناك في فرنسا جامعة باريس التي كانت تسمى "أم الجامعات" والتي تعرف اليوم بجامعة السوربون. وكانت هناك أيضا جامعة "مونبيلييه" التي أنشأها العرب لتعليم الثقافة العربية ونشرها وظلت تؤدي رسالتها بجهود الأساتذة العرب حتى أواخر القرن الثالث عشر (1289م). عندما تحولت إلى جامعة للدراسات الطبيعية، وكانت هناك جامعتا تولوز و أورليانز اللتان أسستا في القرن الثالث عشر ، وفي انجلترا أنشئت جامعة أكسفورد وكمبردج، وفي اسكتلنده ظهرت جامعة سانت أندروز وجلاسجو و أبردين، وفي اسبانيا كانت هناك جامعة قرطبة في القرن العاشر وجامعة سالا مانكا (1220)، وجامعة أشبيلية التي أنشأها الفونس الحكيم سنة 1254 وخصصها لدراسة العربية واللاتينية، وفي ألمانيا كانت جامعة فيينا وكولون وفي تشيكوسلوفاكيا أنشئت جامعة براغ (1348). كما كان لكل من بولندة والمجر والسويد والدانمرك جامعات في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي[1].

على الرغم من أن الجامعات المعاصرة، تعتبر صورة قريبة من صورة الجامعات في العصور الوسطى، ومازالت تحمل الكثير من المعالم التي ورثتها من جامعات العصور الوسطى، إلا أن هذه الأخيرة قد تميزت بسمات رئيسية عامة من أهمها:[2]

1/ الفقر: فقد كانت الجامعات في العصور الوسطى فقيرة ، نظرا لأنها لم تكن تتلقى مساعدات مالية عامة أو خاصة، بل كانت تعتمد على التبرعات الخيرية، والرسوم القليلة التي كان يدفعها الطلبة.

---

[1] حسين عبدالحميد رشوان، **العلم والتعليم والمعلم من منظور علم الاجتماع**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص ص 157-158.

[2] فاروق عبده قليه، **أستاذ الجامعة الدور الممارسة (بين الواقع والمأمول)** القاهرة: دار زهراء الشرق، 1998،ص 30.

2/ الحرية: منذ نشأة الجامعات وهي تتمتع بقدر كبير من الحرية والاستقلال. كانت بعيدة عن سلطة رجال الدين أو رقابة الدولة على الرغم من أن السلطات الدينية كانت تتابع أعمال هذه الجامعات.

3/ العلمانية: أخذت جامعات العصور الوسطى بالطابع العلماني منذ إنشائها، ولم تأخذ بالطابع الديني. رغم أنها كانت تهتم بدراسة اللاهوت.

4/ العالمية: كانت الجامعات ذات طابع عالمي، فقد كانت تضم أساتذة وطلابا من مختلف الشعوب والأقوام، وتفتح بابها أمام كل راغب في العلم دون التقيد بجنسية معينة دون غيرها.

لقد لعبت الجامعة دورا هاما في العصور الوسطى سواء في العالم الإسلامي أو في أوروبا في صياغة أفكار المجتمع، وقيادتها للحركة الثقافية والفكرية، واستمرت تصارع من أجل تحقيق ذاتها، ومن أجل إزالة الطابع الديني عنها. فوسعت من مناهجها وتناولت بالإضافة إلى اللاهوت والفلسفة والطب والقانون والآداب، فروع العلوم المختلفة. إلا أن تلك الجامعات، لم تستطع معايشة العصر ومع نهاية القرن الثامن عشر، كانت معظم الجامعات الأوروبية تبدو جامدة صارمة في مادتها، ومراكز للرجعية في مجتمعاتها معادية إلى حد كبير لحركة الإصلاح غير مبالية لروح الخلق والابتكار. مناهضة للعلم الجديد مترفعة عن الأحداث المعاصرة ووقفت كأنها قلاع دون نوافذ، أو كما يقال أبراج عاجية. لذلك كانت عرضة لأن تجرفها موجات التغيير التي كانت تجتاح أوروبا وعلى رأسها الثورة الفرنسية. انقلبت أوضاع الجامعة وحدث تغيير جذري في رسالتها، خاصة مع إنشاء جامعة برلين الألمانية سنة «1809».على يد "فلهلم فون هامبولدت" التي تعتبر بداية الجامعة الحديثة وهبت نفسها للبحث العلمي بالمفهوم الواسع للبحث، بالإضافة إلى الاهتمام بالفلسفة والعلوم وظهور فكرة حرية الأستاذ والطالب، ظهور القسم والمعهد وحملت الجامعة معها فكرتين جديدتين هما: العلم والقومية وصارت الجامعة الألمانية في القرن التاسع عشر من المنظمات الجديدة القومية في العالم، والرمز الذي اقتدت به الدول الأوروبية .حيث اتخذ نابليون خطوة جديدة اتجاه الجامعة، وذلك بجعل الجامعة جزءا من النظام التعليمي وفصل عنها نشاط

البحث ومدارس المعلمين والمهندسين. في بريطانيا قامت اللجان الملكية بتطوير أكسفورد وكمبردج. حتى الجامعات الأمريكية التي أنشأت على نسق أكسفورد وكمبردج حذت حذو الجامعات الألمانية. فاهتمت بالمدارس المهنية ونظام الاختيار في برامج الدراسة. أما الاتحاد السوفيتي فقد قام بفصل مؤسسات البحث عن الجامعة تحت إشراف وهيمنة من جانب الدولة. وهذا الإجراء هو في منشئه صورة مماثلة كردة الفعل الفرنسية التي اتخذها نابليون بعد السمعة التي حققتها الجامعة الألمانية[1].

لقد كانت الجامعات الإسلامية في الشرق والأوروبية في الغرب تقوم بإعداد طلابها لثلاث مهن أساسية هي: الدين، القانون والطب وكانت الجامعات الإسلامية في عهودها الأولى مراكز حركة ونشاط وإبداع، إلا أن الجمود الفكري والاضطراب السياسي والانحطاط الذي أصاب المجتمع برمته أدى إلى أفول تلك الجامعات. فضعف الارتباط بينها وبين المجتمع، وراحت تركز على علوم السلف فقط، في الوقت الذي بدأت فيه جامعات الغرب تأخذ طريقها في النمو في ظل عوامل جديدة من استقرار سياسي وازدهار اقتصادي. لذا فإنه على الرغم من أن التقاليد العلمية الإسلامية أساس التقاليد الجامعية في الجماعات الغربية. إلا أن التعليم الجامعي العربي المعاصر، نشأ متأثرا بالتقاليد الجامعية الأوروبية، كل حسب الاستعمار الذي عانى منه، وقد وجدت بين الجامعات العربية تشكيلة غريبة، فجامعات المشرق متأثرة بالتقاليد الجامعية البريطانية والأمريكية وجامعات المغرب العربي متأثرة بالتقاليد الفرنسية وذلك لأسباب تاريخية معروفة والجامعة الجزائرية إحدى هذه الجامعات.

ثانيا/ المرحلة الأولى لنشأة الجامعة الجزائرية (1877-1961).

هذه المرحلة قد تمت بطريقة جد بطيئة، حيث تم تأسيس جامعة الجزائر سنة "1877" والتي بدأت أولا بإنشاء أول مدرسة للطب سنة "1832"، وانتهت بإنشاء أربع مدارس عليا هي: الطب، الأدب، الحقوق والعلوم. في30 سبتمبر 1909 المدارس العليا بالجزائر العاصمة تم ضمها كجامعة. خلال فترة المدارس العليا الغرض منها ليس التعليم مثل ما هو معمول به في فرنسا. لكن هو التعليم الخاص لتلبية حاجات الاستعمار الفرنسي، وثانيا من

[1] سامي سلطي عريفج، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

أجل متطلبات تثقيف سكان الوطن للعب دور الوسيط بين السلطة المستعمرة والشعب المستعمر.

إن مدرسة الطب تبين أكثر هذا الوضع لأنها الأولى التي تم إنشاؤها بسرعة في 02 جانفي 1832. هذه المدرسة تم إغلاقها فيجوان 1836 وتم افتتاحها مرة أخرى بموجب مرسوم 04 أوت 1857.إن المدرسةالتحضيرية للطب والصيدلة لديها وظيفة مزدوجة هي:[1].

1/ وظيفة تطبيقية نفعية: والتي اهتمت بتكوين الأطباء وضباط الصحة الذين كان الجيش الإفريقي بحاجتهم. دراسة الأمراض المتعلقة بالمستعمرة الجديدة التي لم تكن معروفة لدى الأوروبيين لمعالجتها والحذر منها. إذن تم خلق هذه المدرسة رغبة في حماية صحة الأوروبيين.

2/ وظيفة إيديولوجية (مذهبية): بما أن الطب مثل المدرسة، التي كان لها دور تبشيري، ستساعد مدرسة الطب في غزو الجزائريين. هذا ما صرح به في مجلس الشيوخ الفرنسي "التوغل شيئا فشيئا في وسط المقاطعات الوطنية (...) ببعض الوميض من حضارتنا" (M.de la ROZIER في مجلس الشيوخ الفرنسي 05 جويلية 1879)

مدرسة الحقوق أيضا تم فتحها لإعادة تنظيم (المدارس، الكتاتيب) ولتعويض تعليم الحقوق الإسلامية، بتعليم القانون الفرنسي، النزاعات الاجتماعية لم تحل إلا في إطار الانتخابات الفرنسية، المتخصصون سوف يتعددون، المهن الليبرالية سوف تتطور والمدرسة– الحقوق–سوف تكون المكان المناسب بامتياز.

(1) Djamel Guerid,"l'université d'hier a aujourd'hui",actes de séminaire l'universitéaujourd'hui, Algérie :CRASC, 1998, p 09.

عن طريق هذا المنطق النفعي التطبيقي تضاعف عدد مدارس التعليم العالي الذي شكل جامعة الجزائر بجانب هذه الجامعة الوحيدة فتحت العديد من ميادين التعليم العالي الخاصة منها[1].

- مركز جامعة قسنطينة: يضم معهد الدراسات القانونية (1961) ومدرسة وطنية للطب والصيدلة (1961)
- مركز جامعة وهران: بالإضافة إلى المدرسة الوطنية للطب وهران (1961) يضم مؤسسة للدراسات القانونية، يخرج أساتذة حقوق وإدارة أعمال وتخطيط (1961)
- المدرسة الوطنية متعددة التقنيات (polytechnique) التي أصبحت في 1925 مؤسسة صناعة الجزائر.
- المدرسة الوطنية الزراعية (الحراش) أسست في 1900 أصبحت بعد خمس سنوات "المدرسة العليا للزراعة"
- المدرسة الوطنية للهندسة والفنون الجميلة (1881)
- المدرسة الوطنية للبحرية.
- المدرسة الوطنية للتعليم المهني: مهمتها تكوين أساتذة التعليم الثانوي (عام بعد البكالوريا)
- المدرسة العادية العالية. تم إنشاؤها عشية الاستقلال.
- مدرسة قسنطينة أسست في 1895 خصصت للتعليم العالي الإسلامي.
- المدرسة العالية للتجارة الجزائر، تأسست في 1900.

الواقع أن جامعة الجزائر، لم يكن لديها لا استقلالية مدنية ولا مالية فقد كانت تحت ضغط التفويض المالي، ولخدمة أبناء المستوطنين الأوروبيين وظلت محافظة على طابعها وروحها الفرنسيين في دراستها وأبحاثها وطلبتها، حيث لم يتخرج منها إلا محام واحد فقط بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1920). كما لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة العربية والثقافة العربية. على غرار قسم اللغة والأدب الفرنسي، والسبب في ذلك أن الاستعمار الفرنسي كان

(1) Necib Redjem,**Industrialisation et système éducatif algérien**, Alger: Office des publication universitaires,1989, p 53.

يرى أن نشر التعليم في الجزائر سواء كان جامعيا أو غيره يمثل أكبر خطر على وجوده في الجزائر. لقد أعلن رئيس المجلس الجزائري الأعلى وهو فرنسي سنة 1886 قائلا "لا يزال يتضح لنا من الاختبار أن المواطنين (الجزائريين) الذين نعلمهم التعليم الراقي هم الذين يبدون لنا الكثير من العداوة..." كما أصدر مؤتمر المزارعين الأوروبيين في الجزائر الذي انعقد بالعاصمة الجزائرية في سنة 1908 بيانا رسميا ضد تعليم الجزائريين[1].

إخلاصا لروح هذه العنصرية ضد تعليم الجزائريين فقد اتسمت ملامح السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر خاصة في المرحلة (1830-1943) بما يلي:[2]

- اعتماد اللغة الفرنسية لغة التعليم وحدها، أما اللغة العربية فلم تكن تدرس إلا في ثلاث مدارس فقط.
- تضييق فرص التعليم وعدم السماح بنشره لدرجة أن الإحصائيات تشير إلى أن نسبة الملتحقين بالتعليم من مجموع البالغين في سن القبول المدرسي لم تتجاوز 1.73% وذلك بعد مرور 60 عاما على الوجود الفرنسي في الجزائر.
- أصدرت السلطات الفرنسية قانونا عام 1904 يجعل فتح الكتاتيب القرآنية خاضعا للحصول على رخصة ولغايات تحفيظ القرآن لا غير.
- في عام 1933 أصدرت السلطات الفرنسية قرارا يقضي باعتبار اللغة العربية لغة أجنبية ويمنع الخطب بها في المساجد.
- أصدرت السلطات الفرنسية عام 1938 قرارا يمنع أي شخص من تأسيس مدرسة إلا برخصة من إدارة الاحتلال، وبموجب هذا القانون تم إغلاق عدد كبير من المدارس التي أنشأتها الجمعيات الإسلامية الوطنية.
- في المرحلة الأولى من الاستعمار تم استخدام القوة حيث تم تدمير واسع للمدرسة الجزائرية إذ وجدت في مدينة الجزائر وحدها سنة 1836 حوالي 14 مدرسة من أصل 100

---

[1] رابح تركي، **أصول التربية والتعليم**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص ص 146-147.

[2] سهيل أحمد عبيدات، **السياسات التربوية في الوطن العربي**، الأردن: عالم المكتب الحديث، 2007، ص 226.

مدرسة كانت قائمة عام 1830 وهو الأمر الذي يعكس بوضوح سياسة التجهيل التي تتبناها الحكومة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر[1].

بعد الحرب العالمية الثانية انتهجت الحكومة الفرنسية سياسة تعليمية جديدة في الجزائر يمكن تقسيمها إلى مرحلتين[2]:

المرحلة الممتدة من 1944-1957 وقد كانت أبرز ملامحها تتمثل فيما يلي:

- حدث تطور تدريجي في ارتفاع نسبة التدريس، حيث بلغت نسبة الملتحقين ممن هم في سن القبول عام 1955 حوالي 20% وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة للضغوط التي مارستها القوى الوطنية الجزائرية على السلطات الفرنسية.
- ظهور نخبة مفرنسة درست بالفرنسية ولا تعرف العربية إلا نادرا، وهذا نتيجة لظهور المدرسة الفرنسية جنبا إلى جنب مع نظيرتها الجزائرية.
- مع أن التعليم كان يتم تحت إشراف السلطات الفرنسية الرسمية. إلا أنه على الصعيد الآخر استمر التيار الإسلامي في إنشاء وفتح المدارس والزوايا التي أسهمت في نشر التعليم والثقافة العربية.

المرحلة الثانية (1958-1962) وتميزت بما يلي:

- وضعت السلطات الفرنسية مخططا للتنمية يعطي أهمية خاصة لقطاع التعليم. ينص المخطط على توسيع إنشاء المدارس وزيادة نسب القبول في التعليم الابتدائي والاهتمام بالتعليم التقني، وكان الهدف من هذا المخطط سحب البساط من تحت أقدام الثورة الجزائرية التي كانت ترفع شعار التعليم الوطني.
- إحداث انفتاح عام في ميدان التعليم يوفر الحد الأدنى لمطالب الشعب الجزائري. خاصة النخب الثقافية الوطنية والإسلامية المقاومة لحركة الثقافة الاستعمارية.
- فشل السياسات الفرنسية في فرنسة الجزائريين وإدماجهم ثقافيا.

---

[1] وسيلة بن قارة مصطفى، "الشبكة الجامعية وتنظيم المجال في الجزائر،" **المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية** ،العدد مزدوج 29، 30 جويلية، ديسمبر2005، CRASC، ص 219

[2] سهيل أحمد عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 227.

- أفرزت السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر فئتين من المثقفين (فرانكوفونيين) وهم الناطقون باللغة الفرنسية وحدها (وآرابوفونيون) وهم الناطقون باللغة العربية وحدها.

لقد أفرزت السياسة التعليمية التي اتبعتها الحكومة الفرنسية في الجزائر آثارها على التعليم الجامعي والتطور الكمي لعدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي للسنة الجامعية الممتدة من 1951/1950-1962/1960 تبين ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (01) أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي (1951/1950-1962/1961).

السنة	1951/1950	52/51	53/52	54/53	55/54	56/55	57/56	58/57	59/58	60/59	61/60
العدد	4512	5100	5782	5473	5464	5465	4638	5064	6340	6939	7769

Source : Necib Rdjem, Op.cit., 156

نلاحظ من خلال الجدول أن أعداد الطلبة ما بين سنة 1951/1950 إلى غاية 1961/1960 ارتفعت بطريقة متغيرة وغير ثابتة، حيث نجد ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: 1951/1950-1953/1952: مرحة النمو جاءت نتيجة لمخطط التكوين والتعليم المشرعة من طرف الإدارة الفرنسية وقد كانت نسبة النمو خلال هذه المرحلة هي 28.15% مقارنة مع سنة 1951/1950.

المرحلة الثانية: 1954/1953-1957/1956:هذه المرحلة تميزت بانخفاض عدد الطلبة نتيجة للأحداث السياسية المختلفة خاصة اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 وكردة فعل للإدارة الفرنسية فقد قامت برفض الطلبة وتحديد عددهم وقد قدرت نسبة الانخفاض بـ 19.80% مقارنة مع سنة 1953/1952م.

المرحلة الثالثة 1957/1958-1961/1960: وهذه المرحلة هي المرحلة النمو المتعلق بمخطط التطوير الاقتصادي للجزائر المقرر من طرف الإدارة الاستعمارية، وقد قدرت نسبة النمو في هذه الفترة بـ 67.50% مقارنة مع سنة 1957/1956.

عموما يمكن القول من خلال كل ما سبق أن التعليم الفرنسي في الجزائر كان يرمي إلى تعليم كل الأوروبيين وتجهيل أكثر ما يمكن تجهيله من الجزائريين. على سبيل المثال فقد كان طلبة جامعة الجزائر الفرنسيون يمثلون طالبا واحدا لكل 227 من السكان الأوروبيين في الجزائر. الذين كان يبلغ عددهم قبل بداية الثورة في الجزائر سنة 1954 أقل من مليون نسمة أما الطلبة الجزائريون فقد كانوا يمثلون طالبا واحدا لكل 15342 من السكان الجزائريين الذين كان يبلغ عددهم حوالي عشرة ملايين نسمة سنة 1950[1]. إضافة إلى أن النظام التعليمي الجامعي. قد كان له توجه عملي تطبيقي أكثر منه أكاديمي وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الأتي الذي يبين بنيات (مؤسسات) جامعة الجزائر لسنة 1961 التي كانت تتكون مما يلي:

[1] رابح تركي ، مرجع سبق ذكره، ص147.

جدول رقم (2): يبين بنيات (معاهد) جامعة الجزائر (1961).

اسم المؤسسة	ملاحظات
*كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية	في 1962 ألحق بها معهد الجنايات لشمال إفريقيا
*كلية الطب والصيدلة	
*كلية العلوم	*مع معهد تطبيقي للتعدين والتنقيب أسس في 1942
*كلية الآداب والعلوم الإنسانية	التي ألحقت معهد الجغرافيا بداية 10 أفريل 1921
*معهد متعدد التقنيات (Polytechnique)	
*مركز التكوين الإداري	
*معهد البيوكيمياء العامة وبيوكيمياء التغذية	
–التعليم الفيزيائي والرياضي للطاقة الشمسية	في 1944 عوض مركز فتح في 1932
–علم الأعراق البشرية	أسس في 1956
–الدراسات النووية	أسس في 1958
– الدراسات الشرقية	أسس في 1934
–الفلسفة وعلم الاجتماع	أسس في 1952
–السياسة	أسس في 1949 وألحق فيما بعد بكلية الحقوق
– الدراسات الإسلامية	أسس في 1946
–دراسات تخطيط المدن	أسس في 1942 وفتح أربع سنوات فيما بعد
–الأرصاد الجوية وفيزياء الأرض الجزائر	أسس في 1883
*معهد التحضير لأعمال الدفعات العالية للعمل	أسس في 1957
–للبحث الصحراوي	أسس في 1937
–التراخوما والرمد الاستوائية	

Source :J.J.waardenburg, **les universités dans le monde arabe actuel**, Moton, paris 1966, T.2. Cité par Necib Redjem, Industrialisation et système éducatif Algérien. Op.cit, p 155.

ثالثا/ المرحلة الثانية (1962-1970)

تعتبر هذه المرحلة مرحلة الجامعة الجزائرية المستقلة. التي ورثت إرثا استعماريا ثقيلا ومقلقا، في جميع النواحي الرئيسية المكونة للجامعة الجزائرية. هذا الموروث المتمثل في "جامعة الجزائر" ومركزي وهران وقسنطينة، بالإضافة إلى مدرستين كبيرتين كانتا في خدمة الاقتصاد الاستعماري. ألا وهما "المعهد الوطني للعلوم الفلاحية" والمدرسة المتعددة التقنيات" أما تسييره، فقد جاء عبارة عن سعي لإدماج نخبته في مشروع البناء الوطني، على الرغم من أن المشرفين عليه كانوا نخبة كولونيالية منتجة لمعرفة علمية، لكنها كانت معرفة تعكس طبيعة مجتمع مسيطر عليه من طرف أقلية مهيمنة، تمثلت في المعمرين الأوروبيين[1].

كانت جامعة الجزائر العاصمة ما بين 1962 إلى 1966 فرنسية بنية وظيفة وبرنامجا، إدارة وبطابعها الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي. خلال هذه الفترة كانت السيطرة الفرنسية تمتد إلى جميع الميادين وذلك بسبب الشهادات المطلوبة، وقد كان الأساتذة الفرنسيين فقط أعضاء في مجلس الكلية، يتمثل الأعضاء في مدراء البحث أو المدرسين والذين كانوا بالدرجة الأولى مشغولين بالتدريس في الجامعات الفرنسية لا يقومون بالأبحاث أو التوجيهات إلا إذا كانت موجهة لدول الشمال، ولم يكن الشباب الجزائريين معنيين بالميزانية المخصصة للبحث في المخابر. لما شعر الفرنسيون بضغوطات السلطات الجزائرية من أجل تكوين جامعيين جزائريين قاموا بتوجيههم حسب رغباتهم الخاصة، دون أي تفكير بما يحتاجه المجتمع الجزائري، الذي كان على خطوة الوصول للطور الاقتصادي والاجتماعي[2] .

فما كان من السلطة الوطنية إلا أن تعيد النظر في ذلك، ابتداءا من سنة 1965 لاسيما بعدما أخذت معالم السياسة الاقتصادية الجديدة تتضح أكثر فأكثر إثر تولي قيادة 19 جوان مقاليد الحكم، بقيادة الرئيس الراحل "هواري بومدين". كان على الدولة الحديثة العهد أن تواجه

---

[1] الزبير عروس، "التعليم العالي، المسألة اللغوية وحال العلوم الاجتماعية في الدول المغاربية الجزائر نموذج"، وقائع ندوة وهران 20-11-22 سبتمبر 2004 وهران: منشورات CRASC، 2004، ص 109.

[2] Mahfoud Benoune, **Education, culture et développement en Algérie**, Algérie : Marinoor, ENAG, 2000, p 357.

مباشرة التركة الاستعمارية بكل ثقلها. كانت في مقدمة الأولويات الوطنية المستعجلة بناء دولة قادرة على تسيير شؤون البلاد وحفظ الأمن من جهة ومواجهة أعباء الاستقلال، وإقامة هياكل الدولة الناشئة ومؤسساتها في مختلف المجالات السياسية الإدارية،الاقتصادية، الثقافية والتعليمية من جهة أخرى وذلك بمواجهتها لسياسة التجهيل التي طبقها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري، طيلة قرن وما يزيد من ربع قرن من الزمن، وبهذا حظي نظام التعليم باهتمام السلطة. لذا فقد رأت السلطة الوطنية أن المؤسسات التعليمية بمختلفة مستوياتها يجب أن تفتح أبوابها لجميع المواطنين، وبالدرجة الأولى لأبناء العمال. الطلبة الذين يدخلون الجامعة سيتم توجيههم إلى الدراسات التي تتناسب مع احتياجات الدولة[1].

يرجع الاهتمام الكبير بالتعليم خاصة الجامعي إلى النقص الكبير الذي عانته الدولة الجزائرية من عدد الإطارات بعد الاستقلال. ذلك نتيجة لانعكاس سياسة الحد من تعليم الجزائريين التي اتبعها الاحتلال الفرنسي. الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3): يبين عدد الإطارات تحت التصرف والعجز.

نوع الإطار	عدد الموجود تحت التصرف	العجز
رؤساء مؤسسات صناعية	1500	5000
إطارات عالية	1300	15000
تقنيون، صناعيون، مشرفون	8400	35000
عمال اختصاصيون	38000	45000

المصدر: رابح تركي، مرجع سبق ذكره، ص 148

أمام هذا العجز الكبير في عدد الإطارات أراد الرئيس الراحل "هواري بومدين" الخروج بالدولة من ظاهرة التبعية الاقتصادية والثقافية، وتجسيد الآفاق الأساسية المسطرة مسبقا في إطار النظام الاشتراكي، لذا فقد استوجب على التعليم العالي تحريك الثقافة وتكوين إطارات ذات كفاءة من أجل إحداث قفزة للبلاد. من أجل استيعاب التكنولوجيا الحديثة، لذا فقد رمى المخطط الثلاثي (1967-1969) إلى أن يصل عدد الطلبة المسجلين سنة 1969 إلى 10.000 طالب أي بزيادة 2800 طالب خلال الفترة أي بنسبة 12.9% في السنة[2].

(1) Necib Redjem, Op .Cit, p 166

(2) Mahfoud Benoune, Op-Cit, p 359.

لقد تطلبت هذه النسبة توفير كل الوسائل المادية والبشرية لذلك. حيث تم إقامة أول جامعة بعد الاستقلال، وهي جامعة وهران سنة 1966، ثم جامعة قسنطينة سنة 1967 ثم تلتها جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالعاصمة وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران وجامعة عنابة، بينما فتحت الجامعة الإسلامية- الأمير عبد القادر- بقسنطينة سنة 1984[1].

لكي يحظى الطلبة الذين تزايد عددهم بشكل سريع بالتأطير المستحق فقد تزايد عدد الأساتذة من سنة 1962 إلى غاية 1969 بشكل ملحوظ، والجدول التالي يبين هذه الزيادة في عدد الطلبة والأساتذة.

الجدول رقم(04): يبين الزيادة في عدد الطلبة والأساتذة

السنوات	الذكور	الإناث	عدد المتخرجين ذوي الشهادات	عدد الأساتذة
1963-1962	2230	579	111	316
64/63	3039	814	180	343
65/64	4727	1199	179	-
66/65	6422	1631	195	682
67/66	7421	1851	378	693
68/67	7500	2220	654	816
69/68	8283	2398	724	866
70/69	10422	3408	817	817
المجموع	50044	14100	3238	4533

Sources : O.N.S Statistiques, Rétrospective 1962-1991, p 28 et Ministère de l'information et de la culture « l'Algérie en chiffres, 1962-1972 » pp 102-103.

إن قراءة بسيطة للجدول رقم (04) تبين الزيادة في عدد الطلبة والأساتذة. حيث ارتفعت من 2809 طالب و316 أستاذ في الموسم الجامعي 1963/1962 إلى 13830 طالب و817 أستاذ في سنة 70/69 .إلا أن هذه الزيادة لم تنعكس على عدد الإطارات

[1] بوفلجة غياث، **التربية والتكوين بالجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص ص 61-62.

(ذوي الشهادات) حيث أن المؤسسات الجامعية ما بين 1963/1962 و1970/1969 لم تقدم إلا 3238 إطار لقطاع المستعملين، ويعود هذا الضعف في التطور إلى ما جاء به محمد بوخبزة، حسب قوله"إن إحصائيات 1969 للإطارات أظهرت أن أكثر من ثلث المؤطرين الجزائريين ليس لديهم سوى مستوى التعليم الابتدائي، وما هو أكثر فضاعة هو نسبة الإطارات العليا البالغة من 80-90% والذين لا يملكون شهادات جامعية"[1].

في سنة 1966 رأى أحمد طالب وزير التربية الوطنية أن الجزائر غنية من حيث الثروات الطبيعية، ولكنها بالمقابل فقيرة من حيث الأيادي العاملة المؤهلة، من تقنيين ومهندسين، وأنه يجب تكوين هذه الإطارات. عدد منهم للظرف الحالي (العمل) وعدد آخر من أجل المستقبل. أي على الجزائر أن تكون 2400 "من رجال العلم" أي باحثين وأساتذة التعليم العالي في فترة تقدر بـ 15 سنة.

لم يحقق "أ.طالب" أي جديد سواء تعلق الأمر بتسخير سياسة جامعية جديدة أو بإعادة صهر التعليم العالي. لذا فقد شكل ما بعد سنة 1967 لجنة تعني بدراسة مشروع الإصلاح التربوي (التعليم العالي) بعد الدعوة إلى ثلاثية "العربية الإسلامية، الإفريقية والمتوسطية" كانت مهمة هذه اللجنة ذات نظرية العودة إلى الأصول الثقافية كالآتي:[2]

1/ جعل تعليم عالي واحد وليس تعدد في التعليم العالي، جامعة جزائرية واحدة وليس كليات، معاهد ومدارس كبرى متقاربة دون أي ارتباط وظيفي خشية أن تتصادم فيما بينها.

2/ تسجيل مختلف أشكال ومظاهر المهمة التي تعنى بها كل الجامعات وهي:

أ- تكوين الإطارات العليا التي تحتاجها البلاد من أجل التحقيق التدريجي لنمو الروابط التقنية ولمواجهة الأشغال اللازمة لتكوين بلد متقدم.

ب-تطوير البحث العلمي دون تأخر والتمييز الصعب ما بين البحث العلمي الأساسي والبحث التطبيقي.

---

(1) Mahfoud Benoune, Op-Cit, p 361.

(2 Ibid, pp362-363.

ج- نشر الثقافة وخاصة منها الوطنية.

د- تنظيم التربية المداومة لأن التطور المعلوماتي سريع جدا، إذ من المنطق تفضيل التعليم الموجه لاحتياجات عام أو عامين ثم يخضع لإعادة الهيكلة من أجل تجديد المعرفة للتعليم الطويل.

3/ بسبب احتياجات الإطارات كانت إحدى كبريات انشغالات الجامعة هي تكوين مؤطرين.

رغم هذا فانه لم يحدث أي تغيير في الجامعة الجزائرية، بل بقيت كالجامعة الاستعمارية الفرنسية، رغم أن الفرنسيين أنفسهم يعارضون الجامعة الفرنسية في تلك الفترة، حيث اهتزت فرنسا هزة عنيفة في ماي من عام 1968. على إثر اندلاع ثورة طلابية عمت البلاد وشلت حركتها، والواقع أن حركة طلاب الجامعات في فرنسا هي في جوهرها ثورة ضد المجتمع من ناحية وضد التقاليد الجامعية من ناحية أخرى.

لقد عبر الطلاب عن ضرورة أن تصبح الجامعة منبرا للنقد الاجتماعي ومناقشة التنظيمات السياسية والاجتماعية، وطالبوا بإعادة تنظيم الجامعة وأساليب العمل بها، مع ضرورة إشراكهم في الإدارة الجامعية وقد صدر بالفعل في 07 نوفمبر 1968 قانون لتنظيم الجامعات الفرنسية وهو القانون الذي عرف بقانون التوجيه أو قانون "إدجار فورشي" نسبة إلى وزير التربية آنذاك[1].

لكن رغم البلبلة التي أحدثتها نهضة الأساتذة والطلبة في فرنسا وعبر بلدان العالم المتقدمة والتغييرات التي صاحبتها في الجامعة. إلا أن "أحمد طالب" تمسك بالجامعة الفرنسية، حيث كان النظام البيداغوجي السائد في هذه المرحلة الذي كان متبعا وموروثا عن الفرنسيين إذ كانت الجامعة مقسمة إلى كليات وهي:

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.

[1] محمد منير مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- كلية الطب.
- كلية العلوم الدقيقة.

لقد كانت الكليات مقسمة بدورها إلى عدد من الدوائر التي تهتم بتدريس التخصصات المختلفة. كما أن النظام البيداغوجي كان مطابقا للنظام الفرنسي، حيث كانت مراحله كما يلي[1]:

1- مرحلة الليسانس: وتدوم ثلاث سنوات بغالبية التخصصات، وهي عبارة عن نظام سنوي للشهادات المستقلة، والتي تكون مجموعتها شهادة الليسانس.

2- شهادة الدراسات المعمقة، وتدوم سنة واحدة، يتم التركيز فيها على منهجية البحث،إلى جانب أطروحة مبسطة نسبيا لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.

3- شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة وتدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.

4- شهادة دكتوراه الدولة وقد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات.

من البحث النظري أو التطبيقي، وذلك حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

إن ما يمكن قوله في النهاية أن الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة. لم تعرف نفس التحولات البنيوية التي شهدها المجتمع الجزائري. رغم بعض الانجازات المادية والتطورات الكمية في الجانب البشري. ذلك أنها لم تكن أبدا جزائرية كما أنها لم تكن تستجيب للمتطلبات الجديدة للدولة المستقلة. إذ لم يستطع المسئولون عن الجامعة الجزائرية سوى أن ينتهجوا النظام الموروث عن المستعمر الفرنسي. ذلك أن السلطات الجزائرية كان جل اهتمامها منصبا حول إعادة الحياة إلى مجاريها الطبيعية في المؤسسات المختلفة للمجتمع الجزائري خاصة السياسية والاقتصادية منها.

[1] بوفلجة غياث، مرجع سبق ذكره، ص 62

رابعا/ المرحلة الثالثة 1970-1980

تعتبر هذه المرحلة مرحلة إعادة النظر في محتوى التعليم العالي والجامعي الموروث عن الاستعمار، والشروع في محاولة إصلاح شامل لهذا التعليم. حتى ينسجم مع متطلبات التنمية الشاملة.

الجامعة الجزائرية حفظت بنياتها المادية والبيداغوجية التي ورثتها عن الإدارة الاستعمارية، وتابعت وظائفها تحت غطاء جامعة فرنسية خارج التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري وخاصة الحقبة الأولى من الاستقلال، بالإضافة إلى قدم هذه المرحلة الجامعية، هناك مشاكل أخرى ظهرت وطرحت منها:[1]

1/ الأعداد الكبيرة للطلبة نتيجة التوسع في التعليم الثانوي وضعف بنيات الاستقبال.

2/ بعض الشهادات لا تجد أي استعمال أو طلب في ميادين الحركة الاقتصادية والثقافية.

3/الطرق البيداغوجية والتعليم، لم ترافق التعديلات السوسيوثقافية (حوارات اتصالات، معلوماتية...) المقررة من طرف المحيط التقني.

4/ غياب التواصل بين التعليم الثانوي والعالي.

5/ الراسبين في مختلفالامتحانات خاصة البكالوريا يشكلون المشكل العام. الجامعة لا يمكن أن تؤدي وظائفها بدون ديمقراطية التعليم، وهذا بالرغم من تضاعف الأعداد.

إضافة إلى ما سبق فإن هذه المرحلة تطابق بداية تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي رافقه الطلب المتزايد للإطارات التقنية، المسيرين الإداريين... وتكوين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة1970. كل المشاكل السابقة حتمت على الرئيس هواري بومدين أن يغير "أحمد طالب" من التربية الوطنية إلى وزير للتكوين والثقافة، وأولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للسيد "محمد الصديق بن يحي" حيث أوكل له كمهمة أولى الإصلاح والصهر الفوري للجامعة الموروثة عن الحقبة الاستعماري من أجل تحويلها إلى جامعة قادرة على تلبية حاجات المجتمع الجزائري. التي تتلخص في الثورات الثلاث التي اتخذتها الجزائر كمحاور أساسية للتنمية وهي:

---

[1] Necib Rdjem, op.cit, P166

1- الثورة الصناعية.

2- الثورة الزراعية.

3- الثورة الثقافية.

هكذا أصبح التعليم الجامعي ابتدءا من هذا الوقت يحتل مكانة إستراتيجية هامة في سياسة البلاد التنموية التي شرعت فيها على نطاق واسع[1].

تعتبر سنة 1971 بداية الإصلاح الشامل والعميق للتعليم العالي. وكان الهدف الأساسي من هذا الإصلاح ضمان تكوين إطارات كما ونوعا لتلبية حاجات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وقد كان الإصلاح يصبو إلى تكوين إطار بمواصفات معينة تتمثل في:[2]

- كفء تقنيا.
- مشبع بالشخصية الوطنية.
- واع بالحقائق الوطنية.
- مؤهل لتسوية مشاكل المجموعة الوطنية.
- يتوفر على حس المسؤوليات.
- ملتزم بعملية التنمية.
- قادر على الإسهام في إثراء التراث العلمي العالي.
- جدير بضمان الإشعاع الثقافي والعلمي لبلاده.

لقد تمحور الإصلاح حول خيارات كبرى من بينها: الديمقراطية، التعريب والجزأرة والتوجه العلمي والتكنولوجي.

أ- **الديمقراطية:** طبعت ديمقراطية الالتحاق بالمنظومة التربوية عامة والتعليم العالي خاصة السياسة التعليمية الجزائرية منذ سنة 1962، وهي تعني إتاحة الفرص المتكافئة للجميع في التعليم كل حسب كفاءته العقلية، بقطع النظر عن مكانته الاجتماعية وبقطع النظر كذلك عن غناه وفقره.

---

[1] رابح تركي، مرجع سبق ذكره، ص 153

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2002**، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص 18.

ب-**التعريب:** وهو أن تسود اللغة العربية حديثا وكتابة، في شتى جوانب الحياة. وداخل المنظومة التربوية على مختلف مستوياتها.

ج- **الجزأرة:** وهي الاعتماد على إطارات من أبناء الجزائر في مختلف التخصصات حتى تستغني البلاد عن خدمات الإطارات من الخارج .

د- **التوجــه العلمــي والتكنولــوجي:** ويعنــي التوسـع فـي التعلـيم التكنولـوجي والعلمـي والاهتمام به، وتشجيع وتحفيز الدارسين على الالتحاق بمدارسه ومعاهده والعمل على العناية بـه وتطـويره. حتـى يلبـي كافـة متطلبـات النهضـة والتنميـة فـي مختلـف جوانبهـا خاصـة الاقتصادية والصناعية.

لقد أفرزت هذه المبادئ الرئيسية للإصلاح تطورا كميا ملحوظا في المنظومة الجامعية. فقد كان لتطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم نتيجة هامة، تمثلت في ارتفاع عدد الطلبة خلال الفترة الممتدة من 1970-1980 كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(5): يبين زيادة عدد الطلبة في الفترة 1970-1980

السنوات	المجموع	الإناث
1970-1969	12243	2911
71/70	19311	4154
72/71	23413	5345
73/72	26074	5835
74/73	29465	6840
75/74	35739	8422
76/75	41709	9543
77/76	50097	11658
78/77	51893	12138
79/78	51510	13669
80/79	57445	14540

المصدر(بتصرف): محمد بوسنة "تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مسـاهمتة فـي عمليـة التنميـة"، **مجلــة العلــوم الإنســانية** العـد د13، منشـورات جامعـة قسنطينة، جوان 2000، ص 11.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن الفرق بين عدد المسجلين فيما بين الدخول الجامعي 1970/1969 و1980/1979 هو 45202 مقعد، وهي نسبة كبيرة لكنها في الحقيقة لا تعكس الجانب النوعي لهذا الكم، نتيجة عدة أسباب منها: نقص الإطار الكفء المكون، عدم توفر الوسائل التعليمية والبحثية بالكم المطلوب، عدم توفر الهياكل... إضافة إلى الفهم الخاطئ لديمقراطية التعليم هذه الأخيرة التي كان من الأجدر أن تقوم على أساس انتقائي شرط أن يمس هذا الانتقاء كل الشرائح والطبقات الاجتماعية بدون استثناء أو إقصاء لإعطاء تعليم جيد وذو نوعية رفيعة للجميع.

فالتعليم منذ القدم كان يقوم على أساس الانتقاء، لكن الجامعة الجزائرية أصبحت تستقبل أغلب الطلبة بأعداد ضخمة، دون انتقاء جيد كمادة أولية من الثانوية كأنهم تلاميذ وعندما يلتحقون بالجامعة معظمهم لا يكونون مستعدون لاستقبال تعليم عالي. هذا ما يفسر نسبة الرسوب الكبيرة في أوساط الطلبة خاصة في السنة الأولى من التعليم الجامعي.

كما أن الديمقراطية في الجزائر، بدأت تفقد معناها مع مرور الزمن. ففي أفريل 1984 أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أن الجزائر العاصمة سيكون لديها جامعتين ويكون لديها كل التخصصات مقابل أن تفقد بعض الجامعات مجموعة من التخصصات لفائدة ولايات أخرى[1]. هذا يعني أن جامعة الجزائر تحتوي على كل التخصصات، بعكس المراكز الجامعية وبعض الجامعات عبر التراب الوطني. هذا ما يجعل طلبة هذه المناطق في وضعيات عدم المساواة. لأنهم يجدون أنفسهم في اختيار ما بين قرب الجامعة من مسكنهم أو التخصص البعيد، وفي الغالب الكفة سوف ترجع للاحتمال الأول، وحتى من حيث المساواة المادية (المالية، النقل، الإيواء...). إضافة إلى المستوى البيداغوجي فتوزيع الأساتذة ذوي الرتب العليا والخبرة التدريبية والبحثية. يكون غالبا بدرجة أكبر لفائدة الجامعات في الولايات الكبيرة، إضافة إلى توفر الوسائل التعليمية والبحثية، هذا ما يجعل طلبة الجامعات الكبرى يحضون بتأطير أفضل من طلبة الجامعات الصغيرة، فما بالك بطلبة المراكز الجامعية. كما هو معروف الشهادة التي يتحصل عليها الخريجون من الجامعة الجزائرية وطنية، لا يوجد فرق بين الجامعات سواء التي تكون مزودة بتأطير متفوق أولا إنها

(1) Necib Redjem, op.cit, p210

تعتبر بنفس الدرجة في سوق العمل بحسب وجهة النظر القانونية، ولكن في الواقع هل المهندس الذي يتخرج من المراكز الجامعية مثلا لديه نفس الكفاءة ومستوى التأطير مثل الطالب المتخرج من جامعة الجزائر العاصمة مثلا؟ !.

أما فيما يخص التعريب، فقد بذلت الدولة جهودا هامة لتحويل اللغة العربية –بصفة تدريجية– إلى لغة التعليم الرئيسية في الطور الجامعي. فخلال السنوات الأولى من الاستقلال مس التعريب معهد الدراسات التابع لجامعة الجزائر وفرع اللغة العربية. الذي التحقت به أعداد هامة من الطلبة، ثم شمل تدريجيا تخصصات أخرى، إذ إلى جانب فروع التعليم التي تدرس باللغة الفرنسية أنشئت فروع معربة داخل الصحافة خلال سنة 1965 ثم في الفلسفة والتاريخ. بهدف تكوين أساتذة التعليم الثانوي، وفي الحقوق ابتدءا من سنة 1969. شهدت حركة التعريب نموا سريعا في ميدان العلوم الاجتماعية وعلوم الأرض والحياة انطلاقا من الدخول الجامعي لسنة 1989 والواقع أن وتيرة التعريب استمرت في التزايد بصيغ متفاوتة، حسب التخصصات المدرسة على سبيل المثال عربت العلوم الاجتماعية والإنسانية تعريبا تاما خلال الموسع الجامعي (1997/1996) [1].

لكن عملية التعريب في البداية خاصة مع بداية تطبيق مبدأ التعريب الخاص بإصلاح 1971. كانت تواجه عجزا هاما في الأساتذة المتحكمين في اللغة العربية. لهذا تعين تكوينهم بالاعتماد على التعاون العربي وعلى إعادة رسكلة الأساتذة المفرنسين داخل مراكز التعليم المكثف للغات. التي أنشئت في المؤسسات الجامعية. ومع تجسيد سياسة التعريب المستمرة في التعليم العالي زادت نسبة الطلبة المتمدرسين باللغة الوطنية وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (6): يبين تطور أعداد الطلبة في الجزائر حسب لغة التدريس خلال الفترة 2000/1963

السنوات	1964/1963	72/71	81/80	91/90	2000/99
مجموع الطلبة	5269	24334	66064	196972	407995
معربين	00	2015	16516	65000	257036
نسبة التعريب	00	8.2	25.00	33.00	63.00

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي 1962 إلى 2002**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أعداد الطلبة المعربين تضاعف تقريبا 77.43 مرة بين سنة 1963-1964وسنة 1999-2000 وانتقلت نسبة التعريب من 8.2% سنة 1971 إلى 63.00% عام 2000. هذه النسبة الأخيرة لم تصل إلى مستويات أعلى رغم التعريب الكلي لبعض التخصصات نتيجة لوجود فروع لم تعرب لحد الآن كالطب، الصيدلة، جراحة الأسنان...

إن عملية التعريب في الجامعة الجزائرية لم تتم بصورة ناجحة وشاملة. لأن هذه العملية تمت دون تخطيط وتحضير جيد، بل جاءت بصورة استعجاليه فمسؤولو الجامعات انتظروا عشية قدوم الدفعة الأولى من حملة شهادة البكالوريا المعربة تماما إلى الجامعة عام 1989. كي يسعوا بسرعة إلى تنظيم حلقات دراسية ليعلموا الأساتذة الذين درسوا ويدرسون بالفرنسية المصطلحات العلمية العربية. كما قامت الوزارة بمحاولات تعريب الهيئة التدريسية عن طريق البعثات المتتالية إلى المشرق. إذن بالنسبة للسلطة والوزارة صيرورة التعريب أصبحت مرادف لصيرورة الترجمة، وهذه فكرة خاطئة بل جد خطيرة. في هذا الصدد يقول **Daneil Goste** حتى بالنسبة للرياضيات التي تعتبر عالمية بامتياز عندما نقوم بالترجمة ستواجهنا صعوبات ومشاكل لأن هذا الشخص لم يتعود على التفكير والتحليل بهذه اللغة لذا يمكن أن يقع في أخطاء"[1].

عموما يمكن القول أنه رغم المسيرة الطيبة التي مرت بها عملية التعريب الخاصة بالتعليم العالي في الجزائر. التي تنوعت خلالها السياسات والمناهج حيث انطلقت من لجنة الفكر إلى تنصيب لجان التعريب الجامعية، ثم بعدها إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية وعقد أربع ندوات وطنية أحدثها الندوة الوطنية التي عقدت من طرف رئاسة الحكومة عام 1989 في قصر المؤتمرات بنادي الصنوبر بالجزائر[2]. إلا أن هذه العملية لم تنجح في تحقيق الهدف من ورائها ولم تساهم في تطوير المعرفة كما أنها لم تكن شاملة، حيث لا تزال بعض الشعب العلمية حد الآن تدرس باللغة الأجنبية. لكن مهما يكن من أمر فإن تعريب

---

[1] Mahfoud Benoune, op.cit, p 440.

[2] عبد الكريم بن أعراب "الكتاب المدون بالعربية ومسيرة تعريب التعليم العالي في الجزائر" **مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، العدد 17، عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، نوفمبر 2004، ص 193

التعليم العالي أضحت شرطا أساسيا لتنمية التفكير وربط البحث العلمي بواقع المجتمع. كما أن الطالب الذي يأتي من الثانوية فإنه تلقى كل مراحله التعليمية باللغة العربية، وعندما يصل إلى الجامعة يجد بعض التخصصات تدرس باللغة الفرنسية وهذا ما يجعل الطالب يبذل جهدا مضاعفا. خاصة إذا كان لا يتقن اللغة الفرنسية، أو ينسحب من هذا التخصص. هذا ما يطرح مشكل عدم المساواة بين الطلبة ويبين الخلل الواضح في تطبيق سياسة التعريب. إذن من الضروري أن يتم التعريب في سياق تعددية لغوية كفيلة باكتساب المعارف المتجددة باستمرار. ذلك أن الأحادية اللغوية، أعجز من أن تضمن تنمية الجامعة وتطوير البحوث العلمية في البلاد، كما أن عملية التعريب يجب أن تكون ديمقراطية في إعدادها مخططة ومتطورة في تنفيذها وأخيرا علمية فيما تحمله.

أما ما يمكن قوله حول سياسة الدولة فيما يخص الجزأرة هو السرعة الفائقة التي تمت بها. إذ تم الانتقال على جناح السرعة من حالة الهيمنة للإطار الجامعي الأجنبي. إلى حالة زال فيها هذا الإطار تماما من الجامعة الجزائرية إلا نادرا، حيث باشر المسؤولون الجامعيون تحت شعار جزأرة الكل التعليمي. إلى إلغاء العقود لكثير من الأساتذة الأجانب والمرتبطين أو متزوجين بمواطنين ومواطنات جزائريين. بالرغم من أن هؤلاء وظفوا بشهادات عالية جدا وحتى أن بعضهم لم يكونوا يتقاضون رواتبهم بالعملة الصعبة وكذلك لم يتم إيوائهم نظاميا[1].

مقاييس إلغاء المعاونين الأجانب جعلت سنة 2000 في الجامعة الجزائرية تشهد جزأرة شبه كلية، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (07): يبين عدد الأساتذة الجزائريين

الفترات	1963	1970	1990	2000
عدد المدرسين	298	697	14536	17460
المدرسون الجزائريون	128	376	13311	17401
النسبة (%)	42.95	53.95	91.57	99.66

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2002**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[1] Mahfoud Benoune, op.cit, p 405

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن عملية جزأرة قطاع التعليم العالي قد تمت بسرعة كبيرة حيث أنه بداية من سنة 1970 إلى غاية سنة 2000 نلاحظ جزأرة شبه كلية للأساتذة في الجامعة الجزائرية. حيث ارتفعت هذه النسبة من 53.95% إلى 99.66% لكن هذه السرعة في عملية الجزأرة الشبه كلية أفرزت نتائج سلبية أخطرها. وقوع حالة احتباس معرفي على مستوى عمليات التعليم والبحث. التي أضحت معطلة بالجامعة ومراكز البحث الجزائرية. نتيجة لانخفاض مستوى المؤطرين الجزائريين في تلك المرحلة. حيث يوجد هناك تباين كبير في بنية الأساتذة في الجامعة الجزائرية في فترة السبعينات وبداية الثمانينات وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (08): يبين بنية الأساتذة بالنسب المئوية

السنوات / الرتب	1979/1978	80/79	81/80	82/81	83/82
أساتذة التعليم العالي	03.69	02.28	03.82	04.18	04.04
أساتذة محاضرين	07.40	05.90	06.74	08.19	06.50
أساتذة مساعدين	29.31	32.70	31.34	35.64	36.29
مساعدين	59.60	58.13	58.11	51.98	53.16
المجموع	100	100	100	100	100

Source : Necib Redjem, Op-Cit, p 197

نلاحظ من خلال الجدول السابق حضور ضعيف لأساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين، حيث نجد أن هاتين الرتبتين مجتمعتين لا تمثلان سوى 10.54% من المجموع الكلي، والفئتين المتبقيتين (أساتذة مساعدين ومساعدين) تمثلان الأغلبية الساحقة وذلك بنسبة تقدر بـ 89.45%. نسبة مثل هذه تؤثر على درجة وطبيعة التأطير للطلبة وللأسلاك الأخرى(الأساتذة المساعدين، والمساعدين) وعلى تطوير وترقية البحث العلمي.

إن عملية الجزأرة تمت عن طريق توظيف أساتذة غير مؤهلين من طرف وزارة التعليم العالي، حيث قام رؤساء الجامعات بتوظيف طلبة السنة الأولى لما بعد التدرج وأعداد كبيرة من حملة شهادة الليسانس كمساعدين متدربين لمدة ثلاث سنوات، وخلال هذه المدة إذا لم يستطع هؤلاء الحصول على شهادة الماجستير أو شهادة موازية فإن عقودهم تعتبر ملغاة

لكن مسؤولو الوزارة والجامعات، قاموا بالاحتفاظ بهؤلاء مع خرق القوانين العامة لتوظيف الأساتذة الجامعية كما أن أعدادهم ارتفعت كثيرا[1]. فهناك من الأساتذة من بقوا من عشر إلى خمسة عشر سنة في مناصبهم دون أن يكون لديهم الشهادة المطلوبة، وهذا مؤشر لعدم الفاعلية الداخلية. هذه الأخيرة تؤدي طبيعيا إلى عدم فعالية خارجية لأن حاملي الشهادات تم تأطيرهم من طرف أساتذة غير مؤهلين لا يمكنهم أن يكونوا فعالين وناجحين كأيادي عاملة ذات كفاءة عالية، يتم استغلالها من طرف مختلف القطاعات الاقتصادية،الاجتماعية السياسية، الثقافية... والغريب في الأمر أن هؤلاء الأساتذة يطالبون بترسيمهم نظرا لخبرتهم وخدمتهم؟!.

يمكن تصنيف خيارات الديمقراطية والجزأرة والتعريب. ضمن المبادئ الرئيسية التي قررت انتشار التعليم العالي منذ سنة 1962. لقد تداخلت هذه الخيارات خلال العقود المنصرمة، ولإدراك الصورة الحالية التي تظهر عليها الجامعة الجزائرية يجب أن نأخذ بالحسبان خيارا رابعا هو التوجه العلمي والتكنولوجي. الذي أثر باستمرار على اتخذا القرار في هذا الميدان. يجب التنبيه إلى أن الطلبة الجزائريين القلائل الذين كانوا يلتحقون بالجامعة خلال العهد الاستعماري كانوا يتابعون دراستهم الجامعية –عموما– في شعبة الآداب (الأدب العربي بالدرجة الأولى) وأحيانا في الحقوق أو الطب والصيدلة. ولم تكن تتجاوز نسبة المسجلين منهم في المعاهد القليلة ذات التوجه التقني مثل المدرسة الوطنية للمهندسين أو المدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر العاصمة 03%[2].

إن الأهمية التي منحتها الدولة لمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجهودها القائمة على التصنيع واستغلال الموارد الطبيعية. سوف تعمل على تثمين خيار التوجه العلمي والتكنولوجي وعند اعتماد الدولة نظام التخطيط الاقتصادي، انطلاقا من الخطة الثلاثية (1967–1969) ثم المخططين الرباعيين (1970–1973) و(1974–1977) اتضحت الحاجة الملحة إلى إطارات تقنية ذات كفاءة ، وكان العدد المطلوب لذوي الشهادات هو

---

(1) Mahfoud Benoune, Ibid, p 406

(2) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2000**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

8900 إطـار وفـي نهايـة فتـرة المخطـط الربـاعي الثـاني يجـب أن يكـون العـدد 26000 إطار[1]. لكن هذا العدد لم يتم تحقيقه وهذا ما سوف نلاحظه من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (09): يبين عدد المتخرجين في الفترة الممتدة (71-79)

السنوات	1972/1971	73/72	74/73	75/74	76/75	77/76	78/77	79/78
عدد المسجلين	23413	26074	29465	35739	41709	50183	51983	51510
عدد المتخرجين	1703	2355	2786	2844	4661	5410	5928	6046
النسبة المئوية للمتخرجين	7.27	9.03	9.45	7.96	11.17	10.78	11.40	11.74

Source : Necib Redjem, Op.cit., p 199

مـن خـلال الجـدول أعـلاه، نجـد أن عـدد الطلبـة المتخـرجين قليـل جـدا، لا يعكـس طموحـات التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة. التـي يصبوا إليها إصـلاح التعليم العـالي بصـفة عامـة والمخطـط الربـاعي الثـاني. حيث تم تسـجيل 5928 متخرج بنسبة تقدر بـ 11.40% من عدد المسجلين للموسم الجامعي 1978/1977 هذا يعني أن المخطط الرباعي الثاني أحصى عجز يقدر بـ 20072 إطار بنسبة تقدر بـ 22.8%.

كمـا أن الفـروع العلميـة والتقنيـة لـم تسـجل تخـريج إطـارات بالكميـة المطلوبـة خـلال المخططين الرباعي الأول والثاني وهذا ما تبنيه الأرقام الموجودة في الجدول الآتي:

جدول رقم (10) يبين عدد المتخرجين في إطار المخططين الرباعي الأول والثاني

المخطط التخصصات	المخطط الرباعي الأول 1970-1973	المخطط الرباعي الثاني 1974-1977
علوم طبية	1399	4185
علوم	800	2809
علوم اقتصادية وتجارية	976	1380
حقوق	1220	4188
آداب وعلوم إنسانية	2263	3367
مهندسين	599	1650
المجموع	7237	17579

Source: M.P.A.T. Bilan enseignement supérieur (1967-1978), p52.

(1) Mahfoud Benoune, op.cit, p 376

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة المتخرجين من الفروع العلمية والتكنولوجية (علميين ومهندسين) غير كافية حيث يمثل نسبة 19.33% من المجموع الكلي في المخطط الرباعي الأول، وقد ارتفعت هذه السنة إلى 25.37% في المخطط الرباعي الثاني، ولكنها لا تعكس التوجه العلمي والتكنولوجي المخطط له، ويعود هذا إلى عدة أسباب منها سوء التوجيه، عدم أهلية الهيكل المؤطر، تأخر انجاز البناءات اللازمة، التعريب غير المدروس الذي أفرز عدة انعكاسات منها ابتعاد الطلبة عن الفروع العلمية والتقنية واتجاههم نحو العلوم الأدبية والاجتماعية والدراسات القانونية والسياسية، لأن هذه العلوم عرفت تعريب شبه كلي. هذا ما يؤدي إلى عدم طرح مشكل إتقان اللغة الفرنسية لدى الطلبة.

إضافة إلى المبادئ الأساسية التي جاء بها إصلاح التعليم العالي لسنة 1971 المتمثلة في التعريب، الجزأرة، ديمقراطية التعليم والتوجه العلمي والتكنولوجي، فقد تضمن هذا الإصلاح نقاط أخرى في مجال البيداغوجيا وهيكلة الدروس تتمثل في[1]:

- تجديد يقضي بتجميع مقاييس من الشعب العلمية والتكنولوجية في جذع مشترك (الجذع المشترك للعلوم الدقيقة والتكنولوجيا والجذع المشترك في البيولوجيا...)
- رافق هذه الإجراءات الجديدة إصلاح شامل للبرامج التعليمية والمناهج التربوية وفي مجال التوجيه أدخلت آليات شملت الشعب العلمية الكبرى واعتمدت على شعب البكالوريا لتحقيق تنظيم أحسن للتسجيلات الطلابية بالجامعة.
- إلغاء السنة الإعدادية (العام التحضيري) في جميع معاهد التعليم الجامعي حتى تصبح الجامعة أكثر ارتيادا من طرف الطلبة.
- تمديد السنة الجامعية.
- إلغاء التنظيم السنوي لمرحلة التكوين وإحداث التنظيم السداسي وذلك عن طريق استبدال الامتحانات السنوية بامتحانات فصلية أو سداسية والتوجه إلى تطبيق المراقبة المستمرة للمعارف.
- إدخال المقياس كوحدة تقييم المعارف مكان الشهادات.

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2002**، مرجع سبق ذكره، ص 19

- في المجال التنظيمي ألغى الإصلاح نظام الكليات، وأقام مكانه نظام المعاهد الذي يرتكز على مبادئ تكامل التخصصات وعلى الاستقلال المالي.

أتاح الإصلاح أيضا للطالب أن ينتقل إلى الفصل الثاني حتى ولو لم ينجح في كافة المواد؟! وأصبح التركيز على التطبيق أكثر من الدراسة النظرية وعدل نظام الطب إلى ست سنوات بدل سبع سنوات، وأصبح طب الأسنان أربع سنوات فقط، أما الليسانس فأصبح خاصا بالتعليم ومدته ثلاث سنوات على العموم وأربع سنوات في بعض التخصصات، وفي الهندسة أصبح الطالب مخيرا بين أن يدرس خمس سنوات ليتخرج كمهندس، أو سنتين ليصبح مساعد مهندس...

أما بالنسبة للدراسات العليا فقد ألغى الإصلاح دبلوم الدراسات العليا، وحل محله دبلوم الدراسات المعمقة، واستمر نظام شهادة الدكتوراه من الدرجة الثالثة ودكتوراه دولة.

من حيث المناهج تغيرت جذريا وأدخلت مناهج جديدة ومواد كثيرة لم تكن تدرس في السابق. منها على سبيل المثال علم الاجتماع الريفي، الحضري، علم الاجتماع الأسري، علم النفس الصناعي، علم النفس السريري التوجيه المدرسي، الحضارة العربية الإسلامية، الثورة الجزائرية...[1].

أما عن إنشاء المنشآت القاعدية الرئيسية التي شهدتها المرحلة الثالثة من تطور الجامعة الجزائرية 1970-1980 فقد تمثلت في:

- جامعة قسنطينة.
- جامعة عنابة (تحويل المعاهد إلى جامعة مع توسيعها)
- جامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة الجزائر أطلق عليها جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين.
- انطلاق أشغال بناء جامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران.

[1] عبد الله ركيبي،" التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، **حوليات جامعة الجزائر**، العدد الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص ص 158،1957

- إنشاء مراكز جامعية بتيزي وزو، البليدة، باتنة، سطيف، تلمسان سيدي بلعباس، مستغانم وتيارت

- عمليات متنوعة للإنجاز والتوسيع والترميم لمنشآت التعليم العالي كمعهد الحقوق بابن عكنون، المدرسة الوطنية للتعليم المتعدد التقنيات بوهران، المدرسة المتعددة التقنيات للهندسة المعمارية والعمران المعهد الوطني للفلاحة[1].

لقد جاءت هذه الانجازات في إطار الأهداف المسطرة في المخططات الثلاثة على التوالي: المخطط الثلاثي (1969، 1967) المخطط الأول والثاني (1970-1973) (1974، 1977). لقد شهدت هذه الانجازات تأخرا في تسليمها حيث كان كل مخطط يتحمل أعباء إتمام إنجاز ما بقي من المخطط الذي سبقه. كما شهدت هذه المرحلة إنجاز العديد من الأحياء الجامعية، وإعلان العديد من المشاريع قيد الانجاز للعديد من الجامعات والأحياء الجامعية.

خامسا/ المرحلة الرابعة: 1980-1990

عرفت مرحلة الثمانينات في الجزائر ظروفا خاصة، تميزت على الصعيد السياسي بتغيير هرم السلطة أما في مجال التعليم العالي، فتعتبر كتكملة لتطبيق مبادئ الإصلاح لسنة 1971، حيث قام عبد الحق برارحي وزير التعليم العالي والبحث العلمي (1979-1987) بتكوين ندوة وطنية حول التكوين العالي، ركز على ضرورة تعميم مشروع الإصلاح دون الاهتمام بالمشاكل الأخرى للأسرة الجامعية، وقد أعطى المؤتمر الوطني بناءا على الوثيقة الداخلية لوزارة التعليم العالي المتطلبات التالية:[2]

1/ وضع مخطط للجزأرة يتماشى مع احتياجات الجامعة الجزائرية والمؤسسات الخاصة.
2/خلق الشروط الاجتماعية المهنية والبيداغوجية لجذب الإطارات الجامعية الجزائرية
3/ وضع قوانين علمية وشروط موضوعية لتوظيف الأساتذة الجزائريين.

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2002**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] Mahfoud Benoune, op.cit, p 404

4/ استعمال الطاقات العلمية الجزائرية الممكنة، وخاصة الجامعيين الذين طلبوا إلى الخدمة الوطنية.

5/ توظيف طلبة من السنة الثانية من شهادة التعليم العالي لتأكيد إلغاء المساعدين الأجانب.

6/ تشجيع التنسيق والتعاون بين الجامعات الوطنية لتغطية النقائص في الأساتذة المشرفين على مشروع التخرج.

7/ الحد من التوظيف في إطار التعاون لأساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين.

لقد ساهمت مختلف الإجراءات السابقة والتوسع في تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم في الزيادة الكمية لعدد الطلبة المسجلين، المتخرجين وعدد هيئة التدريس على النحو التالي:

جدول رقم (11): يبين الزيادة في عدد الطلبة وهيئة التدريس

السنوات	مستوى التدرج	المتخرجين	مستوى ما بعد التدرج	هيئة التدريس
1981/1980	66064	7477	5229	7058
82/81	72590	7800	5429	7796
83/82	90145	9584	5722	9311
84/83	97000	10237	7285	6974
85/84	103223	11713	8597	10560
86/85	122084	14093	9973	11264
87/86	143293	16645	11407	12204
88/87	161464	18110	12288	12970
89/88	166717	20493	13400	14087
90/89	181350	22917	13367	14536

المصدر: محمد بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الزيادة في عدد الطلبة في مستوى التدرج من الموسم الجامعي 1981/1980 إلى غاية الموسم الجامعي 1990/1989 تقدر بـ 115286 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 274.51% وهي زيادة كبيرة جدا، أما عدد المتخرجين مقارنة بعدد المسجلين في مرحلة التدرج فهي قليلة جدا، حيث قدرت بنسبة 11.32% في الموسم الجامعي 1981/1980 وبنسبة 12.63% في الموسم الجامعي 1990/1989

وذلك نتيجة لعدة أسباب منها نقص التأطير، خلل في التوجيه، عدم توفر الوسائل التعليمية (كتب، مراجع...)، ... أما هيئة التدريس فقد ارتفعت من 7058 أستاذ سنة 1981/1980 إلى 14536 أستاذ سنة 1990/1989 بنسبة زيادة تقدر بـ 205.95%. هي نسبة كبيرة يمكن أن تساهم في تحسين مستوى التأطير لو كانت هذه النسبة متوازنة من حيث الرتب العلمية للأساتذة.

أما فيما يخص جزأرة التعليم العالي، فقد أتاحت القرارات التي اتخذتها الدولة سنة 1982 الجزأرة التامة لسلك المعيدين والأساتذة المساعدين في ظرف خمس سنوات (1987) وجزأرة كافة أسلاك المدرسين في العلوم الطبية سنة 1988، والعلوم الاجتماعية سنة 1989، وخلال العشرية 1990-2000 جاء دور جزأرة العلوم البيولوجية والعلوم الدقيقة والتكنولوجيا، ويمكن القول أن جزأرة سلك التدريس قد كان شبه كلي، حيث تم إحصاء 59 أستاذا أجنبيا خلال الموسم الجامعي 2002/2001[1].

أما حركة التعريب فقد شهدت نموا سريعا وفق الخطوات الآتية:[2]

1- تعريب العلوم الإنسانية بما فيها العلوم الاقتصادية، ابتدءا من الدخول الجامعي لسنة 1980، تطبيقا لمقررات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في نفس السنة.

2- فتح الدراسات في التعليم ما بعد التدرج باللغة العربية وفي جميع الفروع العلمية.

بعد تعيين "بلقايد" كوزير للتعليم العالي، كانت هناك نقاشات حادة، طيلة النصف الأول من عام 1988. إلى أن تحول إلى شكل مؤتمر وطني حول التعليم في جوان 1988. حيث طرح فيه مخطط تعريب العلوم والتكنولوجيا في الجامعة الجزائرية ولكن لم يتم تنفيذه لأنه للأسف بقي كل متشبثا بآرائه ومطالبه[3].

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2002**، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

[2] الزبير عروس، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[3] Mahfoud Benoune, op.cit, p 426

كما تزامنت هذه المرحلة مع تنفيذ مخططات التنمية، المتمثلة في المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي حدد فيه مجموعة من الأهداف منها تدارك التأخر المسجل في إنجاز مشاريع الهياكل الأساسية البيداغوجية والاجتماعية لقطاع التعليم العالي، والتكفل بما تبقى مما لم يتم إنجازه في المخططات السابقة، وذلك عن طريق تخصيص مظروف مالي بلغت قيمته 8.6 مليار دينار للتكوين والبحث العلمي. من مجموع الاستثمارات في المخطط الوطني البالغة 400 مليار دينار والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الذي تم فيه تخصيص 09 مليار دينار من الاعتمادات، خلال الفترة لصالح التعليم العالي من الغطاء المالي الإجمالي البالغ 550 مليار دينار[1].

إن تنفيذ المخططات السابقة توضح بصورة أكبر الحاجة الملحة إلى إطارات تقنية ذات كفاءة، وهذا ما أدى إلى التسريع والتأكيد على التوجه العلمي والتكنولوجي للجامعة الجزائرية. خلال السنة الجامعية 1987/1986 مثلت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية بـ 78.3% من إجمالي الطلبة المسجلين، وقدرت نسبة الطلبة المسجلين في شعبة التكنولوجيا لوحدها بـ 34.4%[2]، وخلال السنوات الأخيرة وجد هناك نمو سريع لأعداد الطلبة الوافدين على الجامعات وارتفاع نفقات التكوين وتدهور سوق العمل، ولكن رغم ذلك لم يتم إعادة النظر في خيار التوجه العلمي والتكنولوجي، لأن التسجيل في هذه التخصصات ظل يتزايد باستمرار.

على العموم يمكن القول أن فترة الثمانينات لم تشهد تطورات أو إصلاحات عميقة للتعليم مثل فترة السبعينات. غير أن سنة 1984 تعتبر نقطة تحول في الجامعة الجزائرية وذلك بظهور مشروع الخريطة الجامعية سنة 1983 في صورتها الأولية التي عبرت عن ضرورة انعطاف في التكوين قصد إعادة التوازن للأبعاد النسبية لمختلف العلوم لصالح التكنولوجيا التي ستسمح للجزائر بالخروج من التخلف وبلوغ الألفية القادمة إذا ساهمت

---

[1] العقبي حبة، "الجامعة الجزائرية والتنمية في الذكرى الخامسة والعشرين لاسترجاع الاستقلال الوطني" **حوليات جامعة الجزائر**، العدد الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987/1986، ص 140.

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2002**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

بأقصى وسائلها في ميدان التكنولوجيا. ينبغي القول بأن بنى المواد والداخلين يعدون مختلفين إذ تنتج الجامعة الجزائرية بصورة شاملة ثلاثة حائزين على الشهادات سنويا في العلوم الاجتماعية، مقابل واحد فقط في التكنولوجيا وتستقبل على العكس ثلاثة طلبة في التكنولوجيا وواحد فقط في العلوم الاجتماعية[1].

ثم في سنة 1984 ظهرت الخريطة بأكثر دقة وتفصيل، وتهدف هذه الخريطة إلى تطوير الجامعة الجزائرية حتى آفاق 2000، حيث ينتظر إنشاء شبكة مكونة من ثمانية وعشرين مدينة جامعية، تعمل على توسيع نطاق التعليم العالي وقد تم غداة الدخول الجامعي 1989/1986 فتح 25 مدينة جامعية تتوفر على هياكل صالحة للتعليم العالي[2]. لقد اعتمدت الخريطة الجامعية في تخطيطها على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة. كما تهدف إلى تحديد هذه الاحتياجات من أجل العمل على توفيرها وتعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الوطنية، كالتخصصات التكنولوجية، والحد من توجه الطلبة إلى بعض التخصصات الأخرى كالحقوق والطب. التي يوجد فيها فائضا من الطلبة فوق احتياجات الاقتصاد الوطني. كما تهدف الخريطة الجامعية إلى تحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية. تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة مع المحافظة على سبع جامعات كبرى فقط. لقد روعي في الخريطة الجامعية لسنة 1984 التخصص حسب المناطق واحتياجاتها إلى علوم معينة تخدم البيئة، ففروع الفلاحة مثلا تدرس في المناطق الفلاحية وفروع الصناعة في المراكز الصناعية وغير ذلك، وفي هذا الإطار أيضا تم إعداد برنامج يحدد بدقة كل الاحتياجات الوطنية في مجال التكوين وإعداد المكونين وتركزت الجهود على إحداث الاندماج الكامل بين التكوين في الخارج والداخل. لقد تم بالفعل برمجة 2000 أستاذ ومعيد يمكنهم الاستفادة من الدورات التدريبية القصيرة المدى في الخارج حتى تضمن الجامعة نموها وتطورها[3].

---

(1) Ministère de l'enseignement supérieur, II^{ème} conférence nationale de la formation supérieure " le comite pédagogique national vision nouvelle d'organisation du travail "Alger: les 7.8.9 juillet 1987,p04

(2) العقبي حبة، مرجع سبق ذكره، ص 138.

(3) عبد الله ركيبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 161، 162.

عموما فإن أهم القضايا التي أكدت الخريطة الجامعية عليها هي:

- مراعاة لا المركزية التكوين.
- سياسة التوازن الجهوي.
- دعم التوجه العلمي والتكنولوجي والتقليل من البعثات الطلابية إلى الخارج
- إصلاح البرامج لتكييفها مع احتياجات الاقتصاد الوطني.
- توسيع شبكة التكوين العالي وتوفير الانسجام والتناسق بين مؤسسات وزارة التعليم العالي والمؤسسات الأخرى.
- تطوير البحث العلمي وربطه بالتنمية(*).

على الرغم من الأهداف الموضوعية التي جاءت بها الخريطة الجامعية. إلا أنه لم يتم لمس أثرها على أرضية الواقع وبقيت الجامعة على حالها دون تغيير. حيث استمرت بدورها المتمثل في تخريج الأطر الجامعية لكن القطاع الإنتاجي لم يتمكن من إدماج كل هذه الإطارات وتوظيفها. وقلت بشكل ملحوظ فرص العمل لأن وضع خريطة جامعية تتطلب رؤى مستقلة على المستوى المحلي والوطني ومعرفة بنيات النظام التعليمي الثانوي. دراسة الأعداد الكبيرة لحاملي الشهادات من المرحلة الثانوية. هذه الرؤى يجب أن تأخذ بالحسبان الخصوصيات السوسيواقتصادية لمختلف المناطق الجغرافية، الارتفاع والبنية الديمغرافية لمنطقة ما يمكن أن تختلف عن التي نراها على السلم الوطني (ظاهرة ريفية، مدنية) ويجب الأخذ بالحسبان الإطار الاجتماعي والاقتصادي لمؤسسات التعليم.

إن الخريطة الجامعية التي دعت إليها وزارة التعليم العالي في أفريل 1984 ضمت أربع ولايات جامعية: الجزائر العاصمة وعنابة جامعتين، وهران وقسنطينة جامعة واحدة الولايات الأخرى سيكون لديها فقط مركز جامعي واحد فقط، إن هذا التركيز لمؤسسات التعليم العالي يترجم بعدم مساواة اجتماعية، اقتصادية وجغرافية. اللامساواة هذه يمكن ملاحظتها من خلال توزيع بنيات التعليم كما يلي[1]:

(*) أنظر وثيقة العمل لتطبيق خريطة التكوين الجامعي، ماي1984.

(1) Necib Redjem, Op-Cit, p 217.

- المركز (الوسط) الذي يضم ثلث مؤسسات التعليم العالي يجمع أكثر من 82% من الشعب 46% منها تمثل شعب تقنية وتكنولوجية.
- الشرق مع أكثر من 40% من المؤسسات لا يؤكد سوى 72% من الاختصاصات منها 53% تمثل اختصاصات تقنية وتكنولوجية.
- أخيرا الغرب يشغل 26% من مؤسسات التعليم العالي ويؤكد 55% من الاختصاصات منها 58% عبارة عن تخصصات تقنية وتكنولوجية.

هذه التقسيمات تبين أن الجزائر تمنح بالخريطة الجامعية الجديدة أربع مدن جامعية كبيرة هذا تحت صورة "الأقطاب الصناعية" للتطور، تكون مراكز كبيرة علمية وثقافية لديها أيضا مراكز جامعية صغيرة أكثر أو أقل خصوصية في إطار متطلبات التطور الوطني.

في كل الأحوال هذا التقسيم البنيوي لا يظهر الجهود لسياسة التوازن الجهوي وعدم التمركز التي أرادتها السلطات الوطنية، ولم تتح إدماج الجامعة في محيطها وتحقيق متطلبات التطور المناطقي.

كما تم في هذه المرحلة، استبدال نظام الدراسات العليا بالجامعة الجزائرية الذي تأسس في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وكانت الدراسة تتوج بدبلوم الدراسات المعمقة (DEA) أو ديبلوم الدراسات العليا (DES) على النحو السائد في النظام الفرنسي. بالإضافة إلى شهادة الدكتوراه في بعض التخصصات المحدودة. بنظام جديد سنة 1987 وهو النظام الذي عوض الشهادات السابقة بشهادة الماجستير (الدراسات العليا الأولى) والدكتوراه (الدراسات العليا الثانية)[1]. وهو النظام الجاري العمل به حاليا إضافة إلى نظام LMD الذي استحدث مؤخرا.

إضافة إلى ما سبق، فإن هذه المرحلة (1980-1990) قد شهدت انعقاد الندوة الوطنية الثانية حول التكوين العالي سنة 1987، والتي ركزت على الجوانب البيداغوجية وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها. المتمثلة في التحسين النوعي لمحتوى ووسائل التعليم.

---

[1] عزي عبد الرحمن، "البحث العلمي الاجتماعي: بعض الموازنات والأولويات"، **حوليات جامعة الجزائر**، العدد السابع، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 42.

كذلك التكفل المستمر بالمشاكل الناتجة عن التوجهات البيداغوجية مرورا بالاهتمام الخاص بالمسائل التي تخص لاسيما تكوين المكونين، البحث المتعلق بالتطور جزأرة السلك التعليمي ووسائل سير الجامعة، نقل التكنولوجيا، التحكم في تخطيط صارم كفيل بإرضاء حاجيات الاقتصاد الوطني، بلوغ التحكم العلمي والتقني والتشاور مع بنى الإنتاج والتقليص من التبعية الخارجية. لتحقيق هذه الأهداف يجب تجنيد الأسرة الجامعية بأكملها بالتنظيم الضروري والعقلاني والعلمي والرزين للجامعة في كل المستويات: في ميدان التنظيم الإداري، التنظيم المالي، التنظيم الاجتماعي، وفي ميدان التنظيم البيداغوجي[1].

كما تم في هذه الندوة تقييم برنامج عمل اللجان الوطنية التي يبلغ عددها 42 لجنة في عدة نواحي منها: دليل الأستاذ، إنتاج الجامعة لوسائل سيرها، انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، التعريب وتطوير اللغات الأجنبية، مخطط تكوين المكونين والوثائق وتبادل المعلومات[*].

أما فيما تعلق بعملية الانجاز للمنشآت القاعدية الرئيسية، فقد شهدت هذه المرحلة:

-الانتهاء من إنجاز جامعة قسنطينة وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران وجامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر العاصمة.

- إنشاء مؤسسات جديدة (معهد علوم البحر وتهيئة السواحل)

- تنازل دوائر وزارية أخرى عن معاهد وطنية كانت تحت وصايتها لصالح وزارة التعليم العالي: المعهد الوطني للتخطيط، المعهد الوطني للإعلام الآلي، المدرسة الوطنية للإدارة.

- تهيئة منشآت أخرى تنازلت عنها قطاعات أخرى لوزارة التعليم العالي (مركز التكوين الإداري).

---

(1) Ministère de l'enseignement supérieure,II^{ème} conférence nationale de la formation supérieure, Op.cit, pp 6, 7

(*) لمزيد من الاطلاع أنظر: المرجع أعلاه (II^{ème} conférence nationale de la formation supérieure)

– انطلاق أشغال بناء منشآت جديدة (جامعة العلوم الإسلامية بقسنطينة) مراكز جامعية ومعاهد وطنية للتعليم العالي بأم البواقي، بسكرة، المسيلة، قالمة، تبسة، الشلف ، معسكر، بشار، سعيدة، جيجل، الأغواط، سكيكدة، وأدرار[1].

بناءا على ما سبق ذكره يمكن القول أن المجهود التقويمي للجامعة الجزائرية في هذه المرحلة بطيء رغم العوامل المجندة لذلك، نتيجة ارتفاع عدد الطلبة تنوع غير مدروس نوعا ما لنظام التكوين، تدهور التأطير على العموم ونقص في تأطير دراسات ما بعد التدرج. فعملية الإصلاح لا تتطلب قرارات ومؤتمرات وندوات بقدر ما تحتاج إلى رصد دقيق للإمكانيات المتاحة، وتشخيص حقيقي للحاجات التي يقتضيها الدور الحقيقي للجامعة والبحث العلمي.

سادسا/ المرحلة الخامسة 1990-2000

تعتبر هذه المرحلة مرحلة الجامعة في اقتصاد السوق. لا يمكن الشك في أن انتقال الجزائر من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، قد تم في أسوأ الظروف فعلى غرار باقي مؤسسات الدولة الجامعة في أزمة وانسياق منذ أحداث أكتوبر 1988. منذ هذا التاريخ والجامعة الجزائرية تتخبط في الصراعات المتقاطعة بين الأجنحة السياسية : كالرأسمالية الإسلامية والاشتراكية هذه الوضعية انتهت بتصعيد الأزمة العامة للجامعة. حيث أصبحت أكثر تعقيدا وحلها شبه مستحيل في تلك الفترة. التي تتميز بضعف جميع المؤسسات الموجودة في المجتمع والسلطة السياسية فقدت كل مصداقيتها أمام الشعب. ففي هذه الفترة بداية من سنة 1992 أصبحت المؤسسات التعليمية هدفا للجماعات المسلحة من أجل إضعاف الدولة وجعلها عاجزة عن تسيير المؤسسات وتعليم الطلبة. فعلا فقد واجهت الجامعة كل أنواع العنف، من تهديد لفظي وجسدي، وتم تهديم المنشآت التعليمية،الاقتصادية، الخدماتية... اغتيال الأساتذة، وحتى اغتيال التلاميذ والطلبة لترهيبهم وتخويفهم لغلق المؤسسات التعليمية.

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2002**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

ففي سنة 1994 فقط ليس أقل من 53 تلميذ و41 طالب و101 أستاذ تم اغتيالهم. لم يتم التوقف عن تهديد الأدمغة والذكاء الجزائري، والنتيجة في ظرف عامين أكثر من 10.000 إطار في مختلف المجالات هاجروا إلى فرنسا بالإضافة إلى هذا العدد، هناك العديد ممن هاجروا إلى تونس، المغرب بلجيكا، سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا... ففي الفترة الممتدة من 1992 إلى 1997 أكثر من 450.000 من بينهم 150.000 إطار مسير، مهندسين باحثين، علماء أطباء... هاجروا إلى الخارج بالرغم من أن هذه الإطارات لا غنى عنها وهي ضرورية للجامعة ولتطوير البحث العلمي إلا أن أكثر من 2000 أستاذ وباحث تم اغتيالهم[1].

إن النظام الاشتراكي والاقتصادي وتداخل الظروف وتشابك وتداخل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية... التي عاشتها الدولة الجزائرية، أدت مع بداية الثمانينات إلى التخلي عن الإطار الفلسفي السابق (النظام الاشتراكي) وبالتالي عن المناهج المرتبطة به. لكن لم يتبع هذه الرغبة الإفصاح صراحة عن بناء فلسفة عامة وكذلك فلسفة تربوية وتعليمية جديدة، وقد يرجع ذلك إلى الخوف من الرأي العام وصعوبة تقبله فلسفة جديدة، بعد أن ظل حوالي عشرين سنة يتحرك في إطار مبادئ الفلسفة الاشتراكية، وما ترتب عنها في القطاع التربوي والتعليمي. رغم أن ميثاق 1986 كان خاليا من كلمة اشتراكية التي بنيت على أساسها فلسفة البلاد بكاملها لفترة طويلة. إلا أنه لم يطرح بهذا الشكل المباشر، الفلسفة المناقضة لها، وهي الفلسفة الليبرالية أو فلسفة اقتصاد السوق، التي شرع في انتهاجها كإطار نظري رسمي، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن دستور فبراير 1989[2].

لكن بداية من شهر سبتمبر 1989 تم البدء في تطبيق السياسة الليبرالية وانسحاب الدولة، وبهذا طرحت بشكل رسمي مسألة استقلالية الجامعة الجزائرية وبدأ العمل بها ابتدءا من سنة 1990. وتعتبر هذه المرحلة –التسعينات– كمحاولة من جديد لبناء علاقات بين الجامعة والمحيط المهني الاجتماعي، فالمؤسسات الإنتاجية ستعرف دخول مرحلة جديدة وهي مرحلة اقتصاد السوق، التي تفرض عليها أن تكون قوية وقادرة على المنافسة. ذلك

---

[1] Mahfoud Benoune, Op-Cit, p p 464-465.

[2] محمد بوعشة، **أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل**، لبنان: دار الجيل، 2000، ص 88.

بتوفر أفرا د أكفاء متكونين تكوينا جيدا، لذا فقد قامت الجامعة بإعادة النظر في سياسة التكوين المتبعة. حتى تتمكن من تخريج إطارات مكونة تكوينا متطورا لصالح القطاع الإنتاجي. فعلا فقد شهدت الجامعة في التسعينات عملا واسعا لإثراء البرامج الجامعية، حتى تكون أكثر استجابة لمطالب التنمية الوطنية، بمساهمة أفراد القطاع الإنتاجي نفسه، كما شهدت عملا واسعا آخر، لإعداد الأساتذة الجامعيين إعدادا بيداغوجيا عاليا، حتى يتمكنوا من رفع فعالية التكوين والبحث العلمي، تمثل هذا العمل في الملتقيات البيداغوجية التي نظمتها مؤسسات التعليم العالي، وفي الورشات التدريبية خارج الوطن[1].

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو إصلاح أكتوبر في منتصف التسعينات 1995 الذي ترتكز إستراتيجيته على المبادئ التالية:[2]

- مهمة الخدمة العمومية للجامعة، بتحقيقها للمصلحة العامة.
- استقلالية المؤسسة الجامعية والبعد عن التسيير المركزي.
- نوعية التكوين وفيه يتم الانتقال من الكم إلى الكيف ، التفكير أكثر بالطرق التدريسية، البرامج ومحتوياتها وإعادة النظر فيها.

قد جاء هذا الإصلاح ليتجاوب مع التحولات التي عرفتها الجزائر في المجال الاقتصادي، الذي دخل عهد الخوصصة، وهذه التحولات ارتبطت بالتطورات الاقتصادية التي عرفتها الدول المتقدمة، هذه الأخيرة التي يسيرها التطور التكنولوجي السريع في مختلف الميادين، وبما أن التعليم العالي والبحث العلمي اعتبرا من وسائل تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، وضع هذا الإصلاح من أجل توفير إستراتيجية تتماشى والتحولات التي تشهدها هذه المرحلة.

رغم الظروف الصعبة التي عاشتها الجامعة الجزائرية في هذه الفترة، نتيجة التراكمات السلبية التي واكبتها منذ الاستقلال وغياب إستراتيجية واضحة المعالم، تقوم بتوفير الظروف

---

[1] لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد، **تقويم العملية التكوينية في الجامعة (دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 05.

[2] Boubaker ben bouzid, "communication sur la reforme de l'enseignement supérieur", conseil national de transition , Octobre 1995, p 09.

المادية والمعنوية للإنتاج العلمي، والمتغيرات المختلفة التي عاشتها الجزائر، وما تمخض عنها من مشكلات وتغييرات على مختلف الأصعدة، إلا أن الجامعة الجزائرية قد شهدت عدة تطورات خاصة من الناحية الكمية، وتحديدا في إنشاء وتوسيع هياكل الاستقبال، وزيادة عدد الأساتذة والطلبة، فقد أصبحت الجزائر تملك في هذه المرحلة سبعة عشرة جامعة، ثلاثة عشر مركزا جامعيا، إضافة إلى العديد من المدارس العليا والمعاهد المتخصصة[1]. أما عدد الطلبة فقد ازداد بصورة كبيرة لا تتناسب مع الزيادة في عدد الأساتذة. الجدول التالي يوضح لنا التطورات الكمية.

جدول رقم (12): يبين التطورات الكمية في عدد الطلبة والأساتذة

السنوات	عدد الطلبة	عدد الأساتذة
1991/1990	**197560**	**15171**
92/91	**220878**	**14496**
93/92	**243397**	**14379**
94/93	**238091**	**14180**
95/94	**2384427**	**14593**
96/95	**252347**	**14427**
97/96	**285554**	**14581**
98/97	**339518**	**15801**
99/98	**372647**	**16260**

المصدر: محمود بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 11

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الأساتذة قد انخفض بعدد لا بأس به ففي الموسم الجامعي 1991/1990 كان عدد الأساتذة يقدر بـ 15171 أستاذ وأصبح 14496 أستاذ في سنة 1992 وقدرت قيمة الانخفاض بـ 675 أستاذ، وهو عدد يكفي لتأطير جامعة

[1] صالح فلاحي: "التطور الهيكلي للجامعة الجزائرية وانعكاساته على قطاع التعليم العالي" ملتقى دولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وآثاره على قطاعي التعليم والصحة، جامعة باتنة، نوفمبر 2000، ص 04.

بأكملها وهذا بالطبع نتيجة للظروف المأساوية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة والتي أدت إلى هجرة الأدمغة بصورة كبيرة.

أما عدد الطلبة فقد تزايد في الفترة الممتدة من 1991/1990 إلى 1999/1998 بـ 175087 طالب بنسبة تقدر بـ 188.63% لكن هذه النسبة لا تعكس الجانب النوعي لهذا العدد. نتيجة عدة أسباب منها نقص العنصر البشري الذي يقوم بعملية التأطير إضافة إلى عدم توفر حتى الوسائل المادية في بعض الجامعات وخاصة المراكز الجامعية. وهذا النوع من الخريجين بالطبع سوف يؤثر على نوعية الإطارات التي يحتاجها القطاع الإنتاجي، التي يجب أن يتميز بالتكوين الجيد والكفاءة العالية نتيجة لما تفرضه مرحلة اقتصاد السوق من تحديات خاصة ما تعلق منها بالمنافسة.

إضافة إلى النقص الملحوظ في عدد الأساتذة ، فإن هناك إشكالية أخرى، تتعلق ببنية هؤلاء الأساتذة حيث يوجد هناك نقص كبير في عدد الأساتذة ذوي الرتب العليا التي من المفروض أنها متمرسة جيدا على البحث العلمي. وتعتبر الركيزة الأساسية لقيام الجامعة بوظائفها وتحقيق أهدافها وهذا ما سوف نلاحظه من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (13) يبين الدرجات العلمية للأساتذة (1990-2000)

السنوات الدرجات	1990	2000
الأساتذة	567	950
الأساتذة المحاضرون	871	1612
المكلفون بالدروس	637	6632
الأساتذة المساعدون	7642	6275
المعيدون	4819	1991
المجموع	14536	17460

المصدر:وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2002 ص24

إن قراءة بسيطة للجدول رقم (13) تبين أن أسلاك الأساتذة تتألف من خمس درجات كبرى هي الأساتذة والأساتذة المحاضرون، المكلفون بالدروس هذه الرتبة تم استحداثها في

التسعينات ولم تكن موجودة من قبل. إضافة إلى الأساتذة المساعدين والمعيدون، إلا أن تطور عدد الأساتذة يتسم بغلبة الأساتذة المساعدين والمكلفين بالدروس بمجموع 8279 أستاذ سنة 1990 و12907 أستاذ سنة 2000 بنسبة تقدر تقريبا 74% سنة 2000، أما سلك الأساتذة المعيدين الذين كانوا يشكلون غالبية الأساتذة سابقا، نتيجة سياسة التوظيف المتبعة في السابق والتي يتم عن طريقها توظيف حاملي شهادة الليسانس الذين ينتمون إلى نفس المنشاة الجامعية يوظفون كمساعدين متمرنين ويصبحون أساتذة لزملائهم مع العلم أن هؤلاء الأساتذة هم الموجودون في الجامعات الكبرى. أما في سنة 2000 وبحكم تضخم سلك الأساتذة المساعدين، فإن نسبة المساعدين لا تمثل سوى 11.4% من مجموع الأساتذة. أما ما تعلق بسلك الأساتذة والأساتذة المحاضرين فنسبتهم قليلة حيث لا تمثل سوى نسبة 9.52% من مجموع الأساتذة سنة 1990 و14.67% سنة 2000، وهذا النقص يعود لعدة أسباب منها كما ذكرنا سابقا، هجرة الأدمغة في العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر إضافة إلى مختلف الامتيازات المادية التي يحصل عليها الأستاذ خارج الوطن وتقاعس بعض الأساتذة عن إكمال انجاز أبحاثهم الخاصة بالدكتوراه، ومجمل المعوقات الاجتماعية والمهنية التي يعيشها الأستاذ الجامعي، داخل وخارج الجامعة التي يطول الحديث عنها (بيروقراطية الإدارة،الوسائلالتعليميةوالبحثية، الأجر،السكن ،المكانة الاجتماعية...).

كما تميزت هذه المرحلة بالتوسع التشريعي كان خلاصته القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذو الحجة سنة 1419 الموافق للرابع أفريل سنة 1999 المتضمن للقانون التوجيهي للتعليم العالي. يسعى هذا القانون إلى تحديد الإطار التشريعي لقطاع التعليم العالي وإلى فتح آفاق جديدة له، وإلى إفادته بترتيبات تنظيمية تتكفل بالاستجابة إلى ضرورات انتشاره وإلى الطلب الاجتماعي الذي أصبح يتسم بمعطيات جديدة على الصعيدين الوطني والعالمي.

يضمن القانون التوجيهي المبادئ التسييرية للتعليم العالي، وأهدافه العامة ويوضح القوانين الأساسية للأساتذة والدارسين في مرحلتي التدرج وما بعد التدرج، وفي التكوين المتواصل. تنص المادة الثالثة مثلا على أن المرفق العمومي للتعليم العالي بصفته أحد

مكوني المنظومة التربوية يساهم في "تنمية البحث العلمي والتكنولوجي واكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف"[1].

- رفع المستوى التعليمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عن طريق تكوين إطارات في كل الميادين.
- الترقية الاجتماعية بضمان تساوي الحظوظ للالتحاق بالتخصصات الأكثر تطورا من العلوم والتكنولوجيا لكل من تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة.

كما تضمنت المادة الرابعة من القانون التوجيهي "شروط التطور العلمي الحر والمبدع والنقدي وتكريس موضوعية المعرفة واحترام تنوع الآراء ويضمن العلاقة الضرورية ضمن قطاع التعليم العالي وبين نشاطات التعليم ونشاطات البحث[2]... وغيرها من المواد التي لا يتسع المقام لذكرها. عموما فإن هذا القانون يلغي نصوصا سابقة أو يكملها بتحديد طرائق تطبيقها.

إضافة إلى ما سبق فان أهم تغيير شهدته هذه المرحلة هو التعديل الإداري. المتمثل في الرجوع إلى نظام الكليات القديم. حيث تتكون الكلية التي أنشئت بمقتضى المرسوم المؤرخ في 17 أوت 1998، وحدد تنظيمها الإداري بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في الثالث من أوت 1999 من مجموعة أقسام، وتضم عددا من التخصصات المتجانسة. يدير الكلية عميد ويساعده ثلاثة نواب أما رئيس القسم فهو المسئول عن التسيير البيداغوجي والإداري للعملية التعليمية والبيداغوجية التي أصبحت معروفة بالقسم[3].

---

[1] القانون التوجيهي للتعليم العالي، المؤرخ في 18 ذو الحجة سنة 1419 الموافق للرابع من أفريل سنة 1999.

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **التعليم العالي في الجزائر من 1962 إلى 2002**، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

[3] محمد بن عبد الله، **المنظومة التعليمية والتطلع إلى الإصلاح**، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2005، ص 110.

لعل العنصر الجديد والبارز في هذا التعديل الإداري هو استئثار السلطة المركزية المطلق، بتعيين المسيرين على مستوى الهياكل المختلفة المكونة للجامعة من رئيس القسم إلى رئيس الجامعة.

المبرر الذي تقدمه السلطة المركزية لإقناع الأسرة الجامعية، في هذه المسألة يركز على الدور الذي تقوم به الدولة في تسييرها وتمويلها. بما أنها هي التي تضطلع بهذه المهمة فمن حقها إذن أن تعين من تخول له مسؤولية إدارة مختلف قطاعات المؤسسة الجامعية. لأن انتخاب عمداء ورؤساء الجامعة يجب أن يبقى من اختصاص الجامعات الخاصة.

من الأهداف التي ينشدها هذا التعديل، هو إعطاء الحرية للجامعة لاختيار نظام الكليات الملائم لخصوصية كل واحدة منها، فمن حق الجامعة أن تقترح الاختصاص الذي تراه مناسبا لإمكانياتها المادية والبشرية ولطموحاتها العلمية والمهنية، ومن الغايات التي يستهدفها هذا التعديل كذلك[1]:

- تجميع الطاقات المادية والبشرية المعتبرة.
- التخفيف من الهياكل القاعدية.
- الاقتصاد في الوسائل المادية والتجهيزية ومحاربة التشتت الذي يعرفه التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

لكن هذه الأهداف تبدو بعيدة المنال، لأن هذا التعديل الجديد، يحمل في طياته كثيرا من السلبيات، لعل أبرزها يتمثل في التطبيق المتسرع الذي شرع فيه، دون أي تحاور مع الأطراف المعنية. ظهور بعض الجوانب السلبية لهذا النظام كمركزية التعليم العالي وأحاديته. وجود بعض الكليات التي تضم معاهد لا علاقة تجمع بينها من حيث الرابطة البيداغوجية والمعرفية، مثل كلية العلوم السياسية وعلم المكتبات والآثار.

كما عرفت هذه المرحلة إنشاء ستة جذوع مشتركة، يتم توجيه الطلاب الجدد إليها. بالنسبة للدخول الجامعي 1999/1998، حيث يخضع القبول فيها إلى شعبة البكالوريا

[1] بوفلجة غياث، **التربية والتعليم**، ط:2، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006، ص 79

ونتائجها وإلى المقاعد البيداغوجية المتاحة، والجذوع المشتركة هذه تجمع بين عدد من التخصصات المتجانسة. الهدف منها في إطار النظام التربوي الجديد هو التوصل إلى إيجاد أسلوب موضوعي وعادل لانتقاء الطلبة وتوجيههم نحو التخصص الذي يرغبون في الالتحاق به. التوجيه لا يتم مباشرة بعد الحصول على البكالوريا. إنما يتم على مستوى الجذع المشترك. حيث النتائج التي حصل عليها الطالب في السنة الأولى والثانية جامعي وحسب نتائج البكالوريا السابقة. الهدف الآخر هو تمكين الطالب بعد سنة كاملة من الدراسة في الجامعة، من الحصول على كفاءات وقدرات تسمح له بالتوجه نحو الشعبة التي يريدها، ولم يتمكن من الحصول عليها بناءا على نتائج شهادة البكالوريا، لكن بعد سنة واحدة من الشروع في تنفيذ هذه الإجراءات واجهت الجامعة كثيرا من الصعوبات في بعض التخصصات. ووجدت نفسها مضطرة لأن تنفق كثيرا من الطاقات وتجند كثيرا من الإمكانيات لتنظيم الامتحانات خاصة على المستوى الجهوي، وتعد الظروف المناسبة لتصحيحها. مما جعلها تبحث عن وسيلة أخرى تخلصها من هذه المشكلة، وتفكر في طريقة أخرى لعلاجها خاصة ما تعلق بالتوجيه واضطرت الوصاية في النهاية إلى إيجاد حل بتعديل القانون مرة أخرى. لأن الضغط الاجتماعي في بعض الفروع مثل الطب والصيدلة وجراحة الأسنان... لا يزال أقوى من التوجيه[1].

لتلبية الحاجات الناجمة عن تزايد الطلبة فقد أنجزت في هذه المرحلة شبكة من مؤسسات التعليم العالي، والبناءات التحتية المتنوعة تمثلت فيما يلي[2]:

- إنشاء جامعة بومرداس انطلاقا من معاهد التكوين العالي القائمة.
- تحويل المعاهد الوطنية للتعليم العالي إلى مراكز جامعية: الشلف، بجاية، بسكرة، بشار، تبسة، تيارت، قالمة، مستغانم، المسيلة، أم البواقي ورقلة والأغواط. التي تحول البعض منها فيما بعد إلى جامعات.

---

[1] محمد بن عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[2] M.E.S.R.S. **l'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie de 1962 à 2002**، p 28.

- تطبيق القانون المتضمن توجيه التعليم العالي وإدراج المعاهد الوطنية للعلوم الطبية، عن طريق تحويلها إلى كليات في الجامعات وكذلك المعاهد الوطنية للعلوم الإسلامية.

- إلحاق المعهد الوطني للتجارة، بوزارة التعليم العالي سنة 1998 واستفادته من القانون الأساسي للمعاهد الوطنية للتعليم العالي، وكذا المدرسة الوطنية للأشغال العمومية والمدرسة الوطنية العليا للري.

في الأخير يمكن القول أنه رغم الإصلاحات التشريعية والقانونية التي شهدتها مرحلة 1990-2000. إلا أن الصعوبات التي تعيشها الجامعة الجزائرية وما ترتب عنه من ضعف في التكوين، عدم تطور البحث العلمي، بطالة الخريجين، الانتشار الكبير لبيروقراطية الإدارة، أصبح أكثر وضوحا لأن التحول من الاشتراكية مباشرة إلى الليبرالية له أثر كبير على الجامعة، لأنه لا يمكن الانطلاق بجامعة فاقدة لدورها الحقيقي منذ نشأتها لتؤدي ما تؤديه الجامعات في الدول المتقدمة. فقد شهدت نزيفا خطيرا في هجرة الكفاءات العلمية، وذلك نتيجة لما يعانيه الأستاذ والباحث من معوقات على مختلف الأصعدة تثبط من عزيمته، وتؤثر على أدائه. بالتالي على تحقيق الجامعة لأهدافها وعلى رأسها تطوير البحث العلمي. كما أن الإصلاحات المتعددة والتوسع التشريعي الذي شهدته هذه المرحلة أثبتت فشلها في كل مرة وإلا كيف نفسر الأزمات التي تعيشها الجامعة الجزائرية اليوم.

سابعا/ المرحلة السادسة: 2000- 2012

إن هذه المرحلة التي تعيشها الجامعة الجزائرية والعالم بأسره هو عصر العولمة الذي اكتملت ملامحه أو كادت تكتمل. حيث بدت ملامحه مع اكتشافات الالكترونيات،الاتصالات، الحاسبات والمعلومات، هذا العصر الذي يشهد انفجارا معرفيا كبيرا وسريعا، إذ لم تعرف البشرية في تاريخها الطويل تفجرا في المعرفة كما شهدته في النصف الثاني من القرن العشرين. لقد ارتبطت بهذه الثورة العلمية والمعرفية ثورة جديدة في أساليب ووسائل تخزين واسترجاع المعلومات العلمية والمحتويات المعرفية، كيفية تداولها ومعالجتها، استقرار دلالاتها وإيجاد العلاقات الارتباطية بينها. هذه الثورة هي ثورة المعلوماتية التي ساهمت في تسريع

وتدعيم التراكم المعرفي وتطور العلم وأحدثت تغييرات جذرية في جميع المجالات وساعدت على التقارب والاندماج بين العديد منها .

إن هذه الثورة المعرفية والمعلوماتية أفرزت العديد من المشكلات للجامعة الجزائرية. لعل أهمها الفجوة المعرفية والرقمية الآخذة في الاتساع إلى حد الصدمة بينها وبين جامعات الدول المتقدمة. هذه الفجوة التي يتم التعبير عنها بمجموعة من التوزيعات الإحصائية لعدد من المؤشرات مثل: عدد الهواتف الثابتة، عدد الحواسب الشخصية وعدد مواقع الانترنت ومستخدميها منسوبة إلى إجمالي عدد السكان، وتأتي الجزائر ضمن القوائم الأخيرة عالميا فيما يخص عدد مواقع الانترنت وعدد مستخدمي الشبكة وتقدر بنسبة 11.13% من عدد السكان، ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 أن نصيب العرب من إجمالي مستخدمي شبكة الانترنت يبلغ 0.5%[1].

لعل التحدي الذي يواجه الجزائر على أساس ذلك. كيف يمكن تضييق هذه الفجوة بحيث يصبح المجتمع الجزائري قادرا على التحول إلى مجتمع معرفي منتج للمعرفة. ليس مستهلكا لها فقط. نعتقد أن الجامعة هي القادرة على ذلك باعتبارها ناقلة ومجددة وموظفة للمعرفة. من المفروض أنها المسؤولة عن تكوين الفرد تكوينا ناقدا ومبدعا ويعمل بصورة مستمرة على مواكبة تطورات العصر في مختلف المجالات.

لقد عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا لافتا. حتى إن لم يكن متوازنا حيث أصبحت الشبكة الجامعية الجزائرية تضم واحدا وتسعون مؤسسة للتعليم العالي (91) موزعة على ثمانية وأربعون ولاية عبر التراب الوطني، تضم سبعة وأربعون جامعة، عشرة مراكز جامعية، تسعة عشرة مدرسة وطنية عليا، خمسة مدارس للأساتذة وعشرة مدارس تحضيرية وقسمان تحضيريان مدمجان[2].

إن هذا التطور السريع ما كان ليحدث دون أن تتولد عنه عدة اختلالات والتي مردها إلى عدة أسباب منها، الضغط الطلابي الناجم عن تزايد عدد الطلبة، نتيجة للطلب

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص 72.

[2] www.mesrs.dz زيارة يوم: 26-11-2012 على الساعة 14:55

الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، والذي لم تصاحبه نفس الزيادة في عدد الهياكل المادية والبشرية.

لقد أدى تراكم هذه الاختلالات عبر السنين. إلى جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة بالقدر الكافي للمتغيرات المحلية والعالمية هذه الأخيرة التي تكمن أهم معالمها فيما يلي:

– الثورة الصناعية الثالثة: هذه الثورة التي تعتمد على التكنولوجيا والمعلومات والتي يلعب فيها الإنسان بعقله المبدع الدور الرئيسي، ومن هنا تبرز أهمية البحث العلمي في الاكتشافات العلمية وتقدم التكنولوجيا، وتؤكد لنا الشواهد الحادثة في عالمنا المعاصر كيف أن التقدم التكنولوجي والعلمي وحتى التفوق الاقتصادي، يستند دائما إلى نظام تعليمي كفء قادر على تكوين الفرد المبتكر والباحث المتميز.

– التحول من نظام القطبية الثنائية إلى عالم القطبية الأحادية : بعد انهيار الاتحاد السوفيتي برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة متزعمة للعالم، وهذه القطبية الأحادية لا تتأكد في المجال العسكري أو التقدم الاقتصادي وحدهما، ولكن في مجال التفوق والامتياز التعليمي والبحث.

– ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة والعملاقة في عالم اليوم: لقد شهد العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة. من بينها التكتل الأوروبي، جنوب شرق آسيا، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا... لاشك أن التفوق الاقتصادي يأتي ثمرة للتفوق التكنولوجي والتقدم العلمي. الذي يحدث بفعل تطور أنظمة التعليم والبحث العلمي.

– عالمية الاتصال الدولي: إن سرعة التقدم في أنظمة الاتصال والمواصلات وتطور أنظمة المعلومات والأقمار الصناعية، كل ذلك زاد من سرعة الانفتاح العالمي والتعاون الدولي، حيث يتجه إلى التكتل الاقتصادي والسياسي.

– تهميش العالم الثالث: إن تخلف العالم الثالث في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية والتعليمية، والتفكك الذي يشهده بفعل عوامل وظروف داخلية أو بحكم توازنات القوى العالمية، جعله مهمشا على اعتبار أنه غير قادر على المشاركة في التكتلات وسيادة

روح المصالح الاقتصادية والسياسية في النظام العالمي الجديد، والذي يسعى من جانبه إلى تهميش العالم الثالث لكي يصبح سوقا لاستهلاك منتجات العالم الرأسمالي الصناعي المتقدم[1].

الاتجاه نحو العولمة والتعددية الثقافية: لقد ساهم التقدم العلمي والتكنولوجي والانفجار المعرفي وثورة الاتصالات والتكتلات الاقتصادية، وما حدث منذ التسعينات من القرن العشرين، أين أخذت الديمقراطية في الانتشار كأسلوب للحكم، في ظهور وبروز العولمة على المستوى العالمي التي أفرزت عالما غريبا متناقضا، تقاربت وتداخلت حضاراته واختلطت ثقافاته، لكن يا ترى من هي الحضارة والثقافة التي ستسود في المستقبل؟

أما المتغيرات المحلية فإن أبرز معالمها هي:

1/ التوجه نحو نظام اقتصاد السوق: شهدت الجزائر مع كثير من دول العالم المختلفة تغييرات عميقة في هياكلها الاقتصادية، وذلك لتبني نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على قانون العرض والطلب، وتنصيب رأس المال الخاص على أنه الفاعل الرئيسي وإعلاء الربح كحافز أساسي في إحداث النمو الاقتصادي، وكثرة وشدة المنافسة. من هنا فإن الجامعة مطالبة بتقديم نماذج تعليمية وبحثية تسعى نحو الجودة وتحسين مخرجاتها للصمود في وجه المنافسة الخارجية.

2/ انحسار الثروات الطبيعية: لقد تعاظم دور الثروات البشرية والتكنولوجية والمعرفة مقابل الثروات الطبيعية، التي تتناقص خصوصا بالنسبة للمجتمعات التي لا تتحكم في المعرفة ولا تعرف كيف توظف البحث العلمي في استغلال ثرواتها الطبيعية باعتبارها مستهلكة للمعرفة لا منتجة لها، فمع انحسار وتضاؤل الثروات الطبيعية وتنامي دور العلم والتكنولوجيا والمعرفة، فإن هذا من شأنه أن يجعل النظام التعليمي والبحث في أزمة خاصة مع التضخم العالمي في المؤهلات العلمية الآخذة في الزيادة ناهيك عن مؤهل الخبرة والمهارات المتزايدة والمعترف بها كشهادات عالمية ودولية.

3/ النمو السكاني وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي: لقد بلغ عدد سكان الجزائر في التعداد الأخير الذي قامت به الحكومة ما يقارب 37.9 مليون نسمة، إن هذا

[1] شبل بدران، سعيد سليمان، **التعليم في مجتمع المعرفة**، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص‌ص 94-95.

النمو المتزايد في عدد السكان وارتفاع الفئة العمرية 18-25 سنة ساهم في ارتفاع عدد الطلبة من بضعة آلاف طالب إلى أكثر من مليون طالب في الوقت الحالي، وهذا نتيجة لتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، فاستقبلت الجامعة أعدادا كبيرة من الطلاب المتميزين وغير المتميزين، تزيد كثيرا عن قدراتها على الاستيعاب والغالبية من الطلبة لا يرغبون في التعليم لذاته، بل في سبيل الحصول على الشهادة والأوراق الثبوتية الجامعية وهذا الطلب على التعليم أدى إلى ما يعرف بالتعلم للامتحانات والشهادات وليس للحياة.

إن المتغيرات العالمية والمحلية الجديدة السالفة الذكر، تفرض على منظومة التعليم العالي أن تكون قادرة في إطار استراتيجيه تطويرها، على استيعاب نتائج التحولات الاجتماعية والاقتصادية ومختلف المتغيرات، والمساهمة حقا في تطور الأمة، بلوغ مستوى البلدان المتطورة عن طريق إيجاد اقتصاد قوي يجمع بين النجاعة والتنافسية. موجه نحو امتلاك المعرفة والتحكم في التكنولوجيا. إن هذه العوامل تمثل اليوم أسس المجتمعات الحديثة، التي تشكل فيها الجامعة الفضاء الأمثل للبحث والإنتاج والتطوير.

لقد أدركت البلدان الأوروبية على غرار الدول الأنجلوسكسونية والبلدان الصاعدة كالهند والصين وتركيا... العلاقة الوثيقة بين التعليم العالي والتنمية وباشرت في إصلاحات عميقة لمنظومتها التعليمية، وامتدت ديناميكية الإصلاح هذه لتشمل عددا معتبرا من البلدان الأفريقية وبلدان الجوار المغاربية، وقد رأت السلطة السياسية في الجزائر أن منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بدورها يجب أن تشهد تطويرا وإصلاحا جديدا يتماشى والتطورات المجتمعية والعالمية.

حيث أبرزت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في تقريرها. مختلف العوائق التي تعاني منها الجامعة، كما أبرزت الحلول الواجب إدخالها لتمكين الجامعة من القيام بالدور المنوط بها. على ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهات المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل 2002. حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة 2004-2013 وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، تتمثل المرحلة الأولى لهذا الإصلاح في وضع هيكلة جديدة للتعليم، ذات ثلاث أطوار تكوينية: ليسانس، ماستر، دكتوراه، أو ما يعرف بنظام "ل.م.د" « L.M.D »، أي هيكلة تستجيب للمعايير الدولية وتكون مصحوبة بتحسين وتأهيل

مختلف البرامج التعليمية، وباعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي[1]. لكن الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح في هذا المقام: هل تبني نظام جديد للتعليم خيار سياسي، أم يجب استشارة من سيسهر على تطبيق وإنجاح هذا النظام؟ هل تم توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية لتطبيق هذا النظام؟

إن إصلاح التعليم العالي حسب الوزارة الوصية جاء نتيجة عدة اختلالات في النظام الكلاسيكي على الصعيد الهيكلي والتنظيمي للمؤسسات وعلى الصعيد البيداغوجي والعلمي للتكوينات، وتتمثل هذه الاختلالات على وجه الخصوص في:[2]

1/ في مجال استقبال وتوجيه وتدرج الطلبة: حيث يمكن تسجيل ما يلي:

– استناد الالتحاق بالجامعة إلى نظام توجيهي ممركز، فرغم المساواة التي حققها هذا النظام، إلا أنه يبقى نظاما غير مرن ويتضمن قدرا من الإحباط لكونه يقود إلى مسالك تكوين نفقيه.

– مردود ضعيف من جراء التسرب المعتبر والمدة الطويلة التي يقضيها الطلبة بالجامعة، وهي الوضعية التي تزداد تفاقما بفعل اعتماد نمط تدرج وانتقال سنوي واللجوء إلى إعادة توجيه في حالة الرسوب المتكرر.

– أحجام ساعية ضاغطة تلزم الطالب أوقات حضورية كبيرة في قاعات المحاضرات والأعمال الموجهة. على حساب الوقت الواجب تخصيصه لتكوينه الذاتي والتحضير لاستقلاليته المعرفية.

– تخصص مبكر يوجه بمقتضاه الطلبة توجيها مبكرا وعادة ما يكون ابتداءا من السنة الأولى جامعي. هذا التوجيه الذي رغم كونه يستند على الرغبات المعبر عنها إلا أنه يبقى في الغالب توجيها غير ناضج نحو فروع متخصصة وبطريقة لا رجعة فيها. إلا عبر إعادة التوجيه عن طريق الإخفاق أو إعادة اجتياز امتحان البكالوريا.

---

[1] الجمهوريةالجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحثالعلمي، **إصلاح التعليم العالي**، جوان2007، ص 07.

[2] زيارة يوم: 19.6.2007، على الساعة: 14:30 www.mesrs.dz

– نظام تقييم ثقيل ومثبط من خلال تعدد الامتحانات، وفترة الامتحانات عادة ما تكون ممتدة بشكل مبالغ فيه على حساب الزمن البيداغوجي الذي يعاني أصلا من قصر مدته مقارنة بالمعايير الدولية.

2/ في مجال هيكلة وتسيير التعليم: يمكن تسجيل ما يلي:

– هيكلة معقدة ونفقية، ولا توفر مقروئية واضحة.

– طور قصير المدى يتميز بجاذبية قليلة وغير قادر للاستجابة بفعالية للأهداف التي سطرت له. بسبب الغموض الذي ميز النصوص المنظمة لهذا التكوين والمكانة الممنوحة له. فضلا عن انحسار فرص التشغيل لخريجي هذا التكوين في غياب تعبير واضح عن الاحتياجات من قبل القطاعات المستعملة.

– غير متنوع وغير مرن بما يضمن التفتح الفكري وتشغيلية الخريجين وقابليتهم للتكيف مع الحياة المهنية.

– غياب شبه تام للمعابر نتج عنه انغلاق الفروع الشيء الذي لا يمكن الطالب من الحفاظ على المعارف المكتسبة والاستفادة منها في مسلك آخر في حالة التحويل بل بقاءه منغلقا في فرع نفقي.

– تسيير ضاغط وتنقصه الرشادة للنشاط البيداغوجي وعلى حساب الوقت المخصص للتعليم.

3/ في مجال التأطير: تجدر الإشارة إلى ما يلي:

– مردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج، ازدادت تفاقما في غياب التناغم بين البحث والتكوين في أغلب الأحيان، مما أثر على تطوير هيئة التدريس كما ونوعا.

– استمرار ظاهرة مغادرة الأساتذة الباحثين للجامعة نحو آفاق أخرى أكثر جذبا لا سيما في غياب قانون أساسي خاص محفز وجاذب

4/ في مجال المواءمة بين التكوين وسوق الشغل: تم تسجيل ما يلي:

– برامج تكوين أقل ملاءمة لمتطلبات التأهيلات الحديثة.

– اندماج ضعيف للجامعة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

إن الاختلالات المشار إليها سابقا ومختلف المتغيرات العالمية والمحلية هي التي سرعت من تطبيق نظام "ل.م.د" وهو نظام غربي النشأة باللغة الفرنسية والانجليزية أصبحت برامجه في مختلف التخصصات متوفرة على المواقع الالكترونية.

لقد اعتمدت الجامعة الجزائرية هذا النظام.إثر الندوة الوطنية لرؤساء الجامعات تحت إشراف وزير التعليم العالي والبحث العلمي بعنابة في جانفي 2004، تم خلالها تجسيد الإصلاح وذلك بتبني النظام الجديد المسمى بـ ل.م.د باعتباره نظام تكوين في الجامعة. هذا النظام معمول به في أكثر من أربعين دولة في العالم، يقوم هذا النظام على ثلاث أطوار تكوينية:

1/ الطور الأول يؤدي إلى ليسانس: ثلاث سنوات

2/ الطور الثاني يؤدي إلى شهادة الماستر: سنتان.

3/ الطور الثالث يؤدي إلى شهادة الدكتوراه: ثلاث سنوات

إن هذا الإصلاح الذي شرع فيه، جاء في محيط يتسم بتحولات سريعة يرمي حسب الوزارة الوصية إلى:[1].

- المواءمة بين المتطلبات الشرعية لديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي والمتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي.
- إعطاء مفهومي التنافس والأداء كل مدلولاتهما، لأن التفتح والتنافسية أصبحتا تميزان أنظمة التعليم العالي، حيث تستأثر الأنظمة الأكثر نجاعة باستقطاب أفضل الكفاءات والاستفادة من خدماتها.
- إرساء أسس الحكومة الراشدة للمؤسسات، تستند على المشاركة والتشاور.
- إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد.
- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك عن طريق إنشاء فضاءات جامعية إقليمية(فضاء

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **إصلاح التعليم العالي**، مرجع سبق ذكره، ص 07، ص 11.

مغاربي، أورو متوسطي...) تسهيل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار، ومن ثم تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

- كما يرمي الإصلاح علاوة على ما سبق إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة الآتية:

– تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو اقتصادي، عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل.

– تطوير آليات التكيف المستمرة مع تطورات المهن.

– تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية، لاسيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير، في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.

– التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.

– تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.

إن هذه الأهداف المرسومة للإصلاح، تؤكد على أن اختيار نظام ل.م.د، يسمح بمقروئية أفضل للشهادات الوطنية. تحقيق تناغم النظام الوطني للتعليم مع أنظمة التعليم العالي في العالم. لكن السؤال المطروح هل بإمكان الأشخاص المكونين في الجامعة الجزائرية الدخول في إطار التنافسية مع نظائرهم في الجامعات العالمية؟ لأنه كما هو معروف أن الإمكانيات سواء المادية أو البشرية في المؤسسة الجامعية الجزائرية أقل بكثير منها في الجامعات العالمية، بل إن هذه الإمكانيات في بعض الجامعات أقل من الحد الأدنى بكثير حتى عند مقارنتها بالجامعات الكبرى في الجزائر، فما بالك إذا تم مقارنتها بالجامعات العالمية !؟.

إن الهيكلة الجديدة للتعليم العالي والمتمثلة في نظام "ل.م.د" يتمثل على الصعيد البيداغوجي في إرساء تنظيم تعليمي من غاياته تمكين الطالب من:[1]

- اكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها في مجالات أساسية تتناسب مع المحيط الاجتماعي المهني، مع توسيع فرص التكوين من خلال إدماج وحدات تعليمية استكشافية وأخرى للثقافة العامة باعتبارها العناصر المكونة لمقاربة متداخلة للتخصصات تتيح بصفتها تلك معابر في مختلف المراحل المشكلة للمسالك التكوينية.

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د.**، جوان 2011، ص 10.

- اكتساب مناهج عمل تنمي الحس النقدي وملكات التحليل والتركيب والقدرة على التكيف.
- إن يكون الفاعل الأساسي في مسار تكوينه من خلال بيداغوجية نشطة مدعومة بفريق بيداغوجي طوال مساره الدراسي.
- الاستفادة من توجيه ناجح وملائم يوفق بين رغباته واستعداداته قصد تحضيره الجيد، أما للحياة العملية، عبر تعظيم فرص اندماجه المهني، أو لمتابعة الدراسة الجامعية

إن تجسيد هذه الأهداف يتجلى من خلال وضع هيكلة من ثلاثة أطوار تعليمة هي:

1/الليسانس:

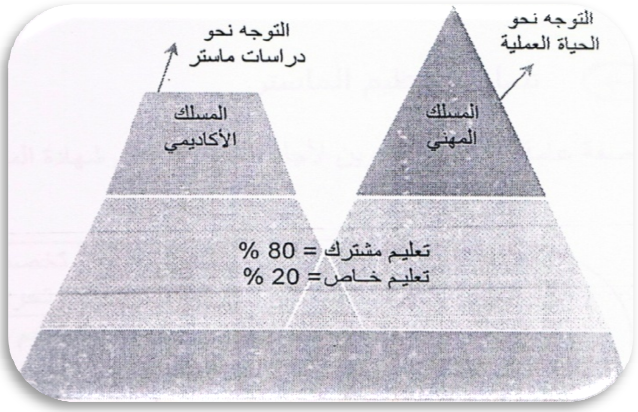
يتكون من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات ويتضمن كل سداسي ثلاثين (30) رصيدا، الرصيد هو عبئ من العمل (دروس، تربصات، مذكرة التخرج وعمل فردي) المطلوب من الطالب حتى يبلغ أهداف وحدة التعليم أو المادة، يشتمل هذا الطور على ستة سداسيات، أي ما يعادل مئة وثمانون (180) رصيدا، كما يتضمن مرحلتين: تتمثل أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات، وثانيهما تكوين متخصص.

ينقسم طور الليسانس إلى غايتين:

- غاية ذات طابع مهني تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل.
- غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

إن هاتين الغايتين أو المسلكان الأكاديمي والمهني لابد وأن يستندا إلى قاعدة مشتركة خلال السنة الأولى، ويختلف المسلكان ابتدءا من السداسي الثالث، وهذا ما يوضحه مخطط التنظيم العام للتعليم –ليسانس– الآتي:

شكل رقم(01) يبين اختلاف المسلكين الأكاديمي والمهني لطور الليسانس



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د، مرجع سبق ذكره. ص 15.

نلاحظ من خلال الشكل الاختلاف بين الليسانس الأكاديمي والليسانس المهني، حيث يبدو واضحا من خلال الشكل النهائي لكل من الرتبتين، حيث يكون مخروط الليسانس المهني منجز، وهو بذلك يمكن من التوجه إلى الحياة المهنية: أما مخروط الليسانس الأكاديمي غير منجز والذي يفتح الطريق نحو دراسات الماستر، مع العلم أن الانتقال إلى الماستر مرهون بوجود أماكن في الشعبة المستقبلة.

2/ الماستر: تنظم مسالك التكوين لنيل الماستر أربعة سداسيات، تتضمن مرحلتين:

– مرحلة أولى تخصص للتعليم المشترك لعدة شعب أو تخصصات لنفس ميدان التكوين وكذا تعميق المعارف والتوجيه التدريجي

– مرحلة ثانية تتضمن تخصص التكوين وتدريب الطالب على البحث وتحرير مذكرة[1].

إن للماستر طابع وطني وهو طور مفتوح للحائزين على شهادة ليسانس أكاديمية ويستوفي الشروط المطلوبة للالتحاق بهذا الطور. كما أنه طور مفتوح كذلك لكل حاصل

[1] M.E.S.R.S, Arrêté n° :712 du 03 Novembre 2011

على ليسانس ذات طابع مهني الذي يمكنه هكذا من العودة إلى الجامعة بعد قضاء فترة في الحياة المهنية، أو شهادة معترف بها معادلة لشهادة الليسانس.

إن هذا التكوين يحضر كذلك إلى مهمتين:

– مهمة مهنية متميزة باكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد بما يسمح بالنفاذ إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة (ماستر مهني).

– مهمة الباحث المتميز بالتحفيز للبحث العلمي الموجه منذ البداية للقيام بنشاط بحث في الوسط الاقتصادي أو في الوسط الجامعي (ماستر بحث)

3/ الدكتوراه:

إن هذا الطور من التكوين تبلغ مدته الدنيا ستة سداسيات وهو يضمن:

– تعميق المعارف في تخصص محدد.

– تحسين المستوى عن طريق البحث ومن أجل البحث (تنمية الاستعدادات للبحث، معنى العمل في فريق....)

ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة[1].

إن نظام "ل.م.د" يحوي مجموعة من المفاهيم الأساسية التي يرتكز عليها والتي تعتبر الأساس الذي تقوم عليه الهيكلة الجديدة، والإطار العام للمخطط الجديد المقترح: ليسانس "ل"، ماستر "م"، دكتوراه "د" وتتمثل فيما يلي:

أ/ عرض التكوين: هو عبارة عن دفتر شروط يحدد الأهداف والمضامين البيداغوجية للتكوين المقترح، والشهادات المتوجة له، وكذا الإمكانات البشرية والمادية الضرورية في مجال التأطير والتجهيز والتمويل.

يتفرع عرض التكوين إلى ميدان، فرع وتخصص ويقدم، كلما كان ذلك ممكنا مسالك متنوعة ومعابر ما بين هذه المسالك تضمن توجيها تدريجيا للطلبة.

يتم بناء عرض التكوين من قبل فرقة التكوين، يخضع دفتر الشروط لإجراء التقييم والتأهيل على عدة مستويات.

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **إصلاح التعليم العالي**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- على المستوى الجهوي: تتم دراسة الخبرة والتقييم من قبل اللجان الجهوية للتقييم ثم المصادقة من قبل الندوات الجهوية للجامعات.
- على المستوى الوطني: المصادقة والتأهيل من طرف اللجنة الوطنية للتأهيل.

ينظم عرض التكوين في شكل مسارات نموذجية متعددة ، كل مسار هو تركيبة لوحدات تعليمية أساسية أو إجبارية، اكتشافيه أو اختيارية وأفقية، تحدد المؤسسة هذه التركيبة تبعا لاستراتيجياتها في التكوين ففي ميدان محدد فان التركيبات المختلفة تسمح بـ:[1]

– إتاحة اختيار مسارات متعددة.

– الانتقال من منطق المسار الإجباري إلى منطق مسار أكثر مرونة يتضمن قسطا هاما من التفرد

– يدمج مقاربات متعددة التخصصات

– التوجيه التدريجي للطالب تبعا لمشروعه المهني أو الشخصي من خلال نظام معابر بين مختلف المسارات.

ب/ ميدان التكوين: يعتبر ميدان التكوين مجموعة منسجمة من الشعب والتخصصات تترجم مجال كفاءات مؤسسة التعليم العالي، تعتبر الشعبة تفرعا لميدان التكوين وتحدد خصوصية التعليم داخل هذا الميدان، يمكن للشعبة أن تكون أحادية التخصص أو متعددة التخصصات، يعتبر التخصص تشعبا للفرع، يحدد مسالك التكوين والكفاءات الواجب تحصيلها من قبل الطالب[2].

ج/ الوحدة التعليمية: هي مجموعة من المقاييس والمواد والأنشطة المنسجمة بيداغوجيا، صممت وفق منطق تدرج بغية اكتساب كفاءات ومهارات محددة، تقدم الوحدات التعليمية سداسيا. عموما فان كل عرض تكوين يتضمن عموما أربعة أصناف من وحدات التعليم وتتوزع كما يلي:[3]

---

[1] www.mesrs.dz زيارة يوم: 2012.11.25 على الساعة: 13:50

[2] Arrêté n° :712 du 03 Novembre 2011. Article :2,3,4

[3] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **الدليل العملي لتطبيق ومتابعة "ل.م.د"**، مرجع سبق ذكره، ص 13

– وحدات التعليم الأساسية: (و.ت.أ): مطابقة للدراسة الواجب على كل الطلبة متابعتها واكتساب التصديق عليها.

– وحدات التعليم المنهجية (و.ت.م) التي تمكن الطالب من اكتساب الذاتية في العمل

– وحدات التعليم الاستكشافية في العمل (و.ت.ا) التي تمكن من التعمق،التوجيه،المعابر والتمهين...

– وحدات التعليم العرضية (و.ت.ع): تعليم مخصص لإعطاء الطلبة أدوات مثل: اللغة الأجنبية، الإعلام الآلي...

فعلى الرغم من النتائج المحققة من خلال تطبيق نظام "ل.م.د" والمتمثلة في تخرج حوالي سبعين ألف طالب، ضمن هذا النظام للموسم الجامعي (2011/2010) الذي يدخل سنته الثانية من التعميم باستثناء تخصصات العلوم الطبية والبيطرية، ومن المرتقب أن يقوم أربعة وستون ألف من هؤلاء بالتسجيل في طور الماستر؟! أما بخصوص طور الدكتوراه فيستفيد المعنيون من 372 مسار تكوين سيوفر ما قوامه 2990 منصبا بيداغوجيا موجودة عبر خمسة وثلاثين مؤسسة جامعية. على المستوى الوطني، كما تجدر الإشارة إلى أن عملية تأهيل التكوين التي باشرها القطاع منذ الشروع في عملية الإصلاح. قد أسفرت عن 3193 عرض تكوين في الليسانس و2308 عرض تكوين في طور الماستر ضمن ثلاثة عشرة ميدانا معتمد من طرف القطاع[1].

إلا أنه على صعيد التطبيق فهناك تحفظات حول جدوى هذا النظام "ل. م. د" في جامعاتنا. فعروض التكوين التي تقدمها المؤسسات الجامعية لا تركز في أغلب الأحيان على قدراتها العلمية والبيداغوجية الخاصة بها. عندما يتم الموافقة عليها من اللجنة الوطنية للتأهيل فإن عملية تطبيق عروض التكوين في الواقع تصطدم بمجموعة من العراقيل. منها نقص المؤطرين، وحتى وإن توفروا فإن هناك عدد مهم لا يفقهون ما هو نظام "ل.م.د" ولا الركائز الأساسية التي يقوم عليها، ولا كيفية تطبيقه من الناحية البيداغوجية والمعرفية. إضافة إلى نقص الهياكل المادية فهناك بعض التخصصات في الجامعة الجزائرية لا تتوفر لديها حتى القاعات بالقدر الكافي لتسهيل عملية التدريس والامتحانات.

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **الدليل العملي لتطبيق ومتابعة "ل.م.د"**، المرجع السابق، ص 20.

إن نظـــام "ل.م.د" يركـــز علـــى مقاربـــة جديـــدة للعلاقـــات البيداغوجيـــة والعلميـــة "الطلبة،الأساتذة، الإدارة". ضمن مسعى يضع الطالب في قلب عملية التعلم وجهاز التكوين. ويجعل من هيئة التدريس العنصر المحرك الذي يقع عليه عملية تعريف برامج التكوين والبحث وتصميمها وتجسيدها. تحت مسؤولية وإشراف المؤسسة الجامعية، لكن هذه العلاقات لا يمكن لها أن تنجح دون توفر المناخ المناسب لذلك. فكيف يمكن للطالب مثلا أن يكون في قلب عملية التعلم و جهاز التكوين، وهو لا يستطيع في معظم الحالات حتى الحصول على المراجع التي يحتاجها أو الأجهزة والأدوات التي تساعده على الفهم والتطبيق الميداني لما تلقاه في المحاضرة.كما أن الظروف العامة للطلبة في أغلب الحالات تكون دون المستوى خاصة للطلبة المقيمين بالأحياء الجامعية، الذين يمثلون نسبة كبيرة من الطلبة فمثلا الطالب الذي يتوجب عليه الاستيقاظ على الساعة السادسة صباحا مثلا، بعد أن يكون نام في ظروف غير مريحة يجب عليه انتظار الحافلة عشرة دقائق فما فوق في أفضل الحالات يصل إلى قاعة الدرس الممتلئة أو المدرج، أو المخبر... التي أحيانا ما تكون بدون ظروف ملائمة (إضاءة، مكبر صوت...) هذا الطالب عندما يعود في المساء على الخامسة والنصف الشيء الوحيد الذي يفكر فيه هو الارتياح من عناء وتعب يوم طويل. ويكتشف أن عليه الكثير من الوقت ينتظره في الطابور لتناول العشاء وإذا خطر للطالب أن يقوم بوضع مخطط ليومه، سيجد نفسه أنه درس ثلاثة أو أربعة ساعات بينما ستة أو سبعة ساعات كلها وقت ضائع.

كما أن تنظيم الوصاية لفائدة السنة الأولى للطور الأول الذي تنص عليه المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 03/09 المؤرخ في 2009/01/09 غير موجود في عدد من الجامعات الجزائرية إن لم نقل أغلبها رغم الفائدة التي تقدمها لجان الوصاية: فلجنة المرافقة تهتم بتنظيم العمل الشخصي والمساعدة على بناء مسلك التكوين. أما لجنة المنهجية فعملها يتحدد في التدريب على طرق العمل الجامعي وذاتية العمل ولجنة التقنية تقوم بإعطاء نصائح استعمال الأدوات والوسائل البيداغوجية. أما اللجنة المهنية فتساعد على إقامة المشروع المهني وتسهيل الاتصالات مع الأوساط المهنية. إضافة إلى اللجان السابقة فهناك لجنة خامسة تقوم بعملية استقبال، توجيه وتوسط تنظم من طرف الهيئة المكلفة بالإعلام

والتوجيه، إن هذه اللجان تساهم بشكل كبير في الاستيعاب الكامل للحياة الجامعية بأكملها من دروس، إجراءات إدارية، تنظيم العمل... كل هذا يؤدي إلى التقليص من نسبة الرسوب لدى طلبة السنة الأولى "ل.م.د" إلا أن أغلبها بقيت مجرد حبر على ورق. وهذا ما يفسر النسب المرتفعة للرسوب في السنة الأولى من الطور الأول.

إن التسجيل في الماستر ودخول مسابقة الدكتوراه يخضع لعدة إجراءات وقوانين ومراحل، ومن بينها عملية ترتيب المتحصلين على شهادة الليسانس والماستر التي تفيد في تعيين الطالب الأول في كل دفعة وفي توجيه الطلبة، وفي الحصول على المنح الدراسية...هذا الترتيب يتم عن طريق حساب معدلات الترتيب التي تتم على النحو التالي:[1]

$$MC=MSE(1-a(r+d)/2+s/4)$$

حيث:

MC: معدل الترتيب

MSE: معدل سنوات كلها

a: معامل التخفيض

r: عدد تكرار السنة

d: عدد مرات النجاح بتأخير

S: عدد مرات الاستدراك

إن هذه المعادلة لا تحقق للطلبة الناجحين في الدورة العادية التميز عن نظائرهم الذين نجحوا بأشكال أخرى (استدراك، دين...). بل في بعض الحالات هناك من الطلبة مثلا، من ينجح عن طريق الاستدراك وفي الترتيب يكون أفضل من الشخص الذي نجح في الدورة العادية، لذا كان من الأجدر وضع قوانين صارمة فيما يخص عملية الترتيب والتسجيل في الماستر، وشروط دخول مسابقة الدكتوراه، بصفة عامة، لإيجاد نخبة تستحق فعلا النجاح وما هو أمر أنه يتم في بعض الحالات إدخال بعض الطلبة في الترتيب رغم أنهم تعرضوا لإجراءات تأديبية. وذلك بقرار من فريق التكوين؟ !. والأمثلة كثيرة التي تجعل التميز والتفوق

[1] M.E.S.R.S, Arrêté n°=714 du 3 Novembre 2011, portant modalités de classement des étudiants.

في الجامعة الجزائرية خاصة في ظل نظام "ل م د" لا أهمية له. في الوقت الذي نجد فيه الجامعات الغربية تهتم بأقطاب الامتياز فعلى سبيل المثال نجد المجموعة الأوروبية عمدت إلى الاستعانة ببرنامج Erasmus world الذي يخصص لكل طالب ممتاز في الجامعة منحة قد تصل إلى 1600 أورو شهريا[1] وهذا كله من أجل الوصول إلى احتلال مكانة قوية في عالم المنافسة الدولية الشديدة على التعليم العالي.

في الأخير يمكن القول أنه رغم الإقبال والتشجيع الذي لقيه نظام "ل.م.د" من طرف بعض الجامعات والأقسام والتدعيم الصريح على مستوى الخطاب السياسي. إلا أن الواقع أثبت أنه كان ينبغي عدم التسرع في تطبيق هذه الأنظمة التعليمية الجاهزة، والأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجامعة الجزائرية من مختلف الجوانب المادية والبشرية، لتحقيق النتائج المرجوة في هذا المجال.

بالإضافة إلى تبني نظام "ل. م. د" فقد شهدت هذه المرحلة سنة 2005 تنصيب مجلس أخلاقيات وآداب المهنة الجامعية، لتكرس من بعدها سنة 2006 للنقاش حول طريقة سيره وعمله، اتخذ من تقرير سنة 2006 وثيقة للاطلاع على مجريات النقاشات التي دارت في تلك المرحلة لتفعيل وتبني طريقة العمل، وذلك للاستفادة منها وقد تركز عمل الدورة الأولى للمجلس في تنصيب مجموعات عمل هي:[2]

– المجموعة الأولى: مكلفة بتحرير رسالة مفصلة إعلامية وتوضيحية حول مهام المجلس، موجهة إلى الأسرة الجامعية.

– المجموعة الثانية: مكلفة بتحديد كيفيات عرض حال، فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالأخلاقيات والأدبيات الجامعية.

– المجموعة الثالثة: مكلفة بتحديد عناصر ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية كما شهدت الدورة الأولى للمجلس تحديد تنظيم المجلس وطريقة عمله، وقد تم تحرير وتبني النظام الداخلي له، وقد تمت المصادقة النهائية يوم 10 جوان 2006 خلال الجلسة الختامية للدورة الأولى للمجلس التي سبقتها ثلاث جلسات على عدة مسائل خلال هذه الدورة منها:

---

[1] بن عبد الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] www.mesrs.dz زيارة يوم 2012/11/24 على الساعة 14:00

- ضرورة ضبط مجال عمل المجلس وتحديد الشروط والجهة المخولة لذلك.
- تحسيس وإعلام المنظومة الجامعية.
- إعداد أسلوب اعتراف في حق الأساتذة والمؤسسات الجامعية.

لقد أسفرت الدورة الأولى للمجلس عن التوصيات التالية:[1]

- القيام بعرض حال عن المسائل المتعلقة بالأخلاقيات والأدبيات الجامعية.
- تحرير رسالة إلى الأسرة الجامعية.
- الاستماع للهياكل المركزية للوزارة حول المسائل المتعلقة بالأخلاقيات والأدبيات التي سبق لها وأن تطرقت إليها، وذلك في إطار حوصلة حول الموضوع.

إن هذا المجلس له دور كبير في الرقي بالمهنة الجامعية وتحديد الحقوق والواجبات لكل الأفراد وهو ما من شأنه أن يطور ويفعّل من أداء الجامعة الجزائرية وذلك شريطة أن تؤخذ مختلف التوصيات بمحمل الجد والتطبيق ولا تبقى قيد الأوراق والرفوف.

أما فيما يخص التطور الكمي لعدد الطلبة والأساتذة والمؤسسات الجامعية فقد شهدت الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة تطورا كميا كبيرا على مختلف الأصعدة وهذا ما سوف نلاحظه من خلال الجداول الآتية:

جدول رقم (14) يبين التطور الكمي لعدد الطلبة(2005/2000)

السنوات / عدد الطلبة	2001/2000	2002/01	2003/02	2004/03	2005/04
المسجلين في مرحلة التدرج	466084	543869	589993	622980	721833
المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج	22533	26060	26579	30221	33630

Source : Ministère de la formation professionnelle

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج في تزايد مستمر، حيث نجد أنه من الموسم الجامعي 2001/2000 إلى غاية الموسم 2005/2004

[1] الموقع السابق. www.mesrs.dz

بلغت الزيادة ما يقارب الضعف، وذلك بنسبة تقدر بـ: 161.82%. أما عدد المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج فإن نسبة الزيادة تقدر بـ 149.25%.

إن عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج أضعاف عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج بقيمة تتجاوز عشرين مرة، وهذا يبين بوضوح أن نسبة الملتحقين بمرحلة ما بعد التدرج قليلة جدا رغم أنها في تزايد مستمر.

إن عدد الطلبة في الجامعة الجزائرية يشهد تطورا مستمرا، حيث سجل الدخول الجامعي (2012/2011) استقبال 237.953 طالب جديد وهو ما سيرفع من العدد الإجمالي للطلبة الجامعيين خلال هذا الموسم إلى 1.245.870 طالب وهو عدد كبير مقارنة بعدد الهياكل المادية والبشرية المسخرة للتكفل بهؤلاء الطلبة.

جدول رقم (15) يبين تطور عدد الأساتذة (2000_2005)

السنوات	2000	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
عدد الأساتذة	**17460**	-	**19164**	**21582**	**26097**(*)	**28371**(*)

المصدر: جدول محسوب من إنجاز الطالبة على ضوء إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. زيارة يوم 24-11-2012عل الساعة 14:00 www.mesrs.dz

(*)Source : Ministère de la formation professionnelle

نلاحظ من خلال الجدول رقم(15) أن عدد الأساتذة في الجامعة شهد تطورا كميا ملحوظا، حيث كان عددهم يقدر بـ 17460 أستاذ سنة 2000 ليصل العدد إلى 28371 أستاذ في الموسم الجامعي 2005/2004 بنسبة تقدر بـ 162.49% وهي نسبة مقبولة لأنها تقريبا تساوي نسبة الزيادة الخاصة بعدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج، رغم أن هذه الزيادة تختلف من تخصص لآخر من جامعة لأخرى، كما أن المشكل المطروح هو التباين الملحوظ في النسب الخاصة برتب الأساتذة حيث نجد:[1]

- عدد أساتذة التعليم العالي : 1290 أستاذ بنسبة تقدر بـ 05.98%
- عدد الأساتذة المحاضرين 1944 أستاذ بنسبة تقدر بـ 09.00%

[1] M.E.S.R.S, **Guide de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique en Algérie 2002/2003**, p 21, p 24.

- عدد الأساتذة المكلفين بالدروس 8495 أستاذ بنسبة تقدر بـ 39.36%
- عدد الأساتذة المساعدين 8528 أستاذ بنسبة تقدر بـ 39.51%
- عدد المساعدين 1326 أستاذ بنسبة تقدر بـ 06.14%

مع العلم أن رتبة أستاذ مكلف بالدروس ومساعد قد ألغيت حاليا.

أما على الصعيد المؤسساتي فقد أصبحت الجزائر تملك في الموسم الجامعي 2013/2012 سبعة وأربعون جامعة ستة عشر جامعة في ناحية الوسط، واحد وعشرون في ناحية الشرق وعشرة ناحية الغرب الإضافة إلى عشرة مراكز جامعية؛ ثلاثة في ناحية الوسط واحد في ميلة وستة مراكز جامعية في ناحية الغرب.

خلاصة القول نعتقد أن الجامعة الجزائرية حققت عدة إنجازات خاصة ما تعلق بالمنشآت الجامعية وتطور عدد الطلبة والأساتذة وشهدت عدة إصلاحات بدءا بإصلاح 1971، وصولا إلى الإصلاح الأخير المتعلق بتبني نظام "ل.م.د" الذي فرضته مختلف التحولاتالداخلية والخارجية. إن هذه الانجازات صاحبتهاعدة اختلالات ونقائص:

كتراكم مشاكل الطلبة من إيواء، نقل،... بالإضافة إلى قلة المراجع ووسائل التطبيق والبحث، كل هذه الظروف تؤثر على تحفيز الطالب على الدراسة والامتياز خاصة مع الأوضاع الراهنة التي تشهد صعوبة في إيجاد منصب عمل بعد التخرج. مجمل هذه الظروف تؤدي بالطبع إلى ضعف مستوى المتخرجين الذي يبدأ من دخول الطالب إلى الجامعة دون المستوى في غالبية الحالات، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات والوسائل وعدم تفاعل الجامعة مع محيطها وسوء تسييرها، إن هذا الضعف في مستوى التكوين يجعل الطلبة المتخرجين غير فعالين في المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية....عند التحاقهم بمناصب العمل، وهو ما يؤدي بدوره إلى انتشار البطالة بين خريجي الجامعة.

تذمر وسلبية الأساتذة الباحثين، رغم الزيادة التي شهدتها الأجور الخاصة بالأساتذة الجامعيين في الآونة الأخيرة. إلا أن هناك بعض الأساتذة ممن يشتكون من تآكل قدراتهم الشرائية. إلى درجة أن هناك منهم من لا يداومون على اقتناء صحيفة يومية، أو شراء مجلات وكتب علمية في التخصص. كما يعاني بعض الأساتذة من عدم توفر شروط العمل

في بعض الجامعات نتيجة عدم توفر الإمكانيات الخاصة بالقيام بدور التدريس أو البحث وتفاقم المشكلات الإدارية خاصة البشرية منها. إضافة إلى ما سبق فإن الأستاذ يعاني من تدني مكانته الاجتماعية، وهذا بالطبع ما يؤدي حتما إلى التأثير على مستواه ومردوديته العلمية والبحثية.

إن استياء الأستاذ الجامعي وضعف تكوين الطالب الذي يعتبر العنصر المغذي للجامعة فيما بعد كأستاذ، إطار أو إداري... سوف يجعل الجامعة لا تتمكن من القيام بدورها الريادي في حل المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية السياسية والثقافية...

إن مجمل الظروف التي تعيشها الجامعة الجزائرية جاءت نتيجة تداخل وتشابك مجموعة من العوامل سياسية، مادية، تنظيمية، بيداغوجية وإهدار في صرف ميزانية التعليم العالي، بالإضافة إلى "غزوها من طرف الانحرافات الاجتماعية فوجدت المحسوبية والمحاباة وحتى الرشوة منفذا إلى سير منظومة التعليم العالي وامتدت إلى التعيين في المناصب وتسجيل الطلبة مخالف للمقاييس، ووصلت حتى إلى منح الشهادات، مما نتج عنه تفاقم أسباب الإحباط والاستقالة المعنوية لدى الكثير ممن رفضوا الانصياع لهذه الانحرافات"[1]

إن مختلف الظروف والنقائص التي تعيشها الجامعة الجزائرية بصفة عامة. سوف تؤثر على تحقيق الأهداف والغايات التي وجدت من أجلها، خاصة تطوير البحث العلمي باعتباره الدعامة والركيزة الأساسية للتطور والرقي. هذا ما يجعل البحث العلمي يعيش تحديات على مختلف الأصعدة منها ما هو نابع من داخل الجامعة وأخرى تكون مفروضة من خارج الجامعة وهذا ما سنحاول معالجته في الفصول اللاحقة.

[1] خطاب رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" 2000/07/08 نقلا عن محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 138.

الفصل الرابع: التعريف بالبحث العلمي.

أولا/ مدخل تاريخي لتطور البحث العلمي.

ثانيا/ مراحل تطور البحث العلمي في الجزائر.

ثالثا/ أهمية البحث العلمي وخصائصه.

رابعا / أنواع البحث العلمي ومؤسساته.

خامسا/ أهداف البحث العلمي ومقوماته.

أولا/ مدخل تاريخي لتطور البحث العلمي.

من المعلوم أن البحث العلمي، واحد من أوجه النشاط المعقدة المميزة. التي تظل عادة غير واضحة المعالم تماما في أذهان من يمارسونها. لعل هذا هو سبب اعتقاد أغلب الباحثين والعلماء، أنه ليس بالإمكان إعطاء تعريف واحد للبحث العلمي أو تقديم دراسات منهجية في كيفية إجراء البحث العلمي بصورة لا تقبل التعديل أو حتى الاتفاق على المراحل التطورية للبحث العلمي. كل باحث يرجعها إلى حقبة معينة من الزمن. كل حسب خلفيته الفكرية، اتجاهاته ومرجعيته النظرية...

رغم أن التدريب على البحث العلمي، ينبغي أن يكون ذاتيا إلى حد بعيد إلا أنه يجب الاسترشاد بما وصل إليه أهل الخبرة، عند معالجة المراحل الفعلية في البحث. بالإضافة إلى أنه من الضروري أن يتم أخذ العبر والقواعد العامة من تجارب الآخرين. هذا ما يبين التراكمية المعرفية في البحث العلمي عبر الزمن، وهو ما يتفق مع القول بأن "الحكيم يتعلم من تجارب الآخرين والأحمق لا يتعلم إلا من تجاربه. مع التأكيد على أن الخطة التي يتبناها أحد الباحثين قد لا تلائم باحث آخر. كما أن فروع العلم المختلفة تتطلب مناهج مختلفة"[1]. هذه الخبرة والتراكمية البحثية تطورت وتراكمت عبر الأجيال والحضارات. فمنذ وجد الإنسان على وجه الأرض وهو يحاول البحث. لم تنقطع محاولاته للبحث عن فهم أفضل لنفسه وللكون من حوله، وللعالم الذي يعيش فيه. لقد استطاع الإنسان عن طريق المصادر المختلفة التي سبقت الطريقة العلمية في البحث. أن يحصل على المعرفة والمعلومات التي تساعده في حل مشكلاته اليومية البسيطة، والتي زادت من مقدرته على فهم وتفسير الأشياء والظواهر والأحداث التي تدور من حوله، وقد كانت هذه المعلومات مقنعة بالنسبة له وتقبلها دون مناقشة صحتها. في سبيل الوصول للمعرفة استخدم الإنسان منذ القدم وحتى اليوم طرقا وأساليب مختلفة تعد بحد ذاتها خطوات تطور من خلالها البحث العلمي، وهي ليست منفصلة تماما عن بعضها البعض، وهذه الخطوات هي:[2]

---

[1] و.أ. ب بفردج، **فن البحث العلمي**، ترجمة زكريا فهمي، الطبعة الرابعة، لبنان: دار اقرأ، 1983، ص 08.

[2] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد عنيم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

1/ مرحلة الصدفة وفيها كان الإنسان ينسب الحوادث والظواهر التي تواجهه إلى الصدفة، دون أن يبحث عن العلل والأسباب.

2/ مرحلة المحاولة والخطأ والاعتماد على الخبرة، وفيها كان الإنسان يظل يجرب حتى يجد حلا للمشكلة التي يواجهها. من هذا الحل كان الإنسان يكون بعض القواعد العامة والتعميمات التي يعتمد عليها في حياته اليومية البسيطة.

3/ مرحلة الاعتماد على السلطة والتقاليد، وفيه كان الباحث يستند إلى آراء وأفكار وأفعال القادة وأصحاب السلطة الدينية والسياسية حتى وإن كانت خاطئة.

4/ مرحلة التكهن والتأمل والجدل والحوار، وفيها بدأ الباحث يشك في آراء السلطة وفي التقاليد السائدة، ويعتمد على الجدل والمنطق للوصول إلى الحقائق وتفسير الظواهر وحل ما يواجهه من مشكلات. ظهر في هذه المرحلة التفكير القياسي، الذي يقوم بالانتقال من المقدماتإلىالنتائج والتفكيرالاستقرائيالذي ينتقل من الشواهد الجزئية إلى الحكم الكلي.

5/ مرحلة المعرفة أو الطريقة العلمية، التي شاعت وانتشرت أولا في العلوم الطبيعية ثم انتقلت إلى باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية. فيها يتم وضع الفروض وبعد ذلك إجراء التجارب وجمع البيانات للوصول إلى نتائج تؤيد أو تنفي الفرضيات الموضوعة. هكذا استطاع الإنسان أن يصل بما أنتجه من معرفة على مر العصور ومن خلال تطور البحث العلمي إلى التطور العلمي والتكنولوجي الهائل. الذي تشهده حضارة القرن الواحد والعشرين التي تعتمد على المعرفة، المعلومات والتكنولوجيا كأساس للتعامل في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية... هذه الحضارة التي جاءت نتيجة تراكم المعرفة الإنسانية عبر مختلف الحضارات التي عرفتها الإنسانية والتي ساهمت في تطور البحث العلمي والتي سوف نستعرض أهمها:

أ/ البحث العلمي في العصور القديمة.

إن المؤرخون غالبا ما يتعرضون للتطور التاريخي للبحث العلمي. من خلال عرض الحضارات القديمة في الهند، الصين، فارس ومصر... التي كان اتجاه التفكير فيها يختلف من حضارة لأخرى. فمثلا القدماء المصريون كان اتجاههم عمليا تطبيقيا لتحقيق غايات نفعية لديهم. تتصل بالآلهة والخلود وبيوم الحساب. كذلك اخترعوا فكرة المساحة التي تمكنهم

من استعادة الحدود الصحيحة بعد انتهاء موجة الفياضات السنوية للنيل. كما سخر القدماء المصريون العلم لخدمة معتقداتهم الدينية، فبرعوا في تشييد المقابر الخالدة الأهرامات التي مازالت محل إعجاب في هندستها وبنائها عند العلماء والأفراد على حد سواء. كما تفننوا في التحنيط لحفظ الجثث سليمة لحين تبعث من جديد حسب اعتقادهم. الجدير بالذكر أن العلم آنذاك كان قاصرا على بعض الكهنة والحكام. لأن المعرفة لم تكن ملكا لكل الناس وأصبحت هذه الفئة بفضل ما لديها من علم تسيطر على السواد الأعظم من الناس. كانت هذه الفئة من الكهنة والحكام لديها العديد من مقومات التطور في مجال إعداد الأصباغ وعمليات التحنيط التي أدهشت العالم حتى اليوم رغم التقدم الهائل في مجال التكنولوجيا الحديثة.

كتب التاريخ نقلت أيضا أن البابليون برعوا في علم الفلك، وتنبئوا بخسوف القمر وبعض الظواهر الطبيعية. احتفظ الكهنة أيضا في هذه الحضارة بهذه المعرفة لأنفسهم واستخدموها وسيلة لتقويم قبضتهم على الناس الآخرين[1].

أخيرا يمكن القول أن ظروف الحياة ونظام المجتمع في الحضارات القديمة خاصة في العصور القديمة. لم تطور من أسلوب البحث العلمي بالصورة العلمية. كما يقول في ذلك الدكتور مصطفى نظيف "قد فرقت في تلك الحضارات بين الفعل والعمل، الذي تمثل في الفنون والصنائع وبين التأمل والنظر الذي تمثل في الأساطير، ولذلك فلم يتم الجمع بين الجانبين العملي والنظري في ذلك النشاط، وهكذا لم تبلغ المعرفة في ذلك الوقت مبلغ التشبه بالعلم عند المحدثين"[2].

ب/ الحضارة اليونانية والبحث العلمي.

بعد فترة ركود طويلة على الحالة السابقة، بزغ فجر نهضة فكرية جديدة في اليونان التي كانت المهد الأول للحضارة الأوروبية القديمة، ولم يرتبط تاريخ الحضارة اليونانية برقعة من الأرض. إنما يرتبط تاريخها بالبلاد الواسعة التي انتشر فيها اليونانيون على امتداد سواحل البحر المتوسط، وفي جزره وقد جاب فلاسفة اليونان العالم القديم ليطلعوا على

---

[1] مسعد عبد الرحمن زيدان، **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، مصر: دار الكتب القانونية، 2007، ص 14.

[2] سامي سلطي عريفج، مرجع سبق ذكره، ص 46، نقلا عن مصطفى نظيف "العلم وتنظيمه في البلاد العربية" **مجلة أبحاث**، العدد السابع، تصدر عن هيئة الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية في بيروت.

علومه وحضاراته وآفاق المعرفة فيه. وقد أنجبت الحضارة اليونانية كبار الأعلام من العلماء والفلاسفة والمشرعين وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر ما يلي:

***سقراط:** الذي جاء في حالة من الفوضى الفكرية التي أحدثها السفسطائيون. فتصدى لهم وفند أباطيلهم وتتبعهم في كل مكان يجادلهم، يحاورهم ليكشف خطأهم واتخذ منهجا جديدا فوضع أسس فن الحوار، أو فن توليد المعنى، وجعله سبيلا لكشف الخطأ أو الباطل وكانت طريقته تقف على التعريف الحقيقي للأشياء أي عن ماهية الشيء المعرف كما يقول أرسطو فحاول استخدام القياس لكنه لم يوفق، ولم يهتد إلى ذلك.

يرى سقراط أن نسيج العالم والطبيعة الفيزيائية للأشياء لا يمكن معرفتها ونحن لا نستطيع أن نعرف إلا أنفسنا. قد عبر سقراط عن هذا الفهم لموضوع المعرفة بمبدأ "اعرف نفسك"، وليس الغرض الاسمي للمعرفة الناحية النظرية بل الناحية العملية من الحياة. المعرفة عند سقراط هي الفكر. هي فكرة الكلي وتتكشف الأفكار عن طريق التعريفات ويتم التوصل إليها عن طريق الاستنباط[1].

***أفلاطون:** أما أفلاطون فقد اتخذ لنفسه منهجا خاصا به ويعتمد على مرحلتين:

المرحلة الأولى: وفيها ينتقل العقل فيه من المحسوسات إلى المعقولات.

المرحلة الثانية: وهو عكس المرحلة الأولى وفيها يكون الجدل نازلا.

لقد اتخذ أفلاطون طريقة التحليل لمتابعة مسيرة أستاذه سقراط. لكنه اهتدى إلى أساس مشكلة التشكيك، وهو عدم الإيمان بالمقاييس العقلية فحاول وضع فلسفة ترد الاعتبار للعقل. ذلك عن طريق إيمانه بالمثل التي اشتهر بها. يرى أفلاطون أن الإنسان عاش بروحه المثالية، قبل أن يعيش ببدنه في عالم المثل الذي كان يعيش فيه أيضا بصورة محدودة عن الأشياء، وهناك علمت روح الإنسان روح الحقائق، وبعد أن جاء إلى هذا العالم نسي الإنسان بعض ما عرفه من الحقائق وهو بحاجة إلى المنبهات الخارجية لكي يتذكرها ولكنه إذا تذكرها فهو ليس بحاجة إلى مزيد من الأدلة لتثبت صحة معارفه[2].

---

[1] أنور محمود زناتي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] نفس المرجع، ص 18.

هكذا استهدفت نظرية المثل الأفلاطونية وضع أسس ثابتة للفكر. عن طريق إثبات عالم سابق عرف الإنسان فيه جميع الأشياء. كما مضى أفلاطون في طريق التحليل الذي يوجز في اتخاذ إحدى القضايا وافتراض أنها مسلمة لا ريب فيها شرط أن تكون القضية منطبقة على الموضوع المبحوث عنه ثم يستنبط منها النتائج ، فإذا كانت النتائج صحيحة عرفت صحة القضية وإذا كانت فاسدة عرف بطلان القضية.

لكن ما يمكن ملاحظته حول فكر أفلاطون أنه كان مثاليا لدرجة أنه لم يجعل المنطق الإغريقي يكتمل بل كان في بداياته.

***أرسطو:** يعد أرسطو أول من استخدم كلمة استقراء. تم على يده اكتمال المنطق الإغريقي. لقد سلك في تفكيره مسلكا دقيقا، ورأى أن العالم يدرس ماهية الأشياء، لذا كانت دراسته تنصب عن الصفات العامة الجوهرية التي تتسم بالثبات. فالعلم في نظره يدرس الماهية أو المعاني الكلية. حاول أرسطو أن يكشف العلاقة الموجودة بين القياس المنطقي والبرهان الرياضي واستطاع التوصل إلى ذلك. فجوهر القياس عنده مأخوذ من التفكير الرياضي، بل إن القياس في مضمونه ليس إلا إحدى مراحل البرهان الرياضي. كان أرسطو أول من اهتم اهتماما خاصا بالعلية، وكان يعتقد أن هدف البحث العلمي هو البحث عن الروابط العلية بين الأشياء. لأنه كان يعتقد أن المعرفة الحقة إنما هي دائما معرفة العلل وأن هدف العلم الطبيعي هو التغيير الذي حدث أمامنا أو فهم العملية الحركية الدائبة. كما قام أرسطو بوضع أسس فكرية سليمة بالطريقة التالية:

– حدد أشكالا للتفكير تعتمد على إظهار الرابط بين فكرة وأخرى مشتقة منها.كان أرسطو أول من بين ضرورة التمييز بين الكليات الخمس ونعني بها: الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام[1].

يرتبط المنطق الصوري عند أرسطو ارتباطا وثيقا بنظرية الوجود، ونظرية المعرفة ونظرية الحق. لأن أرسطو رأى في الأشكال المنطقية أشكالا للوجود في الوقت نفسه، وفي نظرية المعرفة ميز أرسطو بين اليقين الواضح والمحتمل. الذي يدخل في باب الظن وليست التجربة هي المرحلة الأخيرة في عملية التحقق من الظن. بل إن المصادرات العليا للعلم

[1] أنور محمود الزناتي، المرجع السابق، ص 20.

تتأكد حقيقتها مباشرة عن طريق العقل لا عن طريق الحواس وغاية العلم القصوى لديه هي تعريف الموضوع وشرط هذا هو الجمع بين الاستنباط والاستقراء.

إضافة إلى هؤلاء الفلاسفة فقد نبغ فيثاغورث وأرخميدس في شتى فروع العلم مثل الطب والفيزياء والرياضيات.

عموما يمكن القول أن اليونانيين قد أحرزوا تقدما كبيرا في مجال البحث العلمي واعتمدوا في ذلك على التأمل والنظر العقلي المجرد. فلسفة اليونان تعبر عن روح وطبيعة العصر الذي عاشوا فيه. غير أنه رغم ازدهار العلم في زمنهم إلا أنه كان يسوده طابع الفلسفة والتفكير النظري. ذلك لأنهم احتقروا العمل اليدوي باعتباره من عمل العبيد مما أخل بالتوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي في إنتاجهم، ومع هذا فقد زادوا الشيء الكثير على الثروة المعرفية التي أخذوها عن سابقيهم وأنتجوا الجديد في عدة مجالات خاصة ما تعلق بطرق التفكير والبحث، وبذلك يكون لليونان دور مهم في تطوير طرق البحث.

ج/ الحضارة الرومانية والبحث العلمي.

لما تصاعدت قوة الرومان بالقرن الأول قبل الميلاد على حساب اليونان. لذا فقد ورثوا المعرفة عنهم إلا أنهم لم يتابعوا عملية تجديد المعرفة التي سلكها سلفهم، وكان إسهامهم يتركز في الممارسة العملية الذي أخل به اليونانيين. إذ انصرف اهتمامهم إلى استثمار أفكار اليونانيين في تطبيقات عملية، فاستخدموا على سبيل المثال نظريات الرياضيات والعلوم الهندسية في رصف الطرق والبناء. كما استعانوا بالفلسفات الاجتماعية في سن القوانين. لذا فقد كان الرومان صناع قوانين ومهندسين أكثر منهم مفكرين متأملين والدليل على ذلك ما نراه في العالم من آثار رومانية خالدة لا تزال تشهد على براعة الرومانيين في البناء.

رغم أن الحضارة الرومانية قامت بها مدارس فلسفية، ولكن هذه الحضارة لم تنجب عالما واحدا ذا شان عالمي، لأن الحرب كانت جزءا أصيلا من الحياة الرومانية وكان الشعب مشبعا بالعقلية الحربية بالفعل فقد نبغوا فيها، فقد ابتلعت روما الإمبراطورية اليونانية كاملة وامتدت بعدها لتشمل كل أوروبا جنوب الدانوب وغرب الراين، ثم قفزت المانش لتضم انجلترا، وجعلت من البحر المتوسط بحيرة رومانية وبحرا مغلقا أشبه بنواة للإمبراطورية[1].

[1] أنور محمود الزناتي، المرجع السابق، ص 21.

يلخص أرلوند توينبي الفيلسوف الانجليزي الشهير في كتابه "دراسة للتاريخ" إن الإمبراطورية الرومانية كانت المثال النموذجي لما نسميه بالدولة العالمية.

إن الحضارة الرومانية لم يقدم علماؤها إسهامات كبيرة في مجال البحث العلمي باستثناء بعض المتفرقات. فقد تمكن الفلكي بطليموس من وضع خريطة للسماء وضع عليها مواقع الكواكب والنجوم المعروفة وقتها. ووضع الأرض كمركز للكون، كما قام الطبيب جالينوس، بوضع مجموعة من الأبحاث في مجال التشريح ووظائف الأعضاء. بصفة عامة لم تتقدم العلوم في الإمبراطورية الرومانية حيث تم إهمال المدارس الإغريقية وأغلقت، بسبب انتشار المسيحية التي فرضتها روما، على معظم بلدان العالم القديم التابعة لها، في مصر واليونان وآسيا الصغرى والشام وأجزاء من جنوب أوروبا[1]. لم تدم الحضارة الرومانية طويلا ذلك لأن الفساد انتشر في هذه الإمبراطورية. مما انعكس على البحث العلمي، وغيره من مناحي الحياة. وجدت القارة الأوروبية خاصة في جانبها الغربي نفسها مفتقدة لفترة من الزمن للمعارف وطرق البحث. في العصور الوسطى، أو كما يطلق عليها البعض (عصر الظلام) كان السواد الأعظم من الناس أصحاب حرف وعبيد وتجار وجنود وكان العلم مقصور على رجال الدين وبعض التجار.

د/ الحضارة الإسلامية والبحث العلمي.

لم ينتعش الفكر والعلم من جديد بعد الإغريق ليستعيد قدرته على إنجاب معارف جديدة، إلا حينما توفرت شروطه في ظل الإسلام. الذي جاء لنشر العلم بين الناس وكانت الكلمة الأولى في القرآن هي "اقرأ". الإنسان فيه مدعو إلى النظر في حقائق الكون والتفكير فيه، والعلم في الإسلام عبادة وفريضة، ولم يقم في الإسلام كهنة يحتكرون العمل، بل نادى بنشر العلم للجميع وعدم اقتصاره على رجال الدين. لقد وضع المسلمون أسس البحث العلمي بالمعنى الحديث وقد تميزوا بالملاحظة والتجربة والاختبار وفي هذا الصدد تقول زيغريد هونكه "إن الإغريق تقيدوا دائما بسيطرة الآراء ولم يبدأ البحث العلمي القائم على الملاحظة والتجربة إلا عند العرب"[2]. والتاريخ الإسلامي يقدم لنا دليلا واضحا وقويا في فهم وتطبيق

---

[1] أنور محمود الزناتي، المرجع السابق، ص 22.

[2] نفس المرجع، ص 23.

الأسلوب العلمي للبحث، فقد روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم- أنه طاف على الصحابة بإناء مملوء بالعسل يسألهم فردا فردا ماذا في الإناء وكان كل فرد من الصحابة يجيب: إنه عسل يا رسول الله. غير أن أبا بكر لم يتبع ما اتبعه أصحابه، بل وضع أصبعه وتذوق العسل مرات ثلاثة، ثم قال إنه عسل يا رسول الله،فأجابه الرسول -صلى الله عليه وسلم- صدقت يا أبا بكر، فدهش الصحابة وسألوه لماذا لم تقل لنا ما قلته لأبي بكر،فأجابهم بما معناه أن أبا بكر كان أصوب في عملية صنع القرار من حيث اعتماده على التذوق وتكرار العملية، ولم يكتفي بالاعتماد على حاسة النظر[1]. هذا هو جوهر عملية أسلوب البحث العلمي إنه التأكد من صحة المعلومات أي الاستنتاج بشتى السبل الممكنة والمتاحة (التجربة والقياس) وليس مجرد الحكم على الأمور من خلال ظواهرها.

لقد قسم المسلمون المعرفة إلى نوعين المعرفة المبنية على الاختبار والتجربة من جهة والمعرفة النظرية من جهة أخرى واعتبروا الملاحظة والتجربة أسلوبا مهما في البحث العلمي. يشهد استقراء تاريخ الفكر البشري بأن علماء الحضارة الإسلامية كانوا أسبق من الغربيين إلى نقض منطق أرسطو النظري وإتباع المنهج التجريبي. قبل "بيكون" بعدة قرون ويعتبر "ابن تيمية" من أوائل العلماء المسلمين الذين نقدوا منطق أرسطو الصوري، حيث هاجمه بقوة في كتابه (نقد المنطق) ودعا إلى الاستقراء الحسي الذي يصلح للبحث في الظواهر الكونية ويوصل إلى معارف جديدة[2].

لقد اتبع علماء الحضارة الإسلامية في إنتاجهم العلمي، أساليب جديدة في البحث العلمي، معتمدين على المنهج الاستقرائي التجريبي، بالإضافة إلى الاعتماد على الملاحظة والتدريب العلمي، مع الاستعانة بأدوات القياس. لذا وصلوا إلى نتائج علمية قيمة. وقد اعترف عدد من المفكرين الغربيين في فضل المسلمين على غيرهم ومنهم العالم الأمريكي **سارتون** الذي ذكر الآتي "لقد كان العرب أعظم معلمين في العالم في القرون الثلاثة الثامن والحادي عشر والثاني عشر الميلادي، ولو لم تنقل إلينا كنوز الحكمة اليونانية لتوقف سير المدنية بضعة قرون، فوجود الحسن بن الهيثم وجابر بن حيان وأمثالهما كان لازما وممهدا

---

[1] حسين فرحان رمزون، **قراءات في أساليب البحث العلمي**،الأردن: دار حنين، الكويت: مكتبة الفلاح، 1995،ص15.

[2] أنور محمود زناتي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

لظهور غاليلو ونيوتن، ولو لم يظهر ابن الهيثم لاضطر نيوتن أن يبدأ من حيث بدأ ابن الهيثم ولو لم يظهر جابر بن حيان لبدأ غاليلو من حيث بدأ جابر، أي أنه لو لا جهود العرب لبدأت النهضة الأوروبية في القرن الرابع عشر من النقطة التي بدأ منها العرب نهضتهم العلمية في القرن الثامن الميلادي"[1].

سوف نشير لبعض النماذج الفكرية والعلمية فقط، لأن عدد هؤلاء المفكرين الإسلاميين كبير، ولا يتسع المقام لذكرهم، لكثرة إسهاماتهم الفكرية والبحثية والتي تعدت حدود الحضارة الإسلامية والبداية ستكون مع:

الفيلسوف "**الفارابي**"، الذي أطلق عليه معاصروه لقب "المعلم الثاني" لاهتمامه بمؤلفات أرسطو "المعلم الأول" وتفسيرها وإضافة الجوانب والتعليقات عليها. من خصائص فلسفة الفارابي أنه حاول التوفيق من جهة بين فلسفة أرسطو وفلسفة أفلاطون، ومن جهة بين الدين والفلسفة. كما أنه أدخل مذهب الفيض في الفلسفة الإسلامية ووضع التصوف الفلسفي. رغم شهرة الفارابي في الفلسفة والمنطق، فقط كانت له إسهامات مهمة في علوم أخرى كالرياضيات، الطب والفيزياء، فقد برهن في الفيزياء على وجود الفراغ ، وتتجلى إسهاماته العلمية في كتابه "إحصاء العلوم" الذي وضع فيه المبادئ الأساسية للعلوم وتصنيفها: حيث صنف العلوم إلى مجموعات وفروع، وبين مواضيع كل فرع وفوائده، وقد ذكر الفارابي نظرية في الجاذبية الأرضية، سبق بها العالم نيوتن بألف عام حيث تتشابه آراء الفارابي ونيوتن ويعد الفارابي أول من عرف علاقة الرياضيات بالموسيقى ومن هذه العلاقة كانت بوادر اللوغاريتمات. لقد ألف الفارابي العديد من الكتب والرسائل، ومن أهم هذه المؤلفات:[2]

*كتاب إحصاء العلوم وترتيبها والتعريف بأغراضها.

*كتبفي علوم الحياة:المدينة الفاضلة،تحصيل السعادة،سياسة المدينة،أصل العلوم.

*كتب في الموسيقى: الموسيقى الكبير، المدخل إلى صناعة الموسيقى، الموسيقى.

---

[1] عامر قندلي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية**، الأردن: اليازوري للنشر والتوزيع، 2002، ص 37.

[2] www.mawhopon.net/Islamic-civilization/708,p01 زيارة يوم: 16-2-2013 على الساعة 22:15

*المقالات الرفيعة في أصول علم الطبيعة (فيزياء).

*كتب في الطب: فصل في الطب، علم المزاج والأوزان، المبادئ التي بها قوام الأجسام والأمراض.

*كتب في الرياضيات: المدخل إلى الهندسة الوهمية، الأسرار الطبيعية في دقائق الأشكال الهندسية. وله أيضا في الفلك: كتاب تعليق في النجوم ومقالة: الجهة التي يصح عليها القول في أحكام النجوم... إن معظم كتب الفارابي ورسائله وشروحه مفقودة، وبعضها لا يوجد إلا في ترجمات عبرية.

كما نجد الفيلسوف والطبيب "**ابن سينا**"، الذي لقب بالشيخ الرئيس والمعلم الثالث بعد أرسطو والفارابي، كما عرف بأمير الأطباء وأرسطو الإسلام، وكان سابقا لعصره في مجالات فكرية عديدة لاسيما في علم الطب والنفس. لقد أضاف الكثير إلى هذه العلوم، وقد كتب في الطبيعيات والهندسة والرياضيات والكيمياء وغيرها من الاختصاصات. مثل كتاب "المختصر الأوسط في المنطق"، "المبدأ أو الميعاد" وكتاب "الأرصاد الفلكية" ومن أشهر كتبه في الطب "القانون" الذي كان أحد مراجع جامعات أوروبا الأساسية إلى نهاية القرن السابع عشر، وقد اجتمعت لكتاب القانون مزايا التحري والاستقصاء والإحاطة والتنسيق، هو أول من قال بالعدوى وانتقال الأمراض المعدية عن طريق الماء والشراب وخاصة عدوى السل الرئوي، أول من وصف التهاب السحايا وأظهر الفرق بين التهاب الحجاب الفاصل وبين الرئتين والتهاب ذات الجنب، وهو أول من اكتشف الدودة المستديرة أو دودة الاكستوما قبل الطبيب الايطالي "روبنتي" بأكثر من ثمانمائة سنة، واكتشف الفرق بين إصابة اليرقان الناتج من انحلال كريات الدم والناتج من انسداد القنوات الصفراوية، تحدث عن السكتة الدماغية بشكل دقيق..[1]. إلى غير ذلك من الاكتشافات الكثيرة في مجال الطب.

إضافة إلى انجازات ابن سينا الطبية فقد قام بالعديد من الاكتشافات في علم الطبيعة ولديه آراء تربوية رائدة، وردت في العديد من كتبه التي كتبها بالعربية والفارسية غير أن أكثر آرائه التربوية نجدها في رسالة مسماة "كتاب السياسة".

---

[1] Arabic.bynat.org/alam/ibn-sina.p 02 زيارة يوم: 16-02-2013 على الساعة: 21:30.

إن إسهامات ابن سينا كثيرة ومتعددة في عدة علوم، جعلته يحظى بتقدير واحترام العلماء والباحثين على مر العصور، حتى قال عنه جورج سارتون "إن ابن سينا ظاهرة فكرية عظيمة، ربما لا نجد من يساويه في ذكائه أو نشاطه الإنتاجي"[1].

كما يعد "**ابن رشد**" أهم فلاسفة الإسلام، دافع عن الفلسفة وصحح بعض آراء علماء وفلاسفة سابقين له كابن سينا والفارابي، في فهم بعض نظريات أفلاطون وأرسطو، وقد استمر ابن رشد بوصفه الشارح الأول لأرسطو. حيث أصبحت آراؤه هي عماد الفلسفة الأوروبية خلال العصور الوسطى كلها. وقد كانت جامعة "بادو" شمال إيطاليا، وجامعة باريس من الجامعات التي وصل نفوذ الفلسفة الرشدية فيها إلى أكبر تأثير. كما وصل تأثيرها إلى الحركة العقلية في الجامعات الأخرى، شمال ايطاليا مثل بولونا وفرار والبندقية اعتمدت على الرشدية الموجودة في "بادو" لذلك فإن مدرسة بادو كانت تشير في الواقع إلى هيمنة الرشدية على شمال إيطاليا كلها[2].

قدم ابن رشد اكتشافات وملاحظات فلكية جديدة، واكتشف نجما لم يشر إليه الفلكيون الأوائل، وناقش وانتقد نظريات بطليموس، بل إنه دحضها وأبدلها بنماذج جديدة، تعطي تفسيرات أفضل لحقيقة الكون، وقدم تفسيرا جديدا لنظرية رشدية سميت "اتحاد الكون النموذجي"، ثم أعطى وصفا للقمر بغير الواضح والغامض وقال إنه يحمل طبقات سميكة وأخرى أقل سماكة وتجتذب الطبقات السميكة نور الشمس، أكثر من الطبقات الأقل سمكا، وقدم للعالم أول التفسيرات البدائية والقريبة علميا، لأشكال البقع الشمسية، والعديد من الآراء الأخلاقية، من مذهب أرسطو وأفلاطون، ويرى أن لا تعارض بين الدين والفلسفة، ولكن هناك بالتأكيد طرقا أخرى يمكن من خلالها الوصول لنفس الحقيقة المنشودة، وأضاف الكثير حول الفضائل الأساسية الأربعة وهي (الحكمة،العفة،الشجاعة والعدالة) وقد قصر الخلود على عقل البشرية الجمعي الذي يغتني ويتطور من جيل إلى آخر، وقد كان لهذا القول الأخير دور كبير في تطور الفكر المتحرر في أوروبا في العصرين الوسيط

---

[1] www.marefa.org/idex.php/إبن سينا زيارة يوم 2013/2/16 على الساعة 22:00

[2] أحمد عبد الجواد، **إشكالية البحث العلمي والتكنولوجيا في الوطن العربي**، مصر: دار قباء للنشر والتوزيع، 2000، ص 185.

والحديث، وشدد على دور التربية الخلقية وأناط بالمرأة دورا حاسما، في رسم ملامح الأجيال القادمة، وألح على ضرورة إصلاح دورها الاجتماعي في إنجاب الأطفال والخدمة المنزلية، وقد قال بعض الباحثين لقد تساءل الفيلسوف ابن رشد في القرن الثاني عشر ميلادي، وهو يعاني انطفاء آخر أنوار الحضارة الإسلامية التي سمت في الشرق الأوسط وإسبانيا. عما إذا لم يكن هذا الانحطاط يرجع جزئيا على الأقل إلى الوضع الذي حبست فيه المرأة، وإلى عزلها خارج الحياة الاجتماعية[1].

لقد كان لابن رشد مؤلفات عدة. لقد أحصى جمال الدين العلوي 108 مؤلفا وصل الأمة الإسلامية 58 مؤلفا بنصها العربي،وله مقالات كثيرة منها: مقال في العقل والقياس،اتصال العقل المفارق بالإنسان،حركة الفلك ومقالة في القياس الشرطي... وله عدة كتب أشهرها: كتاب مناهج الأدلة، الكليات، الحيوان، المسائل في الحكمة، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، جوامع كتب أرسطو طاليس وكتاب "شرح أرجوزة ابن سينا"[2].

لقد ظلت المدرسة الرشدية الفكر المهيمن في أوروبا حتى القرن السادس عشر. كان لآراء ابن رشد الفلسفية والمنطقية، التأثير الكبير على ظهور الحركة العلمية في شمال إيطاليا. وفي ظهور عصر النهضة العلمية في أوروبا، كان رموز هذه الحركة العلمية متأثرين بالرشدية، وقد كان لأفكار ابن رشد تأثيرا كبيرا على جاليليو وجيور دانو برنو اللذين كانا قد تتلمذا للرشديين، وقد تأثر فرنسيس بيكون بابن رشد كذلك والذي يعتبره الأوروبيون رائد المنهج التجريبي. هو الذي يقول عن ابن رشد "ظهر ابن رشد بعد ابن سينا ظهر هذا الرجل ذو المذهب المتين، الذي أصلح به أقوال أسلافه وأضاف إليها الكثير".[3].

النموذج الآخر الذي يمكن أن نذكره هو "**الحسن بن الهيثم**" الذي يعتبر أهم شخصية علمية خلال العصور الوسطى، فقد سبق فرانسيس بيكون في وضع المنهج التجريبي القائم على المشاهدة والتجربة والاستقراء وقد ساهم في تطوير علم البصريات وقد قال عنه سارتون "إن ابن الهيثم أعظم عالم ظهر عند المسلمين في علم الطبيعة، بل أعظم علماء الطبيعة في

---

[1] ابن رشد/www.islamStory.com زيارة الموقع يوم 17-02-2013 على الساعة 01:05

[2] نفس الموقع. (ابن رشد/www.islamStory.com)

[3] أحمد عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص 186.

القرون الوسطى ومن أعظم علماء البصريات القليلين المشهورين في كل زمن، وأنه أيضا كان فلكيا، رياضيا وطبيبا"[1].

فابن الهيثم أول من قال بأن العدسة المحدبة ترى الأشياء أكبر مما هي عليه. أول من شرح تركيب العين ووضح أجزاءها بالرسوم وأعطاها أسماء أخذها عنه الغربيون وترجموها إلى لغاتهم ومازالت مستعملة لحد الآن، ومن ذلك مثلا: الشبكية، القرنية، السائل المائي والزجاجي، كما أنه ترك بحوثا في تكبير العدسات مهدت لاستعمال العدسات في إصلاح عيوب العين.

لقد قدم ابن الهيثم العديد من البحوث، وأعظم كشوفه هو أن الضوء في ذاته هو العامل الخارجي الذي يحدث الإحساس البصري، وأن الضوء له وجود مستقل وأن الإبصار يحدث من تأثير هذا الموجود وانعكاسه على العين ، وليست هناك أشعة تخرج من البصر إلى الأشياء أو ذرات تنعكس من الأشياء على البصر. هذا ما مكنه من دراسة خواص الضوء، وبذلك أبطل ابن الهيثم النظرية اليونانية لكل من إقليدس وبطليموس التي كانت تقول بأن الرؤية تحصل من انبعاث شعاع ضوئي من العين إلى الجسم المرئي.
كما بحث ابن الهيثم في الألوان والانعكاسات الضوئية اعتمادا على قوانين الميكانيكا وقياس الزوايا المحدثة والانعكاسية، وبرع في الرياضيات فقد طبق الهندسة والمعادلات والأرقام في حل المسائل الفلكية، كما حل معادلات تكعيبية... كما اهتم ابن الهيثم بالفلك وكتب فيه عددا من الكتب وقام بعدد من الأرصاد. من أهم إسهاماته في علم الفلك، توصله إلى طريقة جديدة لتحديد ارتفاع القطب، فقد وضع نظرية عن تحركات الكواكب ولا يزال أثر هذه النظرية قائما حتى الآن، حيث توجد في ضواحي فينا بالنمسا، طاولة صنعت بألمانيا سنة 1428 وعليها رسم لحركات كواكب سيارة حسب نظرية ابن الهيثم، واكتشف بأن كل الأجسام السماوية بما فيها النجوم الثابتة، لها أشعة خاصة ترسلها، ما عدا القمر الذي يأخذ نوره من الشمس. لقد ترك ابن الهيثم تراثا علميا غنيا في عدة علوم، ومن أهم مؤلفاته:[2]

---

[1] www.phisique48.org/seru/Ibnhaitem.htm زيارة يوم 2013/02/17 على الساعة 01:10

[2] نفس الموقع أعلاه، (www.physique48.org/serv/Ibnhaitem.html) زيارة يوم 2013/02/10 على الساعة 00:14

كتاب المناظر، كتاب شرح أصول إقليدس في الهندسة والعدد، كتاب الجامع في أصول الحساب، كتاب في تحليل المسائل الهندسية. بالإضافة إلى العديد من المقالات، التي عمل من خلالها على طائفة واسعة من الموضوعات ووفقا لمؤرخي العصور الوسطى، كتب بن الهيثم أكثر من مائتي كتاب.

رغم أن كتاب المناظر لابن الهيثم والذي يعد أعظم ما كتب في علم الضوء والذي يحتوي علىمجملآراء ابن الهيثم في الفلسفة، نظرية المعرفة، الطبيعة والرياضيات ومبادئ المنهج التجريبي. فإنه لم يعم تداوله في تلك العصور لدى المشتغلين بالعلم من الإسلاميين وقد ظلت بصريات ابن الهيثم مجهولة في العالم الإسلامي لمدة ثلاثة قرون حتى أنقذها فيلسوف الطبيعيات كمال الدين الفارسي وهو أول من توصل إلى تفسير ظاهرة قوس قزح باختراع منظار طيفي، اعتمادا على المنهج التجريبي لابن الهيثم[1].

إضافة إلى الإسهامات الفكرية والنظرية والاكتشافات العلمية، التي قدمها المفكرون والفلاسفة السابقون نجد "**ابن خلدون**" الذي له الدور والسبق في نشأة علم الاجتماع الذي سماه "علم العمران البشري". من آثار ابن خلدون ما يلي:[2]

*كتاب العبر وديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. هذا الكتاب بسط فيه ابن خلدون معظم ما لديه من علم يتألف من:

الفصل الأول: في العمران البشري: وهو يقابل (علم الاجتماع العام)، وقد درس ابن خلدون فيه ظواهر المجتمع البشري والقواعد التي تسير عليها المجتمعات.

الفصل الثاني: في العمران البدوي وقد درس الاجتماع البدوي، كشف أهم خصائصه المميزة، وأنه أصل الاجتماع الحضري وأنه سابق عليه.

الفصل الثالث: في الدولة والخلافة وهو يقابل (علم الاجتماع السياسي) وقد درس فيه قواعد الحكم والنظم الدينية وغيرها.

الفصل الرابع: في العمران الحضري: وهو ما يقابل (علم الاجتماع الحضري) وقد شرح فيه جميع الظواهر المتصلة بالحضر وأصول المدينة، وأن التحضر هو غاية التمدن.

---

[1] أحمد عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[2] www.islamStory.com/ابن خلدون وابتكار-علم-الاجتماع زيارة يوم 2013/02/23 على الساعة 11:40

الفصل الخامس: في الصنائع والمعاش والكسب وهو ما يقابل (علم الاجتماع الاقتصادي) وقد درس تأثير الظروف الاقتصادية على أحوال المجتمع.
الفصل السادس: في العلوم واكتسابها، وهو ما يقابل (علم الاجتماع التربوي) وقد درس فيه الظواهر التربوية، وطرق التعلم وتصنيف العلوم.

بالإضافة إلى الكتاب السابق، فقد خلف ابن خلدون تراثا ضخما أهمه:[1]

*التعريف بابن خلدون: هذا كتاب خاص بحياته، ويعتبر أول كتاب في الميدان العلمي يقوم فيه المؤلف بتدوين حياته بنفسه بالتفصيل.

* شفاء السائل وتهذيب المسائل: وهو كتاب خاص بالكلام عن التصوف
*وصف المغرب العربي: كتاب يتضمن الناحية الجغرافية والأحوال الاجتماعية التي تحتوي على اثنتي عشرة كراسة ، كتبه إلى "تيمور لنك" بطلب منه.

لقد لاحظ ابن خلدون أن البحث العلمي يحتاج إلى منهج قويم، يتخذه الباحث نبراسا يهتدي به إلى هدفه المنشود في كل ميدان من ميادين المعرفة. بالخصوص في العلوم الإنسانية والاجتماعية، التي تقتضي المهارة والنباهة والحذر والتأني للوصول إلى الحقيقة ومعرفة أسباب الظواهر وأصولها. بناءا على ذلك فإن ابن خلدون وضع منهج للبحث العلمي، يحتوي على القواعد المنهجية الهامة، تعرض لأهم القواعد التي تجعل الباحث يسير على دعائم متينةحتى لا يضلالطريق ويحيد عن جادة الصواب وهذه القواعد هي[2]:

I-القواعد الوقائية: وهي عبارة عن قواعد يجب على الباحث تجنبها والتحرر منها ليصبح قادرا على كشف الحقيقة بكل وضوح، وهذه القواعد تتمثل في:

1- الذهول: إن كثيرا من الباحثين يقعون في الخطأ، ويبتعدون عن المقاصد والأهداف، بسبب غفلتهم وعدم تفطنهم للفرق الموجود بين الأحوال والأحداث وما طرأ عليها من تغير وتطور.

---

[1] إدريس خضير، **التفكير الاجتماعي الخلدوني وأثره في علم الاجتماع الحديث**، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 61، 62.

[2] نفس المرجع، ص ص 101-106.

2- النقل: يجب على الباحث أن لا يعتمد على النقل فقط، بل يجب عليه أن يحكم عقله في طبيعة الأشياء والأحوال، ويركز بحثه على قواعد الحياة للمجتمعات البشرية ويقيس الغائب بالشاهد والحاضر بالذاهب لكي لا ينقل أمور غير صحيحة.

3- الثقة: لا ينبغي للباحث أن يثق في كل خبر أو رأي مهما كان مصدره دون تأمله وعرضه على القواعد الصحيحة وتمحيصه جيدا، ولابد أيضا من النظر في شخصية الراوي هل تتوفر فيه شروط الثقة أم لا.

4- الجهل: إذا كان الباحث ينقل ما لاحظه دون أن يفهم حقيقته، يكون بعيدا عن الصواب، ولاسيما إذا كان يجهل طبيعة الأحوال العمرانية والأصول التي تسير بمقتضاها.

5- الأغراض: إن كثيرا من الناس ميالون بطبيعتهم إلى أهوائهم والاستجابة لشهواتهم فيؤدي بهم ذلك إلى تزييف الحقائق ونقل المعلومات الكاذبة فيعكرون صفو الميدان العلمي والبحث العلمي يتناقض مع هذا الأسلوب.

6- التشيع: إذا كان الشخص متشيعا إلى رأي، فإنه يقبل كل ما يوافق ميله لأول وهلة دون أن يمعن النظر في ذلك، ودون أن يتناوله بالنقد بل يراه صحيحا، لا جدال فيه، وبذلك ينقل أخبارا ومعلومات كاذبة. لأنه لم يزنها بميزان العقل ويمكن أن يزيد فيها قصدا ويقوم بنشرها وذلك لإرضاء ميوله ويضفي عليه نظرته الذاتية.

II- القواعد العلمية: وهي مجموعة القواعد التي يجب على الباحث أن يتحلى بها ويعمل بها وهي على النحو التالي:

1- المقدرة العلمية: وهي التي تجعل صاحبها قادرا على تفسير الأمور تفسيرا علميا سليما، والمعرفة بأحوال المجتمعات وبقوانين الطبيعة والحياة، عللها والإحاطة بطبائع العمران وما يطرأ على الحياة الاجتماعية من تغير وتبدل.

2- التعليل: وهو ربط الأسباب بالمسببات للأشياء والأحداث والمفاهيم والكائنات ومعالجتها في الصميم بدون تحيز أو دفاع أو ميل وراء الأهواء لان الكائنات لا تسير حسب الصدفة وإنما تخضع لمبادئ ثابتة وأسباب عميقة.

3- الملاحظة: تعتبر الملاحظة من القواعد الهامة في الدراسة الاجتماعية ولابد على الباحث أن يعتمد على خبراته، كما يعتمد على من سبقه في هذا الميدان لكي تكون ملاحظته علمية وتقتضي منه الاعتماد على معايير جيدة.

4- المقارنة: إن من أهم القواعد التي يجب على الباحث القيام بها هي: المقارنة لأن الظواهر الاجتماعية في تغير مستمر وعندما يجري المقارنة عليه أن يعرضها على أصولها ويقيسها بأشباهها ويقف على طبائع الكائنات مع تحكيم العقل، الذي هو أساس مقياس الحقيقة والنظر في الفارق الموجود بين الظواهر المختلفة في الأحوال والزمان والمكان.

5- التمحيص والنقد: على الباحث أن يعمل على تمحيص الأخبار التي ترد عليه،والمعلومات التي يكتسبها بواسطة تحكيم العقل الذي هو معيار العلم ومصدر كل حكم، وبذلك يتلخص من الهوى ومن قبول الغرائب.

6- التطور: إن الظواهر الاجتماعية لا تبقى على حالة واحدة، فهي في تطور مستمر وتغير متواصل لذا يجب على الباحث أن يتفطن لهذا التغيير لكي لا يقع في الخطأ.

من خلال القواعد السابقة، تبدو أصالة ابن خلدون وتجديده في البحث العلمي وفي علم التاريخ. تتجلى منهجيته العلمية وعقليته الناقدة والواعية حيث أنه يستقرء الأحداث والظواهر وواقعات العمران البشري، بطريقة علمية، فيتحقق منها ويستبعد منها ما تبين له اختلافه.

يعد ابن خلدون رائدا للترجمة الذاتية "الأتوبيوغرافيا" ويعد كتابه "التعريف بابن خلدون" من المصادر الأولى لهذا الفن. لقد كان ابن خلدون أصيلا ومجددا في عدة علوم كالتاريخ وعلم الاجتماع وسابقا لعصره، ويعد المكتشف الأول لعلم الاجتماع وتشهد مقدمته الشهيرة بريادته لهذا العلم، ولكن رغم ذلك، فإن التأريخ لهذا العلم، يجعل من أوغست كونت المؤسس الأول لهذا العلم، إلا أن هناك الكثير من المفكرين الذين يرون بأن ابن خلدون هو الرائد الأول لهذا العلم. فمثلا نجد قول عالم الاجتماع النمساوي "جمبلوفتش" لقد أردنا أن ندلل على أنه قبل أوغست كونت، بل قبل فيكو الذي أراد الايطاليون أن يجعلوا منه أول اجتماعي أوروبي، جاء مسلم تقي فدرس الظواهر الاجتماعية بعقل متزن، وأتى في هذا الموضوع بآراء عميقة، وإن ما كتبه هو ما نسميه اليوم علم الاجتماع"[1].

---

[1] زيارة يوم 2013/02/23 على الساعة 11:45 ابن خلدون-ابتكار-علم الاجتماع/ islamStory.com

إضافة إلى ابن خلدون فقد نبع العديد من العلماء والمفكرين في عدة علوم ومجالات. لا يمكن ذكرهم جميعا، والكل له الفضل في نمو وتطور البحث والفكر بصفة عامة... فلا يمكن تجاهل ما قدمه جابر بن حيان في الكيمياء ومؤلفات الرازي، البيروني، الخوارزمي، ابن طفيل، بن الشاطر، الأزدي، ابن النديم، ابن البيطار ومسكويه... وغيرهم كثير.

هـ- البحث العلمي في العصر الحديث

كما انتقلت مراكز النشاط الفكري من أرض الحضارات القديمة إلى بلاد الإغريق فالبلاد الإسلامية. فقد تجاوزتها إلى مناطق جديدة في غرب أوروبا في الفترة التي تبدأ من القرن السابع عشر. حيث تفجرت النهضة الأوروبية، وظهرت الأكاديميات والجامعات وازدهر العلم في حقول مختلفة. مثل أكاديمية "تشيموتو" التي كانت أول مؤسسة علمية منظمة، وقامت في "فلورنسيا" في الفترة ما بين 1657-1667 وقد كانت هذه الأكاديمية تضم العديد من العلماء مثل "فيفاني" "بورليلي" و"رديرى" وعالم الفيسيولوجيا الدانيماركي "ستيتو" وغيرهم. وقد كانت الأكاديمية مفتوحة لكل موهبة قاعدتها الأساسية رفض أي نظام فلسفي والالتزام بفحص الطبيعة في ضوء التجريب الخالص[1].

لقد شهد العصر الحديث طفرة غير عادية في مجال البحث العلمي، خاصة بعدما اكتملت دعائم البحث العلمي في أوروبا على يد قائمة كبيرة من العلماء الأوروبيين منهم: روجر بيكون، رنيه ديكارت، جون لوك، لابينتز، كانط، هيجل، فرانسيس بيكون، جاليلو، استيوارت ميل، نيوتن،... وسوف يتم التطرق لبعض النماذج من الإسهامات الفكرية والاكتشافات التي قدمها هؤلاء العلماء.

1/ فرانسيس بيكون

كان بيكون من الأوائل الذين أشاروا إلى أهمية قيام العلم على أساس وضعي، في كتابه المشهور "الأورجانون الجديد" المنشور سنة 1620. يعني به منهج البحث التجريبي ليعارض به أرسطو في كتابه "الأورجانون القديم". فقد ثار بيكون على الأوضاع القديمة في الثقافة بعنف ورمى السابقين بالجهل ونسب جهلهم إلى عاملين:[2]

---

[1] كلير نادر وآخرون، **العلم والتكنولوجيا في الدول النامية**، ت: إبراهيم عصمت مطاوع وآخرون، القاهرة: مؤسسة فرنك للطباعة والنشر، 1973، ص 498.

[2] أنور محمود الزناتي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

– إن مناهجهم لم تكن توصلهم إلى نتائج عملية أو بالأحرى لم يكونوا يهدفون من وراء مناهجهم للوصول إلى نتائج عملية.

– إن المنطق الذين كانوا يعتمدون عليه، ويستقون منه أفكارهم كان المنطق الصوري الذي لا يفيد علما جديدا، إنما ترسيخا للمعلومات السابقة وإلزاما بها والعلم الجديد ينشأ من القياس والعقل واستخراج الكليات من الجزئيات بعد استقراء فيها وتنويعها والتعقل فيها وبدون ذلك يظل الاستدلال عقيما وبدون أساس ثابت.

إنأسلوبالبحث عند بيكون هو الأسلوب التجريبي. حيث يتم استقراء الأجزاء للاستدلال على حقائق يتم تعميمها على الكل لأن ما يجري على الجزء يجري على الكل. لقد حدد بيكون المعوقات التي تعوق البحث العلمي على النحو الآتي:[1]

– أخطاء تعودإلىضعفالعقلالبشريالذي يتوهم وجودأشياء ليس لها فيالواقع وجود.

– أخطاء ترجع إلى اللغة التي يتعامل بها الفرد مع أقرانه وعجزها عن التعبير الدقيق عن المعنى المقصود.

– أخطاء يسببها اعتماد الفرد على الثقة انطلاقا من الوهم الشائع بأن المعارف الأساسية تم اكتشافها من قبل وعلى المرء الرجوع إلى مصادر الثقة القديمة ليتعلم منها.

– في ضوء ما سبق، حدد بيكون خطوات المنهج التجريبي وقال: بأن على الباحث تجميع الحقائق التي تعتبر أساس المنهج الاستقرائي وقال بأن البحث العلمي يمر بمرحلتين هما:1/ مرحلة التجريب. 2/ مرحلة تسجيل التجربة.

بذلك وضع بيكون المبادئ والملاحظات التي استفاد منها من جاء من بعده من الباحثين. مما أدى إلى تثبيت دعائمه خلال القرن العشرين وبدأ البحث العلمي يلعب دورا كبيرا في مجال العلوم الاجتماعية وغيرها من فروع المعرفة الأخرى.

2/ جاليليو جاليلي

ليس بعيدا عن فكر فرانسيس بيكون، كان لجاليليو أثر كبير في توضيح فكرة المنهج ونزع الثقة من منطق أرسطو. اهتم بالمنهج الرياضي الذي هداه إلى كشوفه العظيمة في علم الفلك، حيث اخترع التليسكوب الانكساري. من خلاله اكتشف أربعة أقمار تدور حول

[1] مسعد عبد الرحمن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 71.

المشتري، كما أنه اكتشف قانون الأجسام الساقطة الذي يقول أن جميع الأجسام تسقط بنفس السرعة بغض النظر عن كتلتها، أثبت أن المجرة تتكون من عدد كبير من النجوم. واكتشف البقع الشمسية وعدم دوران الشمس وبحث في تركيب سطح القمر، وقد أيد غاليليو بقوة فرضية "كوبر نيكوس" التي كانت محرمة من قبل الكنيسة الكاثوليكية، والتي تقول أن الشمس هي مركز المجموعة الشمسية[1].

إن غاليليو كان أحد كبار علماء الفلك والفيزياء وقد درس إلى جانب الفلك الطب والرياضيات، وقد أكد على أهمية ووظيفة الرياضيات في العلم الطبيعي، وكان اعتماده على الرياضيات سببا في تقدم العلوم التجريبية. يقول غاليليو "أن كتاب الكون مكتوب بلغة رياضية أبجديتها الأشكال الهندسية"[2]. لقد استطاع غاليليو أن يحرك ركود الحياة العلمية. مما أهله لأن يكون أعظم عالم في القرن السادس عشر ميلادي، محاولا أن يحرر العلم من سطوة الكنيسة، ولكن الوضع أكبر منه وقدم للمحاكمة.

3/ جون ستيوارت ميل

لقد قام "ستيوارت ميل" بتطوير المنهج التجريبي، مما أدى إلى تثبيت دعائمه خلال القرن العشرين. هو من أبرز دعاة مذهب المنفعة ذو منطق استقرائي وفلسفة تجريبية يميل إلى الإكثار من استعمال القياس في البحث والدراسة. نشر أول عمل فلسفي مهم له سنة 1843م، وهو نسق المنطق بالإضافة إلى ذلك أبدى "ميل" تقديرا عميقا للقوة العسكرية في مقالته" المسابقة في أمريكا" أما ما تعلق بفلسفته الاقتصادية. فقد قام في عام 1844 بنشر مقالات حول بعض مسائل الاقتصاد السياسي غير المحلولة. عرض فيها حلولا لمشكلات معقدة كتأثير الاستهلاك في الإنتاج والعلاقات الدقيقة بين الأرباح، الأجور، تعريف العمل المنتج والعمل غير المنتج. ثم أصدر كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1848، عرض فيه مبادئ الاقتصاد السياسي وتطبيقاته على أهم القضايا السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك ودافع فيه عن الاشتراكية[3]. بحث في أشكال الحرية ومراميها وكان "ميل" قد

---

(1) vb.arabeyes.com. زيارة يوم 2013/11/18 على الساعة 10:00

(2) أنور محمود زناتي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(3) www.marefa.org/idex.php/ جون ستيوارت ميل زيارة يوم 2013/02/24 على الساعة 01:17

طالب بتوفير الحرية للفرد بأن يترك له أوسع مدى لتنمية مواهبه، وهي أفكار أثرت على المجتمع الغربي فيما بعد، ما تعلق بحرية التفكير والبحث. كما طالب بحق المرأة في الانتخاب وهو موضوع تطرق إليه في كتابه "عبودية النساء" وأيد التعليم الإلزامي وعمل بنشاط من أجل تحسين ظروف الطبقة العاملة... لقد ألف استوارت ميل العديد من المؤلفات وكتب العديد من المقالات التي ساهمت في تطور الفكر إبان النهضة الأوروبية من بينها[1]: سيرتي الذاتية، مذهب المنفعة، عن الحرية، نسق المنطق، ومبادئ الاقتصاد السياسي.

4/كلود برنار

أكد كلود برنار على المنهج التجريبي الذي لا يعترف فيه إلا بالظواهر الواقعية. حيث اقترح في أكثر كتبه شهرة "مدخل لدراسة الطب التجريبي" سنة 1865. صيغة جديدة للاستنتاج القائم على التجربة والملاحظة فوضع الفرضية، ثم اختبرها بالتجربة[2]. ميز كلود برنار بين نوعين من الملاحظة : إحداهما منفعلة والأخرى فعالة والملاحظة بالمعنى الذي أشار إليه برنار في الجانب الفعال، تعتبر تجربة غير مباشرة وتستخدم لتفسير الظواهر التي لا يمكن اختبارها معمليا. لذا لا يمكن وضع حد فاصل بين الملاحظة والتجربة يقول برنارد "أنه لابد للمجرب أن تختلف عمليات البرهان لديه إلى غير نهاية وفقا للعلوم المختلفة"[3].

لقد كان برنارد منكبا على البحث العلمي والتجارب طوال حياته هذا ما جعله يتوصل إلى عدة اكتشافات علمية هامة من أبرزها:[4]

– فهم دور عصارة البنكرياس في هضم الدهون. فهم دور الكبد في إفراز الغلوكوز. فهم النظام الحراري للجسم. اكتشاف الغليكوجين. دور أحادي أكسيد الكربون في اختناق الخلايا. دور النهايات العصبية في انقباض الخلايا. اعتبرت انجازات كلود برنار ثورية وساهمت أعماله واكتشافاته في نهضة وتطور علم الأحياء والطب. كما لديه عدة مؤلفات تعتبر حاليا من أمهات الكتب في المجال الطبي وعلوم الفيزيولوجيا الحديثة.

---

(1) www.goodreads.com زيارة يوم 24-2-2013 على الساعة: 01:10

(2) www.marefa.org/idex.php كلود برنار زيارة يوم: 24-2-2013 على الساعة01:20

(3) أنور محمود زناتي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(4) الموقع السابق، (كلود برنار/www.marefa.org/idex.php) نفس تاريخ الزيارة

5-إسحاق نيوتن

يعد نيوتن أشهر عالم فيزيائي وأعظم علماء القرن الثامن عشر في الرياضيات والفيزياء درس نيوتن البصريات من العام 1670-1672. في هذه الفترة تحقق من انكسار الضوء وتمكن من اختراع التلسكوب العاكس ليتغلب على مشكلة الألوان التي تظهر في التلسكوبات المعتمدة على الضوء المنكسر. عاد نيوتن لعمله البحثي في الجاذبية وتأثيرها على مدار الكواكب، حيث تمكن من وضع قوانين الحركية أين نشر نيوتن الورقة "برينسيبيا" سنة 1687 وقد وضع في هذه الورقة القوانين الثلاثة المتعلقة بالحركة، ولم يستطع أحد أن يعدل هذه القوانين لحد الآن . فبعد إصدار نيوتن لنظرية "برينسيبيا" أصبح الرجل المشهور على المستوى العالمي، كما قدم إسهامات في عدة مجالات كتطوير نظرية المعادلات التفاضلية، وقدم القوانين الرياضية لإثبات نظرية "كيبلر" والمتعلقة بحركة الكواكب، وتوسع في إثباتاته وتطرق إلى أن مدار المذنبات ليس بالضرورة بيضاوي[1]...

تقلد نيوتن مناصب علمية وسياسية. حيث كان عضوا في هيئة التدريس بالجامعة وتمكن من أن يصبح عضوا في البرلمان ورئيسا للأكاديمية الملكية، ويبقى اسم نيوتن مقرونا بأحد رموز العلم في وقته.

في الأخير يمكن القول أن العصر الحديث يمثل انطلاقة واسعة في مجال البحث العلمي واستمر في الدول الغربية دون انقطاع. هذا نتيجة الإسهامات العديدة والرائدة التي قدمها العديد من المفكرين والباحثين والعلماء كل في مجال معين، ساهمت بشكل أو بآخر في رقي وتطور البحث العلمي وظهور الاكتشافات العلمية المتتالية.

و/ البحث العلمي في العصر الحالي

من أبرز خصائص عالمنا المعاصر، التطور العلمي التكنولوجي الهائل الذي يختلف من حيث الشكل والمضمون، الأسباب والنتائج. عن كل ما شهدته البشرية على مدار تاريخها من تطور تكنولوجي سابق. إن التطور التكنولوجي الذي تعيش فيه البشرية وتنعم به وتقاسيآلامه في الوقت ذاته. جاء كنتيجة منطقية للتطور المذهل للبحث العلمي والاكتشافات

---

[1] vb.arabseyes.com زيارة يوم: 24-2-2013 على الساعة 01:54

العلمية التي لم ترى الإنسانية مثيلا لها من قبل. بالرغم من أن بداية البحث العلمي ترجع إلى أعماق التاريخ. حيث كانت أولى محاولات الإنسان للبحث عن المعرفة. إلا أن البحث العلمي لم يصبح متغلغلا في مختلف النواحي: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والخدماتية... وموجها لها مهيمنا على قدرات الأفراد والمجتمعات والأمم. إلا في الفترة الأخيرة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص.

لقد أخذت المعرفة العلمية تترجم شيئا فشيئا إلى مهارات ومنتجات تكنولوجية كما أخذت المسافة الزمنية تتقلص بين ظهور الفكرة وتطبيقاتها العلمية. نتيجة الجهود الكبيرة والمتواصلة بشكل مكثف وسريع في ميدان البحث العلمي. مثلا لقد مرت 112سنة بين الاكتشاف الذي جعل التصوير الفوتوغرافي ممكنا وبين استخدامه العلمي الواسع (1727-1839). هذه المدة لم تزد عن 56 سنة في حالة الهاتف (1820-1876). بينما استغرقت 35 سنة في حالة المذياع (1867-1902) و15 سنة للرادار (1925-1940) و14سنة للتلفاز (1922-1936) وأخيرا ستة سنوات فقط للقنبلة الذرية (1939-1945)[1].

لقد تغيرت العلاقة بين الاكتشافات العلمية والاختراعات التكنولوجية، حيث أصبحت الثانية نتيجة للأولى. نتيجة للتطور الهائل في مجال البحث العلمي ونمو المعرفة بشكل كبير. حيث أصبح العالم اليوم يعيش في عصر يتصف بالثورة العلمية والمعرفية، حيث وصل الرصيد العالمي من المعرفة إلى حد الانفجار. الذي لا تستطيع معه التنظيمات التعليمية والبحثية الوطنية مهما كانت وسائلها وأدواتها أن تبلغ إلا النذر اليسير منه. هذا الانفجار المعرفي والتطور العلمي بدأت ملامحه الرئيسية في القرن العشرين. خاصة في نصفه الأخير. حيث أصبحت المعرفة والاكتشافات العلمية تتراكم بمعدلات سريعة. لقد صاحب هذا الانفجار سرعة مذهلة في تطبيق نتائج العلم، وهو ما يسمى بالتكنولوجيا. هذا ما جعل العالم يدخل في العقود الأخيرة من القرن العشرين عصرا جديدا يتميز بأنه عصر الثورة التكنولوجية، وصلت إلى حد الطفرة التكنولوجية. التي لم تبرح مجالا من مجالات الحياة، إلا وأحدثت فيه تغييرا وتأثيرا كبيرا. فقد أصبحت التكنولوجيا تستخدم في جميع

---

[1] أرنست ماندل: **الرد الاشتراكي على التحري الأمريكي**، ترجمة نعيم خوري دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، بدون سنة نشر، ص 35.

مجالات الحياة، فعندما نتأمل الروتين اليومي ونحصي جميع أدوات التكنولوجيا التي نستهلكها في يوم واحد فقط سندرك مدى تغلغل التكنولوجيا في حياتنا وتأثيرها عليها. بدءا من استخدام الهاتف النقال والحاسب الآلي إلى أبسط آلة.

إن أهم خاصية للقرن الواحد والعشرين هي الثورة التكنولوجية الثالثة. التي تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة. تختلف هذه الثورة عن الثورة الصناعية الأولى والثانية. حيث كانت الثورة الصناعية الأولى تعتمد على البخار والميكانيكا والفحم والحديد، وكانت الثورة الصناعية الثانية تعتمد على طاقة الكهرباء والنفط والطاقة النووية وعلم الإدارة الحديثة والشركات المساهمة. أما الثورة التكنولوجية الثالثة تعتمد أساسا على العقل البشري والالكترونيات الدقيقة، الكمبيوتر، توليد المعلومات، تنظيمها واختزانها معالجتها، استردادها ونقلها بسرعة متناهية[1]. أو ما يسمى بثورة المعلوماتية، التي ساهمت في تسريع وتدعيم التراكم المعرفي وتطور البحث العلمي.

يمكن القول أن الثورة العلمية والتكنولوجية، التي تعتمد على البحوث العلمية السريعة والمتواصلة. التي يتميز بها القرن الواحد والعشرين. قد تشعبت في الآونة الأخيرة إلى مجموعة من الثورات العلمية والتكنولوجية يأتي في مقدمتها ما يعرف بثورة تكنولوجيا المعلوماتية ذات التطبيق والأثر الكبير على مجموعة من العلوم الطبيعية وغير الطبيعية وعلى الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والتي تشمل العديد من المجالات: الآلات الحاسبة، الالكترونيات الدقيقة، الإنسان الآلي، صناعة المعلومات، الاتصالات وتكنولوجيا الفضاء، وثاني هذه الثورات هي ثورة التكنولوجيا الحديثة التي تتميز باستخدام منجزات علم الإحياء، الهندسة الوراثية، والبيولوجيا. هناك أيضا مجال تخليق المواد الجديدة، وإحلالها محل المواد الطبيعية القديمة. على أساس التكنولوجيا الكيماوية والبتروكيماوية وترشيد الاستخدام للموارد الطبيعية، وخصوصا مواد الطاقة هذه هي ثورة تكنولوجيا المواد[2].

قد يكون من المهم ذكر أبرز ما يتسم به التطور التكنولوجي الحالي الذي نعيش الآن بعض مظاهره والذي سيكون أكثر سيطرة في المستقبل وهذه السمات هي:[3]

---

[1] شبل بدران، سعيد سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

[2] أحمد الخطيب، **الإدارة الجامعية، دراسات حديثة**، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2006، ص 346.

[3] محمد عبدالرزاق إبراهيم، **منظومة تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة**، الأردن: دار الفكر، 2007 ، ص36.

1/ التطور التكنولوجي يحدث بسرعة فائقة، وأن كل نقلة تكنولوجية نوعية. تمثل أساسا لإعادة ترتيب عناصر قوة المجتمعات والدول وعلاقات القوة بينها.

2/التطور التكنولوجي الفائق السرعة نتيجة الأبحاث العلمية المتطورة والكثيفة سيؤدي إلى الوصول المبكر للمستقبل. مما يتسبب في بروز مشكلات "تكيف" بين الإنسان والعالم الذي يتغير حوله بسرعة، والذي يفرض في تغيره الدائم أسئلة متجددة، ويثير تحديات مستحدثة لم يعهدها الإنسان من قبل.

3/ سوف يؤدي التطور التكنولوجي إلى مزيد من ترابط العالم وتداخله وإلى إدراك أن ما يحدث في جزء من العالم يطرح تأثيراته على بقية العالم.

4/ أنه يؤدي إلى عالم أكثر خطرا كأزمات الحروب النووية والالكترونية، قلة الموارد أو نضوبها، التلوث البيئي، ازدياد الهوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة وانخفاض أسعار المواد الأولية وتحول قضية ديون البلدان الفقيرة إلى حالة ارتهان شبه كاملة للبلدان المتقدمة... التي تسعى إلى تعميق الهوة بينها وبين البلدان الفقيرة، من خلال فرض سياسات حمائية أبرزها اتفاقية "حماية الملكية الفكرية واتفاقية الجات..."

5/ إن هذا التطور يؤدي إلى تقسيم جديد للعمل الدولي. الذي تسعى من خلاله الدول المتقدمة خاصة و.م.أ إلى فرض سيطرتها على بلدان العالم كافة وبصفة خاصة البلدان الفقيرة .التي لا تملك القدرة على التعامل مع آليات ومعطيات هذا التطور التكنولوجي، الأمر الذي يترتب عليه مزيدا من التهميش لهذه الدول وضياع أكثر لمواردها.

6/ التطور التكنولوجي قابل للانتقال من مكان إلى آخر وبسرعة فائقة، إذا توفرت له الإمكانيات المناسبة خاصة المادية والبشرية التي تساهم في تطوير البحث العلمي، وما يترتب عليه من تطور تكنولوجي. هذه الإمكانيات التي يمكن اعتبارها كمصدر متجدد.

7/ أنه يوفر للإنسان مزيدا من القدرة ومزيدا من التحكم والسيطرة مما سيترتب عليه اختزال وحذف عشرات بل مئات من المهن والوظائف وطرح مهن ووظائف جديدة.

8/ إن هذا التطور يمثل اليد الطولى للإنسان مما سيتيح له الوصول إلى غايات وأهداف يعجز أن يصل إليها بالطرق والأساليب والأدوات التقليدية، سواء في أوقات السلم أو أوقات الحرب، أي أنه يحمل من الفرص مايحمل من المخاطر وهو واعد بقدر ماهو مهدد.

9/ إن الشرط اللازم للتطور التكنولوجي يتمثل في وجود نظام تعليمي بحثي دينامي فاعل قادر على إعداد الفرد "المبدع تكنولوجيا". من خلال الاستعانة بمعطيات التكنولوجيا التعليمية الحديثة وما توفره من فرص وخبرات تعليمية وبحثية كبيرة. تساعد في تحقيق هذا الهدف على اعتبار أن العقل البشري هو العماد الأول للتعامل الفاعل مع هذا التطور التكنولوجي إنتاجا، استخداما واستمتاعا.

10/ إن لهذا التطور التكنولوجي مضامين وانعكاسات وتحديات تعليمية وبحثية ستلقي على النظام التعليمي والبحثي بتبعات وأدوار جديدة وستطلب منه إحداث تغييرات جذرية في فلسفته وأهدافه، برامجه ومناهجه، طرائقه وأساليبه، بنيته وهيكلته، إدارته وتنظيمه...

إن التطور العلمي والتكنولوجي الحالي، لم يأت صدفة ولكن نتيجة لتطور الأبحاث في مختلف المجالات ونتيجة لتضافر جهود العديد من الباحثين والعلماء. الذين قدموا العديد من الاكتشافات والاختراعات. التي ساهمت بشكل كبير في الرقي الحضاري وظهور العديد من الثورات في مختلف المجالات، ومن بين هذه الاكتشافات والاختراعات نذكر ما يلي على سبيل المثال لا الحصر، لأن الاكتشافات كثيرة ومتعددة ومستمرة بشكل سريع ولا يمكن ذكر حتى الجزء اليسير منها.

لعل من أبرز الاختراعات وإن كان البعض يعتبرها اكتشافا والتي مهدت لجل الاختراعات في القرنين الأخيرين هي الكهرباء. لم يرتبط هذا الانجاز باسم واحد من المكتشفين إلا أن اختراع "توماس أديسون" لأول مصباح كهربائي ناجح سنة 1879 جعل البعض يقرن اكتشاف الكهرباء باسمه، وقد شهدت الكهرباء تطورا على العصور جعلت إمكانية استخدامها في عدد لانهائي من التطبيقات.

بعد استغلال الكهرباء في أغلب المجالات فإن اختراع الكمبيوتر يمثل الانجاز الأعظم، الذي قلب البشرية رأسا على عقب وفجر الثورة التقنية. ظهر أول حاسب آلي في بداية الأربعينات من القرن العشرين، اخترع "بريسبر إكرت" و"جون ماكلي" وهما من جامعة

بنسلفانيا الأمريكية سنة 1946 جهاز الكمبيوتر الرقمي. على مدار الخمسين سنة التي تلت ظهور أول كمبيوتر، حدثت تطورات وطفرات تمثل أولها في مرحلة الصمامات الزجاجية، ثم مرحلة الترانزيستور الذي تم اختراعه بواسطة معامل شركة "بل" سنة 1948 بجهد موحد بواسطة فريق ثلاثي هم "وليم شكلي" و"تربراتن" و"جون باردن". مما أدى إلى تخفيض حجم الكمبيوتر وسعره وتكاليف صيانته وتبريده. في سنة 1981 أنتجت شركة "IBM" أول جهاز شخصي وفي سنة 1989 أعلنت "أنتل" عن ظهور معالجات "80486" والتي تحتوي على مليون ترنزستور قادر على تنفيذ 15 مليون عملية في الثانية، ومن تلك الوهلة ما انفك هذا الجهاز على التطور[1]. حيث يشهد طفرات في تطوره لا تتوقف. ففي كل يوم نسمع عن شكل جديد وخاصيات جديدة لهذا الجهاز.

لا يمكن أن نمر بعد الحديث عن الحاسوب مرور الكرام عن اختراع الانترنت. التي اعتبرها الكثير أعجوبة القرن الواحد والعشرين. يعود وجود الإنترنت في شكله الأولي إلى عام 1969 حيث أقامت وزارة الدفاع الأمريكية شبكة اتصالات تربط بين عدد من مراكز التحليل والأقمار الصناعية، أطلقت عليه اسم "أربانيت" وبعد نهاية الحرب الباردة تراجعت الأهمية الإستراتيجية لهذا النظام وسمح للباحثين وللجامعين بأن تكون لهم شبكاتهم الخاصة. في 1989 اخترع نظام عرض المحفوظات وقد خلق ثورة في عالم الاتصالات شكلت عاملا أساسيا من عوامل بناء العولمة، وقد أصبحت الآن الأنترنت باسم "web" من أحد الاحتياجات الأساسية في حياة كل فرد ومرجع لكل كبيرة وصغيرة في جميع المجالات[2]. كما تعتبر الأقمار الصناعية من الاختراعات العظيمة التي تؤثر على البشرية وفي تطور الأبحاث العلمية في الوقت الحالي.

إن الاختراعات والاكتشافات التي حدثت في القرن العشرين والواحد والعشرين كثيرة جدا... لأن الاختراع الواحد يجر وراءه أجيال متعاقبة من الاختراعات في مختلف المجالات والميادين. لا يمكن حصرها مهما كانت المحاولة في الإلمام بها. لأنه كما تمت الإشارة

---

(1) www.mo22.com/ الاختراعات-التكنولوجية-الخمس-الأعظم. زيارة يوم 3-2-2013 على الساعة 14:55

(2) نفس الموقع وتاريخ الزيارة.

سابقا فإن المعرفة في هذه الفترة عرفت انفجارا كبيرا، وما صاحبه من تقلص بين الاكتشاف العلمي والابتكار الإنتاجي.

إن هذه الاختراعات والاكتشافات جاءت نتيجة التطور الفائق للبحث العلمي. لما أولته الدول المتقدمة من رعاية فائقة للبحث العلمي. باعتباره الركيزة الأساسية للتقدم. حيث أجزلت العطاء في سبيل تطويره، واتسعت الدراسة كثيرا في مراحل الدراسات العليا بشكل فعال يضمن الهدف من وراء فتحها، ألا وهو تطوير البحث العلمي. أصبحت طرق البحث مواد تدرس بكفاءة في المعاهد والجامعات. باعتبارها أساس مهم لتكوين الباحث وإعداده الإعداد السليم. لكل بحث الطرق الفنية والمنهجية الخاصة به التي يستخدمها الباحث للوصول إلى نتائج معينة والتي يتم تطويرها باستمرار بما يحقق الوصول إلى النتائج بأكبر قدر من السرعة والدقة. بالإضافة إلى توفير الإمكانيات البشرية والمادية خاصة المعملية منها، في إطار الأبحاث التطبيقية. التي تساعد الباحث إلى الوصول لنتائج أكثر دقة بصورة أيسر وأسرع، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الكتابة، الطباعة والنشر خاصة بعد ظهور أجهزة الحاسب الآلي والانترنت، وما حققه من طفرة هائلة في مجال تداول الآلاف بل الملايين من المقالات والأبحاث، حتى أنه أصبح الآن يصعب على الباحث متابعة كل ما يكتب على المستوى الدولي في مجال بحثه، ولكن الكل يسعى إلى الاطلاع على أكبر قدر ممكن حسب ما تسمح به إمكانياته الشخصية وما تستطيع دولته تحقيقه له من إمكانيات حتى يستطيع إنجاز وتطوير بحثه.

ثانيا/ مراحل تطور البحث العلمي في الجزائر

إن البحث العلمي أساس رقي وتطور المجتمعات، لأنه الطريق إلى الإبداع والاختراع. ذلك أن كل الاكتشافات والاختراعات العلمية في مختلف الميادين والعلوم إنما جاءت نتيجة للأبحاث العلمية الدقيقة والجادة. لذا فقد اهتمت كل بلدان المعمورة بوضع سياسات واستراتيجيات خاصة بالبحث العلمي. لقد أخذت الجزائر بهذا المبدأ منذ السنوات الأولى للاستقلال، باعتبار أن البحث العلمي أحد الأدوات الأساسية في إستراتيجية التنمية وحماية الاستقلال الوطني والقاعدة الصلبة التي تبنى عليها مشاريع التطوير. في مختلف المجالات والميادين. لقد تجلى ذلك في سلسلة الإجراءات والتدابير المتخذة في مجال البحث، والتي

سعت في مجملها إلى إعطاء ديناميكية فاعلة للسياسة الوطنية للبحث. من خلال السعي إلى تحديد مكانتها داخل السياسة الوطنية للتنمية.

لقد كانت أولى التحديات التي واجهت الجزائر منذ البداية هو رحيل غالبية الأساتذة الباحثين الأجانب، بعد خروج المستعمر والذي نتج عنه فراغ رهيب في تعداد الباحثين إضافة إلى قلة هياكل البحث. حاولت الدولة الجزائرية مواجهة هذا التحدي بما كان متوفر لديها من إمكانيات آنذاك. سعيا لتمكين البحث من تبوء مكانته الحقيقية والقيام بدوره الايجابي في معركة التنمية. لكن الضعف الذي ميز قطاع البحث العلمي في تلك الفترة والأولويات المسطرة في مجال التكوين والتعليم، وتسخير الجهود نحو بناء المدارس الثانويات، وتكوين معلمي السلك الابتدائي، أساتذة التعليم الثانوي... إضافة إلى أمور وأولويات أخرى تبدو أكثر أهمية وإلحاحا. حال دون ذلك وبذلك لم تستطع الجزائر بأية حال من الأحوال تشكيل قاعدة انطلاق من أجل تأسيس نظام وطني للبحث العلمي. فاضطرت إلى التعاون مع فرنسا في تسيير موروثها التقني والبحثي، بالإضافة إلى متعاونين أجانب من دول صديقة، ولم يعرف قطاع البحث انطلاقة جادة إلا خلال سنوات السبعينات، وشهد بعد ذلك تعدد الهيئات الوصية عليه.

عموما فإن تتبع الإجراءات والتنظيمات ودراسة النصوص الصادرة الخاصة بالبحث العلمي، تبين لنا أن البحث العلمي قد عرف منذ الاستقلال أربع مراحل كبرى في تطوره لكل مرحلة مميزاتها وخصائصها. فيما يلي سنحاول استعراض هذه المراحل بشيء من التفصيل كما يلي:

أ/ المرحلة الأولى: من سنة 1962-1970

تعد هذه المرحلة، مرحلة انطلاق البحث العلمي في صورته الأولية، لتزامنها مع الاستقلال، وبداية ممارسة السيادة الوطنية على مختلف القطاعات. بما في ذلك البحث العلمي. تعتبر هذه المرحلة مرحلة الانطلاق للتأسيس لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي. باعتباره آخر حلقات السلسلة المترابطة للمنظومة المتكونة من القطاعات الثلاث: التربية، التكوين المهني، والتعليم العالي بشقيه التكوين والبحث، وقد كانت الانطلاقة صعبة للغاية.

تمثلت البداية في توقيع بروتوكولات اتفاق بين "الجزائر وفرنسا" تم من خلالها إنشاء هيئة البحث العلمي "CRS" حيث أكدت النصوص المتعلقة بالاتفاقيات والبروتوكولات على أن أنشطة معاهد ومراكز البحث العلمي تخضع دوريا للمراقبة وتعليمات وتوجيهات عامة من طرف المجلس الأعلى للبحث العلمي[1].

أنشئ هذا المجلس عام 1963 بمساعدات مالية فرنسية، وبذلك فإن تسيير الميزانية كان من طرف الفرنسيين، ونظرا لقلة الباحثين الجزائريين فإن كل المشاريع البحثية كانت تحت الإدارة الفرنسية. كما أن معهد الدراسات النووية، معهد دراسات المحيطات، مركز محاربة الأمراض السرطانية، مركز البحوث الأنتروبولوجية والعرقية، معهد الجغرافيا والمعهد التربوي، جميعها قد أصبحت تحت وصاية الديوان الثقافي الفرنسي. في 13 أفريل 1965حاولت الجزائر استدراك الأمر والرد على التلاعبات الفرنسية... فقررت بذلك المشاركة في ميزانية (CRS) وتم عقد هيئة عليا للبحث العلمي بالتوازي مع نظيرتها الفرنسية من خلال مرسوم وطني تم داخل وزارة التربية الوطنية[2]. لقد أنيط بهذا المجلس عدة أدوار منها:

– تنشيط البحث العلمي وتنسيق الجهود المبذولة في هذا المجال قصد وضع أسس بحث علمي مبني على قواعد صلبة.

– ضمان تسيير هيئات البحث الموجودة والموروثة عن المستعمر وتنشيط دورها. سواء في جامعة الجزائر أو في هياكل أخرى للبحث.

لكن رغم إشراف وزارة التربية على البحث العلمي من خلال مديرية بالوزارة بمعية المجلس الأعلى للبحث العلمي، إلا أن البحث العلمي بقي مسيرا وبطريقة مباشرة ومطلقة من قبل مؤسسات فرنسية. نظرا لقلة عدد الباحثين الجزائريين، انعدام التأطير الإداري المؤهل وتحكم من تبقى من الأجانب في نشاطات مؤسسات البحث، ويبدو واضحا في تلك الفترة، أن المسؤولين الجزائريين كانوا منشغلين بالأوضاع الصعبة التي تميز البلاد المستقلة حديثا.

---

[1] المرسوم رقم 62–515 الصادر في 7 سبتمبر 1962.

[2] Décret n° 63–118– 1965, 429

خاصة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لذا فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يحظى البحث العلمي بأولوية ما.

لقد استمرت الأمور على حالها حتى سنة 1968. أين تم إمضاء بروتوكول مشترك ثان بين الجزائر وفرنسا، في 16 مارس 1968م نتج عنه ميلاد "منظمة التعاون العلمي" بتمويل مشترك بين فرنسا والجزائر. التي بدأت تهتم بالبحث العلمي. تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق قد أدرج الهياكل الجامعية التي سمح لمسئوليها بموجب الاتفاقية تقديم برامج بحث لمنظمة التعاون العلمي[1].

يعتبر إنشاء هيئة التعاون العلمي الجزائرية- الفرنسية الخطوة الأولى لوضع أسس بحث علمي جزائري، حيث أشرفت هذه الهيئة على تنسيق نشاطات البحث. مما سمح للباحثين الجزائريين القلائل الموجودين آنذاك، للاستفادة من تجربة الباحثين الأجانب في إطار التعاون العلمي، واستمر نشاط الهيئة حتى تم حلها.

على العموم يمكن القول أن هذه المرحلة شهدت ركودا واضحا للبحث العلمي وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- حداثة استعادة السيادة الوطنية مما أفرز ظهور أولويات عديدة وكثيرة قبل البحث العلمي، مرتبطة بتشكل الدولة الناشئة ومؤسساتها. ومحاولة تسيير مختلف المؤسسات الشاغرة بعد الاستقلال...
- هجرة غالبية الباحثين الأجانب بعد الاستقلال مما ترك فراغا رهيبا في هياكل البحث ومختلف المؤسسات لم يكن بالاستطاعة تغطيته.
- ارتباط البحث العلمي باحتياجات المستعمر، مما قلل من إمكانية الاستفادة من الهياكل التي تركها لتلبية احتياجات ومتطلبات الجهد الوطني للتنمية .مما استدعي ضرورة إعادة الترتيب والتأسيس لبحث علمي جديد ووطني.
- قلة وضعف الهياكل الموروثة عن المستعمر الذي لم يولي أهمية كبيرة لإنشاء هياكل بحث في الجزائر، إلا في بعض المجالات التي تهمه وتخدم مصالحه.

---

[1] عبد الكريم بن أعراب "دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسي للبحث العلمي في الجزائر (2000-2004) المنجز و(2006-2010) المخطط" **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية** -قسنطينة-العدد 24، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 17.

- قلة الكفاءات العلمية الوطنية آنذاك رغم حرص الثورة التحريرية على إرسال بعثات الطلبة للتكوين في الخارج أثناء الثورة.
- إن مختلف الظروف والأسباب السابقة دفعت بالدولة الجزائرية إلى اعتماد سياسة الاستمرارية خلال هذه المرحلة، والاستعانة بمن تبقى من الأجانب والمؤسسات الفرنسية حتى لا تتوقف هياكل البحث عن النشاط نهائيا. على الرغم مما يمثله ذلك من بقاء سيطرة المستعمر على البحث العلمي رغم خروجه.

المرحلة الثانية: 1970-1982

تمثل هذه المرحلة بداية عهد جديد لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تم إدراجه ضمن هيكلة وتنظيم الدولة. ذلك بإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970. تم تجسيد الاهتمام بالبحث العلمي من خلال إنشاء لأول مرة مديرية البحث العلم. التي أنشأت سنة 1971 والتي أسندت لها مهام ترقية، توجيه، وتنسيق نشاطات البحث العلمي وهذا ما يبين بروز اهتمام واضح بالبحث العلمي وخلال سنة من إنشاء وزارة التعليم العالي، شرعت الوزارة الوصية في سلسلة من الإصلاحات الجذرية قصد هيكلة وتنظيم التعليم العالي. حيث تم وضع مخطط الإصلاح الجامعي والتعليمي بصفة عامة أو ما يعرف بإصلاح 1971. من ضمن أولوياته السعي لتخريج الكفاءات العلمية الوطنية لتباشر عملية التنمية من خلال تسيير مختلف قطاعات المجتمع.

أما فيما يخص البحث العلمي فقد تم بموجب المرسوم رقم 30-72 بتاريخ 21 جانفي 1972 إنشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي الذي حل محل الهيئة الجزائرية الفرنسية للتعاون والبحث العلمي. أين أسندت مهامها وحقوقها بصفة انتقالية بعد حلها بتاريخ 11 جوان 1971 إلى المجلس الجديد الذي يرأسه مدير البحث العلمي بالوزارة[1].

إن قرار حل هيئة التعاون العلمي والتقني، لم يمر من دون خلق عراقيل وصعوبات من قبل الطرف الفرنسي. فقد كانت هذه الأخيرة تدير منشآتها البحثية من خلال هذه الهيئة وكانت أول هذه العراقيل تعطيل دفع المستحقات التي تبلغ 200 مليون فرنك فرنسي قديم.

---

[1] عيسى بن صديق "البحث العلمي في الجزائر بين غياب السياسة وثقل مهمة التنمية" **حوليات جامعة الجزائر**، العدد الحادي عشر، الجزء الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، جوان 1998، ص 91.

كما أعلنت عن عزل كل التقنيين الفرنسيين من الهيئة، كما احتفظت فرنسا بمركز الدراسات الصحراوية، ولم يتم استرجاعه إلا في 21 ديسمبر 1974.

كما تم إنشاء الديوان الوطني للبحث العلمي (ONRS) والمجلس الوطني للبحث سنة 1973 وتعتبر هاتين المؤسستين الركيزتان الأساسيتان اللتان كلفتا كل حسب اختصاصها بوضع قاطرة البحث العلمي في سكته. من خلال تحديد السياسة الوطنية للبحث والإسهام في برمجة دعم تنشيط وتوجيه البحث. مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لتلك الفترة، والتي كانت تستدعي الإدماج السريع للبحث العلمي في مسار التنمية الاقتصادية وتكوين المكونين. فيما يلي سوف نحاول أن نلقي نظرة بشيء من التفصيل حول هاتين المؤسستين نظرا لأهميتهما ودورهما في الإشراف على البحث العلمي إلى غاية سنة 1983.

أ/ (الهيئة المنظمة) الديوان الوطني للبحث العلمي (ONRS):

تعتبر خطوة إنشاء الديوان الوطني للبحث سنة 1973 بموجب الأمر رقم 44/73 بتاريخ 25 جويلية 1973 نقطة البداية للحديث عن البحث العلمي بصفة واضحة. لقد وضعت هذه المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالبحث العلمي، وقد نصت المادة الأولى للقانون الأساسي الوطني للبحث العلمي، على كونه مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أي أنها تملك ذمة مالية ويعد المسؤول عليها وهو المدير العام الآمر الرئيسي لصرف ميزانيتها، وتعد مراكز البحث هيئات تابعة لها، كما نصت المادة الثانية من نفس القانون على أن" الهيئة الوطنية للبحث العلمي هي وسيلة تنفيذ سياسة ترقية وتوجيه البحث العلمي المحدد من طرف الحكومة"[1].

من خلال هذه المادة يمكن استخلاص السلطة التي تتمتع بها هذه المؤسسة بالنظر إلى كونها تمارس السلطة الرسمية على الهيئات الممارسة للبحث العلمي، في مجالات البحث العلمي فقط، وعلى هذا الأساس فهي تقوم بعدة أدوار من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، حددها القانون الأساسي للديوان الوطني للبحث العلمي أهمها:[2]

---

[1] عيسى بن صديق، المرجع السابق، ص 94.

[2] R.A.D.P, **l'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie de 1962a 2002**, op-Cit, p 27-28.

- تحضير أعمال البحث العلمي وتوجيهها في الجامعات والمعاهد...
- ضمان الارتباط والتنسيق بين القطاعات المستخدمة من جهة والجامعات والمعاهد ومراكز البحث من جهة أخرى.
- المراقبة والسهر على سير نشاطات البحث العلمي وتنفيذ برامج البحث .حتى يتسنى للديوان الوطني للبحث العلمي تحقيق هذه الأهداف كسلطة قطاعية مكلفة بتنشيط البحث العلمي، ووضع أسسه من خلال المؤسسات التي يشرف عليها صدر القرار الوزاري وذلك بتاريخ 1 فبراير 1974. يتضمن تنظيم وسير مراكز البحث وذلك بناءا على المادة السادسة من القانون الأساسي للديوان التي نصت على أن "تنظيم وتحديد اختصاصات مراكز البحث وأقسامها، يكونان موضوع نصوص لاحقة" وقد حدد القرار الإطار العام المنظم لمراكز البحث حيث نص على:[1]

– ضرورة مصادقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي على ميزانية المركز حتى تصبح نافذة.

– يعين الوزير المكلف بالبحث مدير المركز بموجب قرار وزاري، ويعين كل من المدير المساعد ومدير الإدارة العامة ورؤساء الدوائر بموجب مقرر بناءا على اقتراح مدير المركز.

– يعد مدير المركز آمر بالصرف الثانوي، يمارس السلطة السلمية على كافة المواطنين ويبرم الصفقات وكذا العقود والاتفاقيات.

بناءا على ما سبق يتبين أن مراكز البحث تخضع في مجال التسيير الإداري والمالي لسلطة الوزير المكلف بالبحث العلمي. الذي يملك حق المصادقة على الميزانية وتعيين كل المسؤولين في المركز، وتبقى في المقابل سلطة الديوان الوطني للبحث محصورة في مجال البحث العلمي.

فيما يتعلق بعدد هذه المراكز فإنه في عام 1979 هيأت l'O.N.R.S ثلاثة عشرة مركزا للبحث، أربعة منها كانت من المراكز القديمة وهي كالآتي:

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، آيت مختار محند آكلي، "مسار البحث العلمي في الجزائر منذ 1962 إلى اليوم من ناحية التطور التشريعي والقانوني"، الجزائر: 2008. ص 09.

– مركز العلوم والتكنولوجيا النووية (C.S.T.N) التابع لمعهد الدراسات النووية في بادئ الأمر قام بالبحث التكويني في عدد من المجالات الفيزيائية، الكيميائية وأيضا البيولوجية، فيما بعد عرف المركز عددا من الاضطرابات.

– مركز البحث الأنثروبولوجي، ما قبل التاريخ والأثنولوجيا (C.R.A.P.E) الموروث من الاستعمار, لقد كان في خدمة الأهداف والعلوم الاستعمارية، وعندما أصبح مديره "مولود معمري" وجهه إلى دراسة وحفظ الوثائق الأدبية، الموسيقية...

– مركز البحث والتطبيقات جيوعلمية (C.R.A.G) عوض معهد الدراسات الجوية وفيزياء الأرض (I.M.P.G) مكلف بجمع ومعالجة المعطيات المتعلقة بعلم الزلازل،الجاذبية، تسيير الأعمال الخاصة بإنجاز خريطة الزلازل للبلد.

– مركز بحث علم المحيطات والصيد (C.R.O.P) عوض المعهد القديم الموجه نحو البحث الأساسي، في 1979 كان مكرس للبحث في العلاقات والمشاكل الاقتصادية وخاصة المتعلقة بتطوير الصيد، لكن العديد القليل من الباحثين والمحدود، يفسر النتائج القليلة المتحصل عليها.

– المركز الجامعي للدراسات وتجسيد البحث (C.U.R.E.R) المتواجد بقسنطينة ونشاطاته تتعلق بالمناطق الريفية إعطاء قيمة للأراضي، إنجاز القرى الزراعية الخاصة بالثورة الزراعية، أبحاث صناعية (مكانيك، الصناعة البتروكيماوية، الخشب) أبحاث في الصحة العمومية وفي الاقتصاد.

– مركز البحث حول الموارد البيولوجية للأرض (C.R.B.T) مكرس للدراسات البيئية، الدراسات المتعلقة بنوعية السهول القاحلة والمسار المتبع لإصلاحها.

– المركز الوطني للبحث حول المناطق القاحلة (C.N.R.Z.A) يختص بدراسة إمكانية تطوير المناطق القاحلة خاصة التربة وأيضا استعمال الطاقة الشمسية.

– مركز الإعلام العلمي والتقني والتحويل التكنولوجي (C.I.S.T.T.T) مكرس لإرساء قواعد البيانات (المعطيات) وبصفة عامة يهتم بجمع ومعالجة المعلومة.

– مركز البحث في الهندسة المعمارية والعمران (C.R.A.U) يقع في المدرسة المتعددة التقنيات للهندسة المعمارية والمدنية، يعمل بمفهوم الهندسة المعمارية المكيفة حسب

الشروط الاجتماعية الاقتصادية للبلد، جزء من هذه النشاطات موجه نحو إتقان تكنولوجيا البناء والتجديد في هذا المجال.

– مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي (C.R.E.A) تم إنشاؤه لدفع البحث الاقتصادي نحو التنمية، وتم معالجة، علوم التربية، الثورة السياسية، التكنولوجيا اليد العاملة...

– مركز الدراسات والبحث الزراعي (C.E.R.A) تتمحور هذه الأبحاث حول تطوير الإنتاج الفلاحي(الحيواني، النباتي) الاقتصاد الريفي والصناعات الزراعية الغذائية.

– المركز الوطني للدراسات والبحث للتهيئة العمرانية (R.A.T,C.N.E)، هدفه تحريك وتطوير الأبحاث المتعلقة بالتطور المدمج في التهيئة العمرانية للبلد، والتحكم في المساحة الفيزيائية والتطور الريفي وأشكال الخوصصة في الزراعة.

– مركز التعاون والبحث في البنية التحتية والتجهيز الجامعي (C.C.R.I.E.U) أنشا سنة 1979، هو مجهز خصيصا لدراسة السير العادي للمنشآت الجامعية والتجهيزات الخاصة بها.

إن البحث العلمي في هذه المرحلة غير مهمش. لكن المشكل يكمن في عدم فعالية استغلال هذه المراكز بالشكل المطلوب والهدف من وراء إنشائها.

إلى جانب القرار السابق الذكر صدر أيضا قرار وزاري آخر يتضمن التنظيم الإداري والهيكلي للديوان الوطني للبحث العلمي بعد سنة واحدة من إنشائه. بتاريخ 24 مارس 1974، ونص على أن الديوان يرأسه مدير عام يساعده مدير عام مساعد ويتكون من أربع مديريات منظمة في شكل مصالح وفروع. تتولى مهام التسيير الإداري والمالي والقانوني والتنظيمي، تنشيط ومتابعة برامج البحث، تنسيق ومتابعة تطوير البحث العلمي، متابعة وتنسيق عمليات تقويم البحث العلمي.

أخيرا يمكن القول أن وجود الديوان الوطني للبحث العلمي يعتبر دعما للبحث العلمي في الجزائر. حيث له إسهامات في تأسيس العديد من مراكز البحث، وصلت إلى عشرين مركزا في عدة قطاعات طيلة فترة نشاطه. كما موّل ما يقارب '109' مشروع بحث داخل الجامعات و62 برنامج بحث خارجها وقد مست هذه العملية 1400 باحث سنة 1982 موزعين كما يلي:

– 450 باحث في ميدان البيولوجيا والطب، 640 في ميدان العلوم الدقيقة والتكنولوجيا و300باحث في ميدان العلوم الاجتماعية، وقد تمت مناقشة 2000 رسالة في إطار هذه المشاريع الممولة، كما تم إنشاء مخابر للبحث العلمي في عدة قطاعات[1] .

لكن رغم دور ونتائج المجهودات التي بذلها الديوان الوطني للبحث العلمي إلا أن هناك بعض جوانب الضعف التي أثرت على أداء مهمته والتي تظهر في:[2]

– الجانب التنظيمي: يغلب على الديوان طابع التنظيم الإداري بطريقة تكاد تتطابق مع المنوال السائد في الشركات الوطنية الأخرى. المتمثل في التسلسل الهرمي المغلق للوظائف والمسؤوليات. فهناك الإدارة العامة وما يتفرع عنها من أقسام وأقسام فرعية ومصالح ودوائر ما يلحق بها من مراكز للبحث. وقد أدى هذا النمط من التنظيم إلى انسداد طرفي التنظيم وتصلب الهياكل الإدارية، وطغيان الإجراءات المكتبية على تنظيمها الداخلي. على الرغم من أن الغاية من إنشاء الديوان هو تنظيم وتنشيط وإدارة البحث العلمي. أما على مستوى مراكز البحث التي يرتبط أغلبها بالمعاهد الجامعية، فإن تسييرها يبدو اجتهاديا وتواجه مشاكل من حيث التأطير الإداري والحصول على التجهيزات العلمية، عدم وضوح الأهداف والأدوار وعدم ملاءمة التخطيط المالي...

– جانب التنسيق والتخطيط: لم يستطع الديوان الخروج عن قوالب الروتين الإداري المسيطر عليه، بحيث لم يتمكن من إيجاد صيغة ديناميكية تجعل كل من الديوان والجامعة والقطاعات الإنتاجية امتدادات لبعضها البعض. بسبب ضعف التنسيق والتخطيط. كما أن الديوان بحكم طبيعته الجامعية الأكاديمية البحتة. لم يستطع إحداث حركية فعلية بين البحث العلمي والقطاع الاقتصادي والاجتماعي.

من مظاهر عدم التنسيق مشكلة عدم التكامل في الأبحاث بين الأساتذة أنفسهم في الاختصاصات المتعددة. بحيث كل باحث يضع حدود فاصلة بينه وبين اختصاص زميله في

---

[1] عزي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] محمد العربي ولد خليفة، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1989، صص 262–266.

فريق البحث، ويظهر نقص التنسيق في جانب آخر في وضعية الأستاذ الباحث. فهو يتجاذب بين مهمته كأستاذ في الجامعة وباحث متعاقد مع الديوان الوطني للبحث العلمي.

– جانب التقييم العلمي والمتابعة: يعتمد الديوان في متابعة أعمال فرق البحث التابعة له أو الملحقة بالمراكز. على ما يتلقاه من تقارير ربع أو نصف سنوية، ولا توجد هيئة علمية يحال عليها التقييم. كان من المفروض أن تتكون مثل هذه الهيئات على مستوى الدوائر والمعاهد الجامعية التي تتمتع بحكم وظيفتها ومؤهلات التابعين لها بالصفة المرجعية في هذا الميدان. لكن نظرا لغلبة طابع التسيير الديواني على رئاسات الأقسام والمعاهد، أصبح الأغلب مقتنعون بأن الخدمة الإدارية وحدها، قد تكفي للحصول على ترقية علمية أو استحقاق منحة دراسية. أي أن الحدود بين المعيار العلمي والكفاءة العلمية والبحثية من جهة وبين المساهمة في الإدارة البيداغوجية، لم تعد واضحة. أدى هذا النوع من التقييم إلى ضعف العمل الإداري. وترديه في كل المستويات تقريبا، وغموض ما تعنيه المؤهلات العلمية وما تتطلبه من كفاءة.

ب/ المجلس الوطني للبحث: يعتبر المجلس الوطني للبحث هيئة ذات طابع استشاري نص عليه القانون الأساسي المحدد لكيفيات سير الديوان الوطني للبحث العلمي، ويرأسه وزير التعليم العالي والبحث العلمي، يضم المجلس الوطني للبحث الأعضاء المؤهلين في أجهزة البحث، الهيئات السياسية، أجهزة الإدارة الاقتصادية والمالية والمستخدمين الرئيسيين للبحث ويتم تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات من طرف الوزير المكلف بالبحث العلمي[1].

يهدف إنشاء المجلس إلى توسيع مشاركة هذه الهيئات والقطاعات في بلورة سياسة البحث العلمي. وضع مخططاتها وإبداء رأيها حول كل المسائل ذات الطابع العلمي. سواء من الحكومة أو من تلقاء نفس المجلس، وذلك عبر تقارير يتم إعدادها لهذا الغرض في لقاءات المجلس، وعلى هذا الأساس يعد المجلس سلطة توجيه ومتابعة لأعمال الديوان الوطني للبحث العلمي.

---

[1] R.A.D.P, **L'enseignement supérieur et de la recherche scientifique en Algérie de 1962 à 2002**, Op–Cit, p 28.

يقوم المجلس الوطني بمختلف النشاطات الموكلة إليه، من خلال ثمانية أقسام متخصصة، قسم الطاقة والعلوم النووية، قسم الزراعة والمياه والعلوم الطبيعية، قسم الصحة والعلوم البيولوجية، قسم الصناعة والعلوم الفيزيائية والكيميائية والتكنولوجية والجيولوجية، قسم التجهيزات الأساسية والسكن والنقل والمواصلات، قسم الاقتصاد والإعلام الآلي والرياضيات قسم العلوم والفنون، قسم العلوم الاجتماعية. كل قسم من هذه الأقسام يمكن أن يتفرع إلى فروع مختصة، ويقوم كل قسم بعملية التكفل بتحليل وضعية البحث العلمي في التخصص الذي يعنيه، ويدرس الأهداف قصيرة المدى والطويلة المدى التي يستوجب الوصول إليها والوسائل الواجب استعمالها. ثم جمع كل التقارير من قبل المجلس الذي يقدم تقرير عام حول وضعية البحث العلمي، خلال تلك المرحلة[1].

لقد أثمر النقاش الدائر داخل المجلس وأقسامه خلال هذه المرحلة وفي دورته الخامسة المنعقدة في شهر جويلية من سنة 1979 إلى تأسيس اللجنة الدائمة لتخطيط البحث (C.P.P.R). كما تم اعتماد مبدأ تخصيص مجموع نفقات البحث في إطار ميزانية البحث لقد كانت هذه اللجنة تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، هذه اللجنة كانت مكلفة بتنظيم اختيار مختلف مشاريع البحث والتحكيمات الأساسية لإنجاز أول مخطط بحث (1980-1984)[2].

لقد ظهرت أهمية إنشاء اللجنة الدائمة، لأن التوصيات والأولويات التي كان يطرحها المجلس الوطني للبحث بقيت بدون تطبيق. بسبب أن مختلف المؤسسات المعنية بالبحث العلمي، كانت تعبر عن احتياجاتها المالية وتحدد مشاريعها العلمية بدون تشاور أو تنسيق مسبق. ما يطرح مشاكل عويصة مرتبطة بالتحكيم حول مشاريع البحث والمطالب المالية التي يتوجب تلبيتها، خاصة مع غياب مخطط طويل المدى.

لقد اتجهت أشغال اللجنة الدائمة لتخطيط البحث إلى تخصيص ميزانية التجهيز لاقتناء الهياكل والتجهيزات العلمية، مما سمح بوضع الأسس المادية للبحث العلمي، في عدد من المخابر الجامعية والقطاع الاجتماعي والاقتصادي... وقد أعدت اللجنة الدائمة ثلاث

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، آيت مختار محند آكلي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] Mahfoud Bennoune, Op-Cit, p 484.

مخططات سنوية للبحث في السنوات 1980، 1981، 1982. وقامت بضمان المتابعة ووضع حصيلة تنفيذ المخططات.

مع هذا الانجاز بقي التخطيط ضعيف نتيجة ضعف الإستراتيجية المتبعة وغياب الواقعية والتوازن خاصة بالنسبة لمعادلة بحث –تنمية بحيث ظهرت آثار ذلك في[1]:

– عدم تحديد الأولويات بصفة متسلسلة،عدم الاستغلال الكامل للقدرات المتوفرة تضخيم الإمكانيات العلمية والتقنية الموجودة. إضافة إلى ذلك فقد عرف المخطط الوطني الأول للبحث العلمي والتقني العديد من النقائص أهمها:

– محدودية القدرات أدى إلى وضع أهداف اجتماعية واقتصادية بعيدة عن كل معطى علمي، وأظهر صعوبة ترجمة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في إطار بحث.

– اختصار التخطيط في تسجيل مشاريع البحث المقدمة من قبل القطاعات الوزارية المختلفة في ظل غياب برامج علمية حقيقية.

– المجلس الوطني للبحث هو هيئة استشارية أفقية، ليست له السلطة اللازمة لدفع العلوم والتكنولوجيا، وهو ما لم يسمح بإعطاء قوة تنفيذية لمخطط البحث المعد اتجاه مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي.إن المجلس الوطني للبحث لم يتمكن من أداء وظائفه بكل فعالية وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:[2]

1/ إن المجلس يخضع في تكوينه لتمثيل فسيفسائي غير متعادل، وغير واضح الأدوار. فبالإضافة إلى الباحثين الجامعيين هناك مدراء الوزارات والحزب والمنظمات الجماهيرية، ولهذا النمط من التمثيل فعالية محدودة فهو يجمع بين هيئات تختلف في اهتماماتها ووظائفها.

2/ لا يتمكن المجلس الوطني للبحث من مواصلة نشاطاته خارج الدورات العادية والاستثنائية التي عقدها. بل حتى خلال انعقاد تلك الدورات، لم يكن البعض من "الممثلين" يهتم سوى بجلسات الافتتاح والاختتام، وقد يحدث أن يتغيب المعنيون بالقطاع الذي عقدت من أجله الدورة، مما يؤكد ضعف العلاقة بين المؤسسة الجامعية من جهة وبين هياكل

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، آيت مختار محند آكلي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] محمد العربي ولد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 254–255.

البحث العلمي وقطاعات الإنتاج من جهة أخرى، وفي هذه الميادين الثلاثة تحظى الإدارة بنصيب الأسد، وتعمل بحكم طبيعتها على تغليب الإجراءات الإدارية وإعطائها أولوية مطلقة على حساب البحث العلمي.

3/ كان من نتائج التمثيل الشكلي وعدم وضوح صلاحيات المجلس الوطني ونوع العلاقات التي تربطه بالمنظمة الوطنية للبحث والجامعة وانعدام جهاز التنسيق والتنشيط، أن عجز هذا المجلس عن القيام بأي دور في الفترات الواقعة بين دورتين، فالمشاريع والوثائق الأساسية تعد في الغالب بمبادرة من منظمة البحث العلمي، وأما ما يتعلق بمتابعة التوجيه العام والتوصيات التي صدرت عن المجلس في دورته الأولى وتركيز الإمكانيات في القطاعات ذات الأولوية فقد بقي في حدود الاجتهادات الفردية.

لعل الثغرة الكبيرة، تتمثل في تشتيت البحث العلمي، وتوزيع إمكانياته على عدد من الجهات التي يتجاهل بعضها بعضا، فهناك شركات ووزارات تتمتع بعضوية المجلس الوطني للبحث، ولكنها تعمل بمعزل عن الجامعة ومنظمة البحث العلمي. لقد أدى ذلك إلى استخدام فوضوي للطاقات المحدودة للبحث. من حيث التجهيز العلمي وإلى ضعف الفعالية في مجالات التكوين وتناقص المردود الاقتصادي للبحث العلمي وارتفاع النفقات.

إضافة إلى ما سبق، فقد شهدت هذه المرحلة إنشاء العديد من الهيئات منها:

1) المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني: في مقابل محافظة الطاقات المتجددة. تم إنشاء مجلس أعلى للبحث العلمي والتقني بموجب المرسوم رقم 82-45 المؤرخ في 23 جانفي 1982. يرأسه رئيس الجمهورية ويضم الوزير الأول والوزارات ذات السيادة كالدفاع والمالية والوزارات المعنية بالبحث العلمي والتقني. كالقطاع الوصي على البحث ووزارة الطاقة، ووزارة الصناعات الثقيلة، وزارة التخطيط إضافة إلى محافظ الطاقات المتجددة التي تتولى أمانة المجلس. يجتمع المجلس مرتين في السنة أو كلما اقتضت الضرورة ذلك. حيث يتولى المجلس مهام تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال:[1]

- تحديد الخيارات الكبرى للبحث العلمي والتقني وأهدافه وأولوياته.

[1] عيسى صديق، مرجع سبق ذكره، ص 95.

– تبني التوجهات العامة للمخطط الوطني للبحث العلمي والتقني.

– تحديد التوجهات العامة لحفظ وتثمين وتطوير القدرات العلمية والتقنية الوطنية. كذا تحديد التدابير الخاصة بتكييف الإطار التنظيمي للبحث في مختلف مراحل تطوره.

رغم حجم التمثيل الذي يتمتع به هذا المجلس وصلاحياته الواسعة. إلا أنه لم يقم بأي نشاط، باستثناء ملتقى وطني واحد للبحث العلمي في أفريل 1982 والذي بقيت توصياته بدون تطبيق، حيث تم حله بعد ذلك سنة 1984.

2) المحافظة السامية للطاقات المتجددة (محافظة الطاقات المتجددة): التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 82–215 بتاريخ 03 جويلية 1982 المحدد لصلاحيات تنظيم وتسيير المحافظة، ومن أهدافها:[1]

– تحديد السياسات الوطنية في مجال الطاقات الجديدة، تماشيا وتوجيهات قرارات والأولويات المحددة من طرف المجلس للبحث العلمي والتقني.

– تحديد وتطبيق المخططات الوطنية للتنمية العلمية، التكنولوجية والصناعة.

– القيام بكل نشاطات البحث، التكوين، الإعلام، الخدمات والإنتاج الضروري للترقية وتنمية الطاقات الجديدة خاصة الذرية والشمسية...

بالنظر إلى ما تقدم يمكن القول أن البحث العلمي في هذه المرحلة (1970–1982). شهد إنشاء عدة مؤسسات وهياكل ترعى البحث العلمي. بدءا من إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وصولا إلى إنشاء محافظة الطاقات المتجددة والمجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني. غير أن المشكل يكمن في ضعف التخطيط والتنسيق بين مختلف الهياكل والهيئات والمؤسسات. حيث نجد مثلا أن تقسيمات الباحثين في المراكز الوطنية لم تكن عادلة أكثر من 62% منهم يعملون في أربع مراكز فقط (CREA, CISTTT, CUREP, CSTN) وخلال المخطط الثاني (74، 1977) كانت هناك قيمة 326.6 مليون دينار مسجلة في برنامج التجهيزات ومعاهد البحث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لكن قيمة 10.9 مليون دينار فقط هي المستعملة. ما يوضح النسبة الضئيلة للإنجازات المالية؟! لكن نفقات التوظيف ازدادت سريعا تضاعفت سبع مرات خلال أربع سنوات بدون زيادة في عدد

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، آيت مختار محند آكلي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الباحثين بصفة مماثلة. حيث أنه في سنة 1979 مراكز البحث للديوان الوطني للبحث لا تستخدم إلا 406 باحث (بالوقت الجزئي) مقابل 245 بسنتين، وفي سنة 1975 عدد المهندسين والعلميين، كل المعاهد المختلطة لا تمثل سوى 0.2 ل10000من السكان مقارنة بتونس التي تصل فيها القيمة إلى 1.5 في 1972 (الوقت الجزئي، والوقت الكامل) و2.2 في اسبانيا سنة 1974[1]. بالإضافة إلى ظهور الصراعات المستترة بين مختلف الفاعلين في ميدان البحث العلمي على عدة أصعدة، كل هذا جعل المعادلة بحث–تنمية بقيت تراوح مكانها حيث أظهر الواقع الممارس ضعفا رهيبا في عملية إشراك البحث العلمي في تنمية المجتمع الجزائري. كما أن البيروقراطية الكبيرة والمركزية الشديدة في التسيير التي مارستها مختلف المؤسسات والهياكل البحثية صعدّت من عزلة الجامعة. نتيجة غياب العلاقة المؤسساتية بين هذه الهياكل وبين الجامعة.

المرحلة الثالثة: من سنة 1983–1990

عرفت مرحلة الثمانينات في الجزائر ظروفا خاصة على الصعيد السياسي حيث تميزت بتغيير في هرم السلطة، أما في مجال البحث العلمي، فقد شهدت عدة تغييرات خاصة بعد حل الديوان الوطني للبحث العلمي، حيث قررت الدولة في سنة 1983 غلق الديوان بموجب القرار رقم 83–733 بتاريخ 17 ديسمبر بسبب عدم قدرة هذه الهيئة على تحريك البحث العلمي بين القطاعات.

هذا ما يدل بوضوح عن غياب سياسة واضحة وناجحة للبحث العلمي في الجزائر. لأنه كان من المفروض محاولة تعديل مسيرة الديوان وتحسين فعاليته، باقتراح إستراتيجية جديدة وليس غلقه. حيث تم حل غالبية مراكز البحث التابعة له بطريقة غير منتظرة، لم يبقى منها وتحت مسميات أخرى سوى مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية ومركز البحث والتطبيقات جيوعلمية مما أدى إلى انهيار ما تم بناؤه خلال عشرية كاملة.

طويت مرحلة السبعينات التي شهدت إنشاء هياكل كثيرة وأرادت السلطة تغيير وجهة البحث العلمي. من خلال حل الهيئات التي أخذت على عاتقها مهمة دفع البحث في تلك

---

[1] Mahfoud Benounne, Op–Cit, p 485.

الفترة، وقد تميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار، بعد حل الديوان الوطني للبحث العلمي وعدم إيجاد بديل حقيقي له.

فعلى المستوى الكلي تميزت هذه المرحلة بالتقسيم الإداري بين التعليم العالي والبحث العلمي غير الجامعي. أما ما تعلق بالجانب المؤسساتي فقد شهدت هذه المرحلة تداول العديد من الهيئات للإشراف على البحث العلمي. كما تم إنشاء عدد من الهيئات الخاصة بالبحث العلمي. فيما يلي نبذة موجزة حول أهم هذه الهيئات البحثية والتي تدخل في نطاق هذه المرحلة (1983-1990)[1].

أ/ **إنشاء وحدات البحث:** بموجب القرار رقم 83-455 الصادر بتاريخ 23 جويلية والمتعلق بإنشاء وحدات البحث العلمي والتقني. قصد التنمية العلمية والتكنولوجية المحددة في المخطط التنموي الوطني، وحدة البحث مكونة من فرق بحث لمخبر واحد أو أكثر.

ب/ إنشاء المجلس المركزي للتنسيق ما بين القطاعات: بموجب المرسوم رقم 355-83 بتاريخ 21 ماي 1983. تم إنشاء المجلس المركزي للتنسيق ما بين القطاعات. الذي يهدف إلى التنسيق بين مؤسسات التكوين والقطاعات المستخدمة. لضمان أرقى مستوى في التكوين والبحث العلمي وكذا تشغيل خريجي الجامعات.

من أهداف البرنامج المسطر لسنة 1986 ما يلي:

- ضبط سياسة التربصات الجامعية.
- إدماج خريجي المؤسسات الجامعية.
- تحديد سياسة التكوين المستمر.
- تطوير التعليم المشارك بالمؤسسات الجامعية.
- تطوير نشاط الخدمات على مستوى المؤسسات الجامعية.
- تدعيم آليات التنسيق ما بين القطاعات.

[1] عيسى بن صديق، مرجع سبق ذكره، ص 96.

ج/ إنشاء مراكز البحث على مستوى الإدارات المركزية: بموجب القرار رقم 522-83 بتاريخ 10 سبتمبر 1983 تم إنشاء مراكز البحث على مستوى الإدارات المركزية، ومهمة هذه المراكز تتمثل في وضع وتحقيق برامج التنمية العلمية والتكنولوجية فهي مكلفة بـ:[1]

- جمع العناصر اللازمة لتشخيص مشاريع البحث والمعطيات التي تسمح بتخطيطها.
- بعث وتشجيع الفهم والتحكم والتطور وتطبيق العلوم والتقنيات والتجديد التكنولوجي.
- التقييم الدوري لنشاطات البحث وتطور البحث في العالم.
- جمع ومعالجة المعلومات العلمية والتقنية مع ضمان الاحتفاظ والنشر.
- تقييم نتائج البحث والسهر على استعمالها.
- المشاركة في تكوين إطارات وتقنين للبحث.

د/ محافظة البحث العلمي والتقني: تم إنشاء محافظة البحث العلمي والتقني بموجب المرسوم رقم 84-159 المؤرخ في 07 جويلية 1984. لقد وضعت المحافظة تحت وصاية الوزارة الأولى، وهي المحافظة الثانية بعد التي تأسست سنة 1982، لقد نصت المادة الأولى من مرسوم إنشاء محافظة البحث العلمي والتقني، على أنها هيكل إداري مركزي يرأسها محافظ يساعده خمسة مديرين للدراسات. تسعى المحافظة إلى المساهمة في السياسة الوطنية للبحث العلمي، ودعم الاستقلال التكنولوجي. في هذا الإطار حاولت المحافظة منذ البداية القيام بعملية إعداد البرامج الوطنية للبحث وبرمجة وتجميع وسائل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الضرورية مستعينة في ذلك بلجنة قطاعية مشتركة للتنسيق والتخطيط يرأسها محافظ البحث العلمي. تضم ممثلي القطاعات الإستراتيجية كالدفاع، الخارجية، المالية الطاقة، الصناعة، التخطيط، الفلاحة و الري، الصحة، الثقافة والتربية وكذا التعليم العالي. إلى جانب اللجنة القطاعية المشتركة تتضمن المحافظة مجلس علمي يرأسه محافظ البحث. يضم ما بين أربعة عشرة إلى ثلاثين عضوا يعينون لمدة ثلاث سنوات بقرار من الوزير الأول بناءا على اقتراح محافظ البحث العلمي وفق معايير: الدرجة الأكاديمية، حجم المساهمة في البحث العلمي والتقني والخبرة في المجال السياسي والعلمي والتقني[2].

---

[1] عيسى بن صديق، المرجع السابق، ص 98.

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، آيت مختار محند آكلي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

لكن بعد مرور سنتين فقط من إنشاء المحافظة أي سنة 1986 تم حلها، كما تم حل محافظة الطاقات المتجددة المنشأة سنة 1982 التي تم الإشارة إليها سابقا في المرحلة الثانية من مراحل تطور البحث العلمي (1970-1982) وتم استبدال هذه المحافظة بالمحافظة السامية للبحث.

*/**المحافظة السامية للبحث:** تم إنشاء المحافظة السامية للبحث بموجب المرسوم رقم 72 المؤرخ وفي 08 أفريل 1986 بدلا من محافظة الطاقات المتجددة ومحافظة البحث العلمي والتقني، تم وضعها تحت وصاية رئاسة الجمهورية ثم تحت وصاية الوزارة الأولى. يسير المحافظة محافظ سام يعين بمرسوم يساعده مجلس العلم والتكنولوجيا في مجالات تنسيق برامج البحث، زيادة على المسائل التي يرى المحافظ السامي فائدة في دراستها من قبل المجلس. تتكفل المحافظة بمهام محافظة الطاقات المتجددة وهي مهام عمودية تخص عملية تطوير الطاقات المتجددة ومهام محافظة البحث العلمي والتقني وهي مهام أفقية تتعلق بتنسيق البحث العلمي والتقني، تعد هذه المهام ذات أهمية بالغة خاصة في جوانب الإدارة والتنفيذ المباشر لبرامج البحث المرتبط بنشاطات البحث الحساسة وكذا التنسيق الوطني لكل عمليات البحث[1].

لقد كانت المحافظة السامية للبحث تتمتع بحجم كبير من المسؤولية دون أن تكون لها السلطة المناسبة لحجم هذه المسؤولية. يتجلى هذا الحجم من المسؤولية في كون المحافظة مكلفة بتطبيق السياسة الوطنية للبحث التي قررتها الحكومة في كل جوانبها: التنسيق، التنفيذ وضبط المقاييس واقتراح الإجراءات التي تشجع أعمال البحث وغيرها،سواء في مجالات الطاقات المتجددة ذات الأولوية خلال تلك الفترة أو غيرها من المجالات.

تجدر الإشارة أنه سنة 1986 تم إنجاز 418 بحث، في التخصصات التالية: علوم دقيقة، وتكنولوجيا بمعدل 190 بحث، علوم الطبيعة والحياة 92 بحث وعلوم اجتماعية 136 بحث، أما في سنة 1988 فقد وصلت البحوث إلى 473 بحث في نفس التخصصات[2].

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، آيت مختار محند آكلي، المرجع السابق، ص 18.

[2] عبد الكريم أعراب، "دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر (2004/2000)المنجز و(2006 / 2010) المخطط "، مرجع سبق ذكره، ص 20

لكن بعد أربع سنوات من إنشاء المحافظة السامية للبحث وعندما توصلت إلى وضع المعالم المتعلقة بتنشيط البحث العلمي. استبدلت المحافظة السامية للبحث بالوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة سنة 1990.

من خلال ما سبق نلاحظ أن هذه المرحلة عرفت عدة تغيرات جعلتها تتميز عن غيرها من المراحل. حيث اتسمت بعدم الاستقرار حيث تداولت عدة هيئات للإشراف على البحث العلمي. مما يظهر عدم تمكن السلطات العمومية الفصل في الوجهة التي ينبغي أن يتخذها البحث العلمي.

إن التغيرات التي عرفتها منظومة البحث في الجزائر عموما منذ الاستقلال، وفي فترة الثمانينات بشكل خاص أفرزت نتائج سلبية. أدت إلى انكماش الطموحات التي سعت إليها الجزائر، وهذا بسبب عدم وضوح السياسة البحثية، وعدم استقرار الباحثين. ناهيك عن هدر الموارد المالية والمادية. نتيجة التنقل وتغيير الوصاية، وهذا ما أدى إلى اضطراب قطاع البحث ككل في ظل غياب الرؤية الواضحة للحلول الممكنة.

المرحلة الرابعة: من 1990-2002

لقد تعاقبت وصايات مختلفة على البحث العلمي في هذه المرحلة. أبقت كلها على الجمع بين التعليم العالي والبحث العلمي، وقد تمثلت أهم هذه الوصايات في:[1]

- الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة سنة 1991.
- كتابة الدولة للتعليم العالي والبحث لدى وزير التربية سنة 1992.
- كتابة الدولة للجامعات والبحث سنة 1993.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1994.
- في سنة 1999 ظهرت الوزارة المنتدبة للبحث العلمي ونفس الوزارة المنتدبة سنة 2003.

للحد من التقاطع الذي ميز البحث العلمي، وكذا الأعمال التي تقوم بها المؤسسات التي تولت البحث. فقد حاولت الجزائر بناء هيكل مؤسساتي للبحث كفيل بتجنيد الكفاءات البشرية والوسائل المادية والمالية، وإيجاد إمكانية أكبر للتحكم المباشر في البحث، وتنسيق

[1] عبد الكريم بن أعراب، المرجع السابق، ص 19

نشاطاته مع القطاعات الأخرى المتفاعلة مع هذه النشاطات. في إطار إعداد السياسة الوطنية للبحث خاصة في مجالات: تحديد محاور البحث ذات الأولوية، ملاءمة تنظيم وتسيير البحث وتحويل الموارد المالية ووضع ميكانيزمات تقييم وتثمين أعمال ونتائج البحث. لذا فقد تولت هيئات وأجهزة عديدة تنشيط البحث منها ثلاث مديريات للبحث على مستوى الدائرة الوزارية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وهي على التوالي:

- مديرية تنسيق البحث.
- مديرية ما بعد التدرج والبحث الجامعي.
- مديرية البحث ما بين القطاعات وتثمين البحث.

بالإضافة إلى هيئات للتشاور منشأة سنة 1992، وأجهزة وساطة منشأة سنة 1995 وصندوق وطني لتمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي منشأة سنة 1995. أيضا وكالة لتثمين نتائج البحث منشأة سنة 1998، وفيما يلي سنحاول استعراض باختصار هذه الهيئات والأجهزة كما يلي:

1/ **هيئات التشاور**.

أ/ المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني: أنشأ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-23 بتاريخ 13جانفي 1992 وهو مجلس استشاري على مستوى الحكومة ومهامه تتمثل في:[1]

- تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية مع التنسيق في المشروع وتقييم التطبيق.
- تحديد الاختيارات الكبرى للبحث العلمي والتقني.
- انتهاج التوجهات العامة للمخطط الوطني للبحث العلمي والتقني.
- تقييم نتائج النشاطات المتخذة في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي والتقني.
- تحديد التوجهات العامة للسياسة المخططة، التقييم للطاقة الوطنية العلمية والتقنية.
- تحديد الإجراءات المتعلقة بانتهاج الإطار التنظيمي للبحث العلمي في مختلف مراحل تطوره وتنميته.

[1] عيسى بن صديق، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.

إذن يمكن القول أن هذه الهيئة تقوم بتنظيم البحث الذي تقوم به مختلف الإدارات المركزية، وهذه الهيئة تبقى تابعة للسلطة. لكن المشكل القائم هو ضعف التنسيق مع الإدارات الأخرى، بحكم أن المجلس العلمي لمركز البحث هو الذي يدرس المشاريع ثم يبلغ رأيه لمجلس التوجيه الذي يتخذ القرار النهائي، وفي النص القانوني لا توجد أي فقرة تشير إلى التعاون أو التعامل ضمن إطار شامل ينسق بين مختلف المشاريع الصادرة عن كل مركز. من ناحية أخرى فإن فتح مراكز البحث على مستوى الإدارة المركزية. قد ساهمت مباشرة في تفكيك وبعثرة جهود البحث العلمي بالجزائر.

ب/ اللجان القطاعية المشتركة: وهي لجان ما بين القطاعات تضم قطاعين أو أكثر حول برنامج بحث أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-22 المؤرخ في 13 جانفي 1992. تقوم اللجان القطاعية المشتركة بمساعدة الجهاز الرئيسي في وضع سياسة وطنية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، المرتبطة بالبرامج الوطنية التي تتكفل بها. مكلفة كذلك بدراسة وتقييم وإتمام البرامج الوطنية للبحث واقتراح الاعتمادات ووسائل انجازها. تقترح اللجان القطاعية المشتركة أعمال تثمين لنتائج البحث، وتسهر على تنظيم تبادل المعلومات والوثائق العلمية والتقنية. كما تقترح إجراءات لإتمام جرد الطاقة العلمية والتقنية وكذا الاستغلال العقلاني لهذا الأخيرة. لقد تم تنصيب خمس لجان قطاعية مشتركة شرعت في أعمالها: الصحة، العلوم الأساسية، البناء، التعمير، تهيئة التراب، الفلاحة والموارد المائية، المواد الأولية والتكنولوجية[1].

2/ أجهزة الوساطة: لقد تم وضع أجهزة وساطة مكلفة بترقية، تنسيق وتنفيذ البرامج الوطنية للبحث. مزودة بإطار قانوني مناسب والذي يشكل أحد شروط دوام عملية البحث. من بين هذه الأجهزة ما يلي:

أ/ الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة: لقد أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-40 المؤرخ في 28 جانفي 1995. هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف

(1) République Algérienne démocratique et populaire، **projet de loi- programme a projection Quinquennale sur la recherche scientifique et le développement Technologique 1998-2002, Rapport général**, décembre 1997, p 69.

بالبحث العلمي. يرأسها مدير عام يساعده أمين عام ورئيس قسم واحد أو أكثر. تسير بمجلس توجيه وتزود بمجلس علمي. تتولى الوكالة مهام المساهمة في وضع وإنجاز البرنامج الوطني للبحث في الصحة، وسد الفراغ الهيكلي الذي من شأنه أن يضر بمردود مجمل نشاطات البحث في المجالات المذكورة.

لقد أقر هذا المشروع أنه سيتم في المستقبل إنشاء أجهزة وساطة متعلقة بعلم النووي والتكنولوجيات والفلاحة وغيرها لكن لم يتم لأسباب بقيت غير معروفة.

ب/ الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي: تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-183 المؤرخ في 2 يوليو 1995. هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتعليم العالي، ويرأسها مدير عام يساعده أمين عام ورئيس قسم واحد أو أكثر وتتولى الوكالة مهام دفع ودعم تطوير وتثمين نشاطات البحث المسجلة في إطار البرامج الوطنية للبحث الموجودة في المؤسسات الجامعية للتعليم والبحث. تسير بمجلس توجيه وتزود بمجلس علمي[1].

بصفة عامة تتمثل مهمة الوكالتين في سد الفراغ الهيكلي الذي تعاني منه المؤسسات البحثية الجزائرية. بحيث يسمح وجود هاتين الوكالتين بضمان ديمومة البحث العلمي ووضع حد لإشكالية تشتت هياكل ومشاريع البحث بين القطاعات المتعددة، من حيث أن هاتين الوكالتين مكلفتين كل وكالة في مجال اختصاصها بترقية البرامج الوطنية للبحث والقيام بتنسيق تطبيقها.

3/ صندوق لتمويل البحث: وهو الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-177 المؤرخ في 24 يونيو 1995. الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 082-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي" وهو حساب مخصص لتمويل البرامج الوطنية للبحث العلمي والتقني. على أساس قاعدة ميزانية –برنامج حيث يحدد غلاف

---

(1) R.A.D.**P**, **Projet de loi– programme a projection Quinquennale sur la recherche scientifique et développement technologique 1998-2002**, Ibid., p 72.

مالي مدمج لمدة ثلاث سنوات متتابعة. لكل مشروع بحث مقدم من قبل فرقة بحث، وتتم العملية في إطار تعاقدي مع اشتراط تحقيق نتائج تدخل في إنجاز أهداف البرنامج الوطني للبحث العلمي[1].

تستجيب قاعدة ميزانية-برنامج لمتطلبات التكفل في عملية إنجاز المشاريع المقترحة في تغطية التجهيز والمواد القابلة للاستهلاك والتوثيق ومصاريف السفر ودفع أجر الغير. دون انتظار الإجراءات التي تتطلبها نفقات الميزانية.

4/ هيئة لتثمين نتائج البحث: وهي وكالة تهتم بتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 3 مايو 1998 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية الوزير المكلف بالبحث العلمي. يرأسها مدير عام يساعده أمين عام ورؤساء أقسام تقنيين ومندوبون، وتزود بمجلس إدارة وتتولى الوكالة مهام تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتطوير التكنولوجي، عن طريق تطوير آليات تحويل نتائج البحوث والابتكارات نحو القطاعات الاجتماعية والاقتصادية[2].

5/ محافظة الطاقة الذرية: هيئة تهتم بالطاقة الذرية أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-436 المؤرخ في 01 ديسمبر 1996 والمتضمن إنشاء محافظة الطاقة الذرية وتنظيمها وسيرها المالي. منشأة لدى رئاسة الجمهورية، تضطلع بمهام وضع وتطبيق السياسة لترقية الطاقة والتقنيات النووية، يسيرها محافظ وتزود بمجلس إدارة يعين رئيسه بمرسوم رئاسي. بالإضافة إلى مجلس للتنسيق الذي يرأسه محافظ المحافظة، وكذا لجان علمية وتقنية متخصصة ولتمكين المحافظة من أداء مهامها تزود بمراكز وحدات بحث وتطوير ومحطات التجارب وفروع.

بصفة عامة يمكن القول أن قطاع البحث العلمي في الجزائر عرف قبل صدور القانون البرنامج الخماسي للبحث والتطور التكنولوجي 1998-2002 أنواع من المؤسسات

---

[1] M.E.S.R.S, direction des finances et moyens Instruction n°=27 du 7 juillet 1999, sur le fonctionnement du compte 302-082" Fonds national de la recherche scientifique et du développement technologique", 17 juillet 1999.

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، آيت مختار محند آكلي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الممارسة لنشاطات البحث. حتى منتصف التسعينات تختلف كل وحدة منها عن الأخرى. من حيث قانونها الأساسي، حجمها، طابعها القانوني، صبغتها، درجة استقلاليتها... وتتمثل هذه المؤسسات في: وكالات البحث، مراكز البحث العلمي والتقني الخاضعة للمرسوم: رقم 83-521، وحدات البحث الخاضعة للمرسوم رقم 83-455 مراكز البحث والتنمية الخاضعة للقانون 88-01 مثل مركز البحث والتنمية لسونا طراك وحدات البحث و/أو التنمية التي لها قانون أساسي مختلط مع استقلالية التسيير معاهد وطنية للبحث، الأقسام البيداغوجية والبحث الخاضعة للقرار المؤرخ في 02 نوفمبر 1986، المحطات التجريبية، المخابر الجامعية، مخابر المؤسسات.

إلى جانب المؤسسات السابقة، فقد تم إعداد برامج وطنية للبحث، من قبل لجان البرامج نصبت لهذا الغرض. تمت دراسة هذه البرامج والمصادقة عليها من قبل أسرة البحث العلمي والأسرة الجامعية. خلال أيام دراسية انعقدت سنة 1995، وقد تبنى مجلس الحكومة المنعقد في شهر نوفمبر من نفس السنة (1995) والذي خصص للبحث العلمي للبرامج المصادق عليها في تلك الأيام الدراسية. والتي بلغت عددها تسعة برامج هي: الفلاحة والمواد الغذائية، الموارد المائية، البيئة، تنقيب واستغلال المواد الأولية، تثمين الموادالأولية والصناعات، التكنولوجيا المتقدمة،البناء،التعمير والتهيئة العمرانية،الصحة[1].

في نفس السياق يعد برنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس الانتقالي في جلسته الاستثنائية المنعقدة ما بين 12 و20 مارس 1996، وكذا تعليمة السيد رئيس الحكومة رقم 13 المؤرخة في 21 مارس 1996، الأساسان اللذان تم على ضوئهما تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المعتمدة في المخطط الخماسي الخاص بقانون البرنامج. لقد تم في هذا الإطار جمع في شكل برامج بحث وطنية ذات طابع قطاعي وقطاعي مشترك وخاص مجمل أعمال البحث، التي ينبغي القيام بها. تحقيقا للمبادئ المنهجية المقررة لوضع القانون البرنامج. الذي يعبر عن إشكالية التنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، هذا هو المنعرج الأخير إن صح التعبير. الذي أدى إلى إصدار القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي 1998 الذي يمثل الجهاز القانوني الجديد الذي يرسم

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، آيت مختار محند آكلي، المرجع السابق، ص 25.

الملامح العامة للبحث العلمي. في هذه المرحلة وقد رافقه البرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002.

يكرس هذا القانون البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كأولوية وطنية يرمي في خطوطه العريضة إلى:[1]

- ضمان تفتح البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.
- توفير الوسائل اللازمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- إعادة الاعتبار لوظيفة البحث لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات البحث وتثمين نتائج البحث.
- تعزيز تمويل الدولة لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- تثمين الصرح المؤسساتي والتنظيمي للتكفل العقلاني بنشاطات البحث العلمي .

لقد جاء القانون بمجموعة من هياكل البحث حددتها المواد من 12 إلى 20 المكونة للباب الثالث وهي:[2]

- المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني: حيث أعاد القانون تثبيت دور المجلس المنشأ بموجب مرسوم سنة 1992 والمذكور سابقا، والذي يتولى مهام توجيه السياسة الوطنية للبحث وتحديد الأولويات وتنسيق وتقييم تنفيذها.
- الهيئة الوطنية المديرة الدائمة: وتتكفل بوضع السياسة الوطنية للبحث في إطار جماعي وما بين القطاعي.
- اللجان القطاعية المشترك التي نص عليها مرسوم سنة 1992 والمذكور سابقا.
- اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتي أنشأت بمرسوم سنة 1999.

---

(1) M.E.S.R.S. **Guide de l'enseignement Supérieur et de la recherche scientifique en Algérie 2002-2003**, p 12

(2) M.E.S.R.S, direction de l'administration des moyens, décret exécutif N°=99-244 du 31 Octobre 1999 ،"Fixant les règles de création d'organisation et de fonctionnement du laboratoire de recherche."

- وحدات البحث التي أنشأت بمرسوم سنة 1999.

- مخابر البحث المحدثة لدى مؤسسات التعليم والتكوين العاليين وكذا المؤسسات العمومية الأخرى والتي أنشئت بمرسوم سنة 1999.

لقد جاء في المخطط الخماسي لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي (1998-2002) أن التقدير الإجمالي لمصاريف البحث العلمي خلال الخماسي سترفع حصة المنتوج الداخلي الخام المخصص للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من 0.4% عام 1996 إلى 1% عام 2000[1].

لقد ترجم القانون التوجيهي لسنة 1998 والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 إلى النتائج التالية المتوقعة[2].

أ/ برامج البحث الوطنية في نطاق المخطط الخماسي 2002/1998

لقد كان حصيلة البرامج الوطنية للبحث (P.N.R) المتوقعة ثلاثون برنامجا: الفلاحة والتغذية، الموارد المائية، البيئة، التنقيب عن المواد الأولية واستغلالها، تثمين المواد الأولية والصناعات، العلوم الأساسية ،الطاقة والتقنيات النووية، الطاقة المتجددة،تكنولوجيات الإعلان والمعلوماتية، التكنولوجياالصناعية، البيوتقنيةالتكنولوجيات الفضائية وتطبيقاتها،البناء والعمران، السكن، الصحة، النقل، التربية والتكوين، الشباب والرياضة، اللغة العربية الترجمة الثقافة والاتصال، الاقتصاد، التاريخ وما قبل التاريخ وعلم الآثار، القانون والعدالة السكان والمجتمع، العلوم الإنسانية،المواصلات، التهيئة العمرانية وتطوير المناطق القاحلة المحروقات، اللسانيات.

ب/ مراكز البحث: لقد سمح القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 بتفعيل البحث من خلال المراكز التالية:

---

(1) R.A.D.P، **Projet de loi- Programme a projection Quinquennale sur la recherche scientifique et le développement technologique, 1998-2002**، Op-Cit, p 82.

(2) M.E.S.R.S : **Guide de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique en Algérie 2002/2003**, Op-Cit, p 14.

– مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، المركز الوطني للتقنيات الفضائية، مركز تطوير الطاقات المتجددة، مركز البحث العلمي والتقني في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق الجرداء، مركز البحث العلمي والتقني في التحليل الفيزيائي والكيميائي، مركز البحث العلمي والتقني للإلحام والمراقبة، مركز البحث العلمي والتقني في تطوير اللغة العربية.

– أما ما تعلق بالقدرات البشرية في البحث العلمي ومشاريع البحث. فقد كانت التوقعات في المجال العلمي، الضروري للتكفل بمجمل نشاطات البحث التي تم تقديرها. مع الأخذ بالاعتبار الباحثين الذين ينجزون المشاريع القطاعية الجارية وتلك الموجهة لإنجاز البرامج الوطنية ذات الأولوية منذ سنة 1998، على اعتبار أن كل مشروع بحث ينبغي القيام به في المتوسط من طرف ثلاثة باحثين. إلا أن نسبة الحساب المعتمد لإعداد التقديرات في المجال الفلاحي هي خمسة باحثين لكل مشروع، على أساس ما سبق فإن العدد الإجمالي لعمال البحث المكون من باحثين يمارسون نشاطهم بصفة دائمة وباحثين بصفة جزئية هو: 15915 باحث من بينهم 11994 يعملون بصفة جزئية وذلك لإنجاز 6026 مشروع بحث[1].

إن التحول الذي شهدته هذه المرحلة من مراحل تطور البحث العلمي (1990–2002) المتمثل في: الجمع بين قطاعي التعليم العالي والبحث العلمي. إمكانية التحكم المباشر في البحث العلمي، وتنسيق نشاطاته مع القطاعات الأخرى المتفاعلة مع هذه النشاطات. في إطار إعداد السياسة الوطنية للبحث وقد عمل القانون البرنامج لسنة 1998 على تذليل العقبات التي كانت تحويل دون تطور البحث العلمي، وعلى رأسها التمويل المالي للبحث العلمي واعتبار البحث العلمي أولوية وطنية وتوحيد الطبيعة القانونية لمراكز البحث... إلا أن البحث العلمي في هذه المرحلة عرف صعوبات جمة منها:

*تأخر تطبيق القانون البرنامج 1998.

---

(1) R.A.D.P. **Projet de loi –programme a projection quinquennale sur la recherche scientifique et le développement technologique.1998–2002**, Op–Cit, pp 74–75.

*عدم إنشاء الهيئة الوطنية المديرة الدائمة، حيث رفضت مصالح المديرية العامة للوظيف العمومي إحداث الهيئة في الشكل الذي طرحت به.

*عدم تمكن العديد من المراكز البحثية، تكييف الطبيعة القانونية التي حددها المرسوم التنفيذي، المتعلق بالطابع العلمي والتقني لمراكز البحث الصادر سنة 1999 والتي مدتها سنتين كأقصى حد، حيث لم تتمكن العديد من المراكز توفير 48 باحثا على الأقل مما طرح مشكل التأخر وعدم التكييف.

إن برامج البحث كانت غير واقعية، لأنها لم تأخذ في الحسبان القدرات البشرية، التي لم يتم توفيرها، حسب التوقعات التي طمح إليها القانون. هذا ما دفع قطاع البحث إلى الشلل بدل النشاط. كما أن الحلم الذي راود الدولة الجزائرية في إنجاز 1% من الناتج المحلي الخام لصالح تمويل البحث العلمي لم يتحقق. كما أنه لم يتم تقييم جدي لمدى نجاعة ما طرحه القانون في الواقع لأجل تحسين الأداء البحثي وتنمية القدرات المادية والبشرية للقطاع. إضافة إلى تزايد الإجراءات البيروقراطية للإدارة التي ساهمت في تأخر تطور البحث العلمي.

المرحلة الخامسة: من 2002 إلى2012

لقد عرف قطاع البحث العلمي في الجزائر، عدة أنواع من المؤسسات الممارسة لنشاطات البحث كما تم الإشارة إلى ذلك سابقا. تختلف كل واحدة منها عن الأخرى في عدة جوانب (القانون الأساسي، الحجم، الوظيفة...) إلا أن هذه المؤسسات والهياكل لم تحقق النتائج التي طمحت الجزائر إليها، نتيجة عدة أسباب منها تأخر تنفيذ المخططات. فتأخير تنفيذ المخطط الخماسي (1998-2002) انبثق عنه المخطط الخماسي (2000-2004) الذي عرف تنفيذ العديد من الأهداف المقررة كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (16) يبين الأهداف المقررة والمنجزة.

المجال	المنجز	المقرر	الفارق	نسبة الانجاز
البرامج الوطنية	27	30	3-	%90
اللجان القطاعية	21	27	6-	%79
الباحثون	13500	16500	1000-	%88
الإنفاق	9411 مليون دينار	34266 م دج	24815-	%27.44
عدد المشاريع	5226	غير محدد		
الإنفاق/الناتج المحلي الخام	%0.18	%1	%0.82-	%18

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2005. نقلا عن عبد الكريم بن أعراب: "دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر (2000-2004) المنجز و(2006-2010) المخطط"، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أنه لم يتم إنجاز الأهداف المسطرة حسب ما كان مقررا، رغم أن هناك بعض الأهداف تم تحقيقها بنسب عالية- كتنفيذ البرامج الوطنية بنسبة إنجاز قدرت بـ 90% وتوفير 13500 باحث بنسبة تقدر بـ 88% من مجموع ما كان مقررا توفيره، وتأتي بنسبة 79% فيما يخص إنجاز اللجان القطاعية، أما ما تعلق بالإنفاق على البحث العلمي فإنه دون مستوى الطموح حيث قدرت نسبة الانجاز الخاصة بالإنفاق من مجموع الناتج المحلي الخام بـ 18% بعجز قدره 0.82% وهي نسبة عالية تعكس بعدها عن مستوى الطموحات وما تم التخطيط له.

لقد سمح المخطط الخماسي (2000-2004)خلال الفترة(2002-2003) بتحقيق ما يلي:[1]

- ثلاث وكالات وطنية لتطوير وتثمين البحث: الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي الوكالة الوطنية لتطوير البحث في مجال الصحة والوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي.

- عشرة مراكز بحث: مركز تنمية التكنولوجيا المتقدمة، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، المركز الوطني للتقنيات الفضائية، مركز تطوير الطاقات المتجددة...

[1] و.ت.ع.ب.ع، **دليل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (2002-2003)**، ص ص 16-19.

– وحدتا بحث: وحدة تطوير التجهيزات الشمسية ووحدة تطوير تكنولوجيات السيليسيوم ومحطة بحث واحدة تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي خاصة بتجريب الأجهزة الشمسية في الوسط الصحراوي بأدرار.

– إلى غاية ما ي2003 تم إنشاء 542 مخبر بحث على مستوى مؤسسات التعليم العالي. يستغلها بشكل فعلي 11319 أستاذ باحث من ضمن التشكيلة العلمية الموجودة في المؤسسات الجامعية.

على ضوء النتائج المحققة خلال البرنامج الخماسي (2000–2004) تم إعداد البرنامج الخماسي 2006–2010 وقد تم تحديد مجموعة من الأهداف يتم تحقيقها خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2010، والجدول التالي يبين بعض المؤشرات الخاصة بالأهداف المخططة.

جدول رقم (17) يبين بعض المؤشرات الخاصة بالأهداف المخططة.

الأهداف المخططة	الباحثين	المشاريع	الإنفاق الإجمالي 2006–2007	الإنفاق من الناتج المحلي الخام 2010
2010	32579	5430	213928	%1

المصدر: التقرير العام، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2005

إن الأهداف المخططة للفترة 2006–2010 تبين أن هناك اهتمام واضح بالبحث العلمي وطموحات في تحقيق هذه الأهداف، لكن الواقع يبين عكس ذلك حيث مضت سنة على إعداد البرنامج، ولم يتم انطلاقه يبدو أن التأخير في تنفيذ المخططات وإنجاز الأهداف المسطرة، أصبحت سمة مميزة للسياسة العامة للبلاد بصفة عامة ولسياسة البحث العلمي بصفة خاصة. حيث أن الأقساط السنوية لم تمنح إلا في شهر ديسمبر 2007 ولعدد معين من المخابر فقط. كما أن المخابر التي أنشأت سنة 2002 لم تستلم ميزانيتها لسنة 2006 إلا في جوان 2007 مع شرط إنفاق 50% فقط من المبالغ المقررة، وهو ما يؤخر إنجاز المشاريع المصادق عليها من جهة والملل واليأس الذي يصيب الباحثين من جهة أخرى[1].

[1] عبد الكريم بن أعراب، " البحث العلمي دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسين في الجزائر (2000–2004) والمنجز و(2006–2010) المخطط،" مرجع سبق ذكره، ص 23.

إن البيروقراطية المفرطة والفارق الكبير بين الطموحات المعلنة والهياكل المتاحة جعل أيضا المخطط الخماسي 2006-2010 يتأخر عن التنفيذ.

إن إنشاء نظام بحث وطني فعال وناجح ودائم يمثل عملية تطويرية متواصلة ولتحقيق هذا المطلب بادرت الوزارة إلى إصدار القانون رقم 08-05 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ 23 فبراير سنة 2008، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق لـ 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998-2002) يسعى هذا القانون الجديد إلى تعزيز المكاسب المتحصل عليها بفضل القانون رقم 98-11 المذكور أعلاه، ومعالجة الخلل المسجل خلال تنفيذه، وذلك من خلال تعديل وإتمام بعض الأحكام وتطبيق برنامج عمل جديد.

إن القانون 08-05 يعتبر أن نشاطات البحث والتطوير لا تزال موجهة كأولوية نحو مسائل التطوير الاقتصادي والاجتماعية والثقافي والعلمي والتكنولوجي للبلاد[1].

لتحقيق هذا التطوير تم وضع تدابير تنظيمية وهيكلة مؤسساتية، تحدد عن طريقها صلاحيات كل الأطراف في الفترة الخماسية 2008-2012. التدابير المقدمة تخص نوعين من الهيئات هي:

*الهيئات المكلفة بإعدادسياسة البحثالعلميوالتطويرالتكنولوجي ومتابعتها وتنفيذها.

*هيئات تنفيذ وترقية نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

لإعداد سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومتابعتها وتنفيذها فقد تم اتخاذ الإجراءات والتدابير التالية:[*]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة الخامسة والأربعون ، العدد 10، 27 فبراير سنة 2008،**قانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام1429الموافق لـ 23 فبراير 2008**، يعدل ويتمم القانون رقم 98-11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419، الموافق لـ 22 غشت سنة 1998، ص 03.

[*] لمزيد من التوضيح أنظر الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 10، 20 صفر عام 1429 الموافق لـ 27 فبراير سنة 2008م.

– إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST) الذي يرأسه رئيس الحكومة، وهو الجهاز المقرر الأعلى في مجال السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

– وضع هيئة من نوع "إدارة متخصصة" مزودة بالاستقلالية في التسيير توضع تحت سلطة الوزير المكلف بالبحث العلمي، تتمثل مهامها في مهام الهيئة المديرة الدائمة التي نص عليها القانون رقم 98–11 والتي لم يتم إنشاؤها.

– إنشاء مجلس وطني للتقييم "CNE": إن تقييم أعمال البحث كرسه القانون رقم: 98–11 بوضع لجان قطاعية مشتركة ولجان قطاعية دائمة، وتدعم بوضع مجلس وطني للتقييم يكلف بتقييم سياسة البحث المنتهجة وبخياراتها ونتائجها ويعيد تنشيط هذه الأخيرة.

أما ما تعلق بمجال تنفيذ نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وترقيتها فقد اتخذت الحكومة الجزائرية والهيئة العلمية التدابير التالية:

*التأكيد على العملية التطورية لهيئات تنفيذ نشاطات البحث (مخبر بحث، المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، وحدة البحث، فريق البحث) وفي هذه العملية التنظيمية التطورية يبقى فريق البحث الوحدة الأساسية لإنشاء هذه الهيئات.

*إضفاء الطابع المؤسساتي على فرق البحث المشاركة والمختلطة، من أجل تشجيع التعاون مع القطاع الاقتصادي والتعاون العلمي بين المؤسسات.

*تنصيب وكالات بحث موضوعاتية جديدة: علاوة على وكالات البحث الموجود (الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي، الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة)

*إنشاء "أقطاب نشاط": وذلك لأجل جمع الكفاءات من أجل بلوغ الأهداف التي سطرها القانون، كما سيتم تجميع على المستوى الجهوي ولكن ذو تأثير وطني، ويسمى "قطب نشاط" ينشط في موضوع ما بإمكانه جمع هيئة أو أكثر مثل المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي ووحدة أو مخبر بحث.

*تحسين النصوص التنظيمية المتضمنة تنظيم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وسيرها.

*تزويد محطات التجارب والمحطات الرائدة بقانون أساسي خاص.

بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي والمؤسساتي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي يتوقع منه التكفل بتسيير البحث من كل الجوانب. سواء على مستوى التنفيذ أو على مستوى التقييم ومتابعة أعمال البحث ودوامها. فقد حاولت الوزارة تطوير الموارد البشرية. من خلال إعطاء أهمية أكبر لتجنيد القدرات العلمية الوطنية ومحاولة إشراك الجزء الأكبر من الأساتذة الباحثين في نشاطات البحث. حيث ارتفع عددهم ثلاثة أضعاف ليبلغ عدد الأساتذة الباحثين العاملين في مخابر البحث حوالي 13700 أستاذ مقابل 3500 أستاذ سنة 1997. في حين لم يتم بلوغ الهدف المتمثل في: مضاعفة عدد الباحثين الدائمين، بل أن عددهم عرف تراجعا ملموسا من 2000 باحث سنة 1997 إلى 1500 باحث دائم سنة 2008، وتتوقع الوزارة أن يزداد عدد الأساتذة الباحثين إلى 28000 أستاذ باحث في سنة 2012 أي ما يقارب بـ 60% من عدد الأساتذة و4500 باحث دائم في نفس السنة، والجدول التالي يبين عدد الباحثين المعتمدين خلال الفترة 2008-2012

جدول رقم (18): يبين عدد الباحثين المعتمدين خلال الفترة 2008-2012

السنوات / الباحثون	2005	2008	2009	2010	2011	2012
الأساتذة الباحثون	13720	14720	18863	25079	26579	28079
الباحثون-الدائمون	1500	2100	2700	3300	3900	4500
المجموع	15220	16820	21563	28379	30479	32579

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية العدد:10، 20 صفر عام 27/1429 فبراير سنة 2008، ص 33.

كما تتوقع الوزارة أيضا زيادة عدد المشاريع البحثية المنجزة، من 2000 مشروع بحث خلال سنة 2008 إلى 3732 مشروعا سنة 2012 وهذه الزيادة في عدد المشاريع بالنسبة للفترة 2008-2012 تراعي التدرج في عدد الباحثين الذين ينبغي تعبئتهم خلال الفترة ذاتها والجدول التالي يبين تقدير زيادة عدد مشاريع البحث

جدول رقم (19) يبين تقدير زيادة عدد مشاريع البحث خلال الفترة 2008-2012.

السنوات	2005	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المشاريع	2000	2000	3200	3650	1732	3732

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية العدد10، 20 صفر عام 1429/ 17 فبراير 2008

يتم تقدير عدد المشاريع على أساس عدد الباحثين المعتمدين. على اعتبار أن كل مشروع بحث يتطلب في المتوسط ستة باحثين وأن ثلثي من مجموع الباحثين سوف تقبل مشاريعهم، إن الزيادة في عدد المشاريع بالنسبة للفترة 2008-2012 تراعي التدرج في عدد الباحثين الذين ينبغي تعبئتهم خلال الفترة ذاتها.

إن المؤشرات الحسابية لتمويل البحث العلمي منخفضة بالمقارنة مع ماهو مقرر في القانون رقم 98-11، والذي حدد بأن الناتج الداخلي الخام المخصص لنفقات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سيترفع من 0.2% في سنة 1997 إلى 1% سنة 2000 هذا ما لم يتم تحقيقه. لذا فقد حدد القانون 05/08 بأن تمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 2012/2008 سيكون مرتبطا بالأهداف العلمية، ويتكفل بكل الأعمال المسطرة من حيث البرمجة، التقييم، التثمين الاقتصادي تدعيم محيط البحث وتنظيمه. إنجاز الهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى الخاصة بالبحث والتعاون العلمي، كذا الجوانب المتعلقة بالمعلومات والتقنية، لذا سوف يتم رفع تقدير الغلاف المالي المخصص للخمس سنوات القادمة إلى ما يقارب 100 مليار دينار.

إضافة إلى التدابير السابقة فقد عرفت الفترة الخماسية 2008-2012 تسطير وإنجاز ستة أصناف من الهياكل القاعدية للبحث:[1]

***مجموعة المخابر**: من أجل الوصول إلى وجود ألف مخبر بحث لحلول 2012 سيتم بناء مجموعات مخابر داخل مختلف الجامعات. على أن تكون هذه المخابر مزودة بالمعدات والتجهيزات اللازمة لتنفيذ برامج البحث الخاصة بالمخابر.

***مراكز البحث:** يتعلق الأمر بمراكز بحث مزودة بالقانون الأساسي الخاص بالمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي. مكلفة بتنفيذ برامج البحث في المجالات التالية: التحليل الفيزيائي- الكيميائي، البيئة، التكنولوجيات الصناعية. المحروقات ومشتقاتها البيولوجية، الاتصالات، التلحيم والمراقبة، التكنولوجيات والتطبيقات الفضائية، المواد الجديدة، اللغة العربية، تطوير المناطق الجافة، علم الفلك، الفيزياء الفلكية، السكان

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، مرجع سبق ذكره، ص 31.

البناء والعمران، الصيد وتربية المائيات، سيتم إنشاء شبكة مراكز البحث هذه طبقا للمبادئ الأساسية لمخطط تهيئة الإقليم.

***الأقطاب العلمية للتميز داخل مؤسسات التعليم العالي:** تشكل الأقطاب العلمية للتميز فضاءات بحث وتكوين لما بعد التدرج. ينبغي أن يوجه إليها القسم الأكبر من الوسائل المادية والمالية المخصصة لمؤسسة ما، ويحتضن القطب العلمي نشاطات المخابر الأكثر تقدما من حيث النتائج والكفاءات المجندة، ويتعلق الأمر بإنشاء قطب أو مجموعة أقطاب تميز في الجامعات الكبيرة، تسمح مقاييس الانتقال إلى صفة قطب التميز في ميدان محدد بخلق جو من المنافسة بين مختلف المؤسسات.

***المنشآت العلمية بين الجامعات:** تتمثل مهمتها في وضع الوسائل المشتركة تحت تصرف الجامعات ومراكز البحث ويتعلق الأمر خصوصا بإنجاز:

- شبكة معلومات داخلية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.
- المراكز الجهوية الخاصة بنقل التكنولوجيا.
- المراكز الجهوية الخاصة بالتحليل الفيزيائي ، الكيميائي.
- المراكز الجهوية الخاصة بإنجاز الأجهزة والمركبات التكنولوجية.
- مراكز الصيانة التكنولوجية.
- مراكز إنشاء النماذج والمحاكاة.
- المراكز الجهوية للتوثيق.

***التجهيزات الكبرى:** يتعلق الأمر بالتجهيزات الكبرى الموجهة للنشاطات في المجالات النووية والفضائية والعلوم الأساسية... والتي لا يمكن اقتناؤها إلا في إطار وطني كونها ضخمة من حيث الاستثمار فيها واستغلالها.

* **الأقطاب التقنية:** تمثل الأقطاب التقنية أقطاب نشاط تجمع في الموقع ذاته بين البحث (الجامعات، المراكز) والصناعة ذات التكنولوجيا العالية، وقد تضاعفت فضاءات اقتصاد المعرفة والفضاءات العلمية هذه التي تتمتع بالجاذبية منذ نهاية السبعينات في إطار "الثورة الصناعية الجديدة" التي طبعت نهاية القرن العشرين وتتمثل في الصناعات الحديثة، الكيمياء الخفيفة، الصيدلة، الإعلام الآلي، الإلكترونيك، صناعة الطائرات. الميكانيك الدقيقة،

الصناعة الحية، الروبوتيك الهندسة الوراثية... التي تفرض نفسها كمحرك للنهضة الصناعية.

في إطار الفترة الخماسية 2008-2012 سيتم القيام بأعمال ضخمة من أجل تنصيب أقطاب تقنية جهوية بالقرب من الجامعات ومراكز البحث والمراكز الصناعية والزراعية. يضم مفهوم الأقطاب التقنية العديد من الأشكال بدءا بحظائر الابتكار الصغيرة وصولا إلى المركبات الضخمة المتخصصة في التكنولوجيا العالية.

نلاحظ من خلال القانون 08-05 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2008، أن هناك طموح واضح وكبير للرقي بالبحث العلمي،لكنالممارسة الواقعية والميدانيةتنبؤ بغير ذلك.

بداية يمكن التأكيد على أن ما ينفق على برامج البحث والتطوير في الجزائر لا يزال ضعيفا جدا خاصة برامج البحوث التكنولوجية. بالمقارنة بالمعدلات العالمية حيث تصل هذه النسبة إلى 3.02%في السويد من الناتج القومي، 2.84% في اليابان، 2.68% في سويسرا وكوريا الجنوبية،2.47%في و.م.أ، 2.34% في فرنسا، والمتوسط العالمي للإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي قد بلغ 2.38% من الناتج العالمي ما بين 1989-2000[1].

كما أن توقعات عدد الباحثين المعتمدين خلال الفترة 2008-2012 سجل عجزا مقدرا بـ 2579 باحث. كما أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يحصي 2066 باحثا دائما فقط في الوقت الذي كان متوقعا أن يصل هذا العدد إلى 4500 باحث. بهذا يبقى معدل الباحثين في الجزائر ضعيفا وأقل مقارنة مع نظائرهم من دول المنطقة وحوض المتوسط، ولا يتعدى معدل الباحثين في الجزائر 700 باحث لكل مليون ساكن مقارنة بمتوسط المعدل العالمي الذي يشير إلى 1600 باحث لكل مليون ساكن ، أي أن الجزائر بعيدة جدا عن المعيار العالمي. علما أن اليابان تحصي 5480 باحث لكل مليون ساكن و3500 باحث للمليون بالنسبة لفرنسا، فيما بلغ معدلهم 2200 باحث لكل مليون ساكن بالنسبة لتونس ومثلها تقريبا بالنسبة للمغرب[2]. ولبلوغ المعدل العالمي أو الاقتراب منه يجب على الأقل

---

[1] أحمد عبد الله مصطفى،" واقع الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة والنامية "، موقع : Alyaseer.net زيارة يوم: 2-3-2013 على الساعة 15:22.

[2]جميلة أ. "واقع البحث العلمي في الجزائر"، موقع: ar.algerie360.com زيارة يوم 2013/3/2 على الساعة 10:49

إنتاج حوالي 50 ألف باحث في آفاق 2014. الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير استعجاليه من خلال فتح 20 ألف منصب بحث وذلك تحسبا لخوض الباحثين الجامعيين غمار البحث الميداني. مع ضرورة الالتزام بتجنيد حوالي 5000 باحث سنويا وذلك على امتداد الأربع سنوات القادمة على الأقل. لبلوغ معدل مقبول من الباحثين في الجزائر إضافة إلى أن عدد البحوث التي تم إنجازها في إطار البرنامج الوطني للبحث قدرت بـ 2000 بحث علمي من بين 3732 بحث متوقع سنة 2012. من جهة أخرى فإن المخابر العلمية تسجل نقصا كبيرا في عدد الفرق المشكلة من المهندسين والتقنيين الذين يرافقون الباحثين. حيث لا يتعدى عددهم 400 مهندس تقني في هذه المخابر مع العلم أن عدد الباحثين سيقارب 80 ألف باحث في آفاق 2020[1].

رغم النقائص التي شهدها قطاع البحث العلمي في الجزائر في هذه المرحلة، من ناحية التمويل، العنصر البشري (باحثين، تقنيين...) وعدد البحوث ونوعيتها... إلا أن هذا القطاع يحصي عددا لا بأس به من حيث الهياكل القاعدية[2].

– مراكز البحث: لقد تم إحصاء حوالي 11 مركز للبحث في هذه المرحلة كالآتي: مركز تطوير الطاقات المتجددة ، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة، مركز البحث العلمي والتقني في التحكيم والمراقبة، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة، مركز البحث في البيوتكنولوجيا، مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل الطاقوية.

– وكالات البحث: توجد ثلاث وكالات للبحث هي: الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي، الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة، الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث والتطور التكنولوجي.

---

(1) portrail.cder.dz/ar/spip.php زيارة يوم 2013/4/13 على الساعة 18:53

(2) www.mesrs.dz زيارة يوم: 2013/4/13 على الساعة 18:45

– وحدات البحث: لقد أحصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى غاية سنة 2013 وحدات البحث التالية: وحدة تطوير التجهيزات الشمسية وحدة البحث التطبيقي في الطاقة المتجددة، وحدة البحث التطبيقي في الفولاذ والمعادن.

– مخابر البحث: لقد سمح القانون رقم 98–11 فيما يتعلق بتنفيذ وترقية نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بإنشاء أكثر من 640 مخبرا منذ سنة 2000م. يتوقع أن يصل عدد المخابر حوالي 1000 مخبرا بحلول عام 2012، وفي إطار الأعمال المسطرة في برنامج 2010–2014 تم إنشاء 105 مخبرا جديدا للبحث على مستوى مؤسسات التعليم العالي[1].

إن الهياكل السالفة الذكر من شأنها أن تساهم في عملية دفع عملية البحث العلمي في الجزائر إلى الأمام، والمساهمة في تطور المجتمع، وهذا بالطبع من خلال القضاء على مختلف العراقيل التي تقف عائقا أمام أداء هذه الهياكل لوظائفها، من بيروقراطية إدارية مفرطة، نقص التمويل خاصة في بعض التخصصات البحثية التي تتطلب مصادرا مالية ضخمة في عملية التجهيز وقلة عدد الباحثين وعدم كفاءة وجدية البعض منهم.

ثالثا/ أهمية البحث العلمي وخصائصه

تزايد الاهتمام بالبحث العلمي يوما بعد يوم، طوال القرن العشرين. حتى أصبح مركز اهتمام أكثر دول العالم، المتقدمة منها والنامية، ومجالا واسعا في مختلف المؤسسات الخدماتية والاقتصادية. حيث رصدت له أموالا طائلة وميزانيات في المؤسسات العلمية والإنتاجية، وأنشأت له مراكز خاصة به، ووفرت له الوسائل والمعدات التكنولوجية المتناهية الدقةوالمواردالبشرية ذات الكفاءة العالية. هذا كله لأهميته وضرورته لأي حقل من حقول المعرفةودوره في نمو وتطور المجتمعات في مختلف المجالات: التعليمية، الاقتصادية،الاجتماعية، الثقافية، السياسية. فهو السبيل الوحيد لرفاهية المجتمعات وتفوقها بعضها على البعض. فقد ساهم البحث العلمي في العديد من الاكتشافات المتتالية في جميع الميادين، أدهشت الإنسان وأعطته وسائل لم يكن يتصورها أبدا. وتزداد أهمية البحث بازدياد اعتماد الدول

(1) ar.algerie36.com زيارة يوم: 2013/3/2 على الساعة 11:38

عليه لاسيما المتقدمة منها لأنها كلها أصبحت تدرك مدى أهمية البحث العلمي في استمرار تقدمها وتطورها، بالتالي المحافظة على مكانتها الدولية وأمنها القومي.

لقد أصبحت منهجية البحث العلمي وأساليب القيام بها من الأمور المسلّم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، بالإضافة إلى انتشار استخدامها ولهذا نجد أن العلماء والباحثين يقومون بإحداث إضافات أو تعديلات جديدة في ميادين العلوم. مما سيسفر عن تطويرها وتقدمها. بالإضافة إلى القيام بدراسات مختلفة لفهم مواضيع معينة واقتراح الوسائل والسبل لتصحيح الأوضاع في المجتمع ككل. لذلك يمكن القول أن ميادين البحث قد امتدت لتشمل جميع الظواهر والمشكلات التي يحتويها المجتمع، وأنه لم يعد قاصرا على ميادين العلوم الطبيعية وحدها بل أصبح أداة للتوصل إلى الحقيقة في مختلف المجالات[1].

من بين مجالات البحث العلمي الظواهر الاجتماعية التي أصبحت أرضا خصبة وميدانا بارزا ومميزا للبحث العلمي، لذا فإن البحث العلمي له أهمية كبيرة في مواجهة مشكلات التغيرات الاجتماعية الداخلية والدولية، ومع التغيرات السريعة تزداد المشكلات الاجتماعية، ولابد من إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلات. حتى تواصل المجتمعات مسيرتها نحو التقدم والنمو. وسيلتها إلى ذلك هي الاعتماد على البحوث العلمية، فعن طريق النتائج التي تتوصل إليها يمكن التنبؤ بالمشكلات، والتعرف على العوامل المؤدية إليها، ووضع البرامج الوقائية والعلاجية الكفيلة بمواجهتها، خاصة من خلال التشريعات اللازمة التي تكفل حسن سير العلاقات بين المؤسسات والجماعات على المستوى الداخلي أو بين الدول وبعضها البعض، وبين المنظمات الدولية على المستوى الدولي، ومع حاجتنا إلى البحث الاجتماعي، للتخطيط لحياة أفضل ولمواجهة مشكلات التغير الاجتماعي. فلا غنى عن البحث العلمي الذي يقوم بإثراء العلم بالحقائق والنظريات والجانب العملي التطبيقي له، الذي يقوم بإيجاد وحلول للمشكلات الراهنة.

إن ما تشهده البشرية الآن في القرن الواحد والعشرين، من انتشار كبير لاستخدام التكنولوجيا وازدياد تطبيقاتها في الحياة اليومية. نتيجة منطقية لتطور البحث العلمي .الذي أفرز ثورة علمية وتكنولوجية يطلق عليها الموجة الثالثة، هذه الثورة التي تتميز بالسرعة

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الفائقة، فقد تشكلت في أقل من أربعة عقود، في إطار نظام جديد له هياكله، نظامه الإنتاجي المتميز، انعكاساته الصناعية كما له آثاره الاجتماعية والأخلاقية، وقد انتقل الإنتاج من تميز بالوفرة وكثافة العمالة إلى إنتاج يتميز بالسرعة وتركز المعرفة كما يتميز بأنه إنتاج خدمات وأفكار بدلا من السلع والخدمات. إنها ثورة تعتمد أساسا على العقل البشري والالكترونيات الدقيقة الهندسة الحيوية، الكمبيوتر، الذكاء وتوليد المعلومات حول كل شؤون الحياة، كما تعتمد على الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات كأوعية موجهة لكل هذه العناصر والمقومات[1].

إن هذه الثورة وما أفرزته من تقدم مادي ورقي حضاري دليل على أهمية البحث العلمي في المجتمع ، هذا التقدم والرقي لم يحدث عبثا أو صدفة بل هو وليد البحث العلمي الدائب وثمرة تعاقب جهود العلماء والباحثين في مختلف ميادين العلم والمعرفة وهذا دليل على أهمية دور البحث العلمي في هذا الرقي والتقدم، الذي تحياه البشرية بين آلاف الاختراعات التي تغطي مجالات كثيرة وعديدة في حياة الأفراد والمجتمعات.

علاوة على ما يحققه البحث من منافع للمجتمع الإنساني، وما سوف يحققه في المستقبل، فإنه يعود بفوائد على الباحث نفسه، حيث أن هذا الأخير عند استخدامه لمناهج البحث العلمي عند قيامه بالبحث فإنه يحقق الأهداف الرئيسية التالية:[2]

- يصبح الباحث أكثر قدرة على معالجة المشكلات في أطرها المحددة.
- يكون أكثر كفاية في الحكم وسلامة التقدير.
- يصبح أكثر مرونة في التفكير.
- يكون أكثر بعدا عن التعصب والأهواء الذاتية.
- اكتساب ضوابط منهجية البحث مما يساعده على تقويم ما يتعرض له من أقوال وأفكار ومزاعم وتصبح لديه فرصة أوفر لاختيارها والتأكد من صحتها.
- إشباع دوافعه في الاستطلاع والاستكشاف وتحقيق الذات.

---

[1] دنيا على حامد، **الاعتماد المهني للمعلم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة**، الأزاريطة: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 79.

[2] سامي محمد ملحم، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ط: 4، الأردن: دار المسيرة، 2006، ص ص 48-49.

– تنمية مهارات التفكير الباحث من أجل تكوين الفرد المبدع المنتج القادر على المساهمة في تطوير مجتمعه وتقدمه.

– إثراء معلومات الباحث في مواضيع معينة.

– استعمال الكتب والوثائق سلاحا للمعرفة وإثراء المعلومات.

من الجدير بالذكر أنه ليس كل بحث هو بحث علمي. لأن البحث العلمي يستلزم وجود مجموعة من الخصائص التي يجب توافرها حتى يمكن القول بأن هذا البحث بحث علمي من عدمه، وهذه الخصائص تخضع لقواعد قياس المنطق والموضوعية من ذوي الاختصاص ومن بين هذه الخصائص نذكر ما يلي:

– البحث العلمي حلقة متصلة بالنسبة لغيره من الأبحاث السابقة عليه بمعنى أن البحوث الحديثة تبدأ من حيث انتهت البحوث السابقة.

– الاعتماد على المنهج العلمي أثناء القيام بالبحث العلمي. لأنه ليس هناك بحث علمي بدون منهج، ومن هنا كان من الضروري اختيار المنهج الملائم للمشكلة بالإضافة إلى الأدوات اللازمة.

– دقة المفاهيم والصياغة العلمية، ذلك عن طريق الاعتماد على الحقائق الواقعية وليس على الخيال أو التخمين.

– يعتمد البحث العلمي في دراسته للظواهر على التحليل واستنباط العلاقات. فالعقل البشري محدود القدرة على فهم الظواهر المعقدة، ما لم يستخدم التحليل والتركيب لتبسيط تلك الظواهر وفهم العوامل والعلاقات التي تحكمها.

– الموضوعية: يجب أن ينظر الباحث للمشكلة العلمية نظرة بعيدة عن الذاتية والأهواء الشخصية، ذلك بالتحرر من الانفعال، العاطفة أو التحيز.

– الصدق في عرض المعلومات والبيانات التي تم الاستعانة بها. في بناء البحث والاعتماد على القياس الدقيق، فكلما كانت أدوات ووسائل القياس المستخدمة دقيقة، كلما كانت النتائج التي يتم التوصل إليها دقيقة أيضا.

– الحقيقة العلمية التي يتم التوصل إليها عن طريق البحث العلمي، ليست مطلقة،إنما هي حقيقة احتمالية. يتم التوصل إليها عن طريق تطبيق المنهج العلمي في ضوء مشاهدات

معينة، فإذا تغيرت الظروف فإن الحقيقة العلمية التي سبق الوصول إليها قد لا تنطبق على الواقع الجديد، في حالة عدم انطباقها فإنه يجب أن تعدل الحقائق التي تم التوصل إلها سابقا بحقائق أخرى تتفق مع ما استجد من مشاهدات وظروف.

– التعميم: وهذه الخاصية تعتبر ضرورية لأنها تدل على أن النتيجة الخاصة يمكن التحقق منها ومن ثم يمكن تعميمها.

– يجب أن يوفر البحث العلمي فائدة علمية وعملية، سواء للباحث أو الهيئة العلمية المشرفة على البحث أو القائمة عليه بالتمويل وكذا المجتمع.

مثلما أنه ليس كل بحث هو بحث علمي. فإن الأبحاث العلمية نفسها تتفاوت في درجة دقتها، ليس من حيث النتائج فقط بل أيضا من حيث تقنيات عملية البحث نفسها. فالبحث العلمي الجيد يجب أن يتمتع بخصائص معينة يمكن تلخيصها فيما يلي:(*)

1/ أن يبدأ البحث حيث انتهى الباحثون الآخرون: أي أن تكون البحوث السابقة مقدمة للبحث. هذا ما يضمن إضافة الكشف عن شيء جديد لم يأت به أحد من الباحثين السابقين.

2/ وضوح فكرة البحث في ذهن الباحث: وتعني عدم الغموض الذي ينتج عن عدم وضوح في الرؤية. لذا يجب على الباحث الذي يريد دراسة ظاهرة ما، أن يفهمها أولا بشكل جيد، حتى تصبح واضحة لديه قبل التوجه إلى ميدان البحث.

3/ دقة صياغة العنوان: إن الوضوح في التفكير أساس الوضوح في التعبير. مادامت الفكرة واضحة في ذهن الباحث وضوحا جيدا، فلابد أن يأتي عنوان البحث واضحا دقيقا. العنوان الواضح يتميز بعدم استخدام كلمات أو مصطلحات تحتمل أكثر من معنى أو تفسير أو غير مفهومة تماما. يرتبط بذلك أن يكون العنوان غير مختصر جدا لدرجة عدم وضوح المعنى ولا أن يكون طويلا لدرجة تشتت القارئ. عنوان البحث لا تكون له فترة محددة لصياغته النهائية، بل هي ممتدة خلال كافة مراحل البحث، وتكون له حدود جغرافية وزمانية، كما أن عنوان البحث قد تستخدم فيه الإشارات والرموز لتضفي عليه مزيدا من الوضوح والجاذبية والدقة.

(*) لمزيد من الاطلاع أنظر: حسين فرحات رمزون، مرجع سبق ذكره.

4/ تحديد حدود مجال البحث: وهذا يعني أن على الباحث أن يحدد مسبقا: الحدود الجغرافية للبحث، الحدود الزمنية والحدود الموضوعية، أي تحديد العناصر الأساسية التي سيغطيها البحث. خلال التطرق إلى موضوع متسع وذلك من خلال إسقاط الباحث لعنصر أو عناصر بحثه، لسبب من الأسباب كعدم ارتباطه بجوهر المشكلة، أو استحالة شمول الموضوع على كل العناصر الواجب بحثها...

5/ الأمانة العلمية: وتعتبر هذه الخاصية جوهر أسلوب البحث العلمي، وتعني الإسناد ورد المعلومات إلى مصادرها الفعلية، أو إلى الأشخاص الذين أفادوا بمثل هذه المعلومات والصدق في جمع المعلومات. فإذا انتفت عملية الصدق والأمانة في البحث، فإن الدقة والصدق في النتائج تصبح عديمة الفائدة.

6/ الأسلوب الواضح: إن وضوح الأسلوب يتطلب تجنب غريب الألفاظ، وذلك من خلال استخدام الكلمات الشائعة، كما يجب تفسير الكلمات التي تحتاج إلى تفسير، خاصة التعريفات العملية في البحث، فإذا كان الباحث يعاني من ضعف معين في اللغة، يجب أن لا يتردد في أخذ رأي أخصائي لغة في مدى سلامة كتابته واختياره للمفاهيم والمصطلحات.

7/ ضرورة الترابط والتسلسل بين أجزاء البحث: أي أن البحث يسير في ترتيب محدد يبدأ بتحديد مشكلة ما يتم التساؤل فيها عن ظواهر ما، أو عن العلاقة بين المتغيرات... وتنتهي باستخلاص النتائج حول مشكلة البحث أو العلاقة بين المتغيرات الداخلية فيها. لا يقفز الباحث من الخطوة الأولى إلى الرابعة مثلا. كما يرتبط بذلك أيضا التسلسل التاريخي للأحداث داخل البحث لضمان نوع من الانسيابية التاريخية والمنطقية للبحث.

8/ قابلية التحقق من نتائج البحث: بمعنى أن النتائج التي تم التوصل إليها في البحث. تكون قابلة للتكرار من قبل باحثين آخرين والتثبت من نتائجه. هذا يؤكد أن طبيعة البحث ليست مؤقتة، بل هي مستمرة وممتدة عبر الزمان. لتأخذ نتائج البحث دورها في التطبيق وليأخذ منها الباحثون منطلقات لبحوث جديدة وتأكيد أن البحث يولد بحثا آخر.

إن توفرت الخصائص السابقة في البحث تجعل منه بحثا جيدا، ودرجة هذه الجودة تتباين حسب مدى توفر البحث على مثل هذه الخصائص. التي تعبر عن مدى تمتع الباحث بالقدرة العلمية والبحثية لإنجاز البحث وفق القواعد العلمية والمنهجية. لأنه مهما تعددت

أسس وشروط البحث الجيد وتنوعت خصائصه، فإن الحقيقة هي أن صفات الباحث تبقى محورا هاما في البحث العلمي، فعليه تعتمد درجة صدق ودقة البحث. من حيث الخطوات والتحليل واستخلاص النتائج، وهذا ينقلنا إلى معرفة من هو الباحث وما الصفات التي يجب أن يتمتع بها لإنجاز بحث بصورة جيدة.

الباحث: هو ذلك الشخص الذي يقوم بإجراء عملية البحث العلمي وصولا إلى حل المشكلة[1].

إن الباحثون عادة ينقسمون إلى أنواع، كل حسب الهدف الذي يدفعه للقيام بالبحث فالبعض يقوم بالبحث لأجل البحث، لكي يزيد من معرفته الشخصية أو للوصل إلى تفسير مقنع لظاهرة معينة لا يوجد ما يفسرها تماما. بينما البعض الآخر يقوم بالبحث لأجل إثبات صحة نظرية معينة. بالتالي زيادة حجم المعرفة في ذلك المجال، وقد يقوم البعض الآخر بالبحث كي يكمل متطلبات شهادة أو درجة علمية معينة. قد لا يرغب بعدها في القيام بأبحاث أخرى. بينما قد يقوم البعض بالبحث لأن طبيعة عملهم تتطلب مثل ذلك...

إن كل الباحثين السابقين تصنف أعمالهم على أنها أبحاث، لكن تبقى الحقيقة أن لكل منهم دافع أو هدف محدد يختلف عن غيره. بالتالي فإن مدى دقة وجدية الباحث في بحثه تتباين حسب الهدف أو الدافع من البحث. لكن رغم ذلك فإن هناك بعض الخصائص والسمات التي يجب أن تتوفر في الباحث منها:[2]

- القدرة على البحث والمهارة في الاستقصاء، التحليل، التركيب والاستنتاج.
- القدرة على الغوص في أعماق الموضوع المدروس، حتى يشيعه تمحيصا وتوضيحا.
- التفوق في السلوك، الأخلاق، الموضوعية والحكمة التصرف مع الآخرين بعيدا كل البعد عن النزعات الأنانية العنصرية والسياسية حتى لا تشوه الحقائق.
- التمتع بدرجة عالية من التواضع، وهذه نقطة حساسة ومهمة جدا في نجاح الباحث في الحصول على المعلومات المطلوبة من المبحوث، ليكسب ثقته وبالتالي يصل إلى درجة التعاون المشترك وأخذ المعلومات المطلوبة. كما أن الباحث عليه أن يتواضع مع غيره من

---

[1] سامي محمد ملحم، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] محمد خزار: "قضايا التنمية والبحث العلمي الجامعي من خلال تفعيل الدراسات العليا"، **مجلة الإحياء**، العدد الخامس، جامعة باتنة، 2002، ص 20.

الباحثين سواء ممن معه أو ممن سبقوه. وكذا التواضع حتى في كتابة البحث، فلا يستخدم عبارة "أنا"، "وجدت"، "اكتشفت"...

إضافة إلى السمات السابقة التي يجب أن تتوفر في الباحث، فقد أضاف الباحثون صفات عامة، يجب أن يتحلى بها كل من يقوم بعملية البحث العلمي أهمها ما يلي:[1]

– إتباع وتطبيق خصائص البحث العلمي الجيد السابق ذكرها.

– توفر الرغبة الشخصية لدى الباحث في موضوع البحث: تساعد الباحث على العمل الدؤوب. بشكل دائم لمعالجة المشكلة التي يبحث فيها. إن لم تتوفر هذه الرغبة فان الباحث يصبح مكره على البحث. بالتالي استخلاص نتائج غير دقيقة، بل مجرد تحليل عابر.

– قدرة الباحث على تنظيم الوقت: إن عملية تنظيم الوقت مهمة في انجاز البحث في الموعد المحدد. ذلك عن طريق توزيع ساعات وأيام البحث حسب مراحل البحث.

– يتمتع الباحث بدرجة عالية من الوعي العلمي: أي أن يكون الباحث ملما بأهم النظريات العلمية في مجال البحث ليتمكن من الفهم الكافي للموضوع إضافة إلى معرفة أهم الأبحاث والكتب الموجودة في مجال تخصصه البحثي.

– القدرة على الكتابة: هذه السمة مهمة جدا في إيصال المعلومة إلى الآخرين فكثيرا ما تكون هناك كتبا وأبحاثا غير مفهومة. هذا ليس بسبب عدم صحة المعلومات المكتوبة. إنما نتيجة لفشل الكاتب في الكتابة بطريقة سلسلة منتظمة، مترابطة وواضحة، إن الباحث الجيد هو الذي يكتب لغيره ويرتبط بالقدرة على الكتابة القدرة على تلخيص ما تم قراءته.

– إجادة قواعد اللغة: إن إتقان اللغة عنصر ضروري للباحث تيسر للباحث عملية القراءة كما أنه تساعده على الكتابة بشكل سليم ومقبول.

– الثقافة العامة: إن الباحث يجب أن يتوفر لديه قدر كاف من الثقافة العامة ولا يكفي أن يكون ملما بمجال تخصصه فقط.لأن نطاق تخصص الباحث غالبا ما يكون مشترك أو متداخل مع تخصصات أخرى قريبة منه. لذا فإن الباحث لن يستطيع الاستغناء عن بعض المعلومات الهامة في المجالات العلمية الأخرى.

---

[1] أحمد عبد الله اللحلح، مصطفى محمود أبو بكر، **البحث العلمي، تعريفه، خطواته، مناهجه، المفاهيم الإحصائية**، مصر: الدار الجامعية، 2002، ص ص 36-38.

– على الباحث أن يتمتع بروح تقبل آراء الآخرين، وذلك عن طريق المناقشة وتقبل النقد من غيره من الزملاء والأساتذة والخبراء وغيرهم في المسائل المرتبطة ببحثه للاستفادة من كل الآراء وتصحيح مسار البحث إن طلب الأمر ذلك.

– توافر القدرة على تكوين العلاقات العامة: إن الباحث يجب أن يكون قادرا على التعامل مع غيره، لأنه دائما سيتعامل مع الآخرين أثناء قيامه ببحثه سواء في المكتبة، العمل أو الجهات التي سيجري فيها دراسته الميدانية وغيرها، لذا يجب أن تتوافر لدى الباحث هذه القدرة ليتمكن من تحقيق هدف بحثه في النهاية.

من خلال ما تم التطرق إليه حول خصائص البحث العلمي والباحث، يمكن القول أن البحث العلمي الجيد يعني تمتع الباحث بالخصائص العلمية والبحثية والأخلاقية الجيدة، أي أن العلاقة بين البحث والباحث، علاقة تكافؤ منطقي يصعب معها الفصل بين الطرفين فهما يتممان بعضهما البعض ولا يمكن وجود أحدهما دون وجود الآخر.

رابعا / أنواع البحث العلمي ومؤسساته

1: أنواع البحث العلمي

كثيرا ما تطلق كلمة بحث على جميع نشاطات الباحثين والدارسين. إلا أن نظرة سريعة على هذه النشاطات في أي مجال تكشف اختلافات أساسية بينها. وهذا ما يبين أن أنواع البحث متعددة وكثيرة، وهذا ما يجعل الباحثين يختلفون في تحديد أنواع البحوث العلمية،فمنهم من يصنفها حسب أغراضها أو طبيعتها إلى بحوث أساسية وبحوث تطبيقية،وهذا التقسيم هو الأكثر انتشارا أو دلالة على نوعين أساسيين من البحوث والتي يمكن أن تندرج ضمنها مختلف البحوث، وهناك تقسيم آخر لأنواع البحوث حسب مناهجها كالبحوث التاريخية، الوصفية أو التجريبية... وتقسيم ثالث لأنواع البحوث حسب جهات تنفيذها، كالبحوث الجامعية الأكاديمية والبحوث المتخصصة غير الأكاديمية. إضافة إلى ما سبق هناك العديد من التقسيمات والتصنيفات والتي سيتم توضيحها لاحقا.

على أساس ما تقدم فإننا نستطيع القول أن البحوث يمكن تصنيفها إلى:

أ/ بحوث حسب أغراضها وتنقسم إلى: [1]

– **بحوث أساسية:** ويقصد بها تلك البحوث التي تهتم بالمعرفة لذاتها دون التفكير في منافعها، وتسمى أحيانا البحوث النظرية. تشتق هذه البحوث عادة من المشاكل الفكرية أو المبدئية. فهي إذن ذات طبيعة نظرية بالدرجة الأولى، إلا أن ذلك لا يمنع من تطبيق نتائجها فيما بعد على مشاكل قائمة بالفعل. البحوث النظرية لها فائدة على المستوى النظري المعرفي الثقافي.

– **البحوث التطبيقية:** وهي بحوث عملية تكون أهدافها محددة بشكل أدق من البحوث الأساسية، عادة ما تكون موجهة لحل مشكلة من المشاكل الآنية العملية، أو لاكتشاف معارف جديدة يمكن تسخيرها والاستفادة منها فورا، وفي واقع حقيقي وفعلي موجود في مؤسسة أو منطقة أو لدى الأفراد....

يتبين مما سبق أن الفرق بين البحث التطبيقي والبحث الأساسي. هو أن الأول يهدف أساسا إلى حل مشكلة حالية وهو هدف قريب وثماره آنية عاجلة، بينما الأخير له هدف عام للحصول على معرفة شاملة، وفهم الظاهرة والمشاكل التي تحدث في عدة مواقع وثماره لا تأتي إلا بعد أجل... إلا أنه لابد من التأكيد على أن البحوث الأساسية النظرية نفسها يمكن الاستعانة بنتائجها –فيما بعد– لمعالجة مشكلة من المشاكل القائمة بالفعل، كما أن البحوث التطبيقية كثيرا ما يتم من خلالها اختبار النظريات العلمية في مجال معين، أو يتم فيها استقصاء تطبيقات واستخدامات للمعرفة النظرية، التي تم التوصل إليها في البحوث الأساسية. كما أن الأبحاث الأساسية كثيرا ما تكون نتائجها عملاقة كالنتائج التي ترتبت بعد عشرات السنين على بحوث "فرداي" في الكهرباء.

ب/ بحوث حسب مناهجها: ويندرج تحت هذا التقسيم أنواعا ونماذج منها:

***البحث التاريخي:** يهتم البحث التاريخي بوقائع وأحداث حدثت بالماضي لكنه لا يقتصر على مادة التاريخ... إذ أن ما يميزه منهجية البحث التاريخي التي تستخدم للتحقق من صحة مضامين وحقائق تاريخية في العلوم الطبيعية، القانون، الدين، الإدارة والتربية... وعندما يستخدم الباحث أسلوب البحث التاريخي فعليه أن يعتمد معايير تبناها مؤرخون

[1] عامر قندلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 50–51.

وعلماء في تقويم مصادر المعلومات التاريخية ونقدها وتحليل مضامينها واستخلاص فرضيات منها وتفسير بياناتها[1].

مصادر المعلومات في البحث التاريخي، تنقسم إلى مصادر أولية وهي التي تقدم المعلومات الأساسية للبحث التاريخي، وهذه تشمل وثائق ومخطوطات وآثار وسجلات ومذكرات شخصية وكل ما يمكن أن يأتي على لسان شاهد عيان مباشر للأحداث. لكن لا يستطيع الباحث أن يستغني عن المصادر الثانوية التي تنقل أو تجمع أو تؤلف المعلومات من مصادر أولية.

مهما كان مصدر المعلومات فعلى الباحث أن يقوم بتمحيص وتدقيق وتقويم هذه البيانات من خلال القيام بنقد خارجي وداخلي لهذه المصادر. فالنقد الخارجي يهتم بنقد الشكل الخارجي للمصدر ويهتم بأصالة المصدر، مصداقيته ودرجة الثقة التي يمكن أن تعطي للمؤلف أو الراوي، أما ما يتعلق بالنقد الداخلي فانه يهتم بالدرجة الأولى بمحتوى مصدر المعلومات والبيانات. من المشكلات التي يمكن تناولها بالمنهج التاريخي مثلا: "التطور التاريخي لتشريعات البحث العلمي في الجزائر"

***البحث الوصفي:** وهو ذلك البحث الذي يهدف إلى معالجة المشكلة ويصف بشكل كامل المتغيرات التي لها علاقة بها عن طريق تجميع كمية كافية من البيانات والمعلومات حول تلك المشكلة. هدفه هو توصيف المشكلة وتحديد عواملها المختلفة وبيان إلى أي مدى ترتبط الظاهرة ببعضها[2].

تطبق في البحث الوصفي خطوات منهجية البحث، من ذلك الاعتماد على بيانات معرفة بدلالة مجتمع إحصائي محدد المواصفات يتم تمثيله –عادة–بعينة معرفة نوعا وعددا وبالطريقة التي يتم انتقاؤها فيها. قد تكون البيانات التي يتم جمعها "نوعية "كما في الدراسات التي تهتم بفحص ووصف طبيعة الظاهرة، مثل وصف "الأسباب التي تقف وراء عدم جدية بحوث طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية" وقد تكون البيانات كمية فتتناول عناصر

---

[1] عبد الله زيد الكيلاني، نضال كمال الشريفين، **مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية** ط: 04، عمان: دار المسيرة، 2014 ص 26

[2] مسعد عبد الرحمن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 112.

يمكن التعبير عنها كميا بقيم عددية، ومن أمثلة ذلك البيانات الخاصة بـ "أعداد الأساتذة الذين يحبذون أو يعارضون سياسة بحثية معينة"

يصنف الباحثون البحوث الوصفية إلى عدة أقسام من بينهم "فان دلين" "Van Dalen" الذي يرى أن البحوث الوصفية تصنفإلى ثلاثة طرق أوأساليب رئيسية هي:[1]

1/ الدراسات المسحية: ويندرج تحت هذه الدراسات الفروع التالية:

– المسوح التربوية تتناول أوضاع وعناصر التنظيم التربوي، بما في ذلك المعلمين والمتعلمين ومكونات العملية التربوية.

– تحليل العمل يتناول مسحا شموليا للواجبات والمسؤوليات والممارسات في الواقع للعاملين في قطاعات العمل المختلفة.

– تحليل المحتوى: إذ يعتمد على تحليل وثائق، سجلات، قرارات، تشريعات، أنظمة، محاضرات اجتماعات...

– مسوح الرأي العام لها أهمية خاصة في اتخاذ قرارات سياسية أو اقتصادية أو تربوية، ويتم اللجوء إلى مسح الرأي العام للتعرف إلى اتجاهات الناس وآرائهم وميولهم أو تفضيلاتهم قبل الإقدام على اتخاذ قرارات.

– مسوح اجتماعية: عند إنشاء مشروع جديد أو تقييم مشروع قائم، يتم استقصاء الأوضاع الخاصة للبيئة التي يقع فيها المشروع، فتجمع من أجل ذلك بيانات عن خصائص البيئة الديمغرافية، الثقافية، الاقتصادية، والاجتماعية وأية خصائص أخرى يمكن أن تكون ذات صلة بالمشروع. تستخدم في جمع البيانات وسائل عدة منها: الاستبيانات، المقابلة الشخصية، الملاحظة المباشرة...

2/ الدراسات الارتباطية: الهدف الرئيسي للدراسات الإرتباطية التعرف على العلاقات بين الحقائق المتصلة بظاهرة ما لتحديد مدى ترابط المتغيرات ببعضها. من أجل الوصول إلى فهم للظاهرة ، ومن بين الدراسات الارتباطية:

– دراسة الحالة: وهي تتقصى بنية العوامل وعلاقتها ببعضها البعض. التي يمكن أن تشكل الخصائص المميزة لوحدة اجتماعية كالفرد، الأسرة، الجماعة، أو المجتمع، ودراسة

[1] عبدالله زيد الكيلاني، نضال كمال الشريفين، مرجع سبق ذكره، ص ص 28–29.

الحالة تكون ذات طبيعة نوعية أكثر من الدراسات المسحية. لأنه من خلال دراسة الحالة تجرى دراسة مستفيضة في عدد محدود من الحالات، بدلا من أن تجمع بيانات عن عدد قليل من العوامل لدى شرائح سكانية كبيرة. بالرغم من أن دراسة الحالة يمكن أن تكون دراسة استكشافية تساعد الباحث في صياغة فرضيات ترجح احتمالات صحتها، إلا أن لها محددات أساسية أبرزها صعوبة انتقاء حالات نموذجية تمثل فئات مستهدفة.

– دراسات المقارنة: لا تقتصر الدراسات المقارنة على مجرد وصف الظاهرة ولكنها تبحث في العوامل والظروف التي تؤدي إلى حدوثها من خلال "المقارنة" بين أوجه الشبه والاختلاف لعدة ظواهر.

– **3/ الدراسات التطورية:** تهتم الدراسات التطورية بالتغيرات التي تحدث كدالة للزمن للظواهر التي تقوم بدراستها وأهم هذه الدراسات:

– دراسات النمو: بحوث تتعرض للتطور والنمو لظاهرة ما. كالاهتمام بوصف طبيعة التغيرات ومعدلاتها التي تحدث عند الإنسان في مراحل العمر المختلفة يطلق عليها الدراسات الطولية والدراسات العرضية.

– دراسات الاتجاهات العامة: تهدف إلى الحصول على البيانات الكافية عن أبعاد اجتماعية، اقتصادية، سياسية.... وتحليلها بقصد التعرف إلى الاتجاهات السائدة خلال فترات زمنية سابقة ليتم تحديد اتجاهات التنبؤ بما هو محتمل أن يحدث في المستقبل.

إن ما يراه "فان دالين" حول تصنيف البحوث الوصفية لا يتفق مع ما قدمه العديد من الباحثين، لأن الخلاف بين علماء المنهجية في تحديد مفهوم المنهج الوصفي أشد من اختلافهم في تحديد مفهوم أي منهج أخر. ذلك بسبب عدم اتفاقهم أساسا على الهدف الذي يحققه المنهج الوصفي، هو وصف مجرد للظاهرة المدروسة، أم أنه يتجاوز الوصف إلى توضيح العلاقة ومقدارها ومحاولة اكتشاف الأسباب الكامنة وراء الظاهرة؟

إن هذا الاختلاف في تحديد مفهوم المنهج الوصفي أدى إلى اختلاف آخر أوسع منه. اختلاف حول عدد من المناهج التي ترتبط بظاهرة معاصرة مثل: المنهج الحقلي المنهج المسحي، المنهج السببي المقارن، المنهج الارتباطي، المنهج الوثائقي، تحليل المحتوى،المنهج التتبعي، هل هي مناهج قائمة بذاتها، وإذا كانت كذلك فكيف نفرق بنيها وبين المنهج

الوصفي، خاصة أنها تطبق جميعا عند دراسة الظاهرة المعاصرة؟ أم أنها فروع للمنهج الوصفي وأساليب مختلفة لتطبيقه؟

للخروج من الخلاف يرى "صالح بن حمد العساف" بأن كل منهج يرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها وتفسيرها يعد منهجا وصفيا، بينما المنهج المرتبط بالماضي فهو منهجا تاريخيا، أما المنهج الذي يرتبط بالتوقع المستقبلي للظاهرة المدروسة فهو منهجا تجريبيا، و.بناءا على هذا يصبح المنهج الوصفي أشبه ما يكون بإطار عام تقع تحته كل البحوث التالية:

– البحث المسحي، البحث التتبعي، البحث الوثائقي، البحث الارتباطي، البحث السببي، البحث الحقلي، وتحليل المحتوى[1].

***البحث التجريبي:** يعتمد هذا النوع من البحوث على المنهج التجريبي ويتميز بأن عملية جمع البيانات تجري تحت ظروف ضبط مقننة تشمل التحكم الموجه بالظروف التي تؤدي إلى تغييرات أو وقائع وتقنيين عمليات المشاهدة والتفسير لهذه التغيرات. البحوث التجريبية تجري في المختبرات العملية المختلفة الأغراض والأنواع على مستوى العلوم التطبيقية أو العلوم الصرفة، كما تجري في الحقول والميادين الاجتماعية المختلفة.

إن البحوث التجريبية في العلوم الطبيعية تحتاج إلى ثلاث أركان أساسية هي: المواد الأولية التي تجرى عليها التجارب والأجهزة والمعدات المطلوبة لإجراء التجارب وأخيرا الباحثين المختصين ومساعديهم[2].إن البحث التجريبي أكثر دقة وعلمية في العلوم الطبيعية والفيزيقية، منه في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

إن الوظيفة الأساسية للبحث التجريبي هو معالجة أحد المتغيرات التي يطلق عليها بالمتغير المستقل أو المتغير التجريبي وملاحظة أثره المحتمل في متغير آخر يشار إليه بالمتغير التابع.

---

[1] صالح بن حمد العساف،**المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**،الرياض:العبيكان للطباعة والنشر،1989، ص 189.

[2] عامر قندلي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

ج/ بحوث حسب جهات تنفيذها: من أبرزها ما يلي:

1/ البحوث الأكاديمية: وهي البحوث التي تجري في الغالب في الجامعات، المراكز الجامعية، المعاهد والمؤسسات الأكاديمية المختلفة ويمكن تصنيفها إلى عدة مستويات منها:

– البحث القصير: وهي عبارة عن بحوث تقدم عادة في السنوات الأولى من الدراسة الجامعية، يغلب عليها الطابع المكتبي في إعدادها، بتكليف من أستاذ المادة، حول موضوعات معينة لها علاقة بالمادة الدراسية. بحيث يكون الهدف منها تدريب الطلاب على استعمال الوثائق والكتب الموجودة في المكتبة.

– التقارير: وتكون في الغالب في شكل تقارير لزيارات ميدانية أو تقارير عن تجارب معملية أو لقراءات حول مواضيع معينة.الهدف منها هو تدريب الطلاب على تحقيق الجانب التطبيقي من الدراسة النظرية[1].

– بحوث التخرج: تكون على شكل مشاريع يقوم بها طلبة السنوات الأخيرة في دراستهم الجامعية في مرحلة التدرج، وتنفذ تحت إشراف أساتذة متخصصين، هدفها تدريب الطلاب على إجراء البحوث والدراسات التطبيقية واستخدام الطرق العلمية في مجال تخصصاتهم.

– بحوث الدراسات العليا: تنقسم بحوث هذه المرحلة عادة إلى ثلاث أنواع رئيسية.

– بحوث السنة التمهيدية: لطلاب الدراسات العليا الحاصلين على درجة الليسانس أو مهندس دولة، وتكون عادة تتمة للمواد الدراسية المتعلقة بمجال التخصص، غايتها إتاحة الفرصة للطلاب لاستخدام أدوات البحث ومناهجه المختلفة وتنمية مداركه وزيادة اطلاعه وتهيئته للمراحل التالية من الدراسات العليا.

– بحوث الماجستير: وهي عبارة عن بحث طويل نسبيا ويعتبر جزءا أساسيا من المواد التي يستوفيها الطالب لنجاحه في الدراسات العليا، والحصول على شهادة الماجستير حيث يقوم الطالب بإعداده ثم تقديمه إلى القسم أو المعهد وهذا البحث يناقش أمام لجنة من الأساتذة المتخصصين.

– بحث الدكتوراه: يطلق على هذه البحوث مصطلح "أطروحة" وهي عبارة عن بحث شامل متكامل لنيل أعلى شهادة جامعية تمنحها المؤسسات العلمية المعترف بها محليا

---

[1] العجيلي عصمان سركز، وعياد سعيد أمطير، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ودوليا، ويشترط فيه الابتكار والتجديد ويكون أكثر عمقا في التحليل وظهور شخصية الباحث وخصوصية أسلوبه، وفي العادة لا يمكن كتابة الأطروحة (في النظام الأنجلوساكسوني) إلا بعد النجاح في دراسة المواد العلمية واجتياز الامتحان في لغتين أجنبيتين بالإضافة إلى لغة الطالب، والتقدم للامتحان العام أمام لجنة مكونة من عدد من الأساتذة والنجاح في الامتحانات الكتابية والشفهية عندها فقط يستطيع الطالب أن يحصل على لقب مرشح للدكتوراه ويبتدئ بكتابة أطروحته[1]. السؤال الذي يطرح نفسه أين نحن من هذه المعايير في مستوى وشرط بحوث الدكتوراه؟ !

– بحوث المؤتمرات العلمية المتخصصة: عبارة عن بحوث يعدها الخبراء المتخصصون في قضية من القضايا. التي يعقد المؤتمر من أجلها ويبين فيه المشارك ما ينبغي أن يتخذ من حلول لتلك المشكلة أو القضية المطروحة على المؤتمر[2].

2/البحوث غير الأكاديمية: وهي عبارة عن بحوث متخصصة تنفذ في مختلف المؤسسات على اختلاف أنواعها واهتماماتها. في الدوائر المختلفة بغرض تطوير أعمالها ومعالجة المشاكل والأزمات التي قد تعترض طريقها وهي أقرب ما تكون إلى البحوث التطبيقية.

إضافة إلى التصنيفات السابقة هناك اتجاه أخر يرى أن أنواع البحوث يمكن إجمالها في ثلاثة أنواع هي:[3]

***البحث بمعنى التنقيب عن الحقائق:** ويتضمن هذا النوع من البحث التنقيب عن حقائق معينة دون محاولة التعميم أو استخدام هذه الحقائق في حل مشكلة معينة.

***البحث بمعنى التفسير النقدي:** ويعتمد هذا النوع من البحث إلى حد كبير على التدليل المنطقي وذلك للوصول إلى حلول المشاكل. تطبق هذه الطريقة عادة عندما تتعلق المشكلة بالأفكار أكثر من تعلقها بالحقائق.

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، ص 22

[2] مسعد عبد الرحمن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[3] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط:7، الكويت: وكالة المطبوعات عبد الله حرمي، 1984، ص ص 22-26.

***البحث الكامل:** هو البحث الذي يهدف إلى حل المشاكل ووضع التعميمات. بعد التنقيب الدقيق عن جميع الحقائق. بالإضافة إلى تحليل جميع الأدلة التي يتم الحصول عليها وتصنيفها منطقيا فضلا عن وضع الإطار المناسب لتأييد النتائج التي يتم التوصل إليها.

لا تقف أنواع البحوث العلمية على ما سبق، بل هناك أنواع كثيرة نذكر منها ما يلي:

*بحوث يتم تقسيمها حسب القائمين عليها فإذا كان القائم على البحث باحثا واحدا سمي بحثا فرديا.إذا كان البحث يقوم عليه مجموعة من الباحثين يطلق عليه بحث جماعي.

كما يتم تصنيف البحوث حسب مجالات الدراسة إلى: بحوث في علم الاجتماع، الفلسفة، التاريخ، الرياضيات، الكيمياء...

*حسب مجالات تطبيقها إلى: بحوث اجتماعية، صناعية، زراعية، تربوية... وتصنف حسب نوع بياناتها إلى بيانات كمية وكيفية...

2: مؤسسات البحث العلمي

تزايد الاهتمام بالبحث العلمي يوما بعد يوم. فانتهجت كل دولة سياسة علمية تسير تنظيم عمل وأجهزة البحث العلمي . لكن هذه السياسة لا يمكن أن تساهم في نمو وازدهار البحث العلمي، إن لم تتوفر له مؤسسات تقوم على تنفيذ الأبحاث، فوجود هذه المؤسسات من أهم مقومات البحث العلمي، لأن الأفراد قد لا يستطيعون إنجاز بحوث علمية متطورة بالنظر إلى الكلفة العالية لتلك البحوث، وضخامة العمل الذي يتولاه الفرد. لذا فإن تضافر الجهود من قبل مجموعة من الأفراد يعملون كفريق داخل مؤسسة بحثية معينة يمكنهم من إنجاز بحوث علمية تحقق المزيد من النماء والرفاهية للمجتمع.

هناك عدد من مؤسسات البحث العلمي التي تقوم بإجراء البحوث العلمية المتخصصة في مجالات متعددة ومن بين أهم وأبرز المؤسسات البحثية الموجودة حاليا ما يلي:

أ/ مؤسسات التعليم العالي: يعتبر البحث العلمي إحدى الوظائف الهامة لهذه المؤسسات ومن أهمها:

- الجامعات.
- المراكز الجامعية.
- المعاهد الوطنية.

- المدارس الوطنية.
- المدارس العليا للأساتذة.

ب/ مراكز البحث الحكومية: وهي إما أن تكون تضم معظم حقول البحث في البلد الواحد، وتتداخل في نطاقها البحوث التطبيقية والأساسية، وإما أن تكون متخصصة فتعمل في موضوع واحد أو مجموعة من الموضوعات المتقاربة. قد تكون هذه المراكز دوائر قائمة بذاتها كالأكاديميات ومجالس البحث وقد تكون أقساما تابعة لبعض الدوائر.

ج/ المؤسسات البحثية التجارية: وهي عبارة عن مؤسسات أنشأت في الأساس لتقديم الخدمات البحثية. لقاء أجر حيث تتعاقد هذه المؤسسات مع الجهات المستفيدة من البحث وهذا الشكل من التعاقد لا يكون مقتصرا على هذه المؤسسات بل قد تقوم الجامعات في بعض الأحيان بالبحث العلمي على أساس تجاري ولغرض الربح. حيث تتعاقد الجامعة أو مجموعة من الجامعات على القيام بالبحث لقاء أجر.

د/مراكز البحوث التابعة للصناعة: وهي تكون تابعة لمؤسسات صناعية، غالبا ما تكون مؤسسات صناعية كبرى. حيث تقوم مختبراتها بأبحاث تخدم أغراض المؤسسة الصناعية وهذا النوع ينتشر أكثر في دول الاقتصاد الحر.

خامسا/ أهداف البحث العلمي ومقوماته.

1:أهداف البحث العلمي

إن عملية البحث العلمي لا تأتي من فراغ، أو يتم القيام بها عبثا، لكن تكون لأجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف.

بالرغم أن لكل بحث علمي أهداف خاصة به، إلا أن هناك أهداف مشتركة تلتقي عندها الأبحاث العلمية على اختلاف أنواعها وتخصصاتها وهذه الأهداف العامة هي:

أ- وصف الظاهرة: يعتبر الوصف الدقيق للظواهر، الاهتمام الأول للباحث والخطوة الأولى التي تمهد الطريق لتحقيق الأهداف الأخرى في البحث العلمي. يتضمن ذلك التأكد من أن ظاهرة ما موجودة فعلا أم لا، وما مدى وجودها ،وكيف يمكن تصنيفها ووصفها...[1]. عموما فإن وصف الظاهرة عبارة عن عملية رصد وتسجيل ما يلاحظه

[1] عبد الله زيد الكيلاني، نضال كمال الشريفين، مرجع سبق ذكره، ص 23

الباحث من وقائع وأشياء وما يدركه من علاقات متبادلة بين عناصر الدراسة. أين يقوم الباحث بتصنيف وترتيب المعلومات التي جمعها ومن ثم اكتشاف الروابط والعلاقات بينها.

ب- تفسير الظاهرة: يعتبر التفسير الهدف الرئيسي للبحث العلمي. فالباحث قد يصف الظواهر التي يلاحظها وقد يصنفها ويحدد درجة وقوعها. لكنه لا يقف عند ذلك بل يحاول أن يعلل حدوث الظاهرة، وأن يحددالأسباب أو العواملالسابقة التيأدت إلى وقوعها. ثم يصوغ تعليله في علاقة عامة أو تعميم يحدد فيهما العوامل المؤثرة والكيفية التي تعمل بها[1].

إن عملية التفسير تحتاج إلى قدرة عقلية عالية، عكس الوصف الذي يعتمد على الحواس. لذلك يعتبر التفسير الهدف الرئيسي للبحث العلمي. لأنه يمكن الباحث من رسم التنبؤات المستقبلية للظاهرة، فالإضافة إلى أهميته في تفسير الحاضر وعملية التفسير تقتضي تقنيات عديدة مثل: التحليل، المقارنة والربط بين العاصر المتبادلة، المتماثلة والمتجانسة ومعرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك.

ج- استخلاص حقائق جديدة: كل بحث علمي لابد أن يحمل أهداف معينة إزاء إثراء وزيادة حقل المعرفة في ميدان البحث العلمي. فهناك أبحاث تهدف في الأساس إلى الوصول إلى الحقيقة، أي البحث لأجل العلم وليس الفائدة أو التطبيق كالبحوث الأساسية. وأبحاث يكون الهدف منها تطبيق الحقائق التي يتوصل إليها البحث، أو حل مشكلة قائمة كالبحوث التطبيقية، وعموما مهما تعددت الأهداف الفردية للأبحاث فإنها في الأصل تهدف إلى الوصول إلى حقائق جديدة غير تلك التي توصلت إليها الأبحاث السابقة لها[2].

د-الوصول إلى تنبؤات مستقبلية: إن معيار الصحة لأي صيغة تفسيرية هو قدرتها على التنبؤ الدقيق لوقوع الظاهرة، وما يترتب عليها. من هنا كان التنبؤ هدفا مهما من أهداف البحث العلمي يسعى إليه الباحث إذ لا يكتفي بالتوصل إلى تعميمات تعلل الظواهر ولكنه يريد أن يتمكن من التنبؤ بالكيفية التي تنطبق فيها التعميمات في مواقف جديدة[3].

إن عملية التنبؤ عادة لا تكون مطلقة ومضمونة، بل هي احتمالية ونسبية تتوقف على مدى توفر الشروط والضوابط الأخرى خاصة الزمان والمكان.

---

[1] عبد الله زيد الكيلاني، نضال كمال الشريفين، المرجع السابق، ص23

[2] حسين فرحان رمزون، مرجع سبق ذكره، ص 35

[3] عبد زيد الكيلاني، نضال كمال الشريفين، مرجع سبق ذكره، ص 24.

هـ- التطبيق الفعلي: إن الوقت الحالي وما يحمله من متغيرات، جعل أهمية وقيمة الشيء تتعلق بمدى ما يقدمه هذا الشيء من منفعة أو تطبيق. سواء تعلق الأمر بالأفكار أو الأشياء المادية. لذا فإن أغلب الأبحاث الحالية تهدف في الأساس إلى تطبيق نتائجها في الواقع. من أجل حل مشاكل قائمة في مختلف المجالات. لكن هذا لا يعني الاستغناء عن الأبحاث الأساسية .لأن هذه الأخيرة كثيرا ما تحقق نتائجها خطوات عملاقة في الوصول إلى الاختراعاتوالاكتشافات، كما أن كل نوع من البحث يقود إلى نشاط في النوع الآخر.

في حين يضيف باحثون آخرون هدف آخر للبحث العلمي يتمثل في:

الضبط: ويهدف البحث العلمي من خلال هذه العملية إلى محاولة التحكم في العوامل المؤدية إلى الظاهرة بغرض السيطرة عليها أو الحد من تأثيرها أو توجيهها وجهة معينة[1].أي أنه من خلال عملية الضبط أو التحكم في الظاهرة يمكن ضبط الظروف التي تؤدي إلى ظاهرة معينة بحيث تجعل وقوعها أو امتناع وقوعها أمرا محتملا.

فيما يرى باحثون بأن هدف البحث العلمي هو نفسه هدف العلم بصفة عامة من حيث تفسير الظواهر المحيطة تفسيرا علميا وكيفية حدوثها، أسبابها وصياغة التعميمات. وضع القوانين العامة التي تمكننا من الربط بين الأحداث المتفرقة وإمكانية وضع التنبؤات الموثوق بها عن الأحداث التي لم تعرضها بعد والتحكم في بعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة معينة بحيث تجعل هذه الظاهرة تتم أو تمنع وقوعها، ووفقا لذلك يهدف البحث العلمي إلى تحقيق الأهداف الآتية:[2]

1) البحث عن حقائق الأشياء ومعرفة الصلات والعلاقات التي تربط بينها على اعتبار أن العلم يبدأ من الحقيقة وينتهي إليها.

2) فهم قوانين الطبيعة والسيطرة عليها وتوجيهها لخدمة الإنسان

3) دراسة الظواهر المختلفة واستنباط قوانين عامة أو نظريات تفسر تلك الظواهر والعلاقات التي تحكمها، ومن ثم إمكانية التنبؤ بها والتحكم فيها.

4) إيجاد حلول للمشكلات المختلفة التي تواجه الإنسان في تعامله مع البيئة .

---

[1] محمد منير حجاب، **أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية**، القاهرة: دار الفجر للنشروالتوزيع، 2002، ص 18.

[2] محمد ياسر الخواجة، **البحث الاجتماعي أسس منهجية ونماذج تطبيقية**، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع،2011، ص 20.

5) تطوير المعرفة بالبيئة المحيطة بكافة أبعادها وجوانبها الطبيعية، الاجتماعية السياسية، التكنولوجية والإدارية وغيرها والوصول إلى معارف علمية جديدة. إما عن الكون الذي نعيش فيه وظواهره المختلفة من فلكية وحيوية وغيرها. إما عن المجتمع الذي نعيش فيه والظواهر الاجتماعية والثقافية التي قد تميزه عن أي مجتمع آخر، مثل الظواهر الاجتماعية والدينية والاقتصادية وما ينشأ فيه من عادات وتقاليد وعرف وقوانين. إما عن الأفراد وما بينهم من فروق فردية وما لهم من ظواهر نفسية.

6) التطبيق العملي: قد يهدف الباحث أو العالم من الوصول إلى المعارف والقوانين العلمية، والوصول إلى مبتكرات وآلات تعمل على تسهيل حياة الإنسان وزيادة رفاهيته السيطرة على قوى الطبيعة وتسخيرها لخدمة الإنسان.

أما باحثون آخرون فيذهبون إلى أن البحث العلمي، يهدف بصفة أساسية إلى:[1]

1)التأكد من صحة بعض الحقائق العلمية.

2)إضافة الجديد للحقائق العلمية.

3)الوصول إلى نظرية علمية جديدة.

4)التوصل إلى تفسير علمي للمشكلة.

5)التنبؤ بمشكلة البحث.

عموما يمكن القول أن الغاية من البحث العلمي مهما اختلفت ميادينه لا يمكن أن يخرج عن واحدة من الغايات الآتية:[2]

- اختراع جديد.
- جمع متفرق
- تكميل ناقص
- تفصيل مجمل
- تهذيب مطول
- ترتيب مختلط

---

[1] مسعد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- تعيين مبهم أو تبيين خطأ

إضافة إلى الأهداف العامة السابقة للبحث العلمي فإن هناك بعض الأهداف التفصيلية والتي تتصل بشكل أكبر بالباحث وهي:

1) توجيه الباحث توجيها مستقيما يكسب منه فضائل خلقية أصيلة تدفعه نحو مستقبل زاخر بالإبداع والمحبة والعطاء.

2) فتح أبواب جديدة من المعرفة أمام الباحث.

3) ربط الباحث بالمصادر والمراجع في مجال تخصصه والتخصصات ذات الصلة.

4) تعريف الباحث بأصول الكتابة العلمية وتعويده على التزامها.

5) تعويد الباحث على الوصول إلى الحقائق بنفسه وتعويده على التعلم الذاتي.

6) تشجيع الباحث على اقتحام المكتبات والقدرة على البحث.

7) البحث عن الحقيقة بتجرد ونزاهة وتفكير شخصي حر طليق.

8) الإسهام الفعال في المعرفة الإنسانية، ويتجلى هذا الإسهام عند الباحث في:

أ/ استنباط طريقة جديدة في معالجة بحث ما.

ب/ اكتشاف حقائق لم يسبقه إليها أي باحث من قبل.

ج/ إحياء التراث القديم عن طريق تحقيقه تحقيقا دقيقا لا تشوبه شائبة.

د/ فهم جديد للماضي وبعث جديد للحاضر.

أما أهداف البحث العلمي عند المبتدئين أثناء كتابة البحوث القصيرة أو البحوث الطويلة التي تأتي في شكل رسالة جامعية أو أطروحة تتلخص فيما يلي:[1]

- إثراء معلومات الطالب أو الباحث في مواضيع معينة.
- الاعتماد على النفس، في دراسة المواضيع وإصدار الأحكام بشأنها.
- إتباع الأساليب والقواعد العلمية المعتمدة في كتابة البحوث.
- إظهار المقدرة على التعبير واستعمال الكلمات المناسبة.
- استعمال الوثائق والكتب، سلاحا للمعرفة وإثراء المعلومات.
- التعود على معالجة المواضيع بموضوعية ونزاهة.

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 28.

- استعمال المنطق والمقارنة بين الآراء الجيدة والهزيلة.
- التخلص من ظاهرة كسل العقل، وتعويده على التفكير والعمل بانتظام.
- تحصين النفس ضد الجهل والتعود على القراءة قبل المناقشة.
- الاستفادة من تجربة الأساتذة وملاحظاتهم، والتعرف على الأخطاء التي يقع فيها الباحث في البداية.

أخيرا يمكن القول أنه في ضوء ما سبق من عرض لأهداف البحث العلمي. يتضح أن الهدف الأساسي خاصة في الوقت الحالي هو وضع قوانين نظرية لها جوانب تطبيقية تتحول عن طريقها في العلوم الطبيعية إلى اختراعات وابتكارات تساهم في تيسير حياة المجتمعات. كما تمكن الإنسان من السيطرة على موارد الطبيعة. أما بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة فإنه تم وضع مختلف القواعد والقوانين في مختلف المجالات لحل مختلف المشكلات التي تواجه الأفراد، بهدف ضمان أمن، استقرار وتقدم ورقي المجتمعات.

نظرا لأهمية البحث العلمي في تطور المجتمعات، فقد حاولت كل الدول وضع إطار قانوني وتشريعي، يحكم سير وتنظيم هذا النسق المهم في حياة المجتمعات. وتحديد الأهداف التفصيلية التي يجب أن يحققها كل حسب سياستها المجتمعية والاقتصادية، وقد أخذت الجزائر بهذا الاتجاه. حيث حاولت وضع العديد من القوانين والتشريعات التي تحكم سير البحث العلمي، وتحديد الأهداف المرجوة من ورائه حيث نجد مثلا المادة الثالثة من القانون رقم 08-05 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ 23 فبراير سنة 2008، ترى أن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد، وتتمثل الأهداف الأساسية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المقررة في العشرية القادمة خصوصا :[1]

- التنمية الفلاحية والغابية وتنمية المساحات الطبيعية والمساحات الريفية.
- تنمية الصيد البحري وتربية المائيات.
- تطوير الهياكل القاعدية (شبكة الطرق والطرقات السريعة، الطرق المزدوجة، الموانئ المطارات والسكك الحديدية)

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، 27 فبراير 2008، مرجع سبق ذكره، ص ص 4،3.

- البحث المعمق في تاريخ المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني.
- حماية التراث الثقافي والحضاري الوطني وتثمينه.
- ترقية الشباب والرياضة.
- تطوير صناعة الأغذية الزراعية وترقيتها.
- التنقيب في الأرض وباطن الأرض، البحار، الغلاف الجوي وتقدير مواردها
- تطوير التشغيل وترقيته.
- تنمية الموارد المائية وحمايتها تطوير وترقية السكن والبناء والعمران.
- ترقية التطوير الصناعي والمنجمي.
- إنتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها وترشيد استعمالها وتنويع مصادرها.
- تطوير وسائل النقل والاتصال.
- تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين لاسيما تحسين نوعية التكوين.
- تطوير مجتمع المعلومات.
- ترقية التسيير الراشد.
- تطوير الأنظمة الوطنية للإعلام والاتصالات.
- تطوير الصحة وترقيتها.
- حماية البيئة ومكافحة التصحر والمحافظة على الطبيعة والتنوع والتوازن البيولوجيين وترقية التنمية المستدامة.
- الترقية الشاملة للمعارف.
- تطوير العلوم والتكنولوجيات النووية وتطبيقها.
- تطوير التكنولوجيات الفضائية وتطبيقها.
- تعزيز قدرات الدفاع والأمن الوطنيين.
- الوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى.
- ترقية العلوم الاجتماعية والإنسانية وغيرها.
- تعميق الدراسات في العلوم الشرعية والحضارة الإسلامية.
- ترقية نوعية الإنتاج الوطني.

- التنمية المحلية ورفاهية السكان.
- تنمية المدينة وترقيتها.

2: مقومات البحث العلمي

إن البحث العلمي كعملية لإنتاج المعرفة لا يتقدم دون توافر مجموعة من المقومات. تكون كأساس ودعائم يقوم عليها. لضمان نموه وتطوره وأهم هذه المقومات هي:

أ- وجود سياسة علمية ناجعة

السياسة العلمية حسب منظمة اليونسكو "هي جملة التوجيهات العامة والتدابير والترتيبات التنظيمية، التي يستعين بها بلد ما لتحقيق تقدم علمي ينسجم مع ظروفه الثقافية والسياسية والاقتصادية"[1].

من خلال التعريف السابق، يظهر جليا أن هناك ارتباط قوي بين السياسة العلمية لأي بلد، والظروف والنهج الاجتماعي والاقتصادي السائد فيه. لذا فانه من المنطقي أن تتعدد هذه السياسات حسب النظام الاقتصادي السائد في الدول، حيث تكون هذه السياسة موجهة من طرف الدولة في حالة الاقتصاد الموجه. أين تقوم الدولة بوضع خطط تحدد فيها السياسة العامة البحثية، والى أي اتجاه تسير وفي أي مجال يمكن التركيز، ويكون ذلك من خلال هيئة تقرر مثل هذه الأهداف وأي الباحثين يستحقون إسناد مثل هذه المهام إليهم وتحديد الإمكانات والحوافز التي من خلالها يتم العمل على تسيير البحث على المستوى القومي[2]. أما في الدول ذات الاقتصاد الحر فإنه لا توجد هناك هيئة عليا تشرف على البحث إشرافا مباشرا بل هناك علاقات متبادلة، وتظهر هذه السياسة من خلال العلاقات القائمة بين مؤسسات البحث من جهة وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. مما يساعد على تكامل الأبحاث والتنسيق بين جهود الباحثين والاستفادة من البحث دون ضغوط وتحكم الحكومات. فعلى سبيل المثال نجد أن الثقافة الأمريكية في و.م.أ ترفض تحكم الحكومات بأي شكل من الأشكال وشعار الجامعة منذ النشأة « The role of government is not to control » وسياسة البحث العلمي تخضع للنظام الفيدرالي الذي يقوم

---

[1] سامي سلطي عريفج، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] مسعد عبد الرحمن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 87.

على أساس المنافسة. فالمنافسة التي يخلقها نظام التقدم بمشاريع البحوث على المستوى الفدرالي تفيد في تطوير البحث العلمي لأن المنح البحثية تعطي للجامعات ذات السمعة العلمية المتميزة وبعد دراسات جدوى البحوث من بعض الشركات، قبل أن تقرر الحكومة الفيدرالية إجازة مشروع البحث ورصد ميزانية، كما أن الموافقة تأتي أحيانا بعد تقييم لجنة من العلماء من الجامعة، أو من خارجها كنوع من النظام المعروف باسم تقييم النظراء، ثم تحدد الجهات الفيدرالية لكل محافظة أوجه الصرف على البحث العلمي. لذلك يقال أن مسؤولي الحكومة الفيدرالية يملكون سلطة المال لكن المال يعطي لمن يستخدم ميزانية البحث استخداما مثاليا موفقا[1]

لقد أخذت المنظمات المتخصصة في الآونة الأخيرة، تساهم في توضيح مهام وأهداف السياسة البحثية وأجهزتها التنظيمية، خاصة بالنسبة للدول النامية دفعا لعجلة البحث العلمي في هذه الدول، لقد قسمت هذه الأجهزة إلى أربعة مستويات هي:[2]

1/ أجهزة تحديد الأهداف ورسم الخطوط العريضة للسياسة العلمية ومن ثم التخطيط لمشاريع البحوث وتحديد أولوياتها.

2/أجهزة التنسيق في تنفيذ مشاريع البحوث بين مؤسسات البحث المختلفة ودعم البحث العلمي وتمويله.

3/ أجهزة تنفيذ المشاريع.

4/ الخدمات العلمية المساعدة.

أما أجهزة تحديد الأهداف ورسم الخطوط العريضة لسياسة البحث العلمي. فإنها نظرا لأهميتها غالبا ما ترتبط بالسلطة المركزية العليا "رئاسة الدولة، رئاسة مجلس الوزراء" وفي حالة وجود وزارة لشؤون البحث العلمي تكون هذه المهمة مسؤوليتها المباشرة . كما هو في حالة الجزائر. أين نجد أن أجهزة تحديد الأهداف ورسم الخطوط العريضة لسياسة البحث العلمي تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الأقل من الناحية الشكلية.

---

[1] فردوس عبد الحميد البهنساوي، **منظومة التعليم العالي بـ الولايات المتحدة الأمريكية**، القاهرة: عالم الكتب، 2006، ص ص 68-69.

[2] سامي سلطي عريفج، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-64.

أما أجهزة التخطيط والتنسيق فمن الضروري بمكان توحيد أجهزتها نظرا لتكامل عملها. قد توكل مهمة التخطيط والتنسيق لهيئة علمية عليا كمجلس البحث العلمي في البلد والمجلس الوطني العلمي وأكاديمية البحث العلمي. كما قد تسند المهمة إلى مجالس بحوث متعددة حسب حقول البحث.

أما أجهزة التنفيذ والخدمات فهي على ثلاثة أنواع:

1- الأجهزة المنفذة للأبحاث مثل مراكز البحث الحكومية، مراكز البحث التابعة للصناعة، مراكز البحث التجارية التي تعمل بالتعاقد ثم الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية،المدارس الوطنية...

2- أجهزة المتابعة والتقييم وهي ترتبط مع أجهزة التخطيط والتنسيق في الغالب.

3- أجهزة الخدمات المساعدة، مثل: مراكز التوثيق والإعلام العلميين، أجهزة الإحصاء والمسح وتسجيل براءات الاختراع والجمعية العلمية...

إن نجاح عمليات البحث العلمي تعتمد إلى حد كبير على وجود الترابط والاتصال المتكامل بين الأجهزة المذكورة وبينها وبين الجهات المنتفعة من الأبحاث وهذا الاتصال يكفل تحقيق الأغراض التالية:

- التنسيق في تنفيذ البحوث العلمية بين الجهات المنفذة لها، ومنع الازدواجية.

- الترابط بين الأجهزة المنفذة للبحث العلمي وبين الجهات المنتفعة وبينها وبين الجهات التخطيطية، وذلك لتأمين الوقوف على تطبيق نتائج الأبحاث المنفذة، ومدى نجاح هذا التطبيق بغرض اتخاذ ما يلزم بشان أي تعديل أو تغيير أو تطوير في التخطيط والتنفيذ على حد سواء.

- الترابط بين الأجهزة التخطيطية للبحث العلمي وأجهزة الدولة الأخرى بغرض ترابط برامج خطط البحوث العلمية مع خطط التنمية الأخرى، ولتأمين الكوادر العلمية من ناحية والتمويل من ناحية أخرى.

- الترابط بين الأجهزة التخطيطية للبحث العلمي في البلد الواحد والأجهزة المماثلة في البلدان الأخرى، وكذا الترابط بين مراكز البحوث الوطنية والتنسيق في بعض الحالات، حيث أن البحث العلمي قد أصبح في الآونة الأخيرة جهدا تعاونيا بل دوليا.

ب- وجود مؤسسات للبحث العلمي

تتوقف حركة البحث العلمي داخل المجتمع على مدى ما يوفره من مؤسسات تقوم به وعلى أمره، توجه حركته، تنظم عملياته، تصوغ أسسه وركائزه التي يستند إليها، وينطلق من مبادئها في تحقيق أهدافه وما يصبو إليه المجتمع من آمال وطموحات. من ثم في قيادته نحو المستقبل الذي يرجوه. لقد سبقت الإشارة إلى تعدد هذه المؤسسات، فمنها مؤسسات التعليم العالي: جامعات، مراكز جامعية، معاهد وطنية، مدارس عليا.مراكز البحوث الحكومية ومراكز البحوث التابعة لقطاعات الصناعة... وكل هذا يتوقف على مدى وضوح رسالة هذه المؤسسات وما يتوافر لها من مقومات مادية وبشرية تحقق فعاليتها في إعداد باحثيها وفي إخراج منتج بحث جيد، يقود حركة التطور داخل المجتمع بالشكل الذي يحفظ لهذا المجتمع خصوصياته الثقافية والحضارية ويأخذ به نحو الانفتاحات الواعية على كل ما يحيط به[1].

إن توفر المؤسسات البحثية وكل مقومات وجودها وممارستها لنشاطها سوف يساهم لا محالة في إنشاء جيل من الباحثين يحملون مشعل التطور والتقدم للمجتمع.

ج- توفر الباحثين والمساعدين في أعمال البحث

يعتبر الباحث الوحدة الأساسية وحجر الزاوية التي يرتكز عليها البحث العلمي. باعتباره أول مقوّم من مقومات البحث لأنه مهما توفرت الإمكانات المادية والمالية، فهي لا يمكن لها أن تنتج بحثا علميا من تلقاء نفسها ، ما لم يكن هناك باحثين يسهرون على هذا الإنتاج. وبما أن البحث العلمي في هذه الأيام لم يعد عملا فرديا، بل أصبح جهدا تعاونيا لذا فإن الباحث يحتاج إلى مساعد في أعمال البحث، خاصة البحوث التطبيقية حيث يقوم التقنيون بأهم الأعمال التمهيدية كالقيام بالزيارات الميدانية لتجميع العينات، إعداد العينات للفحوص المختلفة، إعداد حيوانات التجارب للاختبارات المعملية،أخذ القراءات من الأجهزة المعملية المختلفة... عموما فإن مهمة الباحث تبدأ من حيث تنتهي مهمة التقني. حيث يقوم الباحث بعد ذك بتحليل النتائج ومقارنتها مع النتائج ليصل إلى الاستنتاجات المطلوبة[2] .إن كفاءة

---

[1] مجدي صلاح طه المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] أحمد عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص 120

البحوث والنتائج التي تتوصل إليها تتوقف بالدرجة الأولى على توفر الباحث المتمرس المجد، وعلى توافر العدد الكافي من التقنيين والمساعدين في أعمال البحث.

د- المناخ العلمي.

إن البيئة العلمية التي يعمل فيها الباحث. تعتبر مقوما مهما من مقومات البحث العلمي. لأن الأخلاقيات المهنية تتأثر بالسياق الاجتماعي العام في الدولة. إذا كان هناك احترام للقواعد الأخلاقية وللعلم والعلماء انعكس ذلك بالطبع على كافة مناحي الحياة ومنها البحث العلمي، لأنه يصعب فصل الباحث وتكوينه الأخلاقي والعلمي عن القيم السائدة في مجتمعه وتلك التي تربى عليها في المنزل، المدرسة والجامعة[1]

أما إذا كانت هناك اتجاهات سلبية نحو العلم والعلماء عموما والبحث العلمي خصوصا. فهذا بالطبع سوف يؤثر على الباحث، وعلى البحث، مما يؤدي بالباحثين إما إلى الانسحاب من المشاركة العامة وإلى المزيد من الانكفاء على الذات والانقطاع عن التعاون الايجابي، أو اقتفاء آثار سابقيهم الذين فروا بعقولهم وأبحاثهم إلى بيئات أخرى تتوافر فيها الشروط اللازمة والمقومات المناسبة والجو الملائم لإعمال عقولهم، وهو ما يعرف بنزيف العقول إلى دول أخرى. إما لفترة محدودة حتى تتحسن الأوضاع التي يعانون منها، وإما للتواجد الدائم بتلك الدول، أو الانغماس في الجو اللاعلمي واللا أخلاقي الذي تحكمه المصالح المادية والذاتية والطموحات اللامشروعة وهو الاتجاه الأخطر على البحث العلمي.

هـ- التمويل

يتوقف نجاح البحث العلمي بدرجة كبيرة على ما هو متاح له من إمكانيات مالية خاصة في عصرنا الحالي. نظرا لما يحتاج له من موارد مالية كبيرة. نظرا لتعدد مؤسساته والأشخاص العاملين فيه، والأدوات والأجهزة المتنوعة التي يستخدمها. لقد نجحت المؤسسات البحثية في الدول المتقدمة في تنفيذ أهدافها وخدمة مجتمعاتها والمساهمة في حركة التقدم العلمي والتقني بسبب توافر التمويل المالي المناسب. عن طريق ما يرصد لها من الموازنة الحكومية، أو من خلال الموارد المالية التي تحققها، نتيجة النشاطات التي تقوم بها في خدمة المجتمع، لقاء أجور مناسبة، أما البحث العلمي في البلدان النامية ومنها الجزائر فهو

[1] مسعود عبد الرحمن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 90.

يعتمد اعتمادا كامل على ما يخصص له من الموازنة الحكومية. الأمر الذي يعرضه إلى التأثر المباشر بالمشكلات الاقتصادية التي تواجه بلدانه خاصة مع ما تعانيه هذه البلدان من مشكلات التضخم في اقتصادياتها. مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وعدم استقرار التمويل في هذه البلدان وارتفاع تكاليف التعليم العالي، هذا سوف يؤثر بالطبع على تمويل البحث العلمي.

و- توفر الوسائل البحثية

إن توفر الأجهزة والمعدات البحثية تعتبر من العناصر المهمة التي تساهم في كفاءة البحث العلمي. لأنها تقلل الجهد المبذول، وتوفر الوقت للوصول إلى المعرفة. وتساعد على نقلها وتوضيح الجوانب المبهمة منها، وتقوي من قدرة الباحث على أداء مهامه البحثية بكل فعالية، إن الوسائل البحثية كثيرة ومتعددة ابتدءا من القلم والكتاب ومختلف العينات البحثية البسيطة والمعقدة وصولا إلى أحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية من حاسبات آلية وعقول الكترونية عالية الدقة...

إن توفر مختلف الأجهزة والمعدات التكنولوجية التي تستخدم في إجراء البحوث أمر ضروري خاصة في عصر العولمة، وفي عالم يعرف تفجرا معرفيا وعلميا وتكنولوجيا في كل النواحي ويشهد تنافسا محموما نحو امتلاك المعرف والسيطرة على منابعها وتطبيقاتها.

الفصل الخامس: تحديات البحث العلمي.

أولا/ تمويل البحث العلمي.

ثانيا/ الإدارة الجامعية.

ثالثا/ الكفاءات البحثية(الأساتذة الجامعيين).

رابعا/ تكنولوجيا المعلومات والعولمة.

إن البحث العلمي في الجامعات أداة مهمة لحل الكثير من المشكلات التي تواجه المجتمع، وتعد الجامعات راعية للبحث العلمي بكل أشكاله، حتى باتت تنافس مراكز البحوث المتخصصة، ويعد البحث والإنتاج العلميين من المهمات الأساسية للأستاذ الجامعي. إضافة إلى مهامه الأخرى كالتدريس وتقديم خدمات للمجتمع الذي يوجد فيه، فلم تعد الجامعات تقدم البرامج الأكاديمية فقط. بل أصبحت مؤسسة استشارية وإنتاجية منفتحة على المجتمع المحلي ومشكلاته، والمجتمع العالمي وما يفرضه من تداعيات على المؤسسة الجامعية.

على الرغم من أهمية البحث العلمي واعتباره وظيفة أساسية من وظائف الجامعة الجزائرية وهدفا محوريا تسعى لتحقيقه بكل السبل، إلا أن العديد من المهتمين بالجامعة والتعليم الجامعي يرون أن البحث العلمي لا يزال متواضعا، ويحصل على أولوية متدنية نسبيا في الجامعات العربية، فبينما يشكل البحث العلمي ما نسبته 33% من الأعباء الوظيفية للأستاذ الجامعي في الجامعات المتقدمة، إلا أن هذه النسبة لا تزيد عن 5% في أحسن الأحوال في جامعات الدول النامية[1]. والجامعة الجزائرية إحدى هذه الجامعات. التي يؤكد واقع البحث العلمي فيها، على أن هناك مجموعة من العراقيل التي تحول دون قيام الأستاذ الجامعي بواجباته البحثية على أكمل وجه، وهذا ما سنحاول معرفته في هذا الفصل وذلك بالتطرق إلى أهم تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال النقاط التالية:

أولا/ تمويل البحث العلمي.

إن مسألة الاهتمام بالبحث العلمي، وإنجاح سياسات التطوير والبحث والارتقاء بمستوى جودة البحوث في مختلف مؤسسات البحث العلمي، خاصة التي تجري في الجامعة. مرهونة بقضية الموارد المالية والتمويل المخصص له وحسب قاموس«La rousse»

يعرف التمويل على أنه "توفير الإمكانيات المالية الضرورية لتسيير أو تطوير مشروع ما، سواء كان عاما أو خاصا"[2]. بمعنى أنه إذا لم يتم توفير الإمكانيات المالية الضرورية لأي مشروع فإنه لا يمكن تسييره أو تطويره، وهذا أيضا ينطبق على البحث العلمي خاصة في الوقت الحاضر. لأنه يحتاج إلى موارد مالية كبيرة، نظرا لتعدد هيئاته

---

[1] فيصل عمر، عفيف زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[2] **La rousse**, Le grand dictionnaire encyclopédique " La rousse", Tome:04, paris: Librairie la rousse,1989, p 4281.

ومؤسساته، والأشخاص العاملين به، والأدوات والأجهزة المتنوعة التي يستخدمها، لاسيما وأن هذه الأدوات والأجهزة تتجدد باستمرار وتكلفتها كبيرة خاصة التكنولوجية منها. حتى تتمكن مؤسسات البحث العلمي، بما فيها الجامعة من القيام بوظيفتها البحثية على أكمل وجه، وبكل فعاليته وتطويره بشكل مستمر للمساهمة في رقي وتنمية المجتمع ورفاهيته لا بد من توفير التمويل الذي يساعد على القيام بذلك، لذا نجد الدول المتقدمة تتسابق على رصد الميزانيات السخية واستقطاب الكوادر البشرية المؤهلة لضمان السبق في مختلف المجالات. على النقيض من ذلك نجد واقع البحث العلمي في الجزائر يواجه عجزا ماليا في الموارد المالية ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها:

أ/ الزيادة السكانية.

كشف الديوان الوطني للإحصاء إلى أن عدد سكان الجزائر سيصل الى37.8 مليون نسمة في جانفي 2013 حسب توقعات الديوان، جاء هذا استنادا إلى الزيادة الطبيعية التي وصلت 748.000 نسمة سنة 2011. أي بزيادة تقدر بـ 2.03%. للتذكير كان آخر إحصاء أجرى في أفريل 2008، كشف أن عدد السكان وصل إلى 34.8 مليون نسمة[1]. إن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى الزيادة في أعداد التلاميذ في سن التعليم الثانوي، من ثم يرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعي، واعتبار الدراسة في الجامعة قيمة في حد ذاتها. بغض النظر عن جدوى الدراسة والشهادة التي يتحصل عليها الطالب. إضافة إلى ذلك اهتمام الدولة بتعليم أبنائها، وتطبيق مبدأ الديمقراطية في التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة نسبة المقبولين في الجامعة. بالإضافة إلى الطموح التعليمي المتزايد للآباء والأبناء فلم يعد الفرد قانعا بما هو متاح له في أي مجال ودائما أصبح ينشد باستمرار رفع مستواه ثقافيا، اجتماعيا وماديا، وينطبق هذا خاصة على الطموح التعليمي الجامعي. الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على التعليم الجامعي ويتضح هذا في زيادة نسبة الملتحقين بالجامعة. ففي الموسم الجامعي 1991/1990 كان عدد الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائرية حوالي 197560 طالب. تضاعف هذا العدد عدة مرات ليصل في الموسم الجامعي (2012/2011) إلى حوالي 245.870 طالب[*]

---

[1] www.ons.dz زيارة يوم: 2012/7/23. على الساعة 10:30

[*] أنظر الفصل الثالث.

وهو عدد كبير يحتاج إلى موارد مالية كبيرة تضمن جودة مخرجات نظام التعليم العالي والبحث العلمي. لتتمكن الجامعة الجزائرية من المنافسة في السوق المحلية والعالمية. إن هذه الزيادة في عدد الطلبة المقبولين بالجامعة الجزائرية لا تعني أن نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي كبيرة مقارنة بالفئة العمرية(18-23) ممن هم في سن التعليم الجامعي بحيث لا تتجاوز نسبة 20%، بمعنى أن من بين 100 طالب في سن التعليم الجامعي، يكون حوالي 20 طالبا فقط داخل الجامعة، والباقي خارجها، في الوقت الذي نجد فيه نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في الدول المتقدمة أعلى بكثير. حيث وصلت مثلا هذه النسبة خلال الفترة (1986-1988) في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 59.6% في الفئة العمرية (18-23) سنة، ونسبة 62.2% في كندا[1]. أما في الجزائر فقد بلغت نسبة 9.1% في الفترة (1989/1988)[2].

ب/ تكلفة نظام التعليم العالي.

إن نظام التعليم العالي بطبعه مكلف، بل وباهظ التكاليف، لما يتطلبه من عناصر بشرية مكلفة وتجهيزات مادية مكلفة أيضا، وقد ارتفعت تكلفة التعليم العالي مع مرور الزمن بشكل قد يفوق إمكانيات العديد من الدول لاسيما النامية، في خضم التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والمعارف المقروءة والمسموعة والمرئية، وفي ضوء ما يتطلبه العصر الحالي من أدوات وأجهزة حديثة تتفاعل مع النواحي النظرية والتطبيقية للتعليم والبحث، وكذا ارتفاع الأسعار العالمية للأجهزة والأدوات التعليمية والبحثية. فالتعليم الجامعي الحالي يحتاج إلى الشرائط الممغنطة لأجهزة الكمبيوتر، الأقراص المرن أجهزة الفيديو، شاشات العرض، الرسوم البيانية فائقة الدقة والنماذج المجهزة... وغيرها من الوسائط التكنولوجية الحديثة والوسائل التعليمية والبحثية المتطورة، ليصبح التعليم والبحث الجامعيين غير تقليديين يواكبان التطور التكنولوجي، كل هذه المتطلبات ترفع من تكلفة الطالب في التعليم الجامعي والعالي، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن "تكلفة الطالب في التعليم العالي في الدول النامية تساوي

---

[1] هادية محمد أوكليلة، **دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2001، ص224.

[2] شبل بدران، كمال نجيب، **التعليم الجامعي وتحديات المستقبل**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2006، ص 65.

12مرة تكلفة الطالب في المرحلة الثانوية وترتفع إلى 88 ضعفا بالنسبة لمتوسط تكلفة التلميذ في المدرسة الابتدائية"[1].

إن تكاليف الدراسة تقدر بدلالة أسعار المواد المستخدمة والتجهيزات والمرافق في مختلف الأقسام، تضاف إليها تكاليف الإقامة والنقل، الإطعام والترفيه... والتي يدفع فيها الطالب مبالغ رمزية من المنحة المقدمة إليه من قبل الدولة. عليه فالدولة الجزائرية تتكفل بكل نفقات الطالب تقريبا ومن هنا تطرح إشكالية تكلفة الطالب الجامعي في ظل ارتفاع معدلات النمو السنوية في عدد الطلاب الجدد من جهة وما تتعرض له ميزانية الجامعة من إجراءات التقييد بفعل الظروف الاقتصادية من جهة أخرى[2]. إن حجم الإنفاق على الطالب الجامعي، رغم أنه يعتبر مكلفا، إذا ما تم مقارنته بحجم الإنفاق على المستويات التعليمية الأخرى. إلا أنه لا يرقى إلى حجم الإنفاق على الطالب الجامعي في الدول المتقدمة. حيث تصل نسبة الإنفاق على الطالب الجامعي في دول أوربا الغربية سنويا إلى 10000 دولار أما في أمريكا وكندا فتصل إلى 12000 دولار أمريكي سنويا وقد تضاعفت هذه النسبة في الوقت الحاضر[3]. أما في الجزائر فقد وصل حجم الإنفاق سنة 2013 حولي 300 دولار حسب ما صرح به وزير التعليم العالي والبحث العلمي "رشيد حراوبية"[4]. بنظرة فاحصة لهذه الأرقام نرى البون الشاسع بين ما ينفق على الطالب في الدول التقدمة والتي تشير إلى عنصر الكيف في الإعداد، وبين ما ينفق على الطالب في الجامعة الجزائرية، لذا فإن جودة الإعداد والشهادات وتطابقها مع المعايير الدولية، مقترنة بسخاء الإنفاق على إعداد الطالب خاصة مع تبني النظام التعليمي الجديد "ل.م.د" وما يتطلبه من إعداد تطبيقي ميداني.

إن البحث العلمي بكل أنواعه الأساسي والتطبيقي، يتطلب بنية تحتية وقاعدة أولية غنية بالمخابر، المكتبات، شبكات التكنولوجيا الرقمية دور النشر العلمية النشطة والفعالة.

---

(1) Psacharopouls,G & Sanyal, B.C. **Higher education and employments the experience in five developed countries**, Paris: UNISCO, 1981, p24.

(2) عبد الله ساقور،"فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة واستهلاكها طلبة قسم علم الاجتماع نموذج"، **مجلة العلوم الإنسانية**، عدد: 17، جامعة قسنطينة، جوان 2012، ص 103.

(3) وفاء محمد البرعي، **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، تقديم: شبل بدران، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 358.

(4) Soufiane daca.plogspot.com زيارة يوم 2013/7/17. على الساعة 19:25

إطارات بحثية مؤهلة وأخرى فنية مساعدة وهيئات إدارية كفأة... كل هذه المستلزمات تتطلب موارد مالية كبيرة للوفاء بتوفير بيئة مهنية ملائمة لعمل الباحثين وإجراء البحوث بكل كفاءة

ج/ التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي.

لقد شهدت الجزائر توسعا ملحوظا في عدد مؤسسات التعليم العالي بمختلف أشكالها (جامعات، مراكز جامعية، مدارس وطنية...) وذلك من أجل مواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي سنة بعد سنة. إن أي قراءة متأنية للميزانية المخصصة لإنشاء الجامعات أو أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، تكشف بوضوح عن الكلفة الباهظة جدا للبنية التحتية لهذه المؤسسات من قاعات، مدرجات، مخابر، مكتبات، أجهزة ومعدات ومواد، مرافق... الأمر الذي يترتب عليه، الكلفة التشغيلية بالإضافة إلى تكلفة الصيانة. كما أن هناك توسع وتجهيزات المؤسسات القائمة لمواجهة الزيادة في عدد الطلبة. إن ارتفاع كلفة البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي، وما يترتب عليها من الكلفة المتكررة يؤثر على تمويل البحث العلمي.

إن نظام التعليم العالي في الجزائر خلال سنة 1962، كان مقتصرا على جامعة الجزائر العاصمة، وملحقتين لها بوهران وقسنطينة، وبعض المراكز المتمركزة في العاصمة. في الموسم الجامعي 2013/2012 أصبحت الجزائر تملك 47 جامعة10مراكز جامعية 04 ملحقات جامعية، 19 مدرسة وطنية عليا 05 مدارس عليا للأساتذة، 06 مدارس تحضيرية بالإضافة إلى قسمين تحضيريين مدمجين[1]. لكن الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح هنا، هل الجزائر صحيح بحاجة إلى هذا الكم من الأبنية، التي عدد منها لا يتوفر على الإمكانيات المادية ولا البشرية للقيام بمهامها التدريسية. فما بالك بالمهمة والوظيفة الأهم والأصعب وهي البحث العلمي؟ هل تم إنشاء هذه المؤسسات بناءا على تخطيط دقيق وحاجة واقعية؟. الإجابة هي أن الاتجاه إلى إنشاء الجامعات والمعاهد العليا والمراكز الجامعية... يكون في الغالب دون دراسة دقيقة متأنية وتخطيط جيد لها. بل معظم هذه المؤسسات تنشأ على عجل. غالبا ما تكون لأسباب سياسية واجتماعية، دون أن تتوافر بها المقومات الأساسية للعمل الجامعي. هذا ما يؤدي إلى تخريج طلاب ذوي مستوى علمي متواضع، لا يساهم في

---

[1] www.mesrs.dz زيارة يوم 22.07.2013، على الساعة 00:83

تطور البحث العلمي، ولا في رقي وتطور المجتمع. بالإضافة إلى أن المناخ العام لا يساعد الباحث على الإبداع والابتكار، لذا كان من الأجدر تدعيم المؤسسات القائمة لتمكينها من أداء وظائفها على أكمل وجه خاصة الوظيفة البحثية. التي لا يختلف اثنان على أهميتها الكبيرة بالنسبة للفرد والمجتمع، عدم فتح مؤسسات أخرى، خاصة المراكز الجامعية، حتى تتوفر لها المقومات الأساسية لضمان التكوين الجيد ودفع وتيرة التنمية.

د/التمويل الحكومي.

ربما من أسباب أزمة الموارد المالية أو تمويل نظام التعليم العالي والبحث العلمي اعتماد التمويل على مصدر وحيد، متمثل في التمويل الحكومي. حيث تكون الدولة هي المسؤولة عن توفير الأموال الضرورية لتسيير مؤسسات التعليم العالي، وتأتي هذه الأموال في العادة من مصدرين أساسيين هما: دعامة الوزارة الوصية "M.E.S.R.S" ورسوم التسجيل المدفوعة من طرف الطلبة، وقد كانت هذه الرسوم في الجامعة لفترة طويلة محددة بـ 50 دج، وارتفعت لتصل إلى 200 دج، وبقيت ثابتة منذ فترة التسعينات وقد قدرت نسبة مساهمة القطاع العام في تمويل التعليم العالي في الجزائر بـ 98%.

إن الاعتماد الشبه الكلي على التمويل الحكومي في تمويل نظام التعليم العالي من شأنه أن يؤثر على توفير الموارد اللازمة لضمان السير الحسن للعملية التعليمية والبحثية. لأن الإعانات المالية قد تتعرض إلى الانخفاض لعدة أسباب كالأزمات الاقتصادية والسياسية للبلد، كما أن هذا الشكل من التمويل لم يبق ما يبرره، في ظل المستجدات الاقتصادية الوطنية والعالمية، لأنه نموذج مركزي القرار والتسيير، فجميع مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية ممركزة في مديرية واحدة، على المستوى الوزارة الوصية M.E.S.R.S،الأمر الذي يجعل من مركزية القرار أسلوبا محدود النتائج. كما أنه يعتبر مصدر تبذير الموارد المالية، حيث يلجأ مسؤولي بعض مؤسسات التعليم العالي في نهاية كل سنة مالية إلى إنفاق الاعتمادات المالية المفتوحة بأي أسلوب، خوفا من الحصول على ميزانية أقل في السنة الموالية. في الوقت الذي كان من المفروض أن تستثمر هذه الأموال في البحث العلمي، بالإضافة إلى بيروقراطية نظام المحاسبة العمومي، المعتمد في تسيير الجامعات. الذي يتطلب المرور بالعديد من المراحل للوصول إلى عملية صرف الأموال. كما أنه نموذج يطغى عليه الطابع الاجتماعي، حيث هناك نسبة عالية من الموارد المالية تذهب إلى المساعدة الاجتماعية

المباشرة وغير المباشرة، ففي عام 2001، قدرت النفقات الإجمالية لديوان الخدمات الاجتماعية الجامعية".O.N.O" بـ 983000 18.283 دج. أي بنسبة38.8% من إجمال ميزانية القطاع[1]. لقد تزايدت هذه النسبة لتصل إلى 43.18%من الميزانية، ونسبة 53.31% من الميزانية تذهب إلى أجور الأساتذة والموظفين[2]. وبعملية حسابية بسيطة نستطيع أن نعرف حصة البحث العلمي من ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

نتيجة لهذه العيوب التي تشوب التمويل الحكومي العام لنظام التعليم العالي والبحث العلمي، ترى الباحثة أن يتم تمويل هذا النظام عن طريق التمويل المختلط، والذي يقوم على المسؤولية المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص، وهو الاتجاه الأكثر شيوعا على المستوى العالمي، لأنه يتغلب على مشكلات التمويل الخاص، التي تغلب المصلحة الشخصية والربح على غيره من الأمور العلمية، والقضاء على المركزية والهدر في صرف الميزانية الخاصة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق التمويل الحكومي.

إن العوامل السابقة الذكر وغيرها، التي أدت إلى إحداث عجز في الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أثرت على تمويل البحث العلمي، في الجامعة الجزائرية. باعتبار أن البحث العلمي يحصل على حصة من الميزانية العامة المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي. إلا أن ذلك لا ينفي اهتمام الدولة الجزائرية بالبحث العلمي من خلال محاولة إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات الخاصة بالبحث العلمي، إصدار العديد من القوانين لتنظيم البحث العلمي، مع محاولة لاستشراف المستقبل. بناءا على معطيات تم استقاؤها من الميدان بالإضافة إلى رصد ميزانية خاصة بالبحث العلمي، وقد شهدت هذه الميزانية تطورا ملحوظا، خاصة مع بداية سنة1998. أين أصبح البحث العلمي كأولوية وطنية، وفيما يلي سنستعرض توجهات الدولة الجزائرية فيما يخص تمويل البحث العلمي.

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية المالية والوسائل، ميزانية القطاع، الجزائر، 2001، ص 17.

[2] موقع سبق ذكره، Soufiane daca.plogspot.com

من بين المؤشرات الرئيسية التي سمحت للدولة بتقدير المجهود المالي الذي ينبغي على الدولة بذله لوضع سياسة بحث علمي وتطور تكنولوجي من خلال محتوى القانون البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للسنوات 1998-2002 ما يلي:

1/ الكلفة الأحادية لمحيط البحث: إن الكلفة المتوسطة للمحيط بالنسبة للباحثين بصفة دائمة تقدر بـ: 64000 دج للشخص في الشهر فيما يخص البرامج ذات الطابع التكنولوجي و35000 دج للشخص في الشهر للعلوم الاجتماعية، 90% من هذا المبلغ يتكون من كتلة الأجور والأعباء الثابتة التابعة لها، لاعتماد مقاييس مقبولة بما في ذلك مصاريف التسيير فان النسبة المتوسطة المعتمدة تصل إلى 150000 دج للشخص في الشهر لمحيط البحث بصفة دائمة، ما عدا العلوم الاجتماعية والمجال النووي التي تم تخصيص لكل منها مبلغ 96000 للشخص في الشهر و192000 دج للشخص في الشهر على التوالي[1].

2/ الكلفة الأحادية المتوسطة لمشروع البحث: علاوة على المصاريف المرتبطة بمحيط البحث، والتي هي ضرورية للإبقاء على نشاط بحث مستمر، فإنه قد تم القيام بتقديرات لتمويل مشاريع البحث في إطار التكفل ببرامج البحث الوطنية، حيث قدرت الكلفة الأحادية المتوسطة لمشروع البحث التكنولوجي بـ 3.0 مليون دينار جزائري، أما الكلفة الأحادية المتوسطة لمشروع البحث في العلوم الاجتماعية فقد قدرت بـ 1.5 مليون دينار جزائري[2]. بالإضافة إلى المؤشرين السابقين المتعلقين بتقدير الكلفة الأحادية لمحيط البحث والكلفة الأحادية المتوسطة لمشروع البحث، فقد تم تحديد الإعانة السنوية للدولة الواجب تخصيصها للبحث العلمي والتقدم التكنولوجي من خلال:

1/ تمويل محيط البحث بصفة جزئية: (مؤسسات التعليم والتكوين العالي)

لقد تم حساب المصاريف السنوية والخماسية لمحيط البحث بصفة جزئية مثل ما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مشروع القانون البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، 1998-2002**، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2] نفس المرجع ، ص 67.

جدول رقم(20): يبين تمويل محيط البحث بصفة جزئية بملايين الدينارات.

السنوات / العناوين	1996	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع 1998-2002
المصاريف السنوية لمحيط البحث بصفة جزئية	974	3.180	4.269	5.329	6.417	7.484	26.679
ثلث الأجر السنوي للباحثين بصفة جزئية	387	713	958	1.203	1.446	1.679	
المساهمة السنوية للتعاون	212	202	244	272	327	380	
السنة المئوية لمساهمة التعاون		%10	%9	%8	%8	%8	
الإعانة السنوية	375	2.265	3.067	3.854	4.644	5.425	19.255
المصاريف المضافة المتعلقة بمحيط البحث بصفة جزئية		2.206	1.089	1.060	1.088	1.068	
الإعانة الإضافية السنوية		1890	802	787	790	781	
نسبة النمو السنوي		504.00 %	35.41 %	25.66 %	20.50 %	16.82 %	

Source: R.A.D.P,**projet de loi programme a projection quinquennale sur la recherche scientifique et le développement technologique,1998-2002**, op.cit, p78.

إن تقديرات مصاريف التسيير المرتبطة بمحيط البحث بصفة جزئية قدرت لفترة الخماسي 1998-2002 بـ 26.679 مليون دج، منها مبلغ 3.180 مليون دج لسنة 1998، متبوعة بتقدم مستمر للوصول إلى 7.484 مليون دج عام 2002، وتحدد نسبة إعانة الدول في هذا المجال بطرح تقديرات المصاريف السنوية لمحيط البحث بصفة جزئية المصاريف المتعلقة بثلث التأجير السنوي للباحثين بصفة جزئية والمساهمة السنوية للتعاون لهذا فإن الإعانة التقديرية السنوية ستصل: 19.255 مليون دينار جزائري من بينها قيمة 2265 مليون دج لسنة 1998، بنسبة نمو تقدر بـ 504% مقارنة بنسبة 1996، وبتقدم مستمر للوصول إلى 5425. مليون دج سنة 2002.

2/ تمويل محيط البحث بصفة دائمة

لقد تم تقدير التكلفة الإجمالية لمحيط البحث بصفة دائمة على أساس منتوج عدد الباحثين بصفة دائمة، من خلال الكلفة الأحادية لمحيط البحث بصفة دائمة مثل ما هو محدد في الجدول الآتي:

جدول رقم(21) يبين تمويل البحث بصفة دائمة بملايين الدينارات

السنوات / العناوين	1996	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع
المصاريف السنوية لمحيط البحث بصفة دائمة	1712	4223	4953	5683	6417	7154	28.430
المساهمة السنوية للتعاون	77	142	199	267	344	480	
الإعانة السنوية للتعاون	1378	3627	4156	4654	5213	5717	23.365
نسبة النمو السنوي		%163.21	%14.59	%11.98	%12.01	%9.63	

المصدر (بتصرف): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد: 62 السنة الخامسة والثلاثون، الاثنين 2 جمادى الأولى 1419 الموافق لـ 24 عشت سنة 1998م، ص 64.

من خلال الجدول نلاحظ أن المصاريف التقديرية سترتفع من سنة 1996 إلى سنة 2002 لتصل 28.430 مليون دينار جزائري، إن الإعانة السنوية التقديرية للخماسي تصل إلى 23.365 مليون دج، منها 3.627 مليون دج لسنة 1998، أي بزيادة سنوية تقدر بـ 163%. بالمقارنة بسنة 1996.

3/ تمويل البرامج الوطنية للبحث

لقد تم حساب المصاريف المتعلقة بتمويل مشاريع البحث لتنفيذ برامج البحث الوطنية على أساس المشاريع المقدرة، والتي تطورت من 978 مشروع بحث سنة 1998 إلى 1478 مشروع بحث سنة 2002 بمجموع قدره 6026 مشروع بحث، ومن خلال الكلفة الأحادية المتوسطة للمشروع وقد جاءت مصاريف تمويل مشاريع البحث الوطنية كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (22) يبين تمويل برامج البحث الوطنية بملايين الدينارات

السنوات / العناوين	1996	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع 1998-2002
المصاريف المتعلقة ببرامج البحث الوطنية		2271	2264	2787	3126	3435	13.883
إعانة الدولة	100	1521	1939	2462	2801	3110	11.833

المصدر(بتصرف):الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للسنوات 1998-2002، مرجع سبق ذكره، ص 70.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المبلغ الإجمالي المخصص للمصاريف المتعلقة ببرامج البحث الوطنية، قدرت بـ 13.883 مليون دج، منها 2271 مليون دج سنة 1998. لتصل إلى 3435 مليون دينار جزائري سنة 2002، وترتفع إعانة الدولة للصندوق الوطني للبحث العلمي، خلال الخماسي (1998-2002) إلى 11.833 مليون دج، للتذكير تمويل مشاريع البحث الوطنية، تكون من خلال الصندوق الوطني للبحث الممون من جهته من خلال إعانة الدولة، الضرائب، التبرعات والهبات، هذا الصندوق أنشأ في جانفي 1996، وتم اعتماده في شهر أكتوبر سنة 1996 بمبلغ قدره 415 مليون دج.

كما هو معروف أن البحث العلمي في الجزائر، يتم في إطار عدة هيئات ومؤسسات كالبحث الذي يتم في الجامعة، مراكز البحوث ووكالات البحوث، وقد رصدت الدولة ميزانية خاصة لإجراء البحث، في إطار البحث الجامعي ومراكز ووكالات البحث العلمي. لقد تطورت هذه الميزانية من سنة 1996 إلى سنة 2000، كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (23) يبين تطور ميزانية البحث العلمي من 1996 إلى سنة 2000 الوحدة 1000 دينار

السنوات / طبيعة الميزانية	1996	1997	1998	1999	2000
البحث الجامعي	375500	304000	400000	504100	554000
مراكز ووكالات	914000	892600	1057169	781544	5618804
مجموع الجزائر	1289500	1196600	1457169	1285644	6172804
% إلى مجموع الوزارة	6.59	6.23	5.99	3.87	15.99

المصدر: عبد الكريم بن أعراب، "دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر(2000-2004)المنجز و(2006-2010)المخطط"، مرجع سبق ذكره، ص 21.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن ميزانية البحث العلمي قد شهدت تزايدا مستمرا من سنة 1997 حيث قدرت بـ 1196600 دج لتصل إلى 6172804 سنة 2000، وقد حاولت الدولة رفع حصة المنتوج الخام المخصص للبحث العلمي والتطور التكنولوجي من 0.14% عام 1996 إلى 1% عام 2000 مثلما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (24): يوضح حصة المنتوج الداخلي الخام المخصصة للبحث العلمي بملايين الدينارات.

السنوات / العناوين	1996	1998	1999	2000	2001	2002
مصاريف التسيير	2.686	9.674	11.486	13.799	15.960	18.073
مصاريف اقتناء التجهيزات	600	3.252	11.985	20239	21005	22127
مجموع المصاريف	3286	12926	23471	34038	36.965	40200
المنتوج الداخلي الخام	2362.800	2872.400	3129.500	3403800	3696500	4020000
نسبة المصاريف/ فرع منتوج داخلي خام	%0.14	0.45	%0.75	%1.00	%1.00	%100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للسنوات 1998-2002، مرجع سبق ذكره، ص 72.

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع مصاريف البحث العلمي قد تضاعفت فقد بلغت ما قيمته 3286 مليون دينار سنة 1996 لتصل إلى 40200 مليون دج سنة 2002 والنسبة المخصصة للبحث العلمي من الناتج الداخلي الخام سوف تصل نسبة 1.00% بحلول عام 2000، لكن بالرغم من الأهداف والإرادة المعلنة من طرف الحكومة الجزائرية والهيئات المسؤولة عن البحث العلمي في بلوغ 1% من الناتج الداخلي الخام المخصص لنفقات البحث لسنة 2000، غير أنه بقيت مستويات التمويل هذه بعيدة عن الأهداف المسطرة حيث سجلت الجزائر مثلا 0.18% كإنجاز خلال المخطط 2000-2004[1].

[1] عبد الكريم بن أعراب، "دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر (2000-2004) المنجز و(2006-2010) المخطط "، مرجع سبق ذكره، ص 22.

هناك طموحات في تطوير البحث وزيادة تمويله، إلا أن الواقع ينبئ بغير ذلك، لأن المخططات التي تم وضعها عرفت تأخرا متسلسلا فقد شهد المخطط الخماسي 1998-2002 تأخرا. فأصبح المخطط 2000-2004، الذي عرف نفس مصير المخطط الذي سبقه، والذي أصبح المخطط الخماسي 2008-2012، هذا المخطط الذي جاءت فيه مجموع من الأهداف المسطرة من بينها أن تمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 2008-2012 سيكون مرتبطا بالأهداف العلمية ويتكفل بكل الأعمال المبرمجة من حيث التقييم، التثمين الاقتصادي تدعيم محيط البحث وتنظيمه وانجاز الهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى الخاصة بالبحث والتعاون العلمي... وسيرتفع تقدير الغلاف المالي المخصص للخمس سنوات القادمة (2008-2012) إلى ما يقارب 100 مليار دينار جزائري. بالإضافة إلى اتخاذ كافة الإجراءات التشريعية لإعفاء التجهيزات القادمة من السوق المحلي أو المستورد الموجهة لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة[1]. إن مؤشرات الكلفة الأحادية لمحيط البحث المقررة في الفترة الخماسية 2008-2012 هي نفسها المقررة في القانون 98-11 غير أنه بالنسبة لسنة 2008 فقد تم مراعاة مؤشر حساب محيط البحث المتوسط للسنوات 1999-2005.

جدول رقم (25) يبين المؤشرات الحسابية لمحيط البحث

	المؤشرات المنتظرة في القانون رقم 98-11	القيمة المتوسطة الحقيقية للمؤشرات 1999-2005
الأساتذة الباحثون	52.000 دج	31.000 دج
الباحثون الدائمون في العلوم والتكنولوجيا	150.000دج	70.000 دج
الباحثون الدائمون في العلوم الاجتماعية والإنسانية	96.000 دج	52.000 دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10، 20 صفر 1429 الموافق لـ 27 فبراير سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 10، 20 صفر عام 1429 الموافق لـ 27 فبراير 2008، مرجع سبق ذكره، ص 09.

أما تعلق بالنفقات والإعانات المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي نذكر:

1/ تمويل محيط البحث.

إن تمويل محيط البحث يكون بصفة جزئية وبصفة دائمة، وقد عرفت الإعانة السنوية الخاصة بمحيط البحث ارتفاعا تدريجيا يأخذ بعين الاعتبار ارتفاع عدد الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين،ويهدف إلى الوصول إلى غلاف تقديري إجمالي قدره "67.088.227800 دج" للفترة 2008-2012 منها "47051267800 دج" للبحث بصفة جزئية و "20036960000 دج" للبحث الدائم، والجدولين التاليين يبينان تطور تمويل محيط البحث.

الجدول رقم (26) يبين تمويل محيط البحث بصفة جزئية بالدينار

السنوات / العناوين	المتوسط 2005-1999	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع 2012-08
النفقات السنوية لمحيط البحث بصفة جزئية	5.532.000.000	5475.840.000	11.770.512.000	15.649.296.000	16.585.296.000	17.521.296.000	67.002.240.000
ثلث الأجر السنوي للباحثين بصفة جزئية	3.600.000.000	633.972.200	3.856.000.000	4.338.000.000	4.820.000.000	5.303.000.000	19.950.972.200
الإعانة السنوية	1.932.000.000	3.841.867.800	7.914.512.000	11.311.296.000	11.765.296.000	12.218.296.000	47.050.267.800

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10، مرجع سابق، ص 35

جدول رقم (27) يبين تمويل محيط البحث بصفة دائمة بالدينار.

السنوات / العناوين	المتوسط 2005-1999	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع 2012-08
النفقات السنوية لمحيط البحث بصفة دائمة	1.093.000.000	1.718.640.000	3.706.560.000	453.240.000	5.353.290.000	6.177.600.000	21.486.960.000
موارد سنوية خاصة	100.000.000	150.000.000	20.000.000	250.000.000	350.000.000	500.000.000	145.000.000
الإعانة السنوية	993.000.000	1.568.640.000	3.506.560.000	4.280.240.000	5.003.920.000	5.677.600.000	20.036.960.000

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2/ تمويل البرامج الوطنية للبحث: يصل الغلاف المقدر لإنجاز البرامج الوطنية للبحث إلى 5.598.000.000 في الفترة 2008-2012 والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول رقم (28) يبين تمويل البرامج الوطنية للبحث بالدينار.

السنوات / العناوين	المتوسط 2005-1999	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع 2012-08
النفقات المتعلقة بالبرامج الوطنية للبحث	427.000.000	3.000.000.000	1.800.000.000	675.000.000	123.000.000	-	5.598.000.000

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10، مرجع سبق ذكره، ص 36.

3/ تمويل الاستثمارات اللازمة لتنفيذ برنامج 2008-2012

يصل الغلاف المقدر من أجل تحقيق استثمارات البحث إلى 27.313.772.200 في الفترة 2008-2012، وقيمة هذا المبلغ موزعة بشكل متفاوت في الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية 2012 مرورا بالسنوات 2009، 2010، 2011 كما سنلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (29) يبين تقدير إعانة الاستثمارات بالدينار.

السنوات / العناوين	المتوسط 1999-2005	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع 08-2012
اعتمادات الدفع	2.359.000.000	4.589.492.200	9.178.984.000	6.884.238.300	3.442.119.150	3.218.938.150	27.313.772.200

المصدر (بتصرف): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10، مرجع سبق ذكره، ص 36.

تجدر الإشارة إلى أن تمويل بعض الاستثمارات تتكفل به برامج أخرى لاسيما برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي

إن الغلاف الإجمالي التقديري اللازم لتطوير وترقية البحث العلمي والتطور التكنولوجي يقدر بـ 100 مليار دينار بالنسبة للفترة 2008-2012 موزعا بنسب متفاوتة حيث قدرت نسبة 73% لتمويل محيط البحث والبرامج الوطنية. و27% لاستثماراتها والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول رقم (30) يبين إعانة الدولة في إطار تمويل محيط البحث والبرامج الوطنية والاستثمارات بالدينار.

السنوات / العناوين	المتوسط 1999-2005	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع 08-2012
تمويل محيط البحث والبرامج الوطنية للبحث	335200000	8410507800	13221072000	16266536000	16892216000	17895896000	72686227800
الاستثمارات (الهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى)	235900000	4589492000	9178984400	6884238300	3442119150	3218938150	27313772200
المجموع	571100000	13000000000	22400056400	23150774300	20334335150	21114834150	100000000000

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد10 مرجع سبق ذكره، ص 37.

إن الحلم الذي راود الدولة الجزائرية في إنجاز 1% من الناتج المحلي الخام وحتى صدور المخطط الخماسي 2008-2012، لم يتم بلوغ هذه النسبة ولم تعرف حتى الهياكل القاعدية إتمام انجازها بأكملها. لقد بلغت قيمة الإنفاق على البحث العلمي في الفترة 2006-2010 "213928" مليون دينار[1]. إن الانخفاض في القيمة المخصص لتمويل البحث العلمي في الجزائر ترجع في الأساس إلى قلة الميزانية المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي حيث قدرت ميزانية هذا القطاع سنة 2008 بـ 11449 مليار دينار 53.31% من الميزانية تذهب إلى تغطية رواتب الأساتذة والعمال، ونسبة 44,18% لقطاع الخدمات الجامعية، أما حصة الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية فتقدر بـ 0.04%من الميزانية، أما البحث العلمي فتخصص له الدولة 1.2%من الميزانية، وهي نسبة ضئيلة جدا، إذا ما تم

[1] عبد الكريم ب أعراب، "دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر (2000/ 2004)المنجز و(2010/2006)المخطط". مرجع سبق ذكره، ص 23.

مقارنتها ببعض الدول التي تولي أهمية بالغة للبحث العلمي. فمثلا نجد فرنسا تخصص 33.4 مليار أورو (3112.96 مليار دينار جزائري أو أكثر) للأنشطة البحثية لوحدها، وهو ما يشكل 2.23% من صافي الإنتاج القومي لها. معدل ما تصرفه حكومة إسرائيل على البحث العلمي والتطوير المدني في مؤسسات التعليم العالي ما يوازي 30.6% من ميزانية الحكومة المخصصة للتعليم لعالي بكامله، ويصرف الباقي على التمويل الخاص بالرواتب،الصيانة والتجهيزات...[1]. وهو عكس ما يحدث في الجزائر.

إن جهود الحكومة الجزائرية في رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي، لا تزال متواصلة، حيث خصصت وزارة التعليم العالي والبحث، ما قيمته 20 مليار دينار كميزانية لتسيير البحث العلمي سنة 2011، وهذا بعد أن قررت الحكومة رفع هذه الميزانية بنحو ثلاثة أضعاف على ما كانت عليه. وسعت السلطات العمومية للبحث العلمي إلى تخصيص قيمة 100 مليار دج للفترة 2010-2014 للبحث العلمي، بنسبة 1% من الناتج القومي إلا أن هذه الميزانية تعتبر قليلة مقارنة بما تنفقه الدول المتقدمة وفي هذا الصدد يقول الباحث في الطاقات الجديدة بكندا "مراد خارون" إن هذه الميزانية متواضعة لتطوير البحث في الجزائر وتعادل مخصصات بحث واحد في أمريكا حيث تخصص الولايات المتحدة الأمريكية ميزانية تقدر بـ 280 مليار دولار يليها الاتحاد الأوروبي بـ 199 مليار دولار ثم اليابان 113 مليار دولار تليها الصين بـ 101 مليار دولار[2].

إن ما صرحت به الوزارة الوصية حول تخصيص ما قيمته 1% من الناتج المحلي الخام للبحث العلمي، لا يكفي لبناء إستراتيجية وطنية للبحث العلمي، يمكن الاعتماد عليها للخروج من وضعية التبعية المطلقة لقطاع المحروقات ، لأن هذه النسبة بعيدة عن المقاييس العالمية، حيث أن المتوسط العالمي للإنفاق على البحث العلمي والتطوير قد بلغ 2.38% فنجد مثلا إسرائيل تخصص نسبة 3% من الناتج القومي، اليابان 2.84% كوريا 2.2%

---

[1] حسين بهاز، **البحث العلمي في الوطني العربي – الواقع، المعوقات والتحديات** أنظرا لرابط: www.bchaib.net زيارة يوم 2013/7/17 على الساعة 19:46

[2] ملتقى الكفاءات الجزائرية بالمهجر، فندق الماركور، الجزائر 13-15 ديسمبر 2008 أنظر الرابط: www.startimes.com زيارة يوم: 17-7-2013 على الساعة 16:44.

والولايات المتحدة الأمريكية 2.7%...[1] هذه الأرقام تبين مدى تقدير هذه البلدان لأهمية البحث وتحسب فوائض قيمته الإنتاجية وعوائده الاستثمارية، لذا فإنها تنفق عليه بسخاء وتفي بكل التزاماتها نحو البحث العلمي.

بالإضافة إلى مشكل ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة إلا أن هناك مشكل آخر يتعلق باستهلاك المخصصات المالية للبحث العلمي. حيث أكد الأمين العام للنقابة الوطنية للباحثين الدائمين الأستاذ "سماتي زغبي" يوم الأربعاء 03 أفريل 2013 أنه تم استهلاك 35% فقط من 100 مليار دينار جزائري التي خصصتها السلطات العمومية للبحث العلمي للفترة 2010-2014، وذلك بسبب المماطلات الإدارية التي يواجهها الباحثون[2]. إن هذه النتيجة تعكس بوضوح ضعف قدرة الامتصاص للأموال المتاحة، لأن مؤسسات البحث العلمي في الجزائر تشكو من اختلالات متراكمة كندرة الموارد البشرية كما ونوعا، والحاجز الموجود بين قطاع البحث والعالم الاقتصادي، وسوء التسيير الإداري والبيروقراطية المفرطة، حيث أن الإجراءات المالية والإدارية الخاصة بصرف الأموال الخاصة بالبحث، على درجة كبيرة من التعقيد قد لا تشجع غالبية الباحثين على القيام بها. خاصة مع تعقد العلاقة بين الجهاز الأكاديمي البحثي وبين الجهاز الإداري المعاون وفي هذا الصدد يؤكد الأستاذ الباحث "كاظم العبودي" مدير فريق بحث في مخبر بجامعة وهران أن البحث العلمي في الجزائر يعاني من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60% من ميزانية البحث العلمي، والباقي ينفق على البحث التكويني وليس البحث الاستكشافي، ولهذا السبب فإن نتائج البحث العلمي مازالت ضعيفة. يضاف إلى ذلك عدم تسيير البحث العلمي وفق المعايير العالمية، حيث يتميز البحث العلمي بسوء التسيير أين توزع معظم النفقات على لوازم مكتبية وتذاكر سفر للمشاركة في مؤتمرات بالخارج.

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[2] استهلاك 35% من ميزانية البحث أنظر الرابط: www.elkhabar.com
زيارة يوم 2013/5/2 على الساعة 15:22

والقليل ينفق على لوازم البحث العلمي والمشكلة أن مخصصات البحث العلمي يمتصها الفساد الإداري والمالي[1].

إن الإنفاق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية الدولة، كمصدر شبه كلي للتمويل في ظل الظروف الاقتصادية الضاغطة التي تتعرض لها الدولة الجزائرية نتيجة التذبذب في تجارة النفط، والآثار الاقتصادية للعولمة واتفاقية التجارة الحرة بالإضافة إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي وارتفاع تكاليفه... وغيرها من العوامل السابقة الذكر. التي جعلت الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع غير كافية أمر يجب تجاوزه لذا فقد أصبح من الضروري البحث عن موارد مالية بديلة لتلبية احتياجات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بصفة عامة والبحث العلمي بصفة خاصة. لعل أهم الحلول المناسبة لإيجاد مصادر بديلة للبحث العلمي ما يلي:

1/ تحمل الطلبة جانبا من تكاليف الدراسة

لقد لجأت الكثير من الجامعات في البلدان النامية إلى فرض رسوم يدفعها الطلبة الملتحقون بالتعليم العالي، تساهم بقدر في التمويل الذاتي للجامعة مثلا نجد الصين بالرغم من أنها بلد يهيمن عليه القطاع العام، إلا أنها أخذت في تجربتها بالتقليل التدريجي لاعتماد جامعاتها على الموازنة الحكومية واعتمدت سبلا مناسبة للتمويل الذاتي منها: فرض رسوم على التعليم العالي للطلبة المسجلين في الجامعة خارج خطة الولاية التي تقع فيها الجامعة حيث يدفع الطالب المقبول خارج الخطة أجورا دراسية لقاء قبوله. في عام 1998-1999 تم تشريع قانون جديد يدفع بموجبه الطلبة رسوما دراسية مقدارها 1300 ين أو ما يعادل 888 دولار أمريكي[2].

إن الطالبة ترى أن هذه العملية يمكن الاقتداء بها في زيادة تمويل البحث العلمي من خلال فرض رسوم دراسية على الطلبة الجامعيين لصالح البحث العلمي في حدود 1000-2000 دج، وهذه الرسوم يمكن أن يعفى منها الطلبة ذوي الأولياء محدودي الدخل، كما

---

[1] أميمة أحمد، "سعي الجزائر كي تصل ميزانية البحث العلمي إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي"، أنظر الرابط: www.aljaazeera.net زيارة يوم 2013/7/17 على الساعة 16:06

[2] عبد الإله يوسف الخشاب، مجدات بدر العناد، **التمويل الذاتي بالتعليم العالي في الدول النامية وتوجهاته**، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001، ص 26.

يجب زيادة رسوم التسجيل من 200 دج إلى 500 دج ، حيث أن عملية رفع مبلغ رسوم التسجيل لم تشهد تغييرا إلا مرة واحدة، وذلك سنة 1999 أين تم رفع رسوم التسجيل من 50 دج إلى 200 دج، كذلك يمكن ترشيد مجانية التعليم على سبيل المثال، يتم حرمان الطالب الذي يرسب من المجانية ويدفع نسبة 5% من تكلفة الدراسة وإذا نجح تعود إليه المجانية، أو يدفع ضعف رسوم التسجيل أو الرسوم الدراسية في حالة تطبيقها بالإضافة إلى ما سبق فإن الطلبة العاملين (الموظفين) يمكنهم دفع تكاليف الدراسة أو قسطا منها حسب الدخل الذي يتقاضاه الطالب العامل. كما أنه يمكن فرض رسوم دراسية أخرى على الطلبة لقاء رغبتهم في الانتقال من كلية إلى أخرى أو من جامعة إلى أخرى.

2/ التوجه نحو القطاع الخاص والشراكة مع المؤسسات الاقتصادية

نتيجة ارتفاع تكلفة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وزيادة حدة المشكلات الاقتصادية، وقلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، مقارنة بالدول المتقدمة. أصبح من الواجب الاهتمام بالتعليم العالي الخاص عن طريق التسهيل للقطاع الخاص بإنشاء الجامعات الخاصة حيث انتشرت هذه الجامعات والكليات في العديد من بلدان العالم المتقدم والنامي على السواء، وارتفع عدد المسجلين في هذه المؤسسات، ففي رومانيا مثلا بلغ عدد المسجلين في الجامعات الخاصة نسبة ثلث (3/1) عدد المسجلين في التعليم العالي بعد إصدار قانون ينظم التعليم الخاص عام 1990. في الوطن العربي بدأ الاهتمام بالتعليم العالي الخاص على نطاق واسع، منذ الثمانينات ولا زال دوره يأخذ في التصاعد، ففي الأردن مثلا أنشأت العديد من الجامعات الخاصة في أغلب المحافظات الأردنية، ومن تلك الجامعات: جامعة عمان الأهلية، جامعة العلوم التطبيقية، الإسراء. أربد، الزرقاء... وفي اليمن أنشأت العديد من الجامعات الخاصة كجامعة العلوم والتكنولوجيا وجامعة الأحقاف وغيرها...[1] لقد انتشرت الجامعات الخاصة في الوطن العربي بشكل كبير في مصر لبنان،العراق... وقد قطعت تلك الجامعات شوطا من النجاح في قبول أعداد من الطلبة مع الاهتمام بنوعية الخريجين. أعتقد أنه على الجزائر الأخذ بهذه التجربة لتقليل الضغط على التمويل العام لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لفائدة البحث العلمي، على أن تظل الدولة

[1] عبد الإله يوسف الخشاب، مجداب بدر العناد، المرجع السابق، ص 32.

المسؤولة الأولى عن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، حتى في شكله الخاص وأن تكون شروط القبول الخاصة بالطلبة في الجامعات الخاصة نفسها شروط القبول في الجامعات العامة. حتى لا يتم الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وأن لا يقل المستوى التعليمي والبحث بها عن نظيراتها من الجامعات العامة، وأن تستوفي شروط منح الدرجات العلمية المتعارف عليها وطنيا وعالميا.

إضافة إلى فتح المجال للقطاع الخاص، فان هناك حل آخر. وذلك من خلال تفعيل الشراكة بين الجامعات وقطاع الإنتاج، لأن موضوع الشراكة والتعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية من المواضيع الأساسية والجوهرية في العصر الحالي وهو ما يميز نظام التعليم العالي بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة في الدول المتقدمة. لقد أخذت به كل الدول التي تصبوا إلى تطوير البحث العلمي وزيادة مصادره التمويلية. فمثلا نجد اليابان، قد اهتمت بهذه الشراكة منذ الثمانينات من القرن الماضي هذا ما أدى إلى إيجاد المئات من مراكز البحوث التعاونية، مثلا في جامعي "طوكيو" و"توهوكو" يوجد 56 مركزا لإجراء البحوث التعاونية بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الإنتاجية مهمتها البحث في المشكلات التي تواجه الصناعة اليابانية وطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين الصناعة والجامعة[1].في بريطانيا نجد جامعة لندن التي تتجاوز إيراداتها السنوية 400 مليون جنيه إسترليني، تعتمد في تمويل نشاطها بنسبة 30% من عقود الشركات الانجليزية وغيرها لتطوير بعض المعدات أو إجراء تصميمات أكثر حداثة[2].

إذا كان هو حال التعاون والشراكة بين الجامعات في الدول المتقدمة ومؤسسات قطاع الإنتاج، فما هي الصورة في الجزائر؟ !.

يكاد يكون هناك اتفاق بين الباحثين والمهتمين بقضايا البحث العلمي بأن هناك حالة قطيعة بين الجامعات وباحثيها وعلمائها من جهة والمؤسسات الإنتاجية والاقتصادية من جهة أخرى، وذلك لعدة أسباب منها: اللجوء إلى الخبرة الأجنبية في تنفيذ المشاريع أو حل المشكلات. واعتماد مبدأ تسليم المفتاح... وفي هذا الصدد يقول الباحث "على مصراتي"

---

[1] أحمد محمود الخطيب، عادل معاينة سالم، **الإدارة الإبداعية للجامعات، "نماذج حديثة"** الأردن: جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، 2006، ص191.

[2] شبل بدران، **التعليم والتحديث**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 297.

"المشكلة في الجزائر هي البيروقراطية والمشكلة الأكبر للباحث هو أنه يقوم بكافة حلقات البحث ليصل المنتج العلمي إلى المستهلك... وتكمن المشكلة في عدم قدرتنا على تسويق نتائج البحث بعد كل هذه المشقة"[1]. وذلك لعدم وجود شراكة بين الجامعة وقطاع الإنتاج.

نعتقد أن العديد من الجامعات الجزائرية، مؤهلة لأن تكون أفضل شريك مع القطاع الاقتصادي. لذا يجب تفعيل هذه الشراكة وإيجاد البنية الأساسية والمناخ الملائم لهذه الشراكة وإيجاد البنية الأساسية والمناخ الملائم لهذه الشراكة لإيجاد بدائل تمويلية للبحث العلمي غير التمويل الحكومي.

3/ تنويع خدمات الجامعة

تضم الجامعة الجزائرية صفوة من العلماء والباحثين في مختلف التخصصات وتمكن الاستفادة منهم في تنويع خدمات الجامعة وتقديم تلك الخدمات إلى رجال الأعمال وقطاعات الإنتاج الخاص والعام، من خلال إجراء الدراسات والبحوث وتقديم الاستشارات بما يعود على الجامعة بمداخيل إضافية يمكن استثمارها في البحث العلمي. عن طريق إنشاء مكتب استشاري يتولى إحصاء كافة الأساتذة والمتخصصين في كل فروع التخصص الدقيق يستقبل طلبات المشورة والدراسات والبحوث من خارج الجامعة واستقصاء مشكلات قطاع الإنتاج المختلفة، وتحويل هذه المشكلات لجهات الاختصاص داخل الجامعة من أساتذة وباحثين لدراستها وتقديم الحلول المنطقية والواقعية للتغلب عليها[2] ليستفيد منها قطاع الإنتاج العام والخاص مقابل إيرادات تحول لتمويل البحث العلمي في الجامعة.

كما تملك الجامعة ورش ومخابر ومزارع... وغيرها من المراكز التي يمكن أن تستغل بوصفها مراكز إنتاج متقدم. توظف فيه الجامعة معطيات العلم الحديث لاسيما في العلوم التطبيقية لتطوير الإنتاج الزراعي بأنواعه المختلفة. وتدخل مجال الصناعة بالتدريج مستغلة إمكاناتها البشرية المتميزة في هذا الشأن، والحصول على مقابل مادي من خلال ما تنتجه هذه المشروعات من منتجات زراعية وصناعية. لصالح تمويل وتطوير البحث العلمي في الجامعة، ويكفي البرهنة على أهمية هذا المجال، أن دولا مثل الصين والولايات المتحدة

---

[1] ملتقى الكفاءات الجزائرية بالمهجر، موقع سبق ذكره. (www.startimes.com)

[2] فتحي درويش عشية، مرجع سبق ذكره، ص 170.

الأمريكية، قد استخدمت إمكانيات الجامعات لإنتاج صناعات متقدمة مثل الصواريخ والطائرات[1].

إضافة إلى الخدمات السابقة التي يمكن أن تقدمها الجامعة مقابل أجور معينة، هناك خدمات أخرى عديدة ومتنوعة يمكن للجامعة القيام بها لتوسيع مواردها الذاتية وتخصيص جزء منها لتمويل الأبحاث فيها، من بين هذه الخدمات ما يلي:

خدمات التعليم المستمر، خدمات شبكة الانترنت لحساب أفراد المؤسسات غير الجامعية.

خدمات التدريب والحصول على إيراد مناسبة من استغلال المنشآت الجامعية.

4/ تعميم الأنماط غير التقليدية للجامعة

في ظل تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وفي ظل نقص الموارد المالية نتيجة المشكلات المعروضة سابقا، يمكن تنشيط مجالات التعليم عن بعد والاستفادة من شبكات المعلومات العالمية بتطوير نظم للجامعات الافتراضية وتفعيلها والسعي إلى توسيع التعليم المفتوح، إذ يوجد ما يربو على 850 جامعة مفتوحة في العالم، والاتجاه نحو التعليم عن بعد يتزايد يوما بعد يوم في القارة الآسيوية وتشهد بلدان كثيرة في أمريكا اللاتينية انتشارا واسعا لتجارب التعليم عن بعد تقوم بها مؤسسات للتعليم العالي أو جامعات مختصة في التعليم عن بعد دون سواه، وفي أمريكا الشمالية وأوربا[2].

إن الحاجة إلى التعليم عن بعد سوف تتزايد في ظل العولمة والانفتاح والتواصل الحضاري والعالمي. إذ أنه أحد الطرق والسبل الهامة لتخطي كل الحواجز بين الدول والعقبات التي تحول دون مواصلة الراغبين من المتعلمين تعليمهم العالي، في أي مكان وتحت أي ظرف. بفضل التقدم والتطور التكنولوجيين الكبيرين اللذين يشهدهما العالم اليوم والآخذين في التطور والاتساع بسرعة لا يمكن التنبؤ بها.

5/ التبرعات والإعانات الخيرية

تتوجه كثير من الجامعات إلى الهبات والأعمال الخيرية من الأشخاص الميسورين ومن الهيآت والشركات، لزيادة مواردها المالية، وقد شرعت الكثير من الدول في البلدان المتقدمة

---

[1] محمود عباس عابدين، **قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 334.

[2] عبد العزيز بن عبد الله السنبل، **التربية في الوطن العربي**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص 161.

القوانين التي تسهل وتشجع هذه الشركات ورجال الأعمال على التبرع، وهذا معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الغربية، فمثلا نجد في جامعة كالتك (معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا) جمعية باسم "سفراء كالتك للمجتمع" تقوم بعدة أنشطة لصالح الجامعة ومن بينها جمع الهبات والتبرعات للمساعدة في تكاليف تطوير وتجديد الجامعة ودعمها ماديا، وتم تأسيس اتحاد المانحين جماعة أصدقاء الجامعة، وتحصل منهم الجامعة على تبرعات سنوية تبلغ حوالي 7.5 مليون دولار[1].

لقد حاولت الكثير من الجامعات في البلدان النامية الاستفادة من هذا التوجه، فعلى سبيل المثال استلمت جامعة "بكين" تبرعات مالية من أثرياء "هونك كونغ" بقيمة عشرة ملايين دولار أمريكي، وفي جامعة غزة كونت الهبات والتبرعات نسبة 39%من مجمل موازنة الجامعة، وتسعى الكثير من الجامعات إلى استمرار علاقاتها بالخريجين منها. حيث استفادت بعض الجامعات من المساعدات والهبات التي يتبرع بها هؤلاء الخريجين إلى جامعاتهم التي تخرجوا منها[2].

إن الجامعة بإمكانها أن تنمي مواردها عن طريق التبرعات وذلك بواسطة عدة أساليب وقد حددها عبد الله مغرم الغامدي في النقاط التالية:[3]

أ/ دعوة أصحاب رؤوس الأموال لحضور حفلات الجامعة ومناسباتها.

ب/ تعريف مؤسسات الإنتاج والخدمات بالبحوث والتجارب التي تحتاج إلى دعم.

ج/ إعداد دليل تعريفي يوضح مجالات التبرع الممكنة للجامعة.

د/ تبني بعض الأساليب التي تركز على الحوافز المعنوية للمتبرعين مثلا إطلاق أسمائهم على القاعات أو المدرجات... والإشادة بهم في بعض وسائل الإعلام.

هـ/ إنشاء صناديق مالية لإنماء موارد الجامعة وذلك لتلبية رغبات المتبرعين بالإنفاق على مشروعات معينة.

و/ إنشاء إدارة لعلاقات الخريجين وتوسيع مفهوم الوقف.

---

[1] فردوس عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[2] عبد الإله يوسف الخشاب، مجداب بدر العناد، مرجع سبق ذكره، ص37.

[3] عبد الله مغرم الغامدي، **الإنفاق على التعليم**، الرياض:مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2006، ص ص 120-121.

ز/ تبني برامج توعوية لأفراد المجتمع عن الجامعة وأهدافها ووظائفها.

6/ ترشيد الاستهلاك والإنفاق داخل الجامعة.

على الرغم من احتياج الجامعة للمزيد من التمويل لتقابل تزايد أعداد الطلبة ومتطلبات البحث العلمي، إلا أنه من المهم أيضا العمل على الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة داخل الجامعة، بحيث يتم التشغيل الكامل للمخابر والورشات والمدرجات... بحيث لا تكون قاصرة على كلية بعينها وإنما يوضع لها جدول زمني يتعاون في وضعه مسؤولون في هذا الشأن من كل الكليات، بحيث تستغل لأكبر عدد ممكن من الساعات مع وضع نظام صيانة متقدم ودوري، لكي تقل تكلفة الوحدة بالنسبة لهذه المنشآت غالية التكاليف، كما أنه يجب عند شراء واستخدام الأجهزة غالية التكاليف أن يتم مركزيا على مستوى الكلية ويتم استغلالها عن طريق جدول زمني معلن ومتفق عليه، ولكي يكون معدل استخدام هذه الأجهزة كبيرا. يجب الحرص على أن يتولى التعامل مع هذه الأجهزة أخصائيون على درجة عالية من المهارة حتى يطول عمرها مع رفع كفاءة استخدامها ونفس الشيء يمكن أن ينسحب على أمور كثيرة مثل الدوريات العلمية التي تخدم كليات متعددة مثل الدوريات العلمية التي تفيد كلية العلوم الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية... في الوقت ذاته فيفضل شراؤها مركزيا وتوضع في المكتبة بعدد كاف بحيث يسهل استخدامها من قبل أكبر عدد ممكن من الطلاب والباحثين، بدلا من تكرار شرائها على مستوى كل كلية وتشتري مكتبة الكلية الدوريات والكتب الأكثر ارتباطا بها، أما غير ذلك فتكون في المكتبة المركزية للجامعة، ومن ناحية أخرى من الأفضل أن يتم شراء المراجع والمصادر العلمية مباشرة بين الناشرين بدلا من الوسطاء لتوفير مبالغ كبيرة البحث العلمي أولى بها[1].

إضافة إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة داخل الجامعة، فإنه من الأجدر أن تكون هناك نظرة اقتصادية فيما يخص تسيير الجامعات، إذ هناك عدد كبير من العمال الإداريين الذين تتزايد أعدادهم بدرجة كبيرة عن متطلبات العمل الوظيفي داخل الجامعة خاصة مع تزايد استخدام التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يزيد من مصاريف الجامعة الجزائرية، إذ تشير الأرقام المكيفة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إلى التضخم الذي تعرفه هذه الفئة

[1] محمود عباس عابدين، مرجع سبق ذكره، ص 335.

علىمستوى المؤسسات الجامعية حيث قدر عدد هم إلى غاية 31 ديسمبر 2000 بـ15968 عامل من بينهم 15612 عمال دائمين و356 عمال مؤقتين[1].

إن الإنفاق بهذا الشكل لا يمكن الجامعات من الحصول على موارد مالية كبيرة تستغل في تطوير البحث العلمي في ظل النسبة العالية التي تنفق على الأجور. كما أن قطاع الخدمات الذي يأخذ حصة الأسد من ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يعرف تسيير غير عقلاني، ومثال ذلك المنح المقدمة للطلبة غالبا ما تكون دون مراقبة وكثيرا من الأحيان، فإن الطلبة المسجلين لا يدرسون إطلاقا ومع ذلك فإنهم يستمرون في الحصول على المنحة وبالتالي فإن الدولة تتحمل مصاريف طائلة دون مقابل بالإضافة إلى توزيع الأموال على الإقامات الجامعية بالطريقة الحالية هو تبذير وإهدار لهذه الموارد غير الكافية أصلا[2].

هناك جانب آخر هام يجب أن يتم إعادة النظر فيه، لأن له تأثير كبير على مردودية الجامعة ووظيفتها الأساسية، وهي طريقة توزيع الميزانية على الجامعات إن الطريقة الحالية غير رشيدة لأنها تتم مركزيا وبطريقة تقديرية، مما ينجم عنها إعطاء جوانب أكثر مما تستحق وجوانب أخرى أقل مما تستحق، وكثيرا ما سمعنا نتيجة لهذا التوزيع أن هناك مبالغ كبيرة من ميزانية الجامعة قد أعيدت إلى خزانة الدولة بحجة عدم وجود الحاجة إليها أو عدم وجود ميادين لصرفها، هل هذا صحيح؟ طبعا لا. لأن في الوقت نفسه فان أشياء أساسية يتوقف عليها سيران العمل في الجامعة مفقودة أو معطلة كتوفير المياه أو إصلاح زجاج القاعات الدراسية أو الطبع أو التصور... إن التوزيع الفعال للميزانية هو ذلك الذي يتماشى مع مخطط التطور التعليمي والبحثي والأهداف الموضوعة، وحسب الاحتياجات المستمدة من القاعدة، أي أن كل مصلحة وكل دائرة وكل قسم يضع قائمة لاحتياجاته ويرتبها حسب الأولوية والأهمية ثم توزع الميزانية حسب هذه الحاجات، وفي حالة عجز الميزانية على تغطية كل الحاجات تعطى الأولوية للحاجات ذات الأهمية القصوى على أن تغطي بقية الحاجات في الميزانية القادمة[3].

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الحولية الإحصائية رقم 30، ص 115.

[2] بوفلجة غياث، **التربية والتعليم بالجزائر**، ط:2، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[3] مقدم عبد الحفيظ،"تصورات حول إصلاح المنظومة الجامعية"، **حوليات جامعة الجزائر**، العدد:7، 1993، ص 100.

ثانيا/ الإدارة الجامعية.

إن الإدارة بشكل عام تعتبر عنصرا مهما وأساسيا داخل أي تنظيم سواء كان كبيرا أو صغيرا، تجاريا أو صناعيا، خدماتيا أو اجتماعيا... والجامعة إحدى هذه التنظيمات فهي قبل كل شيء تنظيم اجتماعي يسري عليها ما يسري على التنظيمات الاجتماعية الأخر الموجودة في المجتمع، تقوم بوظائفها لأجل تحقيق أهدافها انطلاقا من مجموعة عناصر ومكونات منها الإدارة الجامعية التي تعرف بأنها "ذلك النشاط الناتج عن التفاعل المستمر بين العاملين بالكلية –الجامعة– لتحقيق أهدافها بكفاءة في أقصر وقت وأقل جهد وأرخص التكاليف الممكنة من خلال ممارسة الوظائف المختلفة لعملية الإدارة[1].

يمكن النظر إلى الإدارة الجامعية من عدة زوايا منها:

1/ باعتبارها نشاط ومجموعة من العمليات المتشابكة التي تترابط فيما بينها داخل المؤسسة الجامعية لتحقيق الأهداف المنشودة للجامعة.

2/ نظام له مدخلات وعمليات ومخرجات، تتمثل المدخلات في الهيكل التنظيمي القوى البشرية، التكنولوجيا، الأنظمة والقوانين والتشريعات الأهداف والفلسفة والمناهج البرامج والخطط التعليمية، أما العمليات فهي عمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات وتشمل القيادة، الرقابة، المتابعة، التقييم، التوظيف والتخطيط أما المخرجات فتضمن تحقيق الأهداف المرسومة للجامعة تكوين الإطارات تطوير البحث العلمي، خدمة المجتمع[2].

3/ باعتبارها جزء لا يتجزأ من الإدارة العامة للدولة تخضع لما تخضع له هذه الإدارة من مؤشرات واتجاهات، وهي جزأ لا يتجزأ من علم الإدارة بشكل عام، فالمبادئ والوظائف والمفاهيم الإدارية المتعارف عليها هي واحدة، ولكن مجال التطبيق هو الذي يختلف من تنظيم لآخر، سواء أكان مؤسسة هادفة لتحقيق الربح كالمؤسسات التجارية والصناعية، أو مؤسسةغير هادفةلتحقيق الربح كالمؤسسات التربوية والتعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات.

إن الإدارة الجامعية لها طبيعتها التي تميزها عن كل إدارة أخرى، حيث تنصب على العنصر البشري الأساسي في المؤسسة متمثلا في الطلاب. كما أنها تتميز بأنها المسؤولة

---

[1] نخبة من أساتذة التربية وعلم النفس، **التعليم الجامعي في الوطن العربي**، إشراف: سعيد إسماعيل علي، القاهرة: دار الفكر العربي، بدون سنة نشر، ص 321

[2] أحمد محمود الخطيب، سالم معاينة، مرجع سبب ذكره، ص 42.

عن تطوير التعليم والبحث العلمي في الجامعة، وإدارة الجامعة كغيرها من سائر الإدارات الأخرى، لها أهدافها التي تسعى جاهدة نحو تحقيقها، والتي تتمثل في التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع وجميع الأنشطة التي تتم داخل الجامعة. سواء ما كان منها ذا علاقة بالأستاذ الجامعي أو بالطلاب أو المجتمع، وتسهم في النهاية في النمو المعرفي للطلاب وتحسين عملية التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي توجد فيه ويتم تحقيق هذه الأهداف عن طريق مجموعة من الوظائف تتمثلفي: التخطيط، التنظيم، التنسيق، الاتصال، التوجيه والرقابة والتقييم.

إن الإدارة الجامعية يجب أن تكون ذات كفاءة عالية مستوعبة لآليات العصر وتقنياته ومسؤولة عن تحقيق أهداف الجامعة وتطوير المجتمع ومجابهة المتغيرات، وإن لم تكن كذلك، فإنها ستكون عقبة أمام أي تطور جوهري للجامعة والمجتمع، لأنه من المعروف أن أي عمل في الجامعة يمكن أن ينجح أو يفشل بسبب الإدارة، وأن تطور وجودة التعليم العالي مرهون بكفاية وكفاءة إدارته وهذه الأخيرة رهن كفاية الإداريين وقدرتهم على التجديد والتطوير في أساليب الإدارة. فالعمل الجامعي لن ينجح أكاديميا أو بحثيا أو خدمة للمجتمع والبيئة. كما لم ينجح طالبا أو أستاذا أو نشاطا أو منهجا أو تقويما أو تكنولوجيا، لن ينجح في هذه الأبعاد وغيرها ما لم يكن على رأسه إدارة علمية متطورة، خبيرة قادرة مستقرة واعية، بدءا من رئيس الجامعة ومرورا بنوابه وعمداء الكليات ووصولا إلى رؤساء الأقسام وما يتبع كل هؤلاء من أجهزة مساعدة ومنفذة[1]، لأن الإدارة جوهر العمل في الجامعة وذلك بما تسعى إليه من حسن استغلال الموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة والمحتملة بهدف تحقيق أهداف الجامعة وعلى رأسها تطوير البحث العلمي. غير أن واقع الإدارة الجامعية بما تحتويه من عمليات وبما تتضمنه من مستويات تشير إلى وجود قصور في تحقيق الأهداف المرجوة من وراء إنشاء الجامعات خاصة ما تعلق بتطوير البحث العلمي، وذلك يعزى إلى أن إدارة النظام الجامعي مثقلة بالعديد من المشكلات والممارسات المتخلفة واتجاهها نحو التسيير البيروقراطي النمطي الذي يجعل الإدارة غاية في حد ذاتها، بحيث يقتصر العمل الجامعي على إتمام إجراءات ورقية يستغرق جهد القائمين عليه ويستنفذ طاقاتهم في المتابعة المكتبية

[1] عبد الغني عبود، **الإدارة الجامعية في الوطن العربي**، مصر: دار الفكر العربي، 2001، ص 29.

في الوقت الذي كان يجب أن تتجه فيه المؤسسة الجامعية بكلياتها وأقسامها ومجالسها إلى تنشيط وتشجيع وتطوير البحث العلمي، والتكفل بمختلف متطلباته والمتابعة التربوية وتقييم البرامج ودراسة مختلف المشاكل والمعوقات التي تقف حائلا أمام النهوض بالبحث العلمي. حيث أصبحت الإدارة الجامعية مكاتب للشكاوي ومراجع للإمضاءات التي لا تنتهي فبعدت المسافة بين الأستاذ وزميله وبينه وبين الطالب وازدادت مشكلات التنسيق بين الأجهزة المعقدة الرأسية والأفقية حدة واختلطت الأدوار والمراكز[1]. إن الإدارة الجامعية بطريقة تسييرها هذه توجد عدة عراقيل أمام الأستاذ أثناء قيامه بوظائفه أو حصوله على بعض حقوقه الوظيفية، فمثلا يجد الأستاذ العديد من المشكلات والمعوقات الإدارية التي تقف حائلا بينه وبين استفادته من الدورات التدريبية التجديدية (التربصات) وعدم إيجاد التسهيلات المختلفة لحضور الملتقيات والمؤتمرات داخليا وخارجيا، أو ما تعلق منها بالترقية من درجة إلى أخرى والتي تستغرق وقتا طويلا، نتيجة الإجراءات المكتبية الورقية، التي تطول مدتها والتي تؤدي إلى هدر وقت الأستاذ في تعامله مع هذه الإدارة. هذا الوقت الثمين الذي من المفروض يجب استغلاله في البحث العلمي، وهذا كله نتيجة أن وحدة الزمن التي يتعامل وفقها الإداري في الجامعات الجزائرية والعربية عامة تتسع لتكون هي "الموسم" في الوقت الذي تدق فيه المجتمعات المتقدمة لتصبح في بعض الأحيان جزءا من الثانية[2].

زد على ما سبق فإن إدارة التعليم العالي والبحث العلمي، بدءا من الوزارة الوصية ووصولا إلى الإدارة الجامعية على مستوى الأقسام والكليات ورئاسة الجامعة. لا تميز الأستاذ الذي يبذل جهدا في قيامه بوظائفه خاصة البحثية عن نظرائه من ذوي المناصب الإدارية ماديا أو على الأقل معنويا، حتى لا يزحزحه بريق المنصب الإداري وما يحصل عليه صاحبه من تسهيلات في قضاء مختلف احتياجاته حتى الشخصية منها، عن رغبته في الاشتغال بالبحث العلمي، حيث نجد أن هناك الكثير من أساتذة الجامعات يعتبرون اعتلاء المناصب الإدارية أمر ضروري من ضرورات الأستاذ الجامعي ومن هنا تنشأ الصراعات داخل الكليات والجامعات على تولي هذه المناصب حتى ولو لم تكن لدى الأساتذة دراية بهذه الأعمال الإدارية. فدراية الأستاذ بالمهام الإدارية الموكلة إليه ذات أهمية من حيث

---

[1] محمد العربي ولد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[2] سعيد إسماعيل سامي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الوقت الذي تستهلكه. فكلما كانت لدى الأستاذ معرفة وعلم بهذه المهام كلما قل الوقت الذي يستهلكه لأداء هذه المهام ليستثمره في أداء مهامه البحثية. بالإضافة إلى أداء الأعمال الموكلة إليه بكل كفاءة وسرعة. وكلما قلت الدراية بالمهام الإدارية والإجراءات والقوانين الخاصة بها كلما زاد الوقت المستهلك لأداء هذه المهام، مما يؤثر على فعالية وكفاءة أداء المهام الإدارية، مما ينعكس على أهداف الجامعة في الأخير.

إن عدم دراية الأستاذ بالمهام الإدارية تجعله ضحية أو "كبش فداء" للإداريين الذين يعملون معه، فيستغلون عدم درايته بهذه المهام مما يوقعه في الخطأ والحساب والمخالفات وكم كانت الحوادث والحكايات في هذا الصدد[1]، فإذا كنا نؤمن بأن الإدارة علم أفلا ينبغي أن يتم إعداد من يرشح للعمل القيادي والإداري على جميع المستويات إعدادا إداريا ونظريا وميدانيا واختيار العناصر الأكفأ والأقدر لأداء هذه الأعمال بعيدا عن تبادل المصالح الشخصية والتحالفات الضيقة التي لا تخدم البحث العلمي ولا الجامعة.

إن الإدارة الجامعية تتميز بتخلفها نتيجة لتمسكها بالممارسات التقليدية لا لشيء إلا لأنه جرى العرف عليها، ومن ثم فقد ربطت نفسها بحبال الروتين والبيروقراطية وفضلت الجمود وعدم التغيير وهذا ما جعلها تتخبط في كثير من المشاكل التي تعتبر بمثابة سمات تميز النظم الإدارية، وهي في ذات الوقت تعتبر سببا في تخلفها ونمطيتها في التسيير وتحديا من التحديات التي تقف عائقا أمام تطوير البحث، ولعل أبرز هذه التحديات ما يلي:

1/ بيروقراطية الإدارة.

منالظواهرالتيواكبت تطور الإدارة في الجامعة الجزائرية وتركت آثارها وبصماتها على الإدارة الجامعية،هي ظاهرة البيروقراطية الإدارية. على الرغم من أن تعبير البيروقراطية، كما استخدمه"فيبر" لا يحمل أية معان سلبية أو دلالات غير مرغوبة إلا أن الاستخدامات العملية والتطبيقية لهذه النظرية في الأجهزة الحكومية ومختلف المؤسسات والتنظيمات قد أدت إلى بروز ظواهر إدارية سلبية تلتقي مع البيروقراطية بمفهومها الشاسع المعروف بسلبياته، وذلك من خلال الجمود الإداري والتعقيدات المكتبية والالتزام بالنصوص الحرفية والإجراءات

[1] فاروق عبده قليه، مرجع سبق ذكره، ص ص 144، 145.

الرسمية والنزعة إلى السيطرة وإساءة استعمال السلطة... وقد أخذت الجامعة كنظام مفتوح هذه الخصائص البيروقراطية ومن أهمها:

كثرة التعليمات الإدارية والتوجيهية الأكاديمية، مركزية اتخاذ القرارات وقنوات الاتصال عزلة مختلف الأصناف الفاعلة في المؤسسة الجامعية، وتؤدي هذه السمات البيروقراطية الأساسية إلى ثقل وصلابة في سير العملية الوظيفية للجامعة[1]. مما ينعكس بالسلب على قيام الجامعة بأهم وظيفة موكلة إليها وهي وظيفة البحث العلمي، حيث تحولت غالبية الجامعات اليوم إلى مؤسسات بيروقراطية لا تحتضن البحث العلمي بل تحتضن البحث عن النفود وعن الفوز بالمناقصات والمزايدات في المشاريع المتصلة بها. وتعيش يوميا على هاجس الصراعات بين الأطراف المختلفة والتي تغذيها التنظيمات الطلابية والأحزاب السياسية والمنظمات النقابية حتى أنه لم يعد هناك وقت يبذل للبحث العلمي بعد أن سرقت الصراعات السابقة أوقات الباحثين .

إن تعشيش البيروقراطية في المؤسسة الجامعية جعل اهتمامها ينحصر في عملية التدريس وعزفت عن تأسيس مراكز البحث العلمي الفعالة، التي تعتبر بؤرة للنشاط البحثي الأكاديمي والذي يمثل بدوره نافذة نحو الميادين التطبيقية العملية لما تقدمه من حلول لمشاكل المجتمع[2].

أما ظاهرة المركزية والانفراد بالسلطة فتتجلى بشكل واضح من خلال استئثار السلطات المركزيةالمطلقبتعيينالمديرينعلى مستوى البنيات المختلفة المكونة للجامعة الجامعية، وحتى علىمستوىالتعديلاتالإداريةوالبيداغوجيةأوإقرار الإصلاحات فإن العملية تكون على المستوى المركزي. فمثلا عندما تم التعديل الإداري الخاص بإعادة نظام الكليات القديم للوجود، ولما تم تبني الإصلاح الجديد الخاص بنظام "ل م د" لم يتم استشارة الأطراف المعنية من أساتذة وطلاب ومختلف المعنيين بالقطاع ككل، إن هذه المركزية لم تتم على مستوى الوزارة فقط ولكن كثيرا ما تقوم القيادات الإدارية بالانفراد في اتخاذ القرارات الإدارية التي لا تصب في خدمة الجامعة وتحقيق أهدافها. بل في الغالب تكون في صالح الأهداف الشخصية لأصحاب القرار، هذا كله يؤكد ضعف الممارسات الإدارية على المستوى الجامعي، أو أنها

---

[1] فضيل دليو، الهاشمي لوكيا وميلود سفاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 220-221.

[2] بودالي محمد،"أزمة البحث العلمي في الجزائر"، **مجلةالحقيقة**، العدد السادس، جامعة أدرار: ماي2005، ص 25.

بعيدة عن الاتجاهات الحديثة في الإدارة والتي تعتمد على الديمقراطية والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات.

إن هذه المركزية التي تتميز بالتسيير المرتبط بالدولة والقيادات المرتبطة بها وشدة المراقبة والتدخلات المتواجدة للإدارة المركزية في التسيير اليومي للتعليم والبحث مع ضعف الإعلام والمشاركة وانعدام الاتصال من شأنه أن يؤثر تأثيرا مباشرا على أداء الجامعة لوظائفها وتحقيقها لهدفها الأساسي المتمثل في تطوير البحث العلمي، وعن هذا النوع من الجامعات التي تتخذ نظاما مركزيا يقول "ماك كيشي" بأن من بين ما يهدد الإنتاجية على الساحة الأكاديمية حاليا هو الميل إلى مركزية السلطة والقرار ونحن نعلم أنه من بين العناصر الهامة المؤثرة على الروح المعنوية الإنتاجية، هو الشعور بالرقابة الشديدة، والتي تولد الإحباط وانخفاض في الإنتاجية[1].

ترتبط بمسألة البيروقراطيةوما ينجر عنها من مركزية في اتخاذ القرار إشكالية الاستبداد بالسلطة"السلطوية" التي تحد من كفاية وفعالية الإدارة الجامعية ومن وسائلها استخدام القوة،العقاب، إلقاء الأوامر، التهديد، التوبيخ والإحراج... ، حيث يتم التعامل مع الفرد في بعض الأحيان بطريقة عنيفة ولا إنسانية وجامدة تقوم على أساس إصدار الأوامر وفرضها دون مناقشة والبعد عن الجوانب الإنسانية، إهمال احتياجات الآخرين والبعد عن المرونة[2]. إن سلطوية الإدارة الجامعية تجعل الأستاذ أقل رضا عن مهنته وأقل انتماءا لها وأكثر استعدادا لاستبدالها بمهنة أخرى تحقق له نفس الامتيازات عند أول فرصة عمل بديلة. هذا بالطبع يؤثر على أداء الأستاذ لمهامه على أكمل وجه خاصة ما تعلق بالأداء البحثي له.

علاوة على السلبيات السابقة لبيروقراطية الإدارة نجد الروتين أو الرتابة في العمل من أبرز خصائص البيروقراطية الإدارية ويرتبط الروتين في الإدارة الجامعية، بالأنظمة والنصوص واللوائح وأساليب العمل. ثم إجراءات تنفيذ العمل وتحقيق أهداف الجامعة والمعروف أن الإجراءات الإدارية ترتبط بعدة مستويات إدارية، نتيجة لمبدأ التسلسل الإداري والمتخصص أو حتى مبدأ تقسيم العمل وتؤدي هذه الإجراءات إذا كانت مكتوبة وواضحة

---

[1] طوطاوي زليخة، "الجو التنظيمي السائد في الجامعة الجزائرية وعلاقته برضا الأساتذة"، **حوليات جامعة الجزائر**، عدد خاص، الجزائر: منشورات جامعة الجزائر، 1995، ص 65

[2] عبد العزيز بن عبد الله السنبل، مرجع سبق ذكره، ص190.

إلى تنميط العمل، ومع مرور السنين تصبح هذه الإجراءات روتينية جامدة وثابتة. مما يخلق لدى الإداري اتجاهات سلبية نحو العمل ولمن حوله، ومن جهة أخرى يؤدي الروتين الجامد إلى وضع تركيزات وتمييزات للثغرات الموجودة في الروتين الثابت واستخدامها في تحقيق بعض المصالح الذاتية للموظفين على حساب أصحاب المصالح الحقيقية. كما لا يتم تقديم الخدمات إلا بعد إلحاح وجهد ومراجعة وتعقيب. فبدلا من أن يقوم الأستاذ بالمراجعة والإلحاح والطلب للحصول على الخدمة، فإن الأصل أن تصله الخدمة[1]. هكذا قد تؤدي مثل هذه الأمراض البيروقراطية إلى فشل بعض الخطوات التي عن طريقها كان يمكن حضور مؤتمر، تنظيم اجتماعات علمية، إجراء البحث حصول على بعثة أو تربص أو القيام بمهمة علمية...

2/ الكفاية البشرية.

تعد الكفاية البشرية أهم وأثمن أداة في العملية الإدارية الجامعية ولكن الملاحظ أن الزيادة الأفقية في عدد الجامعات وعدد الطلبة والأساتذة قد صحبه نمو في الطاقة العاملة في قطاع الإدارة الجامعية. غير أن هذا النمو جاء مشوبا بثلاث نقائص حالت بين الإداري وبين أن يكون عاملا إيجابيا في الكفاية الإدارية وبالتالي الكفاية البحثية وهذه النقائص هي:[2]

أ- وجود أعداد لا يستهان بها من الموظفين غير المؤهلين في وظائف إدارية بالجامعة وذلك نتيجة للسياسة المتبعة من قبل الحكومة في توظيف العاطلين عن العمل في مختلف القطاعات، و منها الجامعة حتى لو لم تكن هناك حاجة ماسة لخدماتهم وذلك استجابة للضغوط السياسية والاجتماعية.

ب-عدم الاعتراف بالإدارة كمهنة لا يجوز الاشتغال بها إلا بعد إعداد أو تدريب كاف لكل مهنة قواعد وأعراف يتبعها العاملون في هذه المهن، بشكل دقيق ويتقيدون بآداب وأخلاق المهنة، بشكل يكفل لهم الاستمرارية والكفاية في ممارسة المهنة، إلا أن العمل في الإدارة العامة والإدارة الجامعية كجزء منها نجد فيه عدم اعتراف بالإدارة كمهنة لا يجوز الاشتغال بها، إلا بعد إعداد أو تدريب كاف مما يؤدي إلى ضعف أداء الأجهزة الإدارية داخل الجامعة لعدم

---

[1] أحمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

[2] علي عبد ربه حسين إسماعيل، **تطوير إدارة التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 94.

معرفة القواعد والأسس الإدارية والتنظيمية، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على وظائف الجامعة وتحقيق أهدافها وعلى رأسها البحث العلمي، لأن العمل الجامعي مثل أي عمل يتم في تنظيمات أخرى تلعب الإدارة دورا حيويا في تعويقه أو تسيير الأمور به.

ج- النمو في الطاقة العاملة الإدارية في الإدارة الجامعية المتجه نحو الناحية الكمية. أدى إلى تضخم أعداد الموظفين الإداريين، وإلى الإخلال بنسبتهم في هيكل العمالة بالإدارة الجامعية وهذا ما يؤدي إلى عدة مظاهر سلبية تؤثر على تحقيق الهدف الأساسي الذي أنشأت من أجله الجامعة ومن بين هذه المظاهر ما يلي:

- الأعداد الكبيرة من العاملين يترتب عليها تعدد العلاقات وتشابكها وبطء الإجراءات الإدارية الجامعية.

- تضخم الموظفين الإداريين عن العدد الملائم لحاجة الجامعة يعيق فاعلية الاتصالات في المؤسسة الجامعية. بسبب المستويات الوظيفية المتعددة والميول الانعزالية المترتبة على تقسيم العمل. مما يؤدي إلى تعرض المعلومات للكثير من الفاقد أثناء مرورها بهذه المستويات المتعددة وهذا يعني أن العمليات البسيطة تحتاج إلى كثير من الوقت والجهد لإجرائها[1].

- إن ترهل الجهاز الإداري نتيجة كبر حجم العاملين به يؤدي إلى نشوء صراعات بين الأفراد والجماعات. فالتيارات والصراعات والخلافات الداخلية يمكن أن تشغل كل وقت المؤسسة وتصل إلى حالة مرضية مما يحيد المؤسسة الجامعية عن أهدافها الأصلية وتصبح هذه الصراعات هي الشغل الشاغل للعاملين. وما يرتبط بهذه الصراعات من مشكلات وأهداف شخصية مادية أو وظيفة. إن هذه الصراعات بين العاملين لم تقف عند هذا الحد بل أصبحت تطال العلاقة بين الجهاز الإداري المعاون في إدارة البحث وبين الأساتذة المتخصصين في البحث العلمي والذي من المفروض أن يقوم فيها الطرف الأول "الجهاز الإداري" بكل ما من شأنه أن يسهل من الناحية الإدارية في إتمام عمليات البحث العلمي للطرف الثاني (الأساتذة) إلا أن هذه العلاقة يشوبها نوع من الغموض وكثير من السوء نتيجة إن الأجهزة الفنية الإدارية تفتقر للتخصصات المطلوبة، بل وأصبح يتم شغلها بالعديد

[1] علي عبد ربه حسين إسماعيل، **البناء التنظيمي للأقسام العلمية الجامعية**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 144.

من حملة المؤهلات قبل العالية أو من المنقولين إلى وظائف إدارية مما يتسبب في ضعف المستوى العلمي لأعضاء هذه الأجهزة، في حين أن أغلب الجهاز العلمي من الأساتذة الحاصلين على الدكتوراه أو طريقهم إلى الحصول عليها والمفترض أن الأجهزة الإدارية في خدمة الأساتذة من الناحية التنظيمية ليس إلا[1]. إن هذه الصراعات غالبا ما تؤدي إلى إيجاد نظامين متوازيين من الإداريين والأساتذة غير الإداريين بدلا من تدعيم نظام مشترك ألا وهو الجامعة وتحقيق أهدافها وفي مقدمتها البحث العلمي.

3/ التهرب من المسؤولية ومقاومة التغيير.

بما أن فلسفة التخطيط المعتمدة في الدولة الجزائرية، تتميز بالمركزية في غالبها فإن هذا ينعكس بالطبع على طريقة التسيير المتبعة في مختلف المؤسسات والتنظيمات ومنها الجامعة. لذا نجد أن السمة التي تميز الإدارة الجامعية المركزية كما تم الإشارة إلى ذلك سابقا. هذا النمط من التسيير ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار حيث نجد أغلب المسؤولين لا تكون لديهم القدرة على اتخاذ القرار، ويتخوفون من نتائج التصرف الجديد واستقبال ما يمكن أن يترتب عليه من أخطاء في اتخاذ القرار، تؤدي إلى جزاءات رادعة. بذلك يصبح التخوف من الوقوع في الخطأ مبررا للهروب من تحمل المسؤولية بإحالتها دائما على من هو أعلى. يمكن أن يتم لمس ذلك، في رئيس القسم الذي يحيل ما قد يعترضه من مشكلات إلى عميد الكلية ويحيلها هذا بدوره إلى رئيس الجامعة وهكذا. بحيث تعود الأمور إلى التركيز في ديوان الوزارة المركزية. الأمر الذي يترتب عليه تأخر اتخاذ القرار فضلا عن التضخم المستمر للأعمال الورقية، إذ لابد أن يترتب عن التهرب من تحمل المسؤولية وكثرة الإحالة على الغير أن يحدث تورم كبير في الإجراءات والقواعد والمراجعات على اعتبار أن هذه الأخيرة تكون بمثابة حواجز دفاعية مشروعة يحتمي وراءها من تقع عليه مسؤولية اتخاذ القرار، ويجعل له مصلحة دائمة في الحفاظ عليه وتقويتها[2].

إضافة إلى التهرب من المسؤولية، فإن الجامعة بمختلف هياكلها، خاصة الهيكل الإداري يتميز بالبطء الشديد لاستجابته لمطالب التغيير والتطور، نظرا لتعقد التنظيم البيروقراطي، واستطالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية في اتخاذ القرارات وقد تكون هناك

---

[1] مجدي صلاح طه المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

[2] شبل بدران، فاروق البوهي، **نظم التعليم في دول العالم**، مصر: دار قباء للطباعة،2001، ص 190.

مقاومة شديدة لبعض عمليات التجديد أو التغيير التي قد تقدم عليها الجامعة من طرف الإداريين لأنهم يرون في هذا التجديد أو التغيير تهديدا لسلطتهم وامتيازاتهم الوظيفية ومكاسبهم المادية والشخصية أو مصدرا من مصادر تهديد أمنهم واستقرارهم الوظيفي، أو قد ينظرون إليه نظرة شك بقدرة هذا التجديد أو التغيير على تحسين وتطوير طرق العمل التي يستخدمونها لأجل تحقيق أهداف الجامعة، أو قد يقفون منه موقف عدم اليقين بإمكانية هذا التجديد أو التغيير على تحقيق أية مكاسب وظيفية مادية كانت أو معنوية. لذا نجد الإداريين وحتى باقي العاملين يقفون من التجديد والتغيير موقفا سلبيا بل يبذلون كل طاقاتهم لتجميده وإجهاضه[1]. هذا ما سوف يؤثر على إمكانية تحقيق الجامعة لأهدافها بكل كفاية وفعالية.

من الأساليب التي تستخدمها بعض الإدارات ومنها إدارة التعليم الجامعي لمقاومة التطوير والتغيير هو قيامها بين حين وآخر، بإعادة التنظيم ووضع هياكل إدارية وخرائط تنظيمية جديدة، للإيهام بأنها تواكب الجديد وتحرص على التجديد إن هذا الأسلوب الدعائي والاستعراضي الذي يتم استخدامه على مستوى إدارة التعليم العالي بمختلف مستوياتها يعتبر كوسيلة لإجهاض التجديد والتغييرات الحقيقية التي يجب إحداثها.

إن من العوامل التي ساهمت في عدم جدية التجديد والتغيير عدم وجود أي منافسة للجامعات، ومختلف مؤسسات التعليم العالي من مؤسسات خاصة. هذا ما جعلها في موقف احتكاري بعيد عن ضغوط المنافسة وتهديداتها الأمر الذي أسهم في تكوين طبيعتها الجامدة وعدم قابليتها للتغيير[2]. كما أن العاملون في الإدارة منهم المدراء والمسيرين التقليديين الذين لا تتوافر فيهم المعرفة أو المهارات، أو مدراء محسوبين أو من أبناء طبقة الصفوة ممن تخصصوا في علوم غير العلوم الإدارية وتم اختيارهم للمناصب الإدارية العليا بسبب انتماءاتهم العائلية أو القبلية أو... إن هذه الطبقة من المديرين والمسيرين التي حققت ما وصلت إليه بدون جهد تحرص على إجهاض أي فكرة للتطور الإداري أو التغيير الجذري. لأنها تخرج عن نطاق تخصصهم أو اهتمامهم ولا تحقق مصالحهم الشخصية [3].

---

[1] أحمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] علي أحمد مدكور، **التعليم العالي في الوطن العربي، الطريق إلى المستقبل**، مصر: دار الفكر العربي، 2000، ص 167

[3] أحمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 68.

إن ظاهرة التهرب من المسؤولية ومقاومة التجديد أو التغيير تعد من أبرز الظواهر التي تواجه الإدارة الجامعية، ولا يخفى ما يترتب عن ذلك من تأثير على السير لتحقيق الجامعة لأهدافها وما يتبع ذلك من إضافة مصدر جديد من مصادر المشكلات التي تتخبط فيها الإدارة الجامعية والتي سوف تؤثر لا محالة على تطوير البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

4/ الشكلية وإحلال العادة والعرف محل التفكير المتجدد.

الإدارة الجامعية تقوم بدور المنسق والموجه للنظام الجامعي، وتعبئة القوى الإنسانية والمادية وتوجيهها توجها كافيا وفعالا لتحقيق أهداف الجامعة، ومنها فإنه يمكن القول بأن الشرط اللازم لتحقيق أي نوع من التجديد والابتكار والتطور في وظائف الجامعة هو توافر إدارة عصرية جيدة على مختلف المستويات إلا أن المتأمل لوضع الإدارة الجامعية سوف يجد أن الإدارة الجامعية، تدعم أشكالا وممارسات إدارية عقيمة، تعوق الحركة وتعطل الأداء. منها تمسك الكثير من الإداريين بالإجراءات الشكلية أكثر من اهتمامهم بالمضمون. فما يهمهم هو إرضاء كبار المسؤولين على المستويات الأعلى منهم، أو الوزارة المركزية، كي يشهدوا لهم بحسن سير العمل الأمر الذي يدفعهم إلى "تسديد خانات" غير صحيحة في الدفاتر الرسمية حتى يراها كبار المسؤولين. مما تجدر الإشارة إليه هو أن الإجراءات الشكلية لها وظيفتها الهامة وإلا أصبح الأمر فوضى، وإنما لتصبح المسألة عادة (مرضا) عندما يقتصر الأمر على ذلك، فهذا من شأنه أن يؤثر على وظيفة الإدارة لذا فإنه لابد أن يكون للشكل مضمون وبضياع هذا المضمون يصبح الشكل عديم الجدوى وهذا أكبر الأمراض والمشكلات التي تهدد نظم الإدارة الجامعية في معظم البلدان النامية ومن بينها الجزائر.

إضافة إلى ما سبق فإن هناك سمة أخرى تميز الإدارة الجامعية وهي؛ إحلال العادة والعرف محل التفكير المتجدد بمعنى أن الكثير من الإداريين يميلون في عملهم إلى السير وفقا لما اتبع من قبل وما تم التعارف عليه، فإذا واجهوا مواقف جديدة لم يتمكنوا من فهمها أو يعجز القانون القائم أو اللائحة أو القاعدة من تفسيرها، فإنهم يقومون بتعطيل الإجراءات

أو إحالتها على الغير وقد لا يفكر إلا عدد قليل جدا في محاولة إعمال الفكر والاجتهاد في الرأي للخروج بتفسير جديد أو رأي مبتكر[1].

من الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة عدم محاولة تفسير المواقف الجديدة وإحلال العادة والعرف محل التفكير المتجدد. هو أنه في الغالب ما يتم صياغة الأنظمة والقواعد واللوائح بلغة صعبة ومعقدة يصعب فهمها أو تفسيرها، وتحتمل التأويل والمعاني المتعددة. إن صعوبة الصياغة هذه تؤدي إلى عدم تمكن الإداري من إكمال الإجراءات ومعرفة ما هو مطلوب اتخاذه فيؤدي ذلك إلى طول الإجراءات في حالة محاولة الشخص استيعاب ما ذهبت إليه المادة (أ) أو الفقرة (ب) وفي حالة عدم تمكنه من ذلك، فانه يقوم برفع الأمر إلى رئيسه طالبا الاستيضاح أو التوجيه أو اتخاذ ما يراه مناسبا[2].

لعل ما تقدم من مشكلات إدارية وما تفرزه من تحديات أمام البحث العلمي، يمكن أن يوضح إلى أي حد تعتبر الإدارة الجامعية في المؤسسات الجامعية الجزائرية، تحديا من التحديات التي يواجهها البحث العلمي في سبيل القيام بوظائفه وتحقيق أهدافه. من أجل رقي وتطور المجتمع. لكن في ذات الوقت لا يمكن أن تحمل هذه الإدارة مسؤولية تدني الأداء الجامعي على مستوى القسم أو الكلية أو الجامعة. ذلك أن هذا الأداء يعتمد أساس على توفير الإمكانات المادية والبشرية أولا ومجموعة من الشروط والظروف لعمل الإدارة وأداء مهامها لأجل تحقيق أهداف الجامعة. باعتبار أن أداء الجامعة لوظائفها، يعتمد على مدخلات التعليم الجامعي وعملياته كتنظيم والإدارة الجامعية إحدى هذه المدخلات الجامعية الهامة التي إن فقدت الشروط اللازمة لقيامها بوظائفها أصبحت معوقا من المعوقات التي تقف حائلا أمام تطوير البحث العلمي وقيام الجامعة بوظائفها بشكل عام. من أبرز المشكلات التي تقف عائقا أمام الإدارة الجامعية لقيامها بمهامها وتؤثر على فعاليتها وتحول دون تطوير البحث العلمي وتحقيق الجامعة لأهدافها، نذكر ما يلي:

---

[1] شبل بدران، فاروق البوهي، مرجع سبق ذكره، ص 189-190.

[2] أحمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص73.

1/ قصور استقلال الجامعة

تعتبر حرية الجامعة واستقلالها من التقاليد التي ورثتها الجامعة المعاصرة عن جامعة العصر الوسيط، فقد تمتعت الجامعة منذ نشأتها في العصور الوسطى بحريتها، ولقد ظل هذا الاستقلال سمة مميزة للجامعات المعاصرة بصفة عامة، باستثناء الجامعات التي تخضع لسلطات الدولة وأهدافها السياسية. أين لا يتوفر لها الاستقلال والحرية الأكاديمية. الهدف الأساسي لهذه الجامعات هو هدف سياسي لخدمة مصالح الدولة، قبل أن يكون هدفا تعليميا تربويا بحثيا لتنمية المجتمع وخدمة مصالحه، حيث يخضع الطالب لتشكيل عقلي موجه في ضوء فلسفة اجتماعية معينة هدفها خدمة أغراض الدولة العليا[1].

إن الجامعة تنظيم اجتماعي علمي، وجدت من أجل المعرفة وتطوير البحث العلمي لخدمة المجتمع، وهذه هي أهدافها العامة والأسمى، فإذا تحولت عن هذه الأهداف إلى أهداف أخرى سياسية أو غير سياسية، فإنها تفقد المغزى الحقيقي لوجودها. هكذا فإن الجامعة يجب أن تكون كما كانت دائما متمتعة بالحرية في ممارسة شؤونها وتنظيم كيانها دون ضغط أو وصاية خارجية، على أساس أن الجامعة تضم صفوة علماء ومفكري المجتمع، وأن العلماء وحدهم يستطيعون تقرير الأمور في مجال عملهم، ومن ثم فالاستقلال يعني حريتها في تدبير شؤونها وفي البحث عن الحقيقة وإذاعتها بين الناس بالتعليم والنشر.

بعيدا عن الجدل المثار حول مفهوم استقلال الجامعة ومداه وحدوده واختلاف ذلك من مجتمع لآخر، ومن ثقافة لأخرى، يمكن القول بأن هناك اتفاقا على ضرورة تمتع الجامعة بالاستقلال الأكاديمي، الإداري، المالي والمكاني دون انعزال عن المجتمع ولا الخروج عن نظمه وقوانينه. لأن هذا الاستقلال ينعكس بالإيجاب على مجالات العمل الأكاديمي والبحثي بها، ومن الجانب الآخر فإن قصور استقلال الجامعة أو تدني قدرتها على اتخاذ القرارات التي تهمها وضعف حريتها في تصريف أمورها، يترتب عليه آثار سلبية متعددة على الحياة الجامعية بشكل عام وعلى الإدارة الجامعية بشكل خاص، وبعبارة أخرى يمكن القول أن قصور استقلال الجامعة يعد المشكلة الأم التي تتفرع منها بقية المشكلات الأخرى، فعلى سبيل المثال يترتب عن قصور استقلال الجامعة:

---

[1] محمد منير مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

عدم قدرتها عن تبني معايير قبول ملائمة، انحسار البحث العلمي الموضوعي وضعف اهتمامه بدراسة مشكلات المجتمع وقضاياه، شيوع السلبية واللامبالاة والنمطية في مجال التدريس أو البحث، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع دور الجامعة وضعف مستوى خريجيها وباحثيها وتدني نظرة المجتمع إليها.

إن الدلائل التي توضح قصور استقلال الجامعة في الواقع كثيرة منها:

- زيادة الرقابة عليها من الداخل ومن الخارج، ويتجلى ذلك في التمويل والميزانية المخصصة للجامعة وما يتصل بذلك من رقابة الحكومة ووزارة المالية. كما توجد قوى داخلية وخارجية متعددة في منطلقاتها ومصالحها، تهدف إلى حرمان الجامعة من التمتع بحريتها واستقلالها. هذه القوى إما أنها تزعم ملكيتها للحق والحقائق المطلقة التي لا تقبل النقض أو التغيير، وإما أنها تمتلك مصادر السلطة والسلطان وتخشى من أن يهدد الفكر المتحرر مصالحها ونفوذها[1].

- نظام التعيين الخاص بالقيادات الإدارية الجامعية وجه آخر من وجوه قصور استقلال الجامعة حيث يتم في بعض الحالات وضع أشخاص على رأس الجامعة همهم الأكبر خدمة أنفسهم من خلال خدمة أصحاب النفوذ بالتزوير والغش ومنح الشهادات بالطرق ذاتها، وغيرها من الممارسات الإدارية التي تؤدي بانحراف الجامعة عن الأهداف التي وضعت لأجلها، والنتيجة ظلت الجامعة بعيدة عن البحث العلمي. والمراكز والأجهزة التي أنشأت في هذا المجال تمت عموما من قبل الدعاية في غالب الأحيان وللتباهي بها ضمن التنافس السلبي العربي–العربي وحتى البحوث التي تمت عموما بعيدة عن خطط التنمية كما طغت عليها البحوث الفردية ومن ثم فلم تكن هذه البحوث مرتبطة بالاقتصاد وعالم التنمية والإنتاج وغيره[2].

إذن إذا أريد للجامعة قيامها بوظائفها على أكمل وجه وجب ضمان استقلالها الإداري الذي هو أساس الاستقلال الأكاديمي وهما بدورهما لا يمكن أن يتحققا بدون استقلال مالي. لأن هذا الأخير شرط ضروري للاستقلال الأكاديمي والإداري معا، بل هو أقوى الضمانات لحرية الجامعة واستقلالها.

---

[1] فتحي درويش عشيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 186–187.

[2] محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص23.

2/ قصور أساليب اختيار القيادات الجامعية

تعد هذه المشكلة نتيجة للمشكلة السابقة أو إفرازا من إفرازاتها على اعتبار أن أساليب اختيار القيادات الجامعية تتوقف إلى حد كبير على مدى ما تتمتع به الجامعة من استقلالية ففي حالة استقلال الجامعة بالصورة المرجوة يصبح لمجتمع الجامعة دور فعال في اختيار قياداته، وعلى الجانب الآخر في حالة قصور هذا الاستقلال يكون دور الجامعة هامشيا وليس له تأثير يذكر.

إن أسلوب الانتخاب للقيادات الإدارية الجامعية أفضل السبل. مهما قيل في سلبياته على أساس أنه الحصن الوحيد الذي كانت تتمثل فيه الإرادة الذاتية في الجامعة، وتمثل القاعدة من حيث تعميق الممارسة الديمقراطية، لأنه يستحيل تعلمها إلا بممارستها والوقوع في الأخطاء هو نفسه طريق التعلم. لذا نجد أن القوانين واللوائح المنظمة للجامعات في أغلب الدول المتقدمة قد أعطت مطلق الحرية لكافة المجالس الجامعية الرئيسية لاختيار رؤسائها وقياداتها وتحديد الإجراءات التي تضمن سلامة العملية الانتخابية وتشمل شروط الاختيار جوانب متعددة منها.

صفات الفرد ومهاراته الإدارية، سمعته وعلاقاته مع الأساتذة، مدى وعيه الوظيفي بمهامه الإدارية بالإضافة إلى حصوله على تأهيل إداري أو دورات تدريبية متخصصة في مضمون الوظيفة ذاتها، وتشترط بعض النظم بالنسبة لوظيفتي رئيس الجامعة ونائبه أن يقدم المرشح برنامجا تطويريا يشمل كافة الشؤون التعليمية والبحثية والإدارية ويحدد الإجراءات التنفيذية لهذا البرنامج. كما اشترطت هذه المجالس في القيادات الجامعية التي يجدد لها تقديم قائمة بالإنجازات الملموسة أو بما قدموه للجامعة من خدمات خلال فترة قيادتهم لها. إلى جانب مشروعاتهم المستقبلية لتطوير الجامعة، حتى يتمكن قبول ترشحهم لمدة أخرى من قبل اللجان الانتخابية[1]. نجد مثلا في جامعة كالتك بالولايات المتحدة الأمريكية أن أساس النجاح أسلوب غير تقليدي في الإدارة، بدءا من تعيين القيادات والعاملين والفنيين الذين يشكلون مجموعة عمل متآلفة أكثر من كونهم أصحاب مناصب إدارية جامدة، فاختيار القيادات الإدارية يتم عن طريق أسس ثابتة والترشح للمناصب بطريقة ديمقراطية ثم يكون

[1] فتحي درويش عشيبة، مرجع سبق ذكره، ص 190-191.

التعيين بعض فحص دقيق للمؤهلات والسمات الشخصية وتحديد المسؤوليات والمهام لكل منصب حيث يوجد على قمة الهيكل الإداري مجلس الأمناء ورئيس الجامعة الذي لا يعين ولكن يتم اختياره بمعرفة لجنة من مجلس الأمناء، تشكل لهذا الغرض وتكون مهمتها البحث عن الشخص المناسب لهذا المنصب حيث ترشح عددا من الأسماء وتتحرى عنهم وترتب مقابلات شخصية مع كل منهم وتستغرق هذه العملية وقتا طويلا. يمتد من ثمانية أشهر إلى عام. وعندما يستقر رأي اللجنة على أحد المرشحين يعلن عن اسمه ليتسلم عمله ثم يتم تنصيبه في حفل عام، بعد حوالي ستة أشهر ورئيس الجامعة سلطته معنوية إلى حد كبير فالمجلس يرسم السياسات ويضع الخطط المستقبلية للتطوير ويقيم الأداء. أما العمل الإداري الصرف فله إثنان من المعاونين للرئيس في مناصب الإدارة العليا أحدهما للموارد البشرية ليراعي التعيينات والبحث عن الكفاءات والانجاز على مستوى الأفراد والآخر لإدارة ومتابعة معمل JPL وهناك ثلاثة نواب لرئيس الجامعة: نائب للعلاقات الأكاديمية، نائب لشؤون الطلبة ونائب للأعمال والموارد المالية[1].

إن الأسلوب المميز في اختيار القيادات الجامعية وشروطها ، انعكست على طبيعة القيادات الجامعية في الدول المتقدمة. حيث تتميز معظم القيادات بالفعالية في أداء مهامها الإدارية، والوعي التام برسالة الجامعة وتحقيق أهدافها والعمل المستمر على تطوير البحث العلمي بما يخدم المجتمع والبيئة المحيطة ويواكب معطيات التقدم العلمي.

أما في الجزائر فيقتصر اختيار القيادات الجامعية على التعيين، والنتيجة العملية لنظام التعيين هي صراع غير نظيف يخوضه كثيرون من أجل الحصول على الرضا. كان من الممكن أن يكون الصراع في صورة تنافس على إثبات القدرة العلمية والبحثية والمشاركة المجتمعية. لكن اختلال النسق القيمي والأخلاقي جعل البعض يبرهن على أحقيته بالمنصب عن طريق إثبات أن الآخرين غير صالحين وما يتبع ذلك من إدعاءات وقد يسلكون في هذه المساعي سبلا تنشر الكراهية بين صفوف الأساتذة في الجامعة وتساعد على جعلهم شيعا وفرقا[2]. من ثم لا تكون الكفاءة، القدرة، التميز الإداري والأكاديمي والأخلاقي هي المعايير

---

[1] فردوس عبد الحميد البهنساوي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[2] ضياء الدين زاهر وآخرون، **مستقبل التعليم الجامعي العربي** "**رؤى تنموية**"، الجزء الأول، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص 758.

المعتمدة لاختيار هؤلاء القادة وتعيينهم وإنما تتداخل مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والشخصية كالمسايرة والطاعة الأمر الذي يترك انعكاسات سلبية على معنويات وإنتاجية الأساتذة والعاملين بشكل عام في الجامعة وعلى المناخ التنظيمي في هذه المؤسسة.

كما يشير الواقع الراهن إلى قصور مراعاة جانب مهم في اختيار القيادات الجامعية وهو تدربهم على كيفية ممارسة المهام الإدارية لذاتها في الجامعة الجزائرية من سوء التسيير إذ لا يوجد تكوين متخصص لمسيري الجامعة وقياداتها. كما أنه لا توجد تقاليد إدارية في الجامعة الجزائرية بل إن الأساتذة يتداولون على تسيير مختلف هياكل ومصالح الجامعة وعادة ما توكل هذه المهمة إلى أشخاص ليست لهم معلومات حول التسيير الإداري والمالي والبشري وإنما يتم التعلم عن طريق المحاولة والخطأ[1].

بالنسبة للتجديد للقيادات الجامعية يتبع نفس الأسلوب. حيث يصدر قرار من الوزارة الوصية بالتحديد لهذه القيادات. رغم إدراك السلطات العليا للأخطاء العديدة والمستمرة التي يقترفها هؤلاء المسؤولين في حق الوظيفة العلمية عموما، بوضع محلها تقاليد مناقضة لها في التسيير الجامعي، فهناك من لا يزال على رأس بعض الجامعات رغم مرور أكثر من عشر سنوات بالرغم من عدم حصول تطورات بالمعنى المتعارف عليه في هذه الجامعة. حتى أن الغالبية الكبرى من الأساتذة يأسوا من إنهاء مهامهم، بسبب علاقاتهم التي تطورت ونمت بفضل تواجدهم على رأس الجامعة. هذا عكس ما نجده في الدول المتقدمة، حيث الكفاءة والجدارة والانجاز أساس التجديد كما أن بعض الدول لا يمكن أن يستمر المسؤول فيها أكثر من ثلاث سنوات كما هو الحال في ألمانيا، حيث يتفرغ رئيس الجامعة بعد أن تنقضي ثلاث سنوات لتدوين تجربته حتى يستفيد منها الغير. ويمكن أن يعزل قبل انتهاء هذه المدة في حالة ارتكاب أخطاء كبرى أو تجاوزات في حق التعليم والبحث والنظام الجامعي[2]. كما أن العديد من رؤساء الجامعات يكادون يفصلون جامعاتهم عن وزارة التعليم العالي حتى يسيرونها كما يشاؤون وفي كثير من الأحيان بدون الرجوع إلى الوزارة الوصية مما جعل الكثير من الأساتذة يطلقون عليهم اسم "أباطرة الجامعات" حتى أن أكثر من وزير فشل في عزلهم... بل إن البعض منهم يعتبرون أنفسهم خارجين عن إطار التداول على رئاسة

---

[1] بوفلجة غياث، **التربية والتعليم بالجزائر**، ط: 2، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2] محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

الجامعات إلا إذا تم ترقيتهم إلى منصب أعلى. كأن الأمر يتعلق بتسيير ملكية خاصة، والمشكلة أنه لو تم عزل هؤلاء المسؤولين فإنهم يتمكنون بالتعاون مع بعض حلفائهم في السلطة أو ذوي النفوذ من تعويض أنفسهم بأتباعهم. بالتالي لا يمكن إحداث تغيير حقيقي يعيد للجامعة دورها الحقيقي في خدمة المجتمع. من خلال تطوير بالبحث العلمي. باعتبار أن تلك القيادات سوف تظل تسير الجامعات بشكل أو بآخر خاصة وأن نموذجهم التسييري أغرى أكثر من واحد في حذو حذوهم إذا سمحت لهم الفرصة في استلام جامعة من الجامعات. هذا بالنظر إلى الامتيازات الضخمة خصوصا المادية وشبكة العلاقات التي استفاد منها أولئك[1].

إن أوجه الخلل السابقة فيما يخص اختيار القيادات الجامعية سوف ينعكس بالسلب على قيام الإدارة الجامعية بالأدوار والمهام المتوقعة منها، الأمر الذي يدعو إلى وضع معايير علمية لاختيار القيادات الجامعية بدءا من رئيس القسم وصولا إلى رئيس الجامعة تجمع بين الديمقراطية في الاختيار والتمتع بالصفات القيادية والتدريب على مهام وأساليب الإدارة الجامعية، واختيار الأنماط القيادية الفاعلة القادرة على إحداث التغيير النوعي المنشود. والمتعلق بتحسين مخرجات الجامعة وتطوير البحث العلمي فيها. والنمط القيادي الذي بإمكانه أن يسهم بشكل فعال في إحداث التحول العميق في الجامعة هو القيادة الموزعة، بمعنى أن وظائف القيادة وأدوارها يمتلكها عدد من الأفراد داخل الجامعة سواء على مستوى رئاسة الجامعة أو الكلية أو القسم. بهذا يمكن الوصول إلى مفهوم مجتمعات التعليم والبحث والإحساس بالانتماء للجامعة والانغماس في العمل بحب ورغبة أكيدة مهما كانت الصعوبات حيث يستشعر الجميع بالمسؤولية المشتركة[2]. بهذا تصبح القيادة ليست بالضرورة موقعا أو ألقابا أو مالا أو جاها، وإنما هي في النهاية مسؤولية وأنها تكليف لا تشريف ويصبح القائد عندما يبدأ عمله لا يسأل "ماذا أريد" وإنما يسأل "ماذا يجب أن أعمل" لأجل ضمان تماسك الجامعة وفعاليتها في أداء مهامها وتحقيق أهدافها .

---

[1] محمد بوعشة، المرجع السابق، ص ص 111-112.

[2] أمين محمد النبوي، **الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، تقديم حامد عمار، مصر: الدار اللبنانية، 2007، ص 389.

3/ غياب المناخ الجامعي المناسب

يعتبر المناخ العام السائد في الجامعة أو جو العمل من العوامل المهمة التي تتحكم في أسلوب عمل الأفراد، داخل المؤسسة الجامعية لأن له القدرة على التحكم والسيطرة في تصرفات وتعاملات الأفراد ومقدار الإنتاج والعمل ويقصد بالمناخ الجامعي، مجموعة العلاقات العلمية والإنسانية والتنظيمية السائدة في القسم أو الكلية أو الجامعة بصفة عامة بين الأفراد بعضهم البعض وبينهم وبين الرؤساء[1]. لاشك أن توفير المناخ الجامعي المناسب هو السبيل الأساسي لتطوير العملية التعليمية والبحثية بالجامعة وافتقاده يؤدي إلى كثير من جوانب الخلل في العمل الجامعي ومن ثم يؤثر بالسلب على عمل الإدارة. بالتالي على تطوير البحث العلمي.

إن المناخ السائد في الجامعات يختلف من جامعة الأخرى، ويرى "هالين وكروفت" أن المناخ المؤسسي باعتباره تدريجا متصلا يمتد من المناخ المفتوح من طرف إلى المناخ المغلق في الطرف الآخر ويميز "سليمان الشيخ" و"فوزي زاهر" على امتداد هذا التدريج بين ستة أنماط من المناخ المؤسسي وهي[2]:

- **المناخ المفتوح:** يتميز هذا المناخ بالسلوك الصادق من جميع العاملين بالمؤسسة والروح المعنوية لديهم تكون مرتفعة، والرئيس يساعدهم على إنجاز أعمالهم وإشباع حاجاتهم الاجتماعية بسهولة ويسر.
- **المناخ الذاتي:** يتسم هذا المناخ بالحرية شبه الكاملة التي يعطيها الرئيس للمرؤوسين عند قيامهم بإنجاز أعمالهم وإشباع مختلف حاجاتهم.
- **المناخ الموجه:** يتميز هذا المناخ بالتوجيه المباشر من قبل الرئيس الذي لا يسمح بالخروج على القواعد ويهمه أن يتم كل شيء بالطريقة التي يراها دون اهتمام بمشاعر العاملين ودون مراعاة إشباع حاجاتهم الاجتماعية...
- **المناخ العائلي:** يتميز هذا المناخ بالألفة الشديدة بين العاملين جميعا حيث توجه كل جهودهم نحو إشباع حاجاتهم الاجتماعية دون اهتمام كاف بتحقيق الأهداف وإنجاز العمل، فالرئيس لا يقوم بتوجيه نشاط الأفراد وينجم عن ذلك ظهور رئاسات متعددة...

---

[1] فتحي درويش عشيبة، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[2] نخبة من أساتذة التربية وعلم النفس، مرجع سبق ذكره، ص ص 320-321.

- **المناخ الأبوي:** يتسم هذا المناخ بأن الرئيس يعمل على أن يركز السلطة بيده. هذا يحول بين الأعضاء وبين إظهار ما لديهم من مهارات قيادية تاركين الأمر للرئيس الذين يأخذ دور الأب في المؤسسة.

- **المناخ المغلق:** في هذا المناخ يتصف سلوك الرئيس بالشكلية في العمل والتركيز المستمر على الإنتاج. كما أنه لا يهتم بحاجات العاملين الاجتماعية وبذلك يسود نوع من الفتور جميع العاملين بالمؤسسة...

من خلال هذه الأنماط الخاصة بالمناخ السائد في المؤسسات، ترى الباحثة أن المناخ المفتوح، هو المناخ المناسب لعمل الأساتذة في الجامعة ولكل الأفراد العاملين لأنه يضمن التفاعل الاجتماعي بين مختلف العاملين الذي يفرز نموا في العلاقات، تحفيزا للعمل وزرعا للقيم الايجابية وتنمية للمهارات والقدرات. هذا المناخ من العوامل المهمة المؤثرة في سلوك المنتمين إلى الجامعة وفي استجابتهم لما يكلفون به من مهام وعكس ذلك يمكن أن يحدث إذا ساد القهر والاستبداد بالرأي وكثرت الصراعات العميقة والمشاحنات... فإذا كان من شأن المناخ الديمقراطي فكرا، عملا، تنظيرا وممارسة أن ينشر التعاون، العمل الجماعي، الحرية تنمية قدرات الاعتماد على الذات والاعتزاز بالنفس والمحافظة على الكرامة الشخصية، فإن مناخ القهر والصراع يشل الإرادة الفردية ويشجع الخنوع وينشر الاستكانة وكل المظاهر السلبية التي من شأنها تعطيل مسيرة البحث العلمي داخل الجامعة.

إن واقع المناخ الجامعي في الجامعة الجزائرية تشوبه بعض العلاقات غير العلمية والتنظيمية، تصل حتى إلا العلاقات غير الإنسانية هناك مجموعة من المؤشرات التي توضح ذلك أهمها:[1]

***الفردية:** كثيرا ما يعزف بعض الأفراد عمالا وأساتذة عن التعاون مع بعضهم البعض إما اعتزازا وترفعا، استئثارا، خلافات فردية، صراعات أو تهربا من الاتكالية التي يمتاز بها بعض الأفراد، إن هذه المظاهر وغيرها تؤثر على قيمة التعاون بين الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى الانعزالية وغياب العمل الجماعي وانعدام روح الفريق.

[1] سعيد إسماعيل سامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.

***التحكم والتسلط:** أين يلجأ بعض الأفراد إلى فرض إرادتهم على الآخرين ذلك بحكم السلطة المخولة لهم، أو تمتع بعض أفراد المجتمع الجامعي بسلطة التقدير المطلق خاصة في المسائل العلمية والفنية والتكنولوجية.

***فجوة الأجيال:** وتكون هذه الفجوة نتيجة اختلاف في وجهات النظر وعدم اقتناع الأجيال الجديدة بالمفاهيم السائدة وعدم تقبل الطرف الآخر. مما يخلق جو من عدم الاستقرار الفكري والنفسي للأجيال الصاعدة وهذه الفجوة تكون في الوسط الجامعي بكامله بين الإداريين فيما بينهم وبين الأساتذة وبين القيادات الجامعية والطلبة.

***التعالي:** إذ يحدث أحيانا أن يتصرف بعض أفراد المجتمع الجامعي بكبرياء يتجاوز حدود المألوف وينتظر من الجميع أن يعاملوه معاملة ملؤها الرهبة والتقديس والخضوع ولا يقبل من أحد سوى الاستجابة والامتثال والطاعة. ويؤدي هذا الأمر إلى خلق جو من النفور وتصاب قنوات الاتصال بين أفراد الجامعة بالانسداد، فيقل التعاون ويضعف الانجاز.

* **التنازع:** ويكون عندما تخرج المنافسة بين الأفراد في الوسط الجامعي عن إطارها الطبيعي لاحتلال بعض المواقع القيادية، ومن هنا ينشأ صراع وتسابق للحصول على هذه المناصب والفوز بها. ويترتب عن كثيرة النزاعات والصراعات تشتيت الجهود والانصراف عن أداء المهام الأساسية للجامعة خاصة مهمة البحث العلمي.

* **الشعور بالنقص:** تكون هذه المظاهر خاصة بين أعضاء الأجهزة الفنية والإدارية وبين الأساتذة، وذلك نتيجة للمركز المتميز الذي يحتله الأساتذة ماديا ومعرفيا... وهذا ما يؤدي إلى إصابة فريق العاملين بالانزواء وفريق آخر بالحقد ومحاولة فريق آخر تعويض الشعور بالنقص عن طريق محاولة السيطرة على الأساتذة من خلال تعقيدات إدارية ومعوقات بيروقراطية، بالشكل الذي يؤدي إلى البطء الشديد في تسهيل مستلزمات البحث العلمي. لاشك أن كل هذا يؤدي إلى إضعاف الأداء العام للعمل في الجامعة وفساد العلاقات.

من مظاهر غياب المناخ الجامعي الجيد المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات الجامعية وإصدار ما سمي بالقرارات الفوقية، فعادة ما تحتاج الجامعة عند قيامها ببعض العمليات الإدارية كالتوظيف، الترقية، التكوين أو تسوية بعض الملفات الإدارية إلى الضوء الأخضر

من الوزارة أو جهات مركزية أخرى لحل المشاكل واتخاذ القرارات وهذا ما يعرقل التسيير الإداري للجامعة[1].

كذلك من مؤشرات قصور المناخ الجامعي ما يتصل بضعف العلاقة بين الطلبة وأساتذتهم حيث أن هذه العلاقة في بعض الحالات يشوبها الاستعلاء من جانب الأستاذ والتملق من قبل الطالب، كما أن هناك بعض الأساتذة قلما يرشدون الطلبة أو حتى الأساتذة إلى الحلول العلمية لمشكلاتهم رغم علمهم بها، وكثيرا ما يعبر هؤلاء صراحة بان تسهيل العلم للآخرين يعجل بترقيتهم فيصعدون على أكتاف غيرهم[2].

بالطبع إذا جئنا إلى تحليل المناخ الجامعي المتصل بالطلبة فان مظاهره كثيرة ومتشعبة، ويمكن أن نضع أيدينا على كم كبير كذلك ، لكن لن نفصل في هذه المظاهر،لأن المقام لا يتسع لذلك، كما أن الطلاب في حقيقة الأمر هم غرس تعلم سابق ونتاج جملة من المتغيرات المجتمعية والتي تنعكس بالتالي على سلوك الطلاب داخل الجامعة سواء بأسلوب تعامل غير سوي أو باستعمال ألفاظ غير لائقة، أو سلبية قاتلة وأنانية مفرطة...

4/ عدم توفر المعلومات الدقيقة والمتكاملة

تعتبر المعلومات في القرن الواحد والعشرين عصب الحياة وقوامها، فقد احتلت صناعة المعلومات مكانة رفيعة في اقتصاديات الدول المتقدمة، وصارت المصدر الأساسي للدخل القومي ولتشغيل القوى العاملة، وموردا لا غنى عنه في حياة الأفراد والمؤسسات، وتعاظم دورها في كافة المجالات، وأصبح الحديث عن الحرب بالمعلومات،التنمية بالمعلومات والإدارة بالمعلومات... [*]

لا جدال في أهمية المعلومات وقيمتها في أي تنظيم لأنها أساس أي قرار يتخذه كل مسؤول في موقعه وبقدر توافر المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للشخص المسؤول بقدر دقة القرار وصحته، لذا تعد المعلومات الدقيقة والمتكاملة من أهم العوامل التي تساهم

---

[1] بوفلجة غيات، **التربية والتعليم بالجزائر**، ط: 2، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2] فتحي درويش عشيبة، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[*] "يقصد بالمعلومات البيانات المصوغة بطريقة هادفة لتكون أساسا لاتخاذ القرار في حين أن البيانات هي المادة الخام التي لا تؤدي غالبا إلى اتخاذ قرار ما بل تمهيد لعملية اتخاذ القرار".نقلا عن:عبد الحافظ سلامة، **أساسيات علم المكتبات والمعلومات**، الأردن: الدار الأهلية للنشر، 2002، ص 95.

في نجاح العملية التعليمية والبحثية والإدارية بالجامعة، لأنها تساعد مختلف المسؤولين بالجامعة في اتخاذ القرارات الرشيدة بالإضافة إلى استفادة باقي الأفراد والعاملين بالجامعة من وضوح أسلوب أداء المهام ومعرفة مختلف الحقوق والواجبات الخاصة بكل فرد. انطلاقا من أهمية المعلومات داخل الجامعة فإنه يجب توفير المعلومات عن كل العناصر البشرية والمادية والقوانين واللوائح المنظمة والعمال والمخصصات المالية وكل جديد يتعلق بالحياة الجامعية بصفة عامة.

رغم الدور المهم الذي يمكن أن تسهم به المعلومات الدقيقة والمتكاملة في مساعدة الإدارة الجامعية على القيام بمهامها على أكمل وجه، إلا أن واقع هذه المعلومات في الجامعة الجزائرية يشير إلى بعض أوجه القصور التي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

أ/ التوقيت: يعني أن تصل المعلومات في الوقت المناسب زمنيا.لإمكانية استخدامها من قبل المستفيدين ، هذه خاصية مهمة من خصائص المعلومات. لكن قد تأتي المعلومات خاصة منها الفوقية في توقيت غير مناسب. هذا ما يؤدي إلى عدم الاستفادة منها بشكل فعال، فعلى مستوى الإدارة التنفيذية لا تتمكن هذه الأخيرة من إيصال المعلومة في الوقت المناسب أما المعنيين بهذه المعلومات، فلا يتمكن من الاستفادة منها إلا أفراد قليلون إضافة إلى ما يحدثه تأخر المعلومات من ضغط على الإدارة في عملية التنفيذ مما ينجر عنه خلل في عملية التطبيق.

ب/ الدقة: وتعني أن تكون المعلومات بصورة خالية من أخطاء التسجيل والمعالجة لكن في بعض الحالات تكون هناك أخطاء في المعلومات والتي غالبا ما تكون بشرية مما يؤدي إلى طول فهم هذه المعلومات لدى الأشخاص المستقبلين بالتالي طول في الإجراءات الإدارية أو لدى الأشخاص المعنيين بها خاصة إذا تم الإعلان عنها بأخطائها.

ج/ الوضوح: يعني أن تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض ومنسقة دون تعارض أو تناقض وتكون معروضة بالشكل المناسب لاحتياجات المستفيدين، إلا أن المعلومات قد تكون غير واضحة مما يؤدي إلى كثرة إحالتها على الغير وبالتالي تتعقد وتطول الإجراءات وبالتالي عدم الاستفادة منها. خاصة أن طول الإجراءات قد يؤدي إلى عدم صلاحيتها لأنها تجاوزت التوقيت المخصص لها، كما أن عدم الوضوح قد يؤدي إلى كثرة التأويل والتفسير.

د/ الشمول: يعني احتواء المعلومات للحقائق الأساسية التي يحتاجها المستفيدين،أو متخذو القرار بصورة كاملة دون تفصيل زائد ودون إيجاز يفقدها معناها، لكن الواقع يبين وجود معلومات تتسم بالتفصيل الزائد، مما يؤدي إلى محاولة اختيار المهم منها، لكن هذا يؤدي إلى بذل وقت أطول وفي نفس الوقت قد يؤدي الأمر إلى اختيار المعلومة المهمة على المعلومة الأهم، وفي بعض الحالات تكون المعلومات موجزة بشكل يفقدها معناها وبالتالي عدم الاستفادة منها بشكل مطلق.

هـ/ إمكانية الوصول: وهي سهولة وسرعة الوصول إلى المعلومات لكن ما هو موجود في الجامعة الجزائرية عكس ذلك. حيث تتميز المعلومات بتعتيم أو تعقيد في عملية الحصول عليها، مما يؤثر بشكل سلبي على الأدوار والمهام التي يجب القيام بها إضافة إلى عدم معرفة الأفراد لحقوقهم، وبالتالي عدم قيامهم بوظائفهم على أكمل وجه(*).

إن للمعلومات دور مهم لا يمكن إنكاره في كل نواحي النشاط في المؤسسة الجامعية. فهي التي تشكل الخلفية الملائمة لاتخاذ القرارات الصائبة وهي أساسية للبحث العلمي، ولا غنى عنها، لذا وجب توفيرها بشكل فعال من حيث خصائصها لتحقيق الغرض منها في تسهيل قيام المؤسسة بوظائفها على مختلف الأصعدة خاصة الإدارية.

تجدر الإشارة إلى أن المشكلات التي تم التطرق إليها في النقاط السابقة والتي تقف عائقا أمام أداء الإدارة الجامعية لمهامها بفعالية لأجل تطوير البحث العلمي، وتحقيق الجامعة لأهدافها بشكل عام ليس كل المشكلات ولكن هناك مشكلات أخرى تؤثر على أداء الإدارة الجامعية وتتفاوت في تأثيرها ومن بين هذه المشكلات:

- زيادة أعباء بعض الإداريين وقلة تفرغ بعضهم، يترتب عنه إهمال لبعض المهام الإدارية أو تأديتهم لهذه المهام دون إتقان أو جودة.

- قصور بعض القوانين واللوائح المنظمة للعمل الجامعي، فعلى الرغم من الدور المهم الذي تلعبه هذه القوانين في تنظيم العمل داخل الجامعة، إلا أن بعض القوانين تتسم بالعمومية ومواد أخرى تحتاج إلى إعادة نظر، حتى تتمكن الجامعة من الانطلاق والتفاعل مع التحديات المعاصرة.

(*) لمزيد من الاطلاع على خصائص المعلومات أنظر: هدى عبد الرحيم حسن العلي ،**اقتصاديات المعلومات**، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007، ص 141.

- قصور الهيكل التنظيمي للجامعات: ومن أوجه القصور تماثل الهيكل التنظيمي العام للجامعات وعدم مراعاة الاختلاف بين ظروف وأحوال الجامعات، فالهيكل التنظيمي لجامعة الجزائر مثلا لا يمكن أن يكون نفسه في جامعة جديدة تم تحويلها حديثا من مركز جامعي إلى جامعة، مما يؤدي بهذه الأخيرة في بعض الحالات إلى تجميع مجموعة من الأقسام لتكوين ما يسمى كلية. رغم أنه لا يوجد هناك تجانس بين هذه الأقسام، والشواهد عديدة في الجامعة الجزائرية، الاهتمام بالشكل التنظيمي بغض النظر عن مدى ملاءمته لظروف واحتياجات المجتمع الفعلية.
- التداخل بين مسؤوليات وسلطات بعض الوظائف، خاصة الوظائف القيادية.
- محدودية الموارد المالية وضعف الإمكانات المادية.

إن العرض السابق لأهم التحديات الإدارية التي تقف أمام تطوير البحث العلمي والتي تنبع عن قصور في قيام الإدارة الجامعية بمهامها كل هذا جعل من الضروري تحديث الإدارة بتبني نظم إدارية جديدة تسهم في حالة تنفيذها في التغلب على التحديات والمشكلات وبالتالي المساهمة في تطوير البحث العلمي ومن بينها.

1/ إدارة الجودة الشاملة

لقد استحوذت إدارة الجودة الشاملة على اهتمام كبير من قبل المديرين الممارسين والباحثين الأكاديميين، كإحدى الأنماط الإدارية المرغوبة في الفترة الحالية. نتيجة للتطورات التي يعرفها العالم في شتى المجالات ولم تكن الجامعات بمعزل عنها الأمر الذي أدى إلى سعي الجامعات لبناء منظومات أفضل لإدارة الجودة بها ومن ثم ظهرت الأهمية القصوى لتطبيق إدارة الجودة الشاملة بها.

إن مفهوم إدارة الجودة الشاملة يحمل معان كثيرة بالنسبة للباحثين حيث أن لكل باحث في هذا المجال مصطلحاته الخاصة لهذا المفهوم، وسنعرض نموذج من هذه المفاهيم حيث يرى **أشرف السعيد أحمد محمد** بأن تعريف الجودة الشاملة في التعليم العالي هي: "نموذج إداري شامل يقوم على الجودة فكرا وتنظيما وينطلق من إستراتيجية تعاونية ومستمرة للتحسين

لضمان تحقيق أهداف الجامعة والمجتمع وإرضاء العملاء الداخلين على المدى القصير والطويل"[1].

إن إدارة الجودة الشاملة في الجامعة لديها دون شك مجموعة من الأدوات لتحقيق تطبيق هذا النمط الإداري في الجامعة وهذه الأدوات هي:

- التركيز على خدمة المجتمع الذي تتواجد فيه الجامعة.
- ضرورة العمل بالتخطيط والتوجيه.
- العمل على ضمان التدريب والتعليم المستمر للمشاركين في تجسيد إدارة الجودة الشاملة بالجامعات من خلال الكليات المكونة لها.
- التقييم الذاتي لكل مستخدم بالكلية وبالتالي بالجامعة.
- ضمان المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم كل مصلحة أو كلية بالنسبة للمستخدمين.
- القيادة يجب أن تكون مؤمنة بضرورة احترام الرأي والرأي الآخر.
- العمل على توفير وممارسة ما يعرف بحلقات الجودة بالكليات والجامعة.
- لابد من ضمان وجود اتصالات فعالة بالكلية والجامعة.
- ضرورة انتهاج أسلوب التحفيز والمكافأة بالنسبة للمستخدمين بالكليات والجامعة مع الاعتراف بالأداء الفعال.
- ضرورة وجود تعاون بين المسؤولين بالكليات والجامعة إلى جانب العمل على ضمان التجديد والتحسين المستمر للخدمات المقدمة.
- العمل على مواكبة تطورات المنافسة مع الكليات المتواجدة بالجامعات الأخرى .
- العمل على توفر نظام للمراقبة والمتابعة المستمرة.

إن مراعاة هذه الأدوات وتطبيقها بشكل فعلي في الواقع من شأنه أن يضمن تطوير الإدارة الجامعية والقضاء على مختلف المشكلات التي تواجهها والتي تجعل منها عائقا أمام تطوير البحث العلمي وتحقيق الجامعة لأهدافها.

---

[1] أشرف السعيد أحمد محمد، **الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي**، الأزاريطة: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 23

2/ الإدارة بالتجوال

لقد حظي مفهوم الإدارة بالتجوال بالعديد من التعريفات شأنه في ذلك شأن أي مفهوم جديد من بينها الإدارة بالتجوال في الجامعة، تعني خروج القيادات على مستوى الجامعة وكلياتهم من مكاتبهم إلى مواقع العمل الفعلية للتعرف على أداء العاملين الفعلي، والمشكلات التي تواجههم ومساعدتهم في حل هذه المشكلات وتحقيق احتياجاتهم ورغباتهم من أجل تحقيق الأهداف الجامعية المرجوة[1].

تكمن فلسفة الإدارة بالتجوال في خروج المديرين ومختلف القيادات من المكاتب الرسمية إلى مواقع العمل المختلفة، واستخدام الاتصالات غير الرسمية للوصول إلى الاستجابة السريعة والواضحة، وتقوم على اختصار الوقت وتقليل الأوراق المتبادلة في الخطابات الرسمية وتقليل الجهد والتكلفة الضائعة في الحوار بين المستويات الإدارية والتخلص من البيروقراطية والروتين الإداري ونظم العمل التقليدية.

إن تطبيق الإدارة بالتجوال في الجامعة يحتاج إلى مجموعة من المتطلبات التي تساهم في إنجاح تطبيق هذا النوع من الإدارة ومن أبرز تلك المتطلبات ما يلي:[2]

أ/ الاهتمام الصادق بالعاملين.

ينبغي على القيادات الجامعية، إظهار اهتمام صادق بأداء العاملين والتعرف على طموحاتهم إزاء الجامعة وتوجيه الأسئلة التي تجعل العاملين يستفيضون في عرض وجهات نظرهم ومثل هذا الاهتمام مفيد للطرفين، لأنه يجعل العاملين أكثر إنتاجا وبالتالي المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف الجامعة.

ب/ تسهيل الأمور وليس إصدار الأوامر.

على القيادات الجامعية بمختلف مستوياتها استثارة وتوجيه أقصى مساهمة ممكنة لكل عضو في الجامعة بالمبادئ وليس بالأوامر.لأن الإدارة بالمبادئ تعمق التزام العاملين بأداء مهامهم على أكمل وجه وتشعرهم بأنهم موضع ثقة ويمكن تعديل ما يرون أنه يعطل العمل.

---

[1] علي عبد ربه حسين إسماعيل، **تطوير إدارة التعليم الجامعي في ضوء الاتجاهات المعاصرة، دراسة نظرية تطبيقية**، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[2] نفس المرجع، ص ص 213-217.

يجب فتح قنوات للاتصال مع العاملين خاصة الجدد منهم والاجتماع بهم بشكل متكرر والاستماع إليهم بشكل جيد ومعاملة كل فرد كما لو أنه أهم العاملين، ومن الطرق التي يستخدمها القائد الجامعي المتجول للاتصال بالعاملين: مشاركة العاملين في وضع أهداف العمل التفاعل مع العاملين بشكل غير رسمي، التواجد في مواقع العمل، إعطاء المعلومات للعاملين بعد الانتهاء من الاجتماعات، وإعطاء تقدير معنوي للعمل الجيد.

د/ تحقيق مستوى أرقى من التعاون.

إن التزام القيادات الجامعية بتحقيق التعاون الداخلي بينهم وبين العاملين في الجامعة. يمكن أن يغير من المواقف السلبية للعاملين تجاه العمل، وأسرع الطرق لإيجاد التفاهم بين القيادات الجامعية والعاملين هو إجراء المناقشات وتبادلها فيما بينهم مما يؤدي إلى نوع أفضل من علاقات العمل والتعاون على أساس المصلحة العامة، وليس المصلحة الفردية وبالتالي الوصول إلى مستوى متميز من الأداء.

هـ/ التطهير من المعوقات.

هي إستراتيجية تستوجب النزول إلى أرض الواقع لتشخيص المشاكل وأسبابها بدقة حتى يمكن توصيف علاجها المناسب، كإبعاد بعض الشخصيات التي تعوق مسيرة العمل الجامعي، ولا يقف التطهير عند هذا الحد بل يمتد إلى الأدوات، المعدات، الأساليب والقوانين، الإجراءات والقواعد المنظمة للعمل الجامعي، وحيث أن التغيير وسيلة للتطهير،يجب أن يكون التغيير أحد القيم الثقافية اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل.

و/ حسن اختيار القيادات الجامعية.

تتطلب الإدارة بالتجوال أن يتم اختيار القيادات الجامعية بالاعتماد على معايير الكفاءة والانجاز والابتعاد عن كل المعايير غير الموضوعية في الاختيار. إن القائد المتجول يجب أن يتحلى بعدة مهارات تتناسب مع الحاجات الفعلية للإدارة بالتجوال منها: التمكن من مهارات الاتصال الجيد وطرق التعامل الذكي مع العاملين، الصبر والقدرة على ضبط النفس القدرة على التحليل والاستنباط والاستدلال للمواقف المختلفة، أن يملك مهارة تشجيع العاملين، أن يكون نزيها، مخلصا، مستقيما... وبذلك تكون القيادات الجامعية من العوامل التي تساعد على نجاح تطبيق الإدارة بالتجوال.

ز/ بناء الثقة في الجامعة.

إن هذا المطلب يعد من أهم متطلبات تطبيق الإدارة بالتجوال في الجامعة وزيادة فعاليتها. لذا يجب على القيادات الجامعية خلق مناخ يسوده الثقة، وذلك عن طريق مساعدة كل العاملين ليشعروا بمزيد من الثقة في أنفسهم وفي قدرتهم على تحقيق النجاح، وكذلك مزيد من الثقة في القيادات الجامعية وزملائهم من العاملين في الجامعة، وهذا يؤدي إلى صدق الحقائق والمعلومات والبيانات اللازمة للعمل الجامعي.

إن الإدارة بالتجوال تساعد على خلق بيئة عمل مناسبة تتكامل فيها الأدوار ويتم فيها الاستجابة الملائمة والسريعة لمتطلبات ومتغيرات العمل وتزيل الحواجز بين القيادات والعاملين وتعمق الإحساس بالمسؤولية. لهذا فإن الإدارة الجامعية الجزائرية تحتاج إلى التحول إلى نمط الإدارة بالتجوال كحل من الحلول لرفع كفاءة وفعالية الإدارة الجامعية وذلك لتعميق مفهوم المشاركة بين جميع القائمين على العمل داخل الجامعة. مما يجعل الجامعة قادرة على التجدد والانطلاق وإضافة الجديد والمفيد لإشباع حاجات ورغبات الطلاب والأساتذة وكل العاملين.

3/ الإدارة بالأهداف.

تعد الإدارة الجامعية من العناصر الأساسية المسؤولة عن تحقيق أهداف المؤسسة الجامعية، وفي سبيلها لتحقيق هذه الأهداف، تسلك أفضل الطرق مستعينة بالأشخاص العاملين في تلك المؤسسة ومن بين هذه الطرق والسبل تبني أسلوب الإدارة بالأهداف.

لقد حظي مفهوم الإدارة بالأهداف بالعديد من التعاريف بناها الباحثون والكتاب في ضوء تجاربهم العملية وتأملاتهم الخاصة للعمليات الإدارية داخل الإدارة الجامعية ومن بين هذه التعاريف نذكر التعريف التالي:

الإدارة بالأهداف هي عبارة عن اتجاه إداري يهدف إلى تحسين العمل الإداري الجامعي من خلال مشاركة الرؤساء والمرؤوسين في وضع أهداف الفرد والجامعة وتحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيقها والوصول إلى النتائج المتوقعة في ضوء الإمكانات المتاحة[1].

[1] علي عبد ربه حسين إسماعيل، المرجع السابق، ص 231.

من خلال التعريف السابق نستنتج أن الإدارة بالأهداف تنطوي في جوهرها على تطبيق مبدأ مشاركة العاملين في وضع الأهداف، وتكون محددة وقابلة للقياس وذلك بقصد تحفيز العاملين للوصل إليها وتحقيقها. إن تطبيق الإدارة بالأهداف في الجامعة يحتاج عددا من المتطلبات وهي:[1]

أ/ تحديد الأهداف.

إن نظام الإدارة بالأهداف يتطلب تقسيم الأهداف الإستراتيجية في رسالة الإدارة الجامعية، إلى عدد من الأهداف التكتيكية. التي توزع على عمداء الكليات، ثم يقسم كل هدف تكتيكي إلى عدة أهداف صغيرة توزع على رؤساء الأقسام. الذين يقسمونها إلى مجموعة مهام يوزعونها على مرؤوسيهم في شكل خطط بسيطة مستهدفة التحقيق، وبذلك تتعدد الأهداف وطريقة الأداء تبعا لتعدد المستويات الإدارية والتنفيذية والكل يشارك في تحديد وتنفيذ هذه الأهداف. عملية تحديد الأهداف تستلزم توفر مجموعة من الشروط حتى تتحقق الفائدة المرجوة منها، حيث يجب أن تركز الأهداف على النتيجة وليس النشاط، أن تكون الأهداف قابلة للقياس، سهلة التحقيق، مرتبطة بفترة زمنية وأن تصاغ الأهداف في عمليات محددة.

ب/ تحديد دور المدير

إن المدير أثناء أدائه لمهامه تربطه علاقات بالأطراف المتعددة في الإدارة الجامعية: فهو مرتبط برؤسائه في المستوى الأعلى من التنظيم الجامعي ومرتبط بمرؤوسيه في المستوى الأدنى من التنظيم، كذلك يرتبط بزملائه من المدراء الآخرين، من خلال هذه العلاقات المتعددة فهو يقوم بالاشتراك في بلورة أهداف إدارية دون أن تتعارض مع أهداف الإدارات الأخرى، أو الأهداف العامة للجامعة ودون تضارب أو تصادم مع الأهداف الخاصة للمرؤوسين. أثناء أدائه لمهامه الأساسية التي ينطلق فيها من تحديده للأهداف يجب عليه أن يلتزم بمجموعة من الأمور منها: توفير التوجيه للعاملين في اتجاه تحقيق الأهداف، تقديم الدعم والمساندة للعاملين لتمكينهم من الأداء بالمستوى المناسب للأهداف المحددة لهم، التنسيق بين جهود الأفراد الجماعات والإدارات المختلفة في الجامعات، بما يضمن التحقيق

[1] علي عبد ربه حسين إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 260-263.

الأمثل للأهداف، تحفيز ومكافأة المتميزين في الأداء ومحاسبة ومساءلة المقصرين لتأكيد فرص تحقيق الأهداف، تقييم النتائج وتعديل المسار لتحسين فرص الوصول إلى الأهداف المطلوبة.

ج/ تفعيل دور الإدارة الجامعية

لا يمكن تصور إدارة في أي تنظيم دون مهام مطلوب تحقيقها. والإدارة الجامعية إحدى هذه الإدارات، التي تضطلع بأداء عدد من المهام يجب عليها تحقيقها. لكن هذه الإدارة أثناء أدائها لمهامها في كثير من الأحيان يضيع معظم وقتها في الكثير من المسائل البسيطة والروتينية ومشكلات الأفراد، وبالتالي تحرم المسائل الرئيسية والعامة كتطوير البحث العلمي من درجة الاهتمام اللازمة، ولتفعيل دور الإدارة الجامعية ينبغي:

- تحديد المسؤوليات والمهام للقيادات الجامعية في مختلف المستويات بشكل دقيق.
- ترتيب هذه المسؤوليات في سلم الأولويات بحيث لا يطغى المهم على الأهم.
- إعطاء غالبية وقت القيادات الجامعية للمسؤوليات والمهام الرئيسية.
- عدم تركيز السلطة في يد أفراد، لأن هذا لا يؤدي إلى اتخاذ قرارات فعالة.
- يجب توفير قيادة داخلية قوية لا تخضع للضغوط الخارجية.

د/ إعداد الموارد البشرية المناسبة لنظام الإدارة بالأهداف

إن الموارد البشرية عنصر فعال وحاسم في الإدارة الجامعية، فهي مصدر الانجاز وطاقة فكرية ومصدر للمعلومات والأفكار والمشاركات الايجابية. قبل أن تكون مجموعة من المهارات والقدرات الجسمانية. لذا يجب الاهتمام بإعداد هذه القوة، حسن اختيارها وتدريبها وتوجيهها لتكون أعلى كفاءة وأكثر إنتاجية بما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة.

هـ/ تهيئة المناخ المناسب لنجاح الإدارة بالأهداف

إن المناخ المناسب لأداء أي عمل من العوامل الضرورية لإنجاح هذا العمل لذا فإن تهيئة المناخ المناسب لنجاح الإدارة بالأهداف يعتبر من الشروط الأساسية لذلك، هناك مجموعة من العناصر التي تحقق ذلك منها:

- الاتصالات القوية بين الإدارة الجامعية والعاملين بالجامعة.
- الروح المعنوية العالية التي يتمتع بها الموظفون.
- إتباع الأسلوب العلمي في إصدار الأوامر والقرارات.

- حرص المسؤولين على تلمس حاجات الأفراد وتأمينها.
- ضرورة وضوح الأهداف العامة للجامعة وانسجامها مع أهداف الأفراد العاملين بها.
- سهولة وضع معايير الأداء التي يمكن استخدامها في التقييم والتصحيح.
- المرونة في التطبيق والتكيف مع كل تغير في الظروف الداخلية والخارجية المؤثرة في الجامعة.

عموما يمكن القول أن الإدارة بالأهداف من النماذج الرائدة في تحقيق أهداف الجامعة وعلى رأسها البحث العلمي، فالقائمين على سياسة التعليم الجامعي يرمون في الغالب إلى تحقيق أهداف واضحة في أذهانهم لكن هذه الأهداف قد لا تكون واضحة للمستويات الأخرى في الإدارة الجامعية. مما يترتب عليه وجود فجوة بين السياسة والخطة والتنفيذ، وتكون السياسة والخطة في جانب آخر، يضاف إلى ذلك أنه مع تغير السياسة والخطة وهو يعكس التغير في الأهداف، قد تظل الأساليب الإدارية للتنفيذ على حالها لم تتغير ومن هنا كانت أهمية الإدارة بالأهداف في توجيه الإدارة الجامعية نحو تكامل مهام الإدارة الجامعية على اختلاف مستوياتها في تحقيق أهداف الجامعة.

أخيرا يمكن القول أن تطوير إدارة الجامعة على أسس علمية سليمة هي مدخل لتطوير الجامعة كلها وتحقيق أهدافها، لأن العديد من المشكلات والتحديات التي يعيشها البحث العلمي في الجامعة الجزائرية جانب كبير منها يعود إلى إدارة هذه المؤسسة على مختلف مستوياتها، لذا يمكن القول كما قال الأستاذ إسماعيل حجي "قد تكون هناك مشكلة اقتصادية، وقد يكون هناك قصور في الموارد وقد تكون هناك مشكلة سكانية. لكن في ظل إدارة فاعلة كفأة يمكن التغلب على كل هذه المشكلات وغيرها كما يمكن رسم استراتيجيات للتطوير والتحديث[1].

ثالثا/ الكفاءات البحثية (الأساتذة الجامعيين)

إن الإنسان هو محور الاهتمام في أي مؤسسة كانت، فمن خلال جهوده وإبداعاته يحدث التطور في مخرجاتها. هذه بديهية يعترف بها العلم الحديث، حيث يضع على مفهوم التنمية البشرية عبء تحقيق أهداف التنمية الشاملة في المجتمعات وفي هذا الإطار، فإن

[1] عبد الغني عبود، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الأساتذة الجامعيين من أهم مدخلات المؤسسة الجامعية وأهم عناصر الكفاية والجودة فيها وذلك من خلال قيامهم بمهام ووظائف لأجل تحقيق الأهداف المرجوة من الجامعة.

إذن تحقيق المؤسسة الجامعية لأهدافها محوره الأساسي هو عقل أستاذ مشدود لها أبدا ومتفاعل دوما مع طلابه ومحيطه الذي يعيش فيه وينتمي إليه. كل ذلك في سبيل تطوير البحث العلمي. الذي لن يتحقق من غير أستاذ كفء مستقر مهنيا واجتماعيا لا تعترضه أي معوقات داخل وخارج الجامعة، أثناء قيامه بالوظائف الموكلة إليه. التي تتحدد من خلال الوظائف التي تقوم بها الجامعة. لأنه في ضوء هذه الوظائف تتحدد الأدوار والمهام المطلوبة من الأستاذ الجامعي باعتباره المسؤول الرئيسي عن تحقيقها. بالرغم من صعوبة حصر الوظائف الرئيسية للجامعة ومسؤولياتها نحو عالم المعرفة ومجتمعها. إلا أن هناك اتفاق على أهمية قيام الجامعة بالوظائف الثلاثة التالية:

- إعداد الإطارات ونقل المعرفة والمحافظة عليها.
- البحث العلمي.
- خدمة المجتمع.

بديهي أن تشتق مهام أو وظائف الأستاذ الجامعي من الوظائف السابقة للجامعة. لذا تتعدد وظائف الأستاذ الجامعي ما بين القيام بالبحوث العلمية والتدريس وخدمة المجتمع. هذه الوظائف عبارة عن الوظيفة الأكاديمية التي يقوم بها الأستاذ. لأن هناك أدوار أخرى يقوم بها الأستاذ وفقا لفلسفة الجامعة ورؤيتها لوظائفها في المجتمع، حيث هناك مسؤوليات تضاف إليه أثناء حياته الوظيفية، وهي الوظيفة الإدارية التي يقوم بها أهمها المشاركة في إدارة الجامعة أو الكلية أو القسم، كما أن الأستاذ الجامعي يقوم بدور مهم جدا هو الدور القومي والعالمي من خلال قيامه بعدة وظائف:

1/ الوظيفة الأكاديمية لأستاذ الجامعة

تتلخص الوظيفة الأكاديمية للأستاذ الجامعي فيما يلي:

أ- أستاذ الجامعة ومهام البحث العلمي.

إن أهم ما يميز الجامعة عن غيرها من المؤسسات التعليمية الأخرى، هو قيامها بالبحث العلمي، باعتبارها المؤسسة المخولة في المجتمع التي يمكن عن طريقها القيام بالنشاطات البحثية بصورة انضباطية، فإذا ما فقدت هذه الميزة أصبحت كغيرها من

المؤسسات التعليمية الأخرى. لكن رغم هذا فقد احتدم الجدل طويلا حول الوظيفة الأولى لأستاذ الجامعة، هل هي التدريس أم البحث العلمي؟

باعتبار أن وظيفة الأستاذ من وظيفة الجامعة والبحث العلمي أهم ما يميزها فإن المهمة الأساسية لأستاذ الجامعة إذن هي البحث العلمي. لأن انصراف الأستاذ للتدريس تضعف فيه نزعته الابتكارية بعكس البحث العلمي الذي يساعده على تنشيط عقله ونمو فكره، وبذلك يساهم في خدمة مجتمعه. فالوظيفة البحثية هي السبيل الوحيد للنمو والتطور على مختلف الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية... سواء كانت هذه الأبحاث أبحاثا أساسية تهدف إلى الكشف عن خبايا الكون أو أبحاثا تطبيقية، تهدف إلى التوصل لاستخدامات محددة. إن أغلب أساتذة جامعاتنا يركزون على النوع الأول من الأبحاث أو ما يسمى بالبحث الخاص وفي هذا مضيعة للوقت والجهد والمال والفكر[1]. لأن هذا النوع من الأبحاث غالبا ما تكون بعيدة عن تلبية حاجات مجتمعنا في كثير من النواحي والمجالات خاصة مشكلات التنمية وخدمة المجتمع. بعكس الدول المتقدمة التي ركزت على الأبحاث التطبيقية، استطاعت عن طريقها قطع خطوات هائلة في طريق التقدم وجعلت المسافة بيننا وبينها تتسع باطراد.

إن الوظيفة البحثية التي يقوم بها الأستاذ الجامعي تتضمن مجموعة من المهام لعل أهمها ما يلي:[2]

- التدريب على البحث العلمي وأساليبه ويتحقق أثناء إعداد الماجستير والدكتوراه.
- التأليف في ميدان مناهج البحث وتقنياته.
- الاستمرار في ممارسة البحث العلمي والنشر العلمي وميدان تخصصه.
- حضور حلقات البحث التي تنظم لصالح الباحثين المبتدئين والمشاركة في تنشيطها ومناقشتها.
- ممارسة الإشراف العلمي على درجتي الماجستير والدكتوراه والماستر.
- قراءة موضوعات البحث العلمي للطلبة وإعطائهم توجيهات وإرشادات في البحث.

---

[1] فاروق عبده قلية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] بشير معمرية : "مجالات وأساليب تكوين المعلم الجامعي"، الملتقى الدولي الأول حول أساليب التكوين والتعليم في إفريقيا والوطن العربي، جامعة فرحات عباس، سطيف 30/29/28 أفريل، 2001، ص 05.

- حضور الملتقيات العلمية والمؤتمرات والندوات الوطنية والدولية التي تنظم في ميدان تخصصه والمشاركة فيها.

إن حضور مثل هذه الملتقيات والمؤتمرات والندوات، تخلق جوا من النقاش العلمي. مما يساعد على التعرف على أفكار العلماء وتجاربهم على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لخدمة رسالة الجامعة ورفع المستوى العلمي والمهني للأستاذ. فالأستاذة والباحثين الذين ينعزلون في مجتمعاتهم العلمية الصغيرة، يكون تقدمهم في مجالات تخصصهم ضئيلا وأبحاثهم تظل محلية بعيدة عن التجريب العلمي للعلم. وبعيدة عن النقد الذي قد يدعمها وينميها ويعمقها ، كما تقل إنتاجيتهم العلمية ودافعيتهم للبحث والابتكار.

تلك أهم النقاط المتعلقة بمجال البحث العلمي التي يختص بها الأستاذ وهي نقاط على درجة عالية من التكامل، والقيام بمجموع هذه المهام المتعلقة بالبحث العلمي، تخضع لمجموعة من الإمكانيات والدوافع متى توفرت سار البحث العلمي في مساره السليم، ومتى انعدمت حدث العكس.

ب/ وظيفة التدريس.

تعتبر هذه الوظيفة المهمة الأساسية الثانية لأستاذ الجامعة. فهناك بعض اللوائح تسميه عضو هيئة التدريس، أي أن من مهامه القيام بالتدريس للطلاب في مختلف المراحل.

التدريس قد أصبح مهنة لها أصولها، علومها، مهاراتها، وتكنولوجياتها. حتى أوشكت أن تكون علما قائما بذاته وهو "علم التعليم الجامعي". وظيفة التدريس هي الوظيفة الأكثر التصاقا بالأستاذ الجامعي وهي وظيفة ممتدة من مجرد إلقاء المحاضرات إلى باقي مهمات التدريس كتدريب الطلاب، وضع الامتحانات وتصحيحها... والتعليم أو التدريس الجامعي يعد من العوامل الهامة في عملية التنمية مثله مثل الأبحاث، لأنه يؤدي إلى انتشار المعرفة والحفاظ على الثقافة. باعتبار أن الجامعة مركز للمحافظة على المعرفة ونقلها. تتضمن عملية التدريس التي يقوم بها الأستاذ الجامعي مجموعة من النقاط يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

- التخطيط لإعداد الدروس وإلقائها في مختلف المراحل الجامعية
- تأليف الكتب في التخصص الذي يدرسه.

[1] بشير معمرية، **البحث النفسي في الجامعة (دراسات نقدية تحليلية)**، مرجع سبق ذكره، ص 141.

- تطوير مناهج التدريس في التخصص الذي يدرسه.
- العمل في اللجان البيداغوجية.
- إتقان اللغة التي يدرس بها.

لكن رغم أهمية التدريس، إلا أن الجامعة الجزائرية إذا افترضنا أنها تحرص على توفير المؤهلات الأكاديمية في الأستاذ من درجات علمية وإسهامات في البحوث. فإنها لا تهتم بتوافر الشروط البيداغوجية والتعليمية في العاملين بالتدريس. إذ أنها لا تشترط مستوى من المقدرة على إيصال المعلومات ولا تهتم بسلوكه داخل القاعة أو المدرج... وخارجها، ومقدرته على القيادة وتحليه بالأخلاق الفاضلة وتحمل المسؤولية، كما تفتقر الجامعة لآليات قانونية لتقويم الأستاذ أثناء حياته التدريسية.

ج/ وظيفة خدمة المجتمع

لا يمكن للأستاذ أن يثبت وجوده ويحقق ذاته، ما لم يكن ملتزما بقضايا مجتمعه ومتطلبات نموه وازدهاره. يعيش مشاكله ويحاول إيجاد الحلول المناسبة لها، بتقديم الاستشارات للجهات الحكومية والخاصة ونشر المعرفة، عن طريق الندوات العامة والمحاضرات وإجراء البحوث لصالح مؤسسات مجتمعية، وتوجيه انتقادات للمجتمع والجامعة. لذا فإن الخدمة العامة للمجتمع أصبحت وظيفة أساسية للأستاذ لا يقل شأنها عن وظيفتي التدريس والبحث العلمي، كثيرة هي المجالات التي يمكن للأستاذ أن يخدم المجتمع من خلالها إن كليات وأقسام الجامعة المختلفة الزراعية التجارية، التكنولوجية، الصناعية، الطبية، الاجتماعية والأدبية... هي من أفضل الأماكن التي يؤدي الأستاذ الجامعي دوره في تقديم العلم وتطبيقه في سائر ميادين التنمية الاجتماعية، خاصة منها في مجال الزراعة، الصناعة وقطاع الخدمات، الذي يقوم بوظائف سائر الخدمات المالية،الإدارية والصحية والإسكان والمياه والكهرباء والمواصلات وحتى خدمات التعليم نفسه، وكل ما يدخل في الخدمة الخاصة والعامة.

إلا أن واقع مساهمة الأستاذ في خدمة المجتمع خاصة ما تعلق بالتنمية، فهي لا تزال واهية ضعيفة جدا، فمعظم مشروعات التنمية تعتمد على الخبرات الأجنبية والبحث العلمي الذي ينجز في الخارج بواسطة الشركات العالمية وبيوت الخبرة، كما أن المشروعات الإنمائية

نفسها تعتمد على الإنتاج الأجنبي في كل شيء تقريبا وتنتهج أسلوب تسليم المفتاح[1]. هذا نتيجة ضعف إشراك الجامعة في مشاريع التنمية التي تؤدي إلى عدم ظهور النشاطات الإبداعية المحلية حتى وإن وجدت تتعرض لعدة عراقيل على مختلف الأصعدة تجعلها حبيسة الأدراج. كما أن بحوث بعض الأساتذة تكون بعيدة عن التنمية المحلية التي تهدف إلى خدمة المجتمع، فهي عادة ما تكون معدة لغرض النشر في الخارج، من أجل الالتحاق بالجامعات الأجنبية ولو لفترة قصيرة، أو لغرض متطلبات الترقية ، وعموما فإن وظيفة الأستاذ في خدمة المجتمع وتنميته تتم في جانبين[2]:

- **داخل الجامعة:** تتضمن المشاركة في النشاطات غير الدراسية التي يقوم بها الطلبة، كإلقاء المحاضرات في موضوعات علمية في تخصصه العلمي، المشاركة في الندوات الطلابية الثقافية والفنية.
- **خارج الجامعة:** وتتضمن ما يلي:

- المشاركة في الندوات العلمية التي تنظم في قطاعات غير جامعية.
- القيام بالبحوث التي تعالج مشكلات المجتمع وتساهم في حلها.
- تقديم الخبرة والمشورة إلى المؤسسات التي تطلبها.
- الإسهام في الدورات التدريبية لتكوين الإطارات العلمية المسيرة للمؤسسات.
- تأليف الكتب في ميدان تخصصه وتكون موجهة للمثقف بصفة عامة.
- الترجمة ونقل المعارف في ميدان تخصصه من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.
- إتقان اللغة العربية واللغات التي يستطيع أن يفيد بها مجتمعه.

2/ الوظيفة الإدارية

إن الأستاذ الجامعي إضافة إلى قيامه بالوظيفة الأكاديمية المتمثلة في التدريس،البحث العلمي وخدمة المجتمع، فإن هناك مسؤوليات تضاف إلى الأستاذ الجامعي أثناء حياته الوظيفية في الجامعة، وهذه المسؤوليات تتمثل في الوظيفة الإدارية. باعتبار أن الأستاذ الجامعي يعتلي مناصب إدارية مختلفة منها: رئيس الجامعة، نائب رئيس الجامعة، عميد

---

[1] علي الحوات، "التعليم العالي في الوطن العربي ، بدائل وخيارات لحاجات التنمية في عالم متغير"، **الفكر العربي**، العدد الثامن والتسعون، خريف 1999، ص 08.

[2] بشير معمرية، "مجالات وأساليب تكوين المعلم الجامعي"، مرجع سبق ذكره، ص 06

الكلية رئيس قسم، إلى جانب الأعمال الإدارية التي يكلف بها الأستاذ بالجامعة من اشتراك في الأنشطة والخدمات الطلابية واللجان الفنية النوعية وأعمال الامتحانات. تختلف اختصاصات ومسؤوليات أساتذة الجامعة في المجال الإداري تبعا لاختلاف المناصب الإدارية التي يعتليها هؤلاء الأساتذة.

رغم أهمية الدور الذي يقوم به الأستاذ الجامعي عند توليه للمنصب الإداري. إلا أن ذلك يؤثر على عدد الساعات التدريسية القائم بها، وهذا التأثير يختلف من أستاذ لآخر ،حسب درجته العلمية حيث تقل كلما ارتفعت الدرجات العلمية للأستاذ. هذا ما يجعل الجامعة تعتمد على خبرات أقل في العملية التدريسية مما ينتج عنها خرجين ذوي مستوى متواضع.

ما يقال عن التدريس يقال عن البحوث فعدد البحوث يزيد كلما قلت الدرجة العلمية للأستاذ وذلك لنظام الترقيات، الذي ينص على أن يتقدم الأستاذ الجامعي بعدد معين من الأبحاث والدراسات للترقية لدرجة علمية أعلى. بعد الترقية تصبح مهمة الأبحاث والدراسات ليس لها دور في حياة أغلب الأساتذة، كذلك عندما يعتلي الأستاذ الجامعي منصبا إداريا فإنه يشغله عن وظيفته الأساسية وهي البحث العلمي، حيث تنقص هذه الأبحاث عند توليه لهذه المناصب الإدارية. حتى وإن وجدت هذه الأبحاث فهي عادة ما تكون ناقصة. لكن رغم ذلك تقوم بعض الدوريات بنشر أبحاث غير مكتملة لمن احتل مركزا إداريا من باب المجاملة[1].

ما يقال عن التدريس والبحث يقال عن حضور المؤتمرات العلمية المحلية والعالمية وعن الإشراف على الرسائل العلمية، حيث تقل باطراد كلما احتل الأستاذ منصبا إداريا أعلى وحتى خدمة المجتمع تتأثر بهذه المناصب الإدارية.

إن المناصب الإدارية كثيرا ما تضع أستاذ الجامعة في صراع بين العمل الأكاديمي والعمل الإداري والتجربة صعبة. بعض من الأساتذة يتهربون من العمل الإداري ويرتدون إلى عملهم الأصلي وهو العمل الأكاديمي.

---

[1] لا في ماجد إبراهيم، "النشر العلمي في الوطن العربي"، **الفكر العربي**، العدد98، بيروت: خريف 1999، ص 50.

3/ الوظيفة القومية والعالمية لأستاذ الجامعة

زيادة على الوظائف العديدة السابقة للأستاذ الجامعي، فإن هذا الأخير يجب أن يقوم بوظيفة لا تقل أهمية عن الوظائف الأخرى، وهي الوظيفة القومية والعالمية، وذلك من خلال قيامه بعدة أدوار والتي ترتكز في خدمة الوطن في الحقل السياسي سواء في الداخل أو الخارج، لأنه من المفروض لا يوجد من هو أكثر تأهيلا وإعدادا من أساتذة الجامعة كي يضطلعوا بالدور السياسي الهام[1].

لذا فإن الأستاذ الجامعي الأجدر به أن يقوم بعضوية أو رئاسة مختلف المجالس البلدية، الولائية والوطنية ومجلس الأمة... باعتبار أنه الوحيد المخول لمثل هذه المناصب. كما أنه يجب عليه في مجال العمل التنفيذي أن يحتل مناصب عدة كرئيس حكومة أو رئيس وزراء لأن نجاح الحكومة أو الوزارة هي تلك التي يقودها أستاذ جامعي كفؤ. لما له من قدرة على علاج الروتين الحكومي، مواجه الإسراف داخل الجهاز الإداري ومحاولة ترشيد الإنفاق وعلاج مختلف المشكلات.

كما أن الأستاذ الجامعي بإمكانه في مجال السياسة الخارجية شغل أكثر المناصب حساسية في العمل الدبلوماسي، كسفير، مستشار أو شغل مناصب هامة في المنظمات الدولية المختلفة[2]. بل إن دوره يتعدى إلى رفع وزيادة الدخل القومي عن طريق جلب العملة الصعبة ورؤوس الأموال من الخارج وذلك من خلال احتلالهم مناصب عديدة في الجامعات الخارجية الأجنبية والعربية.

لا يقتصر دور الأستاذ الجامعي على ما يقوم به من أعمال داخل الجامعة بل يمتد إلى الحقل الإعلامي لتعبئة الرأي العام للقضايا الهامة التي تهم مجتمعه لتبصير وتوعية أفراده، ومحاولة التأثير على أرائهم واتجاهاتهم، وبالتالي التأثير على سلوكهم، وإعطاء تفسيرات لما يحيط بهم من ظواهر ووقائع. بهدف التنمية الشاملة والسعي المستمر نحو التجديد والتغيير الاجتماعي هذه هي الوظيفة القومية والعالمية التي يجب على الأستاذ القيام بها وذلك من خلال ممارسته لعدة أدوار مهمة، فأين الأستاذ الجامعي الجزائري من هذه الوظيفة والأدوار؟

---

[1] فاروق عبده قلية، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2] نفس المرجع، ص 11.

إن الوظيفة القومية والعالمية للأستاذ الجامعي الجزائري الكفء تعتبر من الوظائف الثانوية أو المستبعدة تقريبا، نتيجة للظروف والضغوط المختلفة التي يعاني منها الأستاذ خاصة الضغوط السياسية، لأن معظم المناصب السياسية الحساسة في مختلف الهيئات التشريعية أو التنفيذية، لا يعتليها الأساتذة الجامعيين الأكفاء والمؤهلين لهذه المناصب، بل أصحاب النفوذ السياسي لكي لا يتم قلب الموازين داخل السلطة.

فكيف للأستاذ أن يعتلي هذه المناصب؟ وهو لا يزال يتخبط في المشاكل والمعوقات الاجتماعية التي تكبله وتجعله أسيرا لها نتيجة لوضعه غير المستقر ماديا ومعنويا: وكيف يساهم رفع الدخل القومي من خلال العملة الصعبة، وهو في وطنه لا يعامل معاملة كريمة من حيث الأجر، المكانة الاجتماعية، المسكن... وكيف يمكن أن يكون له دور فعال وبارز في تعبئة الرأي العام وهو يعاني من معوقات لا حصر لها في هذا الإطار. عراقيل تتعلق بالواقع الاجتماعي الذي يعيشه خارج الجامعة، كما أن الجامعة كمنظومة فرعية من المنظومات التي تشكل هذا الواقع تحمل من الأسباب الداخلية ما يجعلها مصدرا لمعوقات كثيرة تقف حاجزا أمام أداء الأستاذ لوظيفته البحثية بكل فعالية. بالإضافة إلى محددات ومعوقات ذاتية تتعلق بالأساتذة الجامعيين ودوافعهم البحثية، قد يكون لها دور أكثر أهمية في تكبيل القدرة البحثية للأساتذة. فهناك في الحقيقة وضع صعب لأنه في وسط مجموعة من المتطلبات الكثيرة والمتناقضة في بعض الأحيان التي تتجاذب الأساتذة الجامعيين أصبح بعض الأساتذة لا يعرفون أين هم من واقع مهنتهم ووظيفتهم البحثية.

فعلا هناك أساتذة جامعيين لا يعرفون من أين يبدؤون وإلى أين ينتهون في مهنتهم التي انخرطوا فيها واتخذوها عملا دائما لهم[1]. لذا هناك بعض البحوث لا تحمل في مضمونها إلا الاسم، سنحاول من خلال النقاط التالية معرفة الأسباب التي تقف وراء هذا الوضع الذي يعيشه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية والتي لها علاقة مباشرة بالأستاذ الجامعي والإفرازات التي ترتبت عن هذا الوضع.

[1] بشير معمرية ، "مجالات وأساليب تكوين المعلم الجامعي"، مرجع سبق ذكره، ص 02.

1/ إعداد الأستاذ الجامعي

إن قيمة الجامعة تظل مرهونة بمكانة أساتذتها وبكفاءتهم العلمية وجهودهم البحثية غير العادية، لتغيير الواقع الاجتماعي، لذا تحرص كل جامعة على توفير العدد الكافي من الأساتذة، وذلكم عن طريق سلك سبيلين هما:

الأول: الإعداد الداخلي وهو أسلوب طبيعي في كل الجامعات إذ تقوم الجامعة بتوفير الأساتذة بطريقة ذاتية وذلك عن طريق نظام الدراسات العليا.

الثاني: الإعداد الخارجي، وهو إرسال البعثات الطلابية للدراسة بالخارج إلا أن هذه الطريقة أصبحت بنسب قليلة.

لكن السؤال المطروح هل الإعداد الذي يتلقاه الأستاذ المستقبلي يضمن إيجاد نخبة قادرة على تطوير البحث العلمي وتغيير الواقع الاجتماعي؟ خاصة أن هذا الإعداد هو صناعة أولية للأستاذ كي يزاول مهنته كأستاذ، أو ما يسمى بالتكوين الأولي الذي يتلقاه قبل التحاقه بالمهنة، فيتم إعداده ثقافيا وعلميا وتربويا في المؤسسة التي تعده لذلك. عادة ما يتم هذا النوع من التمهين أثناء إعداد الطالب أو الأستاذ المستقبلي لدرجة الماجستير[1].

رغم الأهمية البالغة لإعداد الطالب لمساعدته على القيام بوظائفه ومهامه على أكمل وجه في المستقبل. إلا أن هذا الإعداد أصبح عائقا لهذه الوظائف. لأن هذا الإعداد ما زال يعاني من قصور في جوانب عديدة، سواء تعلق الأمر بالمشرفين على هذا الإعداد، وسائل التقويم أو البرامج الدراسية التي تتميز بمقررات تقليدية، غلبة الدراسات النظرية على الدراسات التطبيقية، عدم خضوع المناهج للتقويم المستمر، كما أن معظم البرامج الخاصة بالإعداد، تقدم عن طريق المحاضرة التي تعتمد على التلقين والاعتماد على ثقافة الذاكرة. بدل الثقافة الإبداع، فضلا عن اعتماد الطالب على كتاب الأستاذ أومطبوعاته لتكون وسيلة لاستيعاب المحاضرة وهي ملخصات ينقصها العمق في أحيان كثيرة[2]. أضف إلى ذلك عدم توفر الإمكانيات المادية التي تتطلبها عملية الإعداد أو تخلفها في بعض الأحيان عن المستويات العالمية.

---

[1] محمد متولي غنيمة، **سياسات وبرامج إعداد المعلم العربي**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص 52.

[2] محمود عباس عابدين، مرجع سبق ذكره، ص 286.

إن إعداد الطالب للبحث العلمي، ضعيف فقد كشفت التجربة العملية أن أغلبية الأساتذة دون مستوى الكفاءة في البحث العلمي. لأنهم يدخلون في سلك التدريس بالجامعة بمجرد حصولهم على الدرجة العلمية التي تؤهلاهم للعمل في الجامعة كالماجستير أو الدكتوراه. دون فحص اختباري حقيقي لقدراتهم البحثية، الطلاب في مرحلة الدراسات العليا لا يدرسون مقررات علمية كافية تعمق ثقافتهم العامة والخاصة، وإنما يعدون رسائل أو أطروحات هي في عرف البعض مجرد تمارين بحثية لا تقدم إضافة علمية ولا تحل مشكلة حقيقية. فهناك بحوث تقوم على سرقات واقتباسات وينقل بعضها عن بعض في تكرارية وبأخلاقية غير شريفة، وأكثر ما يعيبها افتقارها لتقديم تصورات وتنظيرات واقعية واستخدام لغة تحليلية نقدية تعبر عن أصالة ثقافية موسوعية[1].إن الضعف في الإعداد للبحث للأستاذ المستقبلي جاء نتيجة عدة عوامل مسؤولة عن هذا الوضع منها:

- عامل يتعلق بتكوين الطالب عن مرحلة التدرج.
- عامل يتعلق بعدم ملاءمة برامج الماجستير مع إمكانيات المتقدمين.
- عامل يتعلق بالأستاذ المشرف باعتباره خبيرا في مجال البحث العلمي في ميدان تخصصه، إلا أن بعض الأساتذة ليست لديهم الخبرة في ذلك لقلة نشاطهم البحثي، أو لأن تخصص الأستاذ بعيد كل البعد عن التخصص الذي يدرس أو يؤطر فيه طلبته.
- عامل خاص بندرة المصادر والمراجع العلمية، أو قدمها فكيف يمكن للباحث أن ينجز بحثا جيدا، إذا لم يطلع بعمق وتركيز على المراجع الضرورية والدراسات السابقة.
- عامل يتعلق بطول المدة الخاصة بإنجاز الرسائل والأطروحات الجامعية ومناقشتها. هذه العوامل جعلت البحث يسير ضعيفا ورديئا حتى أنه في بعض الأحيان تنجز أطروحات لا تحمل في مستواها إلا الاسم[2].

2/ المؤهل العلمي

يعتبر المؤهل العلمي أو الشهادة التي يتحصل علها الأستاذ الجامعي من العوامل المساعدة التي تعين الأستاذ على قيامه بالوظائف المختلفة، خاصة الوظيفة البحثية. لأنه أثناء انجازه لرسالة ماجستير أو أطروحة الدكتوراه فإنه يتمرن على طرق وأساليب البحث

---

[1] محمود قمبر، **دراسات في التعليم الجامعي**، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2006، ص 151.

[2] بشير معمرية، "مجالات وأساليب تكوين المعلم الجامعي"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

العلمي. بالتالي يصبح قادرا على توجيه وتبصير الطلبة الذين يؤطرهم بطرق وأساليب وكيفية البحث العلمي، باعتبار أن الأستاذ خبير في ميدان تخصصه، إلا أن واقع المؤهل العلمي للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية لا يخضع للمعايير العلمية العالمية. حيث أن غالبية بلدان العالم يختار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على أساس التفوق في البحث العلمي وتشترط الحصول على درجة الدكتوراه وتضيف بعضا منها التفوق في دراساته السابقة على الدكتوراه. بينما تختاره دول أخرى في ضوء تقييم أبحاثه قبل التعيين في الوظيفة[1]. هذا عكس الجامعة الجزائرية التي وظفت في سنوات سابقة أساتذة بشهادة الليسانس ومازالوا إلى وقت ليس بالبعيد يدرسون بهذه الشهادة، وهذا وضع يوجد في الجامعة الجزائرية فقط. إن هذا الوضع فرضته ظروف وقوانين معينة كتطبيق مبدأ الجزأرة، وحل مشاكل أخرى كالبطالة، لكن هذا على حساب نوعية التكوين، خاصة في شقه البحثي، حيث وجدت على الساحة الجامعية الجزائرية أصناف عدة من الأساتذة كمساعد التعليم Adjoint d'enseignement وأستاذ مهندس Professeur ingénieur وهكذا توقف توظيف الحاصلين على شهادة الدراسات المعمقة (D.E.A) وحذف صنف معيد "Assistant" مع إمكانية توظيفهم كمدرسين مؤقتين أو مشاركين، وفي ذات الوقت فتح الباب لتوظيف أصناف أخرى[2].

حتى بعد اشتراط درجة الماجستير للتوظيف بالجامعة بقي مشكل انخفاض المؤهل العلمي للأستاذ الجامعي مطروحا وتراجع قدرته البحثية. حيث ارتضى بعض الأساتذة الاكتفاء بهذه الشهادات وعدم ممارسة البحث العلمي، في حين بقي بعض الأساتذة أكثر من عشر سنوات دون إتمام أطروحة الدكتوراه وفي بعض الحالات تنجز هذه الأطروحات ولا تحمل في مستواها إلا الاسم.

إضافة إلى ما سبق فإن نظام الترقية في الجامعة الجزائرية، ساهم في ركود البحث العلمي أكثر. لأنه قائم على العلاقات الخاصة المتشعبة والمعقدة المبنية على تقديم خدمات مصلحية وليس على أساس البحوث العلمية المنشورة، فقد يكفي أحيانا أن تعرف بعض

---

[1] عبد الفتاح أحمد جلال، "إعداد هيئة التدريس بالجامعة"، **مجلة العلوم التربوية**، العدد الأول، المجلد الأول، جامعة القاهرة، يوليو 1993، ص 77.

[2] عبد الكريم قريش،"نظرة حول وضعية التعليم العالي في الجزائر"، **مجلة الرواسي**، جامعة قسنطينة، العدد الثالث عشر، 1996، ص 28.

الإداريين أو أعضاء لجان الترقية لحل مشكلتك[1]. كما أن الإدارة المركزية لها دور كبير في ركود البحث العلمي، حيث شهدت الجامعة الجزائرية وضع عدة قرارات تسمح بترقية الأساتذة دون أبحاث ودراسات منشورة. كقرار ترقية كل الأساتذة الذين تحصلوا على شهادة الدكتوراه قبل 1984 إلى رتبة أستاذ التعليم العالي دون أبحاث ودراسات منشورة وكأن شهادات تلك المرحلة أفضل من شهادات المراحل التالية. كما جاء قرار وزاري في المرحلة الوزارية (1979-1988) بترقية إلى أستاذ مساعد كل من يحمل شهادات الدراسات العليا القديمة وشهادات أخرى مماثلة كأستاذ مهندس مثلا، وهذا لا يشجع على البحث العلمي، بل على الخمول فضلا عن كونه ليس عملا منصفا، مقارنة بالذين أعدوا رسائل ماجستير أو دكتوراه من الدرجة الثالثة... إضافة إلى القرار الصادر في (18-1999/12) بمعادلة كل من شهادة دكتوراه درجة ثالثة وشهادة دكتوراه مهندس مع الدكتوراه الجزائرية المبينة في قانون 1998/8/17 بشرط نشر مقالين في مجلة متخصصة، أو مقال مع تأطير مذكرة ماجستير أو مقال مع إنجاز بحث ضمن "برنامج منظم"، أو "تقيم شهادات اختراع مسجلة رسميا" وهذا قرار موجه إلى فئة معينة ظلت على نفس الشهادة لسنين طويلة ولم تستطع انجاز رسالة دكتوراه[2]. هذا القرار الذي كان من المفروض أن يأتي لإلزام هؤلاء الأساتذة بإتمام رسائلهم. إن هذه القرارات وغيرها لا تخدم إطلاقا التنافس العلمي البحثي وتقوم بتجميد الطاقات البحثية عوض استثمارها. بتسهيل مهمة البعض في الترقيات على عكس البعض الآخر بالتحايل على البحث العلمي وهذا كله لأن هذه القرارات تخدم فئة معينة ، ومن ثم ترقية الجميع سواء من الذين بحثوا وأنتجوا أو لم يبحثوا وينتجوا. لقد أصبحت المؤهلات العلمية لا تعكس في بعض الحالات المستوى العلمي والبحثي لبعض الأساتذة. لأن هذه المؤهلات تم الحصول عليها في عالم المحيط المهني القائم على المحاباة والمحسوبية على حساب القدرات والمؤهلات. مما أسهم في تثبيط العزائم وانحراف الجامعة الجزائرية عن أهدافها وعلى رأسها هدف تطوير البحث العلمي.

إضافة إلى ما تم التطرق إليه، فقد أصبحت الجامعة الجزائرية تشهد تفشي ظاهرة "طالب يدرس طالب" وأصبحت قاعدة في الكثير من التخصصات، وهي مشكلة ستعصف

---

[1] محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2] نفس المرجع، ص 66.

بالعديد من جامعاتنا، إذا لم يعالج الأمر بسرعة لضمان الحد الأدنى مما هو مطلوب بيداغوجيا وعلميا للتكوين. إن العديد من حملة الشهادات يعانون البطالة في حين تلجأ إدارة الجامعة في أحيان كثيرة إلى الاستعانة بالأساتذة المؤقتين الحاصلين على شهادة الليسانس أو الماستر، بدل فتح مناصب عمل لحاملي شهادة الماجستير والدكتوراه، وما هو أدهى وأمر أن بعض الأساتذة المؤقتين لم يكونوا متفوقين في دراستهم لكن لظروف معينة يتم اختيارهم على حساب الطلبة الممتازين؟ !

3/ توظيف الأساتذة

إن من العوامل المسؤولة عن تدني مستوى الأداء البحثي عند الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية شروط توظيفهم، لأن المطلوب لتوظيف الأستاذ الجامعي في الجامعة هو أن يكون المعني حاصلا على الأقل على شهادة الماجستير، وأن تتوفر فيه بعض الشروط الأخرى المتعارف عليها في ميدان التوظيف ولا شيء غير ذلك. هذه العملية تفتقر إلى الشروط والمعايير المتعارف عليها لدى المتخصصين في مجال المهن، وهو التكوين والإعداد الجيد قبل الالتحاق بالوظيفة حيث تعتمد طريقة اختيار الاستعانة على نظم تقليدية كالقدرة على التحصيل والحفظ والاستظهار دون اهتمام ذكر بمدى تمكنهم من مهارات التفكير والبحث العلمي والقدرات النقدية والإبداعية[1]. كما أن عملية انتقاء الأساتذة أثناء المقابلات الخاصة بتوظيفهم غالبا ما يكون عبارة عن مقابلات شكلية لا غير، بالإضافة إلى وجود تساهل في كثير من الشروط الضرورية عند تعيين أستاذ الجامعة. لذا فقد استطاع عدد من الأشخاص ذوي الاستعدادات المتواضعة والطموحات العالية، أن يجدوا طريقهم إلى الجامعة الجزائرية، ومع هذه العناصر ظهرت المعالجات الضعيفة للأبحاث العلمية والمستوى المتواضع في أداء مختلف المهام والوظائف المنوطة بالأستاذ الجامعي. وأصبح وجود هؤلاء الأساتذة مجرد تضييع لوقت الطلاب وهدر لإمكانيات الجامعة. من هنا بدأت تختفي ظاهرة الأستاذ الرسالة لتسود ظاهرة الأستاذ الموظف، فالأول تتوافر لديه القدرة على أن يكون صاحب مدرسة علمية وفكرية صاحب دعوة، حامل مهمة تربوية بحثية، لا يقتصر عمله على تدريس مقررات بعينها يمتحن فيها الطالب، إنما تمتد مهمته وشبكة علاقاته لتشمل

[1] لمياء محمد السيد، **الجامعة ورسالة العولمة، رؤية مستقبلية**، تقديم: حامد عمار، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002، ص 241.

العديد من المهام الجامعية والمجتمعية والإقليمية والعالمية. أما "الأستاذ الموظف" تكون لديه الأستاذية هي مجرد درجة مالية لا أستاذية فكر وعلم وبحث وطلاب. يكاد يتشرنق بعمل محدود المساحة المكانية، ضعيف الساحة الفكرية باهت الأثر العلمي والبحثي[1].

إن عملية توظيف الأساتذة في الجامعة الجزائرية، كثيرا ما تحكمها المحسوبية (الواسطة) الرشوة والمجاملة في تعيين أبناء الأساتذة وطلبتهم، أو الذين لديهم علاقات مع أصحاب النفوذ، وقد يفصل إعلان التوظيف على مقاس شخص مطلوب بعينه، ويصبح إعلان التوظيف مزيفا وطاردا لأصحاب الكفاءة من المتميزين[2].

إن عملية التوظيف غير الموضوعية في أغلب الأحيان توجد باحثين لا يملكون المقدرة الكافية على البحث العلمي. ويسميهم بن خلدون "بالمتطفلين" لأنهم يخوضون في الميدان العلمي معتمدين في ذلك على النقل والتقليد. وفي هذه الحالة قد يشوهون الحقائق نظرا لجهلهم بطبائع الأمور وأحوال الظواهر وسنن الطبيعة ويتوهمون أنهم على صواب ويقومون بأعمال خاطئة وهم لا يشعرون وقد يزيفون الحقيقة من أجل الحصول على أغراضهم[3]. عكس الباحثين الذين يمتلكون القدرة على النظر في الأمور ومعرفة مبادئها وأسبابها والقوانين التي تخضع لها، ويتعمقون فيها ويتبعون جزئياتها بدقة. هذا النوع من الباحثين يقدمون خدمات جليلة للبحث العلمي، لأن همهم الوحيد هو خدمة العلم لذاته والخروج بنتائج مثمرة تعود على المجتمع بالفائدة.

إن واقع إعداد الأستاذ الجامعي، توظيفه ومؤهله العلمي وغيرها من العوامل الأخرى كنقص الإمكانيات المادية وتخلفها في بعض الحالات، وبيروقراطية الإدارة ومختلف المشكلات الاجتماعية التي يعيشها الأستاذ الجامعي. لها أثر كبير على كيفية أدائه لمختلف الوظائف التي يقوم بها خاصة الوظيفة البحثية. باعتباره إنسان بكل ما تحمله الكلمة من

---

[1] سعيد إسماعيل سامي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] محمود قمبر، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[3] إدريس خضير، مرجع سبق ذكره، ص 96.

معنى، فله حاجاته، اتجاهاته، ميوله قدراته، آماله وطموحاته وله حياته بشقيها الشخصي والاجتماعي وليس تابعا لصورة فيبرية مثالية مجردة من الزمان والمكان[1].

إن الوضع العام الذي يعيشه الأستاذ الجامعي، سواء ما تعلق مباشرة بشخصيته وتكوينه العلمي والبحثي، ووضعه المهني والاجتماعي له عدة إفرازات على البحث العلمي أصبحت بمثابة خصائص ومظاهر لصيقة بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية ومن بين هذه الخصائص والمظاهر نذكر ما يلي:

***ضعف المواهب البحثية**

إن البحث العلمي يقتضي مهارات بحثية تحليلية رفيعة المستوى فالباحث حين يسعى للتحقق من مشكلة ما، فإنه يستخدم منهجا علميا معينا، لابد أن يكون على دراية بأصوله وتقنياته ولكي يتمكن من ممارسة البحث العلمي بكل كفاءة لابد أن يكون مكونا تكوينا جيدا في هذا المجال، لكن في واقعنا الراهن هناك ضعف في التكوين البحثي للأستاذ الجامعي نتيجة عدة أسباب أتينا على ذكرها سابقا، هذا ما يجعل بعض الأساتذة غير المؤهلين للبحث العلمي، لا يتمكنون من التصدي لمختلف المشكلات البحثية لأن ذلك يتطلب موهبة يتم تنميتها بالمعرفة والمثابرة والتضحية وعندما تكون موهبة البحث العلمي ضئيلة أو معدومة فإنه يكون من الصعب بل من الخطأ السير في طريق البحث[2].

هناك أساتذة بدرجات علمية عالية، لكن قدراتهم البحثية ضعيفة. إن ضعف المواهب البحثية تجعل الكثير من الباحثين يكتبون ولا يبحثون فكتاباتهم نقل للمعلومات، والمعلومات لا تخلق المعرفة، ما لم تدخل في بنية معرفية منسقة لها أصول تستند إليها ودلالات تؤديها.

***عدم جدية البحوث المقدمة**

إن نوعية البحوث العلمية التي يقدمها الأستاذ الجامعي، تمثل مقياسا مفيدا على مدى التمكن من البحث العلمي، وتحقيق الجامعة لهدفها الخاص بتطوير البحث العلمي، لذلك فإن من واجب الأستاذ الجامعي تقديم أبحاث علمية ذات كفاءة تساهم في تطور ورقي المجتمع. إلا أنه وفي أحيان كثيرة فإن نوعية البحوث المقدمة من طرف بعض الأساتذة في الجامعة

---

[1] إجلال محمد سري، "مشكلات المعلم الجامعي في جامعات جمهورية مصر العربية"، المؤتمر الثامن لعلم النفس، مصر: 1992، ص 170.

[2] بودالي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الجزائرية لا تتسم بالجدية والفائدة، إن من ينظر في واقع ما هو موجود يجد نتاجا لا بأس به كما، وحملة الألقاب العلمية كثيرون لكنهم من حيث العطاء والتقديم والإنتاج العلمي قليلون[1]. لأنه في أغلب الأحيان تكون الأبحاث المنجزة بهدف الترقية وليس لحل مشكلة قائمة أو للنشر، والدليل على عدم جدية الأبحاث ندرة أو انعدام براءات الاختراع في بعض التخصصات، قلة الاستشهادات المرجعية بالأبحاث المقدمة، حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 فقد بلغ عدد المقالات التي يزيد الاقتباس منها عن أربعين مرة مقال واحد فقط للجزائر، مقابل 10481 مقال للولايات المتحدة الأمريكية[2]. ضآلة التقدير والاعتراف العلمي المحلي والعالمي للأبحاث المقدمة من طرف الأساتذة في شكل جوائز شرفية، منح العضوية الشرفية للجمعيات العلمية والبحثية... التي تعتبر مظهر رئيسي في التعبير عن مدى تقدير العالم من عدمه للأبحاث المقدمة من طرف الأساتذة.

***الاسترخاء في البحث**

إن العديد من الأساتذة بعد حصولهم على درجة الدكتوراه تفتر لديهم همة البحث والإنتاج العلمي والنشاط الاجتماعي والثقافي، ويشعر بعضهم بأن بلوغ تلك الشهادة يعني بلوغ قمة العلم. رغم أنه في الواقع ليس كل من يحمل درجة الدكتوراه أصبح باحثا متمكنا أو مؤهلا للبحث العلمي والأكاديمي، بكل المقاييس المتعارف عليها في الدوائر العلمية والأكاديمية. فالدكتوراه تشبه الماجستير بمثابة تأهيل وتدريبات في آن واحد. يتم من خلالها تكوين وإثبات قدرة الباحث على البحث وتدعيم الإبداع والليونة الفكرية عنده، لذا فإن ادعاء الحاصل على درجة الدكتوراه من أنه بلغ أعلى مستوى من الفهم في مجاله في الوقت الحاضر يعتبر خطيرا، لأنه يدل على الإهمال التام لمتطلبات العلوم المعاصرة[3]. لأن الوقت الحاضر العلوم فيه تتطلب التجديد المستمر والغزير للمعلومات ومن مختلف المصادر. خاصة أننا في عصر الانفجار المعرفي والتكنولوجي الذي تتضاعف فيه المعرفة بمتتاليات هندسية، أيضا بمجرد حصول بعض الأساتذة على الدكتوراه يكون أكبر همهم

---

[1] حسن رمضان فحلة، "البحث العلمي في الجامعة بين النظرية والواقع، دراسة نقدية في واقع الجامعات الإسلامية"، **مجلة الإحياء**، العدد السابع، جامعة باتنة، 2003، ص 90.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص 62.

[3] مراد بن أشنهو، مرجع سبق ذكره، ص 85.

التطلع إلى المناصب الإدارية وأجورها، وما سيحصلون عليه من تسهيلات وعلاقات تساعدهم على قضاء مختلف حاجياتهم. لذا يتصارع الأساتذة ويتهافتون على رئاسة الأقسام العمادات والمناصب الإدارية الأخرى، ولا يتسابقون لإجراء البحوث العلمية. كما أنه بمجرد الوصول إلى درجة الأستاذية يشعر بعض الأساتذة بأن بلوغ تلك المرتبة يعني نهاية المطاف في السعي العلمي والبحثي. أو كما يقال "ختم العلم" وفي بعض الحالات تغشى بعض الأساتذة مشاعر الاعتزاز والطمأنينة بما حصلوا وتوصلوا إليه، ولا يسألون أنفسهم عن نموهم البحثي، المعرفي والثقافي. قانعون بأنهم يفون بالتزاماتهم الجامعية طالما ألفوا كتابا أو بعض الكتب يدرسونها لطلابهم مع إضافات هنا وهناك كلما اقتضت ذلك حاجات السوق[1]. إن هذه الممارسات من شأنها أن تفقد الجامعة رسالتها والأهداف التي تصبوا إلى تحقيقها. لأن توقف البحث بين فريق من الأساتذة من أصحاب الدرجات العلمية العالية والذين من المفروض يملكون خبرة في مجال البحث يعني ترهل التدريس وتقادم المناهج وركود البحث لأن إثراء عملية التعليم تتم بنتائج النشاط البحثي.

***النزاعات بين الأساتذة**

إن تطوير البحث العلمي مرهون بإنجازات أساتذتها وتعاونهم وعطائهم البشري في إطار من الالتزام والمصلحة العامة، إلا أنه وفي أحيان كثيرة يظهر نزاع في محيط العمل الجامعي بين الأساتذة غالبا ما يخرج عن إطاره الطبيعي نتيجة للمنافسة على احتلال بعض الوظائف. هذا النزاع الذي غالبا ما يتطور ليصبح صراعا يسهم بلا شك في أضعاف مظاهر الشعور بالوحدة الفكرية والمهنية بين الأساتذة، وتشتيت الجهود والانصراف عن أداء المهام الأساسية خاصة البحثية منها، وإضاعة الوقت والزج ببعض النخب في طرق المصالح الشخصية والفئوية دون إمداد النظر إلى المصالح العامة والقومية[2].

إن النزاعات المتواصلة بين الأساتذة تتطور لتصبح في صورة قبلية فكرية، وما يتصل بهذا وذاك من تعصب للرفاق، وليس هناك ما هو أخطر على البحث العلمي بصفة عامة

---

[1] حامد عمار، **دراسات في التربية والثقافة، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة**، الجزء الثامن، مصر: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000، ص 173.

[2] حسن شحاتة، **نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، 2003، ص 246.

من هذا المرض الفكري. وهو يطل برأسه في مختلف المواقع والمواقف: في التوظيف، التعامل الشخصي، في مناقشة الرسائل والأطروحات ، وما هو أكبر أن يصل ذلك إلى البحث العلمي، عندما يقوم أساتذة من توجه فكري ما أو جماعة ما لا يتيحون فرصة الاستعانة بكتابات وآراء توجه فكري أخر، كما أن مناقشات الرسائل الجامعية أصبحت عبارة عن تبادل للمجاملات بين أعضاء جماعة الخلان وغدت مجالات للزهور والتصفيف والمشروبات والمأكولات.

***الفردية في البحث.**

يجب الاعتراف بأن الجامعة الجزائرية، أصبحت تشهد بعض القيم الغريبة عن المجتمع الجزائري القائم على التعاون. حيث تفشت ظاهرة الفردية عند بعض الأساتذة الجامعيين، إذ تعد هذه الفردية من أسباب ركود البحث العلمي وعدم تطوره، وعلل إفساد الحياة الجامعية بصفة عامة. فكثيرا ما يعزف بعض الأساتذة عن التعاون مع بعضهم البعض في مجال البحث العلمي، إما اعتزازا وإما ترفعا أو هيبة أو استئثارا أو لخلافات فردية شخصية لا علاقة لها بالعلم أو لغير ذلك، ويعكف هؤلاء الأعضاء على العمل على انفراد وخاصة في مجال البحوث. الأمر الذي يؤدي إلى الفردية الانعزالية والأنانية وغياب العمل البحثي الجماعي المنظم وانعدام روح الفريق[1].

إن هذه الفردية في البحث قد تصل إلى إخفاء معلومات عامة، لكي يستأثر بها شخص معين يستخدمها في كسب علاقات وصداقات لخدمة مصالحه الشخصية، إن هذه السلوكيات السلبية لا تنفي وجود فردية إيجابية حيث يلجأ إليها بعض الأفراد في حالة غلبة جو الاتكالية في البحث مما يضطر بعض الأساتذة إلى اللجوء إلى الفردية في العمل تحاشيا لهذه الاتكالية التي لا تخدم البحث.

***التحكم في البحث**

تبرز أحيانا ظاهرة التحكم والتسلط في محيط البحث العلمي الجامعي. فيلجأ بعض الأساتذة إلى التسلط أو فرض إرادتهم أو رأيهم على غيرهم، ويساعد على وجود هذه الظاهرة تمتع بعض أساتذة الجامعة بسلطة التقدير المطلق، خاصة في المسائل العلمية والفنية

[1] سعيد إسماعيل سامي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

والتكنولوجية أو تشعب علاقاتهم مع أصحاب اتخاذ القرار في الدولة، أو على مستوى وزارة التعليم العالي. هذا ما يؤدي إلى أن تكون بنية متجمدة أو ما يسمى "بآلهة الكراسي". تتحكم في دواليب البحث باسم الأقدمية والأحقية تعرقل حركة التجديد الفكري والبحثي، وقد يتحول الإشراف العلمي على الأطروحات الجامعية إلى أداة للقهر الفكري وفرض التبعية. كما قد يستغل البعض نفوذهم على قنوات النشر العلمي لأغراض لا تمت للعلم والبحث بصلة. وقد تخدم مطامح أنانية أو تجمعات مصلحيه، تخلع الامتيازات على من تشاء وتحاصر كل ما لا يروق لها في الوسط الجامعي[1]. إن هذه الممارسات اللاعلمية من شأنها أن تساهم في استمرار الركود البحثي ليسحب المجتمع إلى هوة سحيقة من التخلف ويحول أهدافه إلى سراب.

***السرقات العلمية**

لقد شهدت الجامعة سلوكيات ومواقف تنافي القيم العلمية والتقاليد الجامعية بكل المقاييس. يقوم بها بعض الأساتذة حيث أصبحت ظاهرة سرقة الأساتذة أبحاث بعضهم البعض منتشرة بشكل ملفت للانتباه[2]. بالإضافة إلى ظاهرة سرقة الأساتذة لأبحاث طلبتهم. هذه السرقات التي يتم استغلالها للحصول على الترقية، أو التخوف من ترقية الأستاذ صاحب البحث، وبالتالي حصوله على منصب إداري. لقد تفاقمت هذه الظاهرة خاصة مع التطور التكنولوجي وانتشار الأنترنت حيث أصبح بعض الأساتذة يسرقون أبحاثا جاهزة أو يقومون بترجمتها ووضع اسمهم عليها.

إن الأستاذ الجامعي هو حجر الزاوية في الجامعة وهو المحرك الأساسي لدواليب البحث العلمي. الذي يعتبر أساس قوة ورفاهية المجتمع. لذا يجب الاهتمام بهذا الأستاذ وبمختلف الظروف التي يحياها. بدءا من إعداده وتوظيفه وصولا إلى توفير مختلف الظروف المواتية لأداء مهامه المختلفة داخل الجامعة وخارجها، ومحاولة التصدي والقضاء على مختلف السلوكيات غير العلمية لدى بعض الأساتذة، وإتباع أسلوب المحاسبة دون خوف أو تردد. ضد كل الأشخاص الذين يتجاوزون الآداب والأخلاقيات الجامعية والأخذ بيد الأساتذة

---

[1] محمد العربي ولد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 178-179.

[2] حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 194.

ممن يواصلون عطاءهم العلمي والبحثي، لإبقاء الجامعة منارة علمية ولتطور البحث العلمي واستكمال مسيرة النمو حاضرا ومستقبلا.

رابعا/ تكنولوجيا المعلومات والعولمة

لقد حظي مفهوم تكنولوجيا المعلومات بعدة تعاريف، رغم أنه من المصطلحات الجديدة التي دخلت حياة المجتمعات نذكر منها : تعريف روجر كارتر Roger Carter الذي يرى بأن تكنولوجيا المعلومات هي: "الأنظمة والأدوات المستخدمة لتلقي، تخزين وتحليل وتوصيل المعلومات في كل أشكالها وتطبيقاتها، لكل جوانب حياتنا، شاملة المكتب، المصنع والمنزل"[1].

يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات عبارة عن مزيج من تكنولوجيا معالجة البيانات والاتصالات السلكية واللاسلكية فالأول يزودها بالقدرة على معالجة وتخزين المعلومات والأخيرة هي الحامل لتوصيلها.

إن تكنولوجيا المعلومات وما تحمله من معارف ومنتجات متجددة باستمرار ووسائط الكترونية كثيرة أهمها: الحواسيب، الهواتف النقالة، الأقمار الصناعية والشبكة العالمية وما ينتج عنهم مثل: البريد الالكتروني، النشر الالكتروني، المكتبة الالكترونية، الكتاب الالكتروني المجلات الالكترونية والدوريات وغير ذلك، تفرض على البحث العلمي في الجامعة الجزائرية مجموعة من التحديات أهمها:

1/ القدرة على الاستجابة للثورة المعرفية

لم تعرف البشرية في تاريخها الطويل تفجرا للعولمة، كما شهدته في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد أصبحت النتائج العلمية تنمو بمتواليات هندسية متسارعة عقدا بعد عقد، وراح نمو المعرفة يتضاعف من عشر مرات إلى خمسة عشرة مرة في كل عقد من الربع الأخير من القرن العشرين[2]. لقد أصبحنا كل يوم نشهد ظهور معلومات ونظريات وحقائق واكتشافات يصعب ملاحقتها ومتابعتها. من قبل المتخصصين والباحثين بيسر. حتى في ظل توافر أدوات العصر من حواسيب وقواعد معلومات ووسائط اتصال مباشرة وغير مباشرة. هذا ما يفرض أزمة في الاستجابة للتدفق المذهل والمتواصل للمعرفة. كما تزايدت في ظل هذه

---

[1] محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009، ص 20.

[2] محمد عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الظروف حتمية تعميق مد الجسور بين التخصصات العلمية، حيث أصبح الباحث في حاجة إلى معرفة فروع وتخصصات لم يكن يحتاج إلى معرفتها في السابق للقيام بمهامه البحثية وفق متطلبات العصر ومعارفه وتقنياته.

2/ التدريب المستمر

إن التغيير السريع في مجالات التكنولوجيا المختلفة وعلى رأسها تكنولوجيا المعلومات والانفجار المعرفي الكبير. تفرض على مختلف القائمين والممارسين للبحث العلمي التدريب المستمر على كيفية التعامل مع تكنولوجيا المعلومات. حتى يتم التعرف على الجديد في مجال الحواسيب شبكات المعلومات والجديد في نظم التأليف والاستقصاء... خاصة مع نقص الكفاءة التكنولوجية والمعلوماتية بسبب عدم التأهيل والتدريب وتخلف النظم التعليمية وهجرة الكفاءات البشرية المؤهلة[1].

إن التعامل مع تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، تتطلب طاقات بشرية مؤهلة ومدربة على مستوى عال، وقادرة على استخلاص واستخراج المعلومات ومعالجتها وتحويلها إلى معرفة وتوظيفها، وهذا لا يتأتى دون وجود نظام تعليم عالي قوي يتمتع بمخرجات ذات جودة عالية وقادرة على الخلق والإبداع والابتكار وتمسك بزمام التكنولوجيا الحديثة.

3/ إتقان اللغة الانجليزية

إن الاستخدام المبدع لتكنولوجيا المعلومات يحتاج إلى مجموعة من المهارات هي:[2]

- مهارات المشاركة والعمل الجماعي التي تساعد على رفع كفاءة الأداء في شبكات الاتصال والمعلومات.
- مهارات فنية مطلوبة في تدعيم عمليات التصميم والتنفيذ والصيانة لشبكات الاتصالات وتركيب المعدات وتدريب المستخدمين.
- يجب توفر مهارات الرقابة في إدارة شبكات الاتصالات المعقدة وخدمات المعلومات وتطبيقاتها.

إضافة إلى المهارات السابقة يجب إتقان اللغة الانجليزية، لأنها من أهم المهارات المطلوبة في استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، فنجد مثلا أن اللغة الانجليزية تستحوذ

---

[1] رمزي أحمد عبد الحي، **نحو مجتمع معلوماتي**، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2006، ص 26.

[2] محمود الصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

على 80% من مواقع شبكة الانترنت[1]. لذا إنه من منطلق معرفة الآخر والتواصل معه والاستفادة من النواحي الايجابية للتقدم الهائل الذي حققته ثورة تكنولوجيا المعلومات ومحاولة التعبير عن الذات والمشاركة في التراكم المعرفي، وتحصيل المعرفة الكونية، والتعرف على الجديد في ميدان البحث العلمي الذي تقدم بخطى عملاقة يجب إتقان اللغة الانجليزية باعتبار أنها اللغة العالمية وشفرة الدخول إلى عالم تكنولوجيا المعلومات، هذا بالطبع دون إغفال اللغة العربية، على أساس أنها لغة التفكير للفرد الجزائري. فمن المعلوم أن الإنسان يتعلم ويفكر أفضل وأسرع باللغة التي يجيدها ونشأ عليها بالإضافة إلى محاولة تطويرها وذلك على مستويات: التنظير اللغوي التكنولوجي بناء المعاجم، استخدام اللغة وظيفيا، توثيق اللغة، معالجة اللغة حاسوبيا، ومحاولة الرفع من المواقع العربية على شبكة الإنترنت. حيث بينت إحصائيات عام 2001 إلى أن عدد المواقع العربية بلغ 9216 موقعا بنسبة 0.26% من إجمالي المواقع البالغ عددها 36 مليون موقع[2]. هي نسبة ضئيلة جدا تعكس ضعف مصادر المعلومات على شبكة الانترنت ما يستوجب إتقان اللغة الانجليزية المسيطرة على هذه الشبكة، ومحاولة الإلمام بها.

4/ القدرة على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات

إن سنة الحياة هي التغير المستمر، إذا كان التغيير في الماضي بطيئا فهو في الحاضر متسارعا بشكل مذهل، خاصة بعد التطور التكنولوجي. حيث أصبحت الابتكارات التكنولوجية خاصة تكنولوجيا المعلومات تشهد تطورا سريعا وتعقيدا أكثر، في نظمها وتنوع خبراتها، مما يستوجب قدرات عالية ومعلومات غزيرة للتعامل معها، لأن التقدم التكنولوجي – مهما كان متواضعا– ينتج عنه تقادم المهارات والمعلومات.

إذا كانت تكنولوجيا المعلومات قد قدمت الكثير في مجالات توليد، تخزين وتداول ونقل المعلومات بسرعة فائقة. فإنها من ناحية أخرى قد حملت الباحثين بحمل زائد في المعلومات فقد اعترف "جيلبرت استيفن" Geilbert Stèven وهومدير المشروعات التكنولوجية للمؤسسة

---

[1] سالمي جمال، "سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2005، ص 111.

[2] عبد الله شمت المجيدل وآخرون، **البحث العلمي في الوطن العربي، إشكاليات وآليات المقاومة**، الأزاريطة: المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص 89.

الأمريكية للدراسات العليا بذلك قائلا: "إن أعضاء وهيئات التدريس يشعرون بالإحراج وعدم القدرة والإحباط. عندما يواجهون التكنولوجيا الجديدة، والتي ربما كانت صعبة الاستخدام، أو لا يمكن الاعتماد عليها... يجب في مجتمع المعلومات أن يصبحوا ملمين بالمهارات المعلوماتية. وهذا يقتضي منهم فترة طويلة لاكتساب وفهم هذه المهارات وإدارتها"[1]. إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين أكبر الدول المسيطرة والمحركة لتكنولوجيا المعلومات، يطرح فيها التساؤل الذي مفاده: هل أساتذة الجامعات قادرين على استخدام تكنولوجيا المعلومات بفاعلية؟ فما هو حال الأساتذة في الجامعة الجزائرية التي يوجد بها بعض الأساتذة لا يحسنون استخدام جهاز الإعلام الآلي والولوج إلى شبكة الأنترنت واستخدام مختلف الوسائط الالكترونية.

5/ احتكار المعلومات وتقنية تكنولوجيا المعلومات

إن وفرة المعلومات لا تعني بالضرورة توافر المعرفة. لقد كانت الشكوى في الماضي من الشح المعلوماتي، والآن باتت المشكلة هي الإفراط المعلوماتي. إن ما توفره الإنترنت من معلومات هائلة، يمكن أن تكون عائقا ما لم يتم تنظيمها وترشيحها وتقطيرها، لأن هناك عدد كبير من المعلومات التجارية، الزائفة أو غير الموثقة، لابد في هذا الصدد التخلص من الوهم الزائف بتوافر المعرفة للجميع من خلال الإنترنت. فالمعرفة ذات القيمة الحقيقية محاطة بأسيجة من السرية، ويتم السيطرة عليها بكل الوسائل الفنية والقانونية، والإدارية الممكنة. لأن المعلومات أصبحت تمثل سلاحا استراتيجيا من ثم فلن تكون حرة أو مجانية كما يبدو على السطح أو كما يتوهم البعض، إن أحد بل أهم مجالات الصراع المستقبلي سيكون على المعلومات. التي أضحت مقوما اجتماعيا، وأن تغيرها يحطم معها أدوارا اجتماعية مستقرة، وينشئ أخرى مستحدثة ويحيل إلى ذاكرة التاريخ أنماطا من السلوك الفردي والاجتماعي طال عليها الزمن ليستبدلها بأخرى غير مألوفة وغير متوقعة، ويعيد صياغة العلاقات والنظم والأنساق الاجتماعية، ولا يتوقف عند هذا الحد، بل ينفذ إلى ما استقر في الأذهان والوجدان[2]. إن تكنولوجيا المعلومات بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار وذلك لما تتوفر عليه من وسائل السيطرة المركزية، لذا فان تقنية المعلومات وتكنولوجياتها

[1] ضياء الدين زاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 173

[2] شبل بدران، سعيد سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 22.

غير متاحة للجميع، بل تستحوذ عليها الدول المتقدمة والشركات الرائدة في هذا المجال، الكثيرون يظنون أن التكنولوجيا هي شراء واقتناء، وكأن دخول عصر تكنولوجيا المعلومات يتم بمجرد شراء جهاز الكمبيوتر والبرامج أو أحد الوسائط الالكترونية المستخدمة في منظومة تكنولوجيا المعلومات. وهذا مفهوم خاطئ لأن ما يتم استيراده هو التقنية وليس التكنولوجيا لأن تكنولوجيا المعلومات ليست مجرد مهارة تشغيل الآلات التكنولوجية مثل الحاسوب، القمر الصناعي التلفاز،الهاتف النقال.... بل لابد من الوصول إلى قلبها ومعرفة منطق بنائها والتمكن منها وصولا إلى إنتاجها، أي التمكن من الفكر التكنولوجي والقدرة على تحويل المعرفة العلمية المتقدمة إلى تكنولوجيا وليس مجرد الألفة بالأجهزة واستهلاكها[1]. حتى التكنولوجيا في حد ذاتها عندما يتم استيرادها تكون تكنولوجيا متأخرة فات أوانها. تم الاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن وعندما تبدأ قيمتها تتناقص وتظهر تكنولوجيا جديدة، يتم تصديرها إلى الدول النامية على أنها تكنولوجيا. بالتالي تبقى أسرار التكنولوجيا المتقدمة والمساهمة في رقي وتطور الدول حكرا على الدول المتقدمة.

6/ هجرة العقول

مع التحول من الاقتصاد اليدوي إلى الاقتصاد العقلي، أصبحت العقول البشرية والخبرة هي بمثابة المواد الخام، التي تصقل وتثري الاقتصاد القائم على المعرفة. لذا فقد اشتد الطلب على الأفراد ذوي الكفاءات العالية، وتم فتح الحدود أمامهم، خاصة بعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات التي تنتقي كوادرها على أساس الكفاءة، بغض النظر عن جنسيتهم، فهي تبحث عن الإبداع والمواهب في كل بقاع الأرض وتفتح المجال أمام هذه الكوادر بحيث تهيئ لهم البيئة التي تحفزهم على الهجرة والاستمرار في العمل، في هذه الشركات[2].هذا ما أدى إلى استفحال ظاهرة الهجرة في الدول النامية حيث أصبحت هذه الدول تشهد نزيفا في ثرواتها الفكرية والعلمية. ففي الجزائر مثلا شهدت

---

[1] أحمد مدكور، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] زايري بلقاسم، "البعد الاقتصادي لعلاقة التعليم العالي بالتنمية"، **مجلة الحقيقة**، العدد السادس، جامعة أدرار، ماي 2005، ص 49.

في الفترة الممتدة من 1992-1997 هجرة 150.000 من الإطارات "مهندسين، أطباء باحثين..."[1].

لقد لعبت تكنولوجيا المعلومات والعولمة دورا بارزا في فك طوق الأسر، الذي تضعه بعض المجتمعات حول أفكار المبدعين والمبتكرين من أبنائها، حيث أتاحت هذه التكنولوجيا قنوات ومسالك متعددة تساعدهم على العبور بأفكارهم وإبداعاتهم للحدود والقيود التي تضعها مجتمعاتهم .السؤال المطروح هنا، هل تكنولوجيا المعلومات في ظل العولمة هي المسؤولة وحدها عن ظاهرة هجرة العقول أم أن المناخ الإداري الخانق والفقر العلمي، البحثي الاقتصادي له دور في هذه الهجرة؟

لقد ودعت الدول المتقدمة عهد الثورة الصناعية وعهد بناء المؤسسات الديمقراطية الذي لم ندخله نحن بعد بشكل فعال، ودخلت عهد التكنولوجيا والمعلوماتية بأفكار تصهر في بوتقة العولمة، هذا المصطلح الذي كثر الحديث عنه بالتحديد مع مطلع الثمانينات من القرن العشرين. حيث أصبحت العولمة محور اهتمام الأوساط الجامعية، الإعلامية، الاقتصادية والسياسية... وكثرت الندوات، المؤتمرات والمؤلفات التي تحمل عناوينها العولمة، لما فرضته من تحديات وأفرزته من آثار على مختلف الأصعدة الاقتصادية،السياسية الثقافية...

لقد وجد تنوع واختلاف كبير في تحديد مفهوم العولمة، إلا أن المتتبع لتعاريف العولمة يجد أنها تنقسم إلى: اتجاه مؤيد، اتجاه معارض، واتجاه ناقد، فمن وجهة نظر مؤيديها فهي عبارة عن شكل من أشكال تبسيط العلاقات وتجاوز العقد النفسية، والنظر إلى العالم باعتباره وحدة متجانسة واحدة، وهي تحاول ضمان الاستقرار والعدل وحقوق الإنسان...وذلك من خلال مؤسسات دولية رشيدة مثل: هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والبنك الدولي وقوات الطوارئ الدولية[2]. هذا يعني نهاية ما يسمى "الوطني" وبذلك تزول الدولة وتفتح حدودها الأرضية والجوية التي لم تعد ملكا لها بل للعولمة. وهكذا تصبح القرارات التي تغير الحاضر وتصوغ المستقبل من صلاحيات الشركات متعددة الجنسيات مثل: Nestlé, IBM,

---

[1] Mahfoud Benounne, Op-Cit, p 465

[2] مها ذياب، "تهديدات العولمة للوطن العربي"، **المستقبل**، العدد 276 لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2002، ص 153.

Ericsson, BASF... التي تدعمها المؤسسات المالية والدولية التي أهمها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية[1].

في المقابل هناك وجهة نظر معارضيها الذين يرون أن ظاهر العولمة ليس كباطنها فهي لا تحقق المساواة حتى داخل الدول المهيمنة، لأن العولمة ستؤدي إلى مجتمع يعمل فيه 20% فقط ويبقى 80% عاطلين عن العمل في المجتمعات الأمريكية والأوروبية[2]. بذلك تنقسم مجتمعات الدول إلى قلة قليلة من الرابحين وأغلبية من الخاسرين، وفي نفس الوقت تحاول الدول القوية السيطرة على الدول النامية وربطها بتكتلات اقتصادية مهجنة بحجج مختلفة، بحيث تسمح هذه الدول بتغيير أنظمها الاقتصادية والتعليمية وإعادة هيكلتها بشكل ينسجم مع النظام العالمي المزعوم.

أما الاتجاه النقدي وهو الغالب خاصة لدى المفكرين والباحثين العرب، حيث يحاول أصحاب هذا الاتجاه فهم القوانين الأساسية التي تعمل العولمة بظلها، ونقد هذه القوانين وإعطاء حلول للتعايش مع ظاهرة العولمة.

إن العولمة تفرض مجموعة من التحديات على مختلف الجوانب الاقتصادية،السياسية الثقافية... بل تتعدى ذلك إلى إحداث تغييرات وتحولات هائلة في الجامعات وتفرض عليها آثار ونتائج كثيرة من حيث المفهوم، التنظيم، إمكانات الاختراق والسيطرة ومن حيث التوجيه ومن أبرز تحديات وتداعيات العولمة على الجامعات بشكل عام وعلى الجامعة الجزائرية نذكر ما يلي:

1/ تغيير وظائف الجامعة

من الشائع أن للجامعة ثلاثة وظائف أساسية هي: إعداد القوى البشرية، البحث العلمي وخدمة المجتمع، إلا أن هذه الوظائف قد تغيرت في عصر العولمة، في هذا الصدد يقول "ريدنجز" "Readings" في كتابه المعنون بـ "إفلاس أو خراب الجامعة" إن المهام الثقافية للجامعة قد تراجعت وانحصرت، فالجامعة تاريخيا ارتبطت بالثقافة القومية لكل دولة تحمي ولا تهدد تصون ولا تبدد... أما اليوم، فإن العولمة تقوم على أسس اقتصادية احتكارية

---

[1] عمار جفال، "قوى ومؤسسات العولمة التجليات والاستجابة العربية"، **شؤون الأوسط**، العدد 107، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، صيف 2002 ، ص 31.

[2] مها ذياب، مرجع سبق ذكره، ص 153.

عالمية تفقد الثقافة قيمتها. كما ذكر أن العولمة تتطلب قيام شركات جامعية كبرى تتحول مرجعيتها الأساسية من الثقافة القومية إلى السوق، ومن أهداف المجتمع القومي الوطني إلى أهداف الشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي سيطرة عامل الربح والفائدة[1]. كما أن وظائف الجامعة التي تركز كلها حول المعرفة قد تغيرت. حيث أن إنتاج المعرفة في السابق يركز على البحث الأساسي (البحت)، لكن مع ظهور العولمة، ازداد الاهتمام بالبحوث التطبيقية أي إنتاج المعرفة التي تعين على الحياة.

عموما فإن وظائف الجامعة في عصر العولمة وتحدياتها المختلفة تفرض على الجامعة نوعا معينا من الوظائف هي:[2]

أ/ فيما يتعلق بالتعليم: تعليم الطلاب كيفية التعليم والتقويم الذاتيين، اكتساب الطالب الاستقلالية الابتكارية والقدرة على الإبداع، وتحديد ما يريد أن يكون عليه والقدرة على تنمية شخصيته والرغبة في الاستمرار في التعلم...

ب/ فيما يتعلق بالبحث العلمي: المساهمة في مجال التكنولوجيا والإضافة إليها، الربط بين نوعية البحوث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي، إجراء البحوث البينية، التعاون البحثي الفعال بين الجامعات المحلية والدولية.

ج/ فيما يتعلق بخدمة المجتمع: مساعدة مؤسسات المجتمع في حل مشكلاتها، من خلال البحوث وتقديم الاستشارات، الانفتاح على الثقافات الإنسانية العالمية، الإسهام في حل المشكلات العالمية...

---

[1] أحمد محمود الخطيب، **الإدارة الجامعية، دراسات حديثة**، مرجع سبق ذكره، ص 339.

[2] شبل بدان، جمال الدهشان، **التجديد في التعليم الجامعي**، مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص ص 73-74.

2/ ضمان الجودة في التعليم الجامعي

مع استفحال ظاهرة العولمة أصبحت هناك مطالبة بأن تكون هناك جودة في التعليم الجامعي مقابل الأموال التي تنفق عليه، وضرورة وضع سياسات تضمن الجودة في قطاع التعليم العالي أسوة بقطاعي الصناعة والتجارة. وتوفير أغلب المتطلبات التي تجعل تحقيق الجودة في المؤسسات الجامعية أمرا ممكنا وهذه المتطلبات هي:[1]

أن يكون أعضاء الهيئة التدريسية مؤهلين، أن يتفرغوا للعمل طوال الوقت في مؤسسة جامعية واحدة، توفير خدمات إدارية والكترونية وطبيعة معاونة، أن يفهم قادة الجامعة وإداريها الأسباب وراء ضرورة ضمان الجودة وأن يلتزموا بها، نظام التعيين والترقية يجب أن يعتمد على السمعة الأكاديمية ليس على اعتبارات سياسية أو اجتماعية الحرية الأكاديمية عدم تعيين القيادات الجامعية العليا المسلمة لأوامر وتوجيهات الحكومة. إذ أن ذلك يجعل ولاءها للحكومة أكثر من ولائها للجامعة والعمل الجامعي.

إن متطلبات تحقيق الجودة في المؤسسات الجامعية أغلبها غير موجودة في الجامعة الجزائرية، حيث نجد بعض الأساتذة يدرسون في عدد من الجامعات أو لديهم أعمال موازية وظروف العمل سيئة (مكتبات مكدسة بكتب قديمة، أولا ترقى إلى مستوى النوعية المنشودة، عدم توفر خدمات الانترنت، عدم توفر مكاتب مستقلة للأساتذة وفي بعض الحالات تكون منعدمة...) خدمات إدارية سيئة، تدخل السياسة في شؤون الجامعة... كل هذه الظروف تجعل الجامعة الجزائرية تبتعد عن مستويات النوعية التي تتطلبها الجودة الشاملة هذا ما انعكس ميدانيا على ما تواجه من مشكلات داخلية وخارجية.

3/ إعادة هيكلة التعليم الجامعي

مع ازدياد المعرفة العالمية، وفعالية طرق الاتصال ومختلف المتغيرات العالمية والمحلية، التي شهدتها المجتمعات في عصر العولمة. سرّعت مختلف الدول إصلاح نظام التعليم العالي فيها ومن بين هذه الدول الجزائر، التي حاولت تبني هيكلة جديدة من خلال إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، تتمثل المرحلة الأولى لهذا الإصلاح في تبني نظام "ل.م.د" وهو عبارة عن هيكلة جديدة للتعليم ذات ثلاث أطوار تكوينية: ليسانس، ماستر

---

[1] د.ل، **ضمان الجودة في التعليم العالي**، ترجمة: السيد عبد العزيز البهواشي، سعيد بن حمد الربيعي، القاهرة: عالم الكتب، 2005، ص 10.

ودكتوراه. لقد أصبحت الجامعة الجزائرية تشهد عولمة مستوحاة من النظام الجديد في برامجها التعليمية. لأن هذا النظام غربي النشأة باللغة الفرنسية والانجليزية وبرامجه في مختلف التخصصات متوفرة على المواقع الالكترونية، ويمكن الحصول عليها بكل سهولةوالكل يدعو إلى تعميم نظام "ل.م.د" في كل التخصصات. رغم أن الخبراء أكدوا على أنه إجراء إداري محض كرس الجانب الإداري على البيداغوجي، نتجت عنه عواقب على مستوى فعالية الجامعة ونظام التوجيه فيها.

4/ ظهور أنماط جديدة من الجامعات

إضافة إلى انتشار الجامعات الخاصة والأجنبية والتي تدخل الجامعات الحكومية في إطار المنافسة، وتعتبر نفسها في سوق بحسابات الربح والخسارة. فإن هناك تحديات قوية للجامعات، تهدد إمكاناتها وجودة مخرجاتها، بل حتى وجودها ذاته. حيث نشأت جامعات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وتتفاعل بسرعة مع مفاهيم العولمة وتقلل احتياج الناس إلى الجامعات التقليدية ومن بين هذه الجامعات ما يلي:[1]

- **الجامعات المفتوحة:** وهو نظام يهدف إلى فتح أبواب التعليم العالي للطلاب دون القيد بشروط السن، المؤهل أو مواصلة الدراسة بانتظام داخل الجامعة.
- **الجامعات الشاملة:** وتقوم على أساس تجميع معاهد أكاديمية وتقنية داخل مؤسسة واحدة وتقديم برامج قصيرة وأخرى طويلة في المؤسسة ذاتها.
- **جامعات دون جدران:** وتقوم بتنظيم دراسات جامعية تلقى عبر الأثير دون أن يكون لهذه المؤسسة مبان تمارس فيها العملية التعليمية.
- **الجامعات الافتراضية:** تعتمد على الاستخدام المكثف للانترنت في عمليات التعلم.

إن مجموع التحديات التي يعيشها البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من نقص في التمويل، بيروقراطية الإدارة بالإضافة إلى التحديات التي تتصل بالكفاءات البحثية وما تفرضه تكنولوجيا المعلومات والعولمة، تنبئ بأن واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية واقع متأزم، ويتمثل هذا التأزم فيما يلي:

- جمود النظام الجامعي وضعف التكوين به.

[1] محمود عباس عابدين، مرجع سبق ذكره، ص 307.

- الافتقار إلى الجو الفعال للدراسة والبحث.
- القرارات الخاطئة بشأن أولويات وأهمية البحوث.
- مناهج الدراسة والبحث الجامدة والمتخلفة.
- عدم توفر القدر الكافي من الحرية الأكاديمية في إبداء الرأي والبحث.
- البيروقراطية الجامدة في الدوائر العلمية والبحثية.
- قلة أوعية المعلومات الحديثة والمتطورة وتقنيات المعلومات.
- البعد الشاسع عن مجتمع المعلومات وثورة الاتصالات بسبب التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في ميدان المعلومات والاتصالات.

الجانب الميداني للدراسة

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة.

أولا/ مجالات الدراسة.

ثانيا/ منهج الدراسة.

ثالثا/ الأدوات المستخدمة في الدراسة.

رابعا/ عينة الدراسة.

خامسا/ الأساليب الإحصائية في اختبار الفروض ومعالجة البيانات الخام.

إن موضوع الدراسة لم يقتصر فقط على المسائل النظرية فقط. بل تم تناول المسائل العملية أيضا. التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب النظري. إذ أنه لا يمكن التوصل إلى اقتراحات وحلول بناءة للمشكلة المطروحة. إلا بعد الدراسة الامبريقية للمؤسسة مجال الدراسة. من خلال عينة ممثلة لمجتمع البحث. للقيام بهذه الدراسة يجب الاعتماد على مجموعة من الإجراءات المنهجية. لأنها تحدد كل الأبعاد المنهجية التي تتعلق بالبحث. من تحديد لمجالات الدراسة، المنهج المستخدم في الدراسة، تحديد العينة وخصائصها والأدوات المستخدمة لجمع البيانات. هذا ما سيتم عرضه من خلال ما يلي:

أولا/ مجالات الدراسة

يعد تحديد مجالات الدراسة المختلفة من الخطوات المنهجية الهامة. لقد اتفق كثير من المشتغلين في مناهج البحث الاجتماعي، على أن لكل دراسة مجالات ثلاثة رئيسية هي: المجال الجغرافي والمجال البشري والمجال الزمني. أما عن المجال الجغرافي "المكاني" فإنه يعني تحديد المنطقة أو البيئة التي تجري فيها الدراسة، في حين أن المجال البشري يتكون من جملة أفراد أو عدة جماعات وفي بعض الأحيان يتكون مجتمع البحث من عدة مصانع أو مزارع أو وحدات اجتماعية. ويتوقف ذلك على المشكلة موضوع الدراسة. بينما يقصد بالمجال الزمني للبحث ذلك الوقت الذي يستغرقه إعداد البحث بأكمله. مع تخصيص فترات زمنية محددة يشار إليها للانتهاء من كل مرحلة وكل خطوة أساسية من خطواته، مع الوضع في الاعتبار القيود الزمنية والمصاعب التي تحد أو تعرقل من تنفيذ مختلف الخطوات[1].

انطلاقا مما سبق فقد تحددت مجالات الدراسة الحالية كما يلي:

1/ المجال الجغرافي (المكاني)

لقد تم تحديد المجال الجغرافي للدراسة في جامعة باتنة. التي مرت بعدة مراحل في هيكلتها وتنظيمها. حيث يعود تاريخ إنشائها إلى شهر سبتمبر 1977 كمركز جامعي. يحتوي على معهدين للتعليم العالي هما: معهد العلوم القانونية والإدارية ومعهد اللغة العربية

[1] محمد شفيق، **البحث العلمي"الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"**، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001، ص211

وآدابها. لقد انطلقت المعاهد السابقة في وظائفها بقاعات المزرعة الفلاحية الكائنة بالمنطقة الصناعية. في الفترة 1979/1978. شهدت افتتاح ثلاث فروع جديدة: العلوم الدقيقة، العلوم التكنولوجية والعلوم البيولوجية. تحصل المركز على مقر المستشفى القديم كمقر له[1].

عملا على التسيير الأمثل للمركز الجامعي بأقسامه وتخصصاته المختلفة أعيدت هيكلته سنة 1985 ليضم ستة معاهد وطنية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية[2].

في جانفي 1990 تم إلغاء نظام المعاهد واستبدل بالجامعة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 136/89 المؤرخ في 01 غشت سنة 1989. لتضم الجامعة العديد من المعاهد والتي تتفرع بدورها إلى دوائر، وقد حددت عدد المعاهد التي تتكون منها جامعة باتنة واختصاصها كما يلي: [3]

- معهد العلوم الطبية.
- معهد العلوم القانونية.
- معهد العلوم الاقتصادية.
- معهد اللغة والآداب العربية.
- معهد الزراعة.
- معهد الميكانيك.
- معهد الري.

في مرحلة 1990-1999 عرفت الجامعة تحولات وتطورات فيما يخص الهياكل البيداغوجية وعدد المعاهد والمخابر وهياكل الإيواء، وبعد صدور القانون المتضمن اعتماد نظام الكليات شرعت جامعة باتنة في التكيف مع هذا النظام، لتتشكل في النهاية من سبع كليات ومعهد للوقاية والأمن الصناعي وفق المرسوم التنفيذي رقم 04/247 المؤرخ في 29

---

(1) **دليل الطالب الجامعي**، منشورات جامعة باتنة، 1996-1997، ص 08.

(2) www.mesrs.dz Ar.Univ-batna.dz/?page-id=14 زيارة يوم:2016/9/21على الساعة: 19:04

(3) **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 31، الأربعاء 30 ذو الحجة عام 1409 الموافق لـ 02 غشت سنة 1989، ص 829.

أغسطس 1998. بتاريخ 11 أفريل 2010 صدر المرسوم التنفيذي رقم 109/10 الذي يهيكل جامعة باتنة إلى سبع كليات: [1]

- كلية العلوم.
- كلية الطب.
- كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية.
- كلية الآداب واللغات.

أربع معاهد:

- معهد الوقاية والأمن الصناعي.
- معهد الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية.
- معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.
- معهد العلوم البيطرية والعلوم الفلاحية.

لقد شهدت جامعة باتنة في السنوات الأخيرة نهضة كبيرة على المستويين الهيكلي والبيداغوجي، هذا ما أدى إلى تقسيمها إلى جامعتين جامعة باتنة "1" وجامعة باتنة "2".

أنشأت جامعة باتنة "1" وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 181/15 المؤرخ في 24 رمضان عام 1436 الموافق لـ 11 يوليو سنة 2015. حددت الكليات والمعاهد التي تتكون منها جامعة باتنة "1" واختصاصها كما يلي: [2]

- كلية علوم المادة.
- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- كلية العلوم الإسلامية.

---

[1] الموقع السابق.www.mesrs.dz Ar.Univ-batna.dz/?page-id=14

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 38. الصادرة في الأحد 25 رمضان عام 1436 الموافق لـ 12 يوليو سنة 2015، ص ص 8-9.

- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- كلية اللغة والأدب العربي والفنون.
- معهد الهندسة المعمارية والعمران.
- معهد العلوم البيطرية والعلوم الفلاحية.

مقر جامعة باتنة "1" هو جامعة الحاج لخضر.

أما جامعة باتنة "2" فقد أنشأت بناء على المرسوم التنفيذي رقم 180/15 المؤرخ في 24 رمضان عام1436 الموافق لـ11 جويلية 2015 وتتكون جامعة باتنة "2" من:[1]

خمس كليات:

- كلية الطب.
- كلية التكنولوجيا.
- كلية الرياضيات والإعلام الآلي.
- كلية علوم الطبيعة والحياة.
- كلية الآداب واللغات الأجنبية.

ثلاث معاهد:

- معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.
- معهد علوم الأرض والكون.
- معهد الوقاية والأمن الصناعي.

لقد شملت مشكلة الدراسة كلية التكنولوجيا وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية. تم اختيار هاتين الكليتين، بعد استشارة الأستاذ المشرف على العمل أولا، وعدد من الأساتذة الباحثين، وبعد الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة. كما أن هاتين الكليتين أكثر الكليات خدمة لأهداف البحث.

[1] **جامعة باتنة 2**، منشورات جامعة باتنة، 2016/2015، ص 01.

فكلية التكنولوجيا من أقدم الكليات في جامعة باتنة، ومسيرة البحث العلمي فيها طويلة وشاقة، تفرز مجموعة من الصعوبات أمام الباحثين. لما يحتاجه هذا النوع من البحوث من معدات ووسائل تكنولوجية متطورة وقدرة معرفية وبحثية لإجراء البحوث. كما أن المشكلات المطروحة لدى كليات العلوم التجريبية تتقارب ولا توجد بينها فروق دالة. لذا فإن كلية التكنولوجيا حسب رأينا تعتبر الكلية الأكثر تمثيلا لكليات العلوم التجريبية.

أما كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، فقد جاء اختيارها على أساس أن تخصص الطالبة والبحث الذي تقوم بإنجازه ضمن هذه الكلية، كما أن أساتذة هذه الكلية أكثر دراية بالبحوث الاجتماعية، مما يسهل عملية ملء الاستمارات بالإضافة إلى سهولة الاتصال بعدد كبير من الأساتذة.

2/ المجال البشري

المجال البشري للدراسة، تم تحديده والتركيز فيه على الأساتذة الجامعيين، وهذا تماشيا مع موضوع الدراسة. الذي يتم البحث فيه عن أهم التحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. باعتبار أن الأستاذ الجامعي باحث بالدرجة الأولى ومهمة البحث العلمي من أهم الوظائف التي يقوم بها.

لقد شهدت جامعة باتنة تطورا كبيرا في عدد الأساتذة، حيث كان عددهم حوالي سبعة وعشرون أستاذا، من بينهم أربعة عشرة أستاذا أجنبيا في بداية إنشاء المركز الجامعي سنة 1977، وبلغ عددهم حوالي 380 أستاذا ما بين سنة 1982-1983 وحوالي 664 أستاذا في الفترة الممتدة ما بين سنة 1985-1989[1]. حسب إحصائيات سبتمبر 2003 وصل عدد الأساتذة 996 أستاذا، وقد ارتفع هذا العدد ليصل إلى 1969 أستاذا حسب إحصائيات 2012/12/31[2].

---

(1) **دليل الطالب الجامعي**، مرجع سبق ذكره، ص 08.

(2) **جامعة باتنة**، المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين، مصلحة الأساتذة.

أما عدد الأساتذة في كليتي التكنولوجيا وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية مجال البحث. فإن عدد الأساتذة بهاتين الكليتين حسب إحصائيات 31 ديسمبر 2012 هو 515 أستاذا بمختلف الرتب، حيث تم إحصاء "232" أستاذا في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية و"283" أستاذا في كلية التكنولوجيا.

3/ المجال الزمني.

لقد تحددالمجال الزمني للدراسة، وفقا لماستغرقته مراحل البحث المختلفة وهي كالآتي:

أ/ مرحلة الإعداد النظري: وقد بدأتها الطالبة على وجه التقريب في شهر سبتمبر 2007. أين تم اختيار موضوع الدراسة بعنوان "الجامعة الجزائرية وتحديات القرن الواحد والعشرون"، بعد الموافقة المبدئية للمشرف على العنوان. بدأت الطالبة في جمع المادة العلمية وذلك بمحاولة مسح كل التراث النظري حول الموضوع، بدءا بمكتبات جامعة باتنة والمكتبات الخاصة بمدينة باتنة، بعدها قامت الطالبة بزيارة مكتبات بعض الجامعات الجزائرية، بالإضافة إلى البحث في شبكة الأنترنت ونتيجة لقلة المراجع والمصادر التي تتطرق للجامعة الجزائرية وتشعب الموضوع. اقترح المشرف تغيير في عنوان الدراسة. ليصبح "الجامعة الجزائرية وتحديات البحث العلمي" وذلك في الموسم الجامعي 2010/2009. في هذه الفترة توجهت الطالبة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للحصول على الوثائق التي تتعلق بالجامعة الجزائرية والبحث العلمي، وبعد تنقل بين المصالح وإحالة الطالبة من مسؤول إلى آخر، توجهت الطالبة من تلقاء نفسها إلى مكتب أحد العاملين، الذي أمدها بعدد لا بأس به من الوثائق والمراجع الخاصة به. حول الجامعة الجزائرية والبحث العلمي. تعتبر هذه الفترة فيفري 2010. البداية الحقيقية للبحث، أين تم البدء في إعداد الفصول النظرية للبحث وصياغتها النهائية بعد عرضها على الأستاذ المشرف وتغطية ملاحظاته.

ب/ مرحلة الإعداد للعمل الميداني وتنفيذه: وقد بدأتها الطالبة في بداية الموسم الجامعي 2013/2012 بالتقريب في شهر أكتوبر، وتضمنت تصميم أداة البحث والمتمثلة في الاستمارة، حيث تم صياغة استمارة أولية تم تقديمها للمشرف لإبداء ملاحظاته، حيث

رفض بعض الأسئلة وأشار إلى تعديل البعض منها، بعد التقيد بملاحظاته تم صياغة استمارة تحتوي على 61 سؤالا. تم تقديمها إلى سبعة محكمين في جامعة باتنة وجامعة تبسة(*). وبعد استشارة الأستاذ المشرف وإجراء التعديلات المناسبة من حذف ودمج للأسئلة. تم الحصول على الاستمارة النهائية.

بعد الانتهاء من تصميم الاستمارة. قامت الطالبة بالتوجه إلى الأمين العام للجامعة وذلك بتاريخ 2013/06/06 للحصول على الوثائق التي تخص ميدان الدراسة، جامعة باتنة بشكل عام و كليتي التكنولوجيا وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية. بتاريخ 2013/06/27 تم الذهاب إلى كلية التكنولوجيا أين يتم الاتصال برؤساء أقسام كلية التكنولوجيا والأمين العام لها، لإفادتنا بكل المعلومات الخاصة بالكلية. وبنفس التاريخ مساءا. تم التوجه إلى الأمين العام لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ورئيس قسم العلوم الإسلامية للحصول على معلومات تخدم موضوع البحث.

بعد جمع المعلومات الخاصة بجامعة باتنة وكليتي مجال الدراسة، تم حساب مجتمع البحث واختيار عينة البحث بعد أخذ رأي الأستاذ المشرف حول حجم مجتمع البحث وعينة الدراسة.

ج/ مرحلة جمع البيانات من المبحوثين: لقد بدأتها الطالبة في شهر جانفي 2014. لقد استغرقت هذه المرحلة مدة طويلة نتيجة للصعوبات التي واجهتها الطالبة في ملء استمارة الاستبيان. والالتزامات المهنية في جامعة تبسة.

د/ مرحلة تفريغ البيانات وتحليلها وتفسيرها في ضوء فرضيات الدراسة: لقد بدأت هذه المرحلة من تاريخ 2015/09/15 إلى غاية 2016/10/4.

(*) أنظر الملحق الخاص بقائمة أسماء الأساتذة المحكمين لاستمارة البحث.

ثانيا: منهج الدراسة

إن الإنسان دائم الاهتمام بالتعرف على البيئة وطبيعة الظواهر التي تحيط به. يلتمس الأسباب الطبيعية للأشياء والموضوعات مادام ذلك ممكنا، وهو يستخدم في ذلك منهجا. الذي يعبر عن مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات والعمليات العقلية التي يستعين بها الباحث ويسير في ضوئها لتحقيق الهدف الذي يصبو إليه، وهو اكتشاف الحقيقة واستخلاص النظريات والقوانين التي تحكم الظاهرة والتنبؤ بما سيحدث في المستقبل[1]. المنهج بمعناه الضيق ينحصر في الإجابة على تساؤل مؤداه على مَنْ مِنَ البشر سوف تجرى الدراسة، فإذا كانت ستجرى على البشر كلهم بقصد الإصلاح فيسمى هذا أسلوب المسح الشامل، أما إذا كانت ستجرى على مجموعة منهم بقصد الوصف وتحقيق هدف علمي، فإنه يكون المنهج الوصفي... [2].

لما كانت الدراسة التي نحن بصددها تهدف إلى وصف واقع البحث العلمي وتشخيصه وإلقاء الضوء على مختلف جوانبه. من خلال محاولة إعطاء صورة حقيقية دقيقة وشاملة لمختلف التحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. هذه التحديات التي تتشعب وتتعدد، والتي تم حصرها في: التمويل، الإدارة الجامعية، الكفاءات البحثية (أساتذة ، طلبة الدراسات العليا) وتكنولوجيا المعلومات والعولمة، ومحاولة تحليل وتفسير هذه التحديات. من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من أساتذة جامعة باتنة. تم الاعتماد على المنهج الوصفي، نظرا لملاءمته للبحث وتحقيقه لأهدافه. باعتبار أن المنهج الوصفي لا يتمثل فقط في جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها. بل يشمل أيضا تحليل دقيق لهذه البيانات والمعلومات وتفسيرها واستخلاص الحقائق والتعميمات.

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان، **في مناهج العلوم**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003، ص 47.

[2] محمد شفيق، مرجع سبق ذكره، ص 87.

ثالثا: الأدوات المستخدمة في الدراسة

إن أي دراسة علمية ميدانية، لابد أن تعتمد على أداة أو مجموعة من الأدوات باعتبارها الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات أو تصنيفها وجدولتها. من أجل الوصول إلى حقائق تخص موضوع البحث، ونظرا لطبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته ألا وهو "الجامعة الجزائرية وتحديات البحث العلمي" وسعيا لجمع البيانات اللازمة حول الموضوع، كان لابد من الاعتماد على الأدوات التالية.

أ/ السجلات والوثائق

بما أن السجلات والوثائق من الأدوات التي تساعد الباحث في جمع المعلومات والبيانات، لأنها تفيد في إعطاء المعلومات اللازمة عن الماضي، وكذلك لإلقاء المزيد من الضوء من الناحية الكمية على الظاهرة التي يتم دراستها، فقد تمت الاستعانة بالسجلات والوثائق المتاحة لنا لجمع البيانات المختلفة حول موضوع الدراسة. حيث تم الحصول على بعض الوثائق التاريخية التي تخص الجامعة الجزائرية بصفة عامة وجامعة باتنة بصفة خاصة، تم الاعتماد عليها عند استعراضنا للمراحل السوسيو–تاريخية للجامعة الجزائرية، وعند تحديد المجال المكاني للدراسة، بالإضافة إلى حصولنا على الوثائق المراسيم والقرارات المتعلقة بالجانب المهني للأستاذ الجامعي، والبحث العلمي في الجزائر، حيث تم توظيف مختلف هذه الوثائق والسجلات عند تحليلنا لتحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. كما تمت الاستعانة بمختلف السجلات والقوائم التي تحمل عدد أساتذة جامعة باتنة لتحديد عينة الدراسة والمجال البشري (مجتمع البحث).

ب/ الملاحظة

لقد تم الاعتماد على الملاحظة البسيطة بدون مشاركة. عند جمع البيانات الخاصة بالدراسة. لأن الملاحظة لا غنى عنها لكل عمل يريد أن يقوم على أسس علمية. لقد تم استخدام هذه الملاحظة في:

مركز البحث بوسط مدينة باتنة. على أساس أن الدراسة الميدانية سيتم إجراؤها بهذا المركز. مخابر بحث تابعة لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية العلوم الإسلامية. مخابر تابعة لأقسام كلية التكنولوجيا.

أثناء الزيارات المتعددة تم رصد الملاحظات التالية في كل مقر كما يلي:

*مركز البحث بوسط مدينة باتنة

لقد لاحظت الطالبة في زياراتها المتعددة. كل المكاتب التابعة لمخابر البحث الموجودة في مركز البحث مغلقة وشبه مهجورة. لم تجد إلا بعض الإداريين. عند الاستفسار عن سبب غياب المسؤولين والمعنيين. تم تبرير ذلك بأن الأساتذة والمسؤولين عن هذه المخابر يتواجدون في كلياتهم في أغلب الأحيان. ونادرا ما يتواجدون بمركز البحث. هذا يفتح المجال لتساؤلات عديدة عن وضعية البحث العلمي بالجامعة عموما وبمخابر البحث خصوصا.

*بعض المخابر التابعة لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية.

لاحظت الطالبة أثناء تواجدها بهذه المخابر، الوسائل التي يتم الاستعانة بها في إجراء البحوث. أغلبها عبارة عن أجهزة الحاسوب، كما لاحظت عدم تواجد الأساتذة بمقرات المخابر رغم ترددها عليها عدة مرات.

*المخابر التابعة لأقسام كلية التكنولوجيا

لقد لاحظت الطالبة أثناء حضورها لبعض الحصص التطبيقية (TP) لطلبة الدراسات العليا. أعطال عديدة في الأجهزة. مثلا في حصة أعمال تطبيقية خاصة بتخصص الكتروتكنيك كانت كل الأجهزة الخاصة بأخذ بعض القياسات معطلة إلا جهاز واحد. التف حوله كل طلبة الفوج لملاحظة التجربة بوضوح.

عند اتصال الطالبة ببعض الأساتذة واستفسرت عن مدى توافر الوسائل والمعدات الخاصة بالبحث وأهم العقبات والصعوبات التي تقف حاجزا أمام القيام بالأبحاث، وبعد

الزيارة الميدانية لبعض المخابر لاحظت الطالبة أجهزة قديمة لا تواكب التكنولوجيا الحديثة أجهزة معطلة وأجهزة أخرى غير متوفرة، انترنت بطيئة جدا...

ج/المقابلة

لقد تم الاعتماد على المقابلة المقننة مع بعض المبحوثين من أفراد العينة. الذين رفضوا الإجابة على الاستبيان. وفضلوا طرح الأسئلة وكتابة الإجابة من قبل الطالبة. لقد تحجج البعض بعدم توفر الوقت لديهم لقراءة الاستبيان والإجابة عليه. في حين أكد بعضهم على إمكانية نسيان الاستبيان. بالتالي عدم الإجابة عليه أو عدم إرجاعه. نتيجة لهذا كان لزاما علينا الاعتماد على طريقة المقابلة المقننة. بالاعتماد على نفس استمارة الاستبيان التي تم الاعتماد عليها كأداة مستقلة أخرى. التي تم إرسالها أو تسليمها باليد للمبحوثين (الأساتذة).

لقد تم تطبيق المقابلة المقننة مع أغلب المبحوثين في كلية التكنولوجيا وبعض الأساتذة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية.

د/الاستبيان

يعتبر الاستبيان أداة مهمة من أدوات جمع البيانات، خاصة أن هذه الأداة تسمح للمبحوث، أن يجيب إجابة تلقائية على الأسئلة دون اصطناع مواقف تفاعل، أو فرض إيحاءات من الباحث. يعتمد الاستبيان على الكلمة والسؤال والحوار ولكنه غير متبادل بين الباحث والمفحوص وبدون وجود مواقف للتفاعل بينهما[1].

تأخذ عملية جمع البيانات والمعلومات عن طريق الاستبيان أشكالا متعددة. ففي بعض الأحيان يوجد الموجه الذي يرشد المبحوثين إذا ما أجريت هذه العملية في شكل جماعي، أو ترسل استمارة الأسئلة بالبريد أو يسلمها الباحث إلى المبحوث باليد ليجيب عليها[2].

---

[1] علي عبد الرزاق جلبي، **تصميم البحث الاجتماعي**، ط:2، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 329.

[2] محمد سعيد فرج، **لماذا؟ وكيف؟ تكتب بحثا اجتماعيا**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002، ص 216.

نظرا لأن مجتمع البحث أشخاص يجيدون القراءة والكتابة بدرجة عالية تسمح لهم باستيعاب الأسئلة والإجابة عليها، وعلى وعي بأهمية البحث العلمي، وتوزعهم على عدة أقسام. فقد تم الاستعانة بالاستبيان لجمع البيانات عن الظاهرة محل الدراسة. عن طريق تسليم الاستبيان باليد للأساتذة للإجابة عليه، ونظرا للصعوبات التي واجهت الطالبة في تقبل الإجابة على الاستبيان من طرف بعض الأساتذة. فقد تم اللجوء إلى العلاقات غير الرسمية (صداقة، محاباة، قرابة...) والاستعانة ببعض الإداريين والأساتذة لتوزيع الاستبيان والإجابة عليه من قبل المبحوثين وجمعه لاحقا من عند الأشخاص المساعدين.

للحصول على مختلف المعلومات والبيانات، تم تصميم الاستبيان عن طريق استمارة تحتوي على 42 سؤال، موزعة على ستة محاور من حيث الطرح، استنادا إلى فرضيات الدراسة كما يلي:

*/ بيانات عامة (شخصية ومهنية حول الأساتذة)

*/ بيانات حول تجاوب التمويل الذي تخصصه الوزارة الوصية للبحث العلمي مع احتياجات تطويره.

*/بيانات حول: دور الإدارة في عملية تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.

*/ بيانات حول: الإنتاجية البحثية والعلمية للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية.

*/ بيانات حول: مساهمة محتوى مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا في تطوير البحث العلمي.

*/ بيانات حول: دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في زيادة كفاءة البحث العلمي في ظل العولمة.

رابعا/ عينة الدراسة

أ/العينة وكيفية اختيارها

العينة عبارة عن مجموعة من المفردات تؤخذ من مجتمع البحث، يقوم الباحث باختيارها بهدف جمع البيانات الخاصة ببحثه. عادة ما يلجأ الباحث إلى الاعتماد على

طريقة العينة في جمع البيانات، عندما يكون من العسير بل من المستحيل في كثير من الأحيان القيام بالبحث على جميع مفردات مجتمع البحث. لذا فإن اختيار العينات لتمثيل هذا المجتمع مع أقل قدر من التحيز والأخطاء الأخرى هو أمر مرغوب[1]. لأن إجراء البحث على المجتمع كله قد يكون صعبا ولا يتناسب مع وقت وإمكانات الباحث، كما أنه تبديد للجهد وللنفقات من غير مبرر .

بما أن الدراسة التي نحن بصددها تهدف إلى الوقوف على تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. فإنه من الطبيعي أن يتكون مجتمع البحث من الأساتذة الجامعيين. بينما يكون الأستاذ الجامعي الواحد هو وحدة العينة. لقد تم تحديد الإطار الذي تؤخذ منه العينة من خلال قائمة تشمل جميع أسماء أساتذة كليتي التكنولوجيا وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية مرتبين حسب الأقسام والرتب الوظيفية "العلمية". تشير وثائق المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين، مصلحة الأساتذة حسب إحصائيات 2012/12/31، والقائمة الاسمية لأساتذة كليتي مجال الدراسة أن عدد الأساتذة هو 515 أستاذا موزعين على الرتب الوظيفية التالية:

1/ أستاذ مهندس.

2/ أستاذ مساعد –ب–

3/ أستاذ مساعد –أ–

4/ أستاذ محاضر–ب–

5/ أستاذ محاضر –أ–

6/ أستاذ التعليم العالي

نظرا لأن فئة الأساتذة المساعدين–ب– والأساتذة المهندسين لا تخدم أهداف البحث؛ لأن ليس لديهم خبرة كبيرة في البحث، فقد تم الاستغناء عن هاتين الفئتين، كما تم إسقاط الأساتذة الذين هم في حالة إيداع والذين هم في حالة تربص طويل المدى. بذلك يصبح حجم مجتمع البحث هو 460 أستاذا.

---

[1] أحمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص 336.

في بداية انطلاق إعداد الدراسة، أردنا أن يكون لجميع مفردات عينة البحث فرصا متساوية في الظهور، وتلك كانت نيتنا وغايتنا، بالاعتماد على طريقة العينة الطبقية العشوائية. أين تم تقسيم مجتمع البحث إلى أربع طبقات هي: أستاذ مساعد–أ–، أستاذ محاضر –ب–، أستاذ محاضر–أ–، أستاذ التعليم العالي، وتم سحب نسبة 20% من المجموع الكلي لكل طبقة، بطريقة عشوائية بسيطة في كل شعبة من كل قسم، من خلال قائمة اسمية تشمل أسماء أساتذة كليتي مجال الدراسة. بذلك تم الحصول على حجم عينة يقدر بـ 92 أستاذ موزعين على النحو التالي:

جدول رقم (31): يبين حجم العينة من أصل 460 أستاذ في كليتي مجال الدراسة حسب الرتب الوظيفية "العلمية"(*)

الكليات والأقسام	الرتب الوظيفية "العلمية"	أستاذ مساعد- أ -		أستاذ محاضر- ب-		أستاذ محاضر – أ-		أستاذ التعليم العالي		النسبة
		العدد الإجمالي	التمثيل	العدد الإجمالي	التمثيل	العدد الإجمالي	التمثيل	العدد الإجمالي	التمثيل	
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية	قسم العلوم الإنسانية	27	06	08	02	07	01	04	01	%20
	قسم العلوم الاجتماعية	43	09	11	02	20	04	09	02	%20
	قسم العلوم الإسلامية	31	06	16	03	23	05	16	03	%20
كلية التكنولوجيا	قسم الالكتروتكنيك	28	06	01	/	19	04	21	04	%20
	قسم الإلكترونيك	19	04	06	01	14	03	14	03	%20
	قسم الميكانيك	30	06	03	01	07	01	16	03	%20
	قسم الهندسة الصناعية	12	02	01	/	07	01	01	/	%20
	قسم ل.م.د علوم تقنية	36	07	06	01	04	01	/	/	%20
المجموع		226	46	52	10	101	20	81	16	92

(*) لقد قمنا بتقريب قدرة: 0.6=01 في قسم العلوم الإنسانية عدد الأساتذة المساعدين –أ- حسب الشعب هو: شعبة التاريخ: 16 التمثيل: 03، شعبة المكتبات 03 أساتذة التمثيل هو 01، شعبة الفلسفة: 08 أساتذة التمثيل هو :02 وبالتالي المجموع هو 06 أساتذة.

لقد تضمنت العينة المدروسة كما هو موضح في الجدول رقم(31) اثنان وتسعون (92) أستاذا من أصل 460 أستاذ.

بعد تحديد حجم العينة ونوعها، بدأت الطالبة في توزيع استمارات الاستبيان على الأساتذة المعنيين بالإجابة عليه. أين تم مواجهة صعوبات كبيرة في قبول الإجابة على الاستبيان من قبل عدد من الأساتذة. حيث رفض بعض الأساتذة الإجابة عليه رفضا قاطعا وبشكل غير لبق، البعض الآخر تحجج بعدم توفر الوقت الكافي لديهم للإجابة على الاستمارة، وتماطل بعض الأساتذة في الإجابة عليه. وعدم إرجاعه من قبل البعض الآخر رغم ذهاب الطالبة لاسترجاعه عدة مرات. فيما قام أستاذ آخر بإعطاء الاستمارة الخاصة به لأستاذ آخر لملئها. رغم أن الطالبة قدمت توضيحات كاملة حول الطريقة العشوائية في اختيار مفردات العينة. كل هذه الصعوبات وغيرها. جعلت الطالبة تلجأ إلى الاعتماد على العينة العمدية "القصدية". لأنها تفي بغرض الدراسة الذي يتمثل في معرفة تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. كما أن أفراد هذه العينة أشخاص تتوفر فيهم كل الشروط التي تسمح بإعطاء كل المعلومات والبيانات التي تحقق الهدف من البحث. لقد تم الاعتماد على العينة العمدية لأن الخصائص والمعالم الإحصائية لمجتمع البحث معروفة كما أن نتائجها أقرب ما تكون إلى النتائج التي يمكن أن يصل إليها الباحث بمسح المجتمع كله، وتقترب هذه العينة من العينة الطبقية[1].

تم الحفاظ على نسبة التمثيل في كل رتبة وظيفية "علمية" ألا وهي 20% وعلى حجم العينة المقدر بـ 92 مفردة "أستاذ".

ب/ الخصائص الاجتماعية والمهنية لأفراد العينة

إن معرفة الخصائص الاجتماعية والمهنية لأفراد عينة البحث، تمكن الباحث من تحديد سمات وملامح مفردات عينة البحث، باعتبار أن هذه الخصائص مؤشرات في ربط متغيرات الدراسة بالسياق العام، كما أنها تسمح بتجنب عدد معين من الانحرافات. الأمر

[1] أحمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص 343.

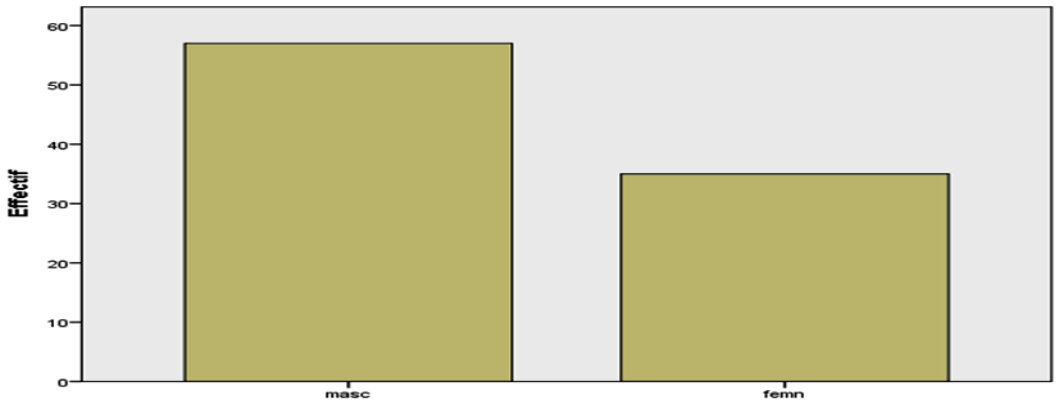
الذي يؤدي إلى فهم الواقع، ومن ثم تحليل وتفسير البيانات الكمية والمعطيات بكفاءة أكبر، ويمكن تحديد هذه الخصائص فيما يلي:

جدول رقم (32) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	57	62,0	62,0	62,0
	أنثى	35	38,0	38,0	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (32) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس، أن عدد تكرارات الذكور 57 أستاذ، في حين أن عدد تكرارات الإناث يساوي 35 أستاذة، ما يعكس لنا أن تكرارات الذكور مثلث بنسبة مئوية تقدر بـ 62% أما تكرارات الإناث تقابلها نسبة مئوية تساوي 38%. ما يدل على أن عدد الذكور في عينة الدراسة المقدرة بـ 92 أستاذا أكبر من عدد الإناث. إن طغيان نسبة الذكور على نسبة الإناث في عينة البحث، يعود في الأساس إلى ضآلة عدد الأستاذات في مجتمع البحث، بالإضافة إلى عدم التواجد المستمر للأستاذات في الجامعة في الوقت الذي تم فيه توزيع استمارات البحث. نتيجة للارتباطات الاجتماعية المختلفة.

شكل رقم (02) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس



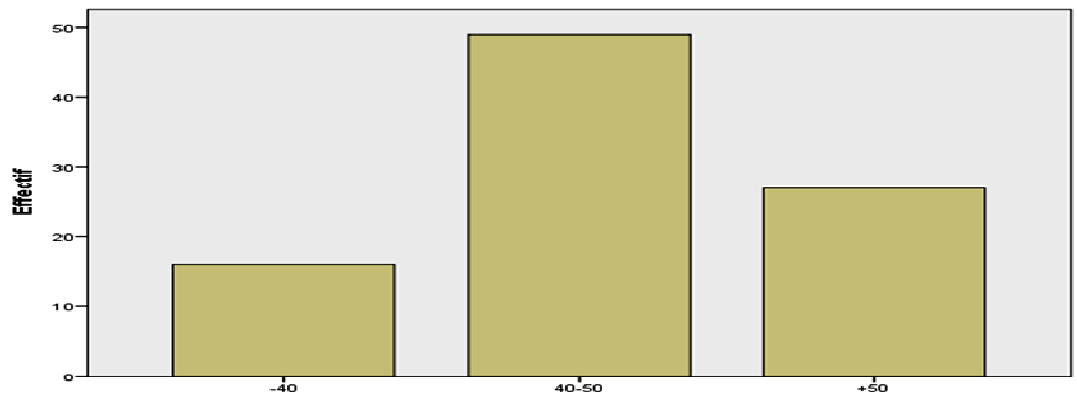
جدول رقم (33) يبين توزيع أفراد العينة حسب السن (الفئة العمرية)

السن		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	-40	16	17,4	17,4	17,4
	40-50	49	53,3	53,3	70,7
	+50	27	29,3	29,3	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (33) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن،أن أفراد العينة موزعين على مختلف الفئات العمرية وتعتبر الفئة العمرية 40-50 سنة أكبر فئة وذلك بنسبة تقدر بـ 53.3%من مجموع أفراد العينة، تليها فئة أكثر من خمسين سنة وتقدر نسبتها بـ 29.3% من مجموع أفراد العينة، أما الفئة الأخيرة وهي فئة الأساتذة أقل من أربعين سنة، وهي أقل نسبة وتقدر بـ 17.4% من مجموع أفراد العينة، وهذا مرده إلى عدة عوامل أهمها قلة فرص التشغيل.

إن السن عامل لا يمكن تجاهله، لأنه يلعب دورا كبيرا في فعالية وقدرة الأستاذ على أداء مهامه على أكمل وجه، خاصة مهامه البحثية. فهو يعبر عن الديناميكية والنشاط والخبرة في ميدان العمل. هذا طبعا إذا كان الأستاذ متكيفا مع بيئة عمله، ولا تواجهه أي عوائق ويعيش وضعا اجتماعيا لائقا،لأن السن وحده لا يكفي ما لم تصاحبه رغبة الإقبال على العمل والبحث العلمي وتوفر الظروف المادية والمعنوية لذلك.

شكل رقم (03) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية.

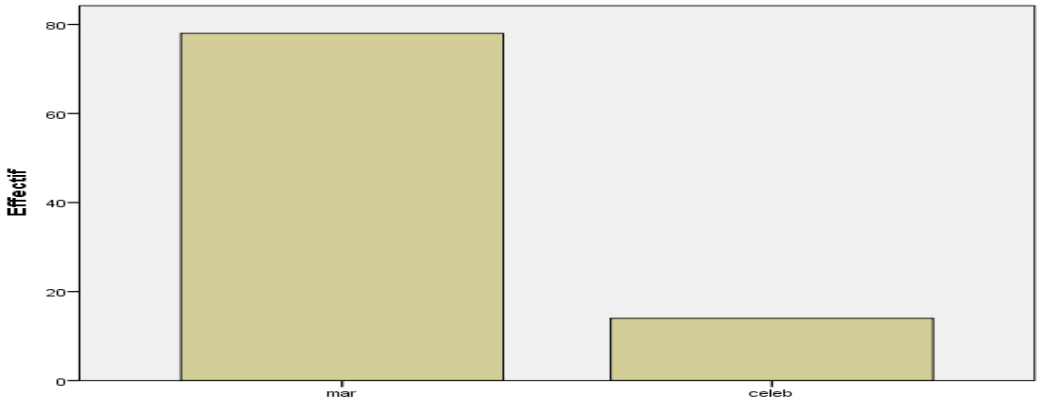


جدول رقم (34) يبين الحالة العائلية لأفراد العينة.

الحالة العائلية		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	متزوج	78	84,8	84,8	84,8
	أعزب	14	15,2	15,2	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية، أن أغلبية أفراد العينة متزوجين، إذ تمثل هذه الفئة نسبة 84.8%من مجموع أفراد العينة،ونجد نسبة 15.2% من مجموع المبحوثين غير متزوجين، أما فئة الأساتذة المطلقين أو الأرامل غير موجودة في عينة الدراسة، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن هناك استقرارا عائليا ولو بشكل صوري لدى الأساتذة الجامعيين. والتمثيل بالأعمدة البيانية التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية.

شكل رقم (04) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

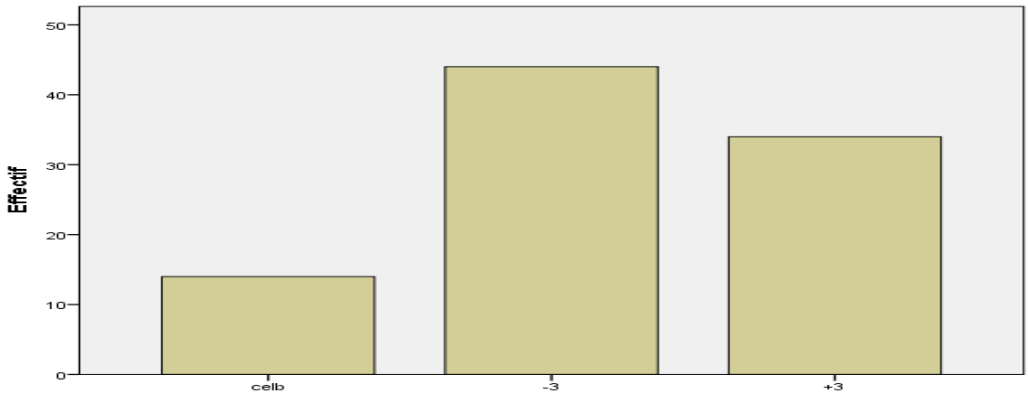


جدول رقم (35) يبين عدد الأطفال لأفراد العينة

عدد الأطفال		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أعزب	14	15,2	15,2	15,2
	-3	44	47,8	47,8	63,0
	+3	34	37,0	37,0	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن الأرقام المبينة في الجدول الخاص بعدد الأطفال لأفراد العينة تبين أن نسبة 47.8% من مجموع أفراد العينة لديهم أقل من ثلاثة أطفال، وهذا يرجع إلى أن الطبقة المثقفة في الغالب تنزع إلى التقليل من عدد الأطفال، وهذا ما أثبتته الدراسات السكانية. حيث أن الأفراد كلما ارتقوا في السلم الاجتماعي والثقافي كلما قل عدد الأطفال لديهم. كما أن خروج المرأة للعمل وازدواجية الدور لديها "ربة بيت وعاملة" جعلها تتبع سياسة تنظيم النسل وفي بعض الأحيان تحديده. إن الالتزامات المهنية للأساتذة الجامعيين من تدريس، تأطير، بحث علمي... تجعلهم يقللون من عدد الأطفال للوفاء بالالتزامات المهنية. أما نسبة 37% من مجموع أفراد العينة، فإن عدد الأطفال لديهم أكثر من ثلاثة أطفال، في الغالب ما تندرج هذه الفئة ضمن الفئة العمرية 50 سنة فما فوق، هذه الفئة الأخيرة، الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لديها تختلف كثيرا عن باقي الفئات العمرية الأخرى. حيث أن متوسط عدد الأطفال لديها يصل إلى خمسة أطفال فما فوق. التمثيل بالأعمدة البيانية الآتي يوضح عدد الأطفال لدى فئة المبحوثين.

شكل رقم (05) يوضح عدد الأطفال لدى عينة الدراسة.

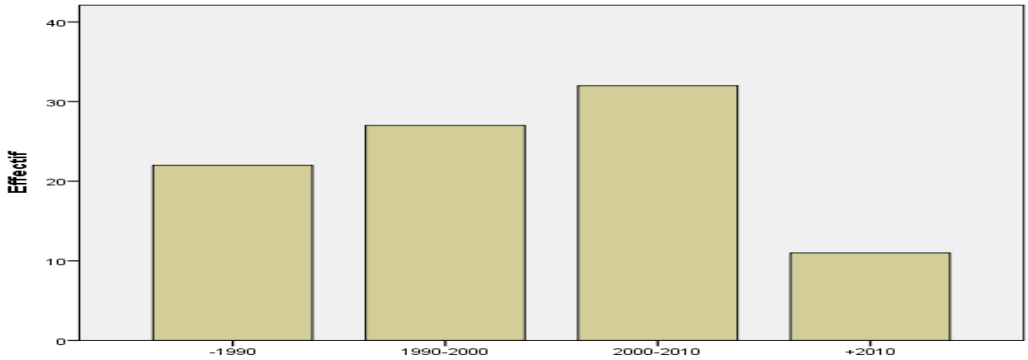


جدول رقم (36) يبين سنة التوظيف في الجامعة لأفراد العينة.

سنة التوظيف		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	-1990	22	23,9	23,9	23,9
	1990-2000	27	29,3	29,3	53,3
	2000-2010	32	34,8	34,8	88,0
	+2010	11	12,0	12,0	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (36) الذي يبين سنة التوظيف في الجامعة أن أكبر نسبة هي 34.8% من مجموع أفراد العينة وهي تمثل فئة الأساتذة الذين تم توظيفهم في الفترة الممتدة من 2000-2010 تليها نسبة 29,3 % من المجموع الكلي للمبحوثين الخاصة بالفئة التي تم توظيفها في الفترة ما بين 1990- 2000، ونسبة 23.9% من مجموع أفراد العينة تم توظيفهم في الفترة ما قبل 1990، وفي الأخير نجد نسبة 12.00 %من مجموع أفراد العينة والتي تتعلق بفئة الأساتذة الذين تم توظيفهم بعد سنة 2010، وهذه النسبة قليلة نتيجة لتراجع فرص التوظيف للأساتذة الجامعيين.التمثيل بالأعمدة البيانية يوضح سنة التوظيف لأفراد العينة.

شكل رقم (06) يوضح سنة التوظيف في الجامعة لأفراد العينة

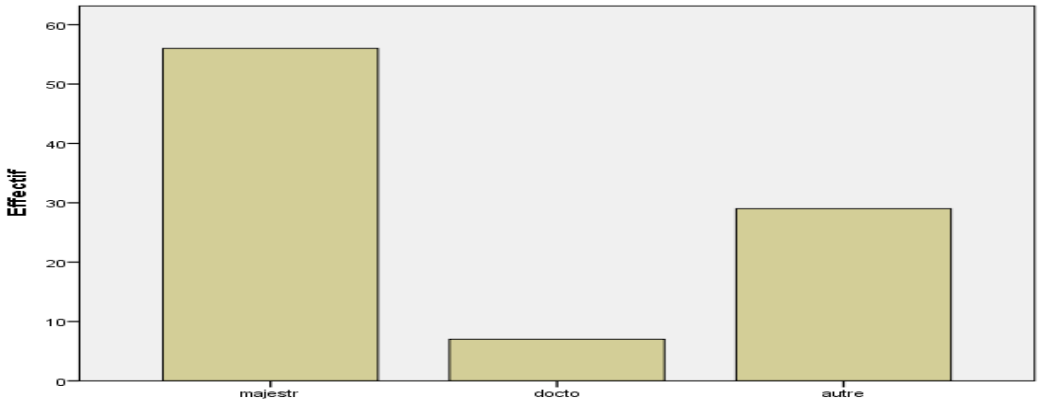


جدول رقم (37) يبين شهادة التوظيف لأفراد العينة.

شهادة التوظيف		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ماجستير	56	60,9	60,9	60,9
	دكتوراه	7	7,6	7,6	68,5
	أخرى	29	31,5	31,5	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الغالبية العظمى لأفراد العينة تم توظيفهم بشهادة الماجستير وذلك بنسبة تقدر بـ 60.9% من مجموع أفراد العينة وهذا راجع إلى شروط التوظيف والترسيم في الجامعة الجزائرية، أما نسبة 31.5% من مجموع أفراد العينة فقد تم توظيفهم بمؤهلات مختلفة، حيث شهدت المرحلة الأولى من نشأة الجامعة الجزائرية توظيف أساتذة بمؤهلات علمية منخفضة كشهادة الدراسات المعمقة أو شهادة الليسانس خاصة بعد تطبيق مبدأ الجزأرة، بالإضافة إلى حملة شهادة مهندس. كما نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 7.6%من مجموع أفراد العينة تم توظيفهم بشهادة الدكتوراه، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة شهادة الماجستير. التمثيل بالأعمدة البيانية التالي، يوضح شهادة التوظيف للأساتذة الجامعيين.

شكل رقم (07) يوضح شهادة التوظيف لأفراد العينة

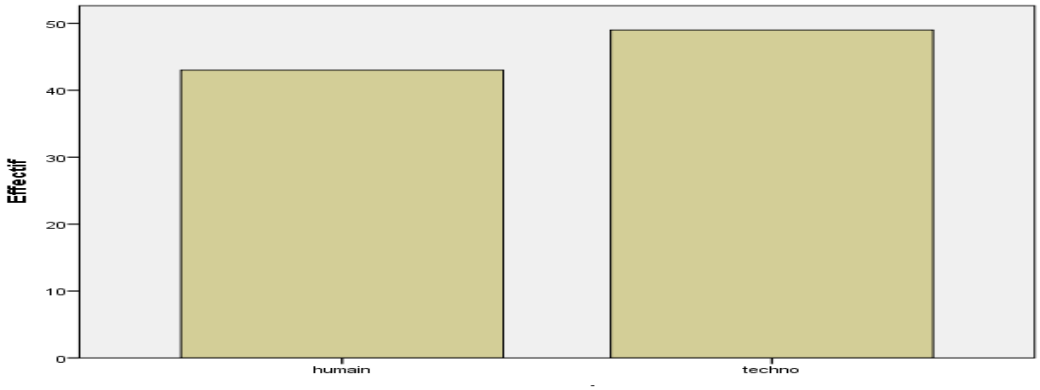


جدول رقم (38) يبين توزيع أفراد العينة حسب التخصص.

التخصص		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	علوم إنسانية واجتماعية	43	46,7	46,7	46,7
	تكنولوجيا	49	53,3	53,3	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (38) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب التخصص أن نسبة 53.3 % من مجموع أفراد العينة من ذوي التخصصات التكنولوجية،(إلكترونيك إلكتروتكنيك، ميكانيك...) أما نسبة 46.7% مجموع أفراد العينة من ذوي التخصصات الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع، علم النفس، علوم إسلامية، تاريخ، فلسفة...) وذلك راجع إلى أن مجتمع البحث قد شمل كليتي التكنولوجيا وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، وذلك ما يوضحه التمثيل بالأعمدة البيانية التالي:

شكل رقم (08) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصصات

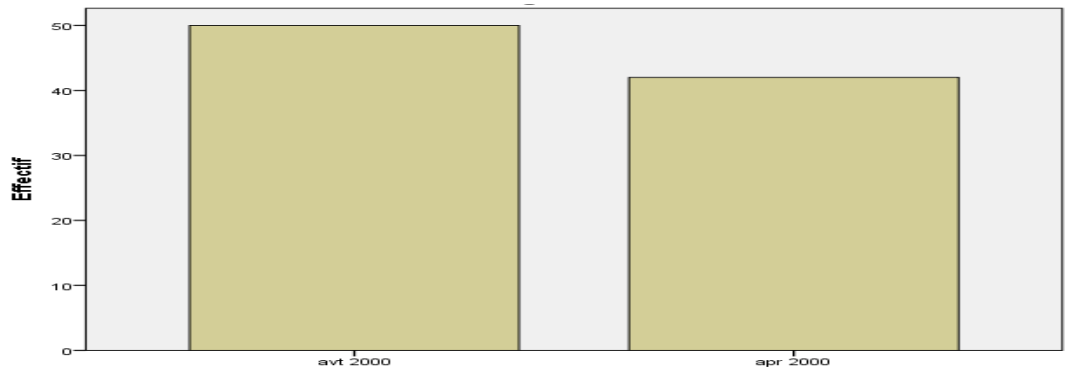


جدول رقم (39) يبين سنة الحصول على شهادة الماجستير لأفراد العينة.

سنة الحصول على شهادة الماجستير		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	avt 2000	50	54,3	54,3	54,3
	apr 2000	42	45,7	45,7	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (39) أن نسبة 54.3% من مجموع أفراد العينة قد تحصلوا على شهادة الماجستير قبل سنة 2000، ونسبة 45.7 % من المجموع الكلي للمبحوثين، قد تحصلوا على شهادة الماجستير بعد سنة 2000، والتمثيل بالأعمدة البيانية يوضح سنة الحصول على شهادة الماجستير لأفراد العينة.

شكل رقم (09) يوضح سنة الحصول على شهادة الماجستير لأفراد العينة



جدول رقم (40) يبين سنة الحصول على شهادة الدكتوراه لأفراد العينة.

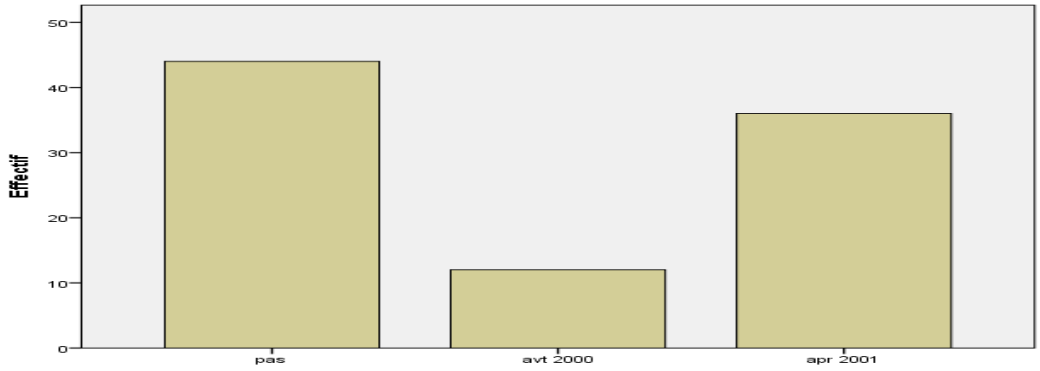
سنة الحصول على شهادة الدكتوراه		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas	44	47,8	47,8	47,8
	avt 2000	12	13,0	13,0	60,9
	apr 2001	36	39,1	39,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 13.00% من مجموع أفراد العينة قد تحصلوا على شهادة الدكتوراه قبل سنة 2000، ونسبة 39.10% من المجموع الكلي

للمبحوثين قد تحصلوا على شهادة الدكتوراه بعد سنة 2001، أي أن النسبة الكلية للمتحصلين على شهادة الدكتوراه من أفراد العينة هو 52.10% من مجموع أفراد العينة.

التمثيل بالأعمدة البيانية يوضح سنة الحصول على شهادة الدكتوراه لأفراد العينة.

شكل رقم (10) يوضح سنة الحصول على الدكتوراه لأفراد العينة.



جدول رقم (41) يبين عدد ساعات العمل الرسمية لأفراد العينة

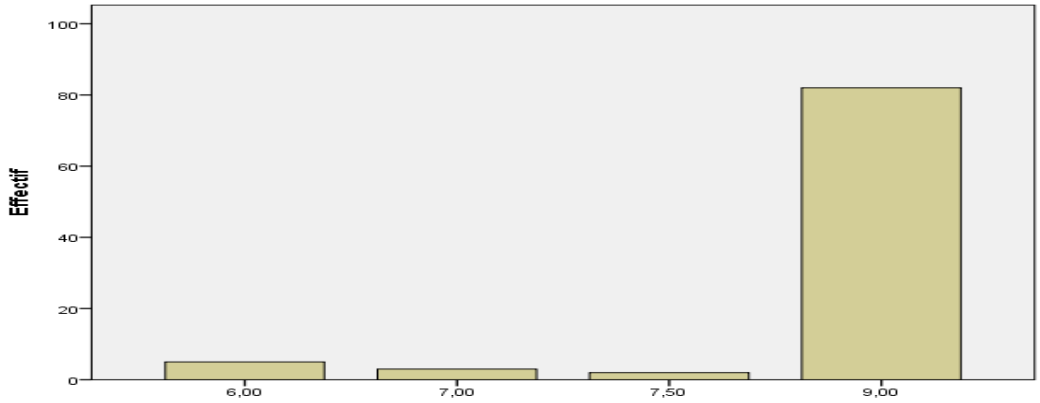
عدد ساعات العمل الرسمية		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	6,00	5	5,4	5,4	5,4
	7,00	3	3,3	3,3	8,7
	7,50	2	2,2	2,2	10,9
	9,00	82	89,1	89,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن الأرقام المبينة في الجدول رقم (41) تبين أن نسبة 89.1% من مجموع أفراد العينة، عدد ساعات العمل لديهم تسع ساعات، أما نسبة 5.4% من المجموع الكلي للمبحوثين فان ساعات العمل الرسمية هي ستة ساعات، أما نسبة 3.3% من مجموع أفراد العينة، فقد كانت عدد ساعات العمل لديهم هي سبع (07) ساعات. في الأخير نجد 2.2% من مجموع أفراد العينة عدد ساعات العمل لديهم هي سبع ساعات ونصف.

نلاحظ من خلال مجموع النتائج الخاصة بعدد ساعات العمل الرسمية للأساتذة في التدريس بأن أغلب الأساتذة عدد ساعات العمل لديهم هي تسع ساعات، وهو عدد من شأنه أن يؤثر على مهامه الأخرى الموكلة إليه خاصة مهمة البحث العلمي. باعتبار أن

الأستاذ باحث بالدرجة الأولى، إن هذا الحجم الساعي مطروح خاصة لدى فئة الأساتذة المساعدين –أ–.

شكل رقم (11) يوضح عدد ساعات العمل الرسمية في الأسبوع لأفراد العينة

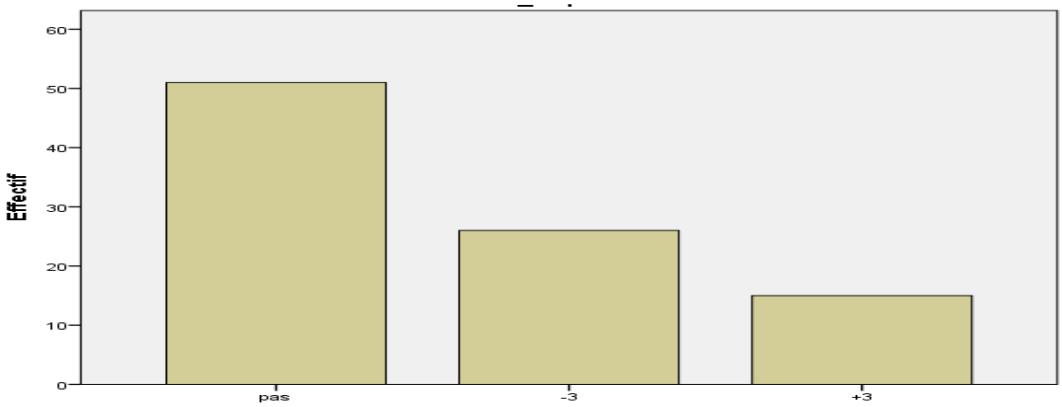


جدول رقم (42) يبين عدد ساعات العمل الإضافية لأفراد العينة.

عدد ساعات العمل الإضافية		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	pas	51	55,4	55,4	55,4
	−3	26	28,3	28,3	83,7
	+3	15	16,3	16,3	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن النتائج المدونة في الجدول أعلاه رقم (42) الذي يبين عدد ساعات العمل الإضافية لأفراد العينة توضح أن نسبة 55.4% من مجموع أفراد العينة ليست لديهم ساعات إضافية، أما نسبة 28.3% من المجموع الكلي للمبحوثين فلديهم أقل من ثلاث ساعات، أما نسبة 16.3% من مجموع أفراد العينة فيدرسون أكثر من ثلاث ساعات في الأسبوع، كساعات إضافية، إن نسبة 44.6% من مجموع أفراد العينة لديهم ساعات إضافية، وهو وقت مستغل على حساب البحث العلمي. التمثيل بالأعمدة البيانية التالي يوضح عدد ساعات العمل الرسمية في الأسبوع لأفراد العينة.

شكل رقم (12) يوضح عدد ساعات العمل الإضافية في الأسبوع لأفراد العينة.



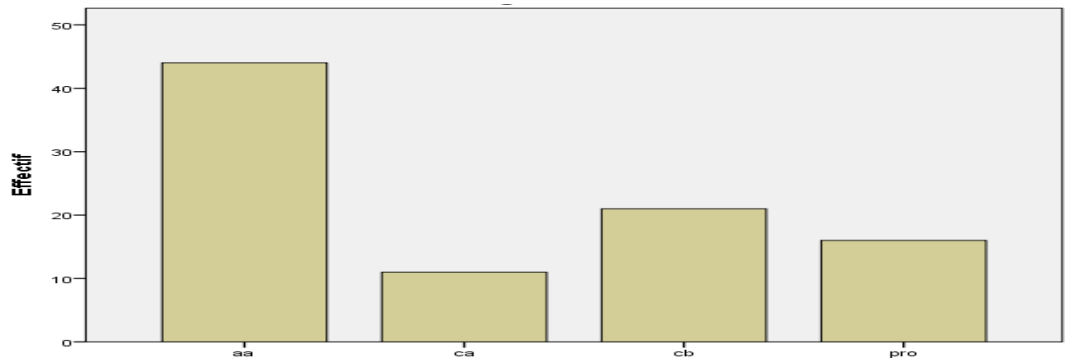
جدول رقم (43) يبين الرتب العلمية لأفراد العينة.

الرتب العلمية		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	aa	44	47,8	47,8	47,8
	ca	11	12,0	12,0	59,8
	cb	21	22,8	22,8	82,6
	pro	16	17,4	17,4	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال النتائج الإمبريقية الموضحة في الجدول رقم (43) أن نسبة 47.8 %من مجموع أفراد العينة برتبة أستاذ مساعد –أ– أما نسبة 22.8% من مجموع أفراد العينة برتبة محاضر –ب– في حين نجد نسبة 17.4% من المجموع الكلي للمبحوثين برتبة أستاذ التعليم العالي، في الأخير نلاحظ نسبة 12.00% من مجموع أفراد العينة برتبة أستاذ محاضر –أ–.

إن عدد أساتذة التعليم العالي صغير في عينة البحث وفي الجامعة الجزائرية بصفة عامة. رغم أن هذه الفئة لديها خبرة كبيرة في ممارسة البحث العلمي.

شكل رقم (13) يوضح الرتب العلمية لأفراد العينة



خامسا: الأساليب الإحصائية في اختبار الفروض ومعالجة البيانات الخام

1/ طريقة تفريغ البيانات والحصول على الدرجات الخام.

بعد أن تم توزيع الاستمارات ثم استرجاعها من عينة الدراسة "الأساتذة"، قامت الطالبة بمراجعة الاستمارات، لاستبعاد التي لا تستوفي شروط توظيفها، كأن يتم إهمال بعض الأسئلة فتترك بدون إجابة. لم تجد الطالبة أي استمارة لا تستوفي شروط توظيفها في الدراسة. هذا وكانت الطالبة قد وضعت مفتاح تصحيح لأسئلة الاستمارة علىالنحو التالي:

أ/ في حالة ما أجاب المبحوث "الأستاذ" بخيار "نعم" على السؤال من أسئلة الاستمارة فإنه سوف يحصل على علامة (2).

ب/ أما في حالة ما أجاب المبحوث على ذات السؤال بـ "لا" فإنه في هذه الحالة سوف يحصل على علامة (1).

ج/ في حالة اختيار الخيار الأول يحصل على علامة (1).

د/ في حالة اختيار الخيار الثاني يحصل على علامة (2).

هـ/ في حالة اختيار الخيار الثالث يحصل على علامة (3).

و/ في حالة اختيار الخيار الأول والثاني يحصل على علامة (4).

ز/ في حالة اختيار الخيار الأول الثالث يحصل على علامة (5).

ح/ في حالة اختيار الخيار الثاني و الثالث يحصل على علامة (6).

ي/ في حالة اختيار الخيار الأول الثاني و الثالث يحصل على علامة (7).

ك/ في حالة الإجابة على السؤال أخرى تذكر يحصل على علامة (8).

بعد ذلك تم تفريغ البيانات عن طريق تسجيل الإجابات الموجودة في الاستمارات على برنامج المعالجة الإحصائية SPSS، أين قسم الجدول فيه إلى صفين، الصف الأفقي ويضم البيانات الشخصية ومن ذلك الجنس، السن، الحالة العائلية... بالإضافة إلى الأسئلة المعالجة للفرضيات. من السؤال رقم (12) إلى السؤال رقم(42). أما الصف العمودي فيضم عينة الدراسة، وذلك من أول مفرد فيها إلى المفردة رقم 92. ثم إعطاء قيمة لكل سؤال من الأسئلة حسب مفتاح التصحيح.

2/ الأساليب الإحصائية المعتمدة في اختبار الفروض ومعالجة البيانات الخام

لقد اعتمدت الطالبة على عدة أساليب إحصائية، بهدف تحليل وتفسير البيانات والإجابة على تساؤلات البحث، والتي تم تطبيقها باعتماد برنامج SPSS.

من بين هذه الأساليب الإحصائية نذكر ما يلي:

Effectifs: التكرار.
Pourcentage: النسبة المئوية.
Pourcentage valide: النسبة المئوية المقبولة.
Pourcentage cumulé: المتجمع الصاعد للنسب المئوية

بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية السابقة التي تم إخراجها في جداول تم الاعتماد على التمثيل بالأعمدة البيانية.

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية.

أولا/تحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى.

ثانيا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية.

ثالثا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثالثة.

رابعا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الرابعة.

خامسا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الخامسة.

أولا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى

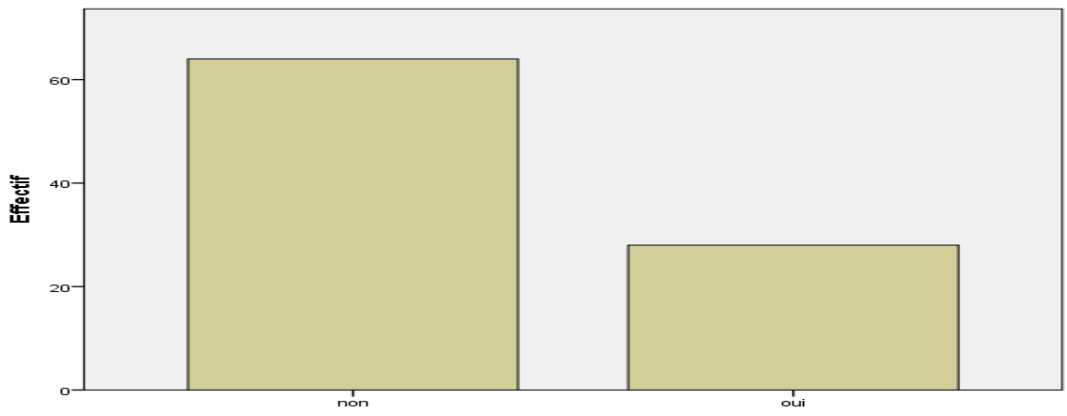
لقد نصت الفرضية الأولى على: "التمويل الذي تخصصه الوزارة الوصية للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية لا يتجاوب مع احتياجات تطويره"

جدول رقم(44) يبين توفر الجامعة على الهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث.

توفر الجامعة على الهياكل المادية		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	64	69,6	69,6	69,6
	نعم	28	30,4	30,4	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن الأرقام المبينة في الجدول أعلاه رقم (44) تظهر لنا أن عدد تكرارات أفراد العينة الذين يقرون بعدم توفر الجامعة على الهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث العلمي تساوي 64 تكرارا تقابلها نسبة مئوية مقدرة بـ 69.6% من مجموع أفراد العينة. لوجود نقائص على عدة أصعدة: كعدم توفر المقرات المجهزة للبحث، عدم توفر المخابر العلمية المتطورة وعدم توفر المكتبات على أحدث المصادر والمراجع.... وذلك راجع لعدة أسباب لعل أهمها ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي، الضعف الشديد في أساليب التسيير والتنظيم والاستغلال الأمثل والعقلاني لما هو موجود من إمكانيات داخل الجامعة، في حين نجد أن عدد أفراد العينة الذين أجابوا بنعم فهو 28 تكرارا، تقابلها نسبة مئوية تساوي 30.4% من مجموع أفراد العينة، والتمثيل بالأعمدة البيانية التالي يوضح تكرارات خيارات الإجابة على السؤال رقم (12) من الاستمارة.

شكل رقم (14) يوضح توفر الجامعة على الهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث.



جدول رقم (45) يوضح النقائص المتعلقة بالهياكل المادية

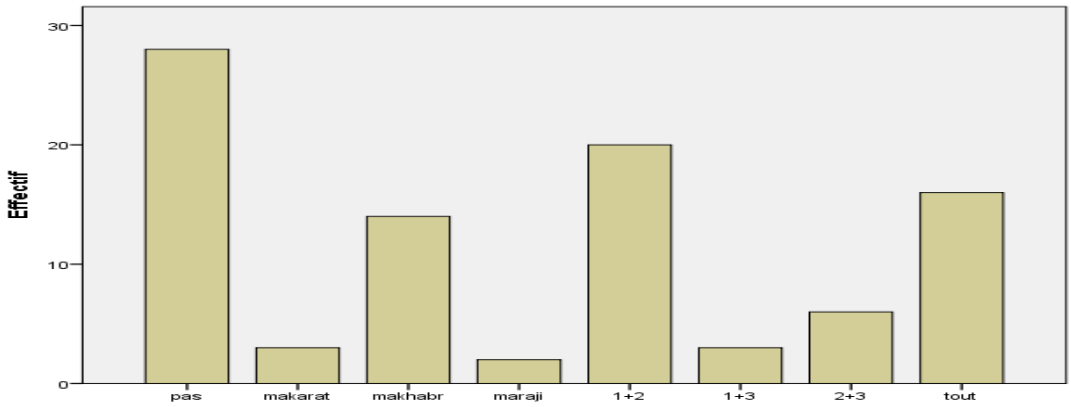
نقائص الهياكل المادية	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	28	30,4	30,4	30,4
المقرات المجهزة للبحث	3	3,3	3,3	33,7
المخابر المتطورة	14	15,2	15,2	48,9
عدم توفر المراجع	2	2,2	2,2	51,1
1+2	20	21,7	21,7	72,8
1+3	3	3,3	3,3	76,1
2+3	6	6,5	6,5	82,6
tout	16	17,4	17,4	100,0
Total	92	100,0	100,0	

بالرجوع إلى الجدول أعلاه والموضح للنقائص المتعلقة بالهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث العلمي، نجد نسبة 21.7%من مجموع أفراد العينة يرون أن النقائص تتمثل في عدم توفر المقرات المجهزة للبحث والمخابر العلمية المتطورة. أما نسبة 17.4%من مجموع أفراد العينة فترى أن الجامعة الجزائرية تفتقر لكل الهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث العلمي: عدم توفر المقرات المجهزة للبحث عدم توفر المخابر العلمية المتطورة، عدم توفر المكتبات على أحدث المصادر والمراجع. في حين نجد أن نسبة 15.2 %من المبحوثين يرون أن النقائص هي عدم توفر المخابر العلمية المتطورة،أما نسبة 6.5% مجموع أفراد العينة فترى أن النقائص تتمثل في عدم توفر المخابر العلمية المتطورة وعدم توفر المكتبات على أحدث المصادر والمراجع، أما نسبة 3.3% من مجموع المبحوثين فتعتبر أن النقائص تتمثل في عدم توفر المقرات المجهزة للبحث. نفس النسبة ترى أن النقائص الخاصة بالهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث العلمي، تتمثل في عدم توفر المقرات المجهزة للبحث وعدم توفر المكتبات على أحدث المصادر والمراجع. في الأخير نجد

أن نسبة 2.2 % من مجموع أفراد العينة، ترى أن النقائص تتمثل في عدم توفر المكتبات على أحدث المصادر والمراجع.

من خلال النسب السابقة، نستنتج أن النقائص الخاصة بالهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث العلمي، تتصدرها عدم توفر المخابر العلمية المتطورة. هذه النقائص مطروحة بشكل كبير عند أفراد العينة ذوي التخصصات التكنولوجية، الذين يمثلون نسبة 53,3% من مجموع أفراد العينة(*). تليها النقائص الخاصة بعدم توفر المقرات المجهزة للبحث.

شكل رقم (15) يوضح النقائص المتعلقة بالهياكل المادية .



جدول رقم (46) يبين كفاية تمويل البحث العلمي

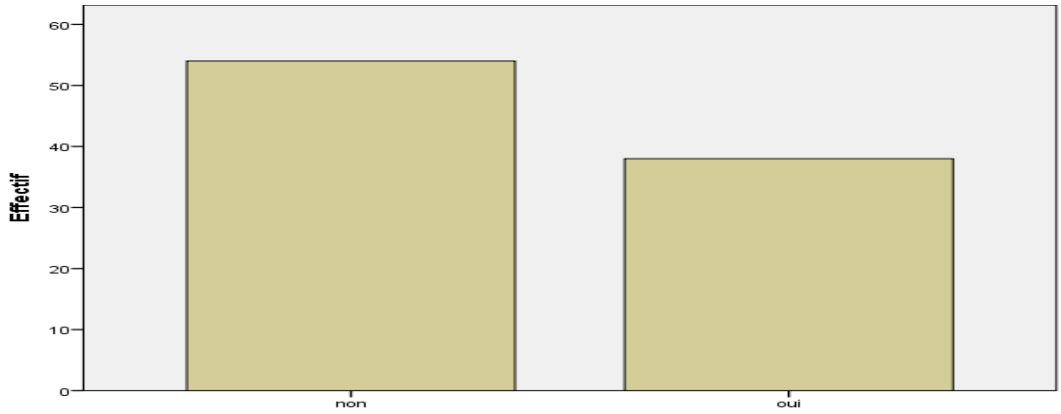
كفاية التمويل		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	54	58,7	58,7	58,7
	نعم	38	41,3	41,3	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

من خلال الجدول رقم (46) المعالج للسؤال رقم (13) الذي نصه "هل تمويل البحث كاف"؟ يتضح لنا جليا أن عدد الأساتذة الذين أجابوا بـ "لا" عدد تكراراتهم 54 تكرارا وبنسبة مئوية ممثلة تساوي 58.7% من مجموع أفراد العينة. هذا ما يبرر عدم توفر الجامعة على الهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث العلمي حسب ما عبرت عنه نسبة69,6% من

(*) أنظر الجدول رقم (38)، ص 390

مجموع أفراد العينة(*)، أما عدد الأساتذة الذين أجابوا "بنعم" فعدد تكراراتهم 38 تكرارا وبنسبة تقدر بـ41.3% من مجموع المبحوثين، معظم الأساتذة الذين أقروا بكفاية التمويل ينتمون إلى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية التي أغلب تخصصاتها لا تحتاج أجهزة تكنولوجية دقيقة ومتطورة وباهظة الثمن. كما في تخصصات كلية التكنولوجيا. والتمثيل بالأعمدة البيانية الموالي يوضح تكرارات خيارات الإجابة على السؤال السابق الذكر.

شكل رقم (16) يوضح كفاية تمويل البحث العلمي.



جدول رقم (47) يبين سبب عدم كفاية تمويل البحث العلمي.

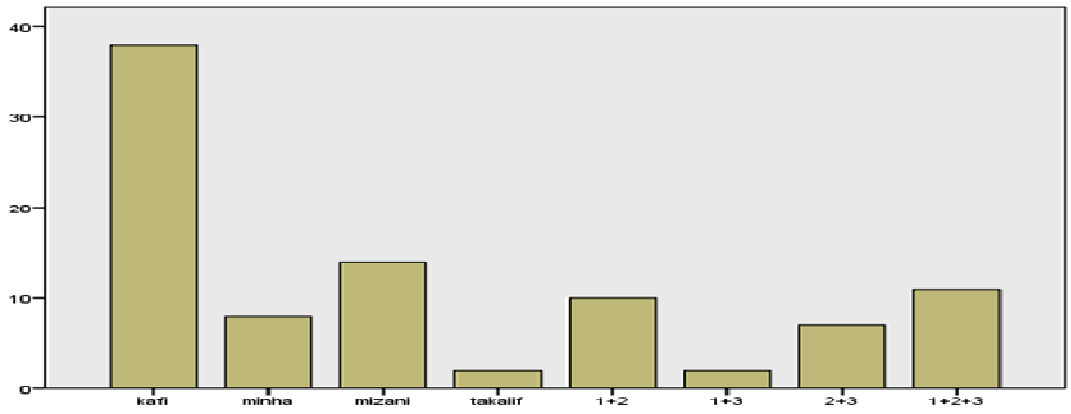
سبب عدم كفاية التمويل		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	كاف	38	41,3	41,3	41,3
	المنحة لا تعكس الجهد المبذول	8	8,7	8,7	50,0
	الميزانية غير كافية	14	15,2	15,2	65,2
	زيادة تكاليف البحث لا تتناسب مع زيادة الميزانية	2	2,2	2,2	67,4
	1+2	10	10,9	10,9	78,3
	1+3	2	2,2	2,2	80,4
	2+3	7	7,6	7,6	88,0
	1+2+3	11	12,0	12,0	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

(*) أنظر الجدول رقم (44)، ص 398

نلاحظ من خلال الجدول الذي يوضح سبب عدم كفاية تمويل البحث العلمي. أن نسبة 15.2% من مجموع أفراد العينة ترى أن السبب يكمن في أن ميزانية تجهيز هياكل البحث غير كافية. أما نسبة 12% من مجموع المبحوثين فيرون أن التمويل غير كاف لأن المنحة المخصصة للبحث العلمي لا تعكس الجهد المبذول وميزانية تجهيز هياكل البحث غير كافية. بالإضافة إلى أن زيادة تكاليف البحث لا تتناسب مع زيادة ميزانية البحث. في حين نجد نسبة 10.9% من مجموع أفراد العينة ترى أن التمويل غير كاف لأن المنحة المخصصة للبحث لا تعكس الجهد المبذول وميزانية تجهيز هياكل البحث غير كافية. أما نسبة 8.7% من مجموع المبحوثين فتعتبر أن التمويل غير كاف لأن المنحة المخصصة للبحث العلمي لا تعكس الجهد المبذول. أما نسبة 7.6% من مجموع أفراد العينة فترى أن السبب يعود إلى أن ميزانية تجهيز هياكل البحث غير كافية وزيادة تكاليف البحث لا تتناسب مع زيادة ميزانية البحث، ونسبة 2.2% من مجموع أفراد العينة ترى أن السبب يكمن في أن زيادة تكاليف البحث لا تتناسب مع زيادة ميزانية البحث. في الأخير نجد نفس النسبة السابقة من مجموع أفراد العينة ترى أن التمويل غير كاف لأن المنحة المخصصة للبحث العلمي لا تعكس الجهد المبذول وزيادة تكاليف البحث لا تتناسب مع زيادة ميزانية البحث.

نستنتج من خلال النسب السابقة أن سبب عدم كفاية تمويل البحث العلمي يعود بالدرجة الأولى إلى أن ميزانية تجهيز هياكل البحث غير كافية. أغلب أفراد العينة الذين رجحوا هذه الإجابة من كلية التكنولوجيا. لأنه كما هو معروف أن الأجهزة المستخدمة في البحوث ذات الطابع التكنولوجي تحتاج إلى أجهزة تكنولوجية متطورة غالبا ما تكون باهظة الثمن. أما السبب الثاني فيعود إلى أن المنحة المخصصة للبحث لا تعكس الجهد المبذول. هذا السبب مطروح لدى أفراد كلا كليتي مجال الدراسة.

شكل رقم (17) يوضح سبب عدم كفاية تمويل البحث العلمي.

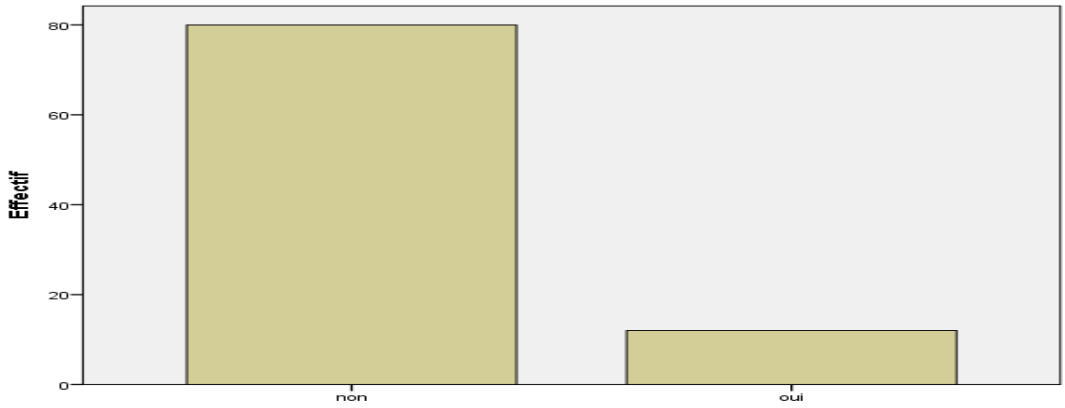


جدول رقم (48) يبين صرف ميزانية البحث تتم بفعالية ويسر.

صرف ميزانية البحث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	80	87,0	87,0	87,0
	نعم	12	13,0	13,0	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن الأرقام المبينة في الجدول رقم (48) والذي يبين صرف ميزانية البحث. تظهر لنا جليا أن أغلب المبحوثين يرون بأن صرف ميزانية البحث العلمي لا تتم بفعالية ويسر وذلك بنسبة تقدر بـ 87.00%من مجموع أفراد العينة. نتيجة وجود عدة عراقيل ومعوقات تحول دون ذلك. منها على سبيل المثال لا الحصر القيود البيروقراطية المفرطة التي تقف عائقا أمام صرف الميزانية. فمثلا المخابر التي تم إنشاؤها في سنة 2002 لم تستلم ميزانيتها لسنة 2006 إلا في جوان 2007. مع وضع شروط لإنفاقها. أما نسبة 13% من مجموع أفراد العينة فترى أن ميزانية البحث العلمي تتم بفعالية ويسر. هذه نسبة ضئيلة مقارنة بالنسبة السابقة. هذا ما يؤكد أن صرف الميزانية لا تتم بفعالية ويسر. التمثيل بالأعمدة البيانية التالي يبين تكرارات خيارات إجابة المبحوثين.

شكل رقم (18) يبين صرف ميزانية البحث تتم بفعالية ويسر.



جدول رقم (49) يوضح سبب عدم صرف ميزانية البحث العلمي بفعالية ويسر.

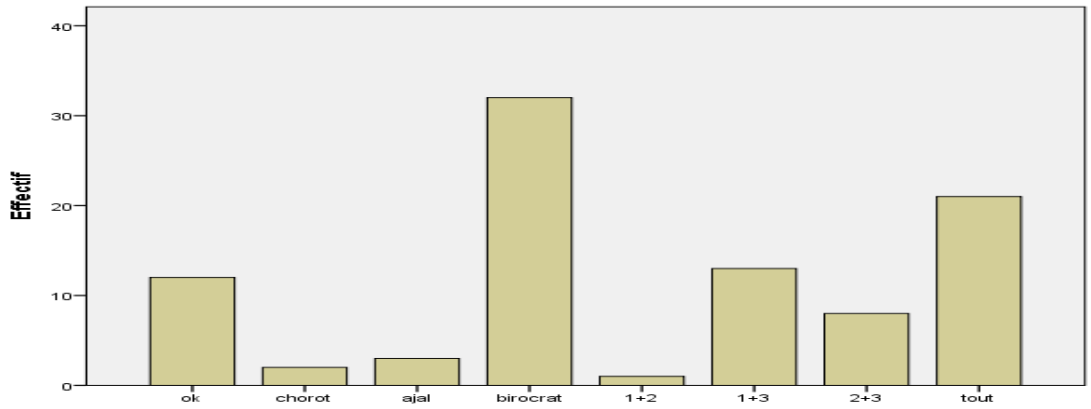
سبب عدم صرف الميزانية بفعالية ويسر		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	12	13,0	13,0	13,0
	وجود شروط لصرف الميزانية	2	2,2	2,2	15,2
	عدم تقديم الميزانية في الآجال المحددة	3	3,3	3,3	18,5
	قيود بيروقراطية	32	34,8	34,8	53,3
	1+2	1	1,1	1,1	54,3
	1+3	13	14,1	14,1	68,5
	2+3	8	8,7	8,7	77,2
	tout	21	22,8	22,8	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

بالرجوع إلى الجدول رقم (49) والموضح لسبب عدم صرف ميزانية البحث العلمي بفعالية ويسر، نجد أن 34.8% من مجموع أفراد العينة، ترى أن السبب يعود إلى وجود قيود بيروقراطية في صرف الأموال. أما نسبة 22.8% من مجموع أفراد العينة فيرجعون السبب إلى عدة عوامل هي: وجود شروط لصرف الميزانية، عدم تقديم الميزانية في الآجال المحددة ووجود قيود بيروقراطية في صرف الأموال. في حين نلاحظ نسبة14.1% من مجموع أفراد العينة، ترى أن سبب عدم صرف ميزانية البحث العلمي بفعالية ويسر يعود إلى وجود شروط لصرف الميزانية ووجود قيود بيروقراطية في صرف الأموال. ونسبة 8.7% من مجموع أفراد

العينة فترجعه إلى سببين هما: عدم تقديم الميزانية في الآجال المحددة، ووجود قيود بيروقراطية في صرف الأموال. أما نسبة 3.3 % من المبحوثين فيرون أن السبب يعود إلى عدم تقديم الميزانية في الآجال المحددة، أما نسبة 2.2% من المبحوثين فيرون أن السبب هو وجود شروط لصرف الميزانية. في الأخير نجد نسبة 1.1% من مجموع أفراد العينة ترى أن وجود شروط لصرف الميزانية وعدم تقديم الميزانية في الآجال المحددة هو السبب في عدم صرف ميزانية البحث بفعالية.

نستنتج من خلال النسب السابقة أن القيود البيروقراطية في صرف الميزانية هي السبب الأول في عدم صرف ميزانية البحث بفعالية ويسر.

شكل رقم (19) يوضح سبب عدم صرف ميزانية البحث بفعالية ويسر.



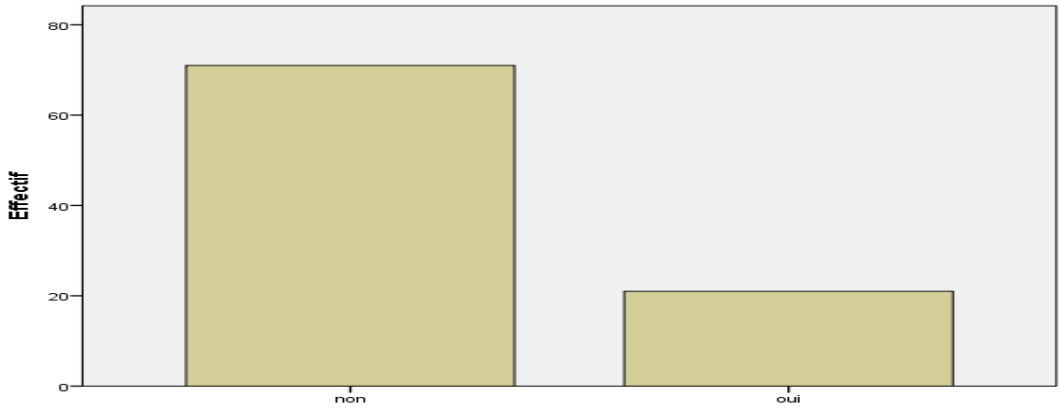
جدول رقم (50) يبين توفر إمكانيات نشر الأبحاث.

توفر إمكانيات نشر الأبحاث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	71	77,2	77,2	77,2
	نعم	21	22,8	22,8	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (50) أن أغلب المبحوثين يرون أن إمكانيات نشر الأبحاث لا تلبي احتياجات الباحثين، وذلك بنسبة تقدر بـ 77.2% من المجموع الكلي للمبحوثين. هذا نتيجة عدة عراقيل منها عدم توفر المجلات العلمية بالقدر الكافي، حتى إن توفرت. فإن النشر فيها لا يخضع للشروط العلمية والأكاديمية، بل يكون على أساس

العلاقات الشخصية والمحسوبية وتبادل المصالح ... أما نسبة 22.8% من مجموع أفراد العينة فترى أن إمكانيات نشر الأبحاث تلبي احتياجات الباحثين. هي نسبة قليلة مقارنة بسابقتها. هذه الفئة غالبا ما تكون تحتل مناصب إدارية مهمة أو لديها علاقات واتصالات متشعبة مع المسؤولين داخل وخارج الجامعة.

شكل رقم (20) يبين توفر إمكانيات نشر الأبحاث.



جدول رقم (51) يبين سبب عدم تلبية إمكانيات النشر لاحتياجات الباحثين.

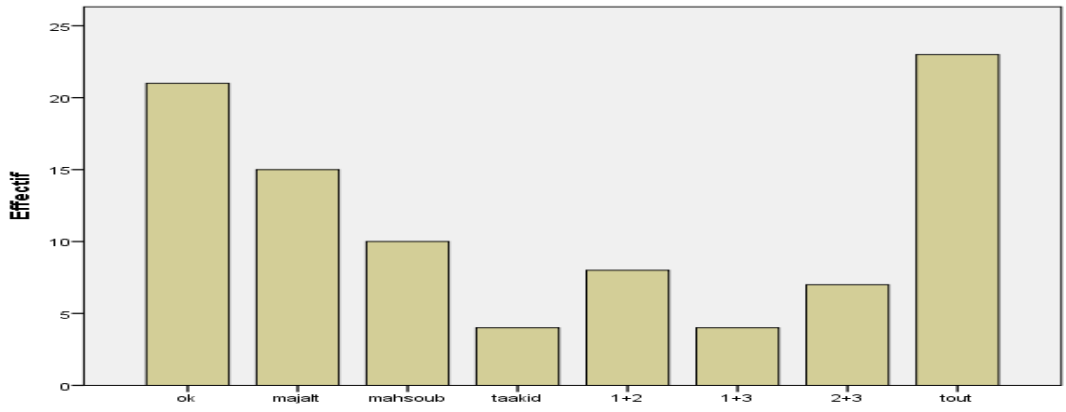
سبب عدم تلبية إمكانيات النشر لاحتياجات الباحثين		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	21	22,8	22,8	22,8
	قلة توفر المجلات العلمية المتخصصة	15	16,3	16,3	39,1
	المحسوبية	10	10,9	10,9	50,0
	قلة دور النشر وتعقيدات النشر	4	4,3	4,3	54,3
	1+2	8	8,7	8,7	63,0
	1+3	4	4,3	4,3	67,4
	2+3	7	7,6	7,6	75,0
	tout	23	25,0	25,0	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

من خلال الجدول رقم (51) والموضح لسبب عدم تلبية إمكانيات نشر الأبحاث لاحتياجات الباحثين، نجد أن أعلى نسبة والمقدرة بـ 25% من مجموع أفراد العينة ترجع السبب إلى: قلة توفر المجلات العلمية المتخصصة، نشر الأبحاث يخضع لمنطق

المحسوبية والعلاقات الشخصية... وقلة توفر دور النشر وتعقيدات شروط النشر. أما نسبة 16.3% من مجموع المبحوثين فيرون أن السبب يعود إلى قلة توفر المجلات العلمية المتخصصة. في حين نجد أن نسبة 10.9% من مجموع أفراد العينة، يرون أن السبب هو أن نشر الأبحاث يخضع لمنطق العلاقات الشخصية والمحسوبية... أما نسبة 8.7% من المبحوثين فيرون أن سبب عدم تلبية إمكانيات النشر لاحتياجات الباحثين يعود إلى قلة توفر المجلات العلمية المتخصصة ونشر الأبحاث يخضع لمنطق العلاقات الشخصية والمحسوبية. نسبة 7.6% من مجموع أفراد العينة ترجع السبب إلى أن نشر الأبحاث يخضع لمنطق العلاقات الشخصية والمحسوبية وقلة توفر دور النشر وتعقيدات شروط النشر. في الأخير نجد نسبة 4.3 % من مجموع المبحوثين ترى أن السبب يكمن في قلة توفر المجلات العلمية المتخصصة وقلة توفر دور النشر وتعقيدات شروط النشر. نفس النسبة أي4.3 % من مجموع أفراد العينة اكتفت بسبب واحد فقط وهو قلة دور النشر وكثرة تعقيدات شروط النشر.

من خلال النسب السابقة، نستنتج أن قلة توفر المجلات العلمية المتخصصة، السبب الأول في عدم تلبية إمكانيات النشر لاحتياجات الباحثين. هذا السبب مطروح بشكل أكبر لدى أفراد عينة البحث في كلية التكنولوجيا. لأنه غالبا ما يتم تضييق مجال المجلات المقبولة لنشر الأبحاث والتي معظمها أجنبية حسب ما أدلى به المبحوثين (الأساتذة). أما السبب الثاني فيتمثل في أن نشر الأبحاث يخضع لمنطق العلاقات الشخصية والمحسوبية... وقد رجح هذا السبب أغلب أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية.

شكل رقم (21) يوضح سبب عدم تلبية إمكانيات النشر لاحتياجات الباحثين.



ثانيا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية

نصت الفرضية الثانية على: "تلعب الإدارة الجامعية دورا ايجابيا في عملية تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية"

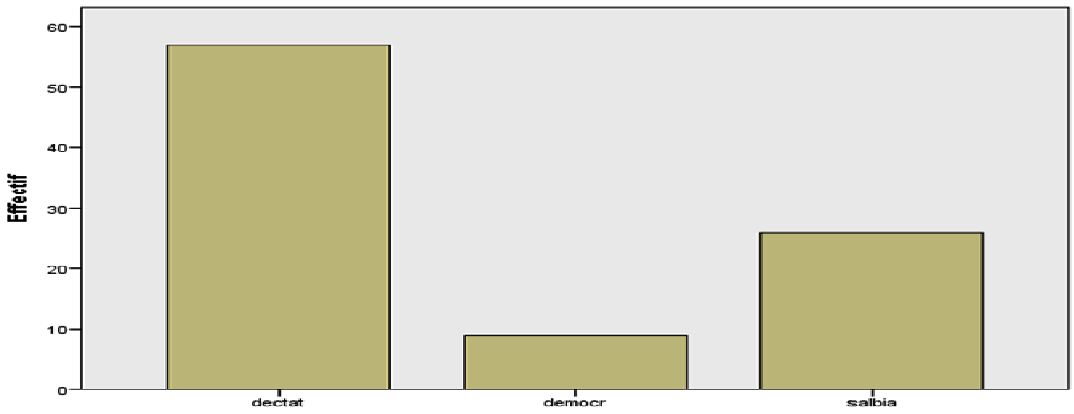
جدول رقم (52) يبين النمط القيادي الأكثر انتشارا بالجامعة الجزائرية.

نمط القيادة		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	التسلطية	57	62,0	62,0	62,0
	الديمقراطية	9	9,8	9,8	71,7
	السلبية	26	28,3	28,3	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (52) الذي يبين النمط القيادي الأكثر انتشارا في الجامعة الجزائرية، أن نسبة 62% من مجموع أفراد العينة ترى أن النمط القيادي الأكثر انتشارا في الجامعة الجزائرية هو القيادة الأوتوقراطية (التسلطية)، وذلك بتكرارات تقدر بـ 57 تكرارا. أما نسبة 28,3 %من مجموع أفراد العينة وبتكرارات تقدر ب26تكرارا ترى أن النمط القيادي الأكثر انتشارا هو قيادة عدم التدخل (السلبية). في الأخير نجد نسبة 9.8% من المجموع الكلي للمبحوثين وبتكرارات تقدر بـ 09 تكرارات ترى أن النمط القيادي الأكثر انتشارا في الجامعة الجزائرية هو القيادة الديمقراطية (المشاركة).

نستنتج من خلال النسب السابقة أن نمطي القيادة الأكثر انتشارا في الجامعة الجزائرية هما: نمط القيادة التسلطية والسلبية وذلك بنسبة تقدر ب90,3% من مجموع أفراد العينة. إن كلا نمطي القيادة، الأسلوب التسييري لهما لديه سلبيات كثيرة. مما يفرز تحديات عديدة للبحث العلمي بشكل خاص وعلى الجامعة بشكل عام. التمثيل بالأعمدة البيانية التالي يبين تكرارات خيارات إجابة المبحوثين.

شكل رقم (22) يوضح النمط القيادي الإداري الأكثر انتشارا في الجامعة الجزائرية.



جدول رقم (53) يبين مساهمة القيادات الإدارية الجامعية في تطور البحث العلمي.

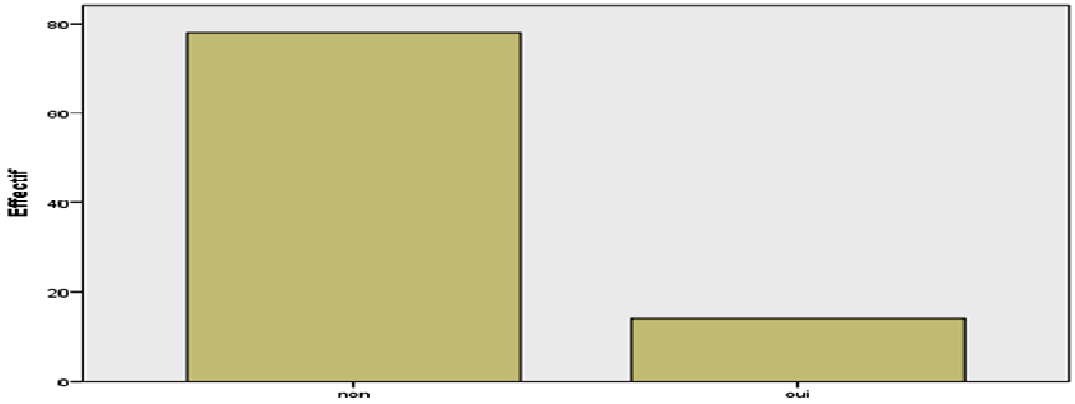
مساهمة القيادات الإدارية في تطور البحث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	78	84,8	84,8	84,8
	نعم	14	15,2	15,2	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (53) الذي يبين مساهمة القيادات الإدارية الجامعية في تطور البحث العلمي أن نسبة 84.8% من مجموع أفراد العينة وبتكرارات تقدر بـ 78 تكرارا وهي أغلبية ترى أن القيادات الإدارية لا تساهم في تطور البحث العلمي، وهذا راجع لعدة أسباب منها النمط القيادي الديكتاتوري السائد داخل الجامعة(*) وشروط ومبادئ تعيين القيادات. التي لا تكون على أسس موضوعية ومواصفات وظيفية. بل تخضع لمبادئ المحسوبية والمصالح ...هذا ما يجعل ولاء القيادات الجامعية يكون للأشخاص والهيئات التي ساهمت في تعيينها، وليس للجامعة وللأهداف التي تسعى لتحقيقها وعلى رأسها وظيفة تطوير البحث العلمي. أما نسبة 15.2% من مجموع أفراد العينة وبتكرارات تساوي 14 تكرارا، ترى أن القيادات الإدارية تساهم في تطور البحث العلمي وهي نسبة قليلة إذا ما تم

(*) انظر الجدول السابق رقم (52)، ص 408

مقارنتها بالنسبة الأولى. إن معظم أفراد العينة الذين أقروا بمساهمة القيادات الإدارية في تطور البحث العلمي يحتلون مناصب إدارية.

شكل رقم (23) يوضح مساهمة القيادات الإدارية في تطور البحث العلمي



جدول رقم (54) يوضح سبب عدم مساهمة القيادات الإدارية في تطور البحث.

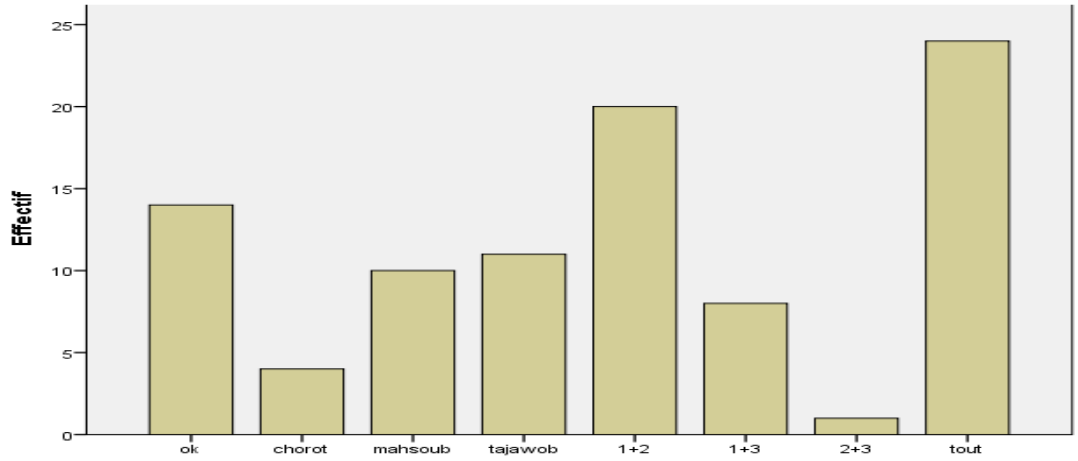
سبب عدم مساهمة القيادات في تطور البحث العلمي		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	14	15,2	15,2	15,2
	عدم موضوعية شروط التوظيف	4	4,3	4,3	19,6
	المحسوبية في التعيين	10	10,9	10,9	30,4
	القيادات لا تتجاوب مع متطلبات البحث	11	12,0	12,0	42,4
	1+2	20	21,7	21,7	64,1
	1+3	8	8,7	8,7	72,8
	2+3	1	1,1	1,1	73,9
	tout	24	26,1	26,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول الذي يوضح سبب عدم مساهمة القيادات الإدارية في تطور البحث العلمي. أن نسبة 26.1% من مجموع أفراد العينة ترى أن سبب عدم مساهمة القيادات الإدارية في تطور البحث العلمي يعود إلى: عدم موضوعية الشروط والمواصفات الوظيفية لتعيين القيادات، تعيين القيادات يخضع لمبدأ المحسوبية والمصالح والنمط القيادي الإداري لا يتجاوب ومتطلبات البحث العلمي، أما نسبة 21.7% من مجموع أفراد العينة

فترى أن السبب يعود إلى عدم موضوعية الشروط والمواصفات الوظيفية لتعيين القيادات وتعيين القيادات يخضع لمبدأ المحسوبية والمصالح. في حين نجد نسبة 12% من مجموع المبحوثين يرون أن السبب هو: أن النمط القيادي الإداري لا يتجاوب ومتطلبات البحث العلمي، أما نسبة 10.9% من مجموع أفراد العينة فيرجعون سبب عدم مساهمة القيادات الإدارية في تطور البحث العلمي إلى أن تعيين القيادات يخضع لمبدأ المحسوبية والمصالح. غير أن نسبة 8.7% من مجموع المبحوثين فيرون أن السبب يعود لعاملين هما: عدم موضوعية الشروط والمواصفات الوظيفية لتعيين القيادات بالإضافة إلى أن النمط القيادي الإداري لا يتجاوب ومتطلبات البحث، ونسبة 4.3% من مجموع مفردات العينة ترى أن السبب هو عدم موضوعية الشروط والمواصفات الوظيفية لتعيين القيادات. في الأخير نجد نسبة 1.1% من مجموع المبحوثين يرون أن السبب يكمن في أن تعيين القيادات يخضع لمبدأ المحسوبية والمصالح كما أن النمط القيادي الإداري لا يتجاوب ومتطلبات البحث.

نستنتج أنه رغم تعدد أسباب عدم مساهمة القيادات الإدارية في تطور البحث العلمي. إلا أن السبب الأول يعود إلى أن تعيين القيادات يخضع لمبدأ المحسوبية والمصالح ...، هذا ما يجعل القيادات الإدارية الجامعية تسعى لتحقيق أهداف جماعات المصلحة على حساب أهداف الجامعة. كما أن انتشار نمط القيادة التسلطية والسلبية بشكل كبير في الجامعة الجزائرية لها دور في ذلك[*].

شكل رقم (24) يوضح سبب عدم مساهمة القيادات الإدارية في تطور البحث.



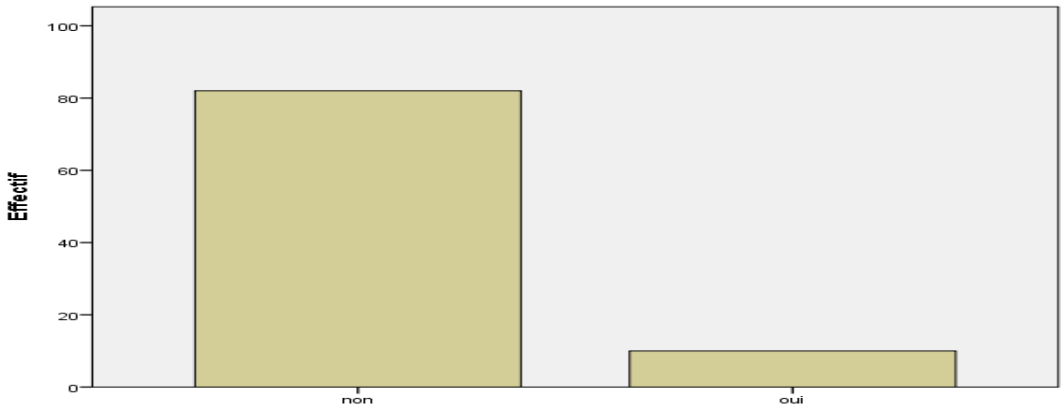
[*] أنظر الجدول رقم (52)، ص 408

جدول رقم (55) يبين مواكبة التسيير الإداري لمتطلبات البحث العلمي.

التسيير الإداري يواكب متطلبات البحث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	82	89,1	89,1	89,1
	نعم	10	10,9	10,9	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

بالرجوع إلى الجدول رقم (55)، نلاحظ أن نسبة 89.1% من مجموع أفراد العينة ترى أن التسيير الإداري لا يواكب متطلبات البحث العلمي. هذا راجع في الأساس إلى عدة أسباب تم ذكرها في تحليلات سابقة. منها على سبيل المثال الأنماط القيادية السلبية والديكتاتورية المنتشرة في الجامعات الجزائرية وعدم مساهمتها في تطوير البحث العلمي. أما نسبة 10.9% من مجموع المبحوثين فيرون أن التسيير الإداري يواكب متطلبات البحث العلمي وأغلب المبحوثين الذي أجابوا بنعم هم إداريين. التمثيل بالأعمدة البيانية يبين تكرارات خيارات إجابة المبحوثين.

شكل رقم (25) يوضح مواكبة التسيير الإداري لمتطلبات البحث العلمي.



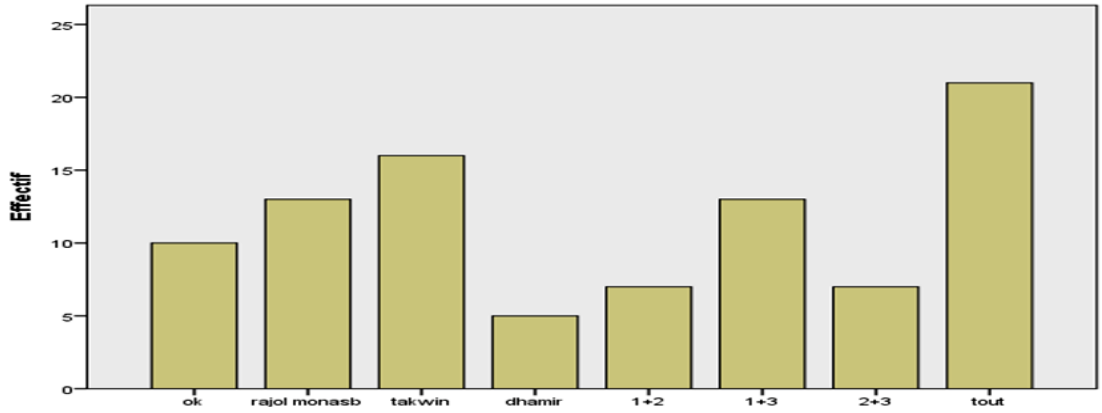
جدول رقم (56) يبين سبب عدم مواكبة التسيير الإداري لمتطلبات البحث العلمي.

سبب عدم مواكبة التسيير الإداري لمتطلبات البحث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	10	10,9	10,9	10,9
	عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب	13	14,1	14,1	25,0
	ضعف التكوين ونقص الخبرة	16	17,4	17,4	42,4
	غياب الضمير المهني والأخلاقي	5	5,4	5,4	47,8
	1+2	7	7,6	7,6	55,4
	1+3	13	14,1	14,1	69,6
	2+3	7	7,6	7,6	77,2
	Tout	21	22,8	22,8	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (56) الذي يبين سبب عدم مواكبة التسيير الإداري لمتطلبات البحث العلمي، أن نسبة 22.8% من مجموع أفراد العينة يرون أن السبب يعود إلى: عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ضعف تكوين الرجل الإداري ونقص الخبرة لديه وغياب الضمير المهني والأخلاقي. أما نسبة 17.4% من مجموع أفراد العينة فيرجعون السبب إلى ضعف تكوين الرجل الإداري ونقص الخبرة لديه، ونسبة 14.1% من مجموع أفراد العينة يرون أن السبب هو عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ونفس النسبة أي 14.1% يرجعون السبب إلى غياب الضمير المهني والأخلاقي بالإضافة إلى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. في حين نجد نسبة 7.6% من مجموع المبحوثين يرون أن السبب يعود إلى: عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وضعف تكوين الرجل الإداري ونقص الخبرة لديه. نفس النسبة السابقة (7.6%) ترى أن السبب هو ضعف تكوين الرجل الإداري ونقص الخبرة لديه وغياب الضمير المهني والأخلاقي. في الأخير نجد نسبة 5.4% من مجموع أفراد العينة ترى أن سبب عدم مواكبة التسيير الإداري لمتطلبات البحث العلمي يعود إلى غياب الضمير المهني والأخلاقي.

نستنتج من خلال النسب السابقة، أن سبب عدم مواكبة التسيير الإداري لمتطلبات البحث يعود بالدرجة الأولى. إلى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. لأن تنصيب الإداريين(رؤساء الأقسام، العمداء والنواب ...) يخضع لمنطق المصالح، التكتلات، العلاقات الشخصية... وقد يتعدى الأمر إلى شخصية المسؤول الإداري حيث أنه كلما كان مستسلما للأوامر الفوقية كلما كانت حظوظه في الاختيار أكثر.

شكل رقم (26) يوضح سبب عدم مواكبة التسيير الإداري لمتطلبات البحث العلمي.

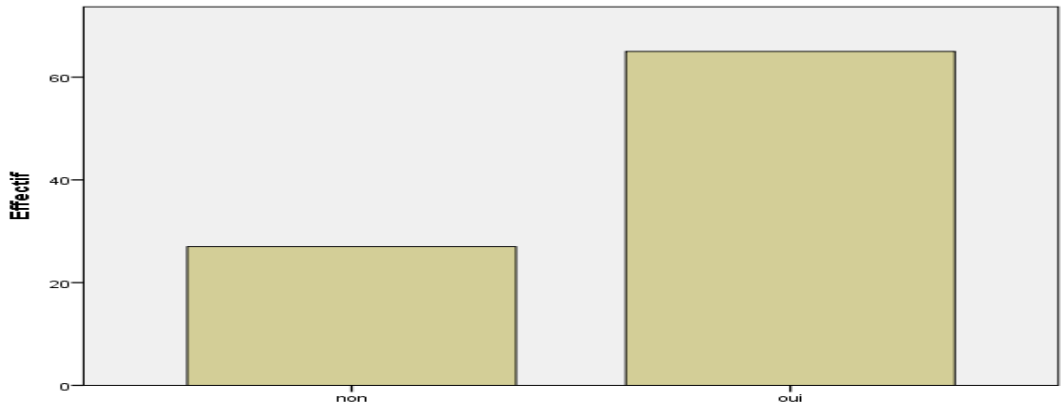


جدول رقم (57) يبين تعرض الأستاذ الجامعي للعراقيل الإدارية

تعرض الأستاذ للعراقيل الإدارية		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	27	29,3	29,3	29,3
	نعم	65	70,7	70,7	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (57)، أن نسبة 70.7% من مجموع أفراد العينة وبتكرارات تقدر بـ 65 تكرارا يقرون بتعرضهم للعراقيل الإدارية أثناء أدائهم لمهامهم البحثية. أما نسبة 29.3 % من مجموع أفراد العينة وذلك بتكرارات تقدر بـ 27 تكرارا ينفون تعرضهم للعراقيل الإدارية أثناء أدائهم لمهامهم البحثية رغم أن أغلبية المبحوثين يقرون بذلك، ويعود السبب إلى أن هؤلاء المبحوثين يحتلون مناصب إدارية مما يسهل عليهم أداء مهامهم بكل يسر حسب ما صرح به عدد من المبحوثين، أوعلاقاتهم جيدة مع الإداريين والتمثيل بالأعمدة البيانية يبين تكرارات خيارات إجابة المبحوثين.

شكل رقم (27) يوضح تعرض الأستاذ الجامعي للعراقيل الإدارية.



جدول رقم (58) يبين العراقيل الإدارية التي يتعرض لها الأستاذ الجامعي.

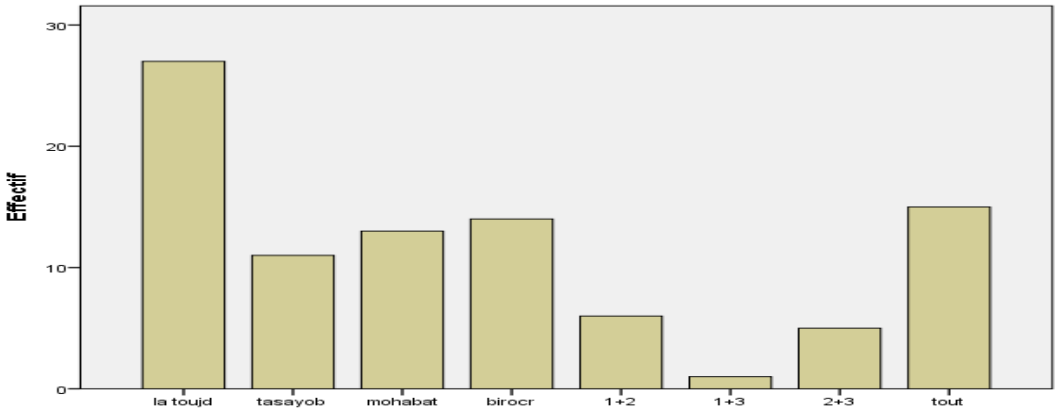
العراقيل الإدارية		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	27	29,3	29,3	29,3
	التسيب الإداري	11	12,0	12,0	41,3
	المحاباة	13	14,1	14,1	55,4
	بيروقراطية الإدارة	14	15,2	15,2	70,7
	1+2	6	6,5	6,5	77,2
	1+3	1	1,1	1,1	78,3
	2+3	5	5,4	5,4	83,7
	tout	15	16,3	16,3	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن الأرقام المبينة في الجدول رقم (58) توضح لنا جليا أن أعلى نسبة والمقدرة بـ 16.3% من مجموع أفراد العينة ترى أن العراقيل متعددة أهمها: التسيب الإداري، وجود محاباة بين الأساتذة (من قبل الإدارة) وبيروقراطية الإدارة، أما نسبة 15.2% من مجموع أفراد العينة فترى أن العراقيل تتمثل في بيروقراطية الإدارة، ونسبة 14.1% من المجموع الكلي للمبحوثين ترى أن العراقيل التي يتعرضون لها هي وجود محاباة بين الأساتذة من قبل الإدارة، في حين نجد نسبة تقدر بـ 12% من مجموع أفراد العينة تفصح عن وجود التسيب الإداري كأهم العراقيل الإدارية التي يتعرضون لها أثناء أداء مهامهم البحثية. أما نسبة

6.5% من مجموع المبحوثين فتعتبر أن التسيب الإداري ووجود محاباة بين الأساتذة من قبل الإدارة هي أهم العراقيل. نسبة 5.4% من مجموع أفراد العينة ترى أن العراقيل تتمثل في وجود المحاباة بين الأساتذة بالإضافة إلى بيروقراطية الإدارة. في الأخير نجد نسبة 1.1% من مجموع المبحوثين يرون أن العراقيل تتمثل في التسيب الإداري وبيروقراطية الإدارة.

نستنتج من خلال النسب الموضحة سابقا. أن وجود المحاباة بين الأساتذة من قبل الإدارة هو أهم العراقيل الإدارية، التي يتعرض لها الأستاذ الجامعي أثناء أداء مهامه البحثية. هذا يرجع إلى عدة أسباب منها أن التسيير الإداري لا يواكب متطلبات البحث. نتيجة عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، غياب الضمير المهني والأخلاقي...[*] كما أن العلاقات المهنية والوظيفية في الجامعة غالبا ما تكون على أساس التكتلات، المصالح والعلاقات الشخصية...

شكل رقم (28) يوضح أهم العراقيل الإدارية التي يتعرض لها الأستاذ الجامعي.



جدول رقم (59) يبين وجود العراقيل الإدارية في تنظيم اللقاءات العلمية.

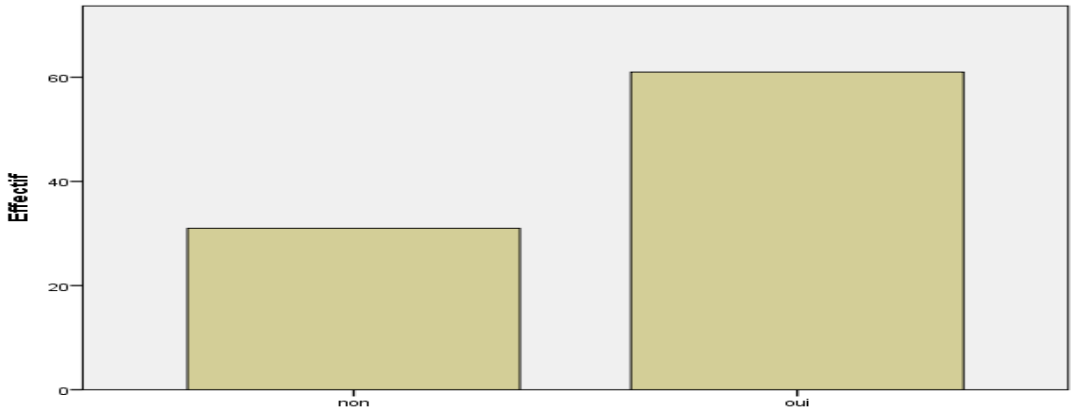
وجود العراقيل الإدارية		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	31	33,7	33,7	33,7
	نعم	61	66,3	66,3	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (59) المبين لوجود العراقيل الإدارية في تنظيم اللقاءات المحلية والدولية. أن نسبة 66.3% من مجموع أفراد العينة يقرون بوجود العراقيل الإدارية

[*] انظر الجدول رقم (56)، ص 413

فيما يخص تنظيم اللقاءات العلمية. نتيجة عدة أسباب منها :عدم توفر الإمكانيات المادية. عدم الموضوعية في قبول أو رفض تنظيم اللقاءات. طول الإجراءات الإدارية... أما نسبة 33.7% مجموع المبحوثين ينفون وجود العراقيل الإدارية فيما يخص تنظيم اللقاءات العلمية. لأن أغلبهم من ذوي الرتب العلمية العالية الذين يحتلون مناصب إدارية أو لديهم علاقات واتصالات مع المسؤولين ورؤساء اللجان المختلفة...

شكل رقم (29) يوضح وجود العراقيل الإدارية في تنظيم اللقاءات العلمية .



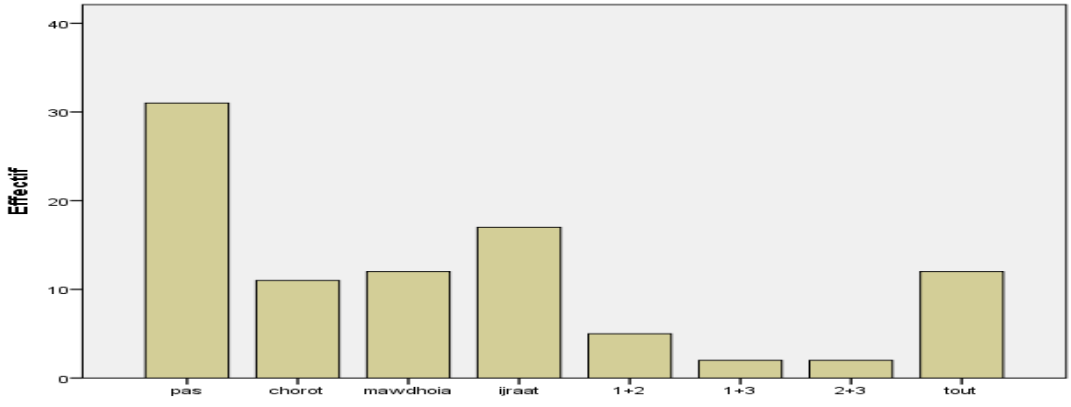
جدول رقم (60) يوضح أبرز العراقيل الإدارية في تنظيم اللقاءات العلمية.

أبرز العراقيل الإدارية		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	31	33,7	33,7	33,7
	غياب المعايير والشروط الواضحة	11	12,0	12,0	45,7
	غياب الموضوعية	12	13,0	13,0	58,7
	طول الإجراءات	17	18,5	18,5	77,2
	1+2	5	5,4	5,4	82,6
	1+3	2	2,2	2,2	84,8
	2+3	2	2,2	2,2	87,0
	Tout	12	13,0	13,0	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن النتائج الموضحة في الجدول رقم (60) يبين لنا أن أعلى نسبة والمقدرة بـ 18.5% من مجموع أفراد العينة ترى أن أبرز العراقيل تتمثل في طول الإجراءات الإدارية، أما نسبة 13.00% من مجموع المبحوثين فتعتبر أن غياب المعايير والشروط الواضحة في تنظيم اللقاءات هو أبرز العراقيل الإدارية، ونفس النسبة أي 13.00% ترى أن العراقيل الإدارية في تنظيم اللقاءات العلمية متعددة أهمها: غياب المعايير والشروط الواضحة في تنظيم هذه اللقاءات، قبول أو رفض تنظيم اللقاءات العلمية لا يكون على أسس موضوعية وطول الإجراءات الإدارية. نسبة 12.00% من مجموع أفراد العينة تعتبر أن غياب المعايير والشروط الواضحة في تنظيم اللقاءات هي أبرز العراقيل. في حين نجد نسبة 5.4% من مجموع المبحوثين يرون أن العراقيل تتمثل في أن قبول أو رفض تنظيم اللقاءات العلمية لا يكون على أسس موضوعية وغياب المعايير والشروط الواضحة في تنظيم هذه اللقاءات. في الأخير نجد نسبة 2.2% من مجموع أفراد العينة ترى أن العراقيل تتمثل في غياب المعايير والشروط الواضحة في تنظيم هذه اللقاءات وطول الإجراءات الإدارية، ونفس النسبة تعتبر أن قبول أو رفض تنظيم اللقاءات العلمية لا يكون على أسس موضوعية بالإضافة إلى طول الإجراءات الإدارية.

من خلال النتائج السابقة، نستنتج أن طول الإجراءات الإدارية من أبرز العراقيل الإدارية في تنظيم اللقاءات العلمية. وهذا يعود في الأساس إلى أن التسيير الإداري لا يواكب متطلبات البحث. نتيجة عدة أسباب(*). بالإضافة إلى بيروقراطية الإدارة، التسيب الإداري، وجود المحاباة...

شكل رقم (30) يوضح أبرز العراقيل الإدارية في تنظيم اللقاءات العلمية.



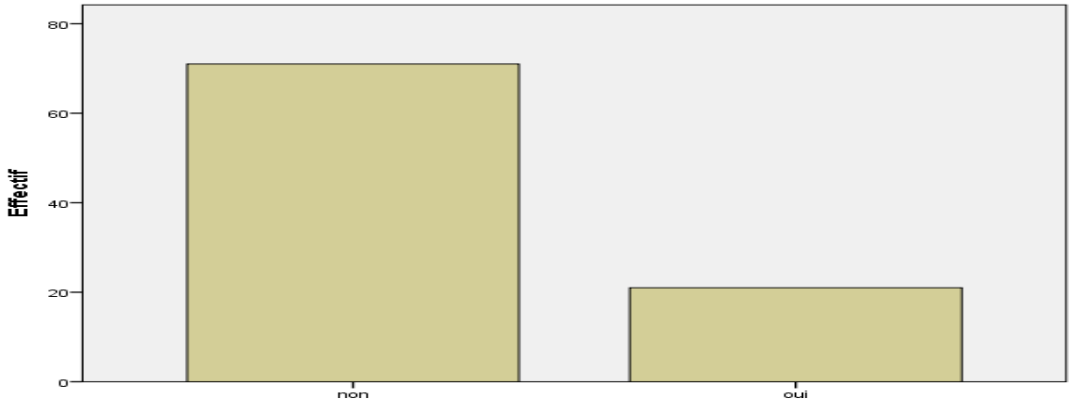
(*) أنظر الجدول رقم (56)، ص 413

جدول رقم (61) يبين تلقي الأستاذ للدعم من الإدارة .

تلقي الدعم من الإدارة		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	71	77,2	77,2	77,2
	نعم	21	22,8	22,8	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين وذلك بنسبة تقدر بـ 77.2% من مجموع أفراد العينة تقابلها تكرارات تقدر بـ 71 تكرارا لا يتلقون الدعم من الإدارة لتسهيل عملية القيام بالبحوث. هي نسبة كبيرة تبين الجو العلمي والبحثي في الجامعة الجزائرية. الذي يتميز بالروتين والبيروقراطية المفرطة. أما نسبة 22.8% من مجموع أفراد العينة وبتكرارات تساوي 21 تكرارا أقروا بتلقيهم للدعم من الإدارة. التمثيل بالأعمدة البيانية يوضح النتائج السابقة.

شكل رقم (31) يوضح تلقي الأستاذ الجامعي للدعم من الإدارة



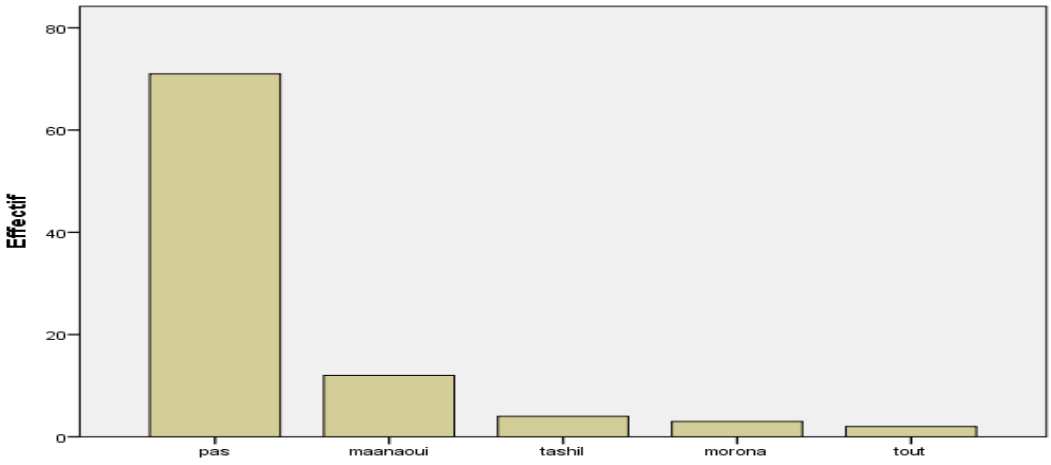
جدول رقم (62) يوضح الدعم الذي يتلقاه الأستاذ الجامعي.

الدعم الذي يتلقاه الأستاذ الجامعي		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	71	77,2	77,2	77,2
	دعم معنوي	12	13,0	13,0	90,2
	تسهيل الإجراءات	4	4,3	4,3	94,6
	المرونة في التعامل	3	3,3	3,3	97,8
	Tout	2	2,2	2,2	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن النتائج الموضحة في الجدول رقم (62) تبين لنا جليا أنواع الدعم الذي يتلقاه الأستاذ الجامعي للقيام بالبحوث. حيث نجد نسبة 13.00% من مجموع أفراد العينة يتلقون دعما معنويا، أما نسبة 4.3% من مجموع المبحوثين الدعم المقدم لهم يتمثل في تسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية. في حين نجد نسبة 3.3% من مجموع أفراد العينة الدعم الذي يتلقون هو السلاسة والمرونة في التعامل. في الأخير نجد نسبة 2.2% يتلقون دعما متعددا يتمثل في الدعم المعنوي، تسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية والسلاسة والمرونة في التعامل. هي نسبة قليلة جدا غالبا ما تكون حالات نادرة لديهم مواصفات وظيفية مميزة.

نستنتج أن الدعم المقدم من الإدارة غالبا ما يكون دعم معنوي. لأن الممارسة الواقعية في كثير من الأحيان توجد الأستاذ في ظروف تجعله مكبلا بإجراءات إدارية بيروقراطية، ممارسات في بعض الأحيان لا مسؤولة...

شكل رقم (32) يوضح الدعم الذي يتلقاه الأستاذ.



ثالثا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الثالثة

نصت الفرضية الثالثة على: "الإنتاجية البحثية والعلمية للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية منخفضة."

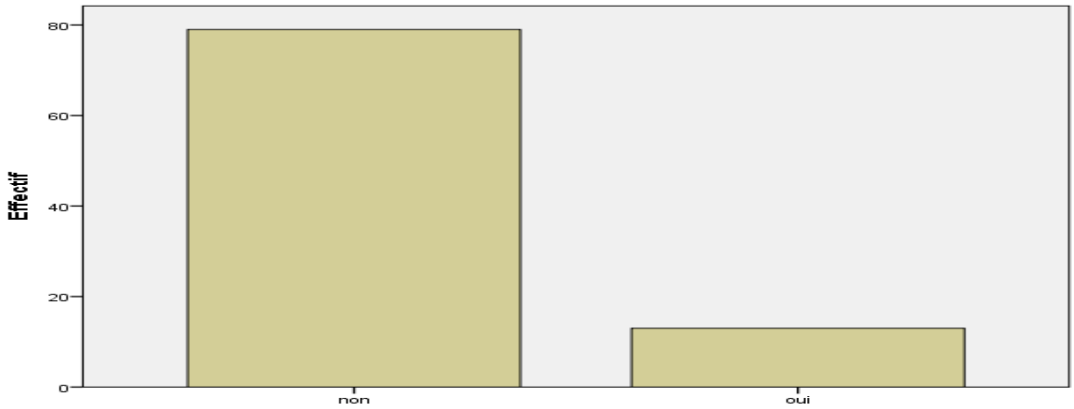
جدول رقم (63) يبين نظام توظيف الأساتذة يضمن إيجاد باحثين أكفاء.

يضمن إيجاد باحثين نظام التوظيف أكفاء		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	79	85,9	85,9	85,9
	نعم	13	14,1	14,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (63)، أن أغلبية المبحوثين وذلك بنسبة تقدر بـ 85.9% من مجموع أفراد العينة يرون أن نظام توظيف الأساتذة لا يضمن إيجاد باحثين أكفاء.لأنه في حالات عديدة الأستاذ الذي يتم توظيفه هو في الغالب أحد المحظوظين وليس أحد الأكفاء. حيث يأخذ مكان شخص آخر أكثر استحقاقا عن طريق عدة سبل غير موضوعية كالقرابة، الرشوة، التبني العلمي،...هذا الشخص لا يمكن أن يبتكر شيئا. كما أن فتح مناصب عمل لحاملي شهادة الماجستير دون تكوين مسبق من شأنه أن يؤثر على أداء الأستاذ لمهامه خاصة المهمة البحثية. في حين نجد نسبة 14.1% من مجموع أفراد العينة

يرون أن نظام التوظيف يضمن إيجاد باحثين أكفاء، وهي نسبة قليلة مقارنة بالنسبة السابقة. التمثيل بالأعمدة البيانية يبين تكرارات خيارات إجابة المبحوثين.

شكل رقم (33) يوضح نظام توظيف الأساتذة يضمن إيجاد باحثين أكفاء.



جدول رقم (64) يبين أسباب عدم توظيف باحثين أكفاء.

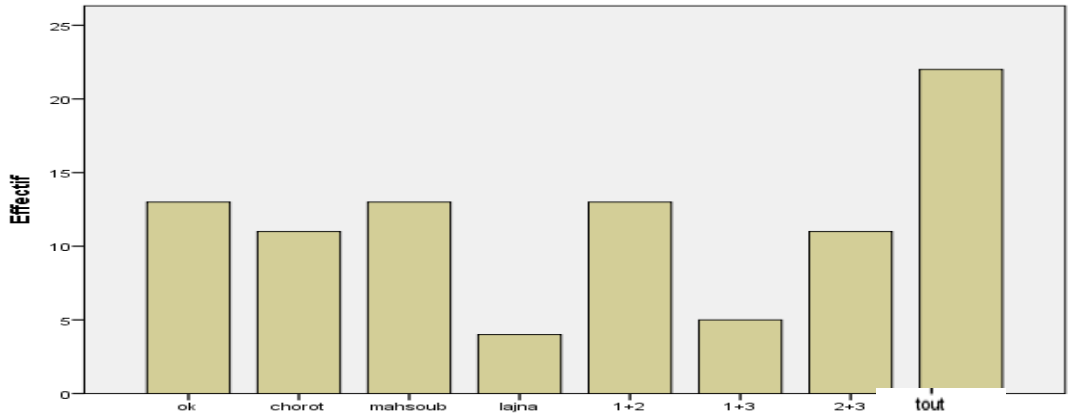
أسباب عدم توظيف باحثين أكفاء		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	13	14,1	14,1	14,1
	عدم وضع شروط دقيقة وموضوعية	11	12,0	12,0	26,1
	المحسوبية والولاءات	13	14,1	14,1	40,2
	عدم جدية و فعالية لجان الانتقاء	4	4,3	4,3	44,6
	1+2	13	14,1	14,1	58,7
	1+3	5	5,4	5,4	64,1
	2+3	11	12,0	12,0	76,1
	Tout	22	23,9	23,9	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (64)، أن نسبة 23.9% من مجموع أفراد العينة ترى أن نظام التوظيف لايضمن إيجاد باحثين أكفاء بسبب: عدم وضع شروط دقيقة وموضوعية للمترشحين، توظيف الأساتذة يخضع لمبدأ المحسوبية والولاءات... وعدم جدية وفعالية لجان انتقاء الأساتذة. أما نسبة 14.1% من مجموع أفراد العينة فيرجعون السبب إلى أن توظيف

الأساتذة يخضع لمبدأ المحسوبية والولاءات، ونفس النسبة ترى أن السبب يعود إلى عدم وضع شروط دقيقة وموضوعية للمترشحين. بالإضافة إلى أن توظيف الأساتذة يخضع لمبدأ المحسوبية والولاءات، في حين نجد نسبة 12.0% من مجموع المبحوثين يرون أن السبب يعود إلى عدم وضع شروط دقيقة وموضوعية للمترشحين، نفس النسبة ترى أن السبب يرجع إلى أن توظيف الأساتذة يخضع لمبدأ المحسوبية والولاءات وعدم جدية وفعالية لجان انتقاء الأساتذة، أما نسبة5.4% من مجموع أفراد العينة فترى أن السبب هو عدم وضع شروط دقيقة وموضوعية للمترشحين وعدم جدية وفعالية لجان انتقاء الأساتذة. في الأخير نجد نسبة 4,3% من للمبحوثين ترى أن السبب يكمن في عدم جدية وفعالية لجان الانتقاء.

نستنتج من خلال النسب السابقة، أن السبب الأول الذي جعل نظام التوظيف لا يضمن إيجاد باحثين أكفاء. هو عدم وضع شروط دقيقة وموضوعية للمترشحين. هذا ما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الأستاذ الموظف واختفاء ظاهرة الأستاذ الباحث القدوة صاحب المدرسة الفكرية والبحثية. مما يؤدي إلى إفرازات وتحديات مختلفة للبحث العلمي.

الشكل رقم (34) يوضح أسباب عدم توظيف باحثين أكفاء.



جدول رقم (65) يبين الدور الطاغي على الأستاذ الجامعي.

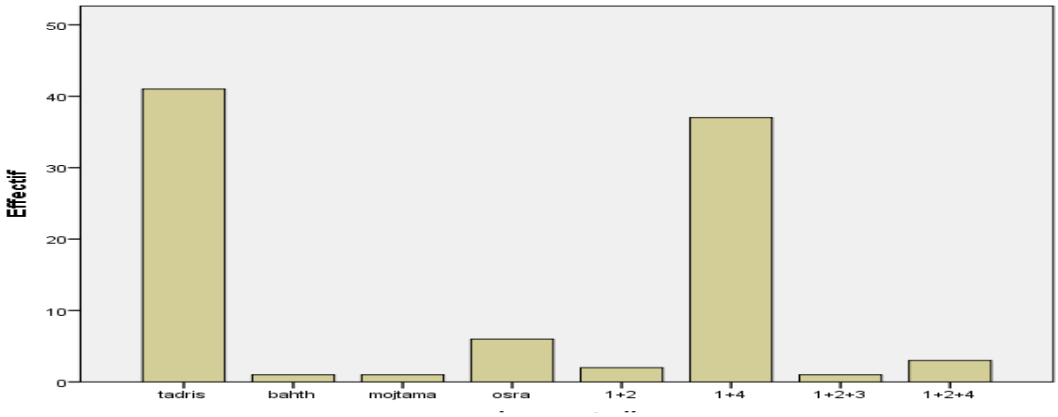
الدور الطاغي على الأستاذ		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	التدريس	41	44,6	44,6	44,6
	البحث العلمي	1	1,1	1,1	45,7
	خدمة المجتمع	1	1,1	1,1	46,7
	الالتزاماتالأسرية والاجتماعية	6	6,5	6,5	53,3
	1+2	2	2,2	2,2	55,4
	1+4	37	40,2	40,2	95,7
	1+2+3	1	1,1	1,1	96,7
	1+2+4	3	3,3	3,3	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن النتائج المدونة في الجدول رقم (65) الذي يبين الدور الطاغي على الأستاذ الجامعي. تظهر أن نسبة 44.6% من مجموع أفراد العينة ترى أن الدور الأساسي للأستاذ الجامعي هو التدريس، أما نسبة 40.2% من مجموع أفراد العينة ترى أن الدور الطاغي على الأستاذ الجامعي هو: التدريس والانشغال بالالتزامات الأسرية والاجتماعية. نسبة 6.5% من مجموع المبحوثين ترى أن الدور الطاغي على الأستاذ الجامعي هو الانشغال بالالتزامات الأسرية والاجتماعية. في حين نجد نسبة 3.3% من مجموع أفراد العينة ترى دور الأستاذ الأساسي هو: التدريس، البحث العلمي والانشغال بالالتزامات الأسرية والاجتماعية، ونسبة 2.2% من المجموع الكلي للمبحوثين يرون أن الدور الطاغي على الأستاذالجامعي هو: التدريس والبحث العلمي. في الأخيرنجدنفس النسبة1.1% من مجموع أفراد العينة انقسمت آرائهم بين ثلاث قناعات هي:

1/ الدور الطاغي على الأستاذ هو: البحث العلمي.**2/** الدور الطاغي على الأستاذ هو: خدمة المجتمع. **3/** الدور الطاغي على الأستاذ هو: البحث العلمي، خدمة المجتمع، والانشغال بالالتزامات الأسرية والاجتماعية.

إن النتائج السابقة والمعبر عنها بالنسب حسب رأي المبحوثين. تظهر جليا أن البحث العلمي مغيب بشكل كبير من الدور المنوط بالأستاذ الجامعي. ويغلب علية دور التدريس.. حيث نجد نسبة كبيرة من الأساتذة الحجم الساعي لديهم هو تسع ساعات في الأسبوع(*).هو حجم كبير من شأنه أن يؤثر على قيامه بدوره البحثي. خاصة إذا كان مكان عمل الأستاذ بعيد عن مقر سكنه. في بعض الحالات حتى إذا كان الحجم الساعي للأستاذ قليل إلا أنه لا يمارس البحث العلمي. نتيجة عدة أسباب منها ما يتعلق بالأستاذ، ومنها ما هو نتاج لظروف العمل داخل وخارج الجامعة.

شكل رقم (35) يوضح الدور الطاغي على الأستاذ الجامعي.



جدول رقم (66) يبين إنجاز الأستاذ الجامعي لبحث معين.

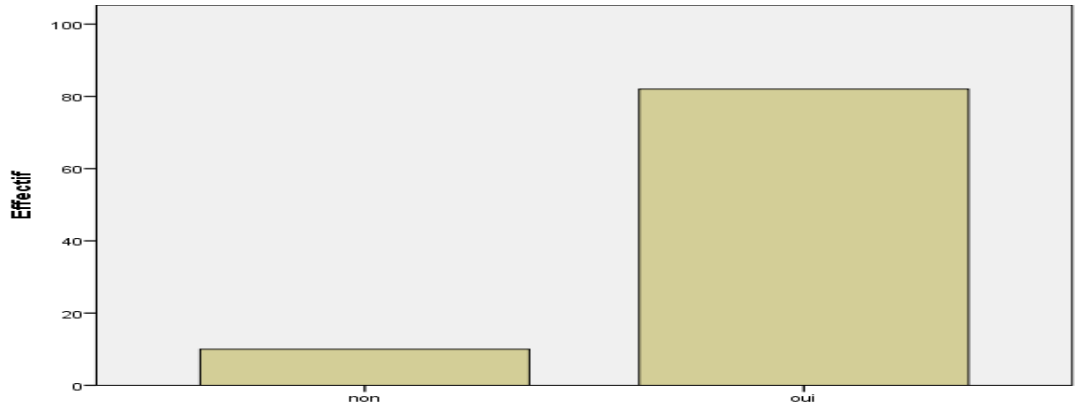
انجاز الأستاذ لبحث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	10	10,9	10,9	10,9
	نعم	82	89,1	89,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (66) نسبة 89.1% من مجموع أفراد العينة ينجزون أبحاث.هي نسبة كبيرة لأن الأساتذة تتعدد لديهم الأنشطة البحثية. لكن رغم أن أغلب الأساتذة ينجزون أبحاث. إلا أنها لم تساهم في تطور البحث العلمي، وحل المشكلات التي يتخبط فيها المجتمع.لأنها غالبا ما تكون بعيدة عن الواقع، الهدف من إجرائها هو الترقيات

(*) أنظر الجدول رقم (41)، ص 392

المختلفة، إتمام أبحاث تتطلبها شهادات معينة ...أما نسبة 10,9%من مجموع المبحوثين لا ينجزون أي بحث وهي نسبة قليلة إذا ما تم مقارنتها بالنسبة السابقة التي تمثل الأغلبية.التمثيل بالأعمدة البيانية يوضح ذلك.

شكل (36) يوضح انجاز الأستاذ الجامعي لبحث معين.



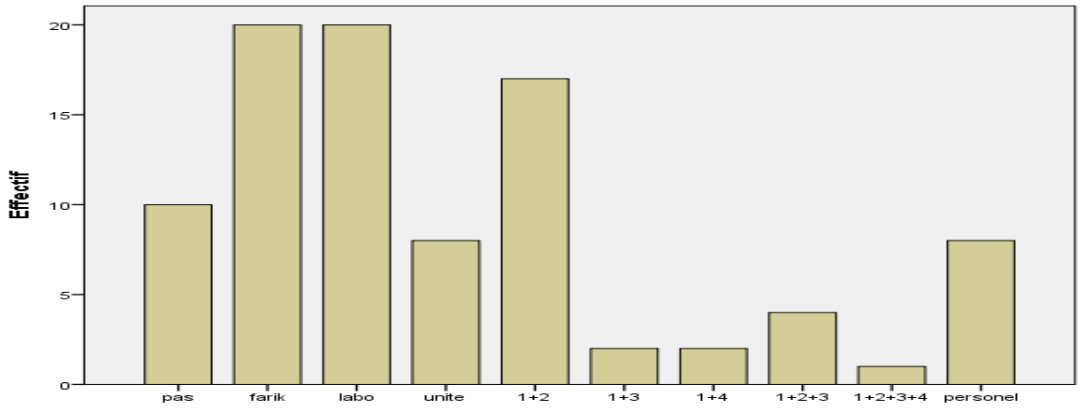
جدول رقم (67) يوضح إطار البحث العلمي الذي يقوم به الأستاذ الجامعي.

إطار البحث العلمي		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	10	10,9	10,9	10,9
	فريق بحث	20	21,7	21,7	32,6
	مخبر بحث	20	21,7	21,7	54,3
	وحدة بحث	8	8,7	8,7	63,0
	1+2	17	18,5	18,5	81,5
	1+3	2	2,2	2,2	83,7
	1+4	2	2,2	2,2	85,9
	1+2+3	4	4,3	4,3	90,2
	1+2+3+4	1	1,1	1,1	91,3
	شخصي	8	8,7	8,7	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن النتائج المبينة في الجدول السابق تظهر لنا جليا أن نسبة 21.7% من مجموع أفراد العينة لديها بحث ضمن فريق بحث ونفس النسبة لديها بحث ضمن مخبر بحث. أما نسبة 18.7% من مجموع أفراد العينة فإن لديهم بحث ضمن فريق بحث ومخبر بحث ونسبة 8.7% لديهم أبحاث شخصية كانجاز أطروحة الدكتوراه مثلا، ونفس النسبة لديها أبحاث ضمن وحدة بحث. في حين نجد نسبة 4.3% من مجموع أفراد العينة. تعددت بحوثهم، حيث لديهم بحوث ضمن: فريق بحث، مخبر بحث وحدة بحث. أما نسبة 2.2% فلديهم بحوث ضمن فريق بحث ووحدة بحث، ونفس النسبة السابقة لديهم أبحاث ضمن فريق و بحث شخصي. في الأخير نجد نسبة 1.1% من مجموع أفراد العينة لديهم بحوث متعددة ضمن: فريق بحث، مخبر بحث، وحدة بحث وبحث شخصي.

إن النتائج السابقة تبين بوضوح أن معظم الأساتذة الجامعيين يقومون بأبحاث في إطار فرق البحث ومخابر البحث. إلا أن نتائج معظم هذه الأبحاث لم يتم الاستفادة منها في مجال التنمية. نتيجة عدة أسباب منها عدم التكفل العملي بالأبحاث العلمية المميزة، بعد الأبحاث عن الواقع المجتمعي، كما أن إنشاء بعض فرق البحث ومخابر البحث ليس من أجل البحث العلمي. بل من أجل الحصول على المنح وبعض الامتيازات المادية والمعنوية[*] .

شكل رقم (37) يوضح إطار البحث العلمي الذي يقوم به الأستاذ.



[*] انظر الدراسة السابقة" لجمال معتوق"، ص 20

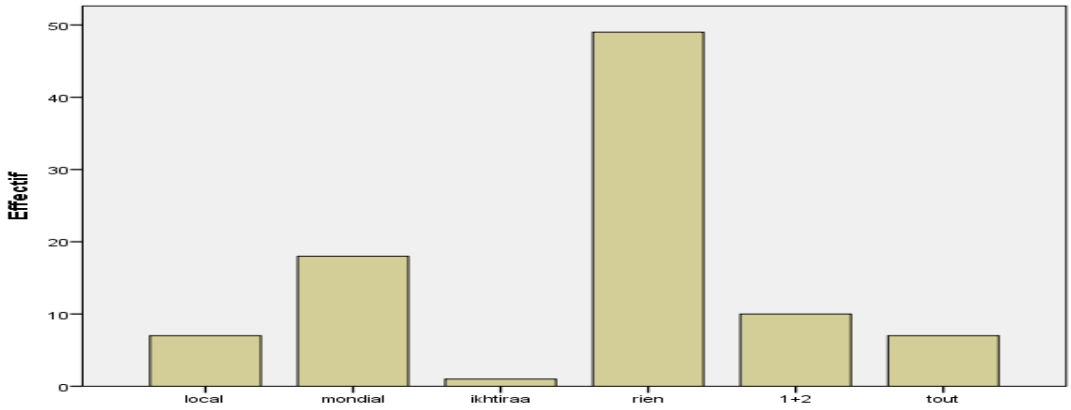
جدول رقم (68) يبين وجود أساتذة حاصلين على جوائز بحثية وبراءات اختراع.

الحصول على الجوائز البحثية وبراءات الاختراع		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	جوائز محلية	7	7,6	7,6	7,6
	جوائز عالمية	18	19,6	19,6	27,2
	براءات اختراع	1	1,1	1,1	28,3
	لا يوجد	49	53,3	53,3	81,5
	1+2	10	10,9	10,9	92,4
	Tout	7	7,6	7,6	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (68) أن نسبة 53.3% من مجموع أفراد العينة ليست لديهم أي جوائز بحثية وبراءات اختراع، أما نسبة 19.6% من مجموع أفراد العينة فلديهم جوائز بحثية عالمية، ونسبة10.9% من مجموع المبحوثين فتوجد لديهم جوائز بحثية محلية وجوائز بحثية عالمية. في حين نجد نسبة 7.6% من مجموع أفراد العينة لديهم جوائز بحثية محلية، ونفس النسبة لديهم جوائز محلية وعالمية، وبراءات اختراع. في الأخير نجد نسبة 1.1% من مجموع أفراد العينة لديهم براءات اختراع.

إن النسب السابقة تبين بوضوح تخلف البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. لأن عدد براءات الاختراع وعدد البحوث وإنتاجية الباحث بشكل عام، مؤشر يساعد على معرفة تقدم أو تخلف البحث العلمي. كما توضح عدم اهتمام بعض الأساتذة بنوعية البحوث المقدمة.

شكل رقم (38) يوضح وجود أساتذة حاصلين على جوائز بحثية وبراءات اختراع.



جدول رقم(69) يبين قيام الأستاذ بنشاط بحثي:النشر،التأليفأو الترجمة في 3سنوات الأخيرة.

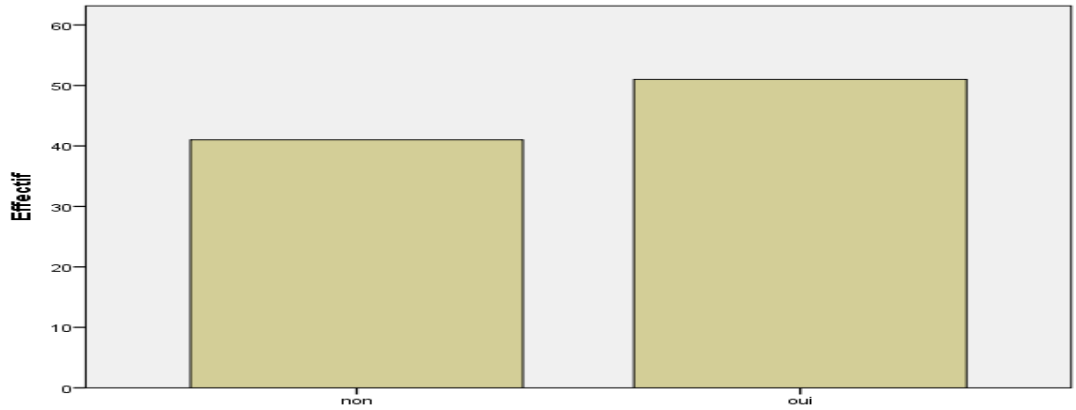
القيام بالنشاط البحثي		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	41	44,6	44,6	44,6
	نعم	51	55,4	55,4	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (69) الذي يبين قيام الأستاذ بنشاط بحثي أن نسبة 55.4% من مجموع أفراد العينة قاموا بنشاط بحثي في الثلاث سنوات الأخيرة، أما نسبة 44.6% من مجموع أفراد العينة لم يقوموا بأي نشاط بحثي في الثلاث سنوات الأخيرة.

إن عدم قيام الأستاذ بالنشاط البحثي نتيجة عدة أسباب. منها ما يكون متصل بالأستاذ في حد ذاته. حيث يتقاعس عن النشاط البحثي. ومنها ما يكون نتيجة عدم توفر الإمكانيات الخاصة بالنشر(قلةتوفر دور النشر، النشر يخضع لمعايير غير علمية كالمحسوبية...)[*].

[*] أنظر الجدول رقم (51)، ص 406.

شكل رقم (39) يوضح قيام الأستاذ بنشاط بحثي في الثلاث سنوات الأخيرة.



جدول رقم (70) يبين عدد المقالات المنشورة أو المترجمة.

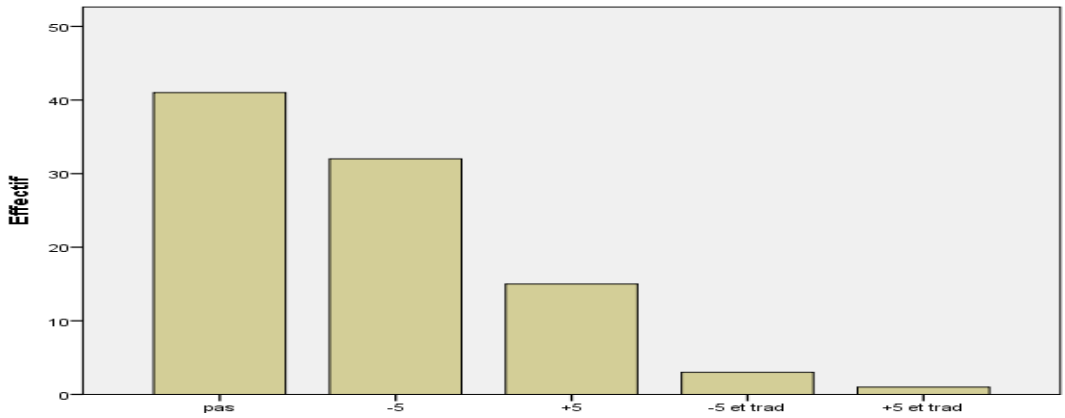
عدد المقالات المنشورة أو المترجمة		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	41	44,6	44,6	44,6
	−5	32	34,8	34,8	79,3
	+5	15	16,3	16,3	95,7
	−5 trad	3	3,3	3,3	98,9
	+5 trad	1	1,1	1,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

من خلال الجدول رقم (70) نلاحظ أن نسبة 44.6% من مجموع أفراد العينة ليست لديهم أي مقالات منشورة ولا مترجمة. أما نسبة 34.8% من مجموع أفراد العينة فلديهم أقل من خمس مقالات منشورة. ونسبة 16.3%من مجموع المبحوثين لديهم أكثر من خمس مقالات منشورة. في حين نجد نسبة 3.3% من مجموع أفراد العينة لديهم أقل من خمس مقالات مترجمة. أما نسبة 1.1% من مجموع أفراد العينة لديهم أكثر من خمس مقالات مترجمة.

إن النتائج السابقة تبين قلة النشاط البحثي للأساتذة الجامعيين خاصة في مجال الترجمة. إن الأساتذة في الجامعة الجزائرية غالبا ما تكون أبحاثهم أكاديمية. من أهم دوافعها الترقية والكسب المادي. لا توجد إلا نسبة ضئيلة تقوم بالأبحاث رغبة في زيادة المعرفة

العلمية وحل مشكلات المجتمع. هذا ما يفسر الصلة الضعيفة أو المفقودة بين البحث العلمي في الجامعة ومتطلبات التنمية في المجالات المختلفة.

شكل رقم (40) يوضح عدد المقالات المنشورة أو المترجمة.



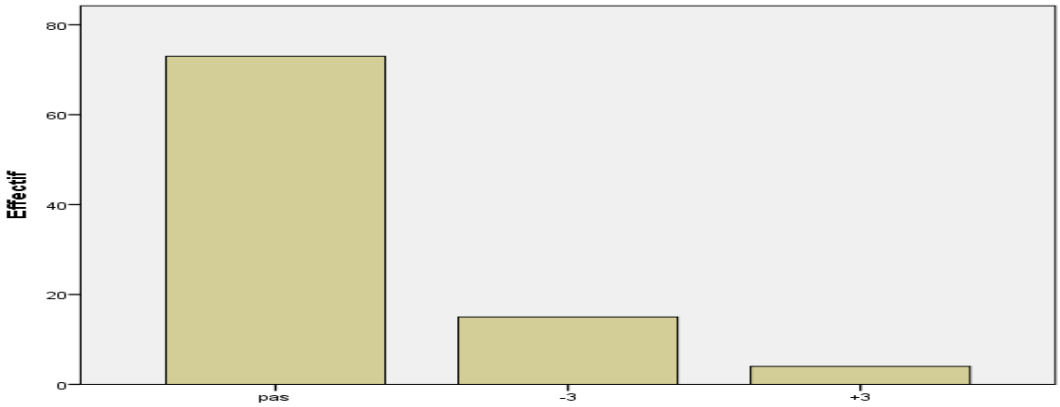
جدول رقم (71) يبين عدد الكتب المؤلفة من قبل الأستاذ الجامعي.

عدد الكتب المؤلفة		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	73	79,3	79,3	79,3
	−3	15	16,3	16,3	95,7
	+3	4	4,3	4,3	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن النتائج المدونة في الجدول رقم (71) تبين أن أغلبية الأساتذة ليس لديهم نشاط بحثي فيما يخص التأليف في الثلاث سنوات الأخيرة. حيث نجد نسبة 79.3% من مجموع أفراد العينة لم يؤلفوا أي كتاب. هذا ما يوضح انخفاض الإنتاجية العلمية للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية. لأنه لو قارناه بنظيره في الدول المتقدمة فإن البون شاسع ولا مجال للمقارنة. فأصغر دولة في أوربا كبلجيكا تنتج كل سنة عناوين جديدة تقارب ضعف ما تنتجه الدول العربية مجتمعة. أما نسبة 16.3% من مجموع أفراد العينة فلديهم أقل من ثلاثة كتب، ونسبة 4.3% من مجموع المبحوثين لديهم أكثر من ثلاثة كتب. هي كلها نسب ضئيلة تبتعد عن المقاييس العالمية. بالرغم من أنه كثيرا ما نشتكي من قلة المراجع وقدمها وعدم إمكانية إسقاطها على الواقع الجزائري. في المقابل نجد أن معدل تأليف الكتب قليل

جدا من طرف الأساتذة الجامعيين الجزائريين. التمثيل بالأعمدة البيانية التالي يوضح النتائج السابقة.

شكل رقم (41) يوضح عدد الكتب المؤلفة من قبل الأستاذ الجامعي.

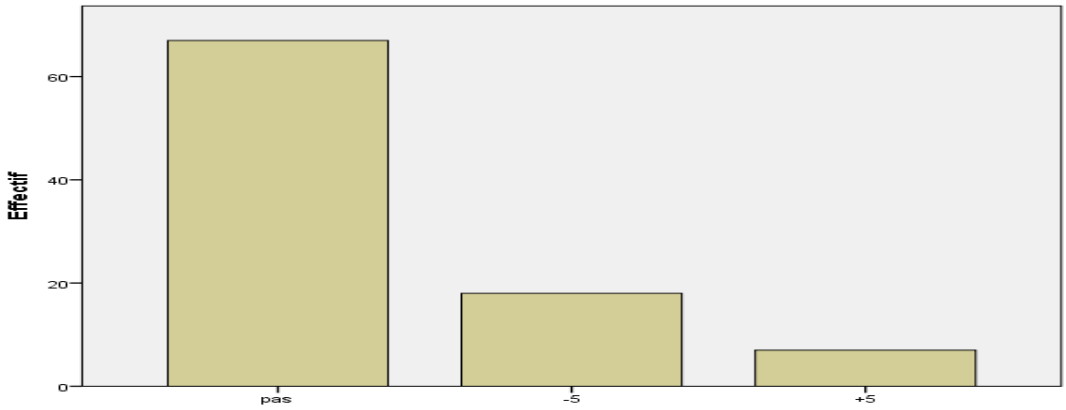


جدول رقم (72) يبين عدد مذكرات الماجستير التي أطرها الأستاذ الجامعي وتمت مناقشتها.

عدد مذكرات الماجستير		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	67	72,8	72,8	72,8
	-5	18	19,6	19,6	92,4
	+5	7	7,6	7,6	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن الأرقام المبينة في الجدول رقم (72). توضح لنا جليا أن أغلب الأساتذة لم يؤطروا طلبة الدراسات العليا في مرحلة الماجستير وذلك بنسبة تقدر بـ 72.8%من مجموع أفراد العينة، ولعل من أهم الأسباب أن غالبية الأساتذة من حملة شهادة الماجستير ولا يسمح لهم القانون بتأطير طلبة الدراسات العليا، أما نسبة 19.6% من مجموع أفراد العينة فإنهم قاموا بتأطير أقل من خمسة مذكرات في الثلاث سنوات الأخيرة وتمت مناقشتها. في الأخير نجد نسبة 7.6% من مجموع المبحوثين قاموا بتأطير أكثر من خمسة مذكرات في الثلاث سنوات الأخيرة وتمت مناقشتها. التمثيل بالأعمدة البيانية الآتي يوضح النتائج السابقة.

شكل رقم(42) يبين عدد مذكرات الماجستير التي أطرها الأستاذ الجامعي وتمت مناقشتها

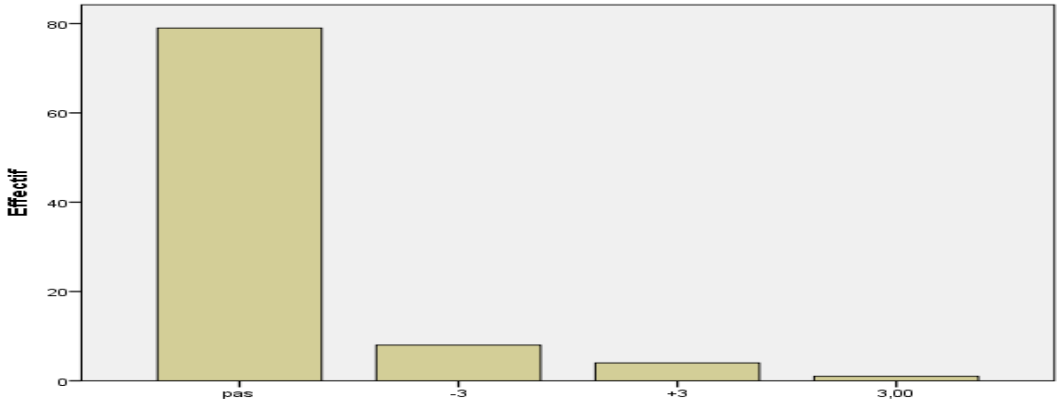


جدول رقم(73) يبين عدد أطروحات الدكتوراه التي أطرها الأستاذ وتمت مناقشتها.

عدد أطروحات الدكتوراه		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Pas	79	85,9	85,9	85,9
	-3	8	8,7	8,7	94,6
	+3	4	4,3	4,3	98,9
	3,00	1	1,1	1,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (73) الذي يبين عدد أطروحات الدكتوراه المؤطرة من قبل الأستاذ الجامعي وتمت مناقشتها. أن نسبة 85.9% من مجموع أفراد العينة، لم يؤطروا طلبة الدراسات العليا في مرحلة الدكتوراه وذلك نتيجة للأسباب القانونية السالفة الذكر أو لعوامل تتعلق بالأستاذ المشرف أو الطالب. كعدم الإقبال على بعض الأساتذة من قبل الطلبة، أو تراخي بعض الطلبة في إتمام أطروحاتهم. أما نسبة 8.7% من مجموع أفراد العينة فقد أطروا أقل من ثلاثة أطروحات في الثلاث سنوات الأخيرة وتمت مناقشتها. في حين نلاحظ نسبة 4.3% من المجموع الكلي للمبحوثين قد أطروا أكثر من ثلاثة أطروحات في الثلاث سنوات الأخيرة وتمت مناقشتها. في الأخير نجد نسبة 1.1% من مجموع أفراد العينة قد أطروا ثلاثة أطروحات في الثلاث سنوات الأخيرة وتمت مناقشتها.

شكل رقم (43) يوضح عدد أطروحات الدكتوراه التي أطرها الأستاذ وتمت مناقشتها.



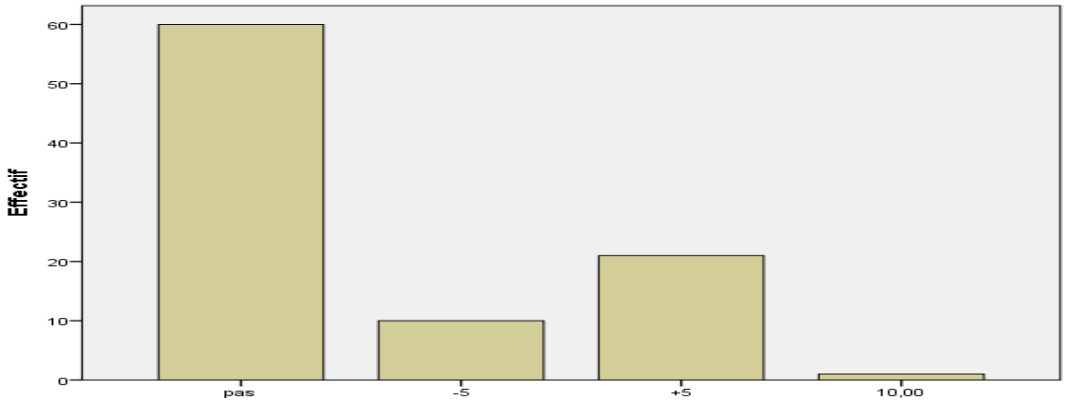
جدول رقم (74) يبين عدد المذكرات والأطروحات التي شارك الأستاذ في مناقشتها.

عدد المذكرات والأطروحات		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Pas	60	65,2	65,2	65,2
	-5	10	10,9	10,9	76,1
	+5	21	22,8	22,8	98,9
	10	1	1,1	1,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (74) أن نسبة 65.2% من مجموع أفراد العينة في الثلاث سنوات الأخيرة لم يشاركوا في مناقشة مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا وهذا راجع إلى العدد الكبير من الأساتذة حاملي شهادة الماجستير الذين لا يسمح لهم بالمناقشة. أو لأن اختيار أعضاء لجان المناقشات يكون على أساس تبادل المجاملات والتكتلات وغيرها من الأسباب غير العلمية. أما نسبة 22.8% من مجموع أفراد العينة فقد شاركوا في مناقشة أكثر من خمسة مذكرات وأطروحات، في حين نجد نسبة 10.9% من مجموع المبحوثين ناقشوا أقل من خمسة مذكرات وأطروحات، في الأخير نجد نسبة 1.1% من مجموع أفراد العينة يقابلها تكرار واحد فقط. أي أن أستاذ واحد فقط قد شارك في مناقشة 10 مذكرات وأطروحات في الثلاث سنوات الأخيرة. كل هذه النسب تظهر جليا التأخر الكبير للأساتذة

والطلبة في إتمام بحوثهم. نتيجة التهاون، عدم توفر الوقت الكافي، عدم توفر الإمكانيات البحثية، عراقيل نشر الأبحاث بالنسبة لطلبة الدكتوراه....

الشكل رقم (44) يوضح عدد المذكرات والأطروحات التي تمت مناقشتها.



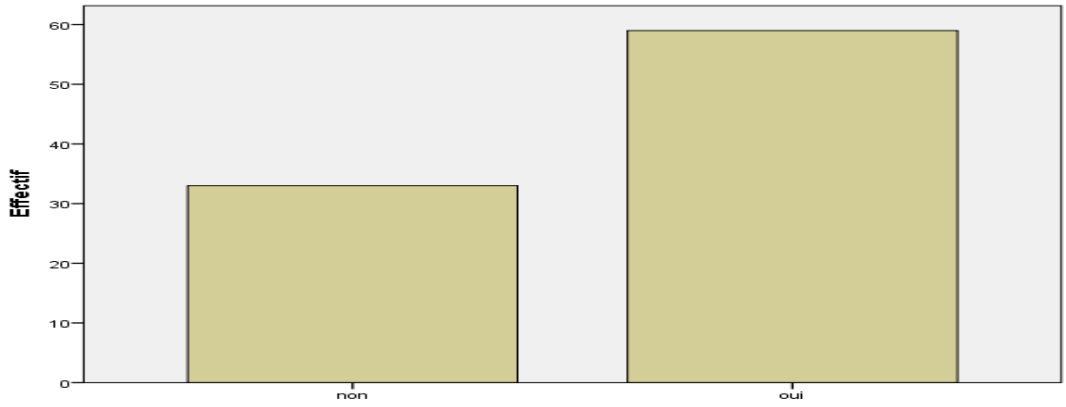
جدول رقم (75) يبين المشاركة في اللقاءات العلمية.

المشاركة في اللقاءات العلمية		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	34	37,00	37,00	35,9
	نعم	58	63,00	63,00	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (75). أن نسبة 63.00 % من مجموع أفراد العينة شاركوا في اللقاءات العلمية. أما نسبة37.00 % من مجموع أفراد العينة لم يشاركوا في اللقاءات العلمية. رغم النشاط الظاهري المقبول للأساتذة، فيما يخص اللقاءات العلمية. إلا أن هذه المشاركات، تعكس أمور أخرى تؤثر على تطور البحث العلمي. حيث أن قبول أو رفض البحوث العلمية المقدمة للمشاركة في اللقاءات العلمية. لا يكون على أسس علمية وموضوعية، بل تكون على أساس المصالح، التكتلات ....البحوث لا تقدم حلول تطبيقية لمشكلات واقعية، معالجة الظواهر تكون بشكل شمولي، أغلب اللقاءات تقدم توصيات واقتراحات لا يتم الأخذ بها ...إن النقاط السالفة الذكر سبب وجود نسبة من الأساتذة الذين

لم يشاركوا في اللقاءات العلمية . لكن هذا لا ينفي تقاعس بعض الأساتذة عن النشاط العلمي والبحثي.

شكل رقم(45) يبين المشاركة في اللقاءات العلمية.

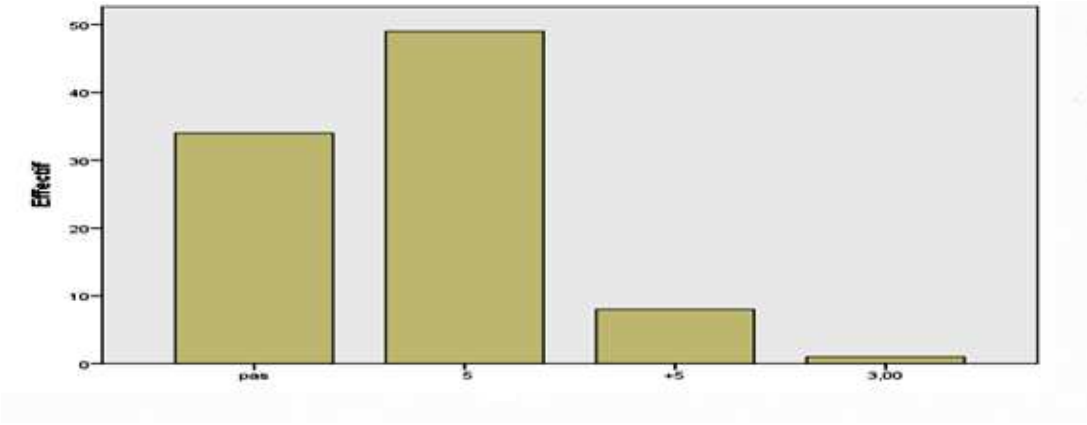


جدول رقم (76) يبين عدد اللقاءات العلمية المشارك فيها.

عدد اللقاءات المشارك فيها		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا يوجد	34	37,0	37,0	37,0
	5	50	54,3	54,3	90,2
	+5	7	7,6	7,6	98,9
	3	1	1,1	1,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

تبين لنا الأرقام الموضحة في الجدول رقم(76) أن نسبة 54.3% من مجموع أفراد العينة لديهم خمسة مشاركات في اللقاءات العلمية. أما نسبة 7.6% من مجموع أفراد العينة فلديهم أكثر من خمسة مشاركات، ونسبة 1.1% من مجموع المبحوثين لديهم ثلاثة مشاركات في اللقاءات العلمية. إن النتائج السابقة تبين بوضوح انخفاض النشاط العلمي والبحثي للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية. نتيجة عدة أسباب منها ما يتعلق بالأستاذ الجامعي. ومنها ما يتصل بالمعوقات المهنية التي يتعرض لهاالأستاذ داخل وخارج الجامعة.

شكل رقم (46) يوضح عدد اللقاءات العلمية المشارك فيها.

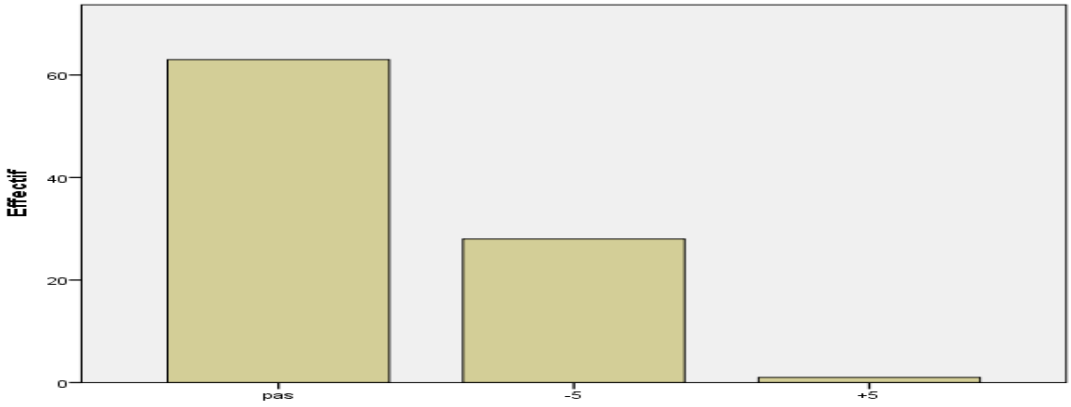


جدول رقم (77) يبين عدد اللقاءات العلمية التي تم تنظيمها.

عدد اللقاءات التي تم تنظيمها		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا يوجد	63	68,5	68,5	68,5
	-5	28	30,4	30,4	98,9
	+5	1	1,1	1,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن النتائج المبينة في الجدول رقم (77) توضح جليا أن أغلب الأساتذة لم يقوموا بتنظيم اللقاءات العلمية. و هذا ما تبينه النسبة المقدرة ب 68.5% من مجموع أفراد العينة. أما نسبة 30.4% من مجموع أفراد العينة فقد قاموا بتنظيم أقل من خمسة لقاءات علمية. في حين نجد نسبة 1,1% من المجموع الكلي للمبحوثين قاموا بتنظيم أكثر من خمسة لقاءات. هذه النتائج تبين بوضوح انخفاض النشاط العلمي البحثي للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية.

شكل رقم(47) يوضح عدد اللقاءات العلمية التي تم تنظيمها



رابعا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الرابعة

نصت الفرضية الرابعة على: "يساهم محتوى مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا في تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية."

جدول رقم (78) يبين المعيار الأكثر انتشارا في اختيار طلبة الدراسات العليا.

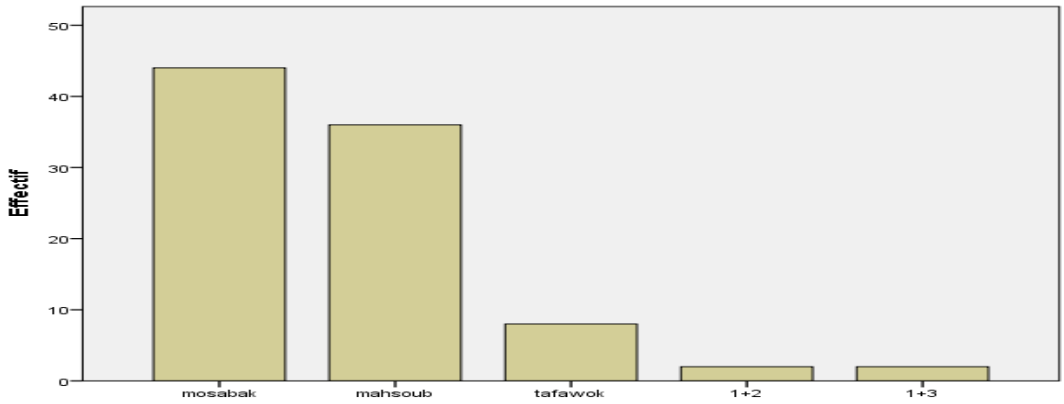
المعيار الأكثر انتشارا في اختيار الطلبة		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	المسابقة	44	47,8	47,8	47,8
	معايير غير أكاديمية	36	39,1	39,1	87,0
	التفوق	8	8,7	8,7	95,7
	1+2	2	2,2	2,2	97,8
	1+3	2	2,2	2,2	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (78) أن نسبة 47.8% من مجموع أفراد العينة ترى أن المعيار الأكثر انتشارا في اختيار الطلبة هو التقدير العام للمسابقة. أما نسبة 39.1% من المجموع الكلي للمبحوثين فيرون أن اختيار طلبة الدراسات العليا يكون على أساس معايير غير أكاديمية (المحسوبية، الولاءات، الصداقات...). في حين نجد نسبة

8.7% من مجموع أفراد العينة يعتبرون أن التفوق في مرحلة التدرج هو المعيار الأكثر انتشارا في اختيار طلبة الدراسات العليا. في الأخير نجد نسبة 2.2% من مجموع أفراد العينة ترى أن معيار الاختيار هو التقدير العام للمسابقة ومعايير غير أكاديمية. نفس النسبة ترى أن المعيار الأكثر انتشارا في اختيار طلبة الدراسات العليا هو التقدير العام للمسابقة والتفوق في مرحلة التدرج .

من خلال النتائج السابقة، نستنتج أن المعيار الأكثر انتشارا في اختيار طلبة الدراسات العليا هو التقدير العام للمسابقة. لكن النتائج المعلن عنها، في أحيان عديدة تكون غير موضوعية. بل تخضع لمعايير غير الأكاديمية: المحسوبية، الولاءات، الصداقات...

شكل رقم (48) يوضح المعيار الأكثر انتشارا في اختيار طلبة الدراسات العليا.



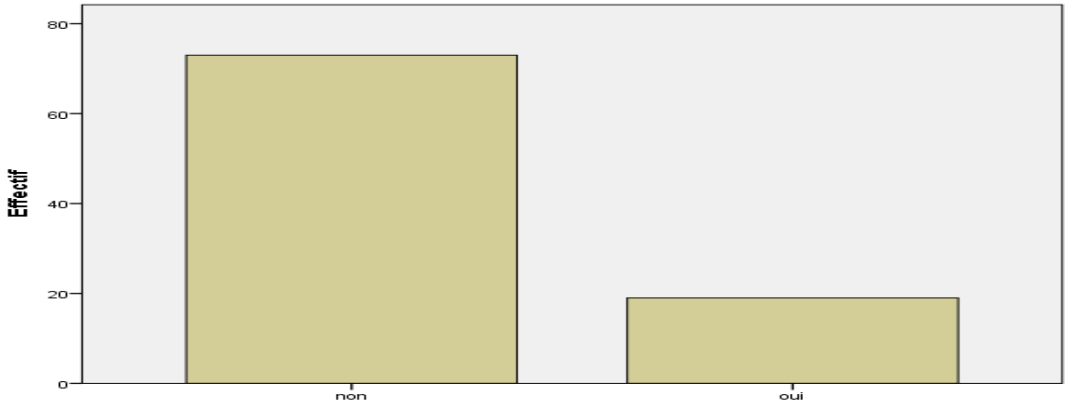
جدول رقم (79) يبين نجاعة تكوين طلبة الدراسات العليا .

نجاعة التكوين		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	73	79,3	79,3	79,3
	نعم	19	20,7	20,7	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن الأرقام المدونة في الجدول رقم (79) تبين بوضوح أن أغلبية المبحوثين يرون عدم نجاعة تكوين طلبة الدراسات العليا. لأن هذا التكوين غير كفيل بإيجاد نخبة قادرة على تطوير البحث العلمي وذلك بنسبة تقدر بـ 79.3% من مجموع أفراد العينة. نتيجة عدة

أسباب تتشابك وتتداخل، منها ما يتصل بقدرات الطلبة المعرفية والبحثية ومدى جديتهم في التحصيل المعرفي، مدى توفر الوسائل التعليمية والبحثية، تمكن وجدية الأساتذة المكونين. أما نسبة20.7% من المجموع الكلي للمبحوثين فيرون أن التكوين الذي يتلقاه طلبة الدراسات العليا كفيل بإيجاد نخبة قادرة على تطوير البحث العلمي، وهي نسبة قليلة إذا ما تم مقارنتها بالنسبة السابقة.

شكل رقم (49) يوضح نجاعة تكوين طلبة الدراسات العليا.

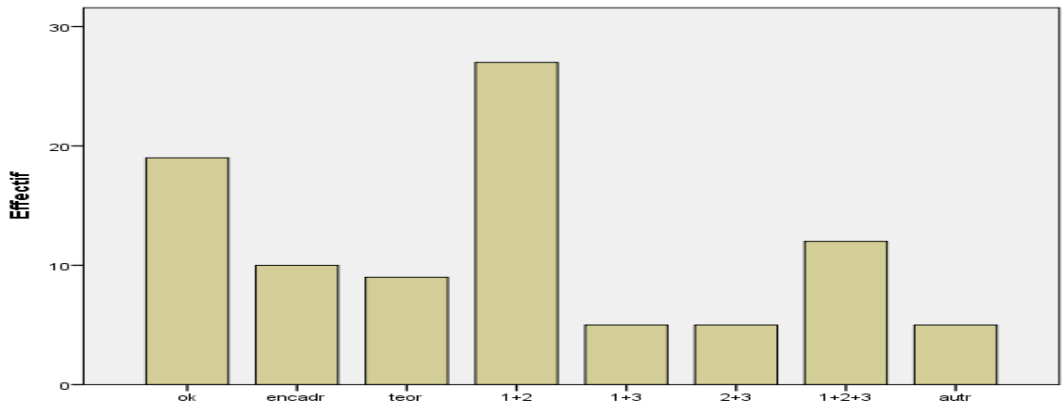


جدول رقم (80) يوضح سبب عدم نجاعة تكوين طلبة الدراسات العليا.

سبب عدم نجاعة التكوين		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	19	20,7	20,7	20,7
	نقص التأطير	10	10,9	10,9	31,5
	طغيان الجانب النظري على التطبيقي	9	9,8	9,8	41,3
	قلة المصادر والمراجع	27	29,3	29,3	70,7
	1+3	5	5,4	5,4	76,1
	2+3	5	5,4	5,4	81,5
	1+2+3	12	13,0	13,0	94,6
	أخرى	5	5,4	5,4	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (80)، أن نسبة 29.3% من مجموع أفراد العينة. يرون أن سبب عدم نجاعة التكوين الذي يتلقاه طلبة الدراسات العليا يعود إلى قلة المراجع والمصادر، أما نسبة 13.00% من مجموع أفراد العينة فيرجعون السبب إلى عدة عوامل هي: نقص التأطير، طغيان الجانب النظري على الجانب التطبيقي في التكوين بالإضافة إلى قلة المراجع والمصادر الحديثة. في حين نجد نسبة 10.9% من مجموع المبحوثين يرون أن السبب يعود إلى نقص التأطير، ونسبة 9.8% من مجموع المبحوثين فيعتبرون أن طغيان الجانب النظري على الجانب التطبيقي في التكوين هو السبب. أما نسبة 5.4% من مجموع أفراد العينة فيرون أن السبب يعود إلى نقص التأطير وقلة المراجع والمصادر الحديثة. نفس النسبة أي 5.4% يرجعون السبب إلى طغيان الجانب النظري على الجانب التطبيقي في التكوين وقلة المراجع والمصادر الحديثة. في الأخير نجد نسبة 5.4% من مجموع أفراد العينة يرون أن سبب عدم نجاعة تكوين طلبة الدراسات العليا يعود إلى تشابك العوامل. منها ما يتعلق بالطالبومنهاما يتعلق بالأستاذ، الجامعة والوزارة الوصية وغيرها من العواملالتي تقف حجرة عثرة أمام ضمان إيجاد نخبة قادرة على تطويرالبحث العلمي ودفع عجلة التقدم فيالجزائر.التمثيل بالأعمدة البيانية يوضح النتائج السابقة.

شكل رقم (50) يبين سبب عدم نجاعة تكوين طلبة الدراسات العليا .

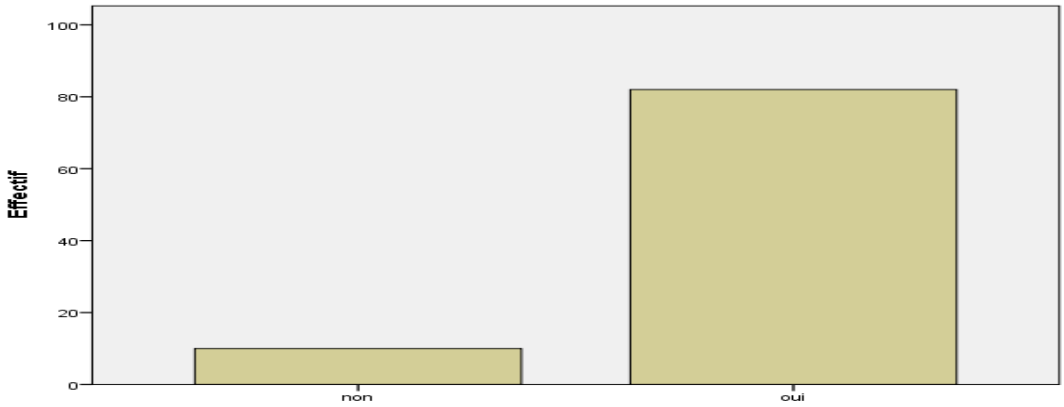


جدول رقم (81) يبين تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطوير البحث العلمي.

تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطوير البحث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	10	10,9	10,9	10,9
	نعم	82	89,1	89,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن الأرقام المبينة في الجدول رقم (81) تبين بوضوح أن أغلبية أفراد العينة يرون أن تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطور البحث العلمي وذلك بنسبة تقدر بـ 89.1% من مجموع أفراد العينة. لأن ذلك سيؤثر حتما على نوعية البحوث المقدمة. بحيث لا تضيف جديدا ولا تساهم في تطور البحث العلمي وفي التراكم المعرفي خاصة إذا كانت طرق معالجة المواضيع نفسها. أما نسبة 10.9% من المجموع الكلي للمبحوثين فيرون أن تكرار مواضيع الأبحاث لا يؤثر على تطوير البحث العلمي. هذا يتحقق في حالة ما إذا كانت طرق المعالجة مختلفة. التمثيل بالأعمدة البيانية التالي يوضح النتائج السابقة:

شكل رقم (51) يبين تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطور البحث.



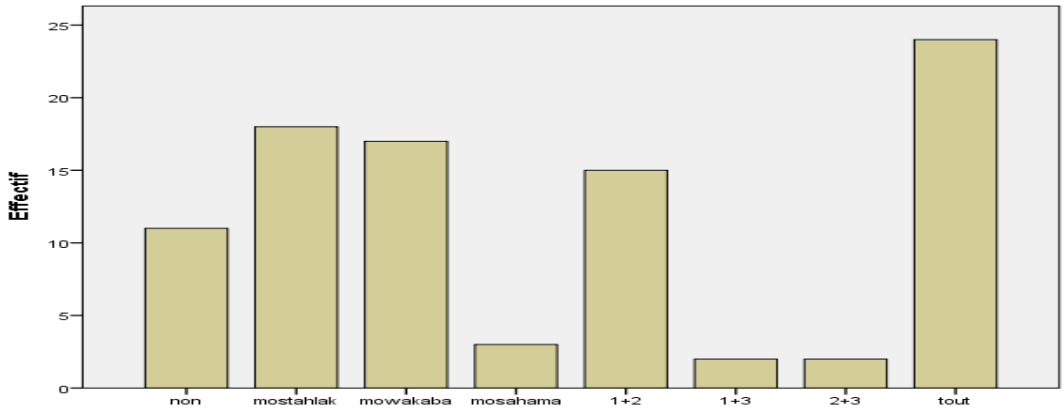
جدول رقم (82) يوضح لماذا تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطور البحث.

لمادا تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطور البحث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	10	10,9	10,9	10,9
	المواضيع لا تضيف جديدا	19	20,7	20,7	31,5
	عدم مواكبة المستجدات البحثية	17	18,5	18,5	50,0
	ندرة المساهمة في التراكم المعرفي والبحثي	3	3,3	3,3	53,3
	1+2	15	16,3	16,3	69,6
	1+3	2	2,2	2,2	71,7
	2+3	2	2,2	2,2	73,9
	tout	24	26,1	26,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (82) أن نسبة 26.1% من مجموع أفراد العينة يرون أن تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطور البحث العلمي لأن المواضيع تكون مستهلكة ولا تضيف جديدا للبحث، عدم مواكبة المستجدات الحاصلة في البحث وندرة المساهمة في التراكم المعرفي والبحثي. أما نسبة 20.7% من مجموع أفراد العينة فيرون أن المواضيع تكون مستهلكة ولا تضيف جديدا للبحث العلمي. في حين نجد نسبة 18.5% من مجموع المبحوثين يعتبرون أن تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطور البحث العلمي نتيجة عدم مواكبة المستجدات الحاصلة في البحث. أما نسبة 16.3% من مجموع أفراد العينة فيرون أن السبب يعود إلى أن المواضيع تكون مستهلكة ولا تضيف جديدا وعدم مواكبة المستجدات الحاصلة في البحث. أما نسبة 3.3% من مجموع المبحوثين فيرجعون السبب إلى أن ذلك يؤدي إلى ندرة المساهمة في التراكم المعرفي والبحثي. في الأخير نجد نسبة 2.2% من مجموع أفراد العينة يرون أن المواضيع تكون مستهلكة ولا تضيف جديدا للبحث العلمي. بالإضافة إلى ندرة المساهمة في التراكم المعرفي والبحثي. نفس النسبة 2.2% ترى أن ذلك يؤدي إلىعدم مواكبة المستجدات الحاصلة في البحث وندرة المساهمة في التراكم

المعرفي والبحثي. نستنتج من خلال النسب السابقة أن تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطور البحث لأن المواضيع تكون مستهلكة ولا تضيف جديدا ولا تواكب المستجدات الحاصلة في البحث.

شكل رقم (52) يوضح لماذا تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطور البحث .



جدول رقم (83) يبين محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير يفتح المجال للابتكار والتطور.

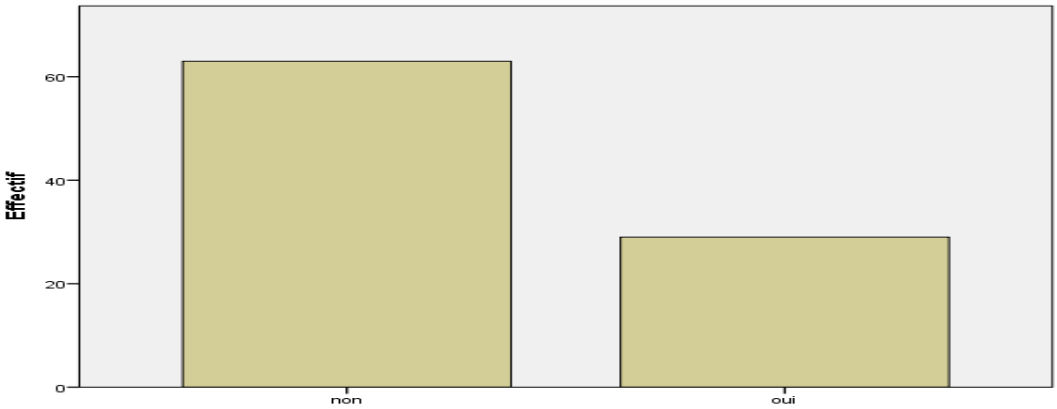
محتوى البحوث يفتح المجال للابتكار والتطور		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	63	68,5	68,5	68,5
	نعم	29	31,5	31,5	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن النتائج المبينة في الجدول رقم(83) تظهر جليا أن أغلب المبحوثين وذلك بنسبة تقدر بـ 68.5% يرون أن محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير لا يفتح المجال للابتكار والتطور. هذا راجع إلى أن البحوث تكون مكررة ولا تضيف جديدا للبحث العلمي، عدم مواكبة المستجدات الحاصلة في البحث العلمي(*). هذا نتيجة عدة أسباب منها، عدم امتلاك عدد من الطلبة لمهارات البحث وعدم جديتهم في انجاز البحوث... أما نسبة 31.5% من مجموع أفراد العينة فيرون أن محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير يفتح المجال للابتكار والتطور. رغم أن هذه النسبة قليلة، إلا أن فيها جانب من الصحة. بدليل أن الباحثين

(*) أنظر الجدول رقم (82)، ص 443

الجزائريين المهاجرين يحققون نتائج علمية جيدة. هذا دليل على أن الباحث والطالب الجزائري يستطيع أن ينتج وأن ينافس في مجال البحوث العلمية. إذا توفرت له البيئة العلمية المناسبة. مع البنية التحتية اللازمة للبحث.

شكل رقم (53) يبين محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير يفتح المجال للابتكار والتطور.



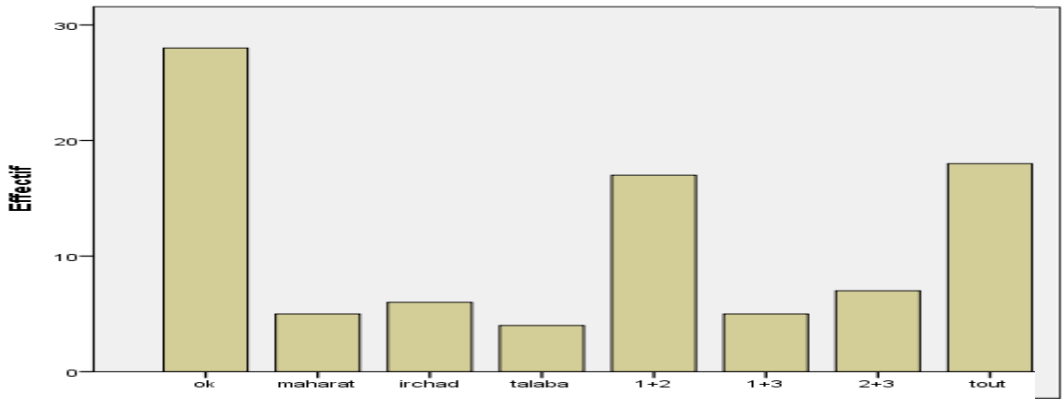
جدول رقم (84) يوضح لماذا محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير لا يفتح المجال للابتكار والتطور.

لماذا محتوى البحوث لا يفتح المجال للابتكار		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	29	31,5	30,4	30,4
	عدم امتلاك مهارات البحث	5	5,4	5,4	35,9
	قلة التوجيه	7	7,6	7,6	42,4
	عدم جدية الطلبة	4	4,4	4,4	46,7
	1+2	17	18,5	18,5	65,2
	1+3	5	5,4	5,4	70,7
	2+3	7	7,6	7,6	78,3
	tout	18	19,6	19,6	97,8
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (84) أن نسبة 19.6% من مجموع أفراد العينة يرون أن محتوى بحوث الماجستير والدكتوراه لا يفتح المجال للابتكار والتطور نتيجة عدم امتلاك طلبة الدراسات العليا مهارات البحث وقلة الإرشاد والتوجيه من طرف المؤطر. بالإضافة عدم جدية الطلبة في إنجاز البحوث. أما نسبة 18.5% من مجموع أفراد العينة فترى أن السبب يعود إلى عدم امتلاك طلبة الدراسات العليا مهارات البحث وقلة الإرشاد والتوجيه من طرف المؤطر. نسبة 7.6% من مجموع المبحوثين يرجعون السبب إلى قلة الإرشاد والتوجيه من طرف المؤطر وعدم جدية الطلبة في انجاز البحوث، نفس النسبة السابقة ترى أن السبب يعود إلى قلة الإرشاد والتوجيه من طرف المؤطر. أما نسبة 5.4% من مجموع المبحوثين فيرون أن السبب يرجع إلى عدم امتلاك طلبة الدراسات العليا مهارات البحث ونفس النسبة ترى أن محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير لا يفتح المجال للابتكار والتطور وذلك يعود إلى عدم امتلاك الطلبة لمهارات البحث وعدم جدية الطلبة في انجاز البحوث. في حين نجد نسبة 4.4% من مجموع أفراد العينة فيرون أن السبب يعود إلى عدم جدية الطلبة في إنجاز البحوث.

نستنتج من خلال النسب السابقة أن السبب الأول الذي جعل محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير لا يفتح المجال للابتكار والتطور. قلة التوجيه والإرشاد من طرف المؤطر هذا ما يجعل الطلبة لا يمتلكون مهارات البحث. لكن هذا لا ينفي العوامل المتعلقة بالطلبة أنفسهم كعدم جديتهم في البحث.

شكل رقم (54) يوضح لماذا محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير لا يفتح المجال للابتكار والتطور.

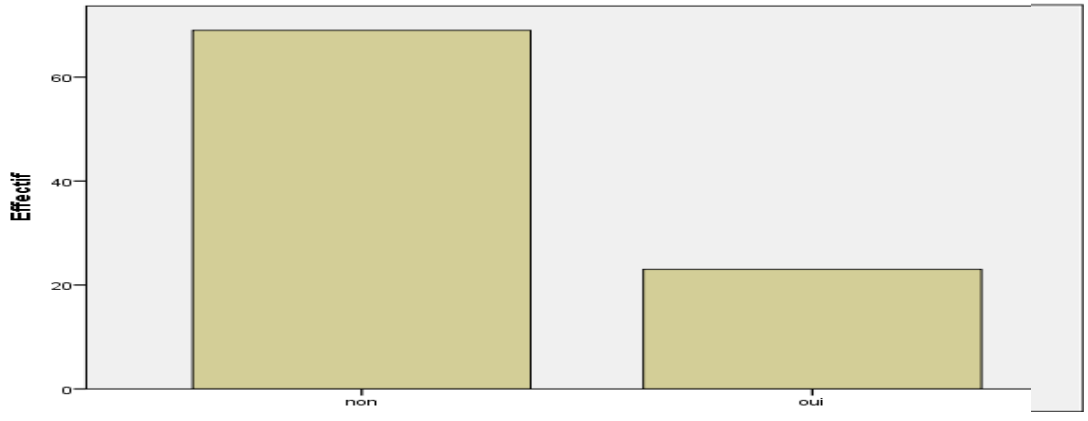


جدول رقم (85) يبين تقييم محتوى مذكرات وأطروحات الدراسات العليا يتم على أسس علمية وموضوعية.

تقييم البحوث يتم على أسس علمية وموضوعية		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	69	75,0	75,0	75,0
	نعم	23	25,0	25,0	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (85) أن نسبة 75.0% من مجموع أفراد العينة يرون أن تقييم محتوى مذكرات وأطروحات الدراسات العليا لا يتم على أسس علمية وموضوعية. وهذا راجع لعدة أسباب لعل أهمها: عدم الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية. من طرف القائمين عليه ومن الوصاية ذاتها. حيث أصبحت التقييمات عبارة عن تحصيل حاصل. أين تكون جلسات التقييم عبارة مكان لتبادل المجاملات، فهي في بعض الحالات أقرب للحفلات الجامعية منها للجلسة العلمية. أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 25.00% من مجموع أفراد العينة فترى أن التقييم يتم على أسس علمية وموضوعية. والتمثيل بالأعمدة البيانية التالية يوضح إجابات المبحوثين.

شكل رقم (55) يوضح تقييم محتوى مذكرات وأطروحات الدراسات العليا يتم على أسس علمية وموضوعية.



جدول رقم (86) يوضح سبب عدم تقييم مذكرات وأطروحات الدراسات العليا على أسس علمية وموضوعية.

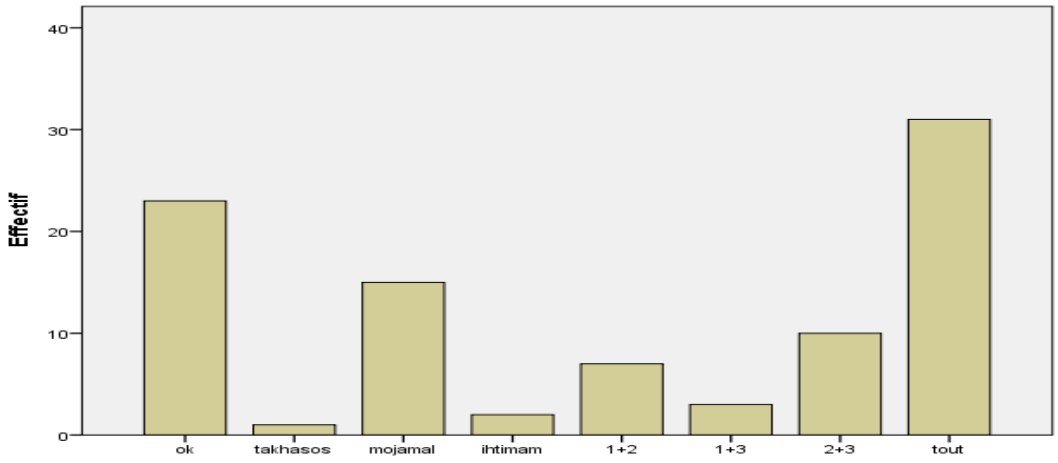
سبب عدم تقييم البحوث على أسس علمية وموضوعية		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	23	25,0	25,0	25,0
	عدم التخصص	1	1,1	1,1	26,1
	تبادل المجاملات	15	16,3	16,3	42,4
	عدم الاهتمام بالتقييم	2	2,2	2,2	44,6
	1+2	7	7,6	7,6	52,2
	1+3	3	3,3	3,3	55,4
	2+3	10	10,9	10,9	66,3
	tout	31	33,7	33,7	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن الأرقام المبينة في الجدول رقم (86) تبين لنا أن أكبر نسبة والمقدر بـ 33.7% من مجموع أفراد العينة يرون أن سبب عدم تقييم مذكرات وأطروحات الدراسات العليا على أسس علمية وموضوعية يعود إلى: عدم اختصاص بعض الأساتذة، التقييم يكون عبارة عن تبادل للمجاملات بين الأساتذة وعدم الاهتمام بالمناقشة والتقييم من طرف بعض الأساتذة. أما نسبة 16.3% من مجموع أفراد العينة فترجع السبب إلى أن التقييم يكون عبارة عن تبادل للمجاملات بين الأساتذة. في حين نجد نسبة 10.9% من مجموع المبحوثين يرون أن السبب هو عدم الاهتمام بالمناقشة والتقييم من طرف بعض الأساتذة والتقييم يكون عبارة عن تبادل للمجاملات بين الأساتذة. في حين نجد نسبة 7.6% من مجموع أفراد العينة ترجع السبب إلى عدم اختصاص بعض الأساتذة بالإضافة إلى أن التقييم يكون عبارة عن تبادل للمجاملات بين الأساتذة. نسبة 3.3% ترى أن السبب هو عدم اختصاص بعض الأساتذة وعدم الاهتمام بالمناقشة والتقييم من طرف بعض الأساتذة. أما نسبة 2.2% من مجموع أفراد العينة فترجع السبب إلى عدم الاهتمام بالمناقشة والتقييم من طرف بعض الأساتذة. في

الأخير نجد نسبة 1.1% من مجموع المبحوثين يرون أن السبب هو عدم اختصاص بعض الأساتذة.

ما يمكن استخلاصه من النتائج السابقة أن سبب عدم تقييم محتوى مذكرات وأطروحات الدراسات العليا على أسس علمية. يرجع في الأساس إلى أن التقييم يكون عبارة عن تبادل للمجاملات بين الأساتذة. هذا نتيجة إفرازات البيئة العلمية داخل الجامعة وخارجها. التي أريد لها ذلك.

شكل رقم (56) يوضح سبب عدم تقييم محتوى مذكرات وأطروحات الدراسات العليا على أسس علمية وموضوعية.

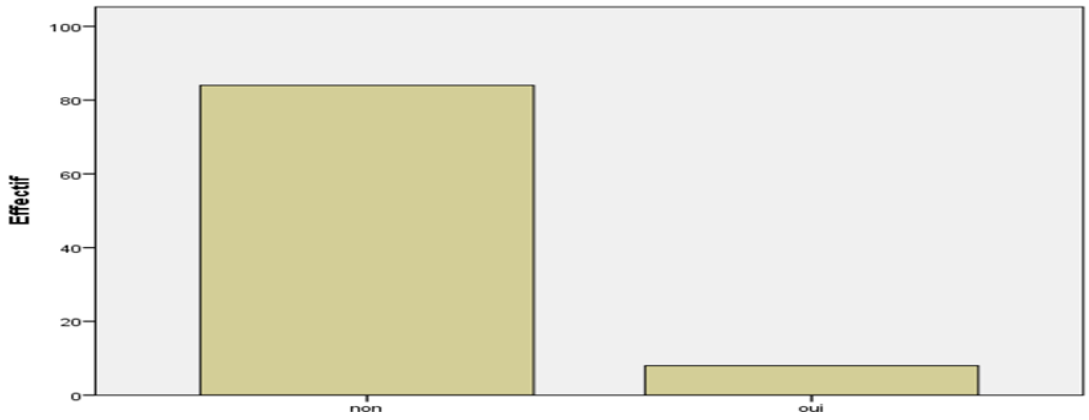


جدول رقم (87) يبين البحوث التي تنجز من قبل طلبة الدراسات العليا تجد طريقها للتطبيق.

البحوث تجد طريقها للتطبيق		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	84	91,3	91,3	91,3
	نعم	8	8,7	8,7	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن الأرقام الموضحة في الجدول رقم (87) تبين بوضوح أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن البحوث التي تنجز من قبل طلبة الدراسات العليا لا تجد طريقها للتطبيق، وذلك بنسبة تقدر بـ 91.3% من مجموع أفراد العينة. وهذا راجع إلى عدة عوامل منها: تكرار البحوث وعم إضافتها للجديد في ميدان البحث، بعد البحوث عن الواقع بالتالي عدم إمكانية تطبيقها، عدم جدية البحوث المقدمة... أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 8.7% فترى أن البحوث التي تنجز من قبل طلبة الدراسات العليا تجد طريقها للتطبيق. هي نسبة ضئيلة مقارنة بالأولى. تعكس واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

شكل رقم (57) يبين البحوث التي تنجز من قبل طلبة الدراسات العليا تجد طريقها للتطبيق.



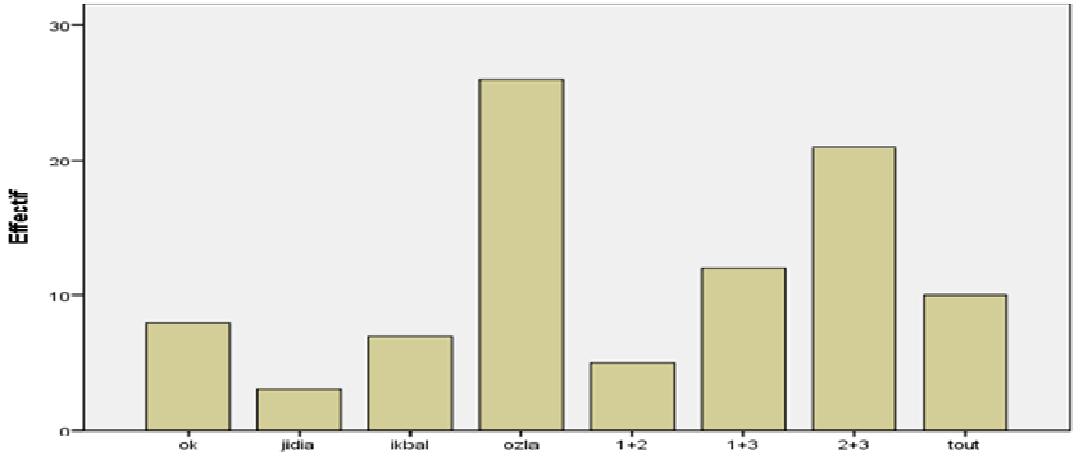
جدول رقم (88) يوضح سبب عدم تطبيق البحوث.

سبب عدم تطبيق البحوث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	8	8,7	8,7	8,7
	عدم جدية البحوث	3	3,3	3,3	12,0
	عدم الإقبال على البحوث	7	7,6	7,6	19,6
	عزلة الجامعة عن المجتمع	26	28,3	28,3	47,8
	1+2	5	5,4	5,4	53,3
	1+3	12	13,0	13,0	66,3
	2+3	21	22,8	22,8	89,1
	Tout	10	10,9	10,9	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (88) أن أكبر نسبة والمقدرة بـ 28.3% من مجموع أفراد العينة ترى أن عدم تطبيق البحوث التي تنجز من قبل طلبة الدراسات العليا يعود إلى عزلة الجامعة عن المجتمع، كثيرا ما تنجز بحوث ولا تساهم في حل مشكلات قائمة في المجتمع. أما نسبة 22.8% من مجموع أفراد العينة فترى أن السبب يعود إلى عدم الإقبال على البحوث الجامعية الجزائرية وعزلة الجامعة عن المجتمع. أما نسبة 13.00% من مجموع أفراد العينة ترى أن السبب هو عدم جدية هذه البحوث وعزلة الجامعة عن المجتمع، أما نسبة 10.9% من مجموع المبحوثين فيرون أن السبب يعود إلى عدة عوامل هي: عدم جدية هذه البحوث، عدم الإقبال على البحوث الجامعية الجزائرية وعزلة الجامعة عن المجتمع، في حين نجد نسبة7.6% من مجموع أفراد العينة ترجع السبب إلى عدم الإقبال على البحوث الجامعية الجزائرية، عن طريق الاعتماد مثلا على بيوت الخبرة الأجنبية، أما نسبة 5.4% من مجموع المبحوثين فيعتبرون أن السبب هوعدم جدية هذه البحوثوعدم الإقبال على البحوث الجامعية الجزائرية. في الأخير نجد نسبة 3.3% من مجموع أفراد

العينة يرون أن سبب عدم تطبيق البحوث التي تنجز من قبل طلبة الدراسات العليا هو عدم جدية هذه البحوث. حيث تتسم بالسطحية وتخضع للتقليد والتكرار على مستوى المواضيع ومنهجية الدراسة والتحليل.

شكل رقم (58) يوضح سبب عدم تطبيق البحوث.



خامسا/ تحليل وتفسير بيانات الفرضية الخامسة

نصت الفرضية الخامسة على: "لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دور في زيادة كفاءة البحث العلمي بالجامعة الجزائرية في ظل العولمة"

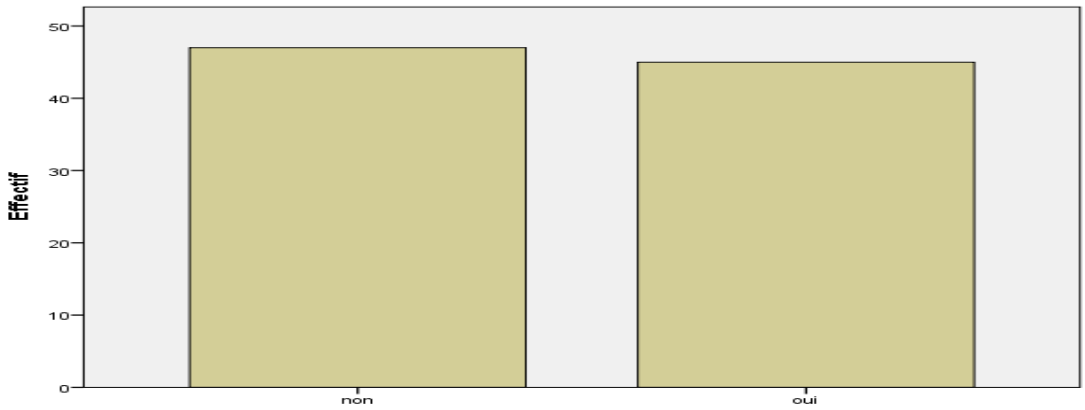
جدول رقم (89) يبين توفر الجامعة على قاعدة معلومات لمختلف البحوث

توفر الجامعة على قاعدة معلومات بحثية		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	47	51,1	51,1	51,1
	نعم	45	48,9	48,9	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، أن نسبة 51.1% من مجموع أفراد العينة يقرون بعدم توفر الجامعة على قاعدة معلومات لمختلف البحوث العلمية. لأن معظم ما تتوفر عليه الجامعة عبارة عن البحوث المقدمة من قبل طلبة الدراسات العليا في إطار

التحضير لدرجتي الماجستير والدكتوراه. وتفتقر للبحوث العلمية الجديدة في مختلف التخصصات على المستوى العربي والعالمي. أما نسبة 48.9% من مجموع أفراد العينة فيرون أن الجامعة تتوفر على قاعدة معلومات لمختلف البحوث العلمية. الشكل التالي يوضح النتائج السابقة.

شكل رقم (59) يبين توفر الجامعة على قاعدة معلومات لمختلف البحوث العلمية.



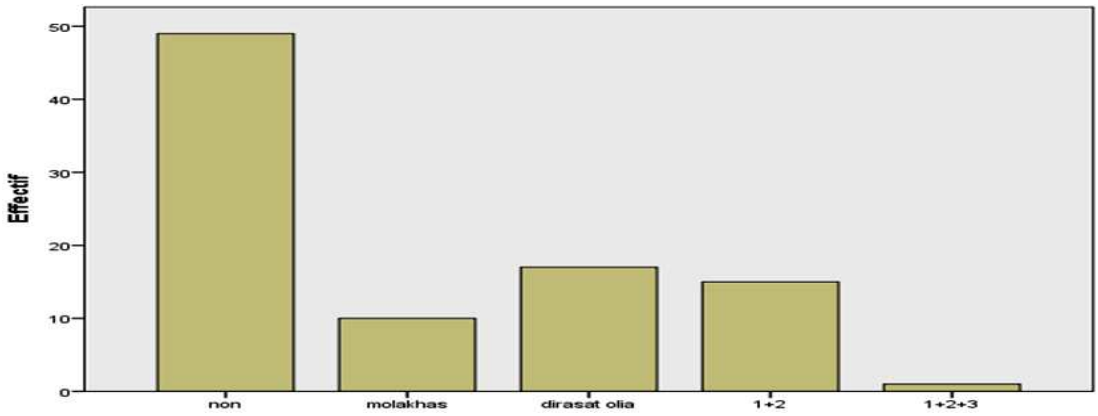
جدول رقم (90) يوضح قاعدة المعلومات التي تتوفر عليها الجامعة.

قاعدة المعلومات التي تتوفر عليها الجامعة		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	47	51,1	53,3	53,3
	ملخصات الأبحاث	10	10,9	10,9	64,1
	أبحاث الدراسات العليا	19	20,7	20,7	82,6
	1+2	15	16,3	16,3	98,9
	1+2+3	1	1,1	1,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن الأرقام المبينة في الجدول رقم (90) تظهر جليا أن أكبر نسبة تقدر بـ20.7% من مجموع أفراد العينة يرون أن قاعدة المعلومات التي تتوفر عليها الجامعة تتمثل في معظم الأبحاث التي أجريت في إطار الدراسات العليا. أما نسبة 16.3% من المجموع الكلي

للمبحوثين قد أوضحوا أن قاعدة المعلومات تتمثل في ملخصات الأبحاث الجارية والمنشورة ومعظم الأبحاث التي أجريت في إطار الدراسات العليا، في حين نجد نسبة 10.9% من مجموع أفراد العينة قد بينوا أن ملخصات الأبحاث الجارية والمنشورة هي ما تتوفر عليه قاعدة المعلومات بالجامعة. وأخيرا نجد نسبة 1.1% من مجموع المبحوثين وهي نسبة ضئيلة جدا ترى أن قاعدة المعلومات التي تتوفر عليها الجامعة تتمثل في: ملخصات الأبحاث الجارية والمنشورة، معظم الأبحاث التي أجريت في إطار الدراسات العليا والأبحاث المدرجة في الخطط المستقبلية. رغم أهميه الاطلاع على الرصيد البحثي والمعرفي على المستويين العربي والعالمي. إلا أن قاعدة المعلومات في الجامعة الجزائرية لا تحتوي على هذا الرصيد. حيث أن أغلب ما تحتويه عبارة عن بحوث الدراسات العليا. التمثيل بالأعمدة البيانية يوضح تكرارات إجابات المبحوثين.

شكل رقم (60) يوضح قاعدة المعلومات التي تتوفر عليها الجامعة

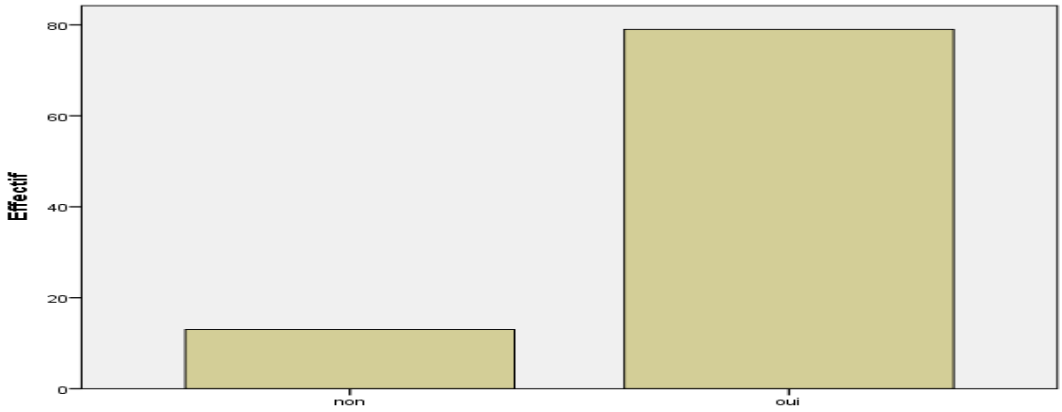


جدول رقم(91) يبين أن لاستخدام قاعدة المعلومات البحثية دور في زيادة كفاءة البحث.

لقاعدة المعلومات دور في زيادة كفاءة البحث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	13	14,1	14,1	14,1
	نعم	79	85,9	85,9	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة 85.9% من مجموع أفراد العينة يقرون بأن استخدام قاعدة المعلومات البحثية يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي. لكن رغم هذه الأهمية إلا أن الجامعة الجزائرية لا تحتوي على معظم البحوث. حيث أن معظم ما تحتويه عبارة عن أبحاث طلبة الدراسات العليا. أما نسبة 14.1% فيرون أن استخدام قاعدة المعلومات البحثية لا يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي لأنها تساهم في انتشار السرقات العلمية والمعلومات الخاطئة...

شكل رقم (61) يبين أن لاستخدام قاعدة المعلومات البحثية دور في زيادة كفاءة البحث.

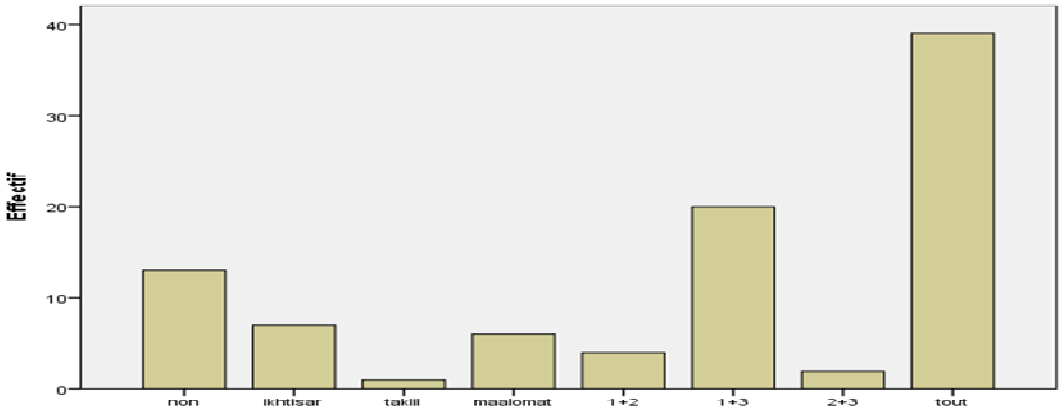


جدول رقم (92) يوضح دور استخدام قاعدة المعلومات في زيادة كفاءة البحث.

دور استخدام قاعدة المعلومات		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	13	14,1	14,1	14,1
	اختصار الوقت والجهد	7	7,6	7,6	21,7
	تقليل تكلفة الأبحاث	1	1,1	1,1	22,8
	الحصول على أكبر قدر من المعلومات	6	6,5	6,5	29,3
	1+2	4	4,3	4,3	33,7
	1+3	20	21,7	21,7	55,4
	2+3	2	2,2	2,2	57,6
	Tout	39	42,4	42,4	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن النتائج المبينة في الجدول رقم (92) توضح لنا جليا تباين آراء المبحوثين. حيث نجد نسبة 42.4% من مجموع أفراد العينة يرون أن استخدام قاعدة المعلومات البحثية يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي. لأن ذلك يؤدي إلى اختصار الوقت والجهد في الوصول لمختلف الأبحاث والحصول على أكبر قدر من المعلومات. بالإضافة إلى تقليل تكلفة الأبحاث. أما نسبة 21.7% من مجموع المبحوثين يرون أن هذا الاستخدام يضمن اختصار الوقت والجهد في الوصول لمختلف الأبحاث والحصول على أكبر قدر من المعلومات. في حين نجد نسبة 7.6% من مجموع أفراد العينة فقد أوضحوا أن استخدام قاعدة المعلومات يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي نتيجة اختصار الوقت والجهد في الوصول لمختلف الأبحاث. أما نسبة 6.5% من المجموع الكلي للمبحوثين أكدوا أن هذا الاستخدام يضمن الحصول على أكبر قدر من المعلومات، ونسبة 4.3% من مجموع أفراد العينة يرون أن استخدام قاعدة المعلومات البحثية يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي لأنه يختصر الوقت والجهد في الوصول لمختلف الأبحاث وتقليل تكلفة الأبحاث. أما نسبة 2.2% من مجموع المبحوثين يرون أن هذا الاستخدام يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي لأنه يقلل تكلفة الأبحاث والحصول على أكبر قدر من المعلومات. في الأخير نجد نسبة 1.1% من مجموع أفراد العينة يرون أن هذا الاستخدام يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي من خلال تقليل تكلفة الأبحاث. من خلال النسب السابقة. نستشف أن لاستخدام قاعدة المعلومات البحثية دور كبير في زيادة كفاءة البحث العلمي. خاصة من خلال اختصار الوقت والجهد في الوصول لمختلف الأبحاث، والحصول على أكبر قدر من المعلومات. لكن رغم هذا الدور المهم إلا قاعدة المعلومات في الجامعة الجزائرية. بعيدة عن مواكبة التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات. حيث أن أفضل ما تقدمه في قاعدة المعلومات الخاصة بها. هو ما تم انجازه من بحوث في إطار الدراسات العليا والأبحاث التي تحويها المجلات العلمية في كل جامعة،...

شكل رقم (62) يوضح دور استخدام قاعدة المعلومات في زيادة كفاءة البحث.



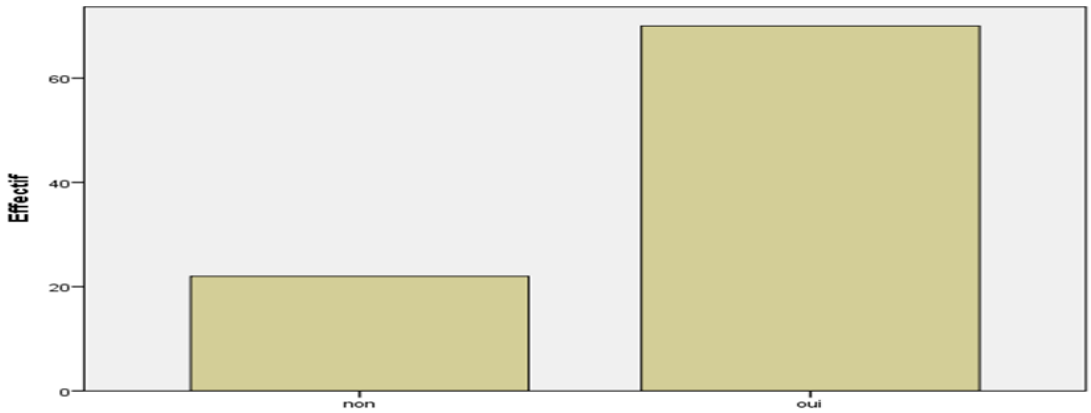
جدول رقم (93) يبين استخدام الأساتذة لتكنولوجيا المعلومات في انجاز الأبحاث.

استخدام تكنولوجيا المعلومات في انجاز الأبحاث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	22	23,9	23,9	23,9
	نعم	70	76,1	76,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (93)، أن أغلب المبحوثين اقروا بأن الأساتذة الجامعيين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات في ميدان تخصصهم البحثي وذلك بنسبة تقدر بـ 76.1% من مجموع أفراد العينة. أما نسبة 23.9% من المجموع الكلي للمبحوثين فقد صرحوا بعدم استخدام الأساتذة لتكنولوجيا المعلومات في ميدان تخصصهم البحثي. رغم أن نسبة كبيرة من الأساتذة يستخدمون تكنولوجيا المعلومات في انجاز أبحاثهم. لأنها تختصر الوقت والجهد في الوصول إلى أكبر قدر من المعلومات، كما تقلل تكلفة الأبحاث. إلا أن قاعدةالمعلومات في الجامعة الجزائرية لا تتوفر على مختلف البحوث العلمية [*] هذا ما يجعل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية يواجه تحديات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

[*] أنظر الجدول رقم (89)، ص 452

شكل رقم (63) يبين استخدام الأساتذة لتكنولوجيا المعلومات في إنجاز الأبحاث.



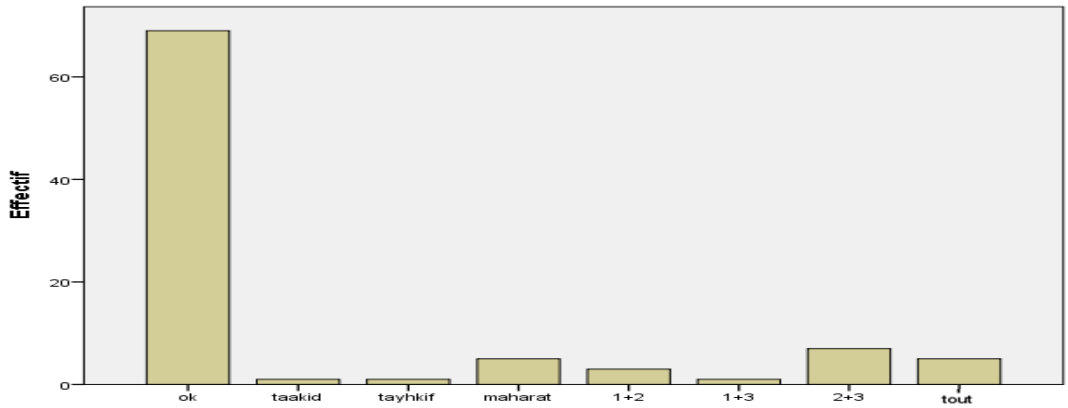
جدول رقم (94) يوضح الأسباب التي تقف عائقا أمام استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الأسباب التي تقف عائقا أمام استخدام تكنولوجيا المعلومات		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	70	76,1	76,1	75,0
	تعقيدات تكنولوجيا المعلومات	1	1,1	1,1	76,1
	قلة التثقيف بأهمية تكنولوجيا المعلومات	1	1,1	1,1	77,2
	ضعف مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات	5	5,4	5,4	82,6
	1+2	3	3,3	3,3	85,9
	1+3	1	1,1	1,1	87,0
	2+3	6	6,5	6,5	94,6
	Tout	5	5,4	5,4	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن النتائج المبينة في الجدول رقم (94)توضح جليا أن أعلى نسبة والمقدرة بـ6.5 %من مجموع أفراد العينة يرون أن الأسباب التي تقف عائقا أمام استخدام تكنولوجيا

المعلومات هي ضعف التثقيف بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في البحث وضعف مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات. أما نسبة 5.4% من مجموع أفراد العينة فيرون أن الأسباب تكمن في ضعف مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات. نفس النسبة السابقة ترى أن العوائق التي تقف أمام استخدام تكنولوجيا المعلومات هي: تعقيدات تكنولوجيا المعلومات، قلة التثقيف بأهمية تكنولوجيا المعلومات وضعف التعامل معها. في حين نجد نسبة 3.3% من مجموع المبحوثين يرجعون الأسباب إلى كثرة تعقيدات أنظمة تكنولوجيا المعلومات وضعف التثقيف بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في البحث. أما نسبة 1.1% من مجموع أفراد العينة فيرون أن الأسباب تعود إلى كثرة تعقيدات أنظمة تكنولوجيا المعلومات، ونفس النسبة ترجعها إلى قلة التثقيف بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في البحث. في الأخير نجد أيضا نفس النسبة السابقة أي 1.1% ترى أن الأسباب التي تقف عائقا أمام استخدام تكنولوجيا المعلومات تتمثل في كثرة تعقيدات تكنولوجيا المعلومات وضعف مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات. ما يمكن ملاحظته على كل النسب السابقة أنها ضئيلة ما يعكس الاستخدام الواسع للأساتذة الجامعيين لتكنولوجيا المعلومات في ميدان تخصصهم البحثي. نظرا لما توفرهم لهم هذه التكنولوجيا من حوارات بحثية، تقليل لتكلفة الأبحاث، اختصار الوقت والجهد في الوصول لمختلف الأبحاث،...

شكل رقم (64) يوضح الأسباب التي تقف عائقا أمام استخدام تكنولوجيا المعلومات.

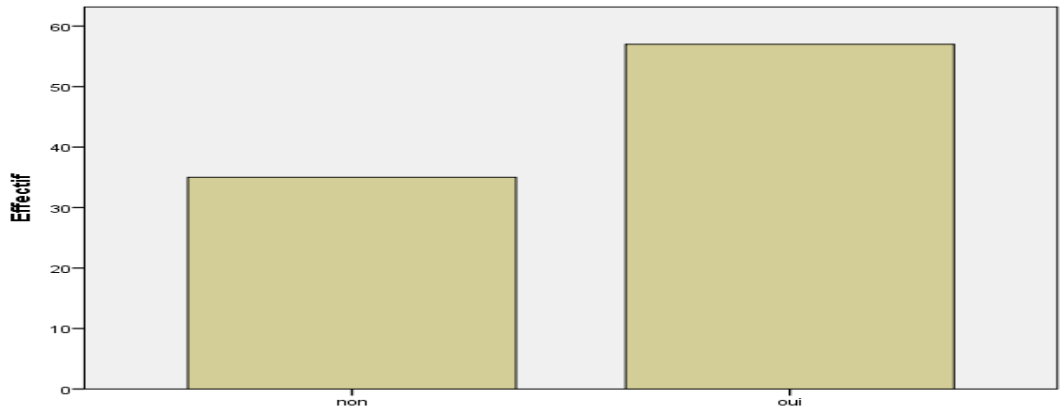


جدول رقم (95) يبين الاستعانة على حل المشكلة البحثية عن طريق التواصل الالكتروني مع الباحثين.

حل المشكلة البحثية عن طريق التواصل الالكتروني		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	35	38,0	38,0	38,0
	نعم	57	62,0	62,0	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم(95) أن نسبة 62.0% من مجموع أفراد العينة أقروا بالاستعانة على حل المشكلة البحثية التي تصادفهم عن طريق التواصل الالكتروني مع الباحثين، أما نسبة 38.00% من المجموع الكلي للمبحوثين صرحوا بعدم الاستعانة على حل المشكلة البحثية التي تصادفهم عن طريق التواصل الالكتروني مع الباحثين. إن النسب السابقة تبين بوضوح أهمية تكنولوجيا المعلومات في ميدان البحث العلمي. وذلك من خلال الاستخدام الواسع للأساتذة لتكنولوجيا المعلومات في ميدان تخصصهم البحثي. التمثيل بالأعمدة البيانية التالي يوضح آراء المبحوثين.

شكل رقم (65): يبين الاستعانة على حل المشكلة البحثية عن طريق التواصل الالكتروني مع الباحثين.

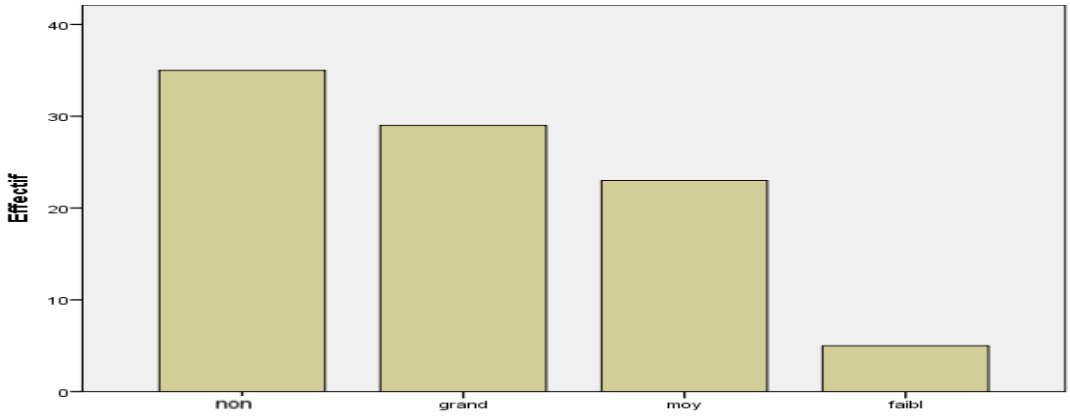


جدول رقم (96) يوضح مدى مساهمة التواصل الالكتروني مع الباحثين في رفع الكفاءة البحثية.

مدى مساهمة التواصل الالكتروني في رفع كفاءة البحث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	35	38,0	38,0	38,0
	كبير	29	31,6	31,6	69,6
	متوسط	23	25,0	25,0	94,6
	ضعيف	5	5,4	5,4	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (96) أن نسبة 31.6% من مجموع أفراد العينة أوضحوا أن التواصل الالكتروني مع الباحثين يساهم بشكل كبير في رفع الكفاءة البحثية لديهم، أما نسبة 25.00% من المجموع الكلي للمبحوثين صرحوا بأن التواصل الالكتروني مع الباحثين يساهم بشكل متوسط في رفع كفاءتهم البحثية. في حين نجد نسبة 5.4% من مجموع أفراد العينة يرون أن التواصل الالكتروني مع الباحثين يساهم بشكل ضعيف في رفع كفاءتهم البحثية. إن النسب السابقة تعكس التعاون بين الأساتذة في ميدان الأبحاث. والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في ذلك. لكن هذا لا ينفي الفردية في انجاز الأبحاث، وعدم تقديم النصيحة للآخرين نتيجة عدة أسباب منها الإتكالية من قبل بعض الأساتذة، ما يجعل الأساتذة المجدين يفضلون العمل الفردي على الجماعي، التعالي والترفع من قبل البعض، تغلب الروح الفردية على الروح الجماعية في العمل...

شكل رقم (66) يوضح مدى مساهمة التواصل الالكتروني مع الباحثين في رفع الكفاءة البحثية

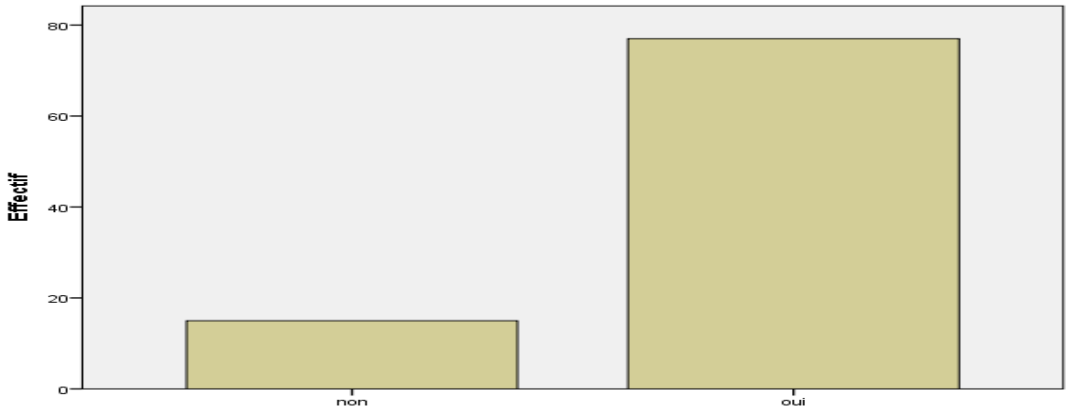


جدول رقم (97) يبين نشر الأبحاث العلمية على شبكة الانترنت يساهم في زيادة كفاءة البحث.

نشر الأبحاث على الانترنت يساهم في زيادة كفاءة البحث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	15	16,3	16,3	16,3
	نعم	77	83,7	83,7	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه تبين أن أغلب المبحوثين يرون أن نشر الأبحاث العلمية على شبكة الأنترنت يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي، وذلك بنسبة تقدر بـ 83.7% من مجموع أفراد العينة. لما يوفره هذا النشر من فوائد كبيرة للبحث العلمي.(التواصل الالكتروني الفوري والسريع مع الباحثين ، الكم الكبير من المعلومات والسرعة في الوصول إليها...). أما نسبة 16.3% من مجموع أفراد العينة ترى العكس أي أن نشر الأبحاث العلمي على شبكة الانترنت لا يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي. وذلك يعود إلى تعاظم السرقات العلمية والركود البحثي. التمثيل بالأعمدة البيانية التالي يوضح تكرارات إجابات أفراد العينة.

شكل رقم (67): يبين نشر الأبحاث العلمية على شبكة الانترنت يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي.



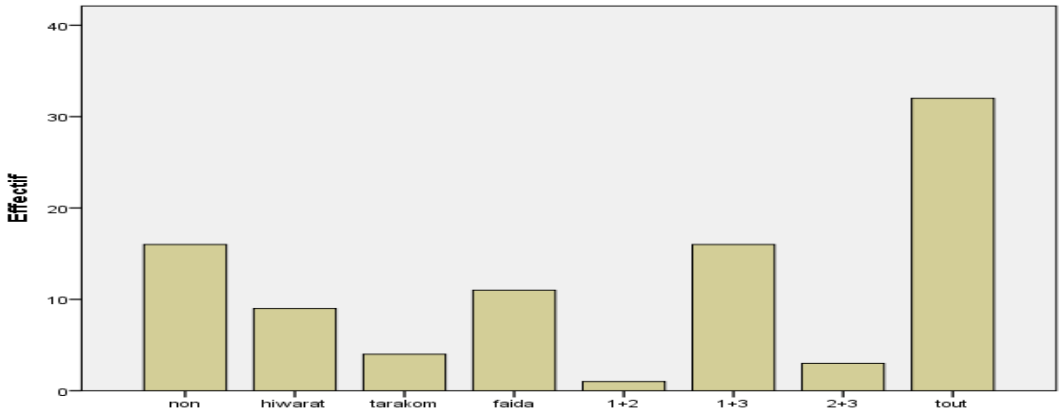
جدول رقم (98) يوضح دور نشر الأبحاث على شبكة الأنترنت في زيادة كفاءة البحث العلمي.

دور نشر الأبحاث على الانترنت في زيادة كفاءة البحث		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	15	16,3	16,3	17,4
	الحوارات مع الباحثين	9	9,8	9,8	27,2
	التراكم المعرفي والبحثي	5	5,4	5,4	31,5
	وصول الأبحاث إلى اكبر قدر من المهتمين	11	12,0	12,0	43,5
	1+2	1	1,1	1,1	44,6
	1+3	16	17,4	17,4	62,0
	2+3	3	3,3	3,3	65,2
	Tout	32	34,8	34,8	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (98) أن نسبة 34.8% من مجموع أفراد العينة يرون أن نشر الأبحاث على شبكة الأنترنت يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي. نتيجة زيادة فعالية البحث من خلال الحوارات المختلفة مع المختصين والباحثين، المساهمة في التراكم

المعرفي والبحثي ووصول الأبحاث إلى أكبر قدر من المهتمين لتعميم الفائدة. أما نسبة 17.4% من مجموع المبحوثين يرون أن النشر يضمن زيادة فعالية البحث من خلال الحوارات المختلفة مع المختصين والباحثين ووصول الأبحاث إلى أكبر قدر من المهتمين. نسبة 12.00% من مجموع أفراد العينة أوضحوا أن نشر الأبحاث يحقق وصول الأبحاث إلى أكبر قدر من المهتمين لتعميم الفائدة، أما نسبة 9.8% من مجموع المبحوثين فيعتبرون أن النشر يساهم في زيادة كفاءة البحث من خلال الحوارات المختلفة مع المختصين والباحثين. نسبة5.4% من مجموع أفراد العينة يرون أن النشر يضمن المساهمة في التراكم المعرفي والبحثي. أما نسبة 3.3% فيرون أن النشر يؤدي إلى المساهمة في التراكم المعرفي والبحثي ووصول الأبحاث إلى أكبر قدر من المهتمين لتعميم الفائدة. في الأخير نجد نسبة 1.1% من مجموع أفراد العينة يرون أن هذا النشر يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي لأن ذلك يحقق وصول الأبحاث إلى أكبر قدر من المهتمين وزيادة فعالية البحث من خلال الحوارات المختلفة مع المختصين والباحثين. نستنتج من خلال النسب السابقة أن نشر الأبحاث على شبكة الانترنت له دور كبير في زيادة كفاءة البحث. خاصة في ضمان وصول الأبحاث إلى أكبر قدر من المهتمين لتعميم الفائدة، وزيادة فعالية البحث العلمي من خلال الحوارات المختلفة مع المختصين والباحثين إلا أن هذا النشر له بعض السلبيات كانتشار ظاهرة السرقات العلمية بشكل أكبر واستفحال ظاهرة النسخ وتراجع قراءة الكتب ومختلف المصادر البحثية الورقية ...

شكل رقم (68) يوضح دور نشر الأبحاث على شبكة الأنترنت في زيادة كفاءة البحث العلمي.

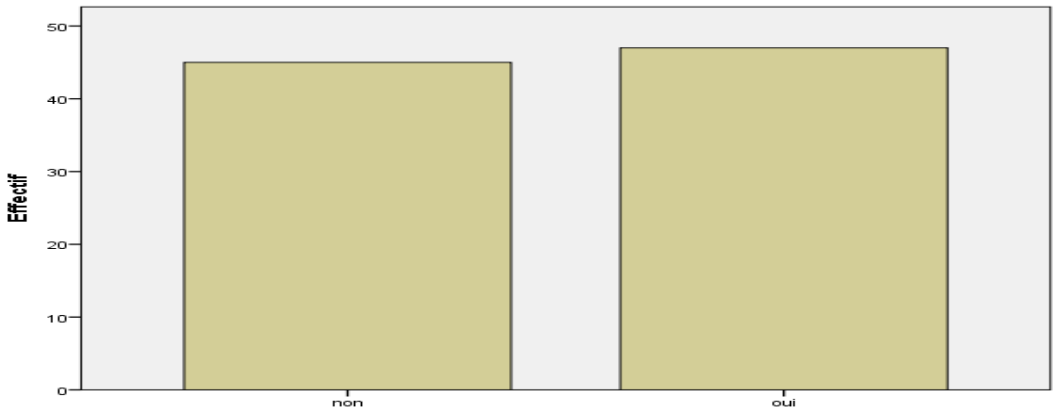


جدول رقم (99) يبين استفادة البحث العلمي في الجزائر من ثورة تكنولوجيا المعلومات.

استفاد البحث من ثورة تكنولوجيا المعلومات		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	لا	45	48,9	48,9	48,9
	نعم	47	51,1	51,1	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

إن الأرقام المبينة في الجدول أعلاه توضح أن نسبة 51.1% من مجموع أفراد العينة يرون أن البحث العلمي في الجزائر استفاد من ثورة تكنولوجيا المعلومات. لأن الجزائر خطت خطوات من أجل توطين هذه التكنولوجيا. حيث تم على سبيل المثال ربط معظم إن لم نقل كل الجامعات بشبكة الانترنت، تطبيق نظام التعليم عن بعد في عدد من الجامعات الجزائرية، الاستفادة من البوابة الوطنية للتوثيق الالكتروني *Sndl*... أما نسبة 48.9% من مجموع أفراد العينة يرون أن البحث العلمي في الجزائر لم يستفد من ثورة تكنولوجيا المعلومات. ويعود ذلك إلى استمرار الممارسات التقليدية في البحث، التكنولوجيا ساهمت في ركود البحث ، نظرا لتفشي ظاهرة السرقات العلمية والنسخ الحرفي ...

شكل رقم (69): يبين استفادة البحث العلمي في الجزائر من ثورة تكنولوجيا المعلومات.



جدول رقم (100) يوضح سبب عدم استفادة البحث العلمي في الجزائر من تكنولوجيا المعلومات.

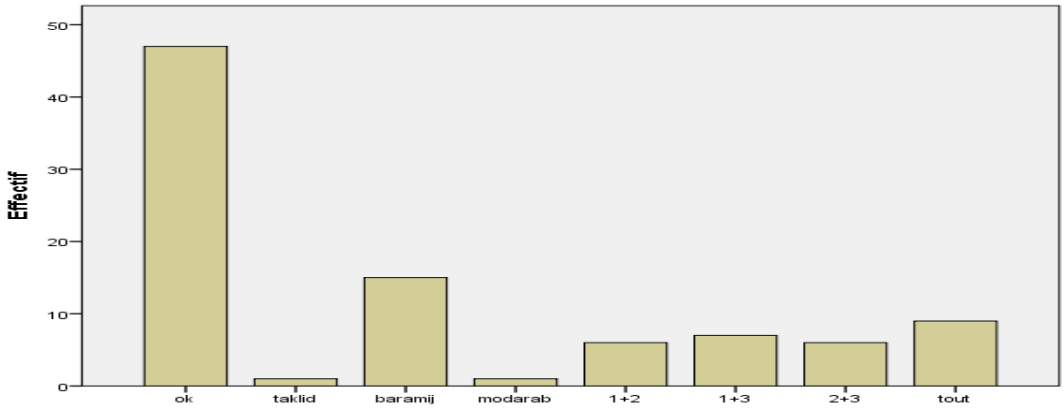
سبب عدم استفادة البحث من تكنولوجيا المعلومات		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	47	51,1	51,1	51,1
	الأساليب التقليدية في البحث	1	1,1	1,1	52,2
	عدم تطوير تكنولوجيا المعلومات	15	16,3	16,3	68,5
	نقص الطاقات المدربة و المؤهلة	1	1,1	1,1	69,6
	1+2	6	6,5	6,5	76,1
	1+3	7	7,6	7,6	83,7
	2+3	6	6,5	6,5	90,2
	tout	9	9,8	9,8	100,0
	Total	92	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (100)، أن نسبة 16.3% من مجموع أفراد العينة يرجعون سبب عدم استفادة البحث العلمي في الجزائر من تكنولوجيا المعلومات إلى: عدم وجود خطط وبرامج لتطوير تكنولوجيا المعلومات. أما نسبة 9.8% من مجموع المبحوثين فيرون أن السبب يتمثل في: كثرة الأساليب التقليدية في البحث، عدم وجود خطط وبرامج لتطوير تكنولوجيا المعلومات ونقص الطاقات البشرية المدربة والمؤهلة. أما نسبة 7.6% من مجموع أفراد العينة فيعتبرون أن السبب هو كثرة الأساليب التقليدية في البحث، ونقص الطاقات البشرية المدربة والمؤهلة، ونسبة 6.5% من مجموع أفراد العينة فيرون أن السبب يكمن في كثرة الأساليب التقليدية في البحث وعدم وجود خطط وبرامج لتطوير تكنولوجيا المعلومات. نفس النسبة السابقة ترى أن السبب يعود إلى عدم وجود خطط وبرامج لتطوير تكنولوجيا المعلومات ونقص الطاقات المدربة. في الأخير نلاحظ نسبة 1.1% من مجموع

المبحوثين يرجعون السبب إلى الأساليب التقليدية في البحث، نفس النسبة ترجعه إلى نقص الطاقات المدربة والمؤهلة.

نستخلص من خلال النسب السابقة أن سبب عدم استفادة البحث العلمي من تكنولوجيا المعلومات يرجع في الأساس إلى عدم وجود خطط وبرامج لتطوير تكنولوجيا المعلومات. حيث يتم الاعتماد على الأنظمة والبرامج القديمة. ولا يتم مواكبة المستجدات العالمية.

شكل رقم (70) يوضح سبب عدم استفادة البحث العلمي في الجزائر من تكنولوجيا المعلومات



جدول رقم (101) يبين الحلول المقترحة من طرف عينة البحث (الأساتذة الجامعيين) للقضاء على تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

الحلول المقترحة للقضاء على تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية	التكرارات	النسبة المئوية
توفير الإمكانيات المادية للبحث العلمي	32	34.78
القضاء على بيروقراطية الإدارة.	18	19.55
ربط الجامعة ميدانيا بالمؤسسات الصناعية والاجتماعية.	14	15.22
زيادة ميزانية البحث العلمي وتوزيعها في الآجال المحددة	12	13.04
الاختيار الموضوعي للأستاذ الجامعي وجديته في العمل	10	10.87
التحفيز المادي والمعنوي للباحثين الحقيقيين	09	9.78
توفير بنك معلومات علمي وعالمي ومتطور وانترنت سريعة جدا	09	9.78
حرية صرف الأموال الخاصة بالبحوث مع المراقبة الصارمة	07	7.61
الاهتمام بمستوى أطروحات التخرج وتحكيمها بموضوعية	07	7.61
إعادة هيكلة الجامعة والمؤسسات البحثية وتغيير كل المسؤولين الحاليين عليها	07	7.61
تعزيز البحث الجماعي وروح التعاون بين الباحثين	06	6.52
لا توجد حلول للقضاء على تحديات البحث العلمي	06	6.52
منح التربصات لمن يستحقها وإعادة النظر في شروطها	06	6.52
انتخاب القيادات الجامعية (رئيس قسم, عميد كلية, رئيس جامعة...)	05	5.43
مراقبة الباحثين عند إجراء البحوث مرحلة بمرحلة	05	5.43
الإرادة السياسية الحقيقية لإصلاح منظومة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.	05	5.43
الزيادة في عدد الملتقيات و الأيام الدراسية في الجامعة الجزائرية و لا تكون على أساس الصداقات و التكتلات	05	5.43
وجود ضمير مهني وأخلاقي لدى الباحثين.	04	4.34
تسهيل التعاون مع الجامعات العربية والغربية خاصة في ميدان التكنولوجيا.	03	3.26
استقلال الجامعة عن السياسة.	03	3.26
وضع آليات للشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص لتمويل البحوث والاستفادة منها.	03	3.26
زيادة منح التكوين بالخارج مع إلزام الطلبة بالعودة.	03	3.26
توفير الإمكانيات الخاصة بنشر البحوث و الموضوعية في نشرها.	02	2.17
تحفيز الباحثين في الانخراط في برامج البحث الوطنية ومخابر البحث والنشر في المجلات العلمية.	02	2.17
تحديد الحقوق والواجبات بشكل واضح.	01	1.09
تفرغ الأستاذ لإنجاز البحوث العلمية.	01	1.09
إعطاء قيمة لإنجاز البحوث العلمية أكثر من النشر.	01	1.09
توجيه البحث العلمي إلى المجال التطبيقي.	01	1.09
إصلاح جميع القطاعات المكونة للمجتمع (تكامل القطاعات).	01	1.09
الحزم مع التصرفات السلبية للإداريين والباحثين.	01	1.09
التكوين الجيد للطلبة و أن يعهد ذلك إلى أساتذة متخصصين.	01	1.09

نلاحظ من خلال الجدول رقم (101) أن أكبر نسبة والمقدرة ب 34,78 % من مجموع أفراد العينة ترى أن الحلول المقترحة للقضاء على تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية هي توفير الإمكانيات المادية للبحث العلمي(مخابر متطورة، مكتبات مجهزة بأحدث الكتب والمصادر، مقرات مجهزة للبحث....). أما نسبة 19,55 % من مجموع المبحوثين يرون أن الحل يكمن في القضاء على بيروقراطية الإدارة. في حين نجد نسبة 15,22% ترى أن الحل هو ربط الجامعة ميدانيا بالمؤسسات الصناعية والاجتماعية. نسبة 13,04% من مجموع أفراد العينة تقترح الحل الخاص بزيادة ميزانية البحث العلمي وتوزيعها في الآجال المحددة. أما نسبة 10,87% فترى أن الحل هو الاختيار الموضوعي للأستاذ الجامعي وجديته في العمل. ونسبة 9,78% من المجموع الكلي للمبحوثين يرون أن الحل يكمن في التحفيز المادي والمعنوي للباحثين الحقيقيين. نفس النسبة ترى أن الحل هو توفير بنك معلومات علمي وعالمي ومتطور وانترنت سريعة جدا. نسبة 7.61% ترى أن الحل يكمن في حرية صرف الأموال الخاصة بالبحوث مع المراقبة الصارمة أيضا نفس النسبة تقترح الاهتمام بمستوى أطروحات التخرج وتحكيمها بموضوعية، إعادة هيكلة الجامعة والمؤسسات البحثية وتغيير كل المسؤولين الحاليين عليها. في حين يقترح عدد من الأساتذة مجموعة من الحلول هي: تعزيز البحث الجماعي وروح التعاون بين الباحثين، منح التربصات لمن يستحقها وإعادة النظر في شروطها، كل حل يمثل نسبة 6,52% من مجموع أفراد العينة. نفس النسبة ترى أنه لا يوجد حلول للقضاء على تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. أما نسبة 5,43% من مجموع أفراد العينة فقد تكررت في اقتراح الحلول والتي سوف يتم ذكرها كالأتي :

_انتخاب القيادات الجامعية (رئيس القسم ، عميد الكلية، رئيس الجامعة...)

_مراقبة الباحثين عند إجراء البحوث مرحلة بمرحلة

_الزيادة في عدد الملتقيات والأيام الدراسية في الجامعة الجزائرية ولا تكون على أساس الصداقات والتكتلات

_يجب توفر الإرادة السياسية الحقيقية لإصلاح منظومة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

أما نسبة 4.34%من مجموع أفراد العينة فترى أن الحل الخاص بالقضاء على تحديات البحث العلمي هو وجود ضمير مهني وأخلاقي لدى الأساتذة الجامعيين. أما نسبة 3.26% من مجموع أفراد العينة فقد تكررت في اقتراح الحلول كما يلي :

_استقلال الجامعة عن السياسة

_وضع آليات للشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص لتمويل البحوث والاستفادة منها

_زيادة منح التكوين بالخارج مع إلزام الطلبة بالعودة

_تسهيل التعاون مع الجامعات العربية والغربية خاصة في ميدان التكنولوجيا

في حين تقترح نسبة 2.17 %من المجموع الكلي للمبحوثين الحل الخاص بتوفير إمكانيات نشر الأبحاث والموضوعية في نشرها. نفس النسبة ترى أن الحل هو تحفيز الباحثين في الانخراط في برامج البحث الوطنية ومخابر البحث والنشر في المجلات العلمية. أخيرا نلاحظ تكرار نسبة 1.09% من مجموع أفراد العينة في اقتراح الحلول كما يلي :

_تحديد الحقوق والواجبات بشكل واضح

_تفرغ الأستاذ لانجاز البحوث العلمية

_إعطاء قيمة لانجاز البحوث العلمية اكسر من النشر

_توجيه البحث العلمي إلى المجال التطبيقي

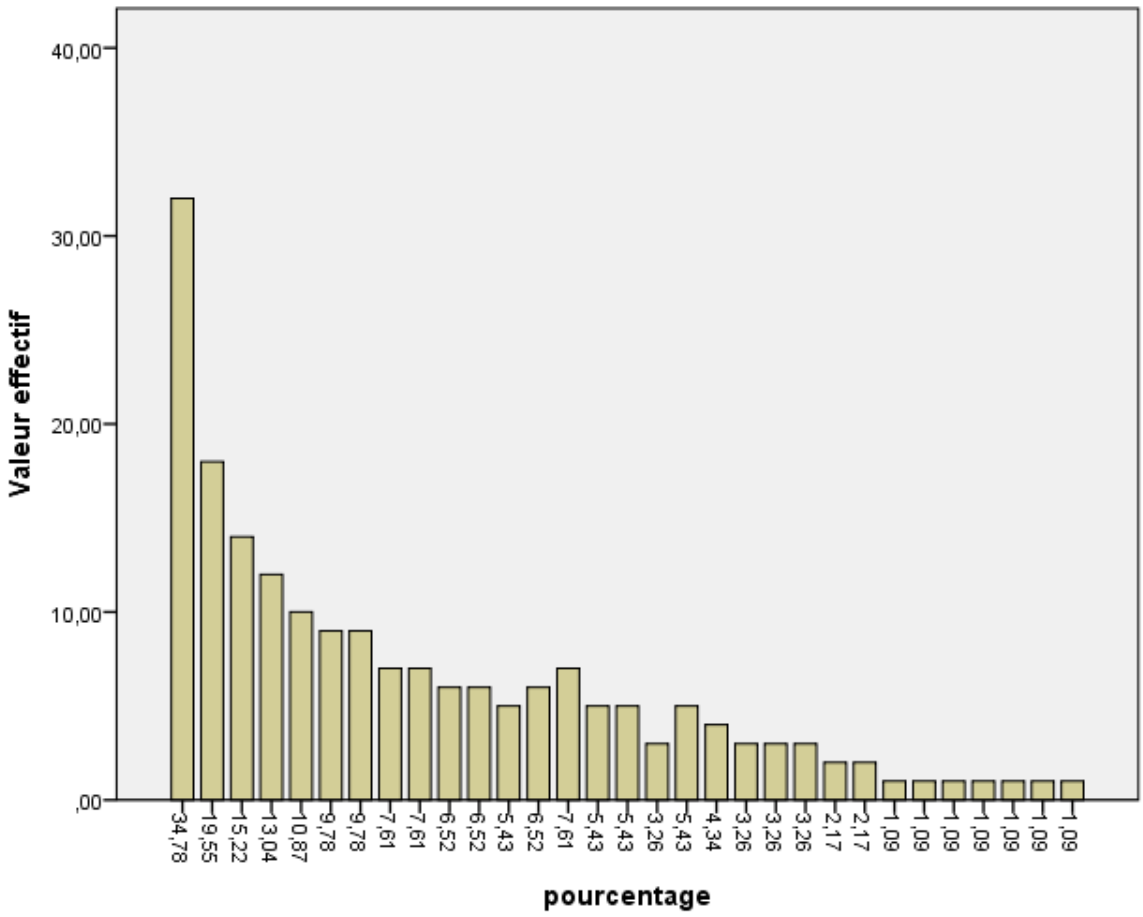
_إصلاح جميع القطاعات المكونة للمجتمع

_الحزم مع التصرفات السلبية للإداريين أو الباحثين

_التكوين الجيد للطلبة وأن يعهد ذلك إلى أساتذة متخصصين.

التمثيل بالأعمدة البيانية التالي يوضح استجابات أفراد العينة

شكل رقم (71) يبين الحلول المقترحة من طرف عينة البحث (الأساتذة الجامعيين) للقضاء على تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية



الفصل الثامن: عرض ومناقشة النتائج.

أولا/ مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات.

ثانيا/ مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة.

ثالثا/ مناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة.

رابعا/ النتائج العامة للدراسة.

أولا/ مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات.

1/مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى.

نصت الفرضية الأولى على: "التمويل الذي تخصصه الوزارة الوصية للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية لا يتجاوب مع احتياجات تطويره" يتم اختبار هذه الفرضية بالمؤشرات التالية:

أ/ امتلاك الجامعة للهياكل المادية الخاصة بالبحث العلمي.

ب/ تمويل البحث العلمي.

ج/ صرف ميزانية البحث العلمي.

د/ إمكانيات نشر الأبحاث.

– باعتبار تحليل بيانات الجدول رقم (44) وجدنا أن الجامعة لا تملك الهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث العلمي. ذلك ما عبرت عنه نسبة69.6% من مجموع أفراد العينة هذه الهياكل فيها نقص كبير على عدة أصعدة مرتبة كالآتي:

*نقص المخابر العلمية المتطورة.

*نقص المقرات المجهزة للبحث.

*عدم توفر المكتبات على أحدث المصادر والمراجع.

– من خلال تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (46). أقر 54 أستاذ بعدم كفاية تمويل البحث العلمي، وذلك بنسبة تقدر ب 58.7% من مجموع أفراد العينة. السبب يعود إلى:

*ميزانية تجهيز هياكل البحث غير كافية.

* المنحة المخصصة للبحث العلمي لا تعكس الجهد المبذول.

*زيادة تكاليف البحث لا تتناسب مع زيادة ميزانية البحث.

– وضحت بيانات الجدول رقم (48) الخاصة بالسؤال الذي نص على "هل صرف ميزانية البحث تتم بفعالية ويسر؟" إن صرف الميزانية لا تتم بفعالية ويسر وذلك بنسبة 87.00 % من مجموع أفراد العينة وذلك نتيجة:

* وجود قيود بيروقراطية.

* وجود شروط لصرف الميزانية.

*عدم تقديم الميزانية في الآجال المحددة.

– لقد وضحت النتائج الميدانية المبينة في الجدول رقم (50). أن نسبة 77.2% من مجموع أفراد العينة، يرون أن إمكانيات نشر الأبحاث لا تلبي احتياجات الباحثين. وذلك نتيجة:

* قلة توفر دور النشر وقلة توفر المجلات العلمية المتخصصة.

* كثرة تعقيدات شروط النشر.

* نشر الأبحاث يخضع لمنطق العلاقات الشخصية والمحسوبية و...

من هنا وباعتبار تحليل وتفسير البيانات الميدانية المبوبة في الجداول التي تحمل الأرقام المحصورة بين الرقم (44) و الرقم (51) و المبوبة حسب المؤشرات السالفة الذكر تبين أن: **التمويل الذي تخصصه الوزارة الوصية للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية لا يتجاوب مع احتياجات تطويره.**

2/ مناقشة نتائج الدراسة في ظل الفرضية الثانية.

لقد كان محتوى الفرضية الثانية "تلعب الإدارة الجامعية دورا إيجابيا في عملية تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية". نختبر هذه الفرضية بالمؤشرات التالية:

أ/ النمط القيادي الإداري.

ب/ التسيير الإداري.

ج/ العراقيل الإدارية.

د/ الدعم الإداري للأساتذة.

انطلاقا من البيانات الخاصة بالفرضية الثانية وجدنا أن:

– من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (52) تم التوصل إلى أن نسبة 62.0% من مجموع أفراد العينة، يرون أن النمط القيادي الأكثر انتشارا في الجامعة الجزائرية هو نمط القيادة التسلطية، ونسبة 28.3% من المجموع الكلي للمبحوثين يرون أن نمط القيادة السلبية هو الأكثر انتشارا في الجامعة الجزائرية. كلا النمطين النظام التسييري المتبع لديهما فيه سلبيات كبيرة.

– باعتبار تحليل البيانات الموضحة في الجدول رقم (53) فقد عبرت نسبة 84.8% من مجموع أفراد العينة أن القيادات الإدارية لا تساهم في تطور البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، ذلك نتيجة عدة أسباب أهمها:

*عدم موضوعية الشروط والمواصفات الوظيفية لتعيين القيادات الجامعية.

* تعيين القيادات يخضع لمبدأ المحسوبية والمصالح...

* النمط القيادي الإداري لا يتجاوب ومتطلبات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

– وضحت بيانات الجدول رقم (55) الخاصة بالسؤال الذي نص على "هل التسيير الإداري يواكب متطلبات البحث؟" أن أغلب المبحوثين من الأساتذة يرون أن التسيير الإداري لا يواكب متطلبات البحث العلمي، وذلك بنسبة كبيرة تقدر بـ 89.1% من مجموع أفراد العينة وذلك راجع إلى:

*عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

*ضعف تكوين الرجل الإداري ونقص الخبرة لديه.

* غياب الضمير المهني والأخلاقي.

– انطلاقا من نتائج السؤال الذي مفاده "هل تتعرض للعراقيل الإدارية أثناء أدائك لمهامك البحثية؟". باعتبار تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (57) تبين أن نسبة 70.7% من مجموع أفراد العينة يتعرضون للعراقيل الإدارية أثناء أدائهم لمهامهم البحثية والتي تتلخص في:

* بيروقراطية الإدارة.

*وجود محاباة بين الأساتذة.

*التسيب الإداري.

– من خلال تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (59) وجدنا أن نسبة 66.3% من مجموع أفراد العينة يتعرضون للعراقيل الإدارية فيما يخص تنظيم اللقاءات العلمية المحلية والدولية والتي من أبرزها:

*طول الإجراءات الإدارية.

*غياب المعايير والشروط الواضحة في تنظيم هذه اللقاءات.

* قبول أو رفض تنظيم اللقاءات العلمية لا يكون على أسس موضوعية.

– اتضح من خلال تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (61) أن أغلب الأساتذة لا يتلقون الدعم من الإدارة لتسهيل عملية القيام بالبحوث، وذلك بنسبة تقدر بـ 77.2% من مجموع أفراد العينة.

بناءا على تحليل وتفسير البيانات المبوبة في الجداول التي تحمل الأرقام المحصورة بين الرقم (52) والرقم (61) والتي تم تبويبها حسب مؤشرات: النمط القيادي الإداري، التسيير الإداري، العراقيل الإدارية، الدعم الإداري للأساتذة، تبين أن: **الإدارة الجامعية لا تلعب دورا إيجابيا في عملية تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.**

3/ مناقشة نتائج الدراسة في ظل الفرضية الثالثة

نصت الفرضية الثالثة على"الإنتاجية البحثية والعلمية للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية منخفضة". يتم اختبار هذه الفرضية بالمؤشرات التالية:

أ/ نظام توظيف الأساتذة.

ب/ دور الأستاذ الجامعي.

ج/ النشاط البحثي للأستاذ الجامعي.

بالرجوع إلى البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة تبين ما يلي:

– باعتبار تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (63) وجدنا أن أغلب المبحوثين من الأساتذة والمقدر عددهم ب79 أستاذ وبنسبة تقدر ب 85.9% يرون أن نظام توظيف الأساتذة لا يضمن إيجاد باحثين أكفاء وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

*عدم وضع شروط دقيقة وموضوعية للمترشحين.

*توظيف الأساتذة يخضع لمبدأ المحسوبية والولاءات...

*عدم جدية وفعالية لجان انتقاء الأساتذة.

– انطلاقا من تحليل بيانات الجدول رقم (65) تبين أن نسبة من الأساتذة والمقدرة ب44.6% من مجموع أفراد العينة، ترى أن الدور الطاغي على الأستاذ الجامعي هو التدريس. أما نسبة 40.2% ترى أن الدور الطاغي هو: التدريس والانشغال بالالتزامات

الأسرية والاجتماعية، ونسبة 1.1 % ترى أن الدور الطاغي على الأستاذ الجامعي هو البحث العلمي. وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما تم مقارنتها بالنسب السابقة.

– لقد وضحت نتائج تحليل البيانات المبينة في الجدول رقم (66) أن نسبة 89.1% من مجموع أفراد العينة يقومون بإنجاز أبحاث، 43.4% منها في إطار فريق بحث أو مخبر بحث، و8.7% منها أبحاث شخصية، ونسبة 8.7% في إطار وحدة بحث.

– باعتبار تحليل بيانات الجدول رقم (68) وجدنا أن نسبة 53.3% من مجموع أفراد العينة ليست لديهم أي جوائز بحثية أو براءات اختراع.

– انطلاقا من تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (69) تبين أن نسبة 44.6% من المجموع الكلي للمبحوثين لم يقوموا بأي نشاط بحثي فيما يخص النشر، التأليف أو الترجمة. في الثلاث سنوات الأخيرة.

– لقد بينت نتائج تحليل بيانات الجدول رقم (70) أن نسبة 44.6% من مجموع أفراد العينة ليست لديهم أي مقالات منشورة ولا مترجمة في الثلاث سنوات الأخيرة، أما نسبة 1.1% من المجموع الكلي للمبحوثين لديهم أكثر من خمسة مقالات مترجمة. في الثلاث سنوات الأخيرة.

– باعتبار تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (71)، وجدنا أن أغلب الأساتذة لم يؤلفوا أي كتاب في الثلاث سنوات الأخيرة وذلك بنسبة تقدر ب 79.3% من مجموع أفراد العينة. أما نسبة 16.3% من المجموع الكلي للمبحوثين ألفوا أقل من ثلاثة كتب. والنسبة المتبقية والمقدرة ب4.3% ألفوا أكثر من ثلاثة كتب.

– لقد وضح تحليل بيانات الجدول رقم (72) أن نسبة 72.8% من مجموع أفراد العينة لم يقوموا بتأطير مذكرات الماجستير في الثلاث سنوات الأخيرة، ونسبة 27.2% من المجموع الكلي للمبحوثين أطروا مذكرات ماجستير وتمت مناقشتها. في الثلاث سنوات الأخيرة.

– من خلال تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (73)، وجدنا أن نسبة 85.9% من مجموع أفراد العينة لم يؤطروا أطروحات الدكتوراه في الثلاث سنوات الأخيرة ونسبة 14.1% أطروا أطروحات دكتوراه وتمت مناقشتها. في نفس الفترة السابقة.

– انطلاقا من تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (74) تبين أن نسبة 65.2% من مجموع أفراد العينة لم يشاركوا في مناقشة مذكرات الماجستير أو أطروحات الدكتوراه. أما نسبة 34.8% شاركوا في مناقشة مذكرات الماجستير أو أطروحات الدكتوراه، منها نسبة 1.1% من مجموع أفراد العينة شاركوا في مناقشة عشرة مذكرات و أطروحات. هذه النسب كلها في الثلاث سنوات الأخيرة.

– لقد وضح تحليل بيانات الجدول رقم (75) أن نسبة 37.00% من مجموع أفراد العينة لم يقوموا بالمشاركة في اللقاءات العلمية، ونسبة 54.3% لديهم خمسة مشاركات. أما نسبة 7.6% من المجموع الكلي للمبحوثين فلديهم أكثر من خمسة مشاركات في اللقاءات العلمية.

– إن تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (77) تبين أن نسبة 68.5% من مجموع أفراد العينة لم يقوموا بتنظيم اللقاءات العلمية.

من خلال مناقشة النتائج وتحليل وتفسير البيانات المبوبة في الجداول المحصورة بين الأرقام (63) و (77). والتي تم تبويبها حسب المؤشرات السالفة الذكر. تبين أن دور الأستاذ الجامعي البحثي يكاد يكون مغيب، حيث يَغْلُبُ عليه دور التدريس. كما أن النشاط البحثي للأستاذ الجامعي قليل بالاعتماد على مؤشرات (التأليف، الترجمة، المقالات المنشورة المشاركة في اللقاءات العلمية، وتنظيم اللقاءات العلمية...) على هذا الأساس يمكن القول أن: **الإنتاجية البحثية والعلمية للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية منخفضة.**

4/ مناقشة نتائج الدراسة في ظل الفرضية الرابعة

لقد نصت الفرضية الرابعة على: "يساهم محتوى مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا في تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية" نختبر هذه الفرضية بالمؤشرات التالية:

أ/ معيار اختيار طلبة الدراسات العليا.

ب/ تكوين طلبة الدراسات العليا.

ج/ بحوث الدكتوراه والماجستير (تكرار المواضيع، المحتوى، التقييم، تطبيق البحوث)

انطلاقا من البيانات الخاصة بالفرضية الرابعة وجدنا أن:

– من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (78)، تم التوصل إلى أن المعيار الأكثر انتشارا في اختبار طلبة الدراسات العليا هو التقدير العام للمسابقة، وذلك بنسبة تقدر ب47.8% من مجموع أفراد العينة. أما نسبة39.1% من المجموع الكلي للمبحوثين ترى أن المعايير غير الأكاديمية (محسوبية، ولاءات، صداقات...) هي المعيار الأكثر انتشارا في اختيار طلبة الدراسات العليا. هذه النسب متقاربة مما سينعكس على نوعية البحوث المنجزة من قبل طلبة الدراسات العليا.

– باعتبار نتائج تحليل البيانات الموضحة في الجدول رقم (79)، وجدنا أن نسبة 79.3% من مجموع أفراد العينة يرون عدم نجاعة تكوين طلبة الدراسات العليا. لأن هذا التكوين الذي يتلقاه طلبة الدراسات العليا غير كفيل بإيجاد نخبة قادرة على تطوير البحث العلمي وذلك نتيجة عدة أسباب أهمها:

*نقص التأطير.

*طغيان الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

*قلة المراجع والمصادر الحديثة.

– لقد وضح تحليل بيانات الجدول رقم (81) أن نسبة 89.1% من مجموع أفراد العينة يرون أن تكرار مواضيع الأبحاث يؤثر على تطور البحث العلمي وهذا راجع إلى أن:

*المواضيع تكون مستهلكة ولا تضيف جديدا للبحث.

*عدم مواكبة المستجدات الحاصلة في البحث.

* ندرة المساهمة في التراكم المعرفي والبحثي.

– انطلاقا من تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (83) تم التوصل إلى أن محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير لا يفتح المجال للابتكار والتطور، وذلك بنسبة تقدر ب68.5% من مجموع أفراد العينة. ذلك نتيجة عدة أسباب أهمها:

*قلة الإرشاد والتوجيه من طرف المؤطرين.

*عدم امتلاك طلبة الدراسات العليا مهارات البحث العلمي.

*عدم جدية الطلبة في انجاز البحوث.

– باعتبار تحليل بيانات الجدول رقم (85) وجدنا أن تقييم محتوى مذكرات وأطروحات الدراسات العليا لا يتم على أسس علمية وموضوعية، وذلك ما صرح به أغلب الأساتذة وذلك بنسبة تقدر 75.00% من مجموع أفراد العينة. السبب يعود إلى أن:

*التقييم يكون عبارة عن تبادل للمجاملات بين الأساتذة.

*عدم الاهتمام بالمناقشة والتقييم من طرف بعض الأساتذة.

*عدم اختصاص بعض الأساتذة.

– من خلال تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (87). تم التوصل إلى أن أغلب البحوث التي تنجز من قبل طلبة الدراسات العليا لا تجد طريقها للتطبيق، وذلك ما عبرت عنه نسبة 91.3% من مجموع أفراد العينة. وذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها:

*عزلة الجامعة عن المجتمع.

*عدم الإقبال على البحوث الجامعية الجزائرية.

*عدم جدية هذه البحوث.

من خلال مناقشة النتائج وتحليل وتفسير البيانات الميدانية المبوبة في الجداول التي تحمل الأرقام المحصورة بين الرقم (78) والرقم (87) التي تم تبويبها حسب مؤشرات معيار اختيار طلبة الدراسات العليا، التكوين، بحوث الدكتوراه والماجستير (تكرار المواضيع ومحتوى المواضيع، التقييم، تطبيق الأبحاث) تبين أن: **محتوى مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا لا يساهم في تطوير البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.**

5/ مناقشة نتائج الدراسة في ظل الفرضية الخامسة

– نصت الفرضية الخامسة على: "لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دور في زيادة كفاءة البحث العلمي بالجامعة الجزائرية في ظل العولمة". يتم اختبار هذه الفرضية بالمؤشرات التالية:

أ/ توفر الجامعة على قاعدة معلومات وفوائد استخدامها.

ب/ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ج/ استفادة البحث العلمي في الجزائر من ثروة تكنولوجيا المعلومات.

انطلاقا من البيانات الخاصة بالفرضية الخامسة وجدنا أن:

– باعتبار نتائج تحليل بيانات الجدول رقم (89)، تبين أن الجامعة لا تتوفر على قاعدة معلومات لمختلف البحوث العلمية هذا ما أكدته نسبة 51.1% من مجموع أفراد العينة. أما نسبة 48.9% من المجموع الكلي للمبحوثين يرون أن الجامعة تتوفر عليها. تتمثل قاعدة المعلومات خاصة في الأبحاث التي أجريت في إطار الدراسات العليا.

– انطلاقا من تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (91) تم التوصل إلى أن استخدام قاعدة المعلومات يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي، هذا ما أكدته نسبة 85.9% من مجموع أفراد العينة لأن ذلك يؤدي إلى:

*اختصار الوقت والجهد في الوصول لمختلف الأبحاث.

*الحصول على أكبر قدر من المعلومات.

*تقليل تكلفة الأبحاث

– من خلال تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (93) نجد أن نسبة76.1% من مجموع أفراد العينة يستخدمون تكنولوجيا المعلومات في ميدان تخصصهم البحثي ونسبة 23.9% من مجموع المبحوثين لا يستخدمونها نتيجة:

*ضعف مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات.

*كثرة تعقيدات أنظمة تكنولوجيا المعلومات.

*ضعف التثقيف بأهمية تكنولوجيا المعلومات.

– إن تحليل بيانات الجدول رقم (95) تبين أن الباحثين يستعينون على حل المشكلات البحثية عن طريق التواصل الإلكتروني مع الباحثين وذلك بنسبة تقدر ب62% من مجموع أفراد العينة. لأن ذلك يرفع من كفاءتهم البحثية.

– باعتبار نتائج تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (97) نجد أن نشر الأبحاث على شبكة الانترنت يساهم في زيادة كفاءة البحث العلمي وهذا ما أكدته نسبة 83.7% من مجموع أفراد العينة لأن ذلك يؤدي إلى:

*وصول الأبحاث إلى أكبر قدر من المهتمين لتعميم الفائدة.

*زيادة فعالية البحث من خلال الحوارات المختلفة مع المختصين والباحثين.

*المساهمة في التراكم المعرفي والبحثي.

– انطلاقا من تحليل البيانات الخاصة بالجدول رقم (99) تبين أن البحث العلمي في الجزائر استفاد من ثورة تكنولوجيا المعلومات. هذا ما وضحته نسبة 51.1% من مجموع أفراد العينة رغم أن هناك بعض العراقيل نتيجة:

*عدم وجود خطط وبرامج لتطوير تكنولوجيا المعلومات.

*الأساليب التقليدية في البحث.

*نقص الطاقات المدربة والمؤهلة.

من خلال مناقشة النتائج و تحليل وتفسير البيانات الميدانية المبوبة في الجداول التي تحمل الأرقام المحصورة بين الرقم(89) والرقم (99) والتي تم تبويبها حسب المؤشرات سالفة الذكر تبين أن: **لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دور في زيادة كفاءة البحث العلمي بالجامعة الجزائرية في ظل العولمة.** رغم بعض التحفظات كانتشار السرقات العلمية مثلا.

ثانيا/ مناقشة نتائج الدراسة في ظل الدراسات السابقة

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الجامعة الجزائرية لا تملك الهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث العلمي. وذلك ما عبرت عنه نسبة 69.6% من مجموع أفراد العينة. الهياكل تعاني من نقص كبير على عدة أصعدة: نقص المخابر العلمية المتطورة، نقص المقرات المجهزة للبحث وعدم توفر المكتبات على أحدث المصادر والمراجع هذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة "بشير معمرية" بعنوان **معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة الجامعة.** حيث أظهرت نتائج الدراسة بأن المعوقات المادية لأساتذة العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية ذات التأثير السلبي المرتفع تتعلق ب: غياب المراجع العلمية. كما يرى أفراد عينة الدراسة بالنسبة لتخصصات العلوم التجريبية بأن المعوقات ذات التأثير السلبي المرتفع على القيام بالبحث العلمي هي: عدم توفر الوسائل المساعدة على البحث.

كما أن نتيجة الدراسة الحالية تتفق مع دراسة "فيصل عمر وعفيف زيدان" بعنوان **معوقات البحث العلمي لدى المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة،** حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة. أن المعوقات المتعلقة بالتسهيلات التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة كانت كبيرة في معظم فقرات مجال التسهيلات من بينها: نقص الكتب العلمية الحديثة في مكتبات الجامعة.

أيضا نتيجة الدراسة تتفق مع دراسة "نبيلة يوسف" بعنوان **واقع البحث العلمي في جامعات الجمهورية السورية**. حيث يرى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة تشرين بأن هناك نقص شديد في مستلزمات البحث العلمي التي لم تتوفر بشكلها المناسب والكامل.

بينت نتائج الدراسة الحالية. أن تمويل البحث العلمي غير كاف وذلك بنسبة تقدر ب58.7% من مجموع أفراد العينة. نفس النتيجة أكدتها دراسة "راضية بوزيان" بعنوان **إشكالية البحث العلمي السوسيولوجي في الجزائر**، حيث توصلت هذه الدراسة إلى: عدم توفر مناخ أكاديمي مشجع للباحث ويرجع ذلك أساسا إلى عدة أسباب من بينها:

عدم توفر الإمكانيات المادية، كما بينت نتائج هذه الدراسة السابقة عدم كفاية الميزانية المخصصة للبحث العلمي الاجتماعي.

كما تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة "علي مهدي كاظم وفوزية بنت عبد الباقي الجمالي" بعنوان: **معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها**. حيث بينت نتائج هذه الدراسة أن ضعف ميزانية البحث العلمي على مستوى الكلية من المعوقات الحادة للبحث.

أيضا نتيجة الدراسة الحالية تتفق مع دراسة "فيصل عمر وعفيف زيدان" حيث أظهرت نتائج الدراسة السابقة أن المعوقات المادية التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة كانت كبيرة جدا في أغلب فقرات مجال المعوقات المادية من بينها: انعدام الدعم المالي للأبحاث بغض النظر عن أهميتها.

توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى أن صرف ميزانية البحث لا تتم بفعالية ويسر وذلك ما عبرت عنه نسبة 87.00% من مجموع أفراد العينة. هذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة "علي مهدي كاظم وفوزية بنت عبد الباقي الجمالي" حيث أظهرت نتائج الدراسة أن كثرة الإجراءات المتعلقة بصرف المبالغ المخصصة للبحوث الممولة تعتبر من بين معوقات البحث العلمي الحادة.

بينت نتائج الدراسة أن أغلب أفراد العينة يرون أن إمكانيات نشر الأبحاث لا تلبي احتياجات الباحثين، وذلك بنسبة تقدر ب77.2% من مجموع أفراد العينة، وهو ما يتفق مع دراسة "بشير معمرية" حيث بين أفراد عينة البحث الذين ينتمون إلى العلوم الإنسانية أن من

بين المعوقات المادية ذات التأثير السلبي المرتفع على القيام بالبحث العلمي النقص في إمكانيات نشر الأبحاث. نفس النتيجة جاءت في دراسة "فيصل عمر وعفيف زيدان" حيث بينت هذه الدراسة أن درجة معوقات النشر التي تواجه المشرفين المتفرغين كانت كبيرة في معظم فقرات مجال معوقات النشر (قلة بدائل النشر، وجود ظاهرة التقييم السلبي لاحتكار الألقاب...).

توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى أن70.7% من مجموع أفراد العينة يتعرضون للعراقيل الإدارية أثناء أدائهم لمهامهم البحثية. وتعد هذه النتيجة متقاربة مع ما توصلت إليه دراسة "فيصل عمر وعفيف زيدان" حيث أكدت نتائج هذه الدراسة أن درجة المعوقات الإدارية التي تواجه المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة كانت كبيرة في معظم فقرات مجال المعوقات الإدارية (تعتمد الجامعة نظاما بيروقراطيا، عدم اعتماد معايير عادلة للتعامل مع جميع المشرفين ...).

كما أن نتيجة الدراسة تتفق مع دراسة "عبد الصمد الأغبري وفريدة عبد الوهاب المشرف بعنوان "**واقع البحث العلمي في ضوء بعض المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية**" حيث بينت نتائج هذه الدراسة أن استجابات أفراد العينة لفقرات العوامل الإدارية كانت بدرجة عالية. مما يعكس مدى تأثير هذه العوامل في إنتاجية عضو هيئة التدريس.

بينت نتائج الدراسة الحالية أن نسبة40.2% من مجموع أفراد العينة ترى أن الدور الطاغي على الأستاذ الجامعي هو الانشغال بالالتزامات الأسرية والاجتماعية والتدريس وهو ما يتفق مع دراسة " بشير معمرية" التي وضحت أن المعوقات الشخصية الخاصة بالبحث العلمي تتمثل في عدة نقاط من بينها الالتزامات الأسرية والاجتماعية.

– توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى أن: أغلب أفراد العينة يقومون بأبحاث وذلك بنسبة 89.1% من مجموع أفراد العينة، 43.4% منها في إطار فريق بحث أو مخبر بحث. هذا عكس ما توصلت إليه نتائج دراسة "جمال معتوق" بعنوان: **قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر**، حيث بينت الدراسة الميدانية أن أغلبية المبحوثين يرون أنه لا يوجد بحث علمي داخل الجامعة الجزائرية.

بينت نتائج الدراسة أن محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير لا تفتح المجال للابتكار والتطور وذلك بنسبة تقدر ب68.5% من مجموع أفراد العينة. هذا ما يتوافق مع دراسة "راضية بوزيان" حيث أكدت نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة ب 28.88% أن البحوث سطحية وتخضع للتقليد والتكرار علىمستوى المواضيع ومنهجية الدراسة والتحليل.

وضحت نتائج الدراسة الحالية أن تقييم محتوى مذكرات وأطروحات الدراسات العليا لا يتم على أسس علمية وموضوعية وهو ما بينته نسبة 75.00% من مجموع أفراد العينة، هذا ما يتفق مع دراسة "علي مهدي كاظم وفوزية بنت عبد الباقي الجمالي" التي بينت أن من بين معوقات البحث الحادة ضعف الموضوعية في تحكيم البحوث وتدخل الأهواء والصراعات الشخصية.

ثالثا/ مناقشة النتائج في ضوء أهداف الدراسة

1/ بينت النتائج أن التمويل الذي تخصصه الوزارة الوصية للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية لا يتجاوب مع احتياجات تطويره، وبذلك يتحقق الهدف العملي الأول من الدراسة المتمثل في معرفة إذا كان التمويل الذي تخصصه الوزارة الوصية للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية يتجاوب مع احتياجات تطويره.

2/ توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى أن الإدارة الجامعية لا تلعب دورا إيجابيا في عملية تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، وبذلك يتحقق الهدف العملي الثاني من الدراسة والمتمثل في: معرفة دور الإدارة الجامعية في عملية تطوير البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

3/ وضحت نتائج الدراسة أن دور الأستاذ الجامعي البحثي يكاد يكون مغيب، حيث يغلب عليه دور التدريس، كما أن النشاط البحثي للأستاذ الجامعي قليل بالاعتماد على مؤشرات (التأليف، الترجمة، المقالات المنشورة، المشاركة في اللقاءات العلمية وتنظيمها ...) على هذا الأساس يمكن القول أن الإنتاجية البحثية والعلمية للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية منخفضة. بالتالي تحقق الهدف العملي الثالث من الدراسة المتمثل في التعرف على مستوى الإنتاجية البحثية والعلمية للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية.

4/ بينت النتائج الخاصة بالبحث أن محتوى مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا لا يساهم في تطوير البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. وبذلك يتحقق الهدف العملي الرابع من الدراسة المتمثل في الكشف عن ما إذا كان محتوى مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا يساهم في تطوير البحث العلمي في الجامعة الجزائرية .

5/ توصلت نتائج الدراسة إلى أن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دور في زيادة كفاءة البحث العلمي بالجامعة الجزائرية في ظل العولمة، وبالتالي تحقق الهدف العملي الخامس من الدراسة والمتمثل في معرفة دور تكنولوجيا المعلومات في زيادة كفاءة البحث في الجامعة الجزائرية.

رابعا/ النتائج العامة للدراسة

1/ توصلت الدراسة إلى أن التمويل الذي تخصصه الوزارة الوصية للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية لا يتجاوب مع احتياجات تطوير هذا الأخير "البحث العلمي" ويتجلى ذلك من خلال:

- نقص الهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث العلمي.
- عدم كفاية تمويل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.
- صرف ميزانية البحث لا تتم بفعالية ويسر.
- إمكانيات نشر الأبحاث لا تلبي احتياجات الباحثين.

2/ بينت نتائج الدراسة أن الإدارة الجامعية لا تلعب دورا إيجابيا في عملية تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية. بل تعتبر تحديا من تحديات البحث العلمي. وذلك يعود إلى:

- ضعف مساهمة القيادات الإدارية في تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.
- التسيير الإداري لا يواكب متطلبات البحث العلمي.
- عدد كبير من المبحوثين يتعرضون للعراقيل الإدارية أثناء أدائهم لمهامهم البحثية.
- قلة الدعم المقدم من طرف الإدارة للباحثين لتسهيل عملية القيام بالبحوث.

3/ وضحت النتائج أن الأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية الإنتاجية البحثية والعلمية لديه منخفضة. ويتضح ذلك من خلال:

- عدد كبير من الأساتذة يفوق النصف ليست لديهم جوائز بحثية أو براءات اختراع.
- عدد كبير من الأساتذة لم يقوموا بنشاط بحثي (الترجمة، نشر الأبحاث...)
- معظم الأساتذة لم يقوموا بتأليف الكتب.
- أغلب الأساتذة لم يقوموا بتأطير مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ولم يشاركوا في مناقشتها.
- عدد كبير من الأساتذة لم يقوموا بتنظيم اللقاءات العلمية.
- عدد لا بأس به من الأساتذة لم يشاركوا في اللقاءات العلمية.

4/ توصلت الدراسة إلى أن محتوى مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا لا يساهم في تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، ويتبين ذلك من خلال:

- عدد كبير من الأبحاث تكون مستهلكة ولا تضيف جديدا للبحث.
- محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير في الغالب لا يفتح المجال للابتكار والتطور.
- جل مذكرات وأطروحات الدراسات العليا لا يتم تقييمها على أسس علمية وموضوعية.
- معظم البحوث التي تنجز من قبل طلبة الدراسات العليا لا تجد طريقها للتطبيق.

5/ بينت نتائج الدراسة أن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دور في زيادة كفاءة البحث العلمي بالجامعة الجزائرية في ظل العولمة. ويتضح ذلك من خلال:

- استخدام قاعدة المعلومات يؤدي إلى اختصار الوقت والجهد في الوصول لمختلف الأبحاث.
- الحصول على أكبر قدر من المعلومات.
- يستعين أغلب الباحثين بالتواصل الإلكتروني بزملائهم الباحثين في حل المشكلات البحثية التي تعترضهم.

– نشر الأبحاث على شبكة الأنترنت يؤدي إلى وصول الأبحاث إلى أكبر قدر ممكن من المهتمين.

– زيادة فعالية البحث من خلال الحوارات المختلفة مع المختصين والباحثين.

في الأخير من خلال ما سبق نصل إلى نتيجة عامة مفادها: أن البحث العلمي في الجامعة الجزائرية يواجه تحديات عدة تتعلق: بالتمويل، الإدارة الجامعية، الكفاءات البحثية وتكنولوجيا المعلومات والعولمة.

توصيات واقتراحات

وفقا للنتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة، ومن خلال إجابات المبحوثين من الأساتذة. حول الحلول التي يقترحونها للقضاء على مختلف التحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. يمكن تقديم التوصيات والاقتراحات الآتية. التي تتعلق بتمويل البحث العلمي، الإدارة الجامعية، الكفاءات البحثية وتكنولوجيا المعلومات والعولمة:

1/ زيادة تمويل البحث العلمي من طرف الدولة ليصل على الأقل إلى 2% من الناتج المحلي الخام.

2/ البحث عن مصادر أخرى لتمويل البحث العلمي وذلك من خلال الانفتاح أكثر على المؤسسات الاقتصادية.

3/ تنويع خدمات الجامعة وتقديمها إلى كل أفراد المجتمع. مما يجعلها تحصل على مداخيل إضافية يمكن استثمارها في تمويل البحث العلمي. عن طريق عدة إجراءات منها:

*القيام بالبحوث وتقديم الاستشارات واستقصاء مشكلات قطاع الإنتاج وإيجاد الحلول الواقعية لها. مقابل إيرادات تحول لصالح البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

*استغلال ما تملكه الجامعة من ورشات، مخابر ومزارع... لإنتاج منتجات زراعية وصناعية يتم تسويقها. للحصول على مقابل مادي لصالح البحث العلمي.

*تقديم خدمات التعليم المستمر.

*تقديم خدمات التدريب.

*الحصول على إيرادات من خلال استغلال المنشآت الجامعية.

4/ تحمل الطلبة جانبا من تكاليف الدراسة لصالح البحث العلمي من خلال الاقتراحات التالية:

*فرض رسوم دراسية على الطلبة الجامعيين في حدود 500 دج إلى 1000دج. هذه الرسوم يعفى منها الطلبة ذوي الأولياء محدودي الدخل.

*زيادة رسوم التسجيل من 200دج إلى 500دج لصالح البحث العلمي.

*الطلبة العاملين (الموظفين) يمكنهم دفع قسط من تكاليف الدراسة حسب الدخل الذي يتقاضاه الطالب العامل.

*فرض رسوم دراسية رمزية أخرى على الطلبة لقاء رغبتهم في الانتقال من كلية إلى أخرى أو من جامعة إلى أخرى.

5/ إصدار مجلات علمية محكمة خاصة بكل كلية مع إنشاء دار نشر تابعة للجامعة.

6/ انتخاب القيادات الإدارية بدءا من رئيس القسم ونوابه وصولا إلى رئيس الجامعة.

7/ ضرورة حصول المسؤولين الإداريين بمختلف مستوياتهم على تأهيل إداري أو دورات تدريبية متخصصة في مضمون الوظيفة ذاتها.

8/ التجديد للقيادات الجامعية لا يتعدى خمس سنوات، ويكون على أساس تقديم قائمة بالانجازات الملموسة خاصة في مجال البحث العلمي. إلى جانب مشروعاتهم المستقبلية لتطوير الجامعة.

9/ وضع شروط أكثر موضوعية وعلمية لتوظيف الأساتذة الجامعيين.

10/ اشتراط إتقان الأساتذة لغة أجنبية واحدة على الأقل ومستوى مقبول من الفهم للغة الانجليزية عند التوظيف.

11/ عدم الترشح للماجستير أو الدكتوراه في نظام ل.م.د إلا للطلبة الذين تتجاوز معدلاتهم ثلاثة عشرة من عشرين.(20/13)

12/ الاهتمام بمستوى بحوث طلبة الدراسات العليا وتحكيمها بموضوعية.

13/ إثراء قاعدة المعلومات بالجامعة بمختلف البحوث والدوريات العلمية.

14/ توفير شبكة انترنت سريعة على مستوى الجامعة.

قائمــة المصادر والمراجــع

أولا: القواميس والمعاجم

1- ابن منظور. **لسان العرب**، بيروت: دار الكتب الجامعية، 2003.

ثانيا: الكتب

2- إبراهيم، مجدي عزيز. **التربية والعولمة**، القاهرة: عالم الكتب، 2008.

3- إبراهيم، محمد عبد الرزاق. **منظومة تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة**، الأردن: دار الفكر، 2007.

4- أحمد، حمدي علي. **مقدمة في علم اجتماع التربية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

5- أحمد، عبد السميع سيد. **دراسات في علم الاجتماع التربوي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993.

6- إسماعيل، علي عبد ربه حسين. **البناء التنظيمي للأقسام العلمية الجامعية**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2007.

7- إسماعيل، علي عبد ربه حسين. **تطوير إدارة التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2007.

8- البرعي، وفاء محمد. **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، تقديم: شبل بدران، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

9- البهنساوي، فردوس عبد الحميد. **منظومة التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية**، القاهرة: عالم الكتب، 2006.

10- الحسيني، السيد. **نحو نظرية اجتماعيه نقدية**، مصر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1995.

11- الخشاب، عبد الإله يوسف والعناد، مجداب بدر. **التمويل الذاتي للتعليم العالي في الدول النامية وتوجهاته**، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001.

12- الخطيب، أحمد محمود وسالم، عادل معاينة. **الإدارة الإبداعية للجامعات "نماذج حديثة"**، الأردن: جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، 2006.

13- الخواجة، محمد ياسر. **البحث الاجتماعي أسس منهجية ونماذج تطبيقية**، القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2011.

14- السنبل، عبد العزيز بن عبد الله. **التربية في الوطن العربي**، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2002.

15- السيد، السيد عبد العاطي. **النظرية في علم الاجتماع**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2005.

16- السيد، لمياء محمد. **الجامعة ورسالة العولمة. رؤية مستقبلية**، تقديم: حامد عمار، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002.

17- الصيرفي، محمد. **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، الإسكندرية: دار الفكر العربي، 2009.

18- العساف، صالح بن محمد. **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، الرياض: العبيكان للطباعة والنشر، 1989.

19- العلي، هدى عبد الرحيم حسن. **اقتصاديات المعلومات**، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.

20- الغامدي، عبد الله مغرم. **الإنفاق على التعليم**، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2006.

21- الكاشف، علي. **التنمية الاجتماعية**، مصر: عالم الكتب الحديث، بدون سنة نشر.

22- الكيلاني، عبد الله زيد والشريفين، نضال كمال. **مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية**، ط: 04، عمان: دار المسيرة، 2014.

23- اللحلح، أحمد عبد الله وأبو بكر، مصطفى محمود. **البحث العلمي، تعريفه خطواته مناهجه، المفاهيم الإحصائية**، مصر: الدار الجامعية، 2002.

24- المهدي، مجدي صلاح طه. **البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2007.

25- النبوي، أمين محمد. **الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، تقديم: حامد عمار، مصر: الدار اللبنانية، 2007.

26- أوكليلة، هادية محمد. **دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2001.

27- بدر، أحمد. **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط: 07، الكويت: وكالة المطبوعات عبد الله حرمي، 1984.

28- بدران، شبل والدهشان، جمال. **التجديد في التعليم الجامعي**، مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

29- بدران، شبل وسليمان، سعيد. **التعليم في مجتمع المعرفة**. الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2007.

30- بدران، شبل ونجيب، كمال. **التعليم الجامعي وتحديات المستقبل**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2006.

31- بدران، شبل والبوهي، فاروق. **نظم التعليم في دول العالم**، مصر: دار قباء للطباعة، 2001.

32- بدران، شبل. **التعليم والتحديث**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.

33- بفردج، ب. أ. ب. **فن البحث العلمي**، ترجمة: زكريا فهيمي، ط: 04. لبنان: دار إقرأ، 1983.

34 – بن أشنهو، مراد. **نحو الجامعة الجزائرية**، ترجمة: عائدة أديب بامية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.

35- بن عبد الله، محمد. **المنظومة التعليمية والتطلع إلى الإصلاح**، وهران: دار الغرب للنشر و التوزيع، 2005.

36- بوحوش، عمار والذنيبات، محمد محمود. **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

37- بوعبد الله، لحسن ومقداد، محمد. **تقويم العملية التكوينية في الجامعة (دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

38- بوعشة، محمد. **أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل**، لبنان: دار الجيل، 2000.

39- بوفلجة، غياث. **التربية والتعليم بالجزائر**. ط: 02، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006.

40- بوفلجة، غياث. **التربية والتكوين بالجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

41- تركي رابح، **أصول التربية والتعليم**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

42- تيماشيف، نيقولا. **نظرية علم الإجماع طبيعتها وتطورها**، ترجمة: محمود عودة وآخرون، ط: 07، مصر: دار المعارف، 1982.

43- جلبي، علي عبد الرزاق ، **تصميم البحث الاجتماعي**، ط:2، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003

44- حامد، دنيا علي. **الاعتماد المهني للمعلم في ضوء بعض خبرات بعض الدول المتقدمة**، الأزاريطة: دار الجامعة الجديدة، 2007.

45- حجاب، محمد منير. **أساسيات البحوث الإعلامية والاجتماعية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.

46- حسان، حسن محمد والعجمي، محمد حسين. **التعليم الجامعي وتكافؤ الفرص التعليمية**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2008.

47- خضير، إدريس. **التفكير الاجتماعي الخلدوني وأثره في علم الاجتماع الحديث**، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2003.

48- د، ل. **ضمان الجودة في التعليم العالي**، ترجمة: السيد عبد العزيز البهواشي وسعيد بن حمد الربيعي، القاهرة: عالم الكتب، 2005.

49- رشوان، حسين عبد الحميد. **العلم والتعليم والمعلم من منظور علم الاجتماع**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006.

50- رشوان، حسين عبد الحميد ، **في مناهج العلوم**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003

51- رمزون، حسين فرحان. **قراءات في أساليب البحث العلمي**، الأردن: دار حنين، الكويت: مكتبة الفلاح، 1995.

52- زاهر، ضياء الدين و آخرون. **مستقبل التعليم الجامعي العربي** "**رؤى تنموية**"، الجزء الأول، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2007.

53- زايد مصطفى. **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

54- زناتي، أنور محمود. **في كتابة الأبحاث والرسائل الجامعية منهجيا**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2007.

55- زيدان، مسعد عبد الرحمن. **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، مصر: دار الكتب القانونية، 2000.

56- سامي محمد. **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ط: 04، الأردن: دار المسيرة، 2006.

57- سامي، سعيد إسماعيل. **شجون جامعية**، القاهرة: عالم الكتب، 1999.

58- سركز، العجيلي عصمان وأمطير، عياد سعيد. **البحث العلمي أساليبه وتقنياته**، طرابلس: دار الكتب الوطنية، 2002.

59- شحاتة، حسن. **نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

60- شفيق، محمد. **البحث العلمي"الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"**، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001

61- شمت، عبد الله وآخرون. **البحث العلمي في الوطن العربي، إشكاليات وآليات المقاومة**، الأزاريطة: المكتب الجامعي الحديث، 2008.

62- عابدين، محمود عباس. **تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

63- عبد الجواد، أحمد. **إشكالية البحث العلمي والتكنولوجيا في الوطن العربي**، مصر: دار قباء للنشر والتوزيع، 2000.

64- عبد الحي، رمزي أحمد. **التعليم العالي والتنمية "وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2006.

65- عبد الحي، رمزي أحمد. **نحو مجتمع معلوماتي**، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2006.

66- عبد الرحمن، عبد الله محمد. **دراسات في علم الاجتماع**، بيروت: دار النهضة العربية، 2000.

67- عبد الرحمن، عبد الله محمد. **سوسيولوجيا التعليم الجامعي**، مصر: دار المعرفة الجامعية،1991.

68- عبد النبي، محمد إبراهيم. **التعليم والمجتمع دراسات نظرية وميدانية**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1989.

69- عبده، فاروق قلية. **أستاذ الجامعة الدور والممارسة (بين الواقع والمأمول)**، القاهرة: دار زهراء الشرق، 1998.

70- عبود، عبد الغني. **الإدارة الجامعية في الوطن العربي**، مصر: دار الفكر العربي،2001.

71- عبيدات، سهيل أحمد. **السياسات التربوية في الوطن العربي**، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2007.

72- عريفج، سامي سلطي. **الجامعة والبحث العلمي**، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

73- عشوي، مصطفى. **علم النفس الصناعي التنظيمي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992.

74- عشيبة، فتحي درويش. **دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة**، القاهرة: الروابط العالمية للنشر والتوزيع، 2009.

75- عليان، ربحي مصطفى وغنيم، عثمان محمد. **مناهج وأساليب البحث العلمي**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

76- عمار، حامد. **الجامعة بين الرسالة والمؤسسة**، الجزء: الرابع، ط: 02، مصر: الدار العربية للكتاب، 2001.

77- غنيمة، محمد متولي. **سياسات وبرامج إعداد المعلم العربي**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998.

78- غيث، محمد عاطف. **دراسات في تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع**، بيروت: دار النهضة العربية، 1975.

79- فرج، محمد سعيد ، **لماذا؟ وكيف؟ تكتب بحثا اجتماعيا**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002

80- قمبر، محمود. **دراسات في التعليم الجامعي**، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2006.

81- قندلي، عامر. **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**. الأردن: اليازوري للنشر والتوزيع، 2002.

82- لهلوب، ناريمان يونس. **إستراتيجية البحث الاجتماعي**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.

83- ماندل، أرنست. **الرد الاشتراكي على التحدي الأمريكي**، ترجمة: نعيم خوري، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، بدون سنة نشر.

84- محمد، أشرف السعيد أحمد. **الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي**، الأزاريطة: دار الجامعة الجديدة، 2007.

85- مدكور، علي أحمد. **التعليم العالي في الوطن العربي، الطريق إلى المستقبل**، مصر: دار الفكر العربي، 2000.

86- مرسي، محمد منير. **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**، القاهرة: عالم الكتب، 2002.

87- معتوق، جمال. **قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر**، دفاتر المخبر، الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني سبتمبر 2006، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2006

88- معمرية، بشير. **البحث النفسي في الجامعة (دراسات نقدية تحليلية)**، مصر: المكتبة المصرية، 2009.

89- نادر كلير وآخرون. **العلم والتكنولوجيا في الدول النامية**. ت: إبراهيم عصمت مطاوع وآخرون، القاهرة: مؤسسة فرنك للطباعة والنشر، 1973.

90- نخبة من أساتذة التربية وعلم النفس. **التعليم الجامعي في الوطن العربي** إشراف: سعيد إسماعيل علي، القاهرة: دار الفكر العربي. بدون سنة نشر.

91- ولد خليفة، محمد العربي. **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

ثالثا: المجلات و الدوريات

92- إبراهيم، لافي ماجد. "النشر العلمي في الوطن العربي"، **الفكر العربي**، العدد الثامن والتسعون، بيروت: خريف 1999.

93- الأغبري، عبد الصمد وعبد الوهاب المشرف، فريدة. "واقع البحث العلمي في ضوء بعض المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية"، **مجلة**

العلوم التربوية و النفسية، المجلد: 13 العدد: 04 ديسمبر 2012، البحرين: مركز النشر العلمي، 2012.

94- الحوات، علي. "التعليم العالي في الوطن العربي، بدائل و خيارات لحاجات التنمية في عالم متغير". **الفكر العربي**، العدد الثامن والتسعون، بيروت: خريف 1999.

95- بن أعراب، عبد الكريم. "الكتاب المدون بالعربية ومسيرة تعريب التعليم العالي في الجزائر". **مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، العدد: 17، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، نوفمبر 2004.

96- بن أعراب، عبد الكريم. "دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر (2000-2004) المنجز و(2006-2010) المخطط"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، العدد: 24، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

97- بن صديق، عيسى. "البحث العلمي في الجزائر بين غياب السياسة وثقل مهمة التنمية" **حوليات جامعة الجزائر**. العدد الحادي عشر، الجزء الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، جوان 1998.

98- بن قارة مصطفى، وسيلة. "الشبكة الجامعية و تنظيم المجال في الجزائر" **المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، CRAS**، العدد مزدوج، 30/29 جويلية، ديسمبر 2005.

99- بودالي، محمد. "أزمة البحث العلمي في الجزائر"، **مجلة الحقيقة**، العدد السادس، جامعة أدرار، ماي 2005.

100- بوسنة، محمود." تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي و مدى مساهمته في عملية التنمية" **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد: 13، منشورات جامعة قسنطينة جوان 2000.

101- بوملحم، أحمد. "أزمات التعليم العالي" **مجلة الفكر العربي** ، العدد 98، بيروت: خريف 1999،

102- جلال، عبد الفتاح أحمد. "إعداد هيئة التدريس بالجامعة"، **مجلة العلوم التربوية**، العدد الأول، المجلد الأول، جامعة القاهرة، يوليو 1993.

103- جمال، عمار."قوى ومؤسسات العولمة التجليات والاستجابة العربية". **شؤون الأوسط**، العدد 107، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، صيف 2002.

104- حبة، العقبي. "الجامعة الجزائرية والتنمية في الذكرى الخامسة والعشرين لاسترجاع الاستقلال الوطني". **حوليات جامعة الجزائر**. العدد الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، 1987.

105- خزار، محمد. "قضايا التنمية والبحث العلمي الجامعي من خلال تفعيل الدراسات العليا". **مجلة الإحياء**، العدد الخامس، 2002.

106- دليو، فضيل ولوكيا، الهاشمي وسفاري، ميلود. "الجامعة تنظيمها وهيكلتها. نموذج جامعة قسنطينة"، **مجلة الباحث**، العدد الأول، جامعة قسنطينة، جوان 1995.

107- ذياب، مها. "تهديدات العولمة للوطن العربي". **المستقبل**، العدد 276، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري، 2002.

108- ركيبي، عبد الله. "التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، **حوليات جامعة الجزائر**، العدد الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.

109- رمضان، حسن فحلة. "البحث العلمي في الجامعة بين النظرية والواقع. دراسة نقدية في واقع الجامعات الإسلامية". **مجلة الإحياء**، العدد السادس، جامعة باتنة، 2003.

110- زايري، بلقاسم. "البعد الاقتصادي لعلاقة التعليم العالي بالتنمية". **مجلة الحقيقة**، العدد السادس، جامعة أدرار، ماي 2005.

111- ساقور، عبد الله. "فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة واستهلاكها طلبة قسم علم الاجتماع نموذج، "**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد: 17، جامعة قسنطينة، جوان 2002.

112- سالمي، جمال. "سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة". **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2005.

113- طوطاوي، زليخة. "الجو التنظيمي السائد في الجامعة الجزائرية وعلاقته برضا الأساتذة"، **حوليات جامعة الجزائر**، عدد خاص، الجزائر: منشورات جامعة الجزائر، 1995.

114- عزي، عبد الرحمن. "البحث العلمي الاجتماعي. بعض الموازنات والأولويات". **حوليات جامعة الجزائر**، العدد السابع، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

115- عمر، فيصل وزيدان، عفيف. "معوقات البحث العلمي لدى المشرفين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة"، **المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد**، المجلد الأول، كانون الثاني، 2007.

116- قريشي، عبد الكريم. "نظرة حول وضعية التعليم في الجزائر". **مجلة الرواسي**، العدد الثالث عشر، جامعة قسنطينة، 1996.

117- كاظم، علي مهدي والجمالي، فوزية بنت عبد الباقي "معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها"، **المجلة العربية للتربية**، المجلد الرابع والعشرون، العدد الأول يونيه 2004، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2004.

118- مقدم، عبد الحفيظ. "تصورات حول إصلاح المنظومة الجامعية"، **حوليات جامعة الجزائر**، العدد السابع، 1993.

119-عروس، الزبير. "التعليم العالي، المسألة اللغوية وحال العلوم الاجتماعية في الدول المغاربية، الجزائر نموذج"، سبتمبر 2004، وهران: منشورات **CRASC**.

رابعا: الوثائق الوزارية

120- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 544/83 المؤرخ في 24. 09. 1983، العدد 40، 27 سبتمبر 1983.

121-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، الأربعاء 30 ذو الحجة عام 1409 الموافق لـ 02 غشت سنة 1989

122- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. السنة الخامسة والأربعون، العدد: 27 فبراير سنة 2008. قانون رقم 08/ 05 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق ل23 فبراير2008. يعدل ويتمم القانون رقم 98/ 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419. الموافق ل22 غشت سنة 1998.

123-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 38. الصادرة في الأحد 25 رمضان عام 1436 الموافق لـ 12 يوليو سنة 2015

124- القانون التوجيهي للتعليم العالي، المؤرخ في 18 ذو الحجة سنة 1419 الموافق للرابع من أفريل سنة 1999.

125- المرسوم رقم -62-515. الصادر في 7سبتمبر 1962.

126- وثيقة العمل لتطبيق خريطة التكوين الجامعي ماي 1984.
127- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. إصلاح التعليم العالي. جوان 2007.
128- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى 2002.
129- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الحولية الإحصائية رقم 30.
130- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل. م د جوان 2011.
131- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. آيت مختار محند أكلي، مسار البحث العلمي في الجزائر منذ 1962 إلى اليوم. من ناحية التطور التشريعي والقانوني. الجزائر2008.
132- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. مديرية المالية والوسائل، ميزانية القطاع، الجزائر. 2001.

خامسا: الرسائل الجامعية الأكاديمية

133-يوسف نبيلة. واقع البحث العلمي في جامعات الجمهورية العربية السورية. رسالة دكتوراه. غير منشورة، دمشق 2006.

سادسا: التقارير، المؤتمرات، الملتقيات والمنشورات

134- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002.
135- جامعة باتنة 2، منشورات جامعة باتنة، 2016/2015
136-دليل الطالب الجامعي، منشورات جامعة باتنة 1996-1997
137- سري، إجلال محمد. "مشكلات المعلم الجامعي في جامعات جمهورية مصرية العربية"، المؤتمر الثامن لعلم النفس، مصر. 1992
138- فلاحي، الصالح. "التطور الهيكلي للجامعة الجزائرية وانعكاسه على قطاع التعليم العالي. ملتقى دولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وآثاره على قطاعي التعليم والصحة. جامعة باتنة، نوفمبر 2000.

139- معمرية، بشير. مجالات وأساليب تكوين المعلم الجامعي. الملتقى الدولي الأول حول أساليب التكوين والتعليم في إفريقيا والوطن العربي جامعة، فرحات عباس، سطيف، 28/ 29/ 30 أفريل 2001.

سابعا: قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

140 -Le grand dictionnaire encyclopédique. « **La rousse** ».Tome: 04, Paris: Librairie la rousse, 1989

141-Sally, wehmier .**Oxford advanced learner's**, Dictionary current English, Sixth edition, New York: Oxford university press, 2000

142 -Benoune, Mahfoud. **Education culture et développement en Algérie**, Algérie : Marinoor, ENAG, 2000.

143 -Psacharopouls, G & sanyal B.C. **Higher education end employments. The experience in five developed countries**. Paris : UNISCO/HEP. 1981.

144 -Redjem,Necib. **Industrialisationet système éducatif Algérien** Alger : office des publications universitaires.1989.

145 - Arrêté N°714 du 3 Novembre 2011. Article : 2,3,4.

146 -Decret N°63-118-1965 ,429

147 -M.E.S.R.S. Arrêté N°714du 3 Novembre 2011 portant modalités de classement des étudiants.

148 -M.E.S.R.S. direction des finances et des moyens. Instruction N° 27. DU 7 juillet 1999 sur le fonctionnement du compte 302 . 082

« Fond national de la recherche scientifique et du développement technologique ». 17 juillet 1999.

149 -M.E.S.R.S. l'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie de 1962 a 2002.

150 -M.E.S.R.S. direction de L'administration, des moyens, décret exécutif N°99-244 du 31. Octobre. 1999. Fixant les règles de création d'organisation et de fonctionnement du laboratoire de recherche.

151 -M.E.S.R.S. Guide de L'enseignement supérieur et de la recherche scientifique en Algérie. 2002-2003.

152 –Ministère de L'enseignement supérieur. 2eme conférence nationale de la formation supérieure; « la comite pédagogique national vision nouvelle d'organisation du travail ». Alger les 7,8,9 Juillet 1987.

153 -République Algérienne démocratique et populaire- projet de loi- quinquennale sur la recherche scientifique et le développement technologique -1998-2002. Report générale décembre. 1997.

154 -Ben bouzid, Boubaker. « Communication sur la reforme de L'enseignement supérieur », conseil national de transition, octobre 1995.

155-Guerid, Djemel. « L'université d'hier a aujourd'hui » .actes de séminaire. L'université aujourd'hui. Algérie. Crasc. 1998.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

156 - www.rohama. Org /ar/ content /772 السيد، عزمي طه، عالم الإسلام والتحديات الثقافية

157 -Dirassat_ N07 .pdf بوزيان، راضية، "إشكالية البحث السوسيولوجي في الجزائر مقاربة سوسيولوجية في ظل معايير الإيزوISO"، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة الجلفة، العدد السابع، 2012

158 - www.mesrs.dz

159 -www.mesrs.dz Ar.Univ-batna.dz/?page-id=14

160 - www. mawhopon.net/Islamic-civilzation/708

161 - arabic.bynat.org/alam/ibn-sin

162 -www.marefa.org/idex.php/ابن- سينا

163 -www.islamstory.com/idex.php ابن- رشد

164 -www.phydique48.org/serv/Ibnhaitem.htm

165 -www.islamstory.com/ ابن- خلدون – و ابتكار- علم الاجتماع

166 -vb.arabeyes.com

167 -www.marefa.org/idex.php/ جون -ستوارت- ميل

168 -www.goodreads.com

169 -www.mfhom.com

170 -www.mo22.com الاختراعات التكنولوجية الخمس الأعظم

171 - Alyassen .net مصطفى أحمد عبد الله. واقع الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة والنامية

172 - ar.algerie360.com أ. جميلة. واقع البحث العلمي في الجزائر

173 - portrail.cder.dz/ar/spip.php

174 - www.ONS.dz

175 -Soufaine-daca.plogspot.com بهاز، حسين، البحث العلمي في

الوطن العربي– الواقع، المعوقات
والتحديات
ملتقى الكفاءات الجزائرية بالمهجر. فندق الماركور الجزائر. 13–15 ديسمبر 2008. 176 – www.bchaib.net
177 – www.startimes
استهلاك 35 %من ميزانية البحث. 178– www.elkhabar.com
أميمة أحمد، سعي الجزائر كي تصل ميزانية البحث إلى1% من الناتج المحلي الإجمالي 179– www.aljazeara.net

الملاحق

أولا/ استمارة البحث.

ثانيا/ قائمة الأساتذة المحكمين للاستمارة.

ثالثا/ عدد أساتذة جامعة باتنة.

رابعا/ الزيارات الميدانية.

خامسا/ ملخص الدراسة باللغة العربية واللغة الفرنسية

ملخص الدراسة:

لقد كان الهدف العام للدراسة الحالية المعنونة ب: "الجامعة الجزائرية وتحديات البحث العلمي". هو تحليل واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.عن طريق البحث في أهم المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية. في عصر تكنولوجيا المعلومات والعولمة. للإحاطة بكل جوانب الموضوع. تم تقسيم البحث إلى قسمين: قسم نظري يعالج المتغيرات الأساسية للدراسة وقسم ميداني يركز على أهم إجراءات الدراسة والنتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية.

لقد انطلقت الدراسة في معالجتها لهذا الموضوع من خمسة فروض هي:

– التمويل الذي تخصصه الوزارة الوصية للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية لا يتجاوب مع احتياجات تطويره.

– تلعب الإدارة الجامعية دورا إيجابيا في عملية تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.

– الإنتاجية البحثية والعلمية للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية منخفضة.

– يساهم محتوى مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا في تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.

– لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دور في زيادة كفاءة البحث العلمي بالجامعة الجزائرية في ظل العولمة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي أملته طبيعة الموضوع. تم توظيف ثلاث أدوات لجمع البيانات هي: الملاحظة، المقابلة والاستمارة.

للتأكد من صحة فرضيات الدراسة. أجريت الدراسة الميدانية على عينة من أساتذة جامعة باتنة بكلية التكنولوجيا وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية. حيث قدر حجم العينة ب92 أستاذ.

لقد توصلت الدراسة إلى نتائج عامة أهمها:

1/ التمويل المخصص للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية لا يتجاوب مع احتياجات تطويره، يتجلى ذلك من خلال:

– نقص امتلاك الجامعة للهياكل المادية التي تفي باحتياجات البحث العلمي.

– عدم كفاية تمويل البحث العلمي في الجامعة الجزائرية .

- إمكانيات نشر الأبحاث لا تلبي احتياجات الباحثين.

2/ الإدارة الجامعية في الجامعة الجزائرية لا تقوم بدور إيجابي في عملية تطوير البحث العلمي. بل تعتبر تحديا من تحديات البحث العلمي. وذلك يعود إلى أن:

- ضعف مساهمة القيادات الإدارية في تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.
- عدد كبير من الأساتذة يتعرضون للعراقيل الإدارية أثناء أدائهم لمهامهم البحثية.
- قلة الدعم المقدم من طرف الإدارة للباحثين لتسهيل عملية القيام بالبحوث.

3/انخفاض الإنتاجية العلمية والبحثية للأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية. يتضح ذلك من خلال:

- عدد كبير من الأساتذة يفوق النصف ليست لديهم جوائز بحثية أو براءات اختراع.
- عدد كبير من الأساتذة لم يقوموا بنشاط بحثي (الترجمة، نشر الأبحاث...)
- معظم الأساتذة لم يقوموا بتأليف الكتب.
- عدد كبير من الأساتذة لم يقوموا بتنظيم اللقاءات العلمية.

4/ محتوى مذكرات وأطروحات طلبة الدراسات العليا لا يساهم في تطوير البحث العلمي بالجامعة الجزائرية. ويتبين ذلك من خلال :

- عدد كبير من الأبحاث تكون مستهلكة ولا تضيف جديدا للبحث.
- محتوى بحوث الدكتوراه والماجستير في الغالب لا يفتح المجال للابتكار والتطور.
- أغلب البحوث التي تنجز لا تجد طريقها للتطبيق.

5/لاستخدام تكنولوجيا المعلومات دور في زيادة كفاءة البحث العلمي بالجامعة الجزائرية في ظل العولمة. ويتضح ذلك من خلال :

- استخدام قاعدة المعلومات يؤدي إلى اختصار الوقت والجهد في الوصول لمختلف الأبحاث.
- الحصول على أكبر قدر من المعلومات.
- زيادة فعالية البحث من خلال الحوارات المختلفة مع المختصين والباحثين.

LE RESUME

L'objectif général de la recherche intitulée « l'université Algérienne et les défis de la recherche scientifique» est d'analyser la réalité de la recherche scientifique au sein de l'université Algérienne. En cherchant les problèmes les plus importants qui confrontent la recherche scientifique à l'université Algérienne. Celui-ci pendant l'ère de la technologie de l'information et la mondialisation. Pour bien cerner tous les côtés de sujet, on a divisé le travail en deux parties : La partie théorique qui traite les variables primordiales de la recherche et la partie pratique consacrée pour les procédures importantes et les résultats conclus par l'étude pratique.

Le début de l'étude est commencé par proposer cinq hypothèses suivantes :

- Le financement que le ministère consacre pour la recherche scientifique ne répond pas aux besoins de développement de ce dernier.
- L'administration universitaire joue un rôle positif pour le développement de la recherche scientifique à l'université algérienne.
- Le contenu des mémoires et des thèses des étudiants de la post-graduation contribue au développement de la recherche scientifique.
- L'utilisation de la technologie de l'information joue un rôle dans l'augmentation de compétence de la recherche scientifique à l'université algérienne au sein de la mondialisation.

L'étude se repose sur la méthode descriptive qui reflète la nature de sujet, en utilisant trois outils pour rassembler les données qui sont: l'observation, l'entretien et le questionnaire.

Pour la vérification des hypothèses proposées, l'étude pratique est effectuée sur un échantillon d'enseignants de deux facultés de l'université de Batna : la faculté de technologie et la faculté des sciences humaines et sociales et les sciences islamiques, l'étude est effectuée sur un échantillon de 92 enseignants.

L'étude est parvenue aux résultats généraux les plus importants sont:

1- Le financement consacré pour la recherche scientifique à l'université algérienne ne répond pas aux besoins de son développement et ça à travers les points suivants :

- Le manque à l'université, des infrastructures matérielles répondant aux besoins de la recherche scientifique ;
- L'insuffisance de financement de la recherche scientifique à l'université algérienne ;
- La possibilité de la publication ne répond pas au besoin des chercheurs.

2- L'administration universitaire dans l'université algérienne ne joue pas un rôle positif dans l'opération de développement de la recherche scientifique, au

contraire l'administration est considérée comme un défi parmi les défis de la recherche scientifique à cause de:

- Faible contribution du leadership administratif dans le développement de la recherche scientifique à l'université algérienne ;
- Beaucoup d'enseignants sont exposés aux obstacles administratifs pendant l'accomplissement de leurs recherches ;
- Le manque de soutien de l'administration aux chercheurs pour faciliter leurs recherches ;

3- la régression de la production scientifique de l'enseignant dans l'université algérienne est due aux raisons suivantes :

- Un grand nombre d'enseignants ne possèdent pas des prix ou des brevets ;
- Un grand nombre d'enseignants n'ont pas effectué des activités de recherche (traduction, publication...) ;
- La plupart des enseignants ne sont pas réussit à produire des livres ;
- Un grand nombre d'enseignants n'ont pas organisé des séminaires scientifiques ;

4-Le contenu des mémoires et des thèses des étudiants de la post-graduation ne contribue pas au développement de la recherche scientifique dans l'université algérienne c'est à travers les points suivants:

-Un grand nombre des sujets traités sont déjà consommés et n'ajoutent pas de nouveau.

-Le contenu des thèses de doctorat et mémoires de magister n'ouvre pas la voix vers l'innovation et l'évolution ;

- La plupart des recherches réalisées ne trouvent pas la voix vers l'exécution ;

5-L'utilisation de la technologie de l'information a un rôle dans l'augmentation de la compétence de la recherche scientifique à l'université algérienne sous l'influence de la mondialisation à travers les points suivants :

-L'utilisation des bases de données sert à diminuer le temps et l'effort utilisé dans la recherche.

-L'obtention d'autant d'informations que possible ;

- L'accroissement de l'efficacité de la recherche à travers de divers dialogues avec les spécialistes et les chercheurs.
- l'augmentation de l'efficacité dans la recherche grâce aux différents entretiens effectués avec les spécialistes et les chercheurs.